الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم
General Secretariat for Fatwa Authorities Worldwide

المعلمة المصرية للعلوم الإفتائية

المجلد الثامن

# مناهج البحث في الدراسات الإفتائية

إعداد

إدارة الأبحاث والدراسات الإفتائية
الأمانة العامة لدور وهيئات
الإفتاء في العالم

تقديم

فضيلة الأستاذ الدكتور
شوقي إبراهيم علام

١٤٤٢هـ/ ٢٠٢١م

الطبعة الأولى
رقم الإيداع: ١١٥٥٢/ ٢٠٢١م
الترقيم الدولي: ٩ - ٣٧ - ٦٧٢٥ - ٩٧٧ - ٩٧٨

بسم الله الرحمن الرحيم

# المحتويات

# المقدمة

**الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن والاه.**

أما بعد:

فإن الفتوى وصناعتها تُشكِّل علمًا حقيقيًّا متكاملًا له أصوله وضوابطه الخاصة التي تُميزه عن سائر العلوم الشرعية بما فيها علم الفقه الإسلامي، ومع التنامي المطَّرِد في الدراسات الإفتائية صارت الحاجةُ ماسةً لإجراء قواعد المنهج العلمي على تلك الدراسات -لا سيما الجامعية منها- لتستقيم تلك الأطروحات مع القواعد المنهجية العلمية، ولبيان سبل تطبيق تلك القواعد على تلك الدراسات الإفتائية.

ومن هذا المنطلق كان إعداد مادة نظرية تطبيقية تُعنى ببيان منهج البحث في الدراسات الإفتائية.

وتتكون هذه المادة من تمهيد، وثمانية فصول:

التمهيد: تناول مقاصد التأليف والتصنيف في العلوم عمومًا وفي الإفتاء خصوصًا، والتعريف بمنهج البحث العلمي، والبحث الإفتائي.

**الفصل الأول: الإعداد للدراسة الإفتائية، وفيه مبحثان:**

- المبحث الأول: موضوع البحث.. أسس الاختيار وشروطه.
- المبحث الثاني: خطة البحث.

**الفصل الثاني: منهج الدراسة، وفيه أربعة مباحث:**

- المبحث الأول: المنهج الوصفي وكيفية تطبيقه في الدراسات الإفتائية.
- المبحث الثاني: المنهج التاريخي وكيفية تطبيقه في الدراسات الإفتائية.
- المبحث الثالث: المنهج المقارن وكيفية تطبيقه في الدراسات الإفتائية.
- المبحث الرابع: كيفية اختيار منهج البحث المناسب لموضوع الدراسة.

**الفصل الثالث: مصادر الدراسات الإفتائية، وفيه أربعة مباحث:**

- المبحث الأول: التعريف بمصادر البحث العلمي وأنواعها وأهميتها وتاريخها.
- المبحث الثاني: مصادر البحث الإفتائي إجمالًا، وطرق التعرف عليها وإعداد بياناتها.
- المبحث الثالث: مراجع البحث الإفتائي.
- المبحث الرابع: كيفية حصر المصادر والاستفادة بها.

**الفصل الرابع: المادة العلمية للدراسة الإفتائية، وفيه أربعة مباحث:**

- المبحث الأول: أسس اختيار المادة العلمية.
- المبحث الثاني: كيفية جمع المادة العلمية.
- المبحث الثالث: صياغة المادة العلمية.
- المبحث الرابع: الأخطاء التي ينبغي تجنبها أثناء جمع المادة العلمية.

**الفصل الخامس: التوثيق والهوامش، وفيه ثلاثة مباحث:**

- المبحث الأول: أهمية الهوامش ووظيفتها.
- المبحث الثاني: طريقة توثيق الاقتباسات والنقول والمعلومات وتوثيق الفتاوى خصوصًا.
- المبحث الثالث: نماذج عملية للتوثيق وكتابة الهوامش.

**الفصل السادس: إعداد الفهارس، وفيه أربعة مباحث:**

- المبحث الأول: المراد بالفهارس.
- المبحث الثاني: أهمية الفهارس.
- المبحث الثالث: أنواع الفهارس في الدراسات الإسلامية عامة والإفتائية خاصة.
- المبحث الرابع: ترتيب الفهارس.

**الفصل السابع: الإخراج الفني للدراسة.**

**الفصل الثامن: مهارات الباحث الإفتائي، وفيه أربعة مباحث:**

- المبحث الأول: الاطلاع الواسع على كتب الإفتاء وما يرتبط بها.
- المبحث الثاني: احتراف برنامج Word.
- المبحث الثالث: احتراف برامج البحث الحاسوبية.
- المبحث الرابع: احتراف الإنترنت ومواقع البحث الإلكترونية.

# التمهيد

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

## المطلب الأول: مقاصد التأليف والتصنيف في العلوم عمومًا وفي الإفتاء خصوصًا

### أولًا: مقاصد التأليف والتصنيف في العلوم عمومًا:

قد تقرر لدى العلماء أن التأليف للكتب لا يكون إلا لمقصد، وقد عدوا هذه المقاصد فقالوا: إن التأليف على سبعة أقسام، لا يؤلف عالم عاقل إلا فيها، وهي: إما شيء لم يُسبَق إليه فيخترعه، أو شيء ناقص يُتَمِّمُه، أو شيء مغلَقٌ يشرحه، أو شيء طويل يختصره دون أن يُخِلَّ بشيء من معانيه، أو شيء متفرق يجمعه، أو شيء مختلط يرتبه، أو شيء أخطأ فيه مصنفه فيُصلِحه.[١]

وهذه المقاصد السبعة إذا خرج التأليف عنها كان تكرارًا لجهود السابقين، أو انتحالًا لها؛ فلا بد من مراعاة هذه المقاصد حتى يكون التأليف معتبرًا؛ وذلك مع مراعاة مناسبته لأهل العصر الذي يُكتب فيه من حيث الأسلوب وطريقة التناول، حتى لا يكون بين المصنف وجمهوره فجوة أو نفرة.

وعلى هذا النهج الدقيق أنتجت الأمة الإسلامية تراثًا ضخمًا في فروع العلم المختلفة، وإن كان هناك بعض المصنفات التي خرجت عن هذه القيم، وهو لا يعدو كونه خروجًا عن القاعدة، وهو يثبتها ولا ينفيها.

### ثانيًا: مقاصد التأليف في الإفتاء:

إن مقصد العلماء من التأليف في الإفتاء لا يخرج عن المقاصد العامة للتأليف التي سبقت الإشارة إليها، إلا أنه من خلال النظرة السريعة لبعض الكتب التي صنفت في الإفتاء يمكن أن نستنبط بعض المقاصد الخاصة بالتأليف في الإفتاء على النحو التالي:

١ ينظر: ديوان المبتدأ والخبر (تاريخ ابن خلدون)، (١/ ٧٢٩)،، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (١/ ٣٨).

تدوين أصولٍ للفتوى تكون حاكمةً ومنظِّمةً للعملية الإفتائية، بحيث تصبح مرجعًا للمتصدرين للإفتاء، وتكون مراعاتها عاصمة من الوقوع في الخطأ في الفتوى، وتحدد أطر العلاقة بين المفتي والمستفتي، من الواجبات والحقوق والآداب.

بيان عظم خطر الفتوى: فالفتوى بلاغ عن مراد الله في واقعة السؤال، فهي بمثابة توقيع عن رب العالمين، حيث إن المفتي قائم في الأمة مقام النبي ﷺ، فأفرد العلماء المصنفات لبيان عظم شأنها وخطورة أمرها، وخصوا ذلك بمزيد عناية في التصنيف.

القضاء على فوضى الفتاوى بإقصاء غير المؤهلين عن ساحة الإفتاء: وذلك من خلال بيان الشروط المعتبرة لمن يتصدر لهذا الشأن كما قال ابن الصلاح في مقدمة كتابه «أدب المفتي والمستفتي»: «ليعلم المقصِّر عن شأوها المتجاسر عليها أنه على النار يجرؤ ويجسر، وليعرف متعاطيها المضيِّع شروطها أنه لنفسه يضيع ويخسر، وليتقاصر عنها القاصرون»[1].

القيام بواجب الوقت استمرارًا للتواصل العلمي بين أجيال العلماء، فلكل زمان قضاياه التي تشغل بال علمائه، ونوازله التي تحتاج إلى الاجتهاد، فيكون في كل عصر مَن يقوم بواجب الوقت؛ ليقوم بالحجة والبيان، سيرًا على سَنَن من سبق.

التوثيق العلمي للمهارات المكتسبة من طول الممارسة للإفتاء: فإن المفتي من طول ممارسته للإفتاء يكتسب مهارات جديدة، وتُصقل ملكاته، فكان من مقاصد التأليف توثيق هذه المهارات، وهذا ما فعله كبار المفتين قبل ذلك، وما تفعله المؤسسات الإفتائية في العصر الحديث، حيث تقوم بإصدار الكتب والموسوعات التي توثِّق فيها خبراتها وجهودها في ميدان الإفتاء، كما فعلت الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم بإصدارها المرجع العام للمؤسسات الإفتائية.

هذه بعض البواعث التي كانت سببًا في تنوع الإنتاج الإفتائي وغزارته، وهو تراث عظيم يجدر بالباحثين العناية به؛ ليكون مركز الانطلاق في معالجة ما يستجد من أمور هي بحاجة إلى البحث والدرس.

---

١ أدب المفتي والمستفتي، (١/ ٧٠).

## المطلب الثاني: التعريف بمنهج البحث العلمي

نتعرض في هذا المطلب باختصار لتعريف المنهج العلمي لما سيأتي في الفصل الثاني من مزيد بيان لحقيقته وأنواعه، ونلقي هنا الضوء على حقيقة البحث العلمي وأقرب التعريفات له من بين التعريفات التي حاولت إظهار ماهيته على الوجه الكامل:

### أولًا: المنهج العلمي:

هو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة [١].

فالمنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة، والعلم الذي يبحث في هذه الطرق هو علم المناهج [٢].

### ثانيًا: البحث العلمي:

بالرجوع إلى كتب اللغة نجد أن كلمة «بحث» لفظة مفردة تدل على: إثارة الشيء والتفتيش عنه، والاستقصاء في طلبه، وتأتي بمعنى السؤال، والطلب، والعلم، والكشف عن المجهول، والتحري والتنقيب[٣].

والبحث العلمي هو: وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث، بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح المعلومات الموجودة فعلًا، على أن يتبع في هذا الفحص والاستعلام الدقيق خطوات المنهج العلمي، واختيار الطريقة والأدوات اللازمة للبحث وجمع البيانات[٤] .

**ويلاحظ في هذا التعريف ما يلي:**

١. أنه قد دل على المعنى اللغوي لكلمة «بحث»، وهو الاستعلام والاستقصاء في الطلب والتفتيش والكشف والتنقيب.
٢. أنه قد أشار إلى غاية هذا الجهد الذي يقوم به الباحث سواء لاكتشاف معلومات لم يسبق للباحث معرفتها أصلًا أو تصحيح وتطوير المعلومات الموجودة فعلًا.
٣. أنه قد أكد على ضرورة اتباع قواعد معينة واتخاذ أدوات خاصة لبلوغ هذا الغرض[٥] .

---

١ ينظر: أصول البحث العلمي ومناهجه، أحمد بدر، (ص٣٤).

٢ أصول البحث العلمي ومناهجه، (ص٣٥) وما بعدها.

٣ لسان العرب، (٢/ ١١٤) ، مادة «بحث».

٤ أصول البحث العلمي ومناهجه، (ص٢٠).

٥ ينظر: مناهج البحث العلمي بين الأصالة والمعاصرة، عبد الله علي سمك، (ص ٥).

# المطلب الثالث: البحث الإفتائي وتطوره

## أولًا: المراد بالبحث الإفتائي:

البحث الإفتائي مركب إضافي من كلمتين، وقد سبق بيان المراد بكلمة «البحث»، وأما «الإفتائي» فهي نسبة إلى الإفتاء، وقد جاء في لسان العرب لابن منظور في بيان معناها: أفتاه في الأمر، أي: أبانه له، وأفتاه في المسألة يفتيه: إذا أجابه، والاسم الفتوى، واستفتيته فأفتاني إفتاءً، والفتوى اسم يوضع موضع الإفتاء، والفتيا والفتوى: ما أفتى به الفقيه[1] .

ومما تقدَّم نعلم أنَّ الاستفتاء في اللغة يعني: السؤال عن أمر أو عن حكم مسألة، وهذا السائل يسمَّى المستفتي، والمسؤول الذي يجيب هو المفتي، وقيامه بالجواب هو الإفتاء، وما يجيب به هو الفتوى، فالإفتاء في اللغة يراد به عملية الجواب عن سؤال، وهذه العملية لما كانت تستلزم وجود سائل ومسؤول وجواب فقد استخدم علماء الشريعة لفظ «إفتاء» ليكون مصطلحًا شاملًا لهذه الأمور الأربعة: المستفتي والمفتي والفتوى وعملية الإفتاء نفسها، وشاع لفظ «إفتاء» بهذا المعنى في كتب أصول الفقه، وقصر علماء الشريعة هذا المصطلح على ما إذا كانت المسألة التي وقع السؤال عن حكمها من المسائل الشرعية.

وعلى هذا يمكن أن نقول إجمالًا: إن المراد بالبحث الإفتائي: البحث العلمي المتعلق بالعملية الإفتائية بمكوناتها الأربعة، وهي المفتي والمستفتي والفتوى والقيام بالجواب، فكل ما يتصل بهذه المكونات من أبحاث علمية هو ما يمكن أن نطلق عليه مصطلح البحث الإفتائي.

## ثانيًا: تطور البحث الإفتائي:

لا خلاف في أن الفتوى وُجِدت منذ الصدر الأول للإسلام، فقد استفتى المسلمون رسول الله ﷺ، فقام بواجبه من البيان والبلاغ للأحكام الشرعية، قال تعالى: {يَسۡتَفۡتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ...} [النساء: ١٧٦] الآية.

وعلى هذا النهج سار فقهاء الصحابة، فقاموا بواجب الإفتاء لكل من يستفتيهم، ومن بعدهم فقهاء التابعين الذين تفرقوا في الأمصار، يعلمون الناس ويفتونهم في أمور دينهم، إلى أن بدأت حركة التدوين للعلوم في الحضارة الإسلامية، ونشطت في القرن الثاني الهجري، ودُوِّن الفقه ثم دوِّن علم

١ لسان العرب، (١٥/ ١٤٧)، مادة «فتا».

أصول الفقه بكتابة الإمام الشافعي للرسالة، التي كانت نقطة الانطلاق للتصنيف في علم الأصول، وتتابعت الكتب المصنفة في أصول الفقه، وكان من بين أبحاثها ما يتعلق بالفتوى وأركانها، وشروط المفتي، الذي هو في حقيقة الأمر: مجتهد في استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها، وفي الوقت ذاته مبلِّغٌ لها لمن يستفتيه فيها.

وبهذا يكون علم الإفتاء قد نشأ كمبحث من مباحث علم الأصول، ثم أدرك العلماء خطورة هذا العلم وأهميته، فكتبوا فيه الكتب المستقلة، وممن أفرد الإفتاء بالتصنيف:

- أبو القاسم عبد الواحد بن الحسين الصَّيْمَري (٣٨٦هـ)، له «أدب المفتي والمستفتي».
- الحافظ أبو عمرو بن الصلاح (٦٤٣هـ)، له كتاب «أدب المفتي والمستفتي».
- الإمام أحمد بن حمدان الحراني (٦٩٥هـ)، له كتاب «صفة الفتوى والمفتي والمستفتي».
- ابن القيم (٧٥١هـ)، له كتاب «إعلام الموقعين عن رب العالمين».

وكتبت فيه أيضًا الأبحاث المتقنة لكنها لم تكن مستقلة؛ بل كانت مرفَقة بأبحاث أخرى لها علاقة بالفقه أو الأصول أو القضاء أو غير ذلك؛ منها على سبيل المثال ما كتبه:

- الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) في كتابه «الفقيه والمتفقه»؛ فقد تكلم في نهايته عن أدب المفتي والمستفتي.
- الإمام النووي (٦٧٦هـ) في مقدمة كتابه الماتع «المجموع»؛ فقد استفاد بما كتبه السابقون لا سيما الصَّيْمَري والخطيب البغدادي وابن الصلاح وأضاف عليها.
- الإمام القرافي (٦٨٤هـ) في كتابه «الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام».

ومما سبق يتضح لنا أن علم الإفتاء لم يوجد مستقلًّا، بل خرج من رحم أصول الفقه، ثم أصبح علمًا مستقلًّا بعد ذلك له كتبه المستقلة عن الأصول.

وفي العصر الحديث ظهرت حاجة ماسة إلى هذا التخصص، فقام العلماء المعاصرون بمواصلة هذه المسيرة العلمية، واتسمت مسيرتهم بغزارة الإنتاج الإفتائي، وتنوعت مؤلفاتهم ما بين:

- كتب مستقلة.
- رسائل جامعية.
- بحوث ومقالات.

- موسوعات علمية.

وجدير بالذكر أن الباحثين في علوم الإفتاء في العصر الحاضر يلزمهم الإحاطة بما كتب في هذا الميدان، ومن الأعمال النافعة في هذا الأمر عملان، أحدهما فردي والآخر مؤسسي، وهما:

الأول: الفتوى والإفتاء في مصنفات المتقدمين ودراسات المعاصرين.. قائمة ببليوغرافية شاملة، جمع وإعداد الدكتور مسعود فلوسي، قام فيها المؤلف برصد غالب ما صنف في الإفتاء قديمًا وحديثًا.

الثاني: المكتبة الإلكترونية للإنتاج الإفتائي، وهي إصدار إلكتروني على شبكة المعلومات الدولية جمع المؤلفات الإفتائية المنشورة، وقام بتصنيفها ليسهُل التعامل معها.

ويمكن للباحث من خلال هذين العملين أن يقف على ما تم إنتاجه في علوم الإفتاء قديمًا وحديثًا، والاطلاع عليه؛ مما ييسر له إتمام بحثه، أو الوقوف على الجوانب التي تحتاج إلى مزيد بحث ودراسة؛ وصلًا لجهود اللاحقين بالسابقين.

## الفصل الأول

# الإعداد للدراسة الإفتائية

## تمهيد وتقسيم:

إن البحث الإفتائي كغيره من الأبحاث العلمية في العلوم الأخرى له مراحل وخطوات من مجموعها تتحصل مادة البحث ونتائجه، وهذه المراحل ليست ثابتة بحيث لا يمكن للباحث أن يتجاوز واحدة منها قبل أن ينتهي من سابقتها؛ بل الأمر على سبيل التقريب والإرشاد، فقد تختلف الخطوات من بحث لآخر، والذي نهدف إليه في هذا الكتاب هو بيان الأطر العامة لخطوات البحث العلمي في الدراسات الإفتائية؛ ليصل الباحث إلى الغاية المرجوة من دراسته، وهي إتمام البحث في أفضل صورة.

وأول هذه المراحل هي الإعداد للدراسة الإفتائية، ويمكن تناول هذه المرحلة في مبحثين:

- **المبحث الأول: موضوع البحث.. أسس الاختيار وشروطه.**
- **المبحث الثاني: خطة البحث.**

المبحث الأول

# موضوع البحث.. أسس الاختيار وشروطه

يمثل اختيار موضوع البحث الخطوة الأولى في الدراسة، حيث يتم اختياره وفق عدة محددات تتعلق بالباحث واهتماماته وخبراته وقراءاته السابقة، ومدى صلاحية الموضوع للبحث والدراسة.

واختيار الموضوع في الأساس هو مهمة الباحث، لكن لا مانع أن تكون هناك عوامل مساعدة أخرى، كبعض الأساتذة المهتمين بالتخصص الإفتائي، أو المؤسسات التي تتبنى مشاريع بحثية لها صلة بالإفتاء، وبيان ذلك فيما يلي:

## أولًا: العوامل المساعدة لحسن اختيار موضوع للدراسة، وهي:

١. سعة اطلاع الباحث: فكلما كان الباحث ذا اطلاع وإلمام بميدان الإفتاء، متعمقًا في دراسته، كان أقدر من غيره على اختيار موضوع مناسب للدراسة، فأهل مكة أدرى بشعابها.

٢. كثرة مخالطته لأساتذة التخصص: فربما اقترح عليه أحد الأساتذة فكرة مناسبة للدراسة، وهذا غالبًا لا يكون إلا إذا لمس الأستاذ في الباحث حرصًا واهتمامًا، ولا يتحقق ذلك إلا بكثرة التردد على أهل التخصص بغرض الاستفادة منهم، فهم القوم لا يشقى بهم جليس.

٣. الاتصال بالبيئة العلمية: ويكون ذلك من خلال حضور المناقشات العلمية، والندوات، والحلقات النقاشية، التي تتم في ميدان التخصص؛ فربما ألهمته فكرة تصلح لأن تكون موضوعًا لأطروحته، ومن ذلك التواصل مع المؤسسات المعنية بالإفتاء للاطلاع على الجوانب التي تفتقر إلى بحث ودراسة.

٤. الاطلاع على ما تم إنتاجه في حقل الدراسات الإفتائية من رسائل ماجستير ودكتوراه، وذلك من خلال مراجعة فهارس مكتبات الجامعات، وكذلك الرجوع إلى ما صدر من أبحاث علمية منشورة في الدوريات، كمجلة دار الإفتاء المصرية، ومجلة الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء، وحوليات الكليات الشرعية كَحَولية كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر، ومجلة الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت وغيرها؛ ويهدف الباحث من ذلك إلى معرفة ما تم دراسته، وما يحتاج إلى دراسة.

٥. مطالعة النشرات المتخصصة في البحث العلمي كنشرة دعم البحث الإفتائي، وهي نشرة متخصصة فيما يهم الباحث في هذا الشأن، وتقوم بعرض أطروحات تصلح للدراسة، ويمكن الحصول عليها من خلال موقع الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء بالعالم.

## ثانيًا: مؤشرات حسن الاختيار:

هناك عدة مؤشرات تدل على مدى صلاحية اختيار الموضوع من عدمها، ومن خلالها يمكن للباحث أن يعرف مدى قيمة هذا الموضوع من الناحية العلمية، ومدى مناسبته لأن يكون رسالة مناسبة للباحث نفسه، ويمكن إجمال هذه المؤشرات في الأسئلة التالية:

١. هل يستحق هذا الموضوع ما سيبذل فيه من جَهدٍ؟

٢. أمن الممكن كتابة رسالة عن هذا الموضوع؟

٣. هل هناك مادة علمية لهذا الموضوع؟

٤. هل إمكانات الباحث العلمية والمادية تمكنه من إنجاز هذا البحث؟

٥. هل الباحث محب لهذا الموضوع ولديه رغبة في القيام به؟

٦. هل سيلبي هذا البحث ما يحتاجه التخصص الإفتائي؟

فإذا كانت الإجابة بالنفي لأحد هذه الأسئلة فهذا يعني أن هذا الموضوع لن تكتمل له عناصر النجاح.

## ثالثًا: معوقات الاختيار المناسب:

هناك أمور تعتبر معوقة للاختيار المناسب للموضوع، فعلى الباحث أن يبتعد عنها؛ حتى يكون اختياره مناسبًا، وهذه المعوقات هي:

١. الغموض الشديد والتعقيد: فالموضوع الغامض جدًّا الذي يصل إلى حد التعقيد لا يكون مناسبًا للبحث؛ لأنه سيوقع الباحث في حرج؛ لأنه سيحتاج لشخص متمرس في البحث العلمي عامة والإفتائي خاصة؛ فمكانه أبحاث الترقية والمؤلفات الخاصة والدراسات المؤسسية ونحو ذلك.

٢. سعة الموضوع: فالموضوع الواسع جدًّا كذلك لا يكون مناسبًا؛ لأن معظم الدرجات العلمية التي يتقدم إليها الباحثون تكون مقيدة بفترة زمنية محددة، والإخلال بهذا التوقيت يترتب عليه مخاطر منها إلغاء التسجيل أو زيادة الأعباء المادية الناتجة عن مد فترة التسجيل، ونحو ذلك.

٣. ضيق الموضوع؛ وذلك لأن الرسائل العلمية لها مستوى معين يجب ألا تقل عنه، وقد تكون الفكرة جيدة لكنها لا تصلح لأن تكون رسالة علمية ينال بها درجة من إحدى الجامعات، وذلك لصغر الفكرة، فربما تصلح لأن تكون مقالة أو ورقة بحثية ... إلخ.

المبحث الثاني

# خطة البحث

بعد عثور الباحث على فكرة تتوافر لها عناصر الاختيار الجيد، وتسلم من عيوب الاختيار، تأتي الخطوة التالية لذلك، وهي وضع خطة تفصيلية للبحث، حيث إن البحث العلمي يشبه إلى حد كبير إنشاء بيت جديد، فكما أن المهندس يقوم برسم مخطط تفصيلي لكل مرحلة من مراحل الإنشاء، فكذلك يفعل الباحث الماهر؛ حتى لا يسير بغير هدى، وكلما كانت الخطة دقيقة ومحكمة كانت المراحل التالية محددة وواضحة، وكان البحث جيدًا، والخطة العلمية للبحث لها عناصر تتكون منها وتمثل نبذة مختصرة عن موضوع البحث يفضل ألا يطيل فيها الباحث، وبيان ذلك فيما يلي:

## أولًا: عنوان البحث:

لعنوان البحث أهمية كبيرة في نجاح البحث نفسه؛ فكما يقول العامة «الجواب يظهر من عنوانه»، فعلى الباحث أن يختار صياغة دقيقة لعنوان بحثه، وعليه أن يراعي في العنوان الاعتبارات التالية:

١. أن يكون العنوان معبرًا عن محتوى البحث، بحيث لا يزيد ولا ينقص عن الرسالة نفسها، وبعبارة أخرى أن يعطي العنوان فكرة مجملة عن محتوى الرسالة.

٢. الوضوح، وذلك بحيث يفهم القارئ موضوع البحث من العنوان، ولا يحتاج إلى شرح كثير ليفهم المراد من هذا العنوان، وجدير بالذكر هنا أن المقصود بالقارئ هم أهل التخصص وليس عامة الناس، فالعامة قد يُشكِل عليهم بعض الواضحات.

٣. أن يكون العنوان مختصرًا ما أمكن ذلك؛ لأن طول العنوان بغير داعٍ يعتبر عيبًا.

٤. أن يكون العنوان دقيقًا بعيدًا عن التعميم، فالعناوين العامة قد تصلح للكتب لكنها لا تتناسب مع الأبحاث العلمية التي تتسم بالدقة والتحديد في كل مراحلها حتى في العنوان، فعلى سبيل المثال: نظرات في الإفتاء، أو دراسات إفتائية، أو الفتوى في العصر الحديث، تعتبر عناوين عامة وليست محددة.

٥. أن يكون العنوان طريفًا جذابًا ما أمكن، حتى يلفت انتباه القارئ أو السامع، ويثير فيه من الرغبة ما يجعله يحرص على قراءة البحث.

٦. أن يُكتَب العنوان بالخط المناسب لصفحة العنوان، وهي أول ما يظهر من الخطة أو البحث فيما بعد، ويُراعَى في صفحة العنوان كتابة باقي البيانات اللازمة من اسم الجامعة والكلية والقسم، مع ذكر الدرجة العلمية التي يتقدم إليها الباحث، واسم الباحث، واسم المشرف إن كان قد تم تحديده، وهذه البيانات قد تختلف من جهة لأخرى، فيراعي كل باحث خصوصية المكان الذي يتقدم إليه.

## ثانيًا: أهمية البحث:

من العناصر التي يجب أن تشتمل عليها الخطة عرض الأمور التي تبين أهمية البحث، ويكون الباحث في عرضه لذلك محدَّدًا ودقيقًا وموضوعيًّا، وكلما كانت أهمية البحث واضحة في ذهن الباحث كان أقدر على إتمام بحثه، وتحمُّل ما قد يلاقيه من صعوبة ومشقة، بل قد يستعذب هذه الصعوبات طالما كان مدركًا لأهمية بحثه، ويمكن إبراز أهمية البحث من خلال ما يلي:

١. إبراز القيمة العلمية والعملية لموضوع البحث.

٢. مدى حاجة حقل الدراسات الإفتائية لموضوع البحث.

٣. وجود إضافة علمية جديدة سيقدمها موضوع البحث.

## ثالثًا: أسباب الاختيار:

أسباب اختيار الموضوع من عناصر الخطة الرئيسة، فعلى الباحث أن يوضح في خطته الأسباب التي دفعته إلى اختيار هذا الموضوع دون غيره من الموضوعات الأخرى، ويحاول أن يسرد هذه الأسباب في نقاط محددة وواضحة، مع مراعاة أن هذه الأسباب قد تكون مشتركة مع أهمية البحث، وفي بعض الأحيان يدمج الباحث النقطتين معًا، وهما أهمية الموضوع وأسباب الاختيار في نقطة واحدة، فأهمية الموضوع غالبًا تكون سببًا لاختياره.

وعلى سبيل المثال لو أراد الباحث أن يكتب أهمية الموضوع وأسباب الاختيار لبحث «الفتاوى الاقتصادية لدار الإفتاء المصرية دراسة تحليلية» فيمكن أن يتناولها على النحو التالي:

«أهمية الموضوع وأسباب الاختيار»:

١. ١- القيمة العلمية لفتاوى دار الإفتاء المصرية، حيث إن فتاواها تعتبر عصارة فكر علمائها المجتهدين.

٢. ٢- استيعاب فتاوى دار الإفتاء المصرية لكل ما يشغل بال المسلم في حياته ومعاملاته، ومنها الجانب الاقتصادي، وهو بحاجة إلى إلقاء الضوء عليه.

٣. ٣- رصد أهم المعاملات الاقتصادية التي شغلت المجتمع المصري، والعالم الإسلامي، وكان لدار الإفتاء المصرية نصيب في الرد على تساؤلات المستفتين المتعلقة بها.

٤. ٤- الوقوف على المنهج العلمي الذي تتبناه دار الإفتاء المصرية في التعامل مع الفتاوى الاقتصادية.

ويلاحظ هنا أنه تم الدمج بين الأهمية وأسباب الاختيار، ويمكن في بعض الأحيان الفصل بينهما إذا كانت طبيعة البحث تقتضي ذلك.

## رابعًا: منهج البحث المتبع:

على الباحث أن يُبيِّن في خطة بحثه المنهج العلمي الذي سيعتمد عليه في دراسته، وهذا يعني أنه سيحدد الطريق الذي سيسلكه لمعالجة بحثه، ويقتضي هذا أن يكون على دراية بمناهج البحث العلمي، ومجالات استخدامها، وسوف نتعرض لأهم المناهج العلمية التي يمكن أن تُستخدم في الدراسات الإفتائية في فصل مستقل؛ لأهميتها بالنسبة إلى الباحث في حقل الدراسات الإفتائية، والذي نحن بصدده هنا هو أن يذكر الباحث في خطته المنهج العلمي الذي سيعتمد عليه، أو المناهج إذا كانت الدراسة تحتاج إلى أكثر من منهج.

ومعرفة المنهج المناسب للدراسة ليس بالأمر الهين بالنسبة للباحث المبتدئ، فيمكن أن يسترشد بأساتذته إذا اختلطت عليه المناهج ولم يستطع اختيار الأنسب لبحثه.

## خامسًا: مشكلة البحث:

من الخطوات المهمة في البحث العلمي عامة تحديد مشكلة البحث، والمقصود بمشكلة البحث: مجموعة التساؤلات التي تحتاج إلى إجابة وسيقوم الباحث بمعالجتها في بحثه، ولكي يستطيع الباحث تحديد مشكلة البحث بدقة عليه أن يقرأ كل ما له صلة بموضوع بحثه قراءة متأنية بحيث يكون على إلمام تام بفكرته.

وعلى الباحث في هذه الخطوة أن يحدد ما يقصد بحثه في عبارة مركزة، يبرز فيها خصائص المشكلة التي سيبحثها، وهذه الفقرة من الخطة تعتبر الجوهر والمضمون الحقيقي، وكل ما يسبقها أو يأتي بعدها إنما هو للتمهيد أو التأكيد أو الإيضاح.

وعلى الباحث أن يحدد عند عرضه لمشكلة البحث الأبعاد التي ستتناولها الدراسة، وبالأحرى يحدد المراد استبعاده مما لا يشعر به العنوان الرئيسي للبحث.

إن التنويه عن كل هذا زيادة أو نقصًا وذكره تحت هذا العنصر من الخطة ضروري لتحديد مسار الموضوع منذ البداية، وحتى لا تكون ثمة ثغرة يؤاخذ عليها من قِبل المناقشين .

## سادسًا: الدراسات السابقة:

ينبغي على الباحث أن يعمد إلى ذكر الدراسات السابقة التي تقترب أو لها تعلق بموضوع البحث، ويُقصَد بها كل كتابة علمية تتعلق بموضوع البحث، سواء كانت رسائل علمية (ماجستير أو دكتوراه)، أو أبحاثًا علمية منشورة في إحدى المجلات، أو كتبًا مستقلَّة. فعلى الباحث أن يلم قدر الإمكان بكل ما له علاقة بموضوعه، وذلك من خلال القراءة السريعة أولًا خلال مرحلة الحصر والاستقصاء للدراسات السابقة، والقراءة المتأنية بعد استبعاد ما لا علاقة له بالبحث.

### وتكمن أهمية بيان الدراسات السابقة فيما يلي:

١. تمكن الباحث من الوقوف على الجهود التي بُذلت قبله حول موضوع بحثه، وهذا له فائدتان:

**الفائدة الأولى:** عدم تكرار جهود السابقين مرة أخرى إذا كانت إحدى الدراسات التي سبقته قد عالجت الموضوع معالجة جيدة؛ ولا معنى لتناول موضوع بالبحث وقد سبقت دراسته، إلا إذا كان هناك قصور يلاحظه الباحث في الدراسة السابقة، فعليه أن يبين ذلك القصور ويبين ما الذي يمكن أن يضيفه في نقاط محددة، وعليه في هذه الحالة أن ينتبه للوائح التي تنظم تناول موضوع سبق بحثه في الجامعة التي يسجل بها؛ حتى لا يقع في حرج بسبب مخالفته لهذه اللوائح.

**الفائدة الثانية:** أن الدراسات السابقة مادة ثرية لموضوع البحث، فهي بمثابة مصابيح تنير له الطريق، فتبين له من أين يبدأ وإلى أين سينتهي، بالإضافة إلى ذلك فإن النظر في قوائم المراجع الموجودة في الدراسات السابقة يمد الباحث بسيل من المراجع كان من الممكن ألا يفطن إلى بعضها.

٢. استقصاء الباحث الدراسات السابقة التي تقترب من موضوع بحثه دليل على جدية الباحث، ويعتبر بداية طيبة تُنبئ عن نهاية موفقة، أما إذا قصر في جمعها ورصدها فقد يترتب عليه قصور في معالجة مشكلة البحث.

وبعد أن يجمع الباحث الدراسات السابقة عليه أن يسجل ذلك في خطة البحث، وإن كان هناك أكثر من دراسة فعليه أن يقوم بترتيبها، إما بالترتيب الزمني الأقدم أولًا ثم الذي يليه وهكذا، وإما بحسب الأهمية، فيبدأ بما له صلة مباشرة بالموضوع، ثم ما يتعلق بموضوعه من بعيد.

أما إذا لم يكن هناك من سبقه بدراسة موضوعه، ولم يطلع على أي دراسة تناولت موضوعه، فعليه أن يُثبت ذلك في الخطة أيضًا مع التأكيد على أن هذا في حدود علمه، ولا يجزم بعدم وجود دراسة سابقة؛ لأن عدم الوجدان ليس دليلًا على عدم الوجود.

## سابعًا: تبويب البحث:

على الباحث تبويب البحث وتقسيمه إلى أبواب وتقسيم الأبواب إلى فصول والفصول إلى مباحث والمباحث إلى مطالب والمطالب إلى نقاط، وهذا كله يعتمد على طبيعة المادة العلمية التي بين يدي الباحث، فقد تحتمل الفكرة تقسيمها إلى أبواب، وقد لا تصلح إلا إلى فصول ... وهكذا، والمهم أن يتفادى الباحث عند تقسيم بحثه التقسيمات العديدة المعقدة التي تربك القارئ وتبعث عنده الحيرة والاختلاط؛ إذ كلما كانت التقسيمات واضحة ومبسطة كان استيعاب القارئ أيسر وأشمل.

### وعلى الباحث أن يراعي الأمور التالية في تبويب البحث:

١. تقسيم موضوعه إلى عناصر رئيسة، بمعنى أن يقوم بصياغة فكرة البحث في مجموعة أفكار أو عناصر رئيسة، من مجموعها يتضح الموضوع.

٢. أن يقوم بتقسيم كل عنصر من العناصر الرئيسة إلى مجموعة نقاط فرعية تكون أكثر تحديدًا ووضوحًا، مع مراعاة الدقة في التقسيم.

٣. يجعل كل عنصر من العناصر الرئيسة عنوانًا لباب من أبواب البحث، والنقاط الفرعية التي يشتمل عليها يجعلها فصولًا، أو يجعل العناصر الرئيسة فصولًا والنقاط الفرعية مباحث، وهكذا حسب طبيعة المادة المتوفرة لديه.

٤. يجعل التقسيم منطقيًّا بحيث تُسلِّم كل جزئية من البحث إلى التي تليها في تناغم دون أن تكون هناك أي فجوة.

٥. مراعاة التناسق في التقسيم، فليس من المقبول أن يجعل أحد أبواب الرسالة مشتملًا على عشرة فصول مثلًا، والآخر يشتمل على فصلين أو ثلاثة، وهكذا.

## ثامنًا: قائمة المصادر:

تشترط بعض الجامعات أن تكون خطة البحث المقدمة إليها مشتملة على قائمة المصادر للتأكد من أن موضوع البحث المقدم إليها تتوفر له المراجع التي تُعين الباحث على إتمام بحثه، وسوف يأتي مزيد بيان للمصادر في فصل مستقل، والذي يعنينا هنا عند صياغة خطة البحث إذا كانت الجهة التي سيتقدم إليها الباحث تشترط أن تكون الخطة مشتملة على قائمة المصادر أن يضيفها الباحث في نهاية الخطة مع مراعاة ما يلي:

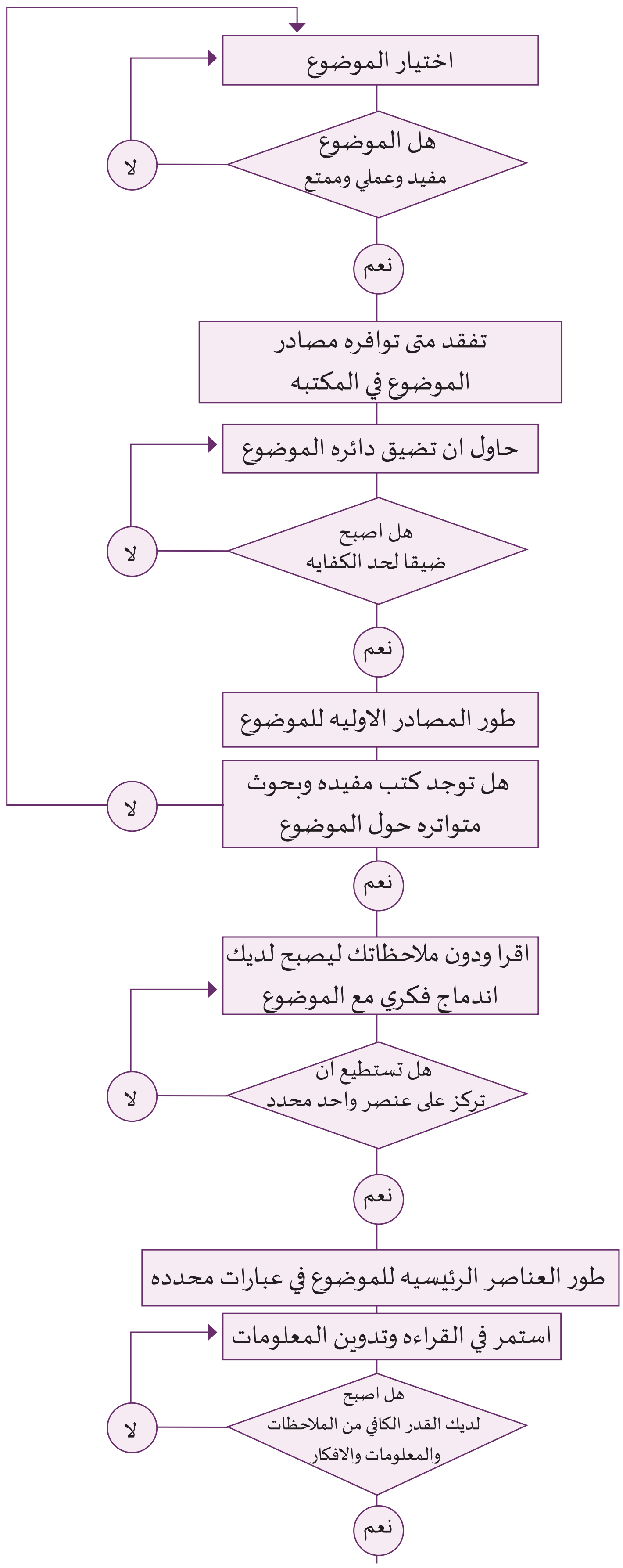
١. ذكر أهم المصادر الأصلية لموضوع البحث وإقصاء المراجع الثانوية التي لا تشكل البناء الأساسي للبحث، بحيث يُظهِر الباحث أن هناك مراجع شديدة الصلة بموضوع بحثه تُمكنه من جمع المادة العلمية الأصيلة لموضوع البحث.

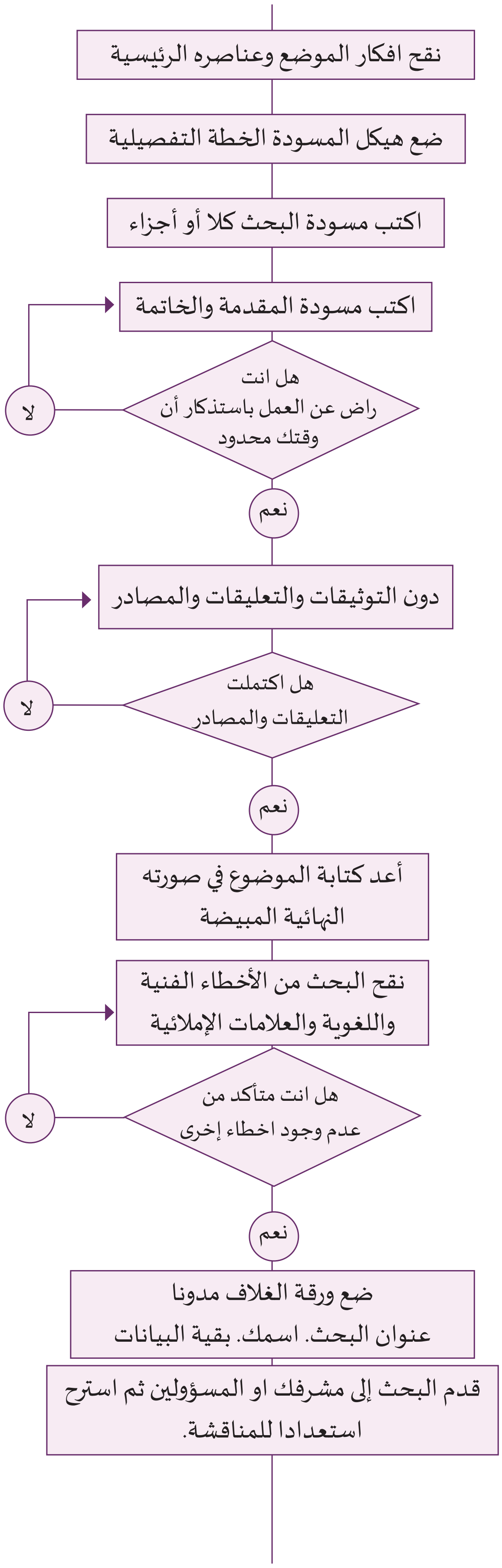
٢. الاستعانة بفهارس المراجع الموجودة في كتب التخصص الإفتائي، بما يُمكِّن الباحث من الاطلاع على مصادر متنوعة من الممكن أن يستفيد بها في أثناء إعداد قائمة المصادر.

٣. عدم المبالغة في ذكر المصادر، بمعنى ألا يذكر الباحث كل المصادر فهذا محله في نهاية البحث، وإنما يكتفي بما يوحي بأن هناك مصادر لموضوع بحثه.

## جدول خطوات كتابة البحث الإفتائي:

يقدم الجدول التالي صورة كاملة لمراحل كتابة البحث من البداية حتى نهاية البحث، وهو بمثابة دليل للباحث يبين له مصدر الخلل حين تكون الإجابة من قبل الباحث نفيًا؛ أي بـ (لا)، مشيرًا إليه بالسهم ليعود فيستكمل النقص، فإذا وفَّاها بحثًا تقدم إلى الخطوة التي بعدها، وهكذا .


اختيار الموضوع
هل الموضوع
مفيد وعملي وممتع
لا
نعم
تفقد متى توافره مصادر
الموضوع في المكتبه
حاول ان تضيق دائره الموضوع
هل اصبح
ضيقا لحد الكفايه
لا
نعم
طور المصادر الاوليه للموضوع
هل توجد كتب مفيده وبحوث
متواتره حول الموضوع
لا
نعم
اقرا ودون ملاحظاتك ليصبح لديك
اندماج فكري مع الموضوع
هل تستطيع ان
تركز على عنصر واحد محدد
لا
نعم
طور العناصر الرئيسيه للموضوع في عبارات محدده
استمر في القراءه وتدوين المعلومات
هل اصبح
لديك القدر الكافي من الملاحظات
والمعلومات والافكار
لا
نعم



نقح افكار الموضع وعناصره الرئيسية
ضع هيكل المسودة الخطة التفصيلية
اكتب مسودة البحث كلا أو أجزاء
اكتب مسودة المقدمة والخاتمة
هل انت راض عن العمل باستذكار أن وقتك محدود
لا
نعم
دون التوثيقات والتعليقات والمصادر
هل اكتملت التعليقات والمصادر
لا
نعم
أعد كتابة الموضوع في صورته النهائية المبيضة
نقح البحث من الأخطاء الفنية واللغوية والعلامات الإملائية
هل انت متأكد من عدم وجود اخطاء إخرى
لا
نعم
ضع ورقة الغلاف مدونا عنوان البحث. اسمك. بقية البيانات
قدم البحث إلى مشرفك او المسؤولين ثم استرح استعدادا للمناقشة.

## تاسعًا: نموذج تطبيقي متكامل لخطة بحث في الدراسات الإفتائية:

### أولًا: عنوان البحث ومقدمة الخطة:

**«فتاوى دار الإفتاء المصرية في العقائد والمذاهب والفرق ... دراسة تحليلية».**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، المخصوص بجوامع الكلم، ومجامع الحكم، سيد الأولين والآخرين، وخاتم النبيين والمرسلين، ورحمة الله تعالى للعالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك عليه، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فدار الإفتاء المصرية من أولى دور الإفتاء في العالم الإسلامي، وتحفل بتاريخ عريق، وتمتلك تراثًا علميًّا أصيلًا، قام على تحريره نخبة ممتازة من خيرة العقول التي تبوأت منصب الإفتاء.

ومنذ إنشائها -عام ١٣١٣هـ/ الموافق ١٨٩٥م- وإلى الآن وهي تقف شامخة في طليعة المؤسسات الإسلامية، التي تتحدث بلسان الدين الحنيف، وترفع لواء البحث الشرعي بين المشتغلين به في بلدان العالم الإسلامي، وتقوم بدورها في إزالة ما التبس عليهم من أحوال دينهم ودنياهم، كاشفة عن أحكام الإسلام فيما استجدَّ على الحياة المعاصرة.

وهي -في ذات الوقت- منهل حافل ينهل منه الدارسون لعلوم: الاجتماع، والتاريخ، والسياسة، والاقتصاد؛ إذ تحمل الاستفتاءات الرسمية، والشعبية صورة لواقع حياة الناس في مصر، بل وربما في العالم الإسلامي.

ومن الجوانب التي تناولتها فتاوى دار الإفتاء المصرية الجانبُ العقدي، حيث رُفعت إليها أسئلة المستفتين، وكان من بينها ما يتصل بالعقائد والفرق، والمذاهب الإسلامية، والتيارات الفكرية التي ظهرت في العصر الحديث.

فقامت الدار بواجبها الشرعي نحو هذه الاستفتاءات، ودبجت الإجابات، وكان لرجالها مواقف واضحة في بيان حقيقة الإسلام أمام هذه التيارات.

وتناولت هذه الفتاوى -أيضًا- ما يتعلق بالسياسة الشرعية، وضوابط العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وعلاقة المسلمين بغير المسلمين الذين يعيشون في ديار الإسلام.

وكذلك تناولت فتاوى دار الإفتاء، الرد على بعض الشبهات التي أثيرت حول الإسلام، وقامت -أيضًا- بالتعليق على بعض المؤلفات العلمية.

وقد أصدرت دار الإفتاء موسوعة الفتاوى الإسلامية، التي ضمت الفتاوى الصادرة عن دار الإفتاء المصرية من عام ١٨٩٥م إلى عام ٢٠١٥م، وهي تراث عظيم يستمد مكانته من مكانة دار الإفتاء المصرية في العالم الإسلامي، بما تمثله من وسطية الأزهر، ومنهجه القويم الذي ارتضاه المسلمون شرقًا وغربًا، وقد زاد عدد هذه الفتاوى على ثمانين ألف فتوى حتى سنة ٢٠٠٣م، وزعت على ١٦٤ سجلًا ورقيًّا، قيدت به الفتاوى بدءًا من فتاوى فضيلة الشيخ حسونة النواوي، حتى فتاوى فضيلة الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب المفتي الأسبق وشيخ الأزهر الحالي، وزاد عدد هذه الفتاوى على مائة ألف فتوى بما فيها فتاوى فضيلة الأستاذ الدكتور علي جمعة المفتي السابق، وتغطي هذه الفتاوى الفترة من ١٣/ ١١/ ١٨٩٥م -وهو تاريخ أول فتوى وجدت بالسجلات- إلى عام ٢٠١٥م، وتشتمل على فتاوى أعلام المفتين في هذه الفترة.

واشتملت هذه الفتاوى على جوانب علمية متنوعة، منها الجانب العقدي والفكري، وقد تفرقت على مدار السنوات الخالية بحسب الوقائع التي ظهرت، والأفكار التي جدَّت، وتأتي هذه الدراسة لجمع ما تفرق من هذه الفتاوى في بطون المجلدات، ودراستها؛ للوقوف على ما اشتملت عليه من نفائس.

## ثانيًا: أهمية الموضوع:

ترجع أهمية الموضوع إلى حساسية ودقة مسائل العقائد والمذاهب، وما يترتب على الفتاوى المتعلقة بها من آثار كبيرة ومتعدية؛ ولذلك فإن دراستها ورصدها من قِبل مؤسسة إفتائية بحجم دار الإفتاء المصرية له أهميته البالغة.

بالإضافة إلى أن استقراء منهج المؤسسة الإفتائية من خلال تلك الفتاوى فيما يخص العقائد والمذاهب من شأنه المساعدة في صياغة منهج يعكس رؤية مؤسسة دار الإفتاء المصرية.

## ثالثًا: أسباب الاختيار:

**ترجع أهم أسباب اختيار هذا الموضوع إلى النقاط التالية:**

- **أولًا**: القيمة العلمية لفتاوى دار الإفتاء المصرية، حيث إن فتاواها تعتبر عصارة فكر علمائها المجتهدين.
- **ثانيًا**: استيعاب فتاوى دار الإفتاء المصرية لكل ما يشغل بال المسلم في حياته ومعاملاته، ومنها الجانب العقدي، وهو بحاجة إلى إلقاء الضوء عليه، وضم ما تفرق منه في سِفر واحد.
- **ثالثًا**: رصد أهم المسائل العقدية، التي شغلت المجتمع المصري، والعالم الإسلامي، وكان لدار الإفتاء المصرية نصيب في الرد على تساؤلات المستفتين المتعلقة بها.
- **رابعًا**: الوقوف على المنهج العلمي الذي تتبناه دار الإفتاء المصرية في التعامل مع الجوانب العقدية، والمسائل التي تتعلق بالفرق والمذاهب.

## رابعًا: منهج البحث:

**المنهج التحليلي**: الذي يتلخص في عمليات ثلاثة، وهي: التفسير أو التفكيك، والنقد أو التقويم، ثم الاستنباط أو التركيب.

## خامسًا: مشكلة البحث:

**وتبرز إشكالية ذلك البحث في أسئلة، وهي:**

- ما منهج دار الإفتاء المصرية في الفتاوى المتعلقة بالعقائد والمذاهب؟
- وما موقف دار الإفتاء من الفرق الإسلامية المختلفة؟
- وما موقف دار الإفتاء من أبرز القضايا التي اتسمت بها الفرق وأهم مؤلفاتهم؟

## سادسًا: الدراسات السابقة:

١. من الاختيارات الفقهية لدار الإفتاء المصرية»، رسالة دكتوراه بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقاهرة، إعداد الباحثة عزة محمد عبد الرحمن.

٢. «المستجدات الفقهية لدار الإفتاء المصرية دراسة فقهية أصولية من سنة ١٩٧٨م إلى سنة ٢٠٠٥م»، رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة، إعداد الباحث مسعود صبري.

٣. «الجهود الدعوية لدار الإفتاء المصرية وأثرها في خدمة قضايا المسلمين في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٩م»، رسالة ماجستير بكلية أصول الدين والدعوة بالمنصورة جامعة الأزهر، إعداد الباحث أحمد العوضي.

٤. «خدمة الرد على الأسئلة بدار الإفتاء المصرية مقوماتها وتطبيقها» رسالة ماجستير بكلية الآداب جامعة المنوفية، إعداد الباحث أحمد رجب محمد أبو العزم.

٥. «منهج دار الإفتاء المصرية في فتاوى النوازل في المعاملات المالية (في الفترة من ١٩٤٦م-٢٠١٤م)» رسالة دكتوراه بكلية الشريعة والقانون بطنطا، إعداد الباحث محمود محمد محمد أنور شلبي، ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٨م.

٦. وهذه الدراسات يلاحظ عليها أن كل دراسة منها تناولت جانبًا من الجوانب التي تتعلق بدار الإفتاء، ولم تتناول الفتاوى المتعلقة بالعقائد والمذاهب والفرق لدار الإفتاء المصرية.

## سابعًا: تبويب البحث:

**تشتمل هذه الدراسة على: مقدمة، وتمهيد، وأربعة أبواب، وخاتمة.**

- **المقدمة:** تشتمل على: أهمية الموضوع، وأسباب الاختيار، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطة البحث.
- **التمهيد:** ويشتمل على التعريف بمفردات عنوان البحث.

**الباب الأول: فتاوى العقائد والفرق الإسلامية.**

ويشتمل على ثلاثة فصول:

**الفصل الأول: العقائد.**

- المبحث الأول: الإلهيات.
- المبحث الثاني: النبوات.
- المبحث الثالث: السمعيات.

**الفصل الثاني: الفِرَق والجماعات الإسلامية.**

- المبحث الأول: الأشاعرة (أهل السنة).
- المبحث الثاني: الشيعة.
- المبحث الثالث: الإسماعيلية.
- المبحث الرابع: الإباضية.
- المبحث الخامس: جماعة الأحباش.
- المبحث السادس: جماعة التبليغ والدعوة.

**الفصل الثالث: الفرق الغالية (الهدامة).**

- المبحث الأول: البهرة.
- المبحث الثاني: الدروز.
- المبحث الثالث: البهائية.
- المبحث الرابع: القاديانية.

**الباب الثاني: فتاوى التيارات الفكرية المعاصرة.**

ويشتمل على خمسة فصول:

- الفصل الأول: العلمانية.
- الفصل الثاني: الماسونية.
- الفصل الثالث: الشيوعية.
- الفصل الرابع: البلشفية.
- الفصل الخامس: طائفة البكتاشية

**الباب الثالث: فتاوى السياسة الشرعية.**

ويشتمل على ثلاثة فصول:

**الفصل الأول: نظام الحكم في الإسلام.**

- المبحث الأول: التعددية السياسية في الدولة الإسلامية.
- المبحث الثاني: توريث الحكم.
- المبحث الثالث: تولي المرأة منصب رئيس الدولة.
- المبحث الرابع: تطبيق الشريعة الإسلامية.
- المبحث الخامس: التصويت في الانتخابات.
- المبحث السادس: الجهاد.

**الفصل الثاني: الخروج على الحاكم.**

- المبحث الأول: المظاهرات والاعتصامات.
- المبحث الثاني: الثورات.
- المبحث الثالث: التعايش بين المسلمين وغيرهم.

**الفصل الثالث: علاقة الدولة المسلمة بالدول غير الإسلامية.**

- المبحث الأول: اختلاف الدار والجنسية، والتجنس بجنسية دولة أخرى.
- المبحث الثاني: حكم السفر والهجرة لديار غير المسلمين، والإقامة بينهم.
- المبحث الثالث: أثر اختلاف الدار في المعاملات المالية (العقود الفاسدة في ديار غير المسلمين).

**الباب الرابع: فتاوى متفرقة.**

ويشتمل على أربعة فصول:

**الفصل الأول: رأي دار الإفتاء في بعض المؤلفات.**

- المبحث الأول: كتاب «الله والإنسان».
- المبحث الثاني: كتاب «الفريضة الغائبة».

**الفصل الثاني: العلاقة بين المسلمين والمسيحيين.**

- المبحث الأول: بناء الكنائس والعمل فيها ودخولها.
- المبحث الثاني: بيان حادث الزاوية الحمراء.
- المبحث الثالث: إشهار الإسلام والردة.
- المبحث الرابع: عقد الذمة.
- المبحث الخامس: شراكة غير المسلم.

**الفصل الثالث: الرد على بعض الشبهات.**

- المبحث الأول: مقولة انتشار الإسلام بالسيف.
- المبحث الثاني: رد الشبهات حول قانون الأحوال الشخصية.
- المبحث الثالث: ما أثير حول الصحابي الجليل أبي هريرة ﵁.
- المبحث الرابع: ما أثير حول الإمام البخاري.

**الفصل الرابع: تجديد الخطاب الديني.**

- المبحث الأول: دعاوى التجديد.
- المبحث الثاني: ضوابط التجديد.

**الخاتمة، وتشتمل على:**

- النتائج.
- التوصيات.
- الفهارس.

**هذا، والخطة قابلة للتعديل حسب مقتضيات البحث، ورؤية الأساتذة الأجلاء.**

## ثامنًا: مراجع البحث:


١. الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، المجلدات (الأول، والرابع، والعاشر، والثالث عشر، والرابع عشر، والسادس عشر، والسابع عشر، والثامن عشر) أعلام المفتين من سنة ١٨٩٥م إلى سنة ١٩٩٦م.

٢. الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، المجلد الرابع والعشرون، والمجلد الخامس والعشرون، الأستاذ الدكتور نصر فريد واصل مفتي الديار المصرية الأسبق.

٣. الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، المجلد السادس والعشرون، الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد محمد الطيب شيخ الأزهر، ومفتي الديار المصرية الأسبق.

٤. الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، المجلدات: (الثامن والعشرون، والثلاثون، والثالث والثلاثون، والخامس والثلاثون، والسادس والثلاثون، والثامن والثلاثون، والتاسع والثلاثون)، الأستاذ الدكتور علي جمعة مفتي الديار المصرية السابق.

٥. موسوعة الفتاوى المؤصلة من دار الإفتاء المصرية، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م، المجلد الأول.

٦. إبراء الذمة بتحقيق القول حول افتراق الأمة، الشيخ محمد إبراهيم عبد الباعث الكتاني، دار الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٧. أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها، عبد الرحمن حبنكة الميداني، دار القلم دمشق، الطبعة الثامنة، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

٨. إلزام القرآن للماديين والمليين، الدكتور سيد أحمد رمضان المسير، سلسلة مكتبة المسلم العصرية (٥٦)، الناشر المؤسسة العربية الحديثة.

٩. الأخلاق والسياسة، محمد عبد الهادي أبو ريدة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١١م.

١٠. الأزهر والفكر المعاصر، الدكتور محمد البهي، محاضرة طبعتها طلبة كلية اللغة العربية.

١١. الإسلام والعقل، الإمام عبد الحليم محمود، دار المعارف، الطبعة الثانية.

١٢. الإسلام وخرافة السيف، دكتور عبد الودود شلبي، مؤسسة الخليج العربي، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

١٣. الإسلام ومواجهة المذاهب الهدامة، الدكتور محمد البهي، مكتبة وهبة، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

١٤. أضواء على الحركات الهدامة ثلاث رسائل عن القاديانية، أبو الحسن الندوي وآخرون، مكتبة دار البيان الكويت.

١٥. الانتباهات المفيدة في حل الاشتباهات الجديدة، الشيخ محمد أشرف علي التهانوي، تعريب نور البشر محمد نور الحق.

١٦. بحوث وفتاوى إسلامية في قضايا معاصرة، الشيخ جاد الحق علي جاد الحق، الطبعة الأولى، الناشر الأمانة العامة للجنة العليا للدعوة بالأزهر الشريف.

١٧. تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية، الشيخ محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي.

١٨. التيارات الوافدة، أنور الجندي، دار الصحوة للنشر، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

١٩. حقائق الإسلام وأباطيل خصومه، عباس محمود العقاد، دار نهضة مصر ٢٠١٣م.

٢٠. حقيقة الماسونية العالمية، الجزء الأول، الدكتور عبد الله علي سمك، سلسلة مكتبة المسلم العصرية (٩٦)، الناشر المؤسسة العربية الحديثة.

٢١. الجهاد في الإسلام، كيف نفهمه؟ وكيف نمارسه؟ الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٢٢. الجهاد: مفهومه، ضوابطه، أحكامه من خلال فتاوى دار الإفتاء المصرية، دكتور شوقي علام، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.

٢٣. داعية وليس نبيًّا قراءة نقدية لمذهب الشيخ محمد بن عبد الوهاب في التكفير، حسن بن فرحان المالكي، دار الرازي الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

٢٤. دراسات في التيارات المعاصرة، دكتور عبد الله سمك وآخرون، دار التقوى، بدون تاريخ.

٢٥. الدين والدولة في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، ط ١، ٢٠١٣م.

٢٦. رد مفتريات المبشرين على الإسلام، دكتور عبد الجليل شلبي، مكتبة المعارف الرياض، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م.

٢٧. السلفية المعاصرة إلى أين؟ ومن هم أهل السنة؟ الشيخ محمد زكي إبراهيم، مؤسسة إحياء التراث الصوفي، الطبعة الثانية.

٢٨. السلفية مرحلة زمنية مباركة لا مذهب إسلامي، دكتور محمد سعيد رمضان البوطي، دار الفكر، الطبعة الحادية عشرة ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

٢٩. سؤالات الأقليات، دار الإفتاء المصرية، ١٤٣٤هـ.

٣٠. شرح الصاوي على جوهرة التوحيد، الشيخ أحمد بن محمد المالكي الصاوي.

٣١. الصراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة الغربية في الأقطار الإسلامية، أبو الحسن علي الحسيني الندوي، دار القلم، الكويت، الطبعة الرابعة، ١٩٨٣م.

٣٢. العلاقات الدولية في الإسلام، الشيخ محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

٣٣. العلاقة بين المسلمين والمسيحيين من واقع فتاوى دار الإفتاء المصرية، الدكتور شوقي علام، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٧م.

٣٤. العلمانية: النشأة والأثر في الشرق والغرب، زكريا فريد، الزهراء للإعلام العربي، ط ١، ١٩٨٨م.

٣٥. العلمانية والإسلام بين الفكر والتطبيق، الدكتور محمد البهي، مطبوعات مجمع البحوث الإسلامية، بدون تاريخ.

٣٦. فتاوى الإمام عبد الحليم محمود، دار المعارف، الطبعة السادسة ٢٠١٦م.

٣٧. فتاوى الإمام محمد رشيد رضا، صلاح الدين المنجد، يوسف ق. خوري.

٣٨. الفتاوى دراسة لمشكلات المسلم المعاصر في حياته اليومية والعامة، الإمام الأكبر محمود شلتوت، دار الشروق الطبعة الثامنة عشرة، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

٣٩. فتاوى شرعية معاصرة، دكتور محمد إبراهيم الحفناوي، دار الحديث، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

٤٠. أحسن الكلام في الفتاوى والأحكام، الشيخ عطية صقر، المكتبة التوفيقية.

٤١. الفتوى والإفتاء البناء والمنهجية، الدكتور شوقي علام، كتاب اليوم العدد (٦٥٨)، مايو ٢٠١٨م.

٤٢. الفرق الإسلامية المعاصرة، الجزء الأول الفرق السياسية (الخوارج والشيعة)، دكتور مصطفى مراد.

٤٣. فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية، الدكتور عبد الرزاق السنهوري، ترجمة د. نادية عبد الرزاق السنهوري، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية ٢٠١٣م.

٤٤. الفكر الإسلامي والمجتمع المعاصر مشكلات الحكم والتوجيه، الدكتور محمد البهي، دار الكتاب اللبناني بيروت لبنان، ١٩٨٢م.

٤٥. الفكر السياسي في الإسلام وجهة نظر أخرى، دكتور أحمد إدريس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١١م.

٤٦. قصة الإيمان بين الفلسفة والعلم والقرآن، الشيخ نديم الجسر، الهيئة العامة لقصور الثقافة ٢٠١٥م.

٤٧. مجلة المنار (كاملة ٣٥ مجلدًا).

٤٨. مذاهب الإسلاميين، الدكتور عبد الرحمن بدوي، دار العلم للملايين بيروت ١٩٩٧م.

٤٩. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، الإمام أبو الحسن الأشعري، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة خاصة بورثة المحقق، بدون تاريخ.

٥٠. مصر بين الدولة الإسلامية والدولة العلمانية، النص الكامل للمناظرة الكبرى، أعدها للنشر خالد محسن، مركز الإعلام العربي، ط ١، ١٩٩٢م.

٥١. موقف العلم والعقل والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين، الشيخ مصطفى صبري، دار الآفاق العربية.

٥٢. الماسونية العالمية في ميزان الإسلام، الجزء الثاني، الدكتور عبد الله علي سمك، سلسلة مكتبة المسلم العصرية (١٠٠)، الناشر المؤسسة العربية الحديثة.

٥٣. نقض الجذور الفكرية للديمقراطية الغربية، دكتور محمد أحمد علي مفتي، كتاب المنتدى، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٥٤. نقض الفريضة الغائبة فتوى ومناقشة، الشيخ جاد الحق علي جاد الحق، والشيخ عطية صقر، هدية مجلة الأزهر عدد المحرم ١٤١٤هـ.

# الفصل الثاني

# منهج الدراسة

## تمهيد وتقسيم:

لا بد لكل باحث أو دارس أو مؤلف من طريق معين يسلكه للدراسة والفحص والاستنباط والاستدلال، وهذا الطريق يختلف باختلاف مادة البحث، فتتعدد الطرق حينئذٍ، وقد اصطلح العلماء على تسمية هذه الطرق بـ«المناهج» جمع «منهج» وهو في اللغة الطريق الواضح، ونهج الأمر: أبانه ووضحه، ونهج الطريق سلكه[1] ، وهذا المفهوم اللغوي وثيق الصلة بهذا المصطلح في العصر الحديث.

ومصطلح «منهج البحث» وليد النهضة العلمية في العصر الحديث، إذ أصبح لكل علم منهجه وأصوله البحثية التي تخدم التخصص الدقيق الذي يتوخاه العلماء في عصرنا الحالي، فالطريقة التي يتبعها الباحث لعلاج موضوعه، واستخراج الأحكام والقوانين التي تضبط الظواهر التي يفحصها هي المعنى المراد من هذا المصطلح، ومن هنا انبثق مفهوم هذا المصطلح، ولعل أدق تعريف له أنه: «الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة»[2] .

والمنهج يختلف باختلاف العلم المبحوث فيه ولذلك تنوعت المناهج وأصبح لمنهج البحث علم قائم بذاته تستمد قواعده من الواقع في المجالات العلمية المختلفة، وهكذا وجدت مناهج للبحث في علم الاجتماع وعلم النفس وفي التربية وفي التاريخ وفي اللغة وفي الأدب، وفي الرياضة والطبيعة وغيرها، والعلم الباحث في هذه المناهج يسمى «علم المناهج» ويعرف بأنه: «العلم الباحث في الطرق المستخدمة في العلوم للوصول إلى الحقيقة» [3].

---

١ لسان العرب، (٢/ ٣٨٣) ، مادة «نهج».

٢ ينظر: مناهج البحث العلمي، عبد الرحمن بدوي، (ص٥).

٣ مناهج البحث العلمي، (ص ٧).

فعلم المناهج هو الذي يحدد الشكل العام لكل علم، والطريقة التي تكوَّن بها هذا العلم، وكيفية البحث والكتابة فيه عبر منهج ذلك العلم نفسه لا من غيره، وهذا من الناحية العامة، وهناك ناحية أخرى خاصة بمعنى أخذ فرع من ذلك العلم وبحثه والخروج منه بجديد، وهذا قد يحتاج إلى منهج يخص ذلك الفرع الجزئي، فالعلم والفكر لا يتقدمان إلا باختيار منهج رشيد ترتب فيه المعلومات بدقة، وبكيفية خاصة، فتنتج علمًا أو فكرًا صحيحًا.

ولمناهج البحث أشكال عدة، وطرائق متنوعة وفق طبيعة الدراسة موضوع البحث، وطريقة معالجتها وصفيًّا أو تاريخيًّا أو مقارنًا ... إلخ كما أن منها ما يحتاج إلى الجانب النظري، وما يحتاج إلى الجانب التطبيقي والتجريبي والمنحى العملي.

وقد تعددت تصنيفات مناهج البحث وتنوعت ومع ذلك استخدمت الدراسات الإفتائية جل أنماط المناهج العلمية في البحث، غير أننا سنتناول في هذا الفصل من هذه المناهج ما يتناغم وطبيعة القضايا الإفتائية، وهي المنهج الوصفي والتاريخي والمقارن.

وفيما يلي نستعرض ملامح هذه المناهج وكيفية اختيار المنهج المناسب لموضوع الدراسة من خلال المباحث الآتية:

- **المبحث الأول: المنهج الوصفي وكيفية تطبيقه في الدراسات الإفتائية.**
- **المبحث الثاني: المنهج التاريخي وكيفية تطبيقه في الدراسات الإفتائية.**
- **المبحث الثالث: المنهج المقارن وكيفية تطبيقه في الدراسات الإفتائية.**
- **المبحث الرابع: كيفية اختيار منهج البحث المناسب لموضوع الدراسة.**

المبحث الأول

# المنهج الوصفي وكيفية تطبيقه في الدراسات الإفتائية

يعتبر الوصف ركنًا أساسيًّا من أركان البحث العلمي، ومنهجه من أهم المناهج المتبعة فيه، إذ إن الباحث الذي يرغب في الوصول إلى نتائج علمية يُعتمَد عليها لا بد من أن يحرص على وصف الوضع الراهن للظاهرة، وذلك برصدها وفهم مضمونها والحصول على أوصاف دقيقة وتفصيلية لها بغية الإجابة عن الأسئلة التي يطرحها والمشكلات التي يدرسها.

فعندما يريد أن يصف الباحث ظاهرة على ما هي عليه، بدون تدخل فلسفة أو نقد فليس أمامه إلا اتباع المنهج الوصفي، ويعرف المنهج الوصفي بعدة تعريفات، منها:

أنه عبارة عن: «أسلوب من أساليب التحليل المركزي على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد، أو فترة أو فترات زمنية معلومة؛ وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية، ثم تفسيرها بطريقة موضوعية، بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة».

ويرى آخرون أن المنهج الوصفي عبارة عن «طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة، وتصوير النتائج التي يتم التوصل إليها على أشكال رقمية معبرة يمكن تفسيرها».

والباحث في مجال الدراسات الإفتائية يستطيع أن يستفيد من هذا المنهج، ولكن قبل ذكر وجه الاستفادة نعرفه أولًا بهذه الحيثية فنقول: منهج البحث الوصفي في الدراسات الإفتائية: «هو ما يقوم على رصد ومتابعة دقيقة لسير العملية الإفتائية، أو لإحدى عناصرها في فترة زمنية معينة من أجل التعرف عليها والوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتطويره».

فنستطيع بهذا المنهج وصف الفتوى والمفتين في زمن معين فقط، وقد تختص بمكان معين، ولتوضيح ذلك فالباحث يستطيع أن يدرس الفقه والفتوى على وفق هذا المنهج من خلال إحدى طريقتين:

**الطريقة الأولى:** أن يصف الفقه والفتوى والمفتين في عصر معين كالعصر الأموي أو العباسي مع اختلاف الأماكن والبلدان، فهذا تثبيت لعنصر الزمان وليس المكان.

ومما صُنِّف على هذه الطريقة كتاب الحسبة في العصر المملوكي.

**الطريقة الثانية:** أن يصف الفقه والفتوى والمفتين في بلد خاص في زمن محدد، وهذا تثبيت لعنصري الزمان والمكان، وهذا هو الغالب.

كما يستطيع الباحث أن يضيف قيدًا أو قيودًا على كل طريقة منها، كأن يقيده بمدرسة معينة كالحنفية أو الشافعية أو المالكية أو الحنابلة أو الظاهرية، أو يقيده بظاهرة كالتشدد أو التساهل أو الشذوذ في الفتوى أو غير ذلك.

وهذا المنهج يفيد أيضًا المحققين للتراث الإسلامي على العموم، والإفتائي على الخصوص في مقدماتهم الدراسية للكتاب المحقق؛ لكي يصفوا ويدرسوا الحالتين العلمية والاجتماعية في عصر المصنف كما هي عليه.

## أنواع المنهج الوصفي:

### المنهج الوصفي يشتمل على نوعين:

**النوع الأول:** المنهج الوصفي التقريري، وهو الذي يقف الباحث فيه عند حدود الوصف ثم التصنيف، ولا يتدخل بتفسير ظاهرة أو تعليل لاتجاه معين، فهو يكتفي بتوضيح الظاهرة وتقريرها لمن يريد بعد ذلك أن يعمل بعده على تفسيرها أو يستفيد بها ويستخدمها في نطاق آخر.

**النوع الثاني:** المنهج الوصفي التفسيري، وهو الذي يتخطى فيه الباحث الوصف المجرد إلى تفسير الظاهرة وشرحها بذكر العلل والأسباب.

وطبيعة البحث قد تعين أحد المنهجين فهناك من البحوث والدراسات التقريرية التي لا يُقبَل فيها أي نوع من التدخل بل لا بد وأن يُكتفى فيها بمجرد الوصف، ويكون هذا غالبًا في التقارير المقدمة في عمل اللجان الإفتائية ليكون بمثابة بيانٍ للحالة.

## خطوات البحث باستخدام المنهج الوصفي:

استخدام وتطبيق المنهج الوصفي في البحث ينحصر في عدد من الخطوات المتسلسلة والمترابطة، وذلك كما يلي:

- **أولًا:** تحديد المشكلة المراد بحثها ودراستها، وطرائق تحديدها لا تختلف عن غيرها في جميع المناهج العلمية، بغض النظر عن موضوع الدراسة والمنهج المستخدم فيها.
- **ثانيًا:** تحديد البيئة الزمانية والمكانية إن وجدت؛ لأن دقة المنهج الوصفي توجب تحديدًا لعنصر الزمان من جانب وتضييقًا للمساحة الزمانية من جانب آخر.
- **ثالثًا:** تحديد المعلومات والبيانات التي يجب جمعها لأغراض البحث، وكذلك تحديد طرائق وأساليب جمعها.
- **رابعًا:** جمع المادة الإفتائية موضوع البحث أو الدراسة من المصادر المختلفة وبالأساليب التي تم تحديدها.
- **خامسًا:** تنظيم المادة الإفتائية المجموعة، وتحليلها وتفسيرها في حالة الوصف التفسيري؛ لأنه لا يُكتَفَى بجمع البيانات والمعلومات وتبويبها وعرضها فقط، بل يجب مع ذلك تحليلها تحليلًا دقيِّقا، ثم تفسيرها لأجل استخلاص الحقائق.
- **سادسًا:** حصر النتائج وصياغتها مع وضع التوصيات المناسبة.

وهو بذلك لا يختلف في مراحله عما تشمله الطريقة العلمية بشكل عام.

ومما هو جدير بالذكر أنه ينبغي على الباحث بهذا المنهج ألا يتأثر بآرائه وأهوائه الذاتية وميوله الشخصية، وأن يترك تعصبه وتحيزه لفئة أو مذهب، فالوصف لا بد أن يكون لما هو موجود فعلًا لا كما يريد أن يرى هو، وليتجنب الباحث النقد حين الوصف حتى لا يظهر الاختلال في وصفه. وليتجنب أن يميل إلى مصادر معينة تزوده بما يريد لا بما هو حقيقي، ويعود هذا إلى وعي الباحث وموضوعيته.

والبحوث الوصفية غالبًا ما تكون خطوة أولية وضرورية تسبق البحث التاريخي والمقارن وغيرهما من المناهج كما سيأتي تفصيله.

المبحث الثاني

# المنهج التاريخي وكيفية تطبيقه في الدراسات الإفتائية

عندما يريد الباحث أن يتتبع الأصول التاريخية لظاهرة معينة للوقوف على عوامل نشأتها وتطورها والأسباب التي أدت إليها خلال مراحل التاريخ المتعاقبة فليس أمام الباحث إلا اتباع المنهج التاريخي، وهو أحد مناهج البحث الاجتماعي، ويستطيع الباحث في الدراسات الإفتائية أن يستفيد منه، ولكن قبل بيان وجه الاستفادة نعرفه بهذه الحيثية فنقول: منهج البحث التاريخي في الدراسات الإفتائية: «هو ذاك الذي يربط الفتوى والمفتي بالبيئة والمجتمع الذي نشأ فيه، ويبين ما أثرت فيه هذه العناصر عن قصد أو غير قصد».

فالإفتاء وثيق الصلة بالتاريخ وأحداثه، والعصر وملابساته، فينظر البحث الإفتائي في مدى تأثره بالظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فهي جوانب تحيط بالفتوى، يؤثر فيها، وتتأثر به، ولا سيما أن الفتوى تتغير بتغير عنصري الزمان والمكان، ويستطيع الباحث أن يدرسَ كيفية تغير الفتوى بتغير المفتين في ظل هذه المؤثرات.

فالباحث الذي يستخدم المنهج التاريخي يستطيع من خلال تطبيق أدوات البحث العلمي في دراسته، كالدقة والموضوعية، والأمانة الفكرية، وجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها أن يصل إلى ربط الأحداث التاريخية، وإيجاد بعض العلاقات السببية بينها، ومن ثم محاولة وضع قوانين يمكن تعميمها والاستفادة منها.

ولا شك أن الدراسة على هذا المنهج تعين المختصين على معرفة المؤثرات الحقيقية في تطور وتغير الفتوى عبر الزمان.

وهذ المنهج في الدراسة منهج طولي بمعنى أن الباحث يدرس الظاهرة خلال فترات زمنية، فالدراسة غير منحصرة في عصر معين، وأما المكان فحسب طبيعة الدراسة؛ فقد تنحصر في مكان معين أو تأخذ الظاهرة صفة العموم، فيكون أمام الباحث بهذا المنهج طريقان:

**الطريق الأول:** أن يدرس فقه وفتوى ومُفْتِي بلدٍ معين كمصر أو الشام أو العراق أو غيرها على مدار أزمنة متعاقبة منذ النشأة إلى زمن معين محدد أو يمتد إلى عصرنا الحالي، فهذا تثبيت لعنصر المكان.

ومن الأبحاث والدراسات التي صُنفت على هذه الطريقة رسالة العلامة الشيخ محمد زاهد الكوثري «فقه أهل العراق وحديثهم» الذي جعله مقدمة لكتاب الحافظ الزيلعي «نصب الراية لتخريج أحاديث الهداية»، ثم أُفردت عن الكتاب وطُبعت مستقلة، وكذا الدكتور عماد أحمد هلال في موسوعته «الإفتاء المصري من الصحابي عقبة بن عامر إلى الدكتور علي جمعة».

**الطريق الثاني:** أن يدرس الفتوى والمفتين غير متقيد بالزمان ولا بالمكان، وعلى هذا غالب الكتب المصنفة في طبقات الفقهاء والمفتين كطبقات الحنفية والشافعية والمالكية والحنابلة، وكذا موسوعة جمهرة المفتين الصادرة عن الأمانة العامة لدور وهيئات الفتوى في العالم، وهذه الطريقة أنسب للأعمال الموسوعية لا للأطروحات الأكاديمية.

ويستطيع الباحث بهذا المنهج أن يضيف قيدًا أو قيودًا على كل طريقة من الطريقتين السابقتين ليكونا أكثر مناسبة للطرح الأكاديمي، كأن يقيده بمدرسة معينة كالحنفية أو الشافعية أو المالكية أو الحنابلة أو الظاهرية، أو يقيده بظاهرة كالتشدد أو التساهل أو الشذوذ في الفتوى أو غير ذلك.

ويُفيد هذا المنهج كذلك في دراسة أئمة الفقه والفتوى والتعريف بهم؛ فالباحث غالبًا ما يحتاج إلى معرفة العصر الذي نشأ فيه مؤلف الكتاب الذي يحققه أو العالِم الذي يتناول إنتاجه وما أثر في عقله وتكوينه منها وما لم يؤثر، كما فعل العلامة الشيخ محمد أبو زهرة في تناوله لأئمة الفقه الثمانية: أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وزيد بن علي، وجعفر الصادق، وابن حزم، وابن تيمية، فقد أفرد لكل واحد منهم دراسة شاملة لنواحي حياته التاريخية والعلمية والفقهية ومعالم فكره ومدى تأثره بسياسة عصره وتأثيره فيها، كما تجلى ذلك واضحًا، خاصة في كتابيه عن الإمام جعفر الصادق والإمام زيد، لما لهما من أحداث أثرت في التاريخ الإسلامي.

وكذا يحتاج الباحث إلى هذا المنهج في الكثير من الأحيان للرجوع إلى الوثائق التاريخية المتعلقة بدراسته، ولا سيما إذا كان بحثه متعلقًا بالفتوى في نظام الأوقاف، أو الكتب الخاصة بفقه الشروط ككتابي الشروط الصغير والكبير للطحاوي وغيرها، وكذا إذا كان بصدد تحقيق كتاب من كتب الفتاوى.

كما أنه يحتاج في بعض الأبحاث والدراسات الإفتائية إلى عرض المادة العلمية تاريخيًّا، مبتدئًا بالأقدم فالأحدث، وذلك حين يريد الباحث أن يبحث عن تطور الفتوى، فبهذا المنهج يتبين لنا تطور العلوم والأفكار، ومعرفة مراتب الفقهاء والمفتين، وما أسدَوه لنا عبر العصور، وكذلك نستطيع أن نعرف به مواضع الخلل والنقص الذي اعتراها، يقول الإمام النووي في خطة كتاب المجموع مما يُعدُّ إشارة إلى استخدام المنهج التاريخي في البحث الإفتائي: «واعلم أن كتب المذهب فيها اختلاف شديد بين الأصحاب، بحيث لا يحصل للمطالع وثوق بكون ما قاله مصنف منهم هو المذهب حتى يطالع معظم كتب المذهب المشهورة؛ فلهذا لا أترك قولًا ولا وجهًا ولا نقلًا ولو كان ضعيفًا أو واهيًا إلا ذكرته إذا وجدته -إن شاء الله تعالى- مع بيان رجحان ما كان راجحًا وتضعيف ما كان ضعيفًا وتزييف ما كان زائفًا، والمبالغة في تغليط قائله ولو كان من الأكابر، وإنما أقصد بذلك التحذير من الاغترار به، وأحرص على تتبع كتب الأصحاب من المتقدمين والمتأخرين إلى زماني من المبسوطات والمختصرات، وكذلك نصوص الإمام الشافعي صاحب المذهب رضي الله عنه فأنقلها من نفس كتبه المتيسرة عندي كالإمام والمختصر والبويطي وما نقله المفتون المعتمدون من الأصحاب. وكذلك أتتبع فتاوى الأصحاب ومتفرقات كلامهم في الأصول والطبقات وشروحهم للحديث وغيرها»[١] .

ويقول أيضًا: «لا يجوز لمفتٍ على مذهب الشافعي إذا اعتمد النقل أن يكتفي بمصنف ومصنفين ونحوهما من كتب المتقدمين وأكثر المتأخرين؛ لكثرة الاختلاف بينهم في الجزم والترجيح؛ لأن هذا المفتي المذكور إنما ينقل مذهب الشافعي ولا يحصل له وثوق بأن ما في المصنفين المذكورين ونحوهما هو مذهب الشافعي أو الراجح منه، لما فيها من الاختلاف، وهذا مما لا يتشكك فيه من له أدنى أنس بالمذهب، بل قد يجزم نحو عشرة من المصنفين بشيء وهو شاذ بالنسبة إلى الراجح في المذهب ومخالف لما عليه الجمهور، وربما خالف نص الشافعي أو نصوصًا له»[٢] .

ومما ينبغي أن نشير إليه أن نتائج المنهج التاريخي تعتمد في المقام الأول على معطيات وثمار المنهج الوصفي؛ إذ لا يتأتى قيامها على وجهها العلمي الصحيح دون الدراسة الوصفية للمراحل المختلفة التي مر بها موضوع الدراسة، فيقوم رواد المنهج التاريخي بمتابعة الظاهرة، وملاحظة تطورها عبر العصور، ويرصد المتغيرات ويعرضها في محاولة جادة لكشف ملامح التطور وعوامله.

١ المجموع شرح المهذب، (١/ ٥).

٢ المجموع شرح المهذب (١/ ٤٧).

## خطوات البحث باستخدام المنهج التاريخي:

لا تختلف خطوات البحث باستخدام المنهج التاريخي عن الخطوات المذكورة سابقًا في المنهج الوصفي من تحديد للمشكلة وجمع للمعلومات...إلخ، ولكنه يتميز بخطوة مهمة، وهي النقد الدقيق للمعلومات نقدًا خارجيًّا وداخليًّا، فالباحث لا يُسلِّم بصدقها وبأنها تقدم وصفًا موثوقًا به للظواهر والأحداث، بل لا بد من فحصها وتمحيصها للتأكد من دقتها وصدق محتواها، خصوصًا لأنها عرضة للتعديل المقصود وغير المقصود بمرور الزمن، وقد تخضع لوجهة نظر فئة معينة أو شخص معين، فينبغي ألا يعتمد على مصدر معين فقط، أو أن يثق به وثوقًا مطلقًا، بل عليه الاعتماد على أكثر من مصدر للتأكد من الحقائق والأحداث ومقارنتها مع بعضها والتأكد من تطابقها.

وعلى هذا فالترابط بين المنهجين الوصفي والتاريخي شديد، وقد يكون من الصعب أن نفصل بين المنهجين في مجال التطبيق العملي، وإن اختلف كل منهما في الوظيفة وكيفية المعالجة وبعض الملامح الأخرى نبينه فيما يلي:

### أولًا: من حيث الوظيفة:

المنهج الوصفي لا يتجاوز أطر الوصف وحدود التشخيص للحالة الإفتائية والفقهية كما هي دون زيادة من الباحث أو نقص أو نقد، فالوصفي يصف ما هو واقع وكائن، لا ما ينبغي أن يكون.

أما التاريخي فهو يعتمد أساسًا على ملاحظة التطور، ومتابعة التغير، وإبراز العلل، واستنتاج الأسباب، واستشفاف الدواعي في محاولة لكشف أسرار الظاهرة المدروسة.

### ثانيًا: من حيث كيفية المعالجة:

المنهج الوصفي وسيلة لدراسة الظاهرة دراسة أفقية أي في فترة محددة، فهو متقيد بزمن معين.

أما المنهج التاريخي فهو على العكس من ذلك، فهو وسيلة لدراسة الظاهرة دراسة رأسية غير متقيدة بالزمان.

### ثالثًا: من حيث الطبيعة:

المنهج الوصفي يتسم بالسكون؛ إذ تنحصر مهمته في وصف الظاهرة كما هي دونما تعليل أو تحليل في فترة زمنية محددة، بخلاف المنهج التاريخي فهو يتسم بالحركة والتنقل عبر العصور المختلفة، والبيئات المختلفة، لاهثًا وراء رصد التطورات أو التغيرات، ومن ثم كانت إجراءات المنهج الوصفي في الميدان التطبيقي أيسر من إجراءات التاريخي من حيث الجهد المبذول.

المبحث الثالث

# المنهج المقارن وكيفية تطبيقه في الدراسات الإفتائية

إذا كانت الوظيفة الأولى للمنهج الوصفي أن يرصد الظاهرة كما هي، وللمنهج التاريخي أن يرصد ويعرض التغيرات، فامتدادًا لهذين المنهجين ظهر منهج آخر شديد الصلة بهما ألا وهو المنهج المقارن، وهو الطريقة التي سار عليها علماء أوروبا في دراساتهم الاجتماعية واللغوية منذ أواخر القرن الثامن عشر الميلادي وأوائل القرن التاسع عشر، وإن كان أصل المنهج موجودًا قبل ذلك، ونظيره ظهور مصطلح الفقه المقارن فهو إن كان جديدًا كمصطلح في الدراسات التشريعية، لكن مضمونه ومحتواه قديم قدم الفقه نفسه، فما من مذهب إلا ولأتباعه مصنفات في عرض الأقوال المخالفة لهم والموازنة بينها إلا أنه غالبًا ينتهي لنصرة صاحب المذهب.

فالباحث الذي يريد دراسة ظاهرة معينة في مجتمع معين أو وقت معين ثم يقارنها بنفس الظاهرة في مجتمع آخر ليلمس أماكن الالتقاء والاختلاف والتأثيرات ليس أمامه إلا سلوك المنهج المقارَن، ويستطيع الباحث في الدراسات الإفتائية أن يستفيد منه، ولكن قبل بيان وجه الاستفادة نعرفه بهذه الحيثية فنقول: منهج البحث المقارن في الدراسات الإفتائية: «هو ذلك الذي يدرس العملية الإفتائية أو أحد عناصرها في نطاق محدد زمني أو مكاني أو مذهبي، ثم يقارنها بغيرها من الأزمان أو الأماكن أو المذاهب؛ ليلمس أماكن الالتقاء والاختلاف والتأثير».

وهذه المقارنة قد تكون بين عنصر واحد أو أكثر من عناصر العملية الإفتائية وفق مدرسة معينة ونظيرها في غيرها من المدارس الأخرى؛ وذلك بقصد الوقوف على مناطق التشابه ومناطق الاختلاف بين المدارس الفقهية والإفتائية، ومعرفة العوامل المسؤولة عن ذلك، كما أن هذه المقارنة قد يكون هدفها كشف الصلات التي بينها، وإبراز تأثير أحدها في غيره، وقد يكون هدفها الموازنة بين المناهج الإفتائية لاختيار أصلحها للتطبيق، وقد يكون هدفها معرفة الصورة التي ارتسمت عند المذاهب المختلفة وبعضها الآخر.

كما تقوم هذه المقارنة أيضًا بتبيين الفروق ووجوه الاتفاق والاختلاف بين المعالجات المختلفة للعمليات الإفتائية في المواضيع الكبرى التي لها تأثير كبير في حياة الناس.

فيستطيع الباحث بهذا المنهج أن يقارن الفتوى بين المتقدمين والمتأخرين مثلًا في أحد المذاهب المتبوعة، أو يقارن بين مجتهد ومفتٍ وغيره، ويبين ما اتفقا عليه وما اختلفا فيه، ومدى تأثرهما وتأثيرهما في الواقع الذي عاشا فيه، كالمقارنة بين الإمام مالك بن أنس والإمام الليث بن سعد، فكلاهما في عصر واحد، والأول مدني، والثاني مصري. وكذا المقارنة بين الهيئات والمؤسسات الإفتائية في عصرنا الراهن لبيان أوجه الاتفاق والاختلاف حين تناولهما نفس المسائل والفتاوى، فيستطيع الباحث بهذه المقارنات أن يخرج بنتائج مهمة في معرفة اختلاف طرق الاختيار الفقهي وكيفية تطبيقه على الواقع المعيش؛ مما يساهم في رفع الملكات الإفتائية، وتطوير العملية الإفتائية، والارتقاء بها إلى مستوى مرموق.

## الشروط التي يجب توافرها فيمن يبحث وَفق المنهج المقارن:

**هناك مجموعة من الشروط يجب تو افرها فيمن يبحث وفق المنهج المقارن منها:**

- أن تتسع معارفه بحيث يكون كثير الاطلاع على جوانب متعددة من المدارس الفقهية والمناهج الإفتائية.
- أن يكون مُلِمًّا بالمصطلحات الفقهية لشتى المدارس الفقهية حتى لا يقع في أوهام عند المقارنة، فمن الممكن أن يفهم مصطلحًا وفق مدرسة معينة ويظن عمومه وهو خاص بهذه المدرسة، فيقع في خلل شديد عند فهمه إذا أتى هذا المصطلح في مدرسة أخرى.
- يجب أن يتتبع الدارس المقارن المشكلة التي هي محل الفحص والمقارنة تتبُّعًا استقرائيًّا حتى لا يظهر الخلل عند المقارنة وإبداء النتيجة.
- يجب أن يكون الباحث صبورًا فلا يتعجل نتيجة بحثه، ويجب أن يتحلى بالفطنة والذكاء لكي يدرك عند المقارنة الاختلافات والتأثيرات.
- أن يترك الباحث في حال انتمائه لأحد المدارس المذهبية الأحكام التي رسخت في ذهنه مسبقًا عن المدرسة الأخرى.

## صعوبة الدراسات المقارنة:

يعد المنهج المقارن من المناهج الصعب تناولها بالنسبة للمنهجين السابقين؛ لأن الدراسات المقارنة تتطلب من الباحثين استعدادًا خاصًّا من الإحاطة والعلم والاطلاع والتتبع والعمل الدؤوب والجلَد والمثابرة، وتأخذ وقتًا أطول، وقد تتطلب مهارات أخرى ليست عند الباحث ويحتاج إلى تحصيلها قبل ابتداء بحثه.

المبحث الرابع

# كيفية اختيار منهج البحث المناسب لموضوع الدراسة

المنهج ما هو إلا طريقة ووسيلة لحل مشكلة أو ظاهرة معينة تُراد بالدراسة، وبالتالي فالمنهج ليس مرادًا لذاته، فلا يمكن اعتباره هدفًا، بل هو وسيلة لتحقيق الهدف، فالباحث حينما يحدد منهج الدراسة تبعًا للموضوع الذي سيتناوله بالبحث، ويشير إليه في مقدمة رسالته، فليس هناك ميزة خاصة يدعيها الباحث بتسميته أو تحديده لمنهج بحث معين يقوم باستخدامه؛ لأن الشيء الذي ينبغي أن يحظى باهتمامه هو مقدرته على الإفادة من منهج معين في دراسته، بحيث يكون قادرًا على حل مشكلته بكل دقة.

والمنهج الذي على الباحث أن يحدده ويتبعه في حل المشكلة البحثية هو ما يقع جوابًا على الكلمة الاستفهامية «كيف»، فإذا تساءلنا: كيف يدرس الباحث المشكلة؟ كان علينا في الجواب أن نحدد نوع المنهج المستخدم في الدراسة.

فأهمية المنهج للدراسة لا يقل عن أهمية الماء للكائن الحي؛ إذ به يتمكن الباحث من بث الروح في كيان بحثه، وذلك بمتابعة الظاهرة المدروسة وتحليلها بدءًا بجمع المادة العلمية، وانتهاءً بالنتائج والتوصيات التي يراها، مطبقًا إجراءات منهج ما بدقة وفعالية تُمكِّنه من الوصول ببحثه إلى مصافِّ الدراسات العلمية الدقيقة.

ومما هو جدير بالذكر أنه قد تُعالَج الظاهرة الواحدة في ميدان البحث الإفتائي بمناهج متنوعة يحددها الجانب المطروح للمناقشة، بل قد يصعب معه الفصل بين المناهج؛ لاحتياجه إلى أكثرها، ومن ثم يقول الدكتور عبد الرحمن بدوي: «الفصل بين المناهج العلمية غير ممكن في البحث العلمي، ولكننا نقوم بهذا التقسيم للمناهج من أجل دراستها فحسب، وعلينا إذن أن نراعي تلك الوحدة، وألا نعد هذا التقسيم تقسيمًا مطلقًا، فهي كلها في الواقع خطوات مختلفة في منهج واحد عام، قد نسير بها كلها بالنسبة إلى مسألة واحدة في علم واحد»[١] .

١ مناهج البحث العلمي، عبد الرحمن بدوي (ص ١٦).

والمناهج في الواقع العملي لا تنحصر، ففي كل علم مناهج تخصه، كما أن بعض الجزئيات تحتاج إلى مناهج خاصة، فالباحث لا بد أن يكون مدركًا لذلك حتى لا يجد نفسه محصورًا داخل منهج يظن أنه لا يستطيع أن يخرج منه إلى غيره، فالعبرة هي الوصول إلى الحقيقة .

## الفصل الثالث

# مصادر الدراسات الإفتائية

## تمهيد وتقسيم:

من أهم الخطوات التي تحتاج إلى عناية ودقة شديدتين خطوة إعداد المصادر الخاصة بالبحث؛ فعلى الباحث الإفتائي أن يجتهد في جمع ما يستطيع من كتب وأبحاث ودراسات متعلقة بموضوع بحثه وهو حقل الدراسات الإفتائية، وليشمل بحثه المصادر القديمة والجديدة أو التراثية والمعاصرة.

وتُمثل المصادر لأي بحث علمي المعيار الأول الذي يمكن به الحكم على مدى أهمية الدراسة ومدى عمق الطرح الذي تقوم به، فتنوع المصادر بين أصيلة وثانوية، وتراثية ومعاصرة، وإضافة عقول أصحاب هذه المصادر إلى عقل الباحث، وتفاعله مع أفكارهم بالقبول والرفض، والتحليل والنقد لا شك أن ذلك كله يُعلي من قيمة الدراسة العلمية بطبيعة الحال.

وتأتي مرحلة التعرف على المصادر وطرق جمعها وتدوينها الخطوة التي تلي وضع الخطة وتنظيمها، استعدادًا للقراءة الخاصة والدقيقة، لكل ما يتصل بموضوعه اتصالًا وثيقًا ومباشرًا، ومما يساعد في إنجاز هذه المرحلة، وعدم التوقف عندها كثيرًا: المعرفة الجيدة بأساليب وطرق الحصول على المصادر، وأهميتها وكيفية الاختيار والانتقاء منها، وكتابة بياناتها، وإعداد قوائمها، وذلك قبل الولوج في إعداد الرسالة، فالمعرفة المسبقة، والإعداد الجيد قبل العمل يُعد -بلا مبالغة- نصف العمل ذاته؛ ولذلك اهتمت كتب المناهج والتعريف بالبحث العلمي بتخصيص مباحث خاصة عن كيفية التعرف على المصادر، وطرق الاستفادة منها، وهو ما سنعالجه في هذا الفصل.

وسنتناول كذلك أهم المصادر التي يمكن للدارس الاعتماد عليها في مجال الدراسات الإفتائية ما بين مصادر أساسية ومصادر ثانوية ووسائل الوصول لتلك المصادر وتصنيفها بالشكل الذي يسهُل معه الاعتماد عليها وطريقة الاستفادة والوصول للمادة العلمية في كل مصدر من تلك المصادر، وفي هذا السياق ينتظم ذلك الفصل في عدة مباحث:

- **المبحث الأول: التعريف بمصادر البحث العلمي و أنواعها وأهميتها وتاريخها.**
- **المبحث الثاني: مصادر البحث الإفتائي.**
- **المبحث الثالث: مراجع البحث الإفتائي.**
- **المبحث الرابع: كيفية حصر المصادر والاستفادة بها.**

المبحث الأول

# التعريف بمصادر البحث العلمي وأنواعها وأهميتها وتاريخها

المصادر لغة جمع مصدر، وهو ما يصدر عنه الشيء ، وأصله من صدر الشيء عن غيره أي نشأ، وفلان يصدر عن كذا: أي يستمد منه، فمصدر اسم مكان منه، وتُوُسِّعَ فيه ليشمل كل ما يؤخذ منه الشيء فيقال: مصادر التشريع: أي الأصول التي يؤخذ منها التشريع، ومنه مصادر البحث: أي الأصول التي يُستمد منها.

والمصدر اصطلاحًا: هو ما يحوي مادة عن موضوع البحث، سواء أكان تعلُّقًا مباشرًا أصليًّا، أم ثانويًّا.

فعلى ذلك كل ما يرجع إليه الباحث -لكي يستمد منه مادة البحث من دراسات ووثائق، مخطوطة أو مطبوعة، أو تجربة أو مشاهدة كما في الدراسات الميدانية- يدخل في المصادر.

## أولًا: أهمية المصادر:

للمصادر أهمية كبرى في مجال البحوث العلمية، فإذا كان من أساسيات البحث العلمي أن يبدأ الباحث من حيث انتهى الآخرون، فإن المصادر هي التي تمكنه من الوقوف على النتائج التي وصل إليها الباحثون قبله، ومن ثم يستطيع أن يقرر من أين يبدأ، وما الجديد الذي يمكنه إضافته، فهي بمثابة النواة التي ينبثق منها البحث، وتساعده على الإحاطة بموضوع بحثه، ويقف بها على الآراء ووجهات النظر المختلفة فيه، وبها يستطيع صياغة أفكاره، ثم الوصول بها إلى النتائج المرجوة، وقد يخرج منها بما هو جديد ومفيد في بابه، فحينئذٍ يكون قد ظهرت جدته، وأتى البحث ثماره.

وأهمية المصادر لا تقف عند حدود البحوث التأليفية فقط، بل تتعدى إلى البحوث المقدمة في مجال تحقيق التراث، فلا بد أيضًا من الرجوع إلى المصادر المختلفة، وأهمها المصادر التي استقى منها مصنف الكتاب المراد تحقيقه، فهي عون له في إقامة النص، ناهيك عن المراجع الكثيرة في كل فن من معاجم للغة، ومراجع نحوية وأخرى تاريخية، وكتب الشريعة بعامة، فنتاج الثقافة الإسلامية متشعب ولكنه متشابك ومترابط؛ ومما يدل على أهمية المصادر المختلفة للمحقق ما ذكره شيخ

المحققين عبد السلام هارون عند تحقيقه لكتاب الحيوان للجاحظ بقوله: «وأذكر أنني قبل تحقيقي لكتاب الحيوان هالني تنوع المعارف التي يشملها هذا الكتاب، ووجدت أني لو خبطت على غير هدى لم أتمكن من إقامة نصه على الوجه الذي أبتغي، فوضعت لنفسي منهجًا بعد قراءتي للكتاب سبع مرات، منها ست مرات اقتضاها معارضتي لكل مخطوط على حدة، وفي المرة السابعة كنت أقرؤه لتنسيق فِقَاره وتبويب فصوله، فكنت بذلك واعيًا لكثير مما ورد فيه، فلجأت إلى مكتبتي أتصفح ما أحسب أن له علاقة بالكتاب وأقيد في أوراق ما أجده معينًا للتصحيح، حتى استوى لي من ذلك قدر صالح من مادة التحقيق والتعليق؛ ولكن ذلك لم يُغْنِ عن الرجوع إلى مصادر أخرى غير التي حسبت، فكانت عدة المراجع التي اقتبست منها نصوصًا للتحقيق والتعليق نحو ٢٩٠ كتابًا، عدا المراجع التي لم أقتبس منها نصوصًا، وهي لا تقل عن هذه في عدتها»[١].

## ثانيًا: تاريخ استخدام المصادر:

العلوم الإسلامية كانت تعتمد في الأساس على النقل الشفوي، وذلك قبل حركة التدوين وخاصة في أصول الشريعة كالقرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وتلتها الأحكام الفقهية والعلوم العربية، ومع ابتداء حركة التدوين ظلت الرواية هي الأساس أيضًا، وكانوا يستنكرون الأخذ من الصحف، قال سعيد بن عبد العزيز التنوخي: «لا تأخذوا القرآن من مصحفي، ولا العلم من صحفي»، وقال ثور بن يزيد: «لا يفتي الناس صحفي، ولا يقرئهم مصحفي»، فظلت الكتب تعتمد على الأسانيد وذكر سلسلة الرواة، وهذه كانت المصادر الحية التي اعتمد عليها العلماء قديمًا في التفسير والحديث واللغة والأدب والتاريخ، وبقليل النظر في تفسير الطبري أو ابن أبي حاتم أو كتب السنة أو الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني والأمالي لأبي علي القالي أو تاريخ الطبري وطبقات ابن سعد، فتجد كل خبر له سلسلة الإسناد التي توثق هذا الخبر ويعرف بها صحته من ضعفه.

«وجعلهم هذا الصنيع منذ أول الأمر يتنبهون لفكرة المصادر، فكل خبر معه مصدره، وكل كلمة معها مصدرها، عناية لم تحظَ بها لغة ولا أدب كما حظي الأدب العربي ولغته»[٢].

ثم ظهرت عناية المصنفين بعد ذلك بذكر مصادرهم التي اعتمدوا عليها من تصانيف مَن قبلهم، وكلما تقدم الزمن زاد الاهتمام بالمصادر فنجد المصنفات الكثيرة في شتى العلوم بها ثبت بالمصادر التي رجع إليها، أو ينقلون نصوصهم ويعزونها في متن وصلب الكتاب، فمن العلماء الذين نجدهم قد

١ تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، (ص٥٩).

٢ البحث الأدبي، شوقي ضيف، (ص٢١٧).

صنعوا ثبتًا -يوضع في المقدمة أو في آخر الكتاب- بأسماء المصادر التي رجعوا إليها:

**من اللغويين:** ابن فارس في «مقاييس اللغة» والأزهري في «تهذيب اللغة» وابن منظور في «لسان العرب»، والمرتضى الزبيدي في «تاج العروس»، وهو أوسعها فقد ذكر قرابة ١٥٠ مصدرًا رجع إليه.

**ومن المفسرين:** أبو حيان في تفسيره «البحر المحيط»، والخازن في تفسيره «لباب التأويل»، والنيسابوري في تفسيره «غرائب القرآن ورغائب الفرقان».

**ومن المحدثين:** ابن الأثير في «جامع الأصول»، وابن كثير في «جامع المسانيد والسنن»، والهيثمي في «مجمع الزوائد» وابن حجر العسقلاني في «المطالب العالية»، والسيوطي في «الجامع الكبير».

**ومن الفقهاء على المذهب الحنفي:** الحاكم الشهيد في «الكافي» جمع فيه بين كتب الأصول، وابن مازه في «المحيط البرهاني»، وابن نجيم في «البحر الرائق شرح كنز الدقائق».

**وعلى المذهب المالكي:** ابن أبي زيد القيرواني في «النوادر والزيادات»، والقرافي في «الذخيرة»، والحطاب في «مواهب الجليل».

**وعلى المذهب الشافعي:** النووي في «المجموع شرح المهذب»، والتقي السبكي في «تكملته للمجموع»، ويوسف الأردبيلي في «الأنوار لأعمال الأبرار»، والشمس الرملي في «نهاية المحتاج».

**وعلى المذهب الحنبلي:** المرداوي في «الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف»، والبهوتي في «كشاف القناع».

**ومن الأصوليين:** الزركشي في «البحر المحيط» فقد ذكر في مقدمته ثبتًا كبيرًا بما رجع إليه في الأصول.

**ومن علماء السير والمغازي ومعرفة الصحابة:** ابن سيد الناس في «عيون الأثر»، والصالحي في «سبل الهدى والرشاد» وابن عبد البر في كتابيه «الدرر في اختصار المغازي والسير» و«الاستيعاب في معرفة الأصحاب» وابن الأثير في «أسد الغابة في معرفة الصحابة».

**ومن المؤرخين:** الذهبي في «تاريخ الإسلام»، والملك المؤيد في «المختصر في تاريخ البشر».

**ومن الجغرافيين:** ياقوت الحموي في «معجم البلدان».

وهذا الأخير يمثل نموذجًا مهمًا في بيان المصادر؛ فقد أسهب إسهابًا طويلًا في بيان مصادره فيه، وقد تنوعت مصادره فيه بين المصنفات المترجمة عن غير العربية، والعربية، والرواية، ورحلاته التي أنشأها بنفسه مما جعل الدكتور شوقي ضيف يشيد بصنيعه فيقول: «ورجوع ياقوت إليها يشبه رجوعنا إلى المصادر الأجنبية في الموضوعات المتصلة بها، ويذكر بعقبها الجغرافيين الإسلاميين، الذين عنوا بالبلاد والممالك وعينوا مسافة الطرق والمسالك، ولا يكاد يكون هناك جغرافي إلا ويذكره ... وسجل بجانب ذلك كله مشاهداته في رحلاته وأسفاره، وعلى هذه الشاكلة لم يترك مصدرًا لهم إلا اطلع عليه وأفاد منه إلا ذكره، وذكر أيضًا مصدرين آخرين هما سماعه من العلماء الثقات الذين يسميهم الرواة، ثم رحلاته في البلاد العربية وتطوافه فيها، ومشاهداته، وهي مصدر جغرافي حي» [1].

وهكذا جمع ياقوت بين المصادر الأولية والثانوية والمترجمة، والدراسات الميدانية التي تمثل مشاهداته، فقد جمع بين الاقتباس بأنواعه، والدراسة الميدانية كأحدث البحوث في عصرنا.

ومع مرور الزمان أصبحت تعرف جودة المصنفات بجودة مصادرها، وفي العصر الحديث اتسعت العناية بالمصادر عند الباحثين، وتوالى الاهتمام بها فلما أنشئت الكليات والمعاهد وأصبحت البحوث أمرًا لازمًا في الدرجات العلمية كان من الضروري الإحاطة بما كتب في الموضوع المدروس إحاطة دقيقة، وبكيفية الانتفاع بها في جمع المادة العلمية.

## ثالثًا: أنواع المصادر:

ينبغي على الباحث التفرقة بين أنواع المصادر؛ فليس كل كتاب في موضوع بحثه يصح أن يكون مصدرًا أساسيًّا؛ ولذلك فعلى الباحث أن يفرق منها بين ما هو أصيل وما هو فرعي وثانوي، ذلك أن للمصادر ثلاثة أنواع:

### النوع الأول: المصادر الأصلية:

وهي أول ما كتب في موضوع البحث، أي أقدم ما عرف ويحوي مادة عن الموضوع الذي يدرسه، فالوثائق والدراسات الأولى لمن عاصروا الأحداث أو شاركوا فيها تُعَد هي الأقدم، وإذا كان موضوع البحث عن شخصية معينة فالمؤلفات الثابتة النسبة له هي أكثر المصادر أصالة، ثم من كتب عنه ممن عاصره.

١ البحث الأدبي، (ص٢٢٣).

ومن الجدير بالذكر أن قِدَم المصدر مسألة نسبية، فإذا كانت الدراسة عن شخصية إفتائية في العصر الحديث فمن الطبيعي أن المصادر كلها ستكون حديثة، ولكن المدار على صلة المصدر الزمنية به فما كتبه بيده وأول من كُتِبَ عنه تعد هي الأقدم بالنسبة لما جاء بعدها.

**فعلى ذلك تكون المصادر الأصلية في مادة البحث الإفتائي هي:**

- المخطوطات التي تعالج الموضوع بشكل مباشر والتي لم يسبق نشرها.
- المصنفات التي لها السبق في مجال الفتوى كأدب الفتوى للصيمري وابن الصلاح، وما قاربها.
- كتب الفتاوى التراثية في شتى المذاهب الإسلامية.
- المباحث الإفتائية في الكتب الأصولية الأولى كالبرهان للجويني والمعتمد لأبي الحسين البصري والمستصفى والمنخول للغزالي.
- الكتب التي صنفها صاحب شخصية البحث الفقهي أو الإفتائي، وكذا الفتاوى التي نقلت عنه، سواء أكان هو الجامع لها بنفسه أم بعض تلامذته.
- فتاوى المؤسسات الإفتائية والمجامع الفقهية إن كان موضوع الدراسة عنها.

## النوع الثاني: المصادر الثانوية:

وهي كل ما كتب متأخرًا عن المصدر الأصلي، وغالبًا ما تعتمد في مادتها العلمية على المصادر الأصلية، وتعرض لها بالتحليل، والنقد، ولا ينبغي التقليل من شأن المصادر الثانوية فهي في الغالب لا تقل أهمية عن المصادر الأصلية، ولا يستغني الباحث الإفتائي عنها، فهي قد تدلنا على مصادر مهمة مفقودة وتنقل عنها؛ فمع فقد الأصل تحل هي محله، وقد تضع تحت أبصارنا مادة جديدة لم تتوفر للمصدر الأصلي، وغالبًا ما يكون ذلك في الشرح والتحليل والنقد، فهذه تعد نقاطًا أصلية؛ لأنها وجهة نظر المؤلف الخاصة فيما يحلله، أو يعلقه على ما يقتبسه، أو ينقده، إذا لم يكن قد سُبِقَ بمثل هذا التحليل والنقد، والباحث يستطيع أن يحدد ذلك بالفحص والمقارنة.

ووجه التفرقة بين المصدر الأصلي والثانوي يتضح في الوثوق بالمعلومات، فالأصلي درجة الوثوق به عالية، بخلاف الثانوي فينبغي ألا نثق بصحته إلا بعد مقارنته بالمصادر الأصلية، فقد يحمل معلومة تضللنا في الحكم.

وينبغي على الباحث إذا وجد في المرجع الثانوي نقلًا من المصادر الأصلية أن يعود إليها لتحقيقه وأخذه منها، «وسيجد الطالب من تجاربه أن عودته للمراجع الأصلية للتحقيق ضرورية، فبعض المراجع الثانوية تسيء فهم ما كتب في المراجع الأصلية، أو أن المادة تلون في المراجع الثانوية بلون خاص يبعدها عن الفكرة التي سيقت لها في الأصل»[١] .

ومما يؤكد ذلك من ناحية أخرى ما قام به بعض الباحثين من تجارب أثبتت أنه لو نقل «ب» من «أ» موضوعًا ما، ثم نقل «ج» من «ب» هذا الموضوع، ثم نقله «د» من «ج»، فإن ما نقله «د» سيكون مخالفًا كثيرًا أو قليلًا لما أثبته «أ». ويستطيع المدرس مثلًا أن يجري مثل هذه التجربة مع تلاميذه، وسيصل في الغالب إلى هذه النتيجة مع ملاحظة أن طول السلسلة أولًا وعدم الدقة في إحدى حلقاتها ثانيًا سيجعلان الاختلاف أكثر بروزًا[٢] .

## النوع الثالث: المراجع [٣]:

وهي كل شيء رجع إليه الباحث أثناء بحثه فأفاد منه فائدة ثانوية خارجة عن الموضوع الأصلي للبحث، فمثلًا إذا عرض له في بحثه تحقيق لغوي لمعنى مفردة فمرجعه في ذلك كتب اللغة، وإذا عرض له حديث عن النبي ﷺ وأراد أن يؤكد صحته فليبحث عنه في كتب السنة المشرفة، وإذا أراد أن يستشهد بأبيات لشاعر فليكن مرجعه ديوانه إن وجد، أو الكتب المتضمنة لشعره ككتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني وما يماثله، وهكذا في كتب العقائد والملل والنحل والقراءات والتفسير والتاريخ كلما صادف في بحثه ما يستلزم ذلك.

ومنها أيضًا كتب الموسوعات ودوائر المعارف العامة التي تشمل موضوعات كثيرة متفرقة في العلوم فيجمعها في كتاب، كما في دائرة معارف القرن العشرين لمحمد فريد وجدي، ودائرة المعارف الإسلامية لمجموعة من المستشرقين، والموسوعة الإسلامية العامة للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية وغيرها الكثير.

١ كيف تكتب بحثًا أو رسالة، أحمد شلبي، (ص٨٣).

٢ كيف تكتب بحثًا (ص٨٨).

٣ البعض يسوي بين المصدر الثانوي والمرجع، وبعضهم يفرق وهو ما جرينا عليه، انظر: كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، لعبد الوهاب أبو سليمان (ص٧١). والبعض لا يفرق بين الثلاثة فيجعل المصادر والمراجع مترادفتين تشمل الأنواع الثلاثة، والتفرقة بينها أولى، ولا مشاحة في الاصطلاح.

المبحث الثاني

# مصادر البحث الإفتائي

تكثر المصادر وتتنوع في العلوم الإسلامية، وفروعها لا يستغني بعضها عن بعض؛ لأنها تستقي من أصل واحد، فعلوم القرآن وتفسيره لا تستقل بنفسها فتحتاج إلى علوم السنة المشرفة، وكلاهما يحتاج إلى أصول الاستنباط المدونة في أصول الفقه، كما أنها تحتاج إلى علوم اللغة فالنبي ﷺ عربي، والقرآن الكريم عربي، فلا بد في فهمه من التوسع في معرفة لسان العرب، فهذه العلوم وغيرها هي عدة الباحث في العلوم الإسلامية.

والبحوث الإفتائية هي خير ما يمثل ذلك؛ فمصادرها ومراجعها تنظم كل العلوم الإسلامية، ولا غنى لأحدها عن الآخر.

فالباحث في مجال الدراسات الإفتائية يقابله تحدٍّ مهم في جمع المصادر الخاصة بمجال بحثه؛ ويتمثل هذا التحدي في ذلك التنوع العلمي والتداخل المعرفي فيما يتصل بالدراسات الإفتائية؛ ويرجع ذلك إلى طبيعة الفتوى وما يتعلق بها من دراسات وعلوم، فالباحث في هذا المجال ينبغي أن يكون ملمًّا بعدة علوم أساسية لازمة لا بد له من الإلمام بأصولها وقواعدها أثناء بحثه، فهو يحتاج إلى أصول الفقه بما يمثله هذا العلم من أهمية في فهم النصوص ووضع آلية الاستنباط منها، كما يساعده في فهم الفتاوى وتحليلها ونقدها والموازنة بينها، كما أنه لا يستطيع الاستغناء عن علم القواعد الفقهية بما يمثله من أهمية في صناعة الفتوى وتخريج الفتاوى والأحكام، والمادة الأصلية التي يستصحبها الباحث معه خلال دراسته في مجال الدراسات الإفتائية هي الفقه الإسلامي وخاصة المذاهب الأربعة بما تحويه من مقررات ومعتمدات وفتاوى تمثل المخزون الرئيس لكل باحث في مجال الدراسات الشرعية عمومًا والإفتائية خصوصًا.

إن الباحث في الدراسات الإفتائية قد تكون دراسته حول فتاوى عَلَم من الأعلام أو دراسة عن تاريخ الفتوى في مكان معين أو زمان معين وبالتالي يحتاج إلى جمع المصادر التي تُعْنَى بالتراجم أو التعريف بسير المفتين والفقهاء وحياتهم وإنتاجهم العلمي.

والخلاصة أن تنوع مصادر الدراسات الإفتائية يرجع إلى تنوع ما تحتاجه الفتوى نفسها من علوم مختلفة ومعارف متداخلة بحيث لا تنفك عنها الصنعة الإفتائية مما أثر بدوره على مجال البحث في حقل الدراسات والعلوم الإفتائية.

**وبيان العلوم التي يحتاجها البحث الإفتائي كما يلي:**

- علم أصول الدين؛ فالواقع العملي للفتوى في شتى العصور الإسلامية يبين أن الفتوى كانت تتم في مسائل كثيرة في العقائد ورد بعض الشبهات.
- علوم القرآن الكريم وتفسيره؛ وذلك لحاجة المفتي إلى أدلة الأحكام منها وبيان وجه دلالتها.
- علوم السنة المشرفة وكتب شروحها لحاجة المفتي إلى معرفة الأدلة منها وبيان وجه دلالتها.
- علم أصول الفقه؛ فبه تعرف كيفية استنباط الأحكام من الأدلة، ومعرفة طرائق الأئمة أصحاب المذاهب في الاستنباط كما أنه يحوي أبوابًا عن علم الفتوى والإفتاء.
- كتب الفقه الإسلامي على شتى مذاهبه.
- كتب الفتاوى الفقهية على شتى المذاهب الإسلامية.
- كتب آداب المفتي والمستفتي وطبقات المفتين.
- معاجم اللغة العامة التي تُعرِّف المفردات اللغوية على وجه العموم، ومعاجمها الخاصة بغريب القرآن والحديث وغريب الألفاظ المتداولة في الكتب الفقهية.
- كتب التاريخ والطبقات؛ فإن معرفة ودراسة تاريخ الفتوى والمفتين يظهر مراحل تطور الفتوى وفق المعطيات والأحوال المختلفة، ومدى الجهد المبذول من الفقهاء والمجتهدين لتنزيل الفتوى ومواءمتها مع الواقع المعيش، كما يبين التمايز والاختلاف بين المشارب والمدارس الفقهية المختلفة.
- البحوث المتخصصة في القضايا الفقهية المعاصرة.
- البحوث المعاصرة المتعلقة بالمناهج الإفتائية.
- قرارات المجامع الفقهية.
- فتاوى المؤسسات والهيئات الإفتائية.
- الموسوعات الفقهية المرتبة أبجديًّا كالموسوعة الفقهية الكويتية، وموسوعة الفقه الإسلامي الصادرة عن المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر.
- الموسوعات التي تنظم المعارف الإسلامية على وجه العموم كدائرة معارف القرن العشرين لمحمد فريد وجدي، ودائرة المعارف الإسلامية لمجموعة من المستشرقين الألمان، والموسوعة الذهبية لفاطمة محجوب وغيرها من الموسوعات.
- الدوريات والمجلات المتخصصة في البحوث الفقهية والإفتائية، كمجلة كلية الشريعة بالكويت، ومجلة كلية الشريعة بجامعة الأزهر بالقاهرة ومجلة كلية الشريعة بطنطا، ومجلة دار الإفتاء المصرية، ومجلة الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم، ونشرة «جسور» الصادرة عنها، ونشرة «دعم» الصادرة عن مركز دعم البحث الإفتائي التابع للأمانة العامة للإفتاء.

## أولًا: المصادر التراثية للبحث الإفتائي

**نتناول في هذا المقام أهم المصادر التراثية للبحث الإفتائي وفق خمسة محاور:**

- المحور الأول: مصنفات الإفتاء المستقلة.
- المحور الثاني: كتب الفتاوى.
- المحور الثالث: مصادر أصول الفقه.
- المحور الرابع: مصادر القواعد الفقهية.
- المحور الخامس: مصادر الفقه.

### المحور الأول: مصنفات الإفتاء المستقلة:

ينبغي على الباحث الإفتائي أن يكون مطلعًا اطلاعًا واسعًا على المؤلفات الإفتائية التي أُفردت بالتصنيف وما تتضمنه من مسائل وقضايا تناولها وعالجها المؤلفون، إن هذه المصنفات تستوعب الكثير من القضايا المهمة والشائكة فيما يتعلق بالفتوى، وكثير من هذه المسائل لا غنى للباحث عن معرفة آراء العلماء السابقين فيها، فهذه المؤلفات لا تتحدث عن مجرد آداب ومستحبات وشروط للفتوى والمفتي والمستفتي، بل تجد فيها مسائل أخرى لها تماس فيما يخص واقع الفتوى المعاصر كالاجتهاد الجزئي ومفتي الضرورة والفتوى الافتراضية وغير ذلك؛ مما يعزز من مساحة استفادة الباحث في الدراسات الإفتائية بهذه المصنفات والمؤلفات في كل مراحل بحثه وبالأخص في إعداده للمصادر التي يرجع إليها.

### وفيما يلي بيان بأهم هذه المصنفات:

١. أصول الفتيا على مذهب الإمام مالك لمحمد بن حارث الخشني (٣٦١هـ).

٢. أدب المفتي والمستفتي لأبي القاسم عبد الواحد بن الحسين الصَّيْمَري (٣٨٦هـ).

٣. تعظيم الفتيا لأبي الفرج ابن الجوزي (٥٩٧هـ).

٤. أدب المفتي والمستفتي للإمام عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري تقي الدين بن الصلاح (٦٤٣هـ).

٥. صنوان القضاء وعنوان الإفتاء لعماد الدين محمد بن محمد الأشفورقاني (٦٤٦هـ).

٦. أدب الفتوى والمفتي والمستفتي للنووي (٦٧٦هـ).

٧. الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام للقرافي (٦٨٤هـ).

٨. الغاية القصوى في دراية الفتوى لعبد الله بن عمر البيضاوي (٦٨٥هـ).

٩. صفة الفتوى والمفتي والمستفتي لابن حمدان الحراني الحنبلي (٦٩٥هـ).

١٠. إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن قيم الجوزية (٧٥١هـ).

١١. أدب الفتيا لجلال الدين السيوطي (٩١١هـ).

١٢. منار أصول الفتوى وقواعد الإفتاء بالأقوى لإبراهيم بن أحمد اللقاني (١٠٤١هـ).

١٣. صلاح العالَم بإفتاء العالِم لحامد بن علي الحنفي (١١٧١هـ).

١٤. شرح المنظومة المسماة بعقود رسم المفتي لابن عابدين (١٢٥٢هـ).

١٥. القول السديد في الاجتهاد والتجديد رفاعة الطهطاوي (١٢٩٠هـ).

## المحور الثاني: كتب الفتاوى:

تمثل مصنفات الفتاوى الخاصة بالأعلام كنزًا ثمينًا للباحث في الدراسات الإفتائية كفتاوى النووي والسبكي وغيرها، حيث يستطيع الباحث من خلالها التعرف على مناهجهم في الفتوى، وكيف كانوا يتعاملون مع واقعهم من ظروف وإشكاليات وطرائق استنباطهم للأحكام الشرعية وتنزيلهم للنصوص، كما أن هذه الكتب بمثابة تطبيق عملي للاجتهاد والمهارات والأساليب الفنية الإجرائية في صناعة الفتوى.

### وفيما يلي بيان بأهم هذه المصنفات:

١. كتاب الأجوبة لابن سحنون (٢٥٦هـ).

٢. فتاوى ابن سحنون القيرواني المالكي (٢٥٦هـ).

٣. فتاوى القاضي بن زرب القرطبي (٣٨١هـ).

٤. منتخب الأحكام لابن أبي زمنين (٣٩٩هـ).

٥. فتاوى أبي بكر القفال المروزي (٤١٧هـ).

٦. جوابات المسائل للقاضي أبي يعلى (٤٥٨هـ).

٧. فتاوى القاضي حسين المروروذي (٤٦٢هـ).

٨. فتاوى الشيخ أبي الحسن اللخمي القيرواني (٤٧٨هـ).

٩. الإعلام بنوازل الأحكام وقطر من سير الحكام أو ديوان الأحكام الكبرى لأبي الأصبغ عيسى بن سهل الجياني (٤٨٦هـ).

١٠. فتاوى الإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (٥٠٥هـ).

١١. فتاوى ابن عقيل (٥١٣هـ).

١٢. نوازل ابن بشتغير اللورقي الأندلسي (٥١٦هـ).

١٣. فتاوى الحسين بن مسعود البغوي (٥١٦هـ).

١٤. فتاوى ابن الزاغواني (٥٢٧هـ).

١٥. نوازل قاضي الجماعة ابن الحاج التجيبي الأندلسي (٥٢٩هـ).

١٦. فتاوى المازري لأبي عبد الله محمد بن علي التميمي المازري (٥٣٦هـ).

١٧. الفتاوى الولوالجية للقاضي ظهير الدين عبد الرشيد بن أبي حنيفة الولوالجي (٥٤٠هـ).

١٨. مذاهب الحكام في نوازل الأحكام للقاضي عياض (٥٤٤هـ)، جمعه ابنه القاضي محمد (٥٧٥هـ).

١٩. الفتاوى الخانية أو فتاوى قاضيخان لفخر الدين الحسن بن منصور المعروف بقاضي خان (٥٩٢هـ).

٢٠. فتاوى ابن رشد لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد «الجد» (٥٩٥هـ).

٢١. فتاوى ومسائل ابن الصلاح (٦٤٣هـ).

٢٢. الفتاوى لعز الدين بن عبد السلام (٦٦٠هـ).

٢٣. فتاوى الإمام النووي (٦٧٦هـ).

٢٤. فتاوى تقي الدين بن تيمية (٧٢٨هـ) جمعها الشيخ عبد الرحمن بن محمد (١٣٩٢هـ).

٢٥. المسائل الفقهية لأبي علي عمر بن علي الهواري (٧٣٤هـ).

٢٦. فتاوى أبي الحسن تقي الدين بن علي السبكي (٧٥٦هـ).

٢٧. تقريب الأمل البعيد في نوازل الأستاذ أبي سعيد لقاضي الجماعة فرج بن قاسم الغرناطي (٧٨٢هـ).

٢٨. فتاوى الإمام الشاطبي (٧٩٠هـ).

٢٩. فتاوى الحافظ ولي الدين أبي زرعة العراقي (٨٠٦هـ).

٣٠. الفتاوى البزازية أو الجامع الوجيز لمحمد بن محمد بن شهاب البزازي (٨٢٧هـ).

٣١. المسائل المختصرة من كتاب البرزلي لأبي العباس أحمد الزليطني المعروف بـ«حلولو» (٨٤١هـ).

٣٢. جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام لأبي القاسم البرزلي (٨٤٤هـ).

٣٣. فتاوى قاضي الجماعة ابن سراج الأندلسي (٨٤٨هـ).

٣٤. الدرر المكنونة في نوازل مازونة للفقيه القاضي أبي زكريا يحيى بن أبي عمران المازوني (٨٨٣هـ).

٣٥. الحاوي للفتاوي لجلال الدين السيوطي (٩١١هـ).

٣٦. المنهج الفائق والمنهل الرائق والمغني اللائق بآداب الموثق وأحكام الوثائق لأبي العباس الونشريسي المالكي (٩١٤هـ).

٣٧. المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل أفريقية والأندلس والمغرب لأبي العباس الونشريسي (٩١٧هـ).

٣٨. فتاوى شهاب الدين الرملي (٩٥٧هـ).

٣٩. فتاوى زين الدين بن نجيم الحنفي (٩٧٠هـ).

٤٠. الفتاوى الفقهية الكبرى لشهاب الدين أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ).

٤١. كتاب الأجوبة لابن عظوم القيرواني التونسي (١٠٠٩هـ).

٤٢. الفتاوى الخيرية لنفع البرية على مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان خير الدين الرملي (١٠٨١هـ).

٤٣. الفواكه العديدة في المسائل المفيدة لأحمد بن محمد المنقور التميمي (١١٢٥هـ).

٤٤. فتاوى محمد بن محمد بن الخليلي (١١٤٧هـ).

٤٥. الأجوبة النجدية عن الأسئلة النجدية للسفاريني (١١٨٨هـ).

٤٦. العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية لابن عابدين (١٢٥٢هـ).

٤٧. الفتاوى الهندية لمجموعة من علماء الهند برئاسة نظام الدين البرنهابوري، وكان تأليفها في القرن الثاني عشر الهجري.

٤٨. فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك للشيخ محمد بن أحمد عليش المالكي (١٢٩٩هـ).

٤٩. النوازل الصغرى أو المنح السامية في النوازل الفقهية لمحمد المهدي بن محمد الوزاني الفاسي (١٣٤٢هـ).

٥٠. الفتاوى المهدية في الوقائع المصرية لمفتي الديار المصرية محمد المهدي العباسي (١٣١٥هـ).

## المحور الثالث: مصادر أصول الفقه:

كان الصحابة على عهد رسول الله ﷺ يستفتونه في أمورهم فيفتيهم، وهكذا صار الأمر من بعده ﷺ في عهد الصحابة والتابعين، ثم كان ظهور الفقهاء ومنهم الأئمة الأربعة وغيرهم، وصاحب هذا حصول حركة التدوين للعلوم، وبدأ التصنيف في الفقه والأصول وغيرهما، وكان أول ما صنف في أصول الفقه: كتاب (الرسالة) لمؤلفه محمد بن إدريس الشافعي، وتوالت بعد ذلك المصنفات في العلوم والفنون المختلفة، ومما ينبغي الإشارة إليه أنه على الرغم من تتابع التصنيف في المؤلفات الفقهية والأصولية المختلفة إلا أن إفراد التصنيف في الإفتاء جاء متأخرًا، حيث كان الإفتاء وما يتعلق به من قضايا يتناوله المؤلفون في علم أصول الفقه في مبحث مستقل، وغالبًا ما يكون مع الاجتهاد والتقليد أو مبحث القضاء والإفتاء، ثم شرع العلماء بعد ذلك في إفراد الفتوى بالتصنيف والمؤلفات الخاصة بها.

## وفيما يلي بيان بأهم كتب الأصول:

### أ. مصادر أصول الفقه عند المتكلمين:

١. الرسالة للإمام الشافعي (٢٠٤هـ).

٢. الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (٤٥٦هـ).

٣. المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسن محمد بن علي البصري المعتزلي (٤٦٣هـ).

٤. البرهان لأبي المعالي الجويني (٤٧٨هـ).

٥. الورقات لأبي المعالي الجويني (٤٧٨هـ).

٦. المستصفى من علم الأصول لأبي حامد الغزالي (٥٠٥هـ).

٧. المحصول لفخر الدين الرازي (٦٠٦هـ).

٨. الإحكام في أصول الأحكام لسيف الدين أبي الحسن بن علي الآمدي (٦٣١هـ).

٩. منتهى الأصول والأمل في علمَي الأصول والجدل لابن الحاجب (٦٤٦هـ).

١٠. منهاج الأصول للبيضاوي (٦٨٥هـ).

### ب. مصادر أصول الفقه عند الحنفية:

١. الفصول في الأصول للجصاص الرازي (٣٧٠هـ).

٢. تقويم الأدلة لأبي زيد الدبوسي (٤٣٠هـ).

٣. أصول البزدوي لفخر الإسلام البزدوي (٤٨٢هـ).

٤. أصول السرخسي لأبي محمد بن أحمد السرخسي (٤٩٠هـ).

٥. منار الأنوار لأبي البركات النسفي (٧١٠هـ).

٦. مرقاة الوصول إلى علم الأصول للعلامة خسرو (٨٨٥هـ).

### ج . مصادر أصول الفقه المقارن:

١. تنقيح الأصول لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود البخاري (٧٤٧هـ).

٢. فصول البدائع في أصول الشرائع لشمس الدين الفناري (٨٣٤هـ).

٣. التحرير لكمال الدين محمد بن الهمام (٨٦١هـ).

٤. مسلم الثبوت لابن عبد الشكور (١١١٩هـ).

٥. البديع لمظفر الدين بن الساعاتي (٦٩٤هـ).

٦. جمع الجوامع لتاج الدين السبكي (٧٧١هـ).

## المحور الرابع: مصادر القواعد الفقهية:

تُعَدُّ كتب القواعد الفقهية من الأهمية بمكان للباحث الإفتائي في الموازنة والترجيح بين الفتاوى ونقدها وتمحيصها ودراستها طبقًا للمعايير والأسس التي وضعها أهل العلم.

### وفيما يلي بيان بأبرز هذه الكتب:

### أ. مصادر القواعد الفقهية عند الأحناف:

١. الأشباه والنظائر لابن نجيم الحنفي (٩٧٠هـ).

٢. مجامع الحقائق للخادمي (١١٧٦هـ).

### ب. مصادر القواعد الفقهية عند المالكية:

١. الفروق للقرافي (٦٨٢هـ).

٢. كتاب القواعد لأبي عبد الله القريشي التلمساني (٧٥٩هـ).

٣. المنهج إلى أصول المذهب لأبي الحسن التجيبي (٧٥٩هـ).

٤. إيضاح السالك إلى قواعد الإمام مالك للونشريسي (٩١٧هـ).

### ج. مصادر القواعد الفقهية عند الشافعية:

١. قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعز بن عبد السلام (٦٦٠هـ).

٢. الأشباه والنظائر لابن الوكيل (٧١٦هـ).

٣. قواعد العلائي لأبي سعيد خليل بن كيكلدي الدمشقي (٧٦١هـ).

٤. الأشباه والنظائر لتاج الدين السبكي (٧٧١هـ).

٥. القواعد في الفروع لبدر الدين الزركشي (٧٩٤هـ).

٦. الأشباه والنظائر للسيوطي (٩١١هـ).

### د. مصادر القواعد الفقهية عند الحنابلة:

١. القواعد الكبرى والقواعد الصغرى لسليمان بن عبد القوي الطوفي الحنبلي (٧١٠هـ).

٢. القواعد لابن رجب الحنبلي (٧٣٥هـ).

٣. القواعد النورانية لتقي الدين بن تيمية (٧٢٨هـ).

### هـ. مصادر تخريج الفروع على الأصول:

١. تخريج الفروع على الأصول للزنجاني (٦٥٦هـ).

٢. التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للإسنوي (٧٧٥هـ).

٣. مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول لأبي عبد الله محمد بن أحمد المالكي التلمساني (٧٧١هـ).

## المحور الخامس: مصادر الفقه

الفتوى بنت الفقه، فالعلاقة بينهما وثيقة، لكن الناظر في كتب الفقه وفي كتب الفتاوى يدرك أن طبيعة كتب الفقه تختلف -نوعًا ما- عن طبيعة كتب الفتاوى، وهذا الاختلاف ناشئ عن اختلاف الوظيفة التي تؤديها كتب الفقه عن الوظيفة التي وضعت لها كتب الفتاوى.

والذي يظهر -بهذا الصدد- أن كتب الفقه يقصد منها تجميع الأحكام الشرعية لأفعال المكلفين مع ترتيبها على الأبواب الفقهية، وبيان ما يتعلق بها من: تعريفات وأركان وشروط وقيود وأدلة وتعليلات ومناقشات فقهية ... إلى غير ذلك من المهمات التي يعتني بها المصنفون في علم الفقه؛ من أجل بناء العقلية الفقهية للمتفقه؛ من خلال تدريس هذه الكتب لطلاب الفقه بواسطة المدرسين المهرة العارفين بخباياها ودقائقها.

فكتب الفقه موجهة للفقيه والمتفقه حتى يحيط علمًا بالحكم الشرعي وكل ما يتعلق به من شروط وقيود ... إلخ.

وأما كتب الفتاوى فليست كذلك، فلا يُعنى فيها بهذا البحث المتوسع؛ لأن الغرض منها تنبيه المستفتي -العامي في الغالب- إلى الحكم الشرعي من أقصر طريق.

فكتب الفقه تُصنَّف أساسًا بقصد التدريس، ومنها المتون التي تصنف ليحفظها طلاب الفقه؛ إتقانًا لمذاهبهم، وتقوية لملكاتهم، وأما كتب الفتاوى فتصنف بقصد القراءة والاطلاع، قال ابن حمدان: «وعلى المفتي أن يختصر جوابه فيكتفي فيه بأنه يجوز أو لا يجوز، أو حق أو باطل، ولا يعدل إلى الإطالة والاحتجاج؛ ليفرق بين الفُتيا والتصنيف، ولو ساغ التجاوز إلى قليل لساغ إلى كثير، ولصار المفتي مدرسًا، ولكل مقام مقال» [١].

لا يعني هذا أن كتب الفتاوى لا يقصد منها نفع المتصدر للإفتاء، بل المقصود أن نفعها عام، يعم المتخصص وغيره.

كما أن كتب الفقه منها ما يقصد به مقارنة المذهب بغيره بقصد ترجيح المذهب، وهو ما يعرف بعلم الخلاف، ولا يقصد هذا من كتب الفتاوى.

ومن الفروق المهمة بين كتب الفقه وكتب الفتاوى: أن كتب الفقه يغلب عليها الصبغة المذهبية، أما كتب الفتاوى فكثيرًا ما تظهر فيها الرؤية الشخصية لصاحب الكتاب والتي قد تخالف مذهبه في بعض المسائل إذا كان من أهل الاجتهاد.

وعلى هذا فيمكن القول بأن كتب الفقه وضعت لبناء العقلية الفقهية للمتفقه، وتقوية المذاهب الفقهية، والحفاظ على حيوية الفقه وتجدده، وأما كتب الفتاوى فالمقصود منها نشر الثقافة الفقهية في عموم المسلمين، لا بناء عقلية فقهية ممنهجة كتلك التي تبنيها كتب الفقه في ذهن المتفقه.

١ صفة الفتوى والمفتي والمستفتي، (١/ ٦٠).

**وفيما يلي بيان بمصادر البحث الإفتائي من كتب الفقه على المذاهب المختلفة:**

## أ. مصادر الفقه الحنفي:

خلف فقهاء الحنفية عددًا كبيرًا من المصنفات الفقهية، ويمكن تصنيف المصادر المعتمدة في المذهب الحنفي تحت ثلاث فئات رئيسية:

### ١ – كتب المسائل والروايات:

وهي التي تضم المسائل المروية عن أئمة المذهب الأوائل (أبي حنيفة – أبي يوسف- محمد بن الحسن - زفر ...)

**وتنقسم تلك المصنفات إلى ثلاث طبقات:**

- **كتب ظاهر الرواية:**

والمراد بكتب ظاهر الرواية هي الكتب الستة التي ألفها الإمام محمد بن الحسن الشيباني (١٨٩هـ)، وهي:

- لمبسوط (الأصل)، وهو أكبر ما وصل إلينا من مؤلفات محمد بن الحسن.
- الزيادات.
- الجامع الصغير.
- الجامع الكبير.
- السير الصغير.
- السير الكبير.

- **مسائل النوادر:**

وهي مسائل مروية عن أئمة الحنفية شأنها شأن مسائل ظاهر الرواية، إلا أنها تفترق عن مسائل ظاهر الرواية من جهتين: بأنها قد تكون مروية في كتب محمد بن الحسن، إلا أنها لم تروَ عنه بروايات ظاهرة ثابتة صحيحة كالكتب الأولى مثل مجموعة كتبه:

- الكيسانيات.
- الهارونيات.

- الجرجانيات.

أيضًا قد تكون في كتب غير كتب محمد بن الحسن، كالمحرر للحسن بن زياد وغيره، ومنها كتب الأمالي المروية عن أبي يوسف.

- **مسائل الو اقعات:**

وهي مسائل استنبطها المجتهدون المتأخرون لما سئلوا عنها ولم يجدوا فيها رواية، وهم أصحاب أبي يوسف ومحمد وأصحاب أصحابهما، وهلم جرًا، وهم كثيرون، ومن تلك الكتب:

- النوازل لأبي الليث السمرقندي.
- مجموع النوازل والواقعات للناطفي.
- الواقعات للصدر الشهيد.

## ٢- كتب المختصرات والمتون:

**وأشهر تلك المتون:**

- كتاب الكافي للحاكم الشهيد.
- مختصر القدوري.
- المختار لابن مودود الموصلي.
- مجمع البحرين لمظفر الدين الساعاتي.
- كنز الدقائق لأبي البركات النسفي.
- بداية المبتدي لأبي الحسن المرغيناني.
- وقاية الرواية لتاج الشريعة.

## ٣- كتب الشروح والفتاوى:

- المبسوط لشمس الأئمة السرخسي.
- الهداية للإمام المرغيناني.
- شرح الوقاية لتاج الشريعة عبيد الله بن مسعود.
- تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق لفخر الدين الزيلعي.

- العناية شرح الهداية لأكمل الدين البابرتي.
- فتح القدير للكمال بن الهمام.
- الترجيح والتصحيح لقاسم بن قطلوبغا.
- البحر الرائق شرح كنز الدقائق لزين الدين بن نجيم.
- مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر لعبد الرحمن بن محمد شيخي زاده.
- رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين.

## ب. مصادر المذهب المالكي:

أهم المصادر المعتمدة في المذهب المالكي والتي تحقق فيها معيار الاعتماد من صحة الإسناد إلى الإمام المجتهد، أو الشهرة المانعة من وقوع التحريف:

### ١ - الأمهات الأربع:

وهي أمهات كتب المالكية في الفقه، والتي دار عليها فقههم، وتصنيفاتهم.

- المدونة.

وهي أهم مصنفات المالكية الفقهية على الإطلاق، وهي أصل المذهب المرجح روايتها على غيرها، وإياها اختصر مختصروهم وشرح شارحوهم، وبها مناظرتهم ومذاكرتهم.

- الواضحة لمحمد بن حبيب.
- المستخرجة أو (العتبية) لمحمد بن عبد العزيز العتبي.
- الموازية لمحمد بن إبراهيم، ابن المواز.

### ٢ - موارد خليل:

والمراد الكتب التي اعتمدها خليل بن إسحاق في صناعة مختصره الذي مثَّل أهم مدونات المعتمد وما يعول عليه في الفتيا عند المالكية، وهي:

- التبصرة لأبي الحسن علي بن محمد اللخمي.
- الجامع لمسائل المدونة والمختلطة لأبي بكر محمد بن عبد الله بن يونس.

- التهذيب للبراذعي.
- المقدمات الممهدات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعيات لأبي الوليد بن رشد.
- البيان والتحصيل لأبي الوليد بن رشد.
- فتاوى ابن رشد.
- شرح التلقين لأبي عبد الله محمد بن علي بن عمر المازَري.

### ٣- شروح خليل: منها:

- التاج والإكليل لأبي عبد الله محمد بن يوسف المواق.
- مواهب الجليل للحطاب الرعيني.
- شرح حلولو على مختصر خليل.
- الدرر في شرح المختصر لابن غازي المكناسي.

### ٤- كتب ابن أبي زيد القيرواني:

**وهي ثلاثة مصنفات، كان للثلاثة أثرها الكبير في الفقه المالكي:**

- الرسالة.
- مختصر المدونة.
- النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات.

### ٥- باقي المعتمدات:

- التفريع لابن الجلاب.
- تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام لبرهان الدين بن فرحون.
- المتيطية لأبي الحسن المتيطي.
- المنتقى لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي.
- تحرير المقالة في شرح الرسالة لأحمد بن محمد القلشاني.
- مختصر ابن عرفة.

## ج. مصادر المذهب الشافعي:

- العزيز شرح الوجيز للرافعي.
- التنقيح شرح الوسيط للنووي.
- روضة الطالبين وعمدة المفتين للنووي.
- منهاج الطالبين وعمدة المفتين للنووي.
- فتاوى النووي (المسائل المنثورة).
- شرح صحيح مسلم للنووي.
- تصحيح التنبيه للنووي.
- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج لشهاب الدين الرملي.
- تحفة المحتاج في شرح المنهاج لابن حجر الهيتمي.
- الغرر البهية شرح البهجة الوردية لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري.
- فتح الجواد بشرح الإرشاد لابن حجر الهيتمي.
- فتح الوهاب شرح منهج الطلاب لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري.
- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج للخطيب الشربيني.
- أسنى المطالب بشرح روض الطالب لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري.
- المهذب لأبي إسحاق الشيرازي.
- الحاوي الكبير لأبي الحسن الماوردي.
- بحر المذهب لأبي المحاسن عبد الواحد الروياني.
- نهاية المطلب في دراية المذهب لإمام الحرمين أبي المعالي الجويني.

## د. مصادر المذهب الحنبلي:

- مختصر الخرقي لأبي القاسم عمر بن الحسين الخرقي.
- الرعايتان: (الرعاية الكبرى- الرعاية الصغرى) لأحمد بن محمد بن حمدان.
- الهداية لأبي الخطاب الكلوذاني.
- المحرر في الفقه لمجد الدين بن تيمية.

- المستوعب لمحمد بن عبد الله السامري.
- المغني شرح مختصر الخرقي لابن قدامة.
- الكافي في فقه الإمام أحمد لابن قدامة.
- المقنع لابن قدامة.
- العمدة لابن قدامة.
- الفروع لشمس الدين بن مفلح.
- منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات لتقي الدين أحمد بن علي بن إبراهيم، ابن النجار الفتوحي.
- الإقناع لطالب الانتفاع لموسى بن أحمد بن موسى الحجاوي.
- غاية المنتهى في الجمع بين الإقناع والمنتهى لمرعي الكرمي.
- كشاف القناع على متن الإقناع للبهوتي.
- شرح منتهى الإرادات للبهوتي.

## هـ. المذهب الظاهري:

- المحلى لابن حزم الظاهري.

## و. المذهب الإباضي:

- الإيضاح لعامر بن علي الشماخي.
- النيل وشفاء العليل لضياء الدين عبد العزيز الثميني.

## ز. المذهب الزيدي:

- الأزهار في فقه الأئمة الأطهار للمرتضى الحسيني اليماني.
- الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير للحسين بن أحمد السياغي اليمني.

## ح. المذهب الشيعي (الإمامية):

- من لا يحضره الفقيه لأبي جعفر بن بابويه القمي.
- الاستبصار للطوسي.
- تهذيب الأحكام للطوسي أيضًا.
- الكافي في فقه الشيعة لأبي منصور أحمد بن علي الطبرسي.
- شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام لأبي القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن الهذلي «المحقق الحلي».

## ط. مصادر الفقه المقارن:

- الخلاف في الأحكام لأبي جعفر الطوسي.
- بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد «الحفيد».
- المغني لابن قدامة المقدسي.
- قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية لابن جزي الغرناطي.
- رحمة الأمة في اختلاف الأئمة لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الدمشقي (من علماء القرن الثامن الهجري).
- البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار لأحمد بن يحيى المرتضى.
- كشف الغمة عن جميع الأمة للشعراني.
- السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار في فقه الأئمة الأطهار للشوكاني.

## ثانيًا: مصادر البحث الإفتائي الحديثة والمعاصرة

إذا لم تكن المؤلفات التراثية المتعلقة بحقل الدراسات الإفتائية بالوفرة المناسبة وبالأخص منها ما يتعلق بالتصنيفات المستقلة بالإفتاء، فإن الأمر مختلف بالنسبة للمصادر الإفتائية المعاصرة، فالباحث في مجال الدراسات الإفتائية يجد نفسه أمام إنتاج غزير ووفير تناول الكثير من الجوانب النظرية والتطبيقية للإفتاء، ما بين مؤلفات مستقلة أو دراسات بحثية أكاديمية في مرحلة الدراسات العليا في الجامعات أو أطروحات الماجستير والدكتوراه، بل إن بعض الجامعات المتخصصة في علوم الشريعة قد خصصت أقسامًا بعينها للفتوى وعلومها، كذلك يجد الباحث بغيته في الموسوعات العلمية المتخصصة منها والعامة، أو في الأبحاث والدراسات المقدمة في الحوليات والمجلات المعنية بعلوم الشريعة، وكذلك المؤتمرات العلمية التي تُعقَد لمناقشة القضايا الفقهية والإفتائية؛ كل هذا يمثل مصدرًا للباحث في الدراسات الإفتائية يساعده في تناول موضوع بحثه بأسلوب أشد عمقًا وأكثر شمولية وإحاطة.

ونستطيع أن نذكر أهم الروافد التي يمكن أن يعتمد عليها الباحث في دراسته البحثية في المصادر الآتية:

١. المؤلفات المستقلة.

٢. رسائل الماجستير والدكتوراه.

٣. فتاوى المؤسسات الإفتائية والمجامع الفقهية.

٤. الموسوعات الإفتائية والفقهية.

٥. البحوث والدراسات المقدمة في الدوريات والمجلات العلمية المتخصصة أو المؤتمرات العلمية المعنية بشأن الفتوى وما يتعلق بها.

### أهم المؤلفات المعاصرة في الفتوى والإفتاء:

١. الفتوى في الإسلام، جمال الدين القاسمي.

٢. صناعة الفتوى المعاصرة، قطب مصطفى سانو.

٣. ضوابط الفتوى في النوازل المعاصرة، مسعود بن علي القحطاني.

٤. الإفتاء بين الفقه والواقع، علي جمعة.

٥. التيسير في الفتوى: أسبابه وضوابطه، عبد الرزاق بن عبد الله بن صالح الكندي.

٦. القول الشاذ وأثره في الفتيا، أحمد بن علي بن أحمد المباركي.

٧. تبصير النجباء بحقيقة الاجتهاد والتقليد والتلفيق والإفتاء، محمد إبراهيم الحفناوي.

٨. الشريعة وتغير الفتوى، محمد إبراهيم الحفناوي.

٩. الفتوى والإفتاء: البناء والمنهجية، شوقي إبراهيم عبد الكريم علام.

١٠. المفتي في الشريعة الإسلامية وتطبيقاته المعاصرة، عبد العزيز بن عبد الرحمن الربيعة.

١١. الموسوعة في آداب الفتوى، جمع وتحقيق أحمد بدر الدين حسون.

١٢. تغليط الأعلام على المتسرعين إلى الفتاوى وتغيير الأحكام، حمود بن عبد الله التويجري.

١٣. تغير الفتوى، محمد بن عمر بن سالم بازمول.

١٤. صنعة المفتي (ابن حجر الهيتمي نموذجًا)، عادل فتحي.

١٥. مقاصد الشريعة والفتاوى، مصطفى ديب البغا.

١٦. واقع الفتوى المعاصرة في ضوء مقاصد الشريعة، زينب عبد السلام أبو الفضل.

## نماذج لرسائل الماجستير والدكتوراه في الفتوى والإفتاء:

١. مقاصد الشريعة وأثرها في الإفتاء، رسالة ماجستير، للباحث/ محمد علي إبراهيم محمد، كلية الآداب جامعة طنطا.

٢. الفتوى وقضايا المجتمع المصري في النصف الأول من القرن العشرين، رسالة ماجستير، للباحث/ عمرو عبد المنعم.

٣. منهج الإفتاء عند الإمام النووي، بحث تكميلي لنيل درجة الدكتوراه، للباحث/ أزيوف عبد الغفور بن بشير، كلية معارف الوحي بالجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا.

٤. ضوابط الفتوى في الشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير، للباحث/ أنس محمد نوري، كلية الشريعة، دمشق.

٥. الفتوى والمستجدات الفقهية، رسالة دكتوراه، للباحث/ مصطفى فرج فياض، جامعة الأزهر.

٦. منهجية الفتوى في المملكة العربية السعودية في الفترة من ١٩٠٢م حتى ٢٠٠٤م رسالة ماجستير، للباحث/ خالد مبروك عبد الكريم، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي بجامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

٧. الإفتاء بهدر الدم وصلته بالإرهاب، رسالة ماجستير، محمد العتيبي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا.

٨. خدمة الرد على الأسئلة والاستفسارات ومقوماتها بدار الإفتاء المصرية، رسالة ماجستير، للباحث/ أحمد رجب أبو العزم، كلية الآداب جامعة المنوفية.

٩. المستجدات العلمية وأثرها على الفتوى في الأحوال الشخصية، رسالة ماجستير، للباحثة/ صفاء محمود محمد، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن.

١٠. دور المجامع الفقهية ومجالس الإفتاء في ضبط الفتاوى، رسالة ماجستير، للباحث/ علي هطول خالد، جامعة العلوم الإسلامية، الأردن.

١١. الفتوى المعاصرة، رسالة دكتوراه، للباحث/ خالد بن عبد الله المزيني.

## أهم مصادر الفتاوى المعاصرة:

### ١) فتاوى المؤسسات الإفتائية والمجامع الفقهية:

١. فتاوى دار الإفتاء المصرية.

٢. فتاوى الأزهر الشريف.

٣. فتاوى اللجنة الدائمة للفتوى بالمملكة العربية السعودية.

٤. فتاوى دائرة الإفتاء العام الأردنية.

٥. فتاوى المجلس العلمي الأعلى بالمغرب.

٦. فتاوى دار الإفتاء الفلسطينية.

٧. قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي بمكة المكرمة.

٨. قرارات مجمع البحوث الإسلامية.

٩. قرارات مجمع الفقه الإسلامي بالسودان.

### ٢) فتاوى الأعلام:

١. فتاوى الشيخ بخيت المطيعي.

٢. فتاوى الشيخ محمد عبده.

٣. فتاوى الشيخ حسنين مخلوف.

٤. فتاوى الشيخ مصطفى الزرقا.

٥. فتاوى الشيخ عطية صقر.

٦. فتاوى ابن باز.

٧. فتاوى الطاهر بن عاشور.

٨. فتاوى الشيخ نوح القضاة.

## أهم الموسوعات:

١. موسوعة الفتاوى الإسلامية (دار الإفتاء المصرية).

٢. الموسوعة الفقهية المصرية (المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية).

٣. موسوعة أحسن الكلام في الفتاوى والأحكام للشيخ عطية صقر.

٤. موسوعة فتاوى الفقهاء (دائرة الإفتاء الأردنية).

٥. الموسوعة الفقهية الكويتية (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتية).

٦. موسوعة الفقه الإسلامي والقضايا المعاصرة، وهبة الزحيلي.

٧. موسوعة الفقه والقضاء في الأحوال الشخصية، محمد عزمي البكري.

## المجلات والدوريات العلمية:

١. مجلة دار الإفتاء المصرية.

٢. مجلة الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم.

٣. مجلة «جسور» الصادرة عن الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم، وهي نشرة دورية شهرية تعالج بعض القضايا والمفاهيم الإفتائية.

٤. نشرة «دعم» الصادرة عن الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم؛ وهي نشرة متخصصة في شؤون البحث الإفتائي.

٥. مجلة الفتوى والدراسات الإسلامية (دائرة الإفتاء الأردنية).

٦. نشرة «فتاوى تونسية» الفصلية، الصادرة عن ديوان الإفتاء بالجمهورية التونسية.

٧. مجلة البحوث الإسلامية، الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء (السعودية).

٨. مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر الشريف.

٩. ٩- مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية (جامعة الكويت).

١٠. مجلة كلية الشريعة، جامعة القرويين (المغرب).

١١. مجلة حوليات الشريعة، كلية الشريعة، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية (السودان).

## الأبحاث المقدمة إلى المؤتمرات والندوات المعنية بقضايا الإفتاء والفقه:

١. أبحاث مؤتمر الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم، الذي ينعقد سنويًّا منذ سنة ٢٠١٦م، ويتميز بتنوع موضوعاته، ومعالجته لأهم القضايا الإفتائية التي تمس الواقع بإشكالاته وتعقيداته، وهذه مواضيع المؤتمرات السنوية:

- المؤتمر الأول: التكوين العلمي والتأهيل الإفتائي لأئمة المساجد للأقليات المسلمة (٢٠١٦م).
- المؤتمر الثاني: دور الفتوى في استقرار المجتمعات (٢٠١٧م).
- المؤتمر الثالث: التجديد في الفتوى بين النظرية والتطبيق (٢٠١٨م).
- المؤتمر الرابع: الإدارة الحضارية للخلاف الفقهي (٢٠١٩).

٢. أبحاث المؤتمر الذي عقدته دار الإفتاء المصرية (٢٠١٥م)، وكان تحت عنوان:

(إشكاليات الواقع.. وآفاق المستقبل).

٣. أبحاث المؤتمر العالمي (الفتوى وضوابطها) سنة (٢٠٠٩م)، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة.

٤. أبحاث مؤتمر «الفتوى واستشراف المستقبل» جامعة القصيم/ السعودية، سنة (٢٠١٤م).

٥. أبحاث ندوة «النوازل الفقهية وأثرها في الفتوى والاجتهاد» سنة (٢٠٠٧م)، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المغرب.

المبحث الثالث

# مراجع البحث الإفتائي

المراجع تشمل كل ما لا علاقة له بصلب موضوع البحث، بل يرجع إليها الباحث ليستفيد منها في بعض النقاط الخارجة عن صلب الموضوع، والتي تعرض له أثناء بحثه عن تفسير لفظ أو التعريف بعلم أو تخريج حديث، كما ذكرنا من قبل، فليس المدار إذن على قِدَم الكتاب أو حداثته كما هو الحال في المصادر، بل المدار على صلته بالمادة العلمية، هل هي مباشرة أم غير مباشرة؟ فهي في نفسها تعد أصلية في موضوعها، ولكنها ثانوية بالنسبة لموضوع البحث، فعلى ذلك فإن الكتاب الواحد يكون مصدرًا للبعض ومرجعًا للبعض الآخر؛ وذلك حسب نوع دراسة كل منهما.

كما أن المرجع يختلف عن المصدر من جهة الرجوع للأقدم من المصادر، ففي المراجع يختلف الأمر ففي بعضها يتعين ذلك كالمصدر، وبعضها لا يتعين، فعلى سبيل المثال: إذا أراد أن يفسر كلمة من معاجم اللغة فلا يتعين أن يرجع إلى أقدمها كمعجم «العين» للخليل بن أحمد و«الصحاح للجوهري»، بل لو رجع إلى أحدثها كـ«لسان العرب» لابن منظور و«تاج العروس» للزبيدي، أو المعاجم الصادرة عن مجمع اللغة العربية فلا حرج عليه في ذلك، بل هو الأفضل نظرًا للإحاطة والشمول عند المتأخر منها، وبعضها يكون العزو لا للمتقدم ولا للمتأخر كما هو الحال في تخريج الحديث النبوي، فالعزو إلى الصحيحين للبخاري ومسلم مقدم ولو كان الحديث مدونًا في مصنفات من قبلهما؛ نظرًا لاشتراطهما الصحة، ثم العزو بعدهما للسنن الأربع، كما سيأتي توضيحه في فصل التوثيق والهوامش.

### وتنقسم المراجع إلى عامة وخاصة:

فالعامة هي التي تشتمل في طياتها على أكثر من علم وفن، كالموسوعات ودوائر المعارف. والخاصة هي التي تكون في علم واحد، كمعاجم اللغة، وكتب التعريف بالأعلام، ودواوين السنة، ودواوين الشعر، وهكذا في الكتب الخاصة بكل علم.

فعلى ذلك تكون مراجع البحث الإفتائي العامة هي: الموسوعات الإسلامية والعربية، ودوائر المعارف الإسلامية، وقد سبق ذكرها.

وأما المراجع الخاصة: فهي الكتب الخاصة بعلوم القرآن الكريم وتفسيره، وعلوم السنة المشرفة وشروحها، وعلم أصول الدين والفرق والأديان، ومعاجم اللغة العربية، وقواعد اللغة نحويًّا وصرفيًّا، والتاريخ الإسلامي في كل أدواره، وطبقات العلماء والتعريف بالأعلام، ومعاجم البلدان، وبعض العلوم الاجتماعية والإنسانية.

فالباحث إذا وقف أمامه شيء منها رجع إلى مظانها ونقَّب فيها حتى يعثر على بغيته، وإذا كان البحث فيها عليه عسيرًا أو وقفت أمامه بعض مصطلحاته؛ فعليه أن يرجع إلى أساتذة هذا العلم المتخصصين فيه، فيذللون له ما صعب عليه، وعليه أن يجيد إعداد النقاط التي يريد إيضاحها قبل المقابلة، بتنظيم الأسئلة التي يريد الجواب عنها، فقد قالوا قديمًا: حسن السؤال نصف الإجابة.

وعلى الباحث أن يكون ملمًّا بطريقة البحث في هذه المراجع حتى لا يخبط فيها خبط عشواء، فلا تتم الاستفادة بما فيها إلا بعد المعرفة التامة بطريقته وأسلوبه، وحتى في العلم الواحد تختلف كتبه عند البحث، فعلى سبيل المثال:

كتب معاجم اللغة التي تجمع مفرداتها إذا أراد الباحث أن يعثر على معنى مفردة فيها فلا بد أن يعرف النوع الذي ينتمي إليه المعجم الذي بيده فإنها على عدة اتجاهات:

**الأول:** نظام التقليبات الصوتية الذي ابتدعه الخليل بن أحمد وسار عليه أبو علي القالي في «البارع»، والأزهري في «التهذيب»، وابن سيده في «المحكم».

**والثاني:** نظام التقليبات الأبجدية الذي انفرد به ابن دريد وحده في «الجمهرة».

**والثالث:** نظام القافية الذي ابتدعه الجوهري في «الصحاح»، وسار عليه الفيروزآبادي في «القاموس» وابن منظور في «لسان العرب».

**والرابع:** نظام الأبجدية العادية (الترتيب الألفبائي) الذي سار عليه الزمخشري في «أساس البلاغة»، والفيومي في «المصباح المنير»، وجمهور المعاصرين كالبستاني في «محيط المحيط»، والأب لويس معلوف في «المنجد»، ومجمع اللغة العربية في معاجمه: «الوجيز» و«الوسيط» و«الكبير».

**والخامس:** الأبجدية الخاصة: وهي الطريقة التي انفرد بها ابن فارس في معجميه «المقاييس» و«المجمل».

وبعد تحديد اتجاه المعجم وطريقة مدرسته لا بد أن يراعي في النسخة التي بين يديه أهي على الترتيب الأصلي أم أعيد ترتيبها على وفق نظام آخر؟ فقد خضعت بعض المعاجم لإعادة الترتيب وفق الترتيب الألفبائي تيسيرًا على الباحثين كما فعل الأستاذ: الطاهر الزاوي في إعادة ترتيب القاموس المحيط، وكذا أعادت لجنة مشكلة من دار المعارف ترتيب «لسان العرب»، وكذا أعاد الأستاذ: محمود خاطر ترتيب «مختار الصحاح».

وكذا السنة النبوية؛ فإن كتبها مرتبة على طرق مختلفة، فمنها المسانيد ومنها المعاجم، ومنها نظام الأبواب والموضوعات، ومنها على الأطراف، ومنها على الترتيب الألفبائي في سنن الأقوال كما فعل السيوطي في الجامع الكبير والصغير، ومنها على نظام خاص كابن حبان في صحيحه، والصاغاني في «مشارق الأنوار».

وعلى ذلك فَقِس غيرها من العلوم.

والمراد أن الباحث إذا لم يكن ملمًّا بذلك فقد يقع في أخطاء علمية لا تُحصى حتى ولو ظن أنه قد يستغني عن ذلك بالبحث على البرامج الإلكترونية، فإنه عند الصياغة والعزو سيقع في أخطاء منهجية.

المبحث الرابع

# كيفية حصر المصادر والاستفادة بها

ينبغي على الباحث أن يجمع كافة الأصول التي تتصل بموضوع البحث، وأن يستقصيها بكل دقة ويحصرها؛ فهذا من شأنه أن «يجعل الباحث على إلمام تام بكل الدراسات حوله، والطريقة التي نهجها الباحثون في معالجة الموضوع، وكيفية مناقشاتهم، والنتائج التي توصلوا إليها، وربما أدى الاطلاع على كل هذا إلى اقتراح جوانب أخرى أبعد وأشمل»[١] .

ولكي يحدد الباحث المصادر والمراجع التي يستقي منها مادة بحثه ويحصرها عليه أن يعرف الطرق التي يتعرف بها على تلك المصادر بحيث لا يَندُّ عنه مصدر ولا مرجع، وهذا يختلف طبقًا لخبرة الباحث ومدى معرفته المسبقة بالموضوع، فمن سبق له إعداد بحوث أو تحضير رسالة ليس كالمبتدئ فهو يحتاج في هذا إلى من يرشده ويوجهه.

**ويمكن للباحث أن يتعرف على المصادر مستعينًا بالوسائل التالية:**

- أن يبدأ أولًا بمكتبته الشخصية ويحصر كل ما يتعلق بموضوع بحثه فيها ويدونه في ملف إلكتروني.
- الاستعانة بالأبحاث القيمة التي تشاركه في موضوع بحثه، فينظر في الفهرس المخصص للمصادر والمراجع الموجود بها، وكذا ما يُثبَت في أسفل الصفحات في الهوامش من مراجع فسيحصل الباحث بذلك على كثير من المصادر الأصلية والثانوية.
- مراجعة فهارس المصادر والمراجع للرسائل الجامعية التي تتصل بموضوعه.
- الاستعانة بالأساتذة المتخصصين في مجال الدراسة، وكذا من له خبرة سابقة بها من زملائه الذين سبقوه بالأبحاث في نفس التخصص، فسيرشدونه إلى مصادر ومراجع قيمة.
- الاطلاع على دوائر المعارف والموسوعات العلمية السابق ذكرها.
- الاطلاع على الكتب المصنفة في المؤلفات كالفهرست لابن النديم، ومفتاح السعادة لطاش كُبْري زاده، وكشف الظنون لحاجي خليفة، وتاريخ التراث العربي لفؤاد سيزكين، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان، وهذه الكتب جامعة لمختلف العلوم والفنون فيجد فيها الباحث الكثير من المصادر.

١ نقلًا عن عبد الوهاب سليمان: كتابة البحث العلمي (ص٧٤).

◈ الاستعانة بكتب الببليوجرافيا وعرض المطبوعات التي تُنشَر في مختلف نواحي المعرفة مع إعطاء فكرة موجزة عنها، ومنها ما هو عام لمختلف العلوم كما في الدليل الببليوجرافي للقيمة الثقافية العربية، ومنها الخاص بعلم معين كما في مصادر السيرة النبوية لضيف الله بن يحيى الزهراني، والإعلام بكتب تراجم الأعلام لمنصور علي عبد السميع.

◈ الاستعانة بالقوائم الخاصة بالكتب المطبوعة كمعجم المطبوعات العربية لسركيس، والمعجم الشامل للتراث العربي المطبوع لمحمد عيسى صالحية.

◈ البرامج الإلكترونية التي تحمل كمًّا وفيرًا من الكتب سواء في العلوم الإسلامية بعامة كبرنامج المكتبة الشاملة، أو الخاصة بفنٍّ معين كبرنامج جامع الفقه الإسلامي، أو برنامج موسوعة الحديث الشريف، وغيرها الكثير.

◈ البحث في الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) فيمكن للباحث من خلال البحث عن مفردات موضوعه أن يعثر في هذه الشبكة على أكثر من كتاب، بل يمكنه شراء الكتب من خلالها؛ مما يجعل أمر التوصل إلى ما يهدف إليه الباحث من مطالب علمية سهلًا وسريعًا وغير مكلف.

◈ إذا كان البحث عن كتاب مخطوط فلا بد من مراجعة فهارس دور الكتب العربية والأجنبية، ويبدأ بالذي في بلدته، ثم بما في غيرها، فعلى سبيل المثال مما في مصر:

- فهارس مكتبة الأزهر الشريف.
- فهارس مكتبة دار الكتب المصرية.
- فهارس مكتبة البلدية بالإسكندرية.
- فهارس مكتبة معهد المخطوطات العربية بالجامعة العربية بالقاهرة.

وهذه الوسائل وغيرها مما يقف عليها الباحث تضمن له الوقوف على عدد كبير من المصادر والمراجع، وقد يجد الباحث في البداية أن مراجع بحثه قليلة وغير كافية، فلا ينزعج من ذلك؛ فإنها ستزداد كلما تقدم في بحثه.

## إعداد بيانات المصادر:

للباحث أن يحصر المصادر والمراجع ويسجلها بالطريقة التي تناسبه، إما في قوائم في ملف إلكتروني، وإما في ملف «Excel» أو في بطاقات خاصة، ثم يجعلها في قوائم حسب أهمية المصدر -كما سيأتي تفصيله- وترتب المصادر ترتيبًا أبجديًّا حسب أسماء المؤلفين، ويسجل الباحث

المعلومات الآتية عن كل مصدر: المؤلّف، عنوان الكتاب، اسم الناشر، مكان النشر، تاريخ النشر، أرقام الصفحات التي يحتاجها، رقم الجزء إن كان الكتاب مكونًا من عدة أجزاء، رقم الكتاب في المكتبة التي يوجد بها، اسم المكتبة الموجود فيها المصدر.

وهذا نموذج لبطاقة التعريف بالمصدر:

١. المؤلف

٢. عنوان الكتاب

٣. محقق الكتاب

٤. الناشر

٥. مكان النشر

٦. تاريخ النشر

٧. أرقام الصفحات

٨. اسم المكتبة التي بها الكتاب

٩. رقم المؤلف في المكتبة

١٠. الرقم العام في المكتبة

وهذه المعلومات تختلف حسب نوعية المصادر، من أبحاث جامعية، أو دوريات، أو مخطوطات، فعليه أن يتنبه لخصوصية كل مصدر.

ومن المستحسن أن يُسجَّل مع الكتاب في خانة منفصلة بعض المعلومات عن المصدر كعدد أبوابه وفصوله، أو ذكر ملاحظات عن الطباعة، وكلما عثر على كتاب جديد يتصل بموضوعه أضاف له خانة ووضعها في موضعها من الملف.

«ومن الضروري أن يتنبه الطالب إلى أنه إذا استعمل طبعة ما لمصدر من المصادر كان عليه أن يستعمل نفس الطبعة في جميع بحثه كلما أمكن ذلك، فإذا اضطر لاستعمال طبعتين لمصدر واحد فإن من الواجب أن يحدد الطبعة التي اعتمد عليها في كل اقتباس يورده عن ذلك المصدر» [1].

١ كيف تكتب بحثًا أو رسالة (ص٧٩).

## إعداد قوائم بالمصادر:

بعد أن حدد الباحث المصادر والمراجع، وحصرها حصرًا تامًّا وشاملًا، وسجل بياناتها في ملف متكامل، عليه بعد ذلك أن يميز بين هذه الأنواع، بين الأهم والمهم وبين المصدر الأصلي والمصدر الثانوي والمرجع؛ لما ينبني على التمييز من تفضيل بعضها على بعض وأسبقية بعضها على البعض، وهذا يمهد للمرحلة التالية وهي القراءة لأجل جمع المادة العلمية، وهذا لا يتأتى إلا بإعداده قوائم مميزًا فيها بين هذه الأنواع، وترتيب الأسبقية من الأقدم للأحدث.

ويمكن للباحث أن يرتب مصادره على أبواب البحث وفصوله حسب الخطة الموضوعة، فما كان منها عامًّا لكل الأبواب يجعله في قائمة، وما كان منها خاصًّا بباب أو بفصل معين يجعله في قائمة أخرى، مميزًا له بقائمة على حدة، وهكذا على أبواب وفصول الكتاب.

ويمكن أيضًا أن يرتب المصادر على قوائم لكل علم قائمة على حدة، فيجعل المصادر الأصولية في قائمة، والفقهية في قائمة، والحديثية في قائمة، وهكذا، وإذا احتاج أن يرتب قائمة العلم المحدد ويوزعها مرة أخرى فلا مانع ما دام يحتاجه البحث، كأن يرتب قائمة المصادر الفقهية على المذاهب، فيميز في القائمة بين مصادر الفقه الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي، وهكذا.

ولا حرج على الباحث أن يختار الطريقة التي يرتئيها، ما دام يستطيع بها أن يستفيد من المصادر أكبر استفادة ممكنة، ولكن في كل القوائم لا بد أن يرتبها حسب الأقدمية مستعينًا بتاريخ وفاة مصنفها، «وهذا الترتيب يفيد الباحث في الوقوف على التطور التاريخي لبحثه، ويفيده في المقارنة بين المتأخر منها والمتقدم، كما يفيده في تلافي التكرار في نقل المادة المتشابهة من المصادر، ويفيده في الاقتصار على نقل أقدم النصوص من مصادرها إذا كانت المصادر المتأخرة قد نقلتها منها» [١].

١ البحث العلمي حقيقته ومصادره، عبد العزيز بن عبد الرحمن الربيعة، (ص ١٠٣).

## الفصل الرابع

# المادَّة العلمية للدراسة الإفتائية

## تمهيد وتقسيم:

إنَّ الباحثَ في الدراسات الإفتائية لا يبدأُ من فراغ، وإنما يبدأُ من حيث انتهى الآخرون في نفس الحقل والتخصُّص؛ ليكون العمل العلمي جادًّا وجديدًا، يضيف إلى الدراسات السابقة إضافةً ذات قيمة، ونتائج جديدة، يؤدي بها الباحث واجبَه نحو الفكر الإنساني عامَّة، والحضارة الإسلامية على وجه الخصوص.

ولكي يحققَ الباحثُ ذلك فعليه أن يعد العدة جيدًا لجمع المادَّة العلمية، وأن يحسن اختيارها فتكون على أسس محددة، وأن يكون على وعي كامل بطرق جمع هذه المادة وبتنسيقها وحسن عرضها، وأن يتلافى الأخطاء التي يقع فيها البعض أثناء جمعهم لتلك المادة.

والحاصلُ أن الباحث بعد أن ينتهيَ من اختيار المصادر والمراجع اللازمة للبحث وترتيبها وإعداد قائمة بها، وكتابة البيانات الخاصة بها كما بينَّا في الفصل السابق، فعليه أن يشرع في جمع المادَّة العلمية لبحثه.

وفي هذا الفصل سنتناولُ ما يتعلَّق بالمادة العلمية وبطرق جمعها من المصادرِ المختلفة، ونبين الأخطاء التي يمكن أن يقعَ فيها الباحثُ حين جمعه للمادة العلمية حتى يتلافاها ويتجنبها، وذلك في المباحث الآتية:

- **المبحث الأول: أُسس اختيار المادة العلمية.**
- **المبحث الثاني: كيفية جمع المادة العلمية.**
- **المبحث الثالث: صياغة المادة العلمية.**
- **المبحث الرابع: الأخطاء التي ينبغي تجنُّبُها أثناء جمع المادة العلمية.**

المبحث الأول

# أسس اختيار المادة العلمية

اختيار المادَّة العلمية ليس بالأمر اليسير، فكثيرٌ من الباحثينَ بعد وضعهم لخطط بحوثهم، وجمعهم للمصادرِ والمراجع المتعلقة بموضوع البحث، يقفون عاجزين عن تناول هذه المادَّة بالدرس والتمحيص واستخراج مرادهم منها، وقد لا يستطيعُ الباحث منهم هضم الأفكار المختلفة فيزداد حيرة ويضطرب، وقد يستغرق وقتًا طويلًا في هذه الحالة، ويكون عائقًا له عن إتمام بحثه، فالباحثُ عليه أن يسيرَ على أسس سليمة تحقق له مراده، وليستطيعَ أن ينجز بحثه في الوقت المحدد، ونوضحُ هذه الأسس فيما يلي:

## أولًا: القراءة الصحيحة المستوعبة:

تعد القراءة الأداة المهمة والضرورية لإفراز البحث، فالمصادرُ والمراجعُ وإن كثرت وتنوعت دون قراءة وتمحيص فإنها لا تُسمن ولا تغني.

والقراءة ليست بالعمل الهيّن إذا أُريد بها أن تكون نافعةً، فليس كلُّ مَنْ يستطيع القراءة يصبح باحثًا؛ لأن القارئ العادي لا يملك المهارةَ اللازمة للباحث في التحليل والاستنباط، فإنه «مما لا شكَّ فيه أن المقدرة على القراءة وعلى هضم الأفكار المكتوبة والانتفاع بها فنٌّ لا يعرفه إلا القليلون، ومن المجهودِ الضائعِ أن يبذلَ الطالب وقتَه وحماستَه في قراءة غير نقدية وغير مركزة» .

والقراءة لا تؤتي ثمارها وتتمُّ فائدتها إلا إذا تذرَّع الباحث بالصبر والأناة، واتَّصف بعمق الفهم، واتزان الفكر، ورجاحة الرأي، وقوَّة الملاحظة، والقدرة على الاستيعاب، والموهبة في النقد. ولكي يحققَ الباحث ذلك يمكن أن يسترشدَ بالنقاط الآتية:

١. يبدأ الباحث قراءة فهارس مصادره قراءةً فاحصةً، ويحدد منها ما يتصل بموضوعه بكل دقَّة، ويقرأ موضوعاته بإمعانٍ، ويسجل الأفكار التي تتَّصل بموضوعه مباشرة؛ حفاظًا على وقته وجهده، ويتتبع هذه الأفكار الفكرة السابقة واللاحقة لها، حتى يتبينَ له ذلك من خلال ما كتب فيها داخلَ المصدر؛ لأن المؤلف من المحتمل أن يكون قد قدم للفكرة المعنية، وربطها بما بعدها في

الفكرة اللاحقة، وعليه أن يقوّم المصادر ويتعرَّف على حقيقتها، فقد تكون عناوين الموضوعات المثبتة في الفهرس جذَّابة، توهم الدقَّة والتحقيق، وتكون المعالجة في صلب الكتاب سطحية لا طائل من ورائها.

٢. التعرُّف الجيد على المصادرِ التي حدَّد موضوعاتها من خلال قراءة المقدمات والتمهيدات للكتاب للوقوف والتعرُّف على المنهج المتبع فيه، ومصادره التي ينبغي الوقوف عليها والاستفادة منها، والخاتمة التي سجل فيها النتائج التي خلص إليها، فكل ذلك يعين الباحث في سرعة استفادته من المصادر، وييسر له استيعابها وفهمها.

٣. يقرأ الباحث الموضوعات التي حددها من الفهارس، وينقل منها ويقتبس ما يتصل بموضوع بحثه.

٤. عليه أن يعتنيَ عنايةً خاصةً بالأبحاث الممتازة وثيقة الصلة بموضوعه مباشرة، فيقرأها بتأمل وتعمُّق، ويهضم أفكارها، ويعرف اتجاهاتها وأسلوبها؛ ليستفيد منها في تكوين بحثه وتطويره.

٥. أن يتخير الأوقات التي يكون مستعدًّا فيها للفهم والقدرة على الاستيعاب، وهذا يختلفُ من شخص لآخر؛ فبعضهم يكون نشيطًا في ساعات الصباح الباكر وذهنه صافٍ، فعليه أن يستثمرَ هذا الوقت في الاطلاع، وآخر لا يتمكن من ذلك إلا في الليل.

٦. ألا يقرأ حال الإجهاد والإعياء لأن حصيلته ستكون ضئيلةً، وقواه الذهنية ستكون ضعيفةً فتؤثر في استيعابه حينئذٍ، فلن يخرج من القراءة بِطائِلٍ.

٧. أن يقصر الباحث قراءته -في مدة إعداد البحث- على ما يتصل بموضوع بحثه، ولا يستطرد في قراءة مواضيعَ أخرى لا تفيد موضوعه.

٨. أن يعرف الباحث أنواع وأنماط القراءة، وعليه أن يتخيَّرَ من بينها ما يفيدُ بحثه ويوفِّر عليه جهده.

فالقراءة على أنواع، ويستطيع الباحث أن يخصص لكل مرحلة من مراحلِ بحثه نوعًا معينًا منها، وهذه الأنواع هي:

**أولًا:** القراءة السريعة: وتكون في مرحلة قراءة الفهارس والمقدمات للتعرُّف على مناهجِ الكتب، وتحديد الموضوعات التي يجب قراءتها للاقتباس منها.

**ثانيًا:** القراءة العادية: وتكون في مرحلة قراءة الموضوعات في المصادرِ والمراجع التي حددها ليختار منها الاقتباسات التي تتصل بموضوعه.

**ثالثًا:** القراءة العميقة: وتكون للأبحاث الممتازة وثيقة الصلة بموضوع بحثه كما سبقت الإشارة، كما تكون للفتاوى التي يتناولها بالتحليل والدراسة في بحثه.

أن يعرف الأدوات التي تساعده على قراءة النص التراثي، والعلوم الخادمة لذلك، فالباحث في مجال الدراسات الإفتائية لا بد له من تعامل مع النصوص التراثية، فعليه أن يحسن فهمها، ولا يكون ذلك إلا بتمكنه من هذه الأدوات، وهذا أمرٌ يسيرٌ على الباحث الشرعي الذي دأب على قراءة كتب التراث والتعامل معها، على عكس القارئ المعاصر الذي لم يفعل ذلك؛ فإنه يحتاج إلى كثير من الجهد ليعرف هذه الأدوات.

«إن التأمل في مشكلة التعامل مع النص التراثي المكتوب يأخذ باطراد إلى نتيجة مفادها: أن القارئ المعاصر قد فقد التصوُّر الكلي الذي كان شائعًا لدى مؤلفي كتب التراث عبر الزمان والمكان، وعلى ذلك فمن الممكن أن نقول: إن الفهم الواعي للتراث الذي يمكننا من الإكمال والاستنباط، أو القبول والرفض، أو التمييز والاختيار أمام هذا التراث -هذا الفهم يتطلَّب إدراكَ التصورات الكلية التي كانت قائمةً في أذهانهم، وحاكمة عليها حتى شاعت وكأنها مسلمات، ومن ثَم فإن فقد هذه التصورات أو عدم استيعاب المعاصرين واستحضارهم لها عند قراءة التراث يجعل خيرًا كثيرًا يفوتنا، وفهمًا دقيقًا يعوزنا» .

## ثانيًا: المحاورات العلمية مع أهل الخبرة والتخصص:

السماع والمحاورة مع الأساتذة المتخصصين في المادة المبحوث فيها وبخاصة المتصدرين منهم للإفتاء وسائر العاملين في المؤسسات الإفتائية التي يتعلق بحثه بدراسة فتاواها أو نحو ذلك، بطرح الأسئلة عليهم، ومناقشة أهل الخبرة بها، وإدارة الحوار معهم حول موضوع البحث يفيد الباحث بكثير من المعلومات التي لم تكن في حسبانه، وتحدد له الطريق الذي سيسلكه في البحث، وكيفية استفادته من المصادر والمراجع لخبرتهم بها وممارستهم لها من قبل، ويستفيد أيضًا من مناقشتهم له في تحديد كيفية مناقشة الأفكار المختلفة والأقوال المتعارضة، فأساس الفكر هو الحوار والمناقشة، وهي تدرب الذهن وتصقله، وقد يجد الشخص فكرةً في ذهنه ولا يعرف كيف يعبر عنها أو كيف يصوغها، حتى إذا حضر نقاشًا فيما كان يدورُ بذهنه فيتفتق عندها لسانه بهذه الفكرة؛ لأن المناخ العلمي في المحاورة يخلق كلماتٍ يستطيع الشخص أن يعبر بها عما يفكر فيه، فحينئذٍ يجد لها إلى التدوين سبيلًا.

## ثالثًا: تسجيل الأفكار المتعلقة بموضوع البحث:

قد يجدُ الباحث عند قراءته للمصادر والمراجع للاقتباس انتقادًا لبعض النقاط ومناقشة لبعضها، أو يلاحظ أن نصًّا يحتاج أن يقارن بنص آخر، فعليه في هذه الحالة أن يسارعَ إلى تسجيل ما عَنَّ له في مواضعه، ولا يؤجلها إلى مرحلة الصياغة -كما يراه ويفعله البعض- فإنها عرضةٌ للنسيان والضياع، بل عليه أن يسجلها في حينها، ويترك تنقيحها وما سيقبله منها أو سيرفضه عند تدوين المادة العلمية وصياغتها، فالمادة العلمية ليست هي ما يقتبسه فقط، بل هي شاملة للأفكار والمناقشات والمقارنات، وذلك ما يميز البحث ويُشكِّله، وهذه المقارنات والأفكار أعظم ما يستفيد منه الباحث في تكوين فكره وتطويره، وهو ما ينمي علمه، ويصقل عقله، ويعلي مواهبه، ويقوي أسلوبه.

## رابعًا: الرَّبط الدائم بين المادة والخطة الموضوعة للبحث:

على الباحث أن يكونَ على ذكر بخطة بحثه، من أبواب رئيسية وفصول ومباحث، لكي يستطيع أن ينقُل ما يحتاجه من مصادره بدقَّة وعناية، وأيضًا لكيلا ينصرفَ ذهنه عن موضوعه لموضوع آخر مع كثرة القراءة؛ فقد يستسلم حين قراءته لكتاب مع بعض مباحثه فيسترسل معها ويحاول أن يحيط بها ويراجعها في أكثر من كتاب، ثم يكتشف أنها خارجة عن موضوع بحثه، وقد أضاع وقته في غير ما رصده له.

## خامسًا: التركيز في الموضوع وعدم الاستطراد لغيره:

وهذا الأساس يرتبطُ بما قيل في سابقه إلا أنه متعمَّد، فلكل باحث مواضيعُ تدورُ في ذهنه غير موضوع الرسالة، فقد يجد عند جمعه للمادة العلمية ما يتعلَّق بهذه المواضيع فيسير وراءه، وقد يمضي معه وقتًا ليس بالقليل، تاركًا موضوعه الأصلي الذي يقرأ لأجله، فعليه في هذه الحالة أن يترك هذا الاستطراد فإنه ليس له نهاية، وهو يؤخر إنجاز لبحثه، وبه تكون قراءته مبعثرةً مشتتة، فإن كان لا بد فاعلًا فعليه أن يضعَ دفترًا بجانبه يسجل فيه المواضع التي يريد أن يستفيدها في غير البحث ليرجع إليها إذا انتهى من بحثه.

المبحث الثاني

# كيفية جمع المادة العلمية

## أولًا: طرق جمع المادة العلمية:

جمع المادَّة العلمية وتدوينها من العمليات التي تأخذ وقتًا طويلًا، وإذا لم تكن طريقة الجمع منظمة من البداية، فإن الوقت سيذهب سدى، فالمصادر تتنوع وفق حاجة الباحث ومتطلبات البحث، ومادَّة البحث مبعثرة فيها، فهناك ما هو مخطوط، وهناك آخر مطبوع، وثالث رسالة علمية متخصصة، ورابع دائرة معارف.. إلى غير ذلك من كتب المعاجم اللغوية، وكتب التراجم، والمقالات، والمجلات العلمية، والمقابلات الشخصية مع المتخصصين، ولا حجر على الباحث في استقاء معارفه من شتَّى المصادر، شريطة أن يتوخَّى الدقَّة فيما يأخذ ويترك، وعليه أن يعلم أنه المسؤول الأول عن كل فقرة يقتبسها، فلا بد أن ينتقيَ بعناية ما يراه موصول الأسباب بموضوع بحثه، مراعيًا الدقة، ومتوخيًا الأمانة في هذا النقل.

ولا ريبَ أن النقولَ تتنامى مع القراءة، فكل كتاب يقرؤه يستخلصُ منه مجموعة من النقول تقل أو تكثر حسب أهمية الكتاب، ومن ثم كان لا بد من وسيلة تحقق لتلك النقول أمرين:

- أحدهما: الحفاظ عليها.
- والآخر: إمكان الإفادة منها بطريقة ميسورة.

**وللجمع بين الغايتين كان الباحثون يتبعون إحدى طريقتين لجمع المادة العلمية:**

### الطريقة الأولى: طريقة البطاقات الورقية:

والبطاقة عبارة عن ورقة سميكة متوسطة الحجم تسمى «بطاقة تدوين معلومات»، حيث يدون الباحث في كل بطاقة الفكرة التي أفادها أو النص والتعقيب، ويكتب في أسفلها اسم الكتاب والمؤلف، ورقم الجزء والصفحة، ومكان وسنة الطبع، ويسجل ما يجمعه من معلومات على وجه واحد منها، ويضع الباحث عنوانًا لكل فقرة يسجلها، أو نص يختاره، حتى يسهل عليه الرجوع مرَّة أخرى عند صياغة البحث، وترتيب المواد العلمية.

وعندما ينتهي الباحث من القراءة وجمع المادة العلمية، وتدوينها في البطاقات، يقوم بفرزها وتوزيعها على أبواب البحث، ووضع البطاقات الخاصة بكل باب في ظرف ويكتب عليه عنوان الباب.

## الطريقة الثانية: طريقة الملف الورقي «الدوسيه»:

وهو عبارة عن غلاف من الورق المقوى له كعب يختلف عرضه مثبت فيه قابضان أو ماسكتان تفتحان وتغلقان بسهولة، يضع الباحث بين دفتيه كمًّا كبيرًا من الأوراق المثقوبة وفق حجم الموضوع المعالج، تثبت داخل الماسكة، ويقسم الباحث «الدوسيه» حسب الخطة الموضوعة، فيخصص جزءًا منه للمقدمة وآخر للخاتمة، وما بينهما يقسَّم حسب أبواب البحث وفصوله.

ويبدأ الباحث قراءته، وكلما وجد ما يتصل بموضوعه نقله في الجزء الخاص به من «الدوسيه» مع مراعاة أن تكون الكتابة على وجه واحد من الورقة، ولا يثبت في الصفحة الواحدة إلا المعلومات المتصلة تمام الاتصال، ويضع لكل اقتباس عنوانًا، ويثبت المرجع في نهايته على الوجه السابق بيانه في البطاقات.

## الطريقة الحديثة لجمع المادة العلمية للبحث:

الطريقتان السابق ذكرهما تعتبران من الطرق التقليدية القديمة فكلتاهما -وإن كان البعض يحب العمل بهما إلى الآن- كانت المستخدمة قبل ظهور الحاسوب (الكمبيوتر) واستعمال برنامج (word) في الكتابة، فكانوا يدفعون الرسالة بعد الانتهاء منها لتكتب على الآلة الكاتبة، ولكن الآن صار الباحث هو الذي يعد رسالته، ويجهزها للطبع على هذا البرنامج، وأصبحت الكتابة به من أساسيات المنهج العلمي.

وسيأتي مزيد بحث في كيفية احتراف هذا البرنامج في موضعه من هذا الكتاب، والذي يعنينا في هذا الفصل أن الباحث يقتبس النقول على صفحة الوورد بناءً على الخطة الموضوعة، فيضع كل اقتباس في موضعه، بنفس طريقة الدوسيه.

ولكن الاقتباس هنا أسهل لأنه لا يحتاج إلى كتابة كل الاقتباسات، فسينقلها فقط عن طريق النسخ من الكتب المكتوبة بطريقة الوورد، أو من على البرامج الحاسوبية كبرنامج المكتبة الشاملة، وغيرها، وعليه أن يستخدم برنامج تحويل الكتب من نظام (pdf) إلى (word) إن أمكن وحين يتطلَّب الأمر.

وعند النقل عن المخطوطات التي لم يتم طباعتها سيضطر إلى كتابة الاقتباس بيده، مع إثبات بيانات المخطوطة في الهامش.

ومما ينبغي التنبيه عليه أنَّ على الباحث أن يدقِّقَ في الاقتباس بهذه الطريقة ولا يستسهل الأمر؛ فإن سهولة الاقتباس بهذه الطريقة مدعاة لأن يجمع كثيرًا مما لا أهميةَ له في بحثه؛ فتتكون لديه مادَّة كبيرة يعجز عن تصفيتها بعد ذلك لكبر حجمها، فالتركيز عند الجمع سيريحه كثيرًا بعد ذلك.

وأما فيما يتعلَّق بالفتاوى التي تتعلَّق بموضوع الدراسة الإفتائية، فعلى الباحث جمْعُ هذه الفتاوى في ملف خاصٍّ، وليعْتَنِ بتمحيصها قبل الجمع للتأكُّد من دخولها في موضوع بحثه؛ فإن الفتاوى تتشابه موضوعاتها بشدة.

ومن جهة أخرى: فإن على الباحث في الدراسات الإفتائية الاطلاع -وَفق أسلوب القراءة السريعة- على عدد كبير من الفتاوى التي تدخل في نطاق البحث وإن لم تكن متعلقةً بصميم موضوعه؛ فإن الفتاوى قد تُعنوَن بمسألة، ويأتي في ثناياها التطرُّق لقاعدة أو استنباط أو مسألة أخرى قد تكون متعلقةً بموضوع البحث الذي يتناوله الباحث في أطروحته.

## ثانيًا: كيفية النقل والاقتباس من المصادر:

الاقتباس هو نقلُ كلام الآخرين، سواء كان بغرض الاستشهاد أو النقد أو غيرها من الأغراض الأخرى، وهو أمرٌ لا بد منه في الأبحاث العلمية عمومًا، ويتأكَّد في الأبحاث والدراسات الإفتائية بصفة خاصة، فإذا قام الباحث بالاقتباس فعليه أن يراعي ما يلي:

### أصول الاقتباس:

**تظهر أصول الاقتباس في الفضائل التالية:**

١. ١- الأمانة العلمية التي تُوجِب على الباحث أن يعترفَ بالنقل، ونسبته إلى صاحبه، فلا يجوز له أن ينسب إلى نفسه أو إلى غيره ما ليس له، فهناك لصوص المؤلفات ومحترفو السطو والسرقات على أعمال الآخرين، وهناك من يضيف القول إلى عالم مشهور أو مؤلف يلقى القبول لينالَ شهرة لعمله وقبولًا لبحثه، وهذا أو ذاك يتنافى مع الأمانة العلمية.

٢. ضرورة الدقَّة في اختيار المصادر التي يقتبس منها، بأن تكون مصادر أصلية في الموضوع جهد الطاقة، وأن يكون مؤلفوها ممن يعتمد عليهم، ويوثق بهم؛ لأن هذه الاقتباسات تعتبر من لبنات البحث ومكوناته الأساسية.

٣. الدقة وعدم تشويه المعنى: إذ لا بد من تحري الدقة في النقل بعد الأمانة في النسبة، فقد ينسب قولًا لعالم وهو بالفعل قد قاله، لكن الباحث لم يستوفِ الدقَّة في النقل، فهو أشبه بمن ينسب إلى الله تعالى قوله: ﴿ فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ﴾ [الماعون: ٤]، أو ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَوٰةَ ﴾ [النساء: ٤٣]، دون ذكر لقوله تعالى في الأولى: ﴿ الَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴿٥﴾ الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ ﴿٦﴾ وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ ﴿٧﴾ ﴾، وفي الثانية: ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ﴾.

٤. **الموضوعية:** والمقصود بها هنا البعد عن الهوى والتحيُّز وترك التعصُّب الممقوت، واستقلالية الرأي بعيدًا عن الرغبات والنزعات الذاتية.

٥. **الاعتدال في الاقتباس:** بحيث لا تختفي شخصية الباحث، فالمطلوب من الباحث ألا يكون تكرارًا للآخرين، بل عليه أن يقتبسَ ما يرى أنه يفي بالغرض المنشود، ويحقق الهدف المقصود دون إفراط أو تفريط[1] .

فالاقتباس المناسب بالقدر المعقول في الموضع المناسب من مهارات الباحث. والاعتدال دائمًا محمود.

٦. التمهيد للنص المقتبس، ثم التعقيب عليه وعدم الاقتصار على سرد النقول دون التعقيب عليها، فلا يصحُّ أن يستهِلَّ الباحث فصلًا أو مبحثًا مثلًا باقتباس دون أن يكون قد مهَّد له، فلا بد من حسن الانسجام بين ما اقتبس وما قبله وما بعده بحيث لا يبدو أي تنافر في السياق.

## أنواع الاقتباس:

**لاقتباس النصوص صور، لكل صورة منها أهمية في موضعها كما يلي:**

### الصورة الأولى: نقل النص حرفيًّا؛ وذلك في الأحوال التالية:

١. النصوص المقدسة كآيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة.

٢. الشواهد والأدلة المرتبطة بالموضوع كالشواهد العربية من أشعار ونحوها، والأحكام والقوانين، والقواعد الفقهية والأصولية.

٣. عبارات المؤلفين المؤدية للمعنى ويخشى من التصرُّف فيها الإخلال بالمعنى.

١ راجع: كيف تكتب بحثًا أو رسالة، (ص١٢٢)، والبحث العلمي بين الأصالة والمعاصرة، (ص١٤٢).

### الصورة الثانية: التلخيص، وذلك في الأحوال التالية:

١. إذا كان المعنى المراد اقتباسه قد عرضه مؤلفه بإطناب لا يحتمله المقام، أو بتكرار لا حاجة له، ويمكن إيجازه في عبارات قصيرة، وتلخيصه دون الإخلال بالمعنى، وفي هذه الحالة على الباحث أن يشير إلى ذلك عند توثيق الاقتباس بعبارة: انظر، راجع، بتصرف، لمزيد من التفصيل... وهكذا.

٢. اشتراك أكثر من مرجع في إبراز معنًى واحد، والاقتصار على أحدها قد يخل بالمعنى، ونقل نصوصها جميعًا قد يشتمل على تكرار، ففي هذه الحالة يقوم الباحث بتلخيص الفكرة منها جميعًا مع الإشارة إلى ذلك عند توثيق الاقتباس في الحاشية.

### الصورة الثالثة: الشرح والتحليل وذلك:

١. لمتن من المتون العلمية التي تحتاج عبارتها إلى شرح لكي يتضح المعنى المراد.

٢. لفكرة مهمة أو قضية دقيقة عرضها صاحبها في إيجاز، وهي تستدعي التفصيل والإيضاح[١] .

وهذه الصور الثلاث قد يجمع الباحث بينها نصًّا وتلخيصًا وشرحًا حسب الحاجة والمناسبة، وعليه أن يميزَ بين كلامه وبين النص المقتبس، وقديمًا كانوا يبدؤون الاقتباس بمثل «قال» ونحوها، وينهونه بمثل «انتهى» أو «الحمد لله» أو «والله أعلم» وقد يرمزون إليها بحرفين «اهـ»، والشائع الآن أن يبدأ الاقتباس وينتهي بعلامتي التنصيص «...»، أو الهلالين (...)، أو «...»، ولعل من الأولى استخدام «...» للحديث النبوي والنقول النصية من الكتب لكون بداية التنصيص مختلفًا عن نهايته فيسهل تمييز ما بينهما.

وإذا قام الباحث بحذف عبارة أو جملة عبارات من النص المقتبس، فعليه أن يشيرَ إلى موضع الحذف بوضع ثلاث نقاط...، للدلالة على المحذوف.

أما إذا أراد أن يضيف كلمة داخل النص المقتبس للتفسير أو التعقيب ونحوه، فعليه أن يضعها بين قوسين معقوفين [...] للتمييز بين كلامه والنص المقتبس.

١ راجع: البحث العلمي بين الأصالة والمعاصرة، (ص ١٤٣).

## ثالثًا: تصفية المادة العلمية:

لا ريبَ أن الباحث حينما ينتهي من مرحلة جمع المادة العلمية سيجد أنه كان يجمعُ أكثر من المطلوب أو كل ما يتبادر إلى ذهنه أنه موصول الأسباب بموضوعه، ومن ثم كان لزامًا على الباحث أن يعيدَ النظر فيما جمع، فعليه أن يتخيَّرَ منها بدقَّة متناهية وعقل واعٍ، حتى لا يقعَ في الحشو والاستطراد، وهما معيبان في البحوث العلمية، يفقد بهما البحث أهميته بسبب عدم تنقيح المادة العلمية، والباحث قد يعاني بحذف مادة قد جُمعت بلا استفادة منها، بيْدَ أن الإفادة تتحقق في إبعادها درءًا للاستطراد، وبعدًا عن الحشو، بالإضافة إلى أنه قد أفاد منها في هذه المرحلة وإن لم تكن استفادة مباشرة؛ إذ بمقابلتها بغيرها قبل طرحها تعمَّقت عنده الفكرة، ووضحت عنده بعض النقول الأخرى بالمقارنة التي لم تكن واضحة قبلها.

## رابعًا: تعديل خطة الرسالة:

إذا انتهى الباحث من جمع المادة العلمية، واستطاع تصفيتَها مما لا فائدةَ منه في البحث، فقد ازداد بما جمع خبرة بالبحث، ووضوحًا في الرؤية والمنهج، فعليه قبل أن يبدأ في صياغة البحث في شكله النهائي «أن يعاود النظر في التبويب الذي كان قد وضعه من قبل، وسيجد غالبًا أنه في حاجة إلى تعديل في ضوء ما عثر عليه من مادة، وقد يكون هذا التعديل واسعًا بأن يشمل تحويرًا في عنوان الرسالة تبعًا لتغيير الهدف الأساسي الذي كان قد ارتسمه وذلك إذا كانت المادة التي جمعها توحي بهذا التحوير. ومثل هذا التغيير يجب أن يتمَّ بصفة رسمية؛ أي أن الطالب يجب أن يكتب للكلية التي يتبعها بالعنوان في صيغته الجديدة التي يريدها، ولا تمانع الكلية غالبًا في إجراء مثل هذا التحوير، ما دام الأستاذ المشرف موافقًا.

وقد يشمل التعديل حذف بعض الأبواب، أو الفصول، أو إضافة أبواب، أو فصول جديدة. كما يشمل تغييرًا بالتقديم أو التأخير سواء في الأبواب أو الفصول. وكل هذا يتم بين الطالب وأستاذه دون حاجة لموافقة الكلية، فإذا ما أجرى الطالب هذا التعديل، ووضع الخطة النهائية، كان عليه أن يستشيرَ أستاذه ليقر ذلك، أو ليبديَ ما يراه من اقتراحات» [1].

١ كيف تكتب بحثًا أو رسالة، (ص١٠٣).

المبحث الثالث

# صياغة المادة العلمية

من أهم المهارات التي ينبغي أن يتحلَّى بها الباحثُ ويتصف بها: القدرة على صياغة البحث وكتابته بأسلوب علمي رشيق، فمرحلة صياغة البحث وكتابته تعتبر من أهم مراحل البحث إن لم تكن أهمها؛ فبعد مرحلة جمع المعلومات وحصرها وتحليلها وتمحيصها وموازنتها تأتي تلك المرحلة المهمة، وهي إبراز ذلك الجهد وصوغ تلك النتائج والمعاني في صورة حسنة وطيبة، يعرض فيها الباحث عقله وطرائق تفكيره لأساتذته والمشرفين عليه.

وعلى الباحث أن يبذلَ في هذه المرحلة الكثير من الجهد للتعبير عما توصَّل إليه من استنتاجات وآراء في قالب تعبيري مناسب، وتصوير هذه الآراء والاستنتاجات ليس من السهولة بمكان، بل يأخذ جهدًا كبيرًا من الباحث في ترتيب أفكاره وحسن صوغها مع مراعاة الضوابطِ العلمية في أسلوب عرض ما انتهى وتوصل إليه، ونستعرض أهم ما ينبغي مراعاته في صياغة البحث وأسلوب كتابته في النقاط التالية:

## مسودة البحث:

أول مراحل صياغة البحث وكتابته: المسودة؛ حيث تعتبر المسودةُ هي التجربةَ الأولى في مرحلة عرض الأفكار والنتائجِ والآراء التي توصل إليها الباحث. والهدف الأساسي من هذه المسودة هو مجرَّد عرض الأفكار بطريقة مرتَّبة متسلسلة، ولذلك فلا يكون هناك مزيد عناية في هذه المرحلة بالاهتمام بالألفاظ والتراكيب قدر الاهتمام بعرض الأفكار والنتائج، ففي الحقيقة هي بمثابة التجربة الأولى للكتابة والصياغة، ثم بعد أن يُفرغ الباحث ما في جعبته من آراء ونتائجَ يقومُ بإعادة قراءة ما كتبه في المسودة الأولى ويقوم بتنقيحه وتهذيبه وإعادة ترتيبه وتصحيح ما فيه من أخطاء المرة بعد المرة، ويظل الباحث في هذه العملية -تطوير أسلوب وصياغة البحث- حتى يصل إلى المسودة النهائية والتي يرتضيها ويعتمدها في عرض بحثه.

## أسلوب عرض البحث:

ونعني بأسلوب عرض البحث هنا: ذلك الأسلوب المنهجي الذي ينبغي أن يُراعيَه الباحثُ في طريقة عرضه لما توصَّل إليه من نتائجَ وآراء، فالبحث العلمي له منهجيَّتُه في الكتابة التي تختلف عن غيره من أساليبِ الكتابة كالمقال والرسالة وغير ذلك. نعم، قد يشترك معها في عدَّة أمور إلا أنه يختلف عنها في أمور جوهرية، فإن الباحث العلمي أثناء صياغته لبحثه يتوخَّى فيه البُعد عن الأسلوب الوعظي أو العاطفي، بل يراعي في بحثه الأسلوبَ العلمي المنطقي في عرض أفكاره وآرائه.

ولكل نوع من البحث طريقة تلائمه في عرض التحليلات والآراء، وهذا يعود إلى طبيعة المنهج الذي يستخدمه الباحث في بحثه، من منهج وصفي أو استقرائي أو تاريخي أو غير ذلك.

### ومما ينبغي مراعاته في أسلوب صياغة البحث العلمي ما يلي:

١. إذا أراد الباحث أن يورد أدلةً ليدعم رأيًا معينًا، فإن عليه أن يبدأ بأبسطِ هذه الأدلة، ثم يتبعه بآخر أقوى منه، وهكذا يتدرَّج في إبراز فكرته، حتى إذا ما نقل السامع أو القارئ من جانب المعارضة إلى جانب التشكيك، ألقى بأقوى أدلته لتصادف عقلًا مترددًا فتجذبه وتنال تأييده.

٢. على الباحث أن يتجنَّب الاستطراد، كأن يضيف فقراتٍ أو جملًا لا يتطلبها الهدف الذي يحاول الوصول إليه؛ فإنه يفكك الموضوع ويذهب وحدته وانسجامه.

٣. على الباحث أن يتحاشى المبالغاتِ التي لا يكون لها واقع علمي حقيقي.

٤. على الباحث أن يبتعدَ عن الأسلوب التهكمي وعبارات السخرية، فليس في الأبحاث العلمية هذا اللون من التعبير.

٥. عليه أن يتجنَّب قدر الإمكان كل ما سيفتح عليه بابًا من الخلاف، وهنا تبدو براعة الباحث الذي لا يحذف شيئًا مهمًّا ولا يتورَّط في الوقت نفسه في إثارة مشكلات يمكنه أن يفلت منها.

٦. عليه ألا يجادل حبًّا في الجدال، فهذا أبعدُ ما يكون عن الروح العلمية التي ترمي إلى تبيان الحقيقة، وعلى هذا فإذا رأى أن الضرورة تقضي بمناقشة آراء الآخرين فليناقشها دون تهيب ودون مجاملة، ولكن بأدب جم وعدل بعيد عن المجاملة.

٧. عليه أن يتصف بالتواضع العلمي، فلا يكثر من استعمال الأساليب الآتية: ويرى الكاتب، والمؤلف لا يوافق، والباحث يميل...، أما التعبيرات التي يجب أن تغلب على الأسلوب فمثل: ويبدو أنه، ويظهر مما سبق ذكره، ويتضح من ذلك، والمادة المعروفة عن هذا الموضوع تبرز... إلخ.

والمقصود من هذا أن يتجنَّب الباحث الأساليب التي يظهر فيها الإعجاب بالنفس، إلى أساليب أخرى يظهر فيها التواضع العلمي.

٨. يمكن للباحث أن يفتتح الباب أو الفصل الذي يكتب فيه بمقدمة قصيرة تبين النهج الذي سيتبعه في دراسته، وأهم من هذا أن يجعل في ختام كل باب موجزًا يعرض فيه باختصار النتائج التي وصل إليها، وليكن الباحث صريحًا كلَّ الصراحة في عرض هذه النتائج، فيعرضها نهائية إذا اعتقد أن فيها فصْلَ الخطاب، أما إذا لم تكن نهائية في نظره فليعرضها على أنها نهاية ما استطاع أن يصل إليه، وأنها ليست القول الفصل، وأنه يرجو في ضوء ما قدم من أبحاث وفي ضوء ما قد يظهر من مادة أن يتمكن هو أو من سواه في المستقبل من متابعة البحث رجاء الوصول به إلى الغاية[١] .

## العناية بالألفاظ والتراكيب في الصياغة:

إن عناية الباحث باختيار ألفاظه وأسلوبه التعبيري من الأهمية بمكان في عرض البحث، حيث ينبغي عليه أن يراعيَ قواعدَ اللغة العربية السليمة، وقواعد الإملاء، مع التفنُّن في استخدام الأساليب البلاغية المختلفة في تناوله لما انتهى إليه من آراء ونتائج؛ إذ إن معرفةَ الباحثِ ومراعاته لقواعد اللغة العربية السليمة أمرٌ لا مفرَّ منه، وإن كان الباحث يعاني من ضعف في هذا الجانب بحيث يؤثر هذا الضعف على صياغة البحث وكتابته كتابة صحيحة، فأمامه أمران:

**الأول:** إن كان يسعفه الوقت وتوفَّرت لديه أدوات التعلم واكتساب هذه المهارة فليفعل هذا، ويمكنه ذلك أيضًا بكثرة الاطلاع على كتب الأدب واللغة التي تدربه على اكتساب هذه المهارة، كما يفيده أيضًا اطلاعه على ما كتب في مجال تخصصه وبحثه من مؤلفاتٍ ورسائلَ مكتوبةٍ ومصوغة بلغة جزلة ورصينة.

**الثاني:** إن لم يكن لديه وقت لسبب أو لآخر، فيمكنه الاستعانة بأحد المتخصصين اللغويين ليساعده في مراجعة بحثه وتصحيح الأخطاء اللغوية الموجودة فيه، حتى يكون البحث على الصورة المرجوَّة الخالية من الأخطاء اللغوية قدرَ الإمكان.

١ ينظر: كيف تكتب بحثًا أو رسالة، (ص ٧٥، ٧٦، ٨٥، ٨٦) بتصرُّف.

وهناك عدَّة أمور على الباحث أن يراعيَها أثناء صياغة بحثه على مستوى اللفظ أو الجملة أو الفقرة، وهي كالتالي:

أ) أما على مستوى اللفظ: فينبغي اختيارُ الألفاظ السهلة السلسة التي تتميَّز بالوضوح والدقَّة، والابتعاد عن تلك الألفاظ الغريبة الخالية من التقعُّر والتي يصعب فهمها من المتخصصين فضلًا عمن هم دونهم من غير المتخصصين.

ب) أما على مستوى الجمل: فليراعِ فيها قواعدَ اللغة العربية، والتفنُّن في اختيار التراكيبِ البلاغية المناسبة من الحقيقة والمجاز، والتشبيهات والاستعارة وعدم التكلُّف في السجع. كما عليه أن يراعيَ العلاقة بين الجمل بعضها ببعض من حيث الترتيب والتعليل والتعلقات، فلا يفصل بين الجملتين بفاصل كبير يشغب على المقصود أو يكثر من الاستطراد فتكون هناك مشقة في فهم المعنى المراد.

ج) أما على مستوى الفقرة: فليراعِ الآتي في كل فقرة على حدة، وبين الفقار بعضها مع بعض:

١. أن تستوفي الفقرة عناصر الاستقلال، وأن تؤديَ إلى نتيجة واضحة، وأن تكون حول فكرة واحدة.

٢. أن تكون الفقرة متوسطةً، فلا هي طويلة جدًّا ولا قصيرة جدًّا.

٣. التسلسل المنطقي بين ترتيب الفقار، فتبنى كل فقرة على ما قبلها، أو تكون أساسًا لما بعدها.

٤. ومن حيث إن كل فقرة وحدة قائمة بذاتها ينبغي أن يبرز ذلك للعين فضلًا عن بروزه للعقل، ومعنى ذلك أن تظهر الفقرة مستقلة على الورق، فيبدأ الكاتب سطرًا جديدًا لكل فقرة، ويترك فراغًا عند بدء ذلك السطر، ويضع نقطة عند انتهاء الفقرة.[١]

---

١ ينظر: كيف تكتب بحثًا أو رسالة، (ص ٨٨).

المبحث الرابع

# الأخطاء التي ينبغي تجنُّبها أثناء جمع المادة العلمية

لكي يتجنَّب الباحث في الدراسات الإفتائية الكثيرَ من الانتقادات التي توجَّه لبحثه، عليه أن يكونَ على وعي كامل بما يجمعه من مادة علمية، ويتلافى الأخطاء التي تقع عادةً من الباحثين المبتدئين في هذا المجال، ولا شكَّ أن المشرف عليه عند توجيهه له سيكشفُ له عن كثيرٍ من الأخطاء، ولعلَّ من أهم ما يجبُ على الباحث أن يعرفَه حتى يكونَ على بينةٍ من أمره أن يتجنَّبَ أهمَّ الأخطاء التي تقع عادة وتستوجب التنبيه، فمن ذلك:

## أولًا: عدم العناية بالأفكار:

البحث الجيد هو الذي يعتمدُ على العناية بالأفكار الجيدة المعَبَّر عنها بلغة واضحة تنبئُ عما أراده منها، ويأتي بالنقول والاقتباسات لتوضيح هذه الأفكار، أو لتأييد ما ذهب إليه الباحث أو لمناقشتها عند المخالفة، ولكن قد يعتمد الباحث على الاقتباسات وينسى في خضمِّ ما جمعه منها الأفكار التي سِيقت لها هذه الاقتباسات، ويصبح بحثه غير معبِّر عن الباحث نفسه، بل معبرًا عن كثيرين غيره، فهذا علامة على عدم هضم المادة العلمية جيدًا والتفاعل معها في محاولة لاستنطاقها والخروج منها بجديد يعبر عن فكره هو.

## ثانيًا: سوء التعامل مع الاقتباسات:

لا يُستغرَب أن تحتويَ الكتابات العلمية في أي موضوع أو مادَّة على اقتباسات منقولة من مؤلفات العلماء السابقين، ولكن لا بد أن يكونَ الاقتباس مرتبطًا بالسياق، وبالحجم المعقول، وفي مكانه المناسب له، ولكن يقع بعضُ الباحثين في أخطاء فادحة لنقص الخبرة عند بعضهم، ولا سيما في أوائل بحوثهم فلا بد من التنبيه على أهمها:

١. أن يفرط الباحث من الاقتباسات إفراطًا يعطل تفكيره كما نبهنا من قبل.

٢. أن يذكر نصًّا مقتبسًا أكثر من مرة، وهذا خطأ، بل عليه إذا ذكره في موضع الامتناع عن ذكره ثانية ولكن يشير إليه فقط إشارة مقتضبة.

٣. أن يسوق الباحث اقتباسًا لا يرتبط بكلامه ارتباطًا دقيقًا، ولكن ليدل بذلك على رجوعه لمصدر من المصادر.

٤. أن يمتد الاقتباس لأكثرَ من صفحة، «فينبغي إذا جلب اقتباسًا إلى بحثه ألا يمتد به إلى أكثرَ من صفحة مهما تكن قيمته. فإن واجبه أن يعين المطلوب منه الذي يحتاج إليه بحثه ويترك ما عداه مما قبله وما بعده»[١].

ومن هذا المنطلق فعلى الباحث في الدراسات الإفتائية إن احتاج إلى نقل فتوى ما أن يقتصرَ على موضع الشاهد منها ولا يأتيَ بها كاملةً إن كانت فتوى مطولة.

## ثالثًا: عدم الدقَّة في جمع المادة العلمية:

على الباحث أن يكون دقيقًا أثناء جمع المادة العلمية، وأن يكتب ما يتصل بموضوعه مباشرةً وما يعتقد أن له صلةً وثيقةً به، وإلا جمع أكوامًا من المواد والجذاذات التي لا حصر لها، ويظهر عجزه عند تصفيتها بعد ذلك لصياغة البحث ليخرج في صورته النهائية.

لذلك كان على الباحث أن يختارَ المادة التي ترتبط بالفكرة ارتباطًا وثيقًا، وأن يفحصَ بدقة دائمًا كل ما هو قابل للتدوين، ويأخذ منه ويدَع، وأن يميز بين المهم والأهم وما لا أهميةَ له، ويحذف ما لا علاقة له بالموضوع، أو له علاقة واهية أولًا بأول.

وهذا لا يتنافى مع قول الدكتور أحمد شلبي: «على الطالب أن يجمعَ من المادة كلَّ ما اتصل بموضوعه من قريب أو من بعيد، ويتذكَّر أن من السهل أن يتركَ من المادة التي جمعها ما يظهر في المستقبل أنه عديم الفائدة أو قليلها، أما إذا ترك بعض المادة ثم تذكرها فيما بعد وظهر لزومها، فإن وقتًا ثمينًا قد يبذل رجاء العثور عليها، وقد تنجح المحاولة وقد تفشل»[٢].

فكلامه صحيح وهو واقع بالفعل، ولكن قد يفهمه البعض على أنه جمع لما هو مهم وغير مهم، وهذا ما نحذره منه؛ لأنه سيكون عبئًا عليه في المستقبل القريب، وسيحتاج إلى وقت وجهد لحصر ما يحتاجه، ومن ثَمَّ عليه أن يتنبَّه وأن يكون فطنًا في جمعه، مميزًا من البداية للمهم الذي يحتاجه في بحثه من غيره.

١ البحث الأدبي (ص ٢٦٤).

٢ كيف تكتب بحثًا أو رسالة، (ص٩١).

## رابعًا: عدم التركيز في موضوع البحث:

قد ذكرنا من قبلُ أن الباحث في مدَّة إعداد البحث عليه أن يقصرَ قراءته على ما يتصل بموضوع بحثه، ولا يستطردَ في قراءة مواضيعَ أخرى لا تفيدُ موضوع بحثه، ولا يسير وراءها ويضيع وقته فيها بغير فائدة عائدة على ما رصد وقته له، فقد يجد الباحث -في بعض الأحيان- موضوعه ثقيلًا عليه، وقد يصيبه الملل منه، فيلجأ إلى هذه الطريقة فيستطرد في مواضيعَ أخرى قد يجد فيها راحة لنفسه، ولكن قد يطول منه ذلك، ويتشتَّت ذهنه، وقد ينسى معه ما جمع من مادة مما لم يجمع، فتخونه ذاكرته فيظنُّ ما لم يجمعه قد جمعه والعكس، فيقع إما في تكرار مادة معه، أو سقوطها وهو أسوأهما، فعلى الباحث أن يكونَ يقظًا، وأن يتركَ هذا الاستطراد ما استطاع، ويستفيد من وقته لإنجاز بحثه في الوقت المطلوب.

## خامسًا: الاتكاء على الآخرين في جمع المادة:

قد يعهد بعضُ الباحثين إلى آخر ليقومَ بعملية جمع المادة العلمية من مصادرها بدلًا عنه ليتفرغ هو بعد ذلك إلى تصفية المادة العلمية وصياغتها، وهذا التصرُّف من الخطورة بمكان، ويعَدُّ من الأخطاء الجسيمة التي يقعُ فيها البعض، فهذا الباحث لن يتمكَّن من صياغة بحثه صياغة جيدة، لأنه سيعتمد اعتمادًا كليًّا على هذه المادَّة المجموعة فقط دون غيرها، بخلاف مَن جمع مادته بنفسه فإنه حين الصياغة غالبًا ما يحتاج إلى نقولات جديدة قد وعتها ذاكرته أثناء الجمع، فيستطيع بقليل من البحث الرجوع إليها والاستفادة منها، وتوظيفها في بحثه توظيفًا سليمًا، فجمع المادة العلمية يظلُّ مفتوحًا حتى تسطيرَ آخر كلمة من البحث.

فعلى الباحث أن يعلمَ أن جمْعَه المادة العلمية بنفسه يجعلُه في قمَّة الوعي بتلك المصادرِ، وبكيفية التعامُل معها، وما يأخذُ منها وما يترك من موادَّ علميةٍ داخلَ المصادر، كما أنه يثيرُ في خاطره كثيرًا من الأفكار والآراء، والنقد والتحليل والمناقشة التي تصبُّ في مصلحة الرسالة من ناحية، وما يستفيده هو من علم وخبرة وتمرُّسٍ من جهة أخرى، كما أنَّ غيرَه لن يعطيَ الاهتمام الكافي للبحث كما سيعطيه هو، فإذا ضاق هو بجمع المادة من مظانها فغيره أضيق، وسيظهر ضعفه عند مناقشة البحث لعدم إحاطته الكاملة بالموضوع من مصادره.

## سادسًا: الحرص على إثبات كل المادة المجموعة:

إن كثيرًا من البحوث الجيدة فقدت أهميتها بسبب عدم حذْفِ ما لا ضرورةَ لوجوده، ولا يخفى ما يعانيه الباحثُ من ألم على فراق مادة جمعت دون الإفادة منها، ولكن عليه ألا ينسى أنه حين جَمْعِهِ المادة العلمية قد جمع الغث والسمين، وما هو مطلوب وغير مطلوب؛ رغبةً في الجمع وحرصًا على استيفاء المادة، ومن ثَمَّ كان لزامًا على الباحث أن يعيدَ النَّظَر فيما جمع، ويقصي منها ما لا حاجةَ له به، ولو حرص الباحث على إثبات كل ما له صلة لأدنى ملابسة لتضخَّم البحث، وشاعت فيه الفوضى، وانفصلت حلقاته المتتابعة، وضعف التسلسل المطرد الذي يربط بين فقرات البحث، ويشد موضوعاته المترابطة وأفكاره الوثيقة الاتصال فيه.

الفصل الخامس

# التوثيق والهوامش

## تمهيد وتقسيم:

قد سبق الكلام عن الاقتباس في الفصل الخاص بالمادَّة العلمية، وتبيَّن من الكلام عنه أن الاستشهادَ بكتابات الآخرين أو نقل أفكارهم أمرٌ ضروريٌّ للباحث في الدراسات الإفتائية، فإن أي باحث علمي لا يتمكَّن من كتابة بحثه من أوله إلى آخره دون الاستفادة من كتابات وأفكار السابقين أو المعاصرين؛ وذلك لأن الباحث إنما يبني بحثه بالضرورة على قواعدَ قد سبق تسليمُها في أبحاث أخرى، كما أنَّ الاقتباس من السابقين في ميدان الدراسات الإفتائية والاستناد إليه في تقرير الحقائق يُعطي البحثَ القدرَ المطلوب من الأصالة العلمية.

فالباحث لا يبدأ من فراغ، وإنما يبني على جهود السابقين، ويبدأ من حيث انتهوا، وهذه خاصة من خصائص العلم، وهي التراكمية، فكل باحث يضع لبنةً في البناء المعرفي حتى يكتملَ البناء وينمو.

وتمثل عملية التوثيق لهذه الاقتباسات خطوةً من خطوات ومراحل كتابة البحث الإفتائي، وفيها يقوم الباحث بتوثيق مصادرِ المعلومات التي اعتمد عليها في هوامشِ بحثه.

ومن وظيفة هوامشِ البحث أيضًا أن يضيفَ الباحث فيها ما يراه مفيدًا مما لا صلة مباشرة له بموضوع البحث.

ويتناول هذا الفصل عمليةَ التوثيق وأهمية الهوامش وطرق كتابتها مع عرض لبعض النماذج التطبيقية، وذلك من خلال ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول: أهمية الهوامش ووظيفتها.**
- **المبحث الثاني: طريقة توثيق الاقتباسات والنقول والمعلومات وتوثيق الفتاوى خصوصًا.**
- **المبحث الثالث: نماذج عملية للتوثيق وكتابة الهوامش.**

المبحث الأول

# أهمية الهوامش ووظيفتها

الهوامش أو الحواشي جزءٌ من البحث، وعلى الباحث أن يعطيَها حقَّها من الاهتمام، حيث إنها تعكسُ مهارةَ الباحث في حُسن الاستفادة من المراجعِ التي تناولت موضوعَ بحثه، وقدرته على الاستخدام المناسب للمادَّة العلمية، ووضعها في الموضع الذي ينبغي أن تكون فيه، فبعض المعلومات مكانه نصوص الرسالة ومتنها، والبعض الآخر محله هامش الرسالة، وما يصلح بالهامش لا يصلح أن يكون موضعه متن الرسالة، وما يكون موضعه متن الرسالة لا يصلح أن يكون بالهامش.

والمقياس في هذا -كما يقول الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان-: «أن أي فكرة أو فقرة متصلة اتصالًا مباشرًا بالأفكار الأساسية بموضوع البحث فموضعها نصوص الرسالة ومتنها، وما هو منها متصل اتصالًا جانبيًّا كشرح نقطة، أو توضيح فكرة، أو تحليل لها، أو تعليق عليها، لو وضعت بصلب الرسالة لاستدعت انقطاع التسلسل الفكري للموضوع الأساس، فمثل هذا موضعه هامش الرسالة، فالغايةُ من الهامش تجريدُ المتْنِ من تلك الاستطرادات التي لا تُعَدُّ جزءًا رئيسًا من البحث؛ ولكنها في الوقت ذاته ضروريةٌ لإعطاء القارئ صورةً كاملةً لجميع جوانب البحث» .

## أولًا: وظيفة الهوامش:

### يمكن إبراز وظيفة الهوامش فيما يلي:

١. توثيق النصوص المقتبسة ونسبتها إلى أصحابها والإحالة إلى مواضع منها.

٢. الإحالة لتنبيه القارئ على تذكر نقطة سابقة أو لاحقة في البحث مرتبطة بما يقرؤه في الصفحة التي بين يديه؛ كأن يَرِدَ ذِكْرٌ لمسألةٍ تم تناولها قبلَ ذلك بالتفصيل، فتتم إحالة القارئ إليها حتى لا يتكرَّر ذكرها مرة أخرى.

٣. استعمالها لتوضيح بعض المصطلحات وشرحها، سواء كانت مما جرى عرضها في ثنايا الموضوع أم لا، أو ترجمة لعلَم من الأعلام، أو التعريف بمكان، وحينئذٍ يكون تسجيل هذه الأشياء في الهامش أوفق وأَوْلَى؛ لئلا تكون سببًا في قطع تسلسل الأفكار وترابطها.

٤. الإشارة إلى مصادرَ أخرى غنيَّةٍ بالمعلومات يُنصح القارئ بالرجوع إليها.

ومع أهمية هذه الوظائفِ التي تؤديها الهوامشُ، إلا أن الاقتصادَ فيها أمرٌ مهم، ولا يلجأ إليها الباحث إلا لأجل الاعتبارات السابقة؛ حتى لا تتضخَّمَ الهوامش وتصبحَ في حجم البحث أو أكبر.

## ثانيًا: مكان الهوامش:

توجد ثلاثةُ أماكنَ للهوامش يتخيَّر الباحث منها ما يناسبه أو تفضله جهة الإشراف على البحث، والمهم أن يسيرَ الباحثُ على طريقة واحدة منها في كامل بحثه، وهذه الأماكن هي:

١. أسفل كل صفحة: ويفضل أن تكون أرقام الهامش في كل صفحة منفصلة عن غيرها؛ بمعنى أن يستأنف الترقيم من جديد في كل صفحة.

٢. نهاية كل فصل أو مبحث: وهنا يكون ترقيم الهوامش مسلسلًا من بداية الفصل أو المبحث حتى نهايته.

٣. ٣- نهاية البحث: وتكون أرقام الهوامش مسلسلةً من بداية البحث إلى نهايته.

## ثالثًا: طريقة عمل الهامش في صفحة الكتابة :

قبل الاعتماد على برنامج الكتابة (Microsoft word) كان يتم عمل الهوامش بطريقة يدوية حيث يُقدِّر الباحث المسافة التي سيحتاجها أسفلَ الصفحة لكتابة المعلومات اللازمة في الحاشية أو الهامش، ولا يخفى ما في هذه الطريقة من إهدارٍ للوقت والجهد، وأيضًا صعوبة التعديل فيها بالزيادة أو الحذف، ولذلك كان البعض يفضِّلُ عمل الهوامش في نهاية كل فصل على حدة، أو في نهاية البحث مرَّة واحدة.

والآن مع التقدُّم في وسائل الكتابة والطباعة أصبح الاعتماد على برنامج (Microsoft word) أمرًا لا غنى للباحث عنه، حيث يمكن عمل الهوامش بطريقة سهلة من خلال برنامج الكتابة نفسه، وهذا له مميزات أبرزها:

١. سهولة إجراء هذا الأمر بواسطة برنامج الكتابة.

٢. إمكانية زيادة الهوامش أو تقليلها بالكتابة أو الحذف، أو عمل هوامش جديدة في أي صفحات البحث في جميع مراحل الكتابة.

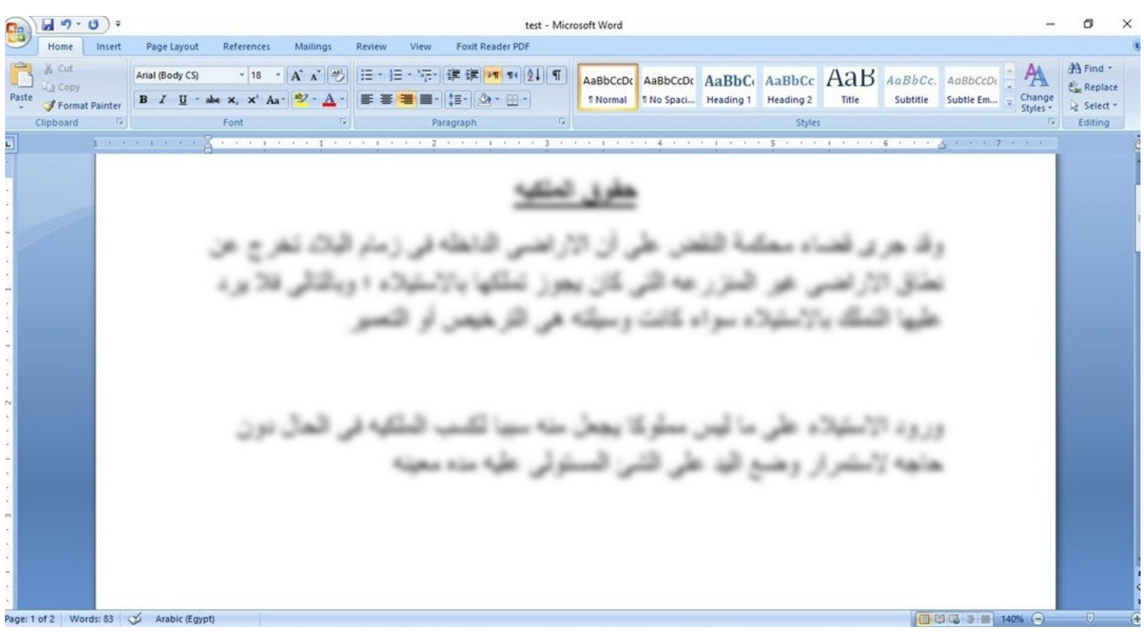
٣. توفير الوقت والجهد، والباحث في أمسِّ الحاجة إليهما.

٤. دقَّة ربْط الهامش بمكانه؛ حيث إن هذا الربط يفعله البرنامج تلقائيًّا.

### طريقة عمل الهوامش (الحواشي السفلية) باستخدام برنامج (word):

يُسهِّل برنامج (word) إدراج الحواشي السفلية، وعن طريقها يتمُّ ترقيم الحواشي السفلية الجديدة تلقائيًّا، كما تتمدَّد منطقة الحواشي السفلية أو تتقلص تلقائيًّا اعتمادًا على كمية النص الموجود فيها، ويمكن عمل الحواشي السفلية من خلال اتباع الخطوات التالية:

١. انقر على لسان تبويب «المراجع»، وستجد لسان التبويب هذا أعلى النافذة بين ألسنة التبويب: «مخطط الصفحة» و«مراسلات» عادة، ويسمح لك لسان التبويب بإدراج أدوات مراجع مختلفة: كإدراج فهرس أو حواشٍ سفلية، أو حواشٍ ختامية، أو اقتباسات، أو تعليقات، وغير ذلك من الأشياء.



٢. ضع مؤشر الكتابة في المكان الذي ترغب في ظهور الحاشية السفلية فيه، ويتم الإشارة للحواشي السفلية عادةً باستخدام أرقام علوية صغيرة متسلسلة، لذا ضع مؤشِّر الكتابة في المكان الذي ترغب بظهور الرقم فيه.

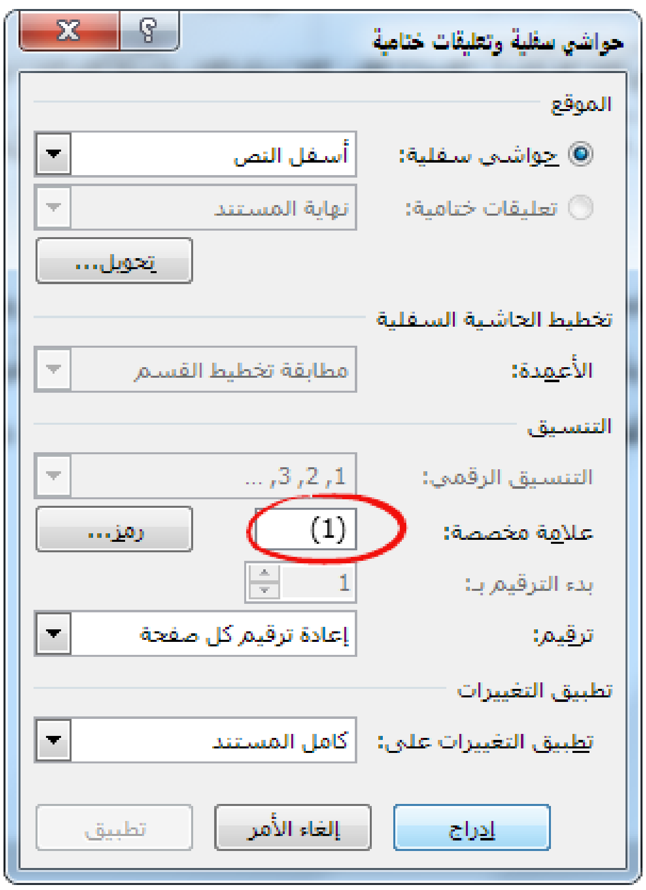
٣. انقر على زر «إدراج حاشية سفلية». يكون هذا الزر في قسم «الحواشي السفلية» في لسان تبويب «المراجع»، ويؤدي النقر عليه إلى إدراج رقم، وإدراج خط فاصل أسفل الصفحة، ثم سيتم نقل مؤشِّر الكتابة إلى الحاشية السفلية الموجودة أسفل الصفحة تلقائيًّا لتتمكن من ملئها.

٤. الحواشي الختامية شبيهة بالحواشي السفلية، إلا أنها تظهر في نهاية المستند، ويتم ترقيم الحواشي الختامية بأرقام رومانية عادة (i و ii و iii وما إلى ذلك).

٥. كحل بديل يمكنك استخدام اختصار لوحة المفاتيح Ctrl+Alt+F لإدراج حاشية سفلية، أو استخدام الاختصار Ctrl + Alt + D لإدراج حاشية ختامية.

واستخدام اختصار لوحة المفاتيح أيْسَرُ وأسرع، فقط عليك أن تنقر بالماوس على نهاية الكلمة التي تريد أن تكتب تعليقًا لها في الحاشية السفلية، ثم تضغط على Ctrl + Alt + F، سيتم عمل الحاشية ونقلك إليها أسفل الصفحة مباشرة لتقوم بكتابة ما تريد.

٦. يقوم البرنامج بترقيم الحواشي ترقيمًا مسلسلًا بدءًا من رقم (١) وتزيد أرقام الحواشي السفلية بشكل متسلسل في المستند بالكامل افتراضيًّا، ويمكنك تغيير ذلك حتى تبدأ الأرقام من البداية في كل صفحة أو كل فاصل أقسام بداخل المستند، وذلك من خلال النقر على زر القائمة الموجودة أسفل الجهة اليمنى من قسم «الحواشي السفلية»، يُؤدِّي ذلك لفتح نافذة «الحواشي السفلية والحواشي الختامية»، ويمكنك تحديد مكان إعادة بدء ترقيم الحواشي السفلية في قائمة «الترقيم» المنسدلة بداخل القسم «تنسيق».



لا تنس أن تضعَ الأقواس ( ) حول رقم الحاشية السفلية في المتن وكذلك في الحاشية، وتأكَّد من أن الأقواس الموضوعة في المتن مرفوعةٌ لأعلى مثل رقم الحاشية، ويتم رفعها لأعلى بالضغط على ctrl+shift وتثبيتهما ثم الضغط على مفتاح (=) الموجود في أعلى اللوحة.

٧. يمكنك في بداية كتابة بحثك أن تصنع حاشية فارغة وتضع أقواسها في الأعلى والأسفل وتنسقها بهذا الشكل: (١١)

ثم تحولها إلى تصحيح تلقائي بحيث إنك إذا وضعت عدَّة حروف متتالية مثلًا نحو: «حححح» تحوَّلت إلى حاشية منسقة تلقائيًّا، وإظهار زر «التصحيح التلقائي» يكون بالدخول إلى إعدادات برنامج (word).

المبحث الثاني

# طريقة توثيق الاقتباسات والنقول والمعلومات وتوثيق الفتاوى خصوصًا

لتوثيق الاقتباسات والنقول والمعلومات التي يوردها الباحث في بحثه أهمية كبيرة يمكن إجمالها في الآتي:

١. الاعتراف بالفضل لذويه ونسبته إليهم من خلال ذِكْرِ المراجع التي اعتمد عليها الباحث وتوثيق النقل منها.

التوثيق للمادة العلمية المقتبسة يعطيها نوعًا من الثقة والقبول، وهو دليلٌ على الأمانة العلمية واستيعاب الباحث للمصادر التي لها صلة بموضوعه.

٢. عدم تكرار جهود السابقين مرة أخرى والاعتماد عليها لإتمام المسيرة العلمية.

في سبيل ذلك استقرَّت البيئة العلمية على طرق للتوثيق يتخيَّر الباحث منها ما يراه مناسبًا؛ شريطةَ أن يسيرَ على طريقةٍ واحدةٍ في جميع بحثه، وفيما يلي نعرضُ الطريقة المثلى للتوثيق في الدراسات الإفتائية:

## أولًا: توثيق الاقتباسات والمعلومات العلمية [١]:

تقتضي طريقة توثيق الاقتباسات والمعلومات العلمية تزويدَ القارئ في الهامش ببيانات وافية للمصدر الذي يتمُّ الاقتباسُ منه في أوَّل مناسبة يعرض ذكره في متن البحث، في حين أنه يستغني عن الكثيرِ منها عندما يتكرَّر الاقتباسُ من المصدر نفسِه خلال العرض، ففي هذه الطريقة تُدوَّن المعلومات عن المصدر بصورة عامَّة حسب الترتيب التالي:

١. عنوان الكتاب كاملًا أو الدورية، ويفصل بينه وبين ما بعده بفاصلة.

٢. اسم المؤلف كاملًا للكتب الحديثة ومختصرًا للكتب التراثية، ويُفضَّل ألا يسبق الاسم الحديث أية إشارة للدرجة العلمية أو أي من ألقاب التفخيم نحو «الشيخ» و«شيخ الإسلام» ونحو ذلك؛ وذلك لمراعاة حيادية البحث.

---

١ راجع: كتابة البحث العلمي صياغة جديدة (ص ١٢٥)، والبحث العلمي بين الأصالة والمعاصرة، (ص ١٤٥).

**مثاله:** «كيف تكتب بحثًا، أحمد شلبي...»، و«فتاوى ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد...».

والعمل العلمي المشترك بين أكثر من مؤلف تُدوَّن أسماؤهم جميعًا.

وإذا كان المصدر من عمل مؤسسة أو هيئة علمية، فيدوَّن اسم المؤسسة مكان المؤلف.

وإذا ورد اسم المؤلف أو عنوان الكتاب في صلب الرسالة فالأولى إعادتهما توحيدًا للمنهجية التحشية؛ فإذا جاء في صلب البحث: «وفي فتاوى ابن رشد ما يشير إلى أن...» كان الهامش كالآتي: «فتاوى ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد...»[1] .

١. اسم المحقق أو المعلق أو المترجم كاملًا (إن وُجِد).

٢. بيانات النشر، وتشتمل على: اسم دار النشر، ثم اسم البلد الذي طبع به الكتاب، ثم رقم الطبعة المعتمَد عليها، ثم تاريخ النشر، ويُفْصل بين هذه البيانات بعضها عن بعض بفاصلة «،» ومثال ذلك: «الطريق إلى التراث، علي جمعة، نهضة مصر، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م،...».

وإذا لم يوجد للطبعة رقم فإنه يُشار إلى ذلك بعبارة «دون طبعة» أو يرمز لها بـ«د.ط»، وكذا إذا لم يوجد تاريخ نشر فإنه يُشار إلى ذلك بعبارة «دون تاريخ» أو يرمز لها بـ«د.ت».

٣. رقم الصفحة التي ورد فيها النقل أو المعلومة، ويكون ذلك بين قوسين، مثاله: «(ص ٦٥)»، ويسبقه رقم الجزء إن كان الكتاب على أجزاء، مثاله: «(٢/ ٦٥)».

وعندما يكون الاقتباس من صفحات متعددة ومتفرقة من مصدر واحد يُشار إلى كل صفحة برقمها مفصولًا بينها بعلامة الفصل «،»، مثاله: «(٢/ ٦٥، ٨٧، ٩٥)».

وعندما يكون الاقتباس من صفحات متعاقبة وبشكل متصل، كما إذا كان بداية الاقتباس من نهاية «(ص ٢٠)» واستمر حتى «(ص ٢٢)»؛ فإنه يُدوَّن رقم الابتداء فقط إن كان النقل أو المعلومة المراد توثيقها قد وردت في حدود الصفحة والاثنين والثلاثة؛ فإن طال كُتب بعد ذلك عبارة: «وما بعدها».

ما سبق من نقاط إنما تُذكر عند ورود المصدر المنقول منه لأول مرة، فإن ورد المصدر نفسه بعد ذلك فإنه يُقتصر مما سبق على ثلاثة أمور:

١ جدير بالذِّكر أن البعض يرى تقديم اسم المؤلف على عنوان الكتاب، ويرى كذلك عدم إعادة ما ورد من اسم مؤلف أو عنوان كتاب في صلب البحث، وكذا يرى وضع لقب الدرجة العلمية قبل اسم المؤلف وغير ذلك فيما سيأتي من نقاط منهج التوثيق المختار، وجميع ذلك أمرٌ اصطلاحي، ولا مشاحةَ في الاصطلاح، والذي نرتئيه في الدراسات الإفتائية هو المسطور هنا ما لم يخالف منهج الجامعة أو الكلية التي يسجل فيها الطالب أطروحته؛ فإن خالف فالمقدم هو منهج الكلية كما هو معلوم.

١. عنوان الكتاب مختصرًا.

٢. لقب المؤلف أو اسم شهرته ويكون مسبوقًا بحرف «ل».

٣. الجزء والصفحة.

ولا يفصل بين هذه البيانات بفاصلة، وإنما تأتي الفاصلة بين المصادر بعضها وبعض، مثاله: «المبسوط للسرخسي (١/ ٢٠)، والعناية شرح الهداية للبابرتي (٢/ ٥٠)».

من دقائق النقل والتوثيق:

١. بعض الكتب اشترك في تأليفها أكثرُ من عالِم، ويصعب فيها تمييز ما كتبه كلٌّ منهم، وذلك مثل كتاب «المسودة في أصول الفقه»؛ فعند النقل منها في صلب البحث لا يُنسب النقل لشخص منهم إلا إذا تأكد الباحث من أنه هو قائله، والأسهل أن يُقال عند النقل من هذا المصدر مثلًا: «وقد جاء في المسودة...»، وأما التوثيق المختصر فيكون بالشكل التالي: «المسودة في أصول الفقه لآل تيمية...».

٢. بعض الكتب بدأها عالِم وأكملها آخر، ولقبهما واحد، وذلك مثل «الإبهاج شرح المنهاج في أصول الفقه»؛ فهذه المصادر يمكن النقل منها في صلب البحث بعبارة: «قال السبكي...»، وكذلك التوثيق المختصر يكون بالشكل التالي: «الإبهاج للسبكي...»؛ ولا يوثَّق بعبارة «الإبهاج لتاج الدين السبكي»، أما في التوثيق الكامل فعلى الباحث أن يذكر أن الذي بدأ التأليف هو تقي الدين السبكي وأكمله تاج الدين السبكي.

٣. بعض الكتب بدأها عالِم وأكملها آخر، وليس لقبهما واحدًا، وذلك مثل «المجموع شرح المهذب»؛ فعند النقل من هذه المصادر في صلب البحث لا يُنسب النقل لشخص منهم إلا إذا تأكَّد الباحث من أنه هو قائله؛ والأسهل أن يُقال مثلًا عند النقل: «وقد جاء في المجموع...»، وفي التوثيق المختصر يُفضَّل ألا يذكر المؤلف، بل يكون بهذا الشكل: «المجموع شرح المهذب (٥/ ١٥)».

٤. ليراعِ الباحث عند النقل نسبة الكلام لقائله لا لمؤلف المصدر الذي يُستقى منه؛ فقد ينقل مؤلف المصدر الكلام عن عالم آخر، فعلى الباحث نسبته لهذا العالِم، فيقول مثلًا: «ونقل المرداوي عن ابن مفلح قوله: ...».

## ثانيًا: عزو الأحاديث النبوية:

على الباحث عند إيراد حديث نبوي في صلب البحث أن يعزوه إلى مخرجيه في الحاشية، ويكون ذلك بالطريقة التالية[١]:

١. إن وُجِدَ الحديث في الصحيحين فيكفي العزو لهما وإن وجد في أحدهما فكذلك، إلا إن كان موضع الاستشهاد لفظًا بعينه لا يوجد فيهما أو في أحدهما فيتم عزوه لمكانه.

٢. لا تُستوعب مواضع الحديث بل يُكتَفَى بالموضع الأقرب للفظ.

٣. إن لم يوجد الحديث في الصحيحين فيُكتفى بعزوه للكتب الأربعة (الترمذي وأبي داود والنسائي وابن ماجه) أو مما وُجد فيه منها دون الخروج عنها.

٤. إن لم يوجد في الكتب الستة يُعزى لغيرها ولا يُزاد في العزو عن مصدرين.

٥. لا يُعدَل عن المصادر المشهورة إلى غيرها، كما ينبغي عدم اللجوء إلى الفروع ما وُجدت الأصول.

٦. يُستفاد بكتب التخريج أو المصادر الوسيطة.

### صياغة التخريج من الكتب الستة:

- أخرجه البخاري (الرقم)، ومسلم (الرقم).
- أخرجه البخاري (الرقم).
- أخرجه مسلم (الرقم).
- أخرجه أبو داود (الرقم).

وهكذا.

### العزو من خارج الكتب الستة:

إن كان الحديث خارج الكتب الستة فيتم التصدير بمسند الإمام أحمد، ثم الأقدم وفاة.

نماذج لصياغة التخريج من خارج الكتب الستة:

- أخرجه أحمد في المسند (ج/ ص)، والدارمي في السنن (الرقم).
- أخرجه البخاري في الكبير (ج/ ص)، والطبراني في الأوسط (الرقم).

١ اعتمدنا في هذه الطريقة على منهج عزو الأحاديث النبوية في الفتاوى المذكورة في المرجع العام للمؤسسات الإفتائية، إعداد: الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم (٤/ ٢٠٧).

- أخرجه أبو داود في المراسيل (الرقم).
- أخرجه الترمذي في الشمائل (الرقم) أو في العلل (الرقم)[١].

## ثالثًا: توثيق الفتاوى:

قد يحتاج الباحثُ في حقل الدراسات الإفتائية إلى الاقتباس من الفتاوى الصادرة عن المؤسسات الإفتائية أو الصادرة عن أحد العلماء، فلا بد أن يكون على درايةٍ بطريقة توثيق الفتاوى، والتي يمكن إبرازُها فيما يلي:

١. إذا كانت الفتاوى مطبوعةً تحت عنوان معين، فعليه أن يذكرَ هذا العنوان أولًا ثم يذكر اسم المؤسسة التي أصدرت هذه الفتاوى أو اسم المفتي إن كان العمل فرديًّا وليس مؤسسيًّا.

٢. إذا كانت الفتاوى مكونةً من عدَّة أجزاء أو مجلدات، فعليه أن يذكرَ رقمَ الجزء أو المجلد ثم رقم الصفحة.

٣. عليه أن يذكرَ عنوان الفتوى ورقمها إن كانت الفتاوى مرقمة.

٤. إذا كانت الفتاوى مؤرخةً، فعليه أن يذكرَ تاريخَ الفتوى.

٥. إذا كانت الفتاوى لعدد من المفتين فعليه أن يذكر اسم المفتي.

٦. إذا لم تكن الفتاوى مطبوعةً وإنما كانت منشورةً بأي وسيلة أخرى كالنشر الإلكتروني على أحد المواقع أو صفحات الفيس بوك ونحوها، فعليه أن يذكرَ عنوان الفتوى وجهةَ إصدارِها وتاريخَها ووسيلةَ النشر.

٧. يفضَّل في حال التوثيق الكامل ذِكْرُ رابطِ الفتوى على شبكة الإنترنت لتسهيل الوصول إليها.

---

١ كثير ممن كتب في مناهج عزو الأحاديث في الأطروحات الجامعية قد ذكر أنه ينبغي على الباحث أن يذكرَ الكتاب والباب الذي ذُكِر فيه الحديث في المصدر؛ بأن ينصَّ الباحث في الحاشية على أن الحديثَ أخرجه البخاري في كتاب (كذا)، باب (كذا)، (ج/ ص)، برقم (كذا)، والذي نراه أن هذه الطريقة كانت مناسبةً قبل انتشار البرامج الإلكترونية؛ حيث لم يمكن الوصول إلى مكان الحديث في المصدر إلا بذلك، أما الآن فالرأي أنه يكفي الإشارة إلى مكان الحديث بالرقم أو الجزء والصفحة لتأكيد أن الباحث قد رجع إلى المصدر، ويسهُل على مراجِع البحث الوصول إلى الحديث باتباع الطرق الإلكترونية الحديثة، وعلى كل حال فالأمر اصطلاحي لا مشاحةَ فيه، والمقدَّم دائمًا منهج الجامعة أو الكلية ورأي المشرف على الطالب. ويجدر التنبيه إلى أنه على الباحث أن يُخرِّج الحديث تخريجًا كاملًا ويحقق ألفاظه إن كان بحثه أو موضع الشاهد من الحديث يقتضي ذلك.

المبحث الثالث

# نماذج عملية للتوثيق وكتابة الهوامش

لعل من المناسب بعد عرْضِ كيفيةِ التوثيق عامَّة وتوثيق الفتاوى خاصَّة، بيانَ تطبيقِ هذه الخطوات عمليًّا في بعض النماذج، ونعرضها فيما يلي:

١. إذا كان الكتاب لمؤلّف واحد ويُذكر لأول مرة في البحث تُكتب البيانات كالآتي:

> (١) كفاية الأخيار للحصني (ص ١١٥).

٢. يُذكر هذا الكتاب إن أتى مرة ثانية كالتالي:

> (١) كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، تقي الدين أبو بكر بن محمد بن عبد المؤمن الحصني الشافعي، دار المنهاج للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة السادسة، ١٤٣٩هـ، ٢٠١٨م، (ص ١١٥).

٣. في حال وجود محقق للكتاب تُكتب البيانات كالتالي:

> (١) التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، جمال الدين أبو محمد عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي، تحقيق: محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، دمشق، الطبعة الخامسة، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م، (ص ٢١٥).

٤. إذا كانت الفتاوى مرقمةً ومؤرخةً يكون التوثيق كالآتي::

> (١) موسوعة الفتاوى الإسلامية، دار الإفتاء المصرية، فتوى رقم (٣٢٦)، بتاريخ ٢٩/ ٩/ ١٩٤٩م، (١٥/ ٢٩).

٥. إذا لم تكن الفتاوى مرقمةً وغير مؤرخة يكون توثيقُها بذكر عنوان الفتوى كما يلي:

> (١) موسوعة الفتاوى المؤصلة، دار الإفتاء المصرية، فتوى «إغلاق المحال التجارية في وقت صلاة الجمعة»، (٣/ ٣٤٣).

٦. إذا كانت الفتاوى صادرةً عن فرد وليس مؤسسة يكون التوثيق كما يلي:

(١) فتاوى شرعية معاصرة، محمد إبراهيم الحفناوي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م، «استعمال البخاخة لمرضى الربو»، (ص ٢٧٥).

## سوء استخدام المصادر والمراجع:

لا شكَّ أن المصادرَ والمراجعَ التي تتعلَّق بمادَّة البحث كثيرةٌ ومتنوعةٌ تحت يدي الباحث، وتتوفَّر في هذه المصادرِ النصوص التي يريدها لبناء بحثه، والمادة العلمية مشتركة بينها، فقد يقعُ الباحث في مشكلة عند التوثيق بسبب هذه الكثرة، فعليه أن يتنبَّهَ لبعض الأخطاء التي تقع، ومنها على سبيل المثال:

١. عندما تكثر المراجع في مسألة معينة، يعمد بعض الباحثين إلى التوثيق من قديم المراجع وحديثها، وهذا مما لا ينبغي أن يفعلَه؛ بل عليه أن يعمدَ إلى أقدمها الذي يعَدُّ أصلًا لهذه المسألة ويذكره فيغنيه ذلك عن ذكر هذه السلسلة المتتابعة من المراجع التي قد أخذت عنه.

٢. قد يحرص بعض الباحثين على تسجيل المراجع لكل فكرة تذكر، مع أنه قد تكون هذه الفكرة مسلَّمًا بها، ومتفقًا عليها، فإيرادُ المراجع لها يعَدُّ من العبث الذي لا ينبغي أن يكون، فالمراجع تُذكَر للتأييد عند وجود مخالف، وهذه الحالة غير موجودة فيما اتفق عليه؛ يقول الدكتور أحمد شلبي: «وقد لاحظت في الفترة الأخيرة اهتمام بعض الباحثين بالمراجع اهتمامًا يفوقُ عنايتهم بالأفكار، فقد رأيت أفكارًا مسلَّمًا بها يمكن أن تورَد بدون مراجع أو مصادر، ولكنَّ الباحثَ يذكر لها العديد من المراجع، وهذا الوضع يجعلُ الأصلَ فرعًا، والفرعَ أصلًا، فالمرجع مطلوبٌ لتوثيق فكرة مهمة، أو بلغة أخرى: إن الفكرة هي هدف الباحث، فإذا عثر عليها وثقها وذكر مصدرها، وليست المراجعُ مقصودةً لذاتها، وقيمتها تتوقف على ما تقدمه للبحث من معلومات ومعارف»[١].

٣. قد يغفل البعض أهمية ذكر المراجعِ المتخصصة في النقطة المبحوث فيها والتي يريد إثبات المرجع فيها، فتجده يأتي بحادثةٍ تاريخيةٍ وقد أثبت مرجعها كتابًا أدبيًّا، أو يذكر حديثًا ويعزوه إلى كتاب لغوي، وهذا خطأ بيّن، فعليه أن يرجعَ إلى المصادرِ الأصلية لكل نقطة، فالحادثةُ التاريخيةُ مردُّها إلى كتب التاريخ مراعيًا الترتيب الزمني للحادثة وقرب المصدر من الحادثة، فمن عاصرها أولى ممن أتى بعدها، وفي الحديث عليه أن يرجعَ إلى كتب السُّنة مراعيًا طرق التخريج، فإذا كان في الصحيحين أو أحدهما فلا يتعدَّاهما إلى غيرهما، فإذا لم يكن فيهما ووجده عند أصحاب السنن الأربعة فلا يتعداهم، وهكذا في كل علم.

١ كيف تكتب بحثًا أو رسالة (ص٨٩).

## الفصل السادس

# إعداد الفهارس

## تمهيد وتقسيم:

تُعدُّ الفهارس ذات أهمية كبيرة لدى الباحث في العلوم الإفتائية؛ فهي بمثابة كواشف لما يحتويه البحث من مادة علمية متنوعة؛ فتنظم هذه الفهارس المادة العلمية تنظيمًا دقيقًا يجعل الآخرين يتناولون هذه المادة العلمية بطريقة سهلة ويسيرة؛ لذا فلا يوجد بحث علمي إلا ويحتوي على هذه الفهارس.

وهذا الفصل يتناولُ ما يتعلَّق بالفهارسِ الفنيَّة من حيث أهميتها على وجه العموم وفي مجال الدراسات الإفتائية على وجه الخصوص، وأنواعها، وطريقة صناعتها وترتيبها.

وينتظمُ هذا الفصل في المباحث الآتية:

- **المبحث الأول: المراد بالفهارس.**
- **المبحث الثاني: أهمية الفهارس.**
- **المبحث الثالث: أنواع الفهارس في الدراسات الإسلامية عامة والإفتائية خاصة.**
- **المبحث الرابع: ترتيب الفهارس.**

المبحث الأول

# المراد بالفهارس

## أولًا: الفهارس في اللغة:

**جاء في تاج العروس:** الفهرس، بالكسر، أهمله الجوهري، وقال الليث: هو الكتاب الذي تجمع فيه الكتب، قال: وليس بعربي محض، ولكنه معرب، وقال غيره: هو معرب فهرست. وقد اشتقوا منه الفعل فقالوا: فهرس كتابه فهرسة، وجمع الفهرسة فهارس[١] .

وجاء في المعجم الوسيط: «الفهرس: الكتاب تُجمَع فيه أسماء الكتب مرتبة بنظام معين، ولحق يُوضَع في أول الكتاب أو في آخره يذكر فيه ما اشتمل عليه الكتاب من الموضوعات والأعلام أو الفصول والأبواب مرتبة بنظام معين (معرب فهرست الفارسية)»[٢] .

### فمن خلال التعريفات السابقة نلحظ عدَّة أمور:

١. أن لفظة الفهرس ليست لفظةً عربيةَ الأصلِ؛ بل هي معرَّبة، وهناك بعضُ المصادر تذكر أن أصلها فارسي.

٢. يدور معنى هذه اللفظة حول أنها «كتاب» يضمُّ ويجمع مادةً علميةً على نسق وترتيب معين.

## ثانيًا: الفهارس اصطلاحًا:

اصطلح المحدثون على أن الفهارس هي عبارة عن ذِكْرِ المحتوى العلمي للبحث وفقَ ترتيبٍ معينٍ وتنظيمٍ دقيق، حيث يقومُ الباحثُ بإعداد بيانات خاصة بكل موضوع من الموضوعات المتعلِّقة بطبيعة بحثه على حدة، فهناك فهرس خاص بالأعلام، وآخر خاص بالآيات القرآنية، وآخر للأحاديث النبوية، وآخر للكتب المذكورة في البحث، وهكذا… فالفهرس في الحقيقة هو بمثابة «كشاف» يكشف عما يحتويه البحث من مادة علمية بطريقة مرتبة بحيث يسهل الوصول إلى المعلومات المدرجة في البحث بأقل جهد وأيسر طريق.

وهذه «الفهارس» لها أسماء متعددة، فالبعض يسميها «ثبتًا»، وقد يقال عنها «محتوى»، أو «كشاف»، والألفاظ قريبة في المعنى.

١ ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، (٦/ ٣٤٩)، (مادة: فهر).

٢ ينظر: المعجم الوسيط (٢/ ٧٠٤) مادة (فهر).

المبحث الثاني

# أهمية الفهارس

بعد انتهاء الباحث في العلوم الإفتائية من بحثه، يفرغ للقيام بمهمة صنع فهارس وإعداد كشافات خاصة بالبحث، وعلى الرغم من مشقَّة إعداد هذه الفهارس والكشافات، إلا أنها عمل هام لا بد منه في مجال البحث العلمي، فلا يوجد بحث علمي إلا ويحتوي على مجموعة من الفهارس التي تكشف محتوى البحث من مادة علمية، فالفهارس إنما هي تفكيك وتحليل للمادة العلمية التي أتعب الباحثُ نفسَه في كتابتها، لذلك فهي بمثابة (الكشاف) الذي يكشف عن محتوى البحث، أو (المفتاح) الذي يفتح لنا أبوابَ البحث المغلقة، وقديمًا أدرك الغربيون وغيرُهم هذا الأمر، فاعتَنَوْا بشأن إعداد هذه الفهارس أيما عناية، ثم تبعهم العرب في ذلك.

**وتتعدَّد فوائدُ إعداد فهارس البحث الإفتائي، وفيما يلي بعض هذه الفوائد:**

١. أن الفهارس تفتش عما في باطن البحث من خفيات يصعب الوصول إليها، وقد أصبح عصرُنا الحديثُ المعقد في حاجة ملحَّة إلى اختزال الوقت وإنفاق كل دقيقة منه في الأمر النافع.

٢. أن في الفهارس توثيقًا للمصادر التي اعتمد عليها الباحث في بحثه.

٣. أنه من خلال الفهرسة يستطيع المشتغلون بالعلوم الإفتائية الوصول إلى المادة العلمية التي يريدونها في البحث بسهولة ويسر.

٤. أن الفهارس تعكس مدى جدية الباحث ودأبه والجهد الذي بذله وتمكُّنه من مادة البحث الذي كتبه.

٥. أن الفهارس معيارٌ تُوزَن به صحَّة نصوص البحث بالمقابلة بين النصوص المتناظرة؛ فقد تكشف عن صواب، أو عن تغيير في الرأي، أو خطأ فيه، أو سهو من الباحث[1] .

١ ينظر: البحث العلمي: حقيقته ومصادره، لعبد العزيز بن عبد الرحمن بن علي الربيعة (ص ٤٧)، وتحقيق النصوص ونشرها، لعبد السلام هارون (ص ٨٦).

المبحث الثالث

# أنواع الفهارس في الدراسات الإسلامية عامة والإفتائية خاصة

**تنقسم الفهارس في الدراسات الإسلامية على وجه الإجمال إلى ثلاثة أقسام رئيسة:**

١. **الفهارس الأساسية:** ويُقصَد بها تلك الفهارس الثابتة والتي لا يخلو منها بحث علمي بتنوع مجالاته العلمية وحقوله المعرفية.

٢. **الفهارس الثانوية:** ويُقصد بها الفهارس التي تُرشد إلى أماكنِ ذِكْرِ الاقتباسات النصيَّة من الوحيين والأشعار وغيرهما، وأماكن ذكر المعلومات الثانوية كتراجم الأعلام وذكر البُلدان، ونحو ذلك.

٣. **الفهارس التخصصية:** ويُقصد بها الفهارس التي تُعنى بذِكْرِ معلوماتٍ تخصُّ العلم الذي كُتب فيه البحث.

وفيما يلي بيان هذه الفهارس بمختلف أنواعها وما يخصُّ الدراساتِ الإفتائيةَ من الفهارس التخصصية.

## ١. الفهارس الأساسية:

### ١. فهرس «المحتوى» أو «الموضوعات»:

يُعتبر هذا الفهرس من أهم الفهارس في البحث العلمي، لذلك لا يوجد بحث علمي إلا ويحتوي عليه؛ حيث إنه الكاشف الأهم عن البحث بما يحويه من عناوينَ وموضوعاتٍ مختلفة، يسهُل من خلاله لمن أراد أن يطلع على جزئية محددة أو موضوع معين في البحث أن يصلَ إليه، وفيه يقوم الباحث بذكر أقسام الرسالة العلمية وما تحتويه من أبواب رئيسة وفصول ومباحثَ ومطالبَ كما هو متبع في المنهج العلمي، ويسمِّي لكل باب أو فصل أو مبحث عنوانًا يدلُّ على محتواه وما يتضمنه من مادة علمية.

ولهذا الفهرس طرقٌ متعددة؛ أشهرها أن يكتب الباحث المحتوى من باب أو فصل أو مبحث بأعلى صفحة الفهرس ناحية اليمين ثم يضع من الناحية الأخرى أقصى اليسار رقم الصفحة، ويفعل هكذا في كل محتويات البحث بطريقة مرتبة ومنظمة.

وينبغي على الباحث أن يراعيَ في كتابته الفهرس أن يكتب عنوان الأبواب بخط أكبر من الفصول، ويكتب عنوان الفصول بخط أكبر من المباحث، وعنوان المباحث بخط أكبر من المطالب.

ويراعي في التنسيق والتنظيم ترْك المسافات المناسبة بين كل باب والذي يليه، وكذلك يفعل في الفصول والمباحث، ويراعي أن تكونَ الأبوابُ متناسقةً تحت بعضها بطريقة منظمة.

نموذج لفهرس المحتوى

## ٢. فهرس المصادر والمراجع:

تُعتبر فهرسة المصادر والمراجع وإعداد قائمة بها من الأشياء الرئيسية التي لا بدَّ من وجودها في فهارس البحث؛ حيث تُوقف هذه المصادر والمراجع القارئ على مدى الجهد الذي بذله الباحث في إعداد بحثه، كما أن طبيعةَ المصادر والمراجع يكون لها دلالة على خط سير البحث.

ومن فوائدِ فهرسة المصادرِ والمراجعِ ذِكْرُ الباحثِ لمعلومات مستفيضة وكاملة عن المصادر والمراجع التي استعان بها في بحثه، فيفيد بها غيرَه إذا أراد الرجوع إليها.

وينبغي أن تحتويَ قائمةُ المصادر سائر ما استعان به الباحث في بحثه سواء كانت المصادر الرئيسة أو الثانوية أو المراجع، سواء بالاقتباس أو الاستفادة ببعض الأفكار الواردة في المصدر، ولا يعني ذلك أن يُكثِر الباحث من ذِكْرِ مصادرَ لم يسْتَعِنْ بها أو مصادرَ رجع إليها ولم تُفِدْه بغية إظهار وتعظيم مصادره ومراجعه، فإن هذه الطريقة تعيب الباحث، وقد تؤتي بعكس المراد لدى المطلعين على بحثه، كما أن هذا يتنافى مع ما ينبغي أن يتصفَ به الباحث من الصدق والأمانة العلمية.

نموذج لفهرس المصادر والمراجع

## ٣. الفهارس الثانوية:

وهي تلك الفهارس التي تحتوي على بيانِ أماكنِ ذِكْرِ نصوص القرآن والسُّنة في البحث، وكذلك أماكن تراجم الأعلام وذكر البلدان، ونحو ذلك، وهي:

أ- فهرس الآيات القرآنية.

ب- فهرس الآثار.

ت- فهرس الأشعار.

ث- فهرس الأعلام.

ج- فهرس الكتب.

ح- فهرس الأماكن والبلدان.

## ٤ . الفهارس التخصصية:

وهي الفهارس التي تبيِّن أماكنَ ذكر المعلومات العلمية الخاصة بالحقل المعرفي للبحث؛ حيث إنه مع اختلاف العلوم في طبيعتها ومناهجها، فإنَّ كلَّ علم منها يختصُّ بفهارسَ تتناسب مع طبيعته.

**فمثلًا في الدراسات اللغوية والنحوية والأدبية يتناسب معها الفهارس الآتية:**

أ- فهرس غريب اللغة.

ب- فهرس الأمثال.

ج- فهرس الشواهد النحوية.

د- فهرس التعابير والتراكيب.

**وهناك فهارسُ أخرى خاصَّة بدراسات مختلفة كالدراسات الطبية والإحصائية، مثل:**

أ- فهرس المصطلحات العلمية.

ب- فهرس الرسوم والصور.

ج- فهرس الخرائط.

**أما فيما يخصُّ الدراساتِ الفقهيةَ والأصوليةَ، فمن المناسب أن يُفردَ الباحثُ بجانب الفهارس السابقة فهارسَ لما يلي:**

أ- فهرس القواعد الفقهية.

ب- فهرس القواعد الأصولية.

## ٥- الفهارس الخاصة بالدراسات والأبحاث الإفتائية:

تُعتبر الدراسات والأبحاث الإفتائيةُ فرعًا من جملة الدراسات الشرعية والفقهية، فبالإضافة لما ذكرناه من فهارسَ خاصَّةٍ بالدراسات الشرعية يُمكِن للباحث في العلوم والدراسات الإفتائية أن يقومَ بإعداد عدة فهارسَ خاصَّة بالعلوم والدراسات الإفتائية بحيث تُسهم في إفادة المشتغلين في البحث الإفتائي وتُعينهم على الوصول إلى ما يريدون بيسر وسهولة، ومن أهم هذه الفهارس:

أ- فهرس الفتاوى.

ب- فهرس قرارات المجامع الفقهية.

جـ- فهرس المصطلحات الإفتائية.

د- فهرس مسائل الإجماع.

هـ- فهرس مؤسسات الفتوى والجهات المعنية بالإفتاء.

المبحث الرابع

# ترتيب الفهارس

إن لترتيب الفهارس طرقًا وأساليبَ علميةً مصطلَحًا عليها بين أهل البحث، وهذا الترتيب له ثلاث طرق لكن من حيثيات مختلفة:

١. ترتيب الفهارس داخليًّا: بمعنى أن كلَّ فهرس له طريقةٌ وأسلوبٌ لترتيب المادة العلمية داخلَ الفهرس نفسه؛ ففهرس المصادر له أسلوبٌ خاصٌّ بترتيب المصادر والمراجع بداخله، وكذا فهرس الآيات القرآنية والأحاديث النبوية... إلى آخر الفهارس.

٢. أولوية ترتيب الفهارس بعضها على بعض، وما له حقُّ التقديم أو التأخير.

٣. مكان وضع الفهارس داخل البحث نفسه: هل يكون في أول البحث، أو يكون في آخره؟

وفي هذا المبحث نُلقي الضوء على هذه الحيثيات الثلاثة.

## أولًا: ترتيب الفهارس داخليًّا:

كل فهرس من الفهارس له طريقةٌ معينةٌ أو عدَّةُ طرق اصطلح على اتباعها والسير وفق إجراءاتها وضوابطها في كتابة البحث العلمي؛ بحيث إن كلَّ طريقةٍ تتناسب مع طبيعة المادة العلمية التي يقدمها الباحث، وسنكتفي هنا بذكر أشهر الطرق المعتمدة مؤخرًا والمصطلح على اتباعها في البحث العلمي في أهم الفهارس المذكورة سابقًا.

### ١- فهرس المصادر والمراجع:

يعتبر هذا الفهرس من أهم الفهارس، فلا يخلو منه بحث علمي، وهو فهرس يستوعب جميع المصادر والمراجع العلمية، سواء الأصلية أو الثانوية من: مخطوطات ومؤلفات ودوريات علمية، وغير ذلك مما رجع إليه الباحث وأفاد منه في بحثه.

والمعلومات التي لا بد للباحث من ذكرها عن المصدر في هذا الفهرس هي ما سبق بيانه في فصل التوثيق من كتابنا هذا، وهي: اسم المصدر، والاسم المشهور للمؤلف، ومن المناسب أيضًا ذكر السنة التي توفي فيها، واسم المحقق أو المعلق، وبيانات الكتاب (دار النشر وبلده ورقم الطبعة وتاريخها).

**وهناك طرق متعددة لترتيب فهرس المصادروالمراجع؛ أهمها:**

أ- الترتيب الهجائي طبقًا لأسماء المصادر.

ب- ترتيب المصادر في مجموعات طبقًا للفن المدوَّنة فيه ثم داخليًا هجائيًّا طبقًا لاسم المصدر، فمصادر تفسير القرآن تستقل بقوائمها، وكذلك مصادر الحديث، والعقيدة، والفقه، والأصول، واللغة، وهكذا.

والمصادر الفقهية ربما تقسم حسب المذاهب الفقهية المختلفة، والمصادر الأصولية حسب الجمهور وغيرهم، وهكذا.

وتنظيم المصادر على هذه الطريقة مفيدٌ ومساعد جدًّا، خصوصًا إذا كانت دراسة البحث تسير على نفس الطريقة في تقسيم البحث وتنظيمه.

ج- الترتيب حسب نوعية المصادر وطبيعتها؛ فبعض الباحثين يصنع قوائمَ مستقلةً للمصادر الأساسية، وأخرى للمصادر الثانوية، وقوائم خاصة بالدوريات، وأخرى للبحوث المنسوبة لأصحابها، وهكذا [١].

وفي كل حال فإنه يجب إفراد قائمة المصادر من الكتب الأجنبية آخر فهرس المصادر.

## ٢- فهرس المحتوى:

وهو من أهم فهارس البحث، ويسميه البعض بـ«الفهرست»، أو «فهرس الموضوعات»، وهو بمثابة الكشاف لما يحويه البحث من مادة علمية، وهو يُسهل الوصول إلى الموضوع أو المادة العلمية من خلاله؛ حيث يقومُ الباحثُ بتقسيم البحث إلى أجزاء أو أقسام، كل جزء يندرج تحته أجزاء أقل، فالجزء الأكبر هو «الباب»، ثم يندرج تحت «الباب» مجموعة من «الفصول»، ثم تحت كل «فصل» عدة «مباحث»، وهكذا بتسلسل مرتب ومنسق لأفكار وموضوعات البحث.

١ ينظر: كتابة البحث العلمي صياغة جديدة (ص٢٠٣).

وفي هذا الفهرس تُكتب كلمة «المحتوى» أو «فهرس الموضوعات» في وسط أعلى الصفحة، ثم يُدوَّن تحتها ما يحتويه البحثُ من أبواب وفصول ومباحثَ ومسائلَ مهمة، بحيث يكون حجم الخط الذي يكتب به عنوان الباب أكبر من الفصل، والفصل أكبر من المبحث، وهكذا، ثم يكون أمام كل عنوان باب أو فصل أو مبحث رقم الصفحة من جهة اليسار، فالمهم هنا هو إبراز العناوين والموضوعات الرئيسة، ويكتب في فهرس المحتوى الفهارس الأخرى الموجودة في البحث، كفهرس الآيات والقواعد الفقهية والأصولية.

## ٣- فهرس الآيات القرآنية:

وهو الفهرس الذي يحتوي على مواضع ورود الآيات القرآنية في البحث، ويُرتب بناء على السور على حسب ترتيبها وتسلسها في المصحف الشريف ثم رقم الآية.

## ٤- فهرس الأحاديث:

وهو الفهرس الذي يحتوي على الأحاديثِ النبوية التي ذكرها الباحث في بحثه، ويقوم فيه الباحث بترتيب الأحاديث الواردة في بحثه حسب الترتيب المعجمي.

## ٥- فهرس الأعلام:

وهو الفهرس الذي يحتوي على أهم الأعلام المذكورة في البحث، ويقوم الباحث بترتيب الأعلام المذكورة فيه ترتيبًا معجميًّا، والمعتمد مؤخَّرا أن يكون هناك فهرس واحد للأعلام شاملًا الأسماء والألقاب والكنى والأنساب وغير ذلك، ولا يُفرَد كل واحد منها بفهرس مستقل.

**ويُراعَى الآتي أثناء كتابة هذا الفهرس:**

أ- أن (أل) التعريف الزائدة أول الأسماء تكون مهملةً، ويعتبرها الباحث غيرَ موجودة، ويعتبر الحرف التالي بعدها.

ب- المعتمد في الترتيب إهمال الألقاب والكنى واعتبار الاسم، أما إذا كانت الألقاب والكنى المذكورة في البحث ليس لها اسمٌ تحال عليه فتوضع كما هي في الترتيب.

جـ- جرى المصنفون مؤخرًا على إهمال «ابن» و«أبو» في الترتيب[١].

---

١ ينظر: تحقيق النصوص ونشرها، (ص ٩٠).

## ٦- فهرس الفتاوى والقرارات المجمعية:

لا يخلو بحث من البحوث الإفتائية من اعتماده على الفتاوى، سواء لدراستها أو مناقشتها أو الاستدلال بها، وهذه الفتاوى قد تكون فتاوى أفرادٍ أو مؤسساتٍ إفتائية أو مجامع فقهية، ونرى أن ترتيب هذا الفهرس الخاص بالفتاوى يكون ترتيبًا معجميًّا، فهذا هو الأيسرُ والأفضلُ للحصول على أكبرِ استفادة ممكنة من الفتاوى المتضمنة في البحث.

**وأما أهم المعلومات التي ينبغي ذكرها في هذا الفهرس فهي ما يلي:**

أ- فتاوى المؤسسات الإفتائية: عنوان الفتوى، رقم الفتوى، تاريخ إصدار الفتوى، الجهة التي أصدرت الفتوى سواء المفتي أو مجلس أمانة الفتوى.

ب- فتاوى الأفراد: عنوان الفتوى، الاسم المشهور للمؤلف، اسم الكتاب الذي وردت فيه الفتوى، الجزء والصفحة.

ج- قرارات المجامع الفقهية: عنوان القرار، اسم المجمع الفقهي، رقم القرار، تاريخ الانعقاد، رقم دورة الانعقاد إن وجد.

## ٧- فهرس المصطلحات الإفتائية:

من المفيد جدًّا أن يخصص الباحث فهرسًا خاصًّا للمصطلحات أو المفاهيم الإفتائية التي تناولها في بحثه، فهذا يُثري البحث الإفتائي ببيان دقائق معانيها وقيودها ومحترزاتها وما يتعلَّق بها، ويكون ترتيب هذا الفهرس الخاص بالمصطلحات الإفتائية ترتيبًا معجميًّا.

## ٨- فهرس القواعد الفقهية والأصولية:

تعتبر القواعد الفقهية والأصولية ركيزةً أساسيةً في البحث الإفتائي، ونستطيع القول: إنه لا توجد مسألةٌ من مسائلِ البحث الإفتائي إلا ولها صلةٌ بالقواعدِ الفقهية والأصولية، سواء بطريقة مباشرة أو طريقة غير مباشرة، لذا فمن المفيد جدًّا فهرسة تلك القواعد الفقهية والأصولية التي ذكرها الباحث في بحثه، فهذا يثري البحث ويجعله قيمًا من جهة، ومن جهة أخرى يساعد الباحثين في الاستفادة من تلك القواعد وسهولة الوصول إلى مظانّ المادة العلمية المتعلقة بها في البحث، وترتيب تلك القواعد الفقهية والأصولية في الفهرس يكون حسب الترتيب المعجمي لسهولته.

ونشير هنا إلى أنَّ للباحثِ حريةَ الاختيار فيما إذا رأى أنَّ القواعد الفقهية والأصولية قد زادت زيادةً كبيرةً أن يقومَ بإفراد فهرس مستقل للقواعد الفقهية، وآخر للقواعد الأصولية إن كان هذا هو الأنفعَ والأكثرَ ملاءمةً لطبيعة بحثه.

## ثانيًا: ترتيب الفهارس بعضها مع بعض:

نستطيع القول بأنه ليست هناك طريقة معينة ينبغي على الباحثين في العلوم الإفتائية أو غيرها أن يلتزمَ بها في ترتيب الفهارس، لكن المنهج المنطقي يقتضي تقديم أهم الفهارس وأشدها مساسًا بموضوع الكتاب بعد فهرس الآيات القرآنية والأحاديث النبوية لشرفهما؛ فإن كان الكتاب كتاب تراجم وتاريخ قُدم فيه فهارس الأعلام، أو كتاب أمثال قدم فهرس الأمثال، أو قبائل قدم فهرس القبائل وهكذا.

ثم تُساق بعده سائر الفهارس مرتبة حسب ترتيبها المألوف.

وعليه فربما يكون من الأنسب لطبيعة البحث الإفتائي أن يكون ترتيب الفهارس على الطريقة التالية:

١. فهرس المصادر والمراجع (وهو أول الفهارس بعد الخاتمة).

٢. فهرس الآيات القرآنية.

٣. فهرس الأحاديث النبوية.

٤. فهرس الفتاوى.

٥. فهرس المصطلحات الإفتائية.

٦. فهرس القواعد الفقهية والأصولية.

٧. فهرس الأعلام.

٨. ثم بقية الفهارس.

٩. فهرس المحتوى (فهو آخر الفهارس).

## ثالثًا: مكان وضع الفهارس:

**للباحثين طريقتان في وضع فهرس المحتوى:**

أ- وضعه آخر البحث، أي بعد كل الفهارس الموضوعة في البحث.

ب- وضعه أول البحث، سواء بعد المقدمة أو بعد الورقة التي يُكتَب فيها «شكر وتقدير» بعد عنوان البحث.

والكثير من الباحثين مؤخرًا يفضلون الطريقة الأولى؛ أي جَعْل فهرس المحتوى آخر شيء في البحث بعد الفهارس.

أما فهرس المصادر والمراجع فالطريقةُ المشهورةُ والمصطلَح عليها مؤخرًا في البحث العلمي أن يوضع آخر البحث كأول فهرس من الفهارس بعد الخاتمة.

أما بقية الفهارس كفهرس الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وفهرس الفتاوى والقواعد الفقهية والأصولية: فالمصطلح عليه مؤخرًا أن مكانها آخر البحث بعد فهرس المصادر والمراجع.

## الفصل السابع

# الإخراج الفني للدراسة

## تمهيد وتقسيم:

بعد انتهاء الباحث من معالجة موضوع بحثه وصياغته الصياغة العلمية المحكمة يأتي دَور تقديم هذه الجهود المبذولة في صورة فنية منظَّمة، وهو ما يُعرَف بالإخراج الفني للدراسة، وهو خطوة -وإن كانت شكلية؛ أي: تتعلَّق بالشكل الذي ستظهر فيه الدراسة- إلا أنها مهمة ولا تقل خطورة عن المراحل السابقة لها.

فالرسالة في صورتها النهائية التي تُقدَّم للحكم عليها يُنظَر في جوانبها الثلاث: الموضوع، والمنهج الذي سلكه الباحث، والجانب الفني أو الشكلي للرسالة الذي يتمثَّل في التزام الطُّرق التنظيمية المحددة التي تَوَاضَع العرفُ العلمي العامُّ على حذوها والسير على منوالها ابتداءً بتنظيم المعلومات، وتدوين التعليقات، وقائمة المصادر، والدقَّة في استعمال العلامات الإملائية، وغير ذلك من المصطلحات والتنظيمات في هذا المجال؛ مما يجعلُ البحثَ العلمي مقبولًا شكلًا.

لقد أصبح الجانبان: المنهجي والفني، مقياس جودة البحث العلمي وقبوله في الوقت الحاضر، تُركِّز عليهما المؤسساتُ العلمية العريقة؛ نظرًا لأن برامجَ الدراسات العليا تهتمُّ بصياغة البحث بمنهج معين وتفكير منظم، وهو الهدف الأساس من برامج هذه المرحلة التعليمية[1] .

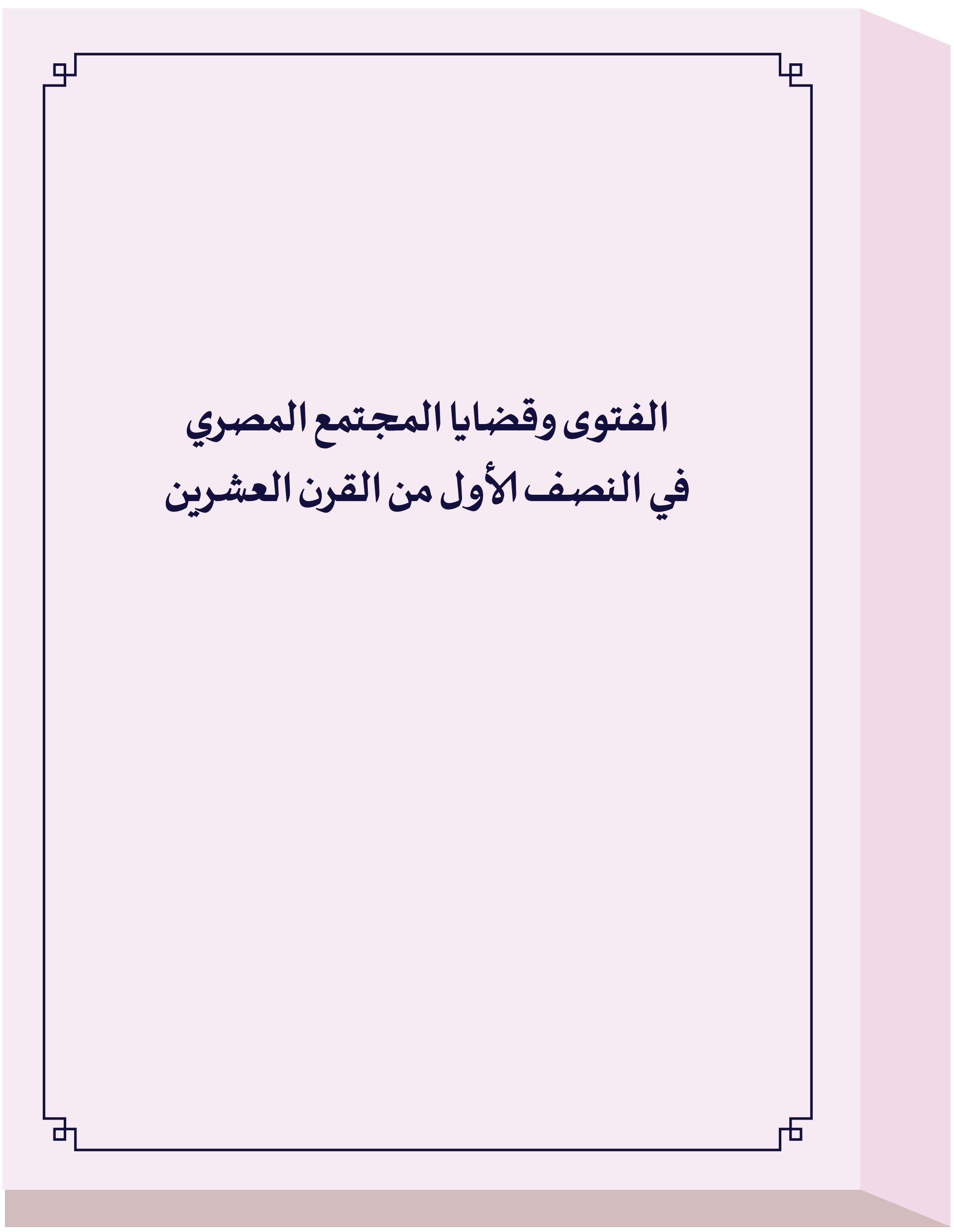
ويمكن بيان الإخراج الفني للدراسة في العناصر التالية:

---

١ ينظر: كتابة البحث العلمي صياغة جديدة (ص٢٠٥).

## أولًا: صفحة العنوان:

وهي أول ما يظهر من البحث بعد تجليده أو تغليفه، ومن المفيد وضْعُ ورقة بيضاء بعد الغِلَاف للمحافظة على صفحة العنوان نظيفةً من دون أن تُحسَب في الترقيم، تليها صفحة العنوان، يُدوَّن عليها أولًا عنوان البحث، ثم اسم الباحث، فاسم المشرف، فالدرجةُ العلمية التي قُدم لها البحث، ثم القسم، فالجامعة، وفي نهاية الصفحة يُدوَّن التاريخ هجريًّا وميلاديًّا، وتُدوَّن كلُّ هذه المعلومات وسطَ الصفحة، وبأبعادٍ متناسبة، ومن المناسبِ أن تكون بخطٍّ واضح، يتم تخطيطها حسب النموذج التالي:



والبعض يرى أن يدوَّنَ اسمُ الجامعة والكلية والقسم أولًا أعلى الصفحة، ثم عنوان البحث، ثم اسم الباحث، ثم اسم المشرف، ثم التاريخ كما في النموذج التالي:

جامعة....

كلية ....

قسم ....

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير بعنوان

**الفتوى وقضايا المجتمع المصري**
**في النصف الأول من القرن العشرين**

**إعداد الباحث**

..............................................................

إشراف

الأستاذ الدكتور/ ..............................................

١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م

## ثانيًا: صفحة البسملة.

تأتي بعد صفحة العنوان مباشرةً، ويكتب فيها البسملة بخط مميز، وهي كما يقول الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان: «شعار إسلامي يميِّز مؤلفاتِ الحضارة الإسلامية وعلومها». ويمكن أن يُكتبَ تحتها في الصفحة نفسها آيةٌ قرآنية كريمة لها صلةٌ بموضوع البحث، أو حديثٌ نبويٌّ شريف، أو قولٌ مأثور.

## ثالثًا: صفحة الإهداء أو تقديم الشكر.

من الوفاء وحُسن الخلق أن ينسب الباحث الفضْلَ لأهله، ولا ينسى ذويه، ولا يشكر الله من لا يشكر الناس، ومن أسدى معروفًا فله أن يكافأ، ولا أقل من كلمة شكر لكل صاحب فضل جعله الله عونًا للباحث من: أستاذ كريم، وأبٍ رحيم، وأُم رؤوم، وزوج حنون، وولد عطوف، وصديق رؤوف، فكل عمل له مَن وراءه، والمطلوب أن يتصفَ الباحثُ بالصدق في الشكر، والاعتدال في المدح، واجتناب الكذب والإطراء والمبالغة[١].

## رابعًا: مستخلص الرسالة.

ويقوم فيها الباحثُ بإعداد ملخص للبحث، وهو تلخيصٌ مركز ومختصرٌ جدًّا، لا يتجاوز الثلاثمائة كلمة، يعطي من خلاله للقارئ تصورًا عامًّا للبحث.

وقد أصبح عرفًا عالميًّا بين المؤسسات الجامعية في العصر الحديث أن تكون هذه المستخلصات طليعةَ الرسالة، وشرطًا أساسًا في صلاحيتها للتقديم.

وإن لهذا الملخص أهميةً كبيرةً بالنسبة للقارئ؛ إذ إن بإمكانه أن يدرك اهتمامات الرسالة في وقت قصير جدًّا، فيستشف الجوانب التي تعالجها، فتكون بمثابة الباعث على دراستها والاطلاع عليها، بالإضافة إلى أن هذه المستخلصات للبحوث والرسائل الجامعية خير عون لأمناء المكتبات في تصنيفها، والتعرُّف على موضوعها العلمي، ليس هذا فحسب؛ بل إن دُور النشر الجامعيةَ تهتم بنشْر ملخصات الرسائل الجامعية في دورياتها، وهي تساعد أيضًا دور النشر الأخرى في التعرُّف على موضوعات الرسائل الجامعية وإلحاقها في منشوراتها المتخصصة في هذا الجانب، وكتابة هذا من قِبَل الباحث أَوْلَى من كتابة محرر أو موظف لا يدرك الجوانب المهمة التي يرغب الباحث في إبرازها، هذا إن لم يجهل مجال تخصصها.

هذه هي جملة الأسباب التي دفعت بالجامعات العالمية المتقدمة أن تُلزِم طالب البحث بعمل مستخلص علمي للرسالة، وبعدة لغات أحيانًا.

---

١ البحث العلمي بين الأصالة والمعاصرة (ص ١٣٥).

## خامسًا: المقدمة.

وهي أول أجزاء البحث، وقد سبق الكلام عليها عند الحديث على إعداد خطة البحث، وذكرها هنا لبيان مكانها في صفحات البحث عند إخراجه في صورته النهائية.

ومن الجدير بالذكر أنَّ ترقيمَ البحث يبدأ من صفحة العنوان دون أن يكتب الرقم أو الرمز عليها، وإنما يكتب من الصفحة التي تليها مع اعتبار صفحة العنوان بداية الترقيم.

## سادسًا: الموضوع مبوبًا.

بعد المقدمة يأتي متْنُ البحث وفقًا للتقسيم الذي وضعه الباحث عند إعداده للخطة، ويراعى أن تكون صفحات بداية الأبواب والفصول واضحةً، بحيث يكتب في وسطها من جميع الجهات رقم الباب وعنوانه، أو رقم الفصل وعنوانه، ويكون ذلك بخطٍّ مميز عن نص الرسالة.

ويلاحظ أن الصفحة الأولى التي يكتب عليها عنوان الباب أو الفصل تكون محسوبة ضمن ترقيم البحث لكن لا يكتب فيها رقمها.

## سابعًا: الخاتمة.

خاتمة البحث تأتي بعد انتهاء متن الرسالة مباشرة، وتشتمل الخاتمة على عنصرين مهمين، هما: النتائج التي توصَّل لها الباحث من خلال بحثه، والتوصيات التي يريد أن يقولها لأساتذة التخصص وطلابه.

**أما النتائج:** فينبغي أن تكون خلاصة مركزة للبحث كله، بحيث يعبر عن كل فصل من فصول الرسالة فقرة موجزة لا تتعدى السطرين، ويراعى فيها الموضوعية بحيث تكون نتائج حقيقية توصل لها الباحث من خلال بحثه.

**وأما التوصيات:** فقد يظهر للباحث بعض الأفكار التي تستحق الدراسة في أثناء البحث، أو بعض المسائل العلمية التي لم تُحسَم، فيثبتها الباحث في التوصيات من باب الإرشاد لزملائه الباحثين.

## ثامنًا: الرسوم والجداول والملاحق.

تُعَدُّ الجداولُ والبياناتُ من الوسائلِ التي تُساعِد القارئ على استيعاب المعلومات سريعًا، ولا شكَّ أن إضافتها للرسالة يزيدُ من ضخامتها، فمن ثَمَّ تراعى الدقَّة في اختيار المهم والضروري منها. والمعيار لإثباتها أو حذفها هو أن يسأل الباحث نفسه: هل ستساعد القارئ على فَهْم الموضوع سريعًا؟

ومن أجل أن تؤدي الغرض المطلوب منها لَا بُدَّ من العناية بتنظيمها، والاهتمام بوضوح المطلوب منها بطريقة مبسطة، والتقليل من الضوابطِ التي تحكمها.

وينبغي أن يُوضع لكل جدول رَقْم وعنوان.

ويدون كل جدول أو بيان أو في ورقة أو أوراق مستقلة يمكن أن تُوضَع مباشرة بعد الصفحة التي أشار إلى موضوعها في صلب البحث، وتُعطى رقمًا متسلسلًا مثلها في هذا مثل بقية الصفحات.

ويمكن أن تُثبَت الرسوم والجداول ضمن الملاحق في نهاية البحث إذا كان ذكرها في أثناء البحث سيؤثر على تتابع البحث.

## تاسعًا: الفهارس الفنية.

سبق تناول الفهارس في فصل مستقل، وتبين فيه مكان وضع الفهارس بأنواعها، والذي نؤكده هنا هو العناية بها في أثناء الطباعة الأخيرة والتعديل الذي يكون قبلها، وأن المكان المناسب لها هو بعد نهاية البحث تمامًا وملحقاته.

## عاشرًا: الطباعة والتجليد.

يُفضَّل قبلَ أن يقومَ الباحث بطباعة بحثه بنفسه إن كان يستطيع ذلك أو كان سيدفعه إلى إحدى دور الطباعة لتتولى طباعته -مراجعةُ البحثِ مراجعةً متأنيةً، مصوبًا الأخطاء الإملائية واللغوية، مراجعًا تنسيق البحث، واستخدام علامات الترقيم المناسبة.

ويفضل كذلك أن يتركَه عدَّة أيام ثم يعاود القراءة مرَّة أخرى بعين الفاحص المدقق، ولا شكَّ أنه في كل مرة ستقع عينه على بعض الأخطاء الشكلية أو الموضوعية، فلا يتردَّد في تصويبها حتى يخرج البحث في أقرب صورة إلى الكمال.

ويفضل أيضًا أن يقوم بطباعة نسخة واحدة قبل أن يطبع النسخ التي تطلبها الجامعة للمناقشة، ويقوم بقراءة هذه النسخة وتصويب ما بها من أخطاء، ثم يصوب هذا في ملف (word) الأصلي للرسالة قبل الطباعة.

وينصح بتحويل ملف (word) إلى ملف (pdf) فإن الطباعةَ من الأخير أضبطُ.

**عدد النسخ:** عدد النسخ التي سيقوم الباحث بطباعتها هو أمرٌ يختلف من جامعة لأخرى، فيُرجَع فيه إلى نظام الجامعة التي ينتسب إليها الباحث.

**التجليد:** ترى بعض الجامعات أن يُجلَّد البحث بعد الانتهاء من المناقشة وإجراء التعديلات المطلوبة، ثم تُودع النسخ المطلوبة للجامعة في الصورة الصحيحة الأخيرة، في حين أنَّ بعض الجامعات يُلزِم الطالب بتقديم الرسالة مجلدة قبل المناقشة، ويرى بعض آخر تقديم نسخ المناقشين مجلدة ثم يقدم بعد ذلك العدد المطلوب من النسخ مجلدًا للجامعة بعد إجراء التعديلات وتنفيذ مقترحات المناقشين.

وعليه فينبغي على الباحث معرفةُ تعليمات كليته مسبقًا، كما أنه لَا بُدَّ له من معرفة نوع التجليد، والجلد، واللون المطلوب.

**ويدوِّن الباحث على كعب الرسالة:** اسم الجامعة- عنوان الرسالة- الدرجة العلمية- اسم الطالب- سنة التقديم- ترقيم الأجزاء[1] .

١ ينظر: كتابة البحث العلمي صياغة جديدة (ص٢١٢) وما بعدها.

## الفصل الثامن

# مهارات الباحث الإفتائي

## تمهيد وتقسيم:

يُعتَبَر «الشغفُ العلمي» و«حُبُّ المعرفة» هما الدافعين الرئيسيين للباحث الإفتائي في طريق بحثه وطلبه للعلم، حيث يصل الليل بالنهار لا يكِلُّ ولا يملُّ من القراءة والاطلاع والإفادة بكل وقته، ويدعوه هذا لمعرفة ما استجدَّ من علومٍ ومعارفَ، مستفيدًا بما يحدث حوله من تطور تقني.

كما أن الباحث في اطلاعه وقراءته يكون منفتحًا لكل الآراء دونما تحيُّز أو تعصُّب لرأي معين، فتتولَّد لديه العقلية الناقدة التي تميز الغث من السمين، والخطأ من الصواب، فالحكمة ضالَّتُه أنَّى وجدها فهو أحقُّ الناس بها، ولا يزال الباحثُ يكتسبُ كلَّ يوم مهارةً أو خبرةً أو معرفةً جديدةً ما دام فيه عِرق ينبض.

وهذا الفصل يتناول أهمَّ ما ينبغي أن يتحلَّى به الباحث الإفتائي من مهارات أثناء بحثه العلمي:

### وينتظم هذا الفصل في المباحث الآتية:

- **المبحث الأول: الاطلاع الواسع على كتب الإفتاء وما يرتبط بها.**
- **المبحث الثاني: احتراف برنامج (Word).**
- **المبحث الثالث: احتراف برامج البحث الحاسوبية.**
- **المبحث الرابع: احتراف الإنترنت ومواقع البحث الإلكترونية.**

المبحث الأول

# الاطلاع الواسع على كتب الإفتاء وما يرتبط بها

من أهم الصفات والمهارات التي ينبغي أن يتحلَّى بها الباحثُ في الإفتاء: الاطلاعُ الواسع، ونعني به: أن يكون لدى الباحث مصادرُ علميةٌ ومعرفيةٌ ثريةٌ ومتنوعةٌ، فلا يكون مقتصرًا على المصادرِ الأوليَّة أو الثانويَّة مما يكون له علاقةٌ مباشرة بالإفتاء فقط، بل يتعدَّى هذا إلى مصادرَ وحقولٍ معرفيةٍ في مجالاتٍ أخرى مختلفة، فالباحثُ في الإفتاء يستطيعُ أن ينتفع بما كُتب في الدراسات المتعلقة بالعلوم الإنسانية كعلم الاقتصاد وعلم الإحصاء وعلم النفس، ويستطيع أيضًا الانتفاعَ بالعلوم الطبية والكونية والتجريبية، وغير ذلك من العلوم.

ومما لا شكَّ فيه أن الاطلاع الواسع لدى الباحث يلقي بظلاله على البحث، من حيث الخروجُ بحلول علمية لمشكلة قائمة، أو الخروج بنظرية جديدة لم تكن موجودةً من قبلُ، أو غير ذلك مما يُضفي على البحث مزيدًا من العمق العلمي والرسوخ المعرفي.

كما أن الاطلاع الواسع من الباحث يساعدُه أيضًا في تناوله الموضوع محل البحث من أوجهٍ وجوانبَ أخرى مختلفةٍ، فيضفي على البحث طابع الشمول، كما أنه يفيد جدًّا في التناول والمعالجة.

وفي الحقيقة فإن الباحث يكون بصدد أمرٍ فيه مشقَّةٌ وجهدٌ عظيمانِ أثناء تناوله لمشكلة البحث ومحاولته علاجها، فهو يبحثُ عن المعلومات، ويتتبع مصادرَها بدقَّة وعناية، ويحاول أن يحيطَ بكل ما له علاقةٌ ببحثه من قريبٍ أو بعيد، لذا فينبغي عليه أن يراعيَ الآتي:

- **أولًا:** أن يشغل معظم وقته بالقراءة والاطلاع، فلا يضيع وقته بغير المفيد، فالعلم والمعرفة يتسمان بطابع التراكمية، وكثرة التحصيل وسعة الاطلاع يكون العامل الأساسي فيهما الوقت، فكلما مرَّ الوقت على الباحث وكان محافظًا على الاستفادة فيه بوقته، كان ذلك أدْعَى لصقله ونضجه.

- **ثانيًا:** ينبغي على الباحث أن يكون واسعَ الأفق، بعيدَ النظر، متجردًا عن التعصُّب لرأي معين أو اتجاه محدد، وبعبارةٍ أخرى: لا يجعل ميْلَه لرأي يحرم نفسه من الاستفادة من الاطلاع على الآراء المخالفة له، فتقبُّلُ الفكر الآخر وعدمُ التحجُّر والتصلُّب على رأي معين من أهم المعينات للباحث في إتمام بحثه على أفضل وجه.

- **ثالثًا:** ينبغي أن يتحلَّى الباحث بالصبر والأناة والتريُّث، فمعالجة مشكلة البحث وتقصِّي المعلومات وتتبُّعها من مظانها، والعنايةُ بكل ما كُتب عن موضوع البحث سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كلُّ هذا يستلزمُ من الباحث أن يقضيَ وقتًا طويلًا في الاطلاع والقراءة، وهذا يحتاجُ من الباحث التحلي بالصبر والأناة للوصول إلى المطلوب.

- **رابعًا:** الاستعانة بأساتذته ومشرفيه من أهل الخبرة والتخصص، فأمثالهم يكون لديهم من الإحاطة والدراية الواسعة ما يمكنهم من إرشاده ونصحه وتوجيهه إلى مصادرَ متنوعةٍ ومختلفةٍ تساعده في بحثه، وتوفر عليه كثيرًا من الوقت والجهد.

- **خامسًا:** من أهم الصفات النفسية التي ينبغي أن يتحلَّى بها الباحث: الشغفُ العلمي، والإحساسُ الدائم بالمتعة رغم المشقة في محاولته للاستقصاء عن المعلومات وتحليلها وموازنتها ونقدها، والتعطش الدائم لاكتشاف المجهول، فهذا الدافع هو الذي يساعد الباحث في الإبداع والابتكار في المعالجة.

إن هذه الحالة المستمرة من الاطلاع الدائم والمعرفة المستمرة يكون لها أثرٌ كبيرٌ على الباحث من أول خطوة في خطوات بحثه وهي اختيار موضوع البحث وحتى نهاية البحث، كما يكون لها انعكاساتها على منهجية البحث، فتجعل الباحثَ يقومُ بتغيير بعض أفكاره، أو تبَنِّي وجهةٍ جديدة مختلفة عن تلك الوجهة التي اعتقدها بدايةَ بحثِه، وكل هذا يستلزم بالضرورة اضطرار الباحث إلى تغيير خطة بحثه وتعديلها مرارًا وتكرارًا، وهذا كلُّه من الدلالات الطبيعية والصحيَّة التي تدلُّ على أن الباحث يسيرُ في الاتجاه الصحيح.

# احتراف برنامج (Word)

أصبحت كتابةُ البحوث العلمية وتنسيقُها باستخدام برنامج (word) من أهم قواعدِ البحث العلمي وأساسياته؛ حيث إن كتابةَ الأبحاث العلمية قد وُضِعَت لها شروطٌ تنسيقية من قِبَل الجامعات باستخدام برنامج (Word)، فينبغي على الباحث أن يراعيَها ولا يخرجَ عنها في مرحلة كتابة بحثه وتنسيقه، فكتابةُ الأبواب الرئيسية لها خطٌّ معينٌ وقياس معين، وكذا العناوين الرئيسية والعناوين الفرعية والجانبية، كلٌّ منها له اشتراطات محددة في قياس الخط ونوعه، وكذلك المسافات بين الكلمات والجمل، وطريقة كتابة الحواشي والهوامش والفهارس يتم تنسيقها وفقَ ضوابطَ معينةٍ تُعُورف على مراعاتها في الأوساط الأكاديمية البحثية.

وأضحى من الطبيعي أن يكون برنامج (word) ضمن الباقة الأساسية للحصول على رخصة الشهادة الدولية لقيادة الحاسوب (ICDL) والتي أصبحت من مستلزمات القبول في مرحلة الدراسات العليا في الكثير من الجامعات.

وتبعًا لذلك يعَدُّ من أهم مهارات الباحث الإفتائي إلمامُه بقواعد وأساسيات برنامج (word)؛ حيث إن احترافَ الباحث لهذا البرنامج وإتقانَه له يساعدُه كثيرًا على إنجاز بحثه على الوجه المطلوب وبأفضلِ صورةٍ ممكنة، فمما لا شكَّ فيه أن قدرة الباحث على تنسيق بحثه وترتيبه وتنظيمه بما يتوافقُ مع قواعد واشتراطات استخدام البرنامج في كتابة الأبحاث يكون له أثرٌ طيب في قبول بحثه.

**ومن أهم الأمور التي ينبغي على الباحث أن يكون ملمًّا بها ويتقنها:**

١. تنسيق الخط وضبط إعداداته.

٢. مراعاة تنسيق الهوامش والفراغات المناسبة بين الأسطر.

٣. طريقة ترقيم الصفحات المناسبة، وضبط حجمها.

٤. إنشاء جدول (فهرس) للصور والجداول.

٥. إضافة قائمة المصادر والمراجع تلقائيًّا.

٦. التعامل مع مشاكل الحواشي السفلية.

٧. الترقيم الفرعي للعناوين والأبواب والفصول.

٨. تجميع فصول الدراسة بعد الانتهاء من الكتابة.

٩. إضافة التعليق ات والملاحظات والتعديل عليها.

١٠. مهارة التلوين والتظليل.

١١. كيفية إدراج صور وجداول بيانية داخل الصفحة.

## المكونات الرئيسية للشاشة برنامج (MS word):

- شريط العنوان Title bar.
- نافذة المستند Document window.
- شريط القائمة الرئيسية Menu bar.
- المسطرة Ruler.
- شريط الأدوات القياسي Standard Toolbar.
- شريط أدوات التنسيق formatting bar.

## الكتابة على لوحة المفاتيح:

من أهم المهارات المساعدة في التعامل مع برنامج (word) هو الكتابة على لوحة المفاتيح، وهناك برامجُ كثيرةٌ تعمل على تعليم سرعة الكتابة على لوحة المفاتيح والطريقة المناسبة لاستخدامها على الوجه الأمثل.

ولوحة المفاتيح بها بعض المهارات والأسرار في الكتابة والتي يفضل للباحث معرفتها واحترافها، منها:

| | |
|---|---|
| لآ | Shift+B |
| } | Shift+V |
| { | Shift+C |
| [ | Shift+F |

| | |
|---|---|
| ] | Shift+D |
| تمديد الحرف | Shift+J |
| نسخ | Ctrl+C |
| قص | Ctrl+X |
| لصق | Ctrl+V |
| تراجع | Ctrl+Z |
| تعليم الملف | Ctrl+A |
| قائمة المهام | Ctrl+ESC |
| بداية صفحة جديدة | Ctrl+Enter |
| تحويل النص جهة ( يمين ) | Ctrl+Shift |
| الضمة | Shift+E |
| السكون | Shift+X |
| الفتحة | Shift+Q |
| الكسرة | Shift+A |
| الشدة | Shift+ذ |
| المدة | Shift+Z |
| تنوين فتح | Shift+W |
| تنوين كسر | Shift+S |
| تنوين ضم | Shift+R |
| لإ | Shift+T |
| لأ | Shift+G |
| إ | Shift+Y |
| أ | Shift+H |
| آ | Shift+N |

المبحث الثالث

# احتراف برامج البحث الحاسوبية

تبع التطور العلمي والمعرفي الهائل الذي حدث للبشرية في العقود الأخيرة تطور مهم من نوع آخر، وهو التطور التقني؛ حيث ظهر الحاسوب وتطور على مراحلَ مختلفة حتى صار على الهيئة التي هو عليها الآن، وأصبحت هذه التقنية الحديثة متداخلةً في كل مناحي ومجالات الحياة: في التجارة، والصناعة، والزراعة، وغير ذلك.

ومن المجالات التي ألقى هذا التطور بظلاله عليها، مجال البحث العلمي؛ حيث أصبح لا غنى للباحث الآن عن التعامل والاستفادة من هذا التطور التقني الكبير، ومن ذلك قدرته وحرفيته في استخدام برامج البحث الحاسوبية.

## برامج البحث الحاسوبية:

ونعني بها تلك البرامج العلمية في العلوم المتخصصة كالفقه والأصول والحديث، والتي تسهِّل على الباحث الوصول إلى المعلومة وإتمام مهمته العلمية. وتكون هذه البرامج مخزنةً على الحاسوب (computer)، كما يمكنُ تخزينها ونقلها على الأقراص المدمجة أو أقراص DVD)).

## فوائد هذه البرامج:

**الحقيقة أن هذه البرامج لها فوائدُ عديدةٌ ومهمة جدًّا للباحث، منها:**

١. يمكن للباحث في العلوم الإفتائية وغيرها الوصولُ إلى كمٍّ كبير من المعلومات التي تعينه في المسألة التي يبحث عنها؛ حيث يحتوي معظم البرامج على كمية ضخمة من المادة العلمية.

٢. سهولة البحث عن هذه المعلومات عن طريق الخدمات التي يوفرها البرنامج عن طريق خدمة البحث؛ مما يُعينُه على أن يقارنَ بين هذه المعلومات ويوازنَ بينها.

٣. توفر على الباحث الكثير من الجهد والوقت، مما يسرع من عملية إنجازه وإتمامه لبحثه.

٤. التنوع الكبير الذي توفره هذه البرامج في علوم مختلفة، وتخصصات متباينة، فيستطيع الباحث أن ينتقلَ في بحثه من علم إلى علم آخر بسهولة ويسر.

### أهم الضوابط التي ينبغي على الباحث أن يراعيَها في استخدام هذه البرامج:

١. أن يرجع الباحث في استخدامه للبرنامج للنسخة الأصلية منه ما أمكن ذلك مراعاةً لحقوق الملكية.

٢. عدم اعتماد الباحث على هذه البرامج اعتمادًا كليًّا، بل يجعلها أداةً من أدوات التيسير للوصول للمعلومة ومعرفة مكانها، ثم يقومُ بتوثيق هذه المعلومة من المصدر المعتمد.

٣. هذه البرامج لا تغني بحال من الأحوال عن رجوع الباحث لمشرفيه والمتخصصين لمناقشتهم واستيثاقه من المادة العلمية.

٤. القراءة عن البرنامج وطرق تشغيله والأدوات والخدمات الموجودة فيه لتعظيم الاستفادة من البرنامج.

وسنتناول فيما يلي أهم برامج البحث الحاسوبية والمواقع الإلكترونية التي يستطيع الباحث في العلوم الإفتائية أن يستعينَ بها ويستخدمَها في البحث الذي يقوم به، وهي:

١. المكتبة الإلكترونية للإنتاج الإفتائي.

٢. موسوعة الفتاوى الإسلامية الصادرة عن دار الإفتاء المصرية.

٣. معلمة الشيخ زايد للقواعد الفقهية.

٤. جامع الفقه والأصول.

٥. الموسوعة الفقهية الكويتية.

## ١) المكتبة الإلكترونية للإنتاج الإفتائي:

وهي من أهم مواقع البحث الحاسوبي التي لا غنى عنها للباحث في علوم الإفتاء؛ نظرًا لاحتواء هذه المكتبة وشمولها لمعظم المؤلفات الإفتائية، وهي تهدف بالأساس إلى خدمة المتصدرين للفتوى في دُور وهيئات الفتوى في العالم، إلى جانب الباحثين والمهتمين بالفتوى وعلوم الإفتاء.

وتحتوي المكتبة على أكثر من ثمانية آلاف مصدر باللغة العربية والإنجليزية، من الكتب والرسائل العلمية والأبحاث والمقالات العلمية وروابط المواقع والصفحات الإلكترونية المعنية بالفتوى وعلوم الإفتاء.

وتوفر المكتبة خدمة الاطلاع على قوائمِ هذه الكتب والبحث فيها عن طريق عنوان الكتاب أو اسم المؤلف أو الكلمات المفتاحية، وتتيح تنزيل بعض هذه الكتب، كما توفر للباحث نسخة من بعضها الآخر طبقًا لاشتراطات محددة وبطرق معينة.

## ٢) موسوعة الفتاوى الإسلامية:

وهي برنامج موسوعي من إصدارات دار الإفتاء المصرية، وتُعَدُّ من أهم البرامج البحثية التي يحتاجها الباحث في العلوم الإفتائية؛ حيث تعتبر هذه الموسوعة بما تحتويه من فتاوى كنزًا فقهيًّا ينهل منه الباحثون والدارسون، خاصَّة في الفتاوى المتعلقة بالمسائلِ المستجدة والمعاصرة، بالإضافة إلى قيمتها في التوثيق للبحوث المختلفة التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها.

وتحتوي هذه الموسوعة في إصدارها الثاني على ستة وأربعين مجلدًا تتضمَّن مختاراتٍ من فتاوى دار الإفتاء المصرية في موضوعات مختلفة، فهي تتضمن نحو (خمسة آلاف وسبعمائة فتوى) رتبت فيها الموضوعات الفقهية ووضع لكل فتوى عنوان يدلُّ على محتواها ومبادئ تلخص الأحكام الواردة في الفتاوى، ووضعت بيانات كل فتوى (رقم الفتوى في السجلات وتاريخها واسم المفتي) في هامش أولى صفحات الفتوى. كما ذيِّل كل مجلد منها بفهارسَ للآيات والأحاديث والكتب والمصادر الواردة في نصوص الفتاوى.

وتحتوي هذه المكتبة الموسوعية على كامل المجلدات مع إمكانية البحث في النصوص عن طريق بعض الكلمات، أو عن طريق التصنيف الفقهي، أو عن طريق اختيار فتاوى مفتٍ معين.

## ٣) معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية:

من أهم برامج البحث الحاسوبي التي تفيد الباحث الإفتائي (معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية)، فهي تعتبر كنزًا للباحث في مجال القواعد الفقهية والأصولية بما تحويه من ثراء وتنوُّع وحُسن ترتيب وتنظيم.

### وهناك جهتانِ رئيستان خرج المشروع برعايتهما:

الأولى: مؤسسة زايد للأعمال الخيرية والإنسانية، وهي الداعم الرئيس والحقيقي للمشروع، وقد اختارت المؤسسة جهة علمية مرموقة لتكون غطاء علميًّا معتمدًا، وهي الجهة الثانية الداعمة.

الثانية: مجمع الفقه الإسلامي الدولي، التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، وقد تعاقب على المشروع ثلاثة من أمناء المجمع بدءًا بالأمين العام الأول للمجمع.

وقد كان اسم المشروع ابتداءً «مَعْلَمة القواعد الفقهية» ثم تقرَّر بالتنسيق مع منظمة التعاون الإسلامي والأمين العام السابق لمجمع الفقه الإسلامي أن تُسمى المعلمة باسم داعمها الأول الراحل زايد بن سلطان آل نهيان؛ تكريمًا له وعرفانًا بفضله ودعمه الدائم للمشاريع العلمية وغيرها، فصار اسم المعلمة: «مَعْلَمة زايد للقواعد الفقهية والأصول».

### أما عن أقسام المعلمة فتحتوي المعلمة هذه الأقسام:

**١) القسم الأول (قسم المقدمات والتقديمات):**

ويشمل كلمات افتتاحية لبعض الشخصيات العامة ولمديري المشروع، وملفات دليل العمل في المعلمة، ومنهج الصياغة، واللجان المشرفة على المشروع، وأسماء المشاركين في العمل في مراحله المختلفة، والمقدمات العملية للمشروع. وفيه خمسة عشر بحثًا تأصيليًّا كتبها مجموعة من العلماء والباحثين.

**٢) القسم الثاني: قسم القواعد الفقهية، ويشمل (١٠١٨) قاعدة فقهية.**

**٣) القسم الثالث: الضوابط الفقهية، ويشمل (٦٣٦) ضابطًا.**

**٤) القسم الرابع: القواعد الأصولية، ويشمل (٥٠٩) قاعدة.**

**٥) القسم الخامس: الفهارس العامة.**

فيكون إجمالي القواعد التي تحويها المعلمة (٢٢٩٩) قاعدة فقهية وأصولية.

## ٤) جامع الفقه الإسلامي:

قامت شركة حرف بالتعاون مع وزارة الأوقاف الكويتية بإخراج هذا البرنامج الموسوعي الكبير ليكون خيرَ مُعينٍ لكل طالبِ علمٍ وباحث في الفقه الإسلامي.

ويعَدُّ هذا البرنامج من أضخم الموسوعات الفقهية بما يحتويه من أُمَّهات المصادر والمراجع والخدمات العديدة والمتنوعة التي لا غنى عنها لأي دارس للفقه الإسلامي.

### ويحتوي البرنامج على ما يلي:

١. حوالي ٣٤٧,٠٠٠ صفحة في ٥٥٣ مجلدًا، تمثل ١٠٧ كُتب من أهم مصادر التراث الفقهي الإسلامي.

٢. ٣٩ مجلدًا (حوالي ١٣٠٠٠ صفحة) تمثل آخر إصدار من الموسوعة الفقهية الكويتية التي تمثل أضخم عمل فقهي معاصر.

٣. ١٠٥٤ بحثًا فقهيًّا من أهم الأبحاث الفقهية المعاصرة (٢٧٢٢٧ صفحة) اختيرت من ثلاث من أشهر المجلات الإسلامية الفقهية، وهي: مجلة البحوث الإسلامية التي تصدر عن دار الإفتاء السعودية، ومجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالسعودية، ومجلة مجمع الفقه الإسلامي بجدة.

٤. مكنز موضوعي فقهي يشتمل على أكثر من ٢٧٠٠٠ موضوع يُغطي كافة الموضوعات الفقهية. يمكن من خلال اختيار أي موضوع منها الوصول إلى جميع المحتويات المتعلقة بهذا الموضوع.

٥. ٣٦٥٦ مصطلحًا تمثل المصطلحات الفقهية والأصولية والمعاصرة مشروحةً ومربوطةً بمواضعها في مراجع البرنامج.

٦. فهارس متنوعة تم تكشيفها واستخراجها من العناصر الفقهية في نصوص البرنامج، مثل: الآيات، والأحاديث، والآثار، والأشعار، والأعلام، والكتب، وغيرها.

### أما عن خدمات البرنامج فهي:

أ- عرض النص مشكولًا أو غير مشكول، مع إمكانية نسخ النص إلى أي محرر نصوص ليسهل التعامل معه.

ب- تقنيات بحث متنوعة تتميز بالسرعة والدقَّة، تتمثل فيما يلي:

١. البحث النصي بكلمة أو جملة مشكولة أو غير مشكولة، وذلك باستخدام تقنية تحليل لغوي متطورة توفر دقة البحث وسرعته.

٢. البحث الموضوعي من خلال المكنز الموضوعي الفقهي الشامل.

٣. البحث الفقهي من خلال الفهارس المستخرجة من نصوص البرنامج.

٤. البحث بالمصطلحات التي تمثل لغة الفقه الإسلامي.

٥. البحث المتعدد الذي يجمع أنواع البحث السابقة أو بعضها؛ ليدمجها في بحث واحد.

٦. إمكانية تطبيق إحصائيات على المراجع بواسطة عناصر التحليل الفقهي؛ لتفيد الدارسين في مجال الفقه المقارن وغيره.

٧. يُمكِّن البرنامج الباحث من إضافة تعليقاته الخاصة على أي نص معروض ليتمكَّن من استعراض هذه التعليقات فيما بعد من مدخل مستقل لعرض التعليقات ومواضعها.

٨. معجم لشرح غريب الألفاظ التي وردت في نصوص البرنامج من خلال كتب المعاجم الفقهية.

٩. معجم لشرح المصطلحات المعرَّفة في البرنامج.

١٠. قائمة المراجع مرتبة ترتيبًا ألفبائيًّا مع إمكانية ترتيبها زمنيًّا، والبحث فيها، وطباعة محتوياتها.

١١. مدخل للتعريف بالكتب والمؤلفين.

١٢. إمكانية طباعة المعلومات من معظم شاشات البرنامج.

١٣. تخريج الآيات والأحاديث التي وردت في مراجع البرنامج.

١٤. إضافة تراجم مختصرة لأشهر الفقهاء، مأخوذة من كتابي: (الإصابة في تمييز الصحابة) و(سير أعلام النبلاء).

١٥. خدمة عرض نصوص الكتب بدلالة الجزء والصفحة.

١٦. عرض هوامش الصفحات في كل من الموسوعة الفقهية الكويتية، والأبحاث المأخوذة من المجلات الفقهية.

١٧. خدمة (انظر أيضًا): وهي خدمة تربط أي موضوع معروض لأحد المراجع بالموضوعات ذات الصلة في المراجع الأخرى من البرنامج.

## ٥) الموسوعة الفقهية الكويتية:

تعتبر الموسوعة الفقهية الكويتية من أعظمِ وأضخمِ الأعمال الفقهية والأصولية التي تم إنجازها في العصر الحديث، وهي صياغةٌ عصريةٌ وموثقةٌ لتراث الفقه الإسلامي حتى القرن الثالث عشر الهجري، لذا فهي من أهم المراجع والأدوات التي لا غنى عنها للباحث في علوم الإفتاء، حيث يستطيع من خلال برنامج الموسوعة أن يقومَ بعمليات البحث عن الموضوع المراد بحثه بطرق مختلفة ومتنوعة.

### منهج العمل في الموسوعة:

أدَّت الجهود الحثيثة لدولة الكويت في أكثرَ من أربعين سنة (١٩٦٥: ٢٠٠٥م) إلى إخراج الموسوعة الفقهية في شكلها النهائي في خمسة وأربعين مجلدًا من الحجم الكبير لتشمل عموم الأبحاث الفقهية التي صيغت بأسلوب المصطلحات الفقهية المرتبة ترتيبًا ألفبائيًّا، مما يسهل الوصول إلى الحكم الفقهي لكافة الراغبين من متوسطي الثقافة.

مع العلم أن الموسوعة الفقهية استوعبت في الغالب المذاهبَ الفقهية الأربعة، ونهجت منهج توحيد الآراء الفقهية المتفق عليها وتقديمها على الآراء التي تفرَّد بها كلُّ مذهبٍ على حدة، وأكثرت من إيراد أدلَّة الفقهاء دون ترجيح أو استطراد ولم تدخل في المقارنة بينها، كما لم تتعرَّض لا للمسائل المستجدَّة ولا للمسائلِ الأصولية.

### إحصائيات عن الموسوعة:

- احتوت قرابة (٢٢٠) مصطلحًا أصوليًّا.
- كما نقلت الموسوعة عن (١٣٢) من فقهاء الصحابة، وعن (٢٠٩) من فقهاء الحنفية، و(٢٣٠) من فقهاء المالكية، و(٢٣٢) من فقهاء الشافعية، و(١١٠) من فقهاء الحنابلة، و(٢٣٢) من فقهاء الأمصار.
- كما احتوت على (٤٤٠) قاعدة فقهية، و(١٤٠) قاعدة أصولية، بمجموع (٥٨٠) قاعدة فقهية وأصولية.

المبحث الرابع

# احتراف الإنترنت ومواقع البحث الإلكترونية

لا يستطيعُ الباحثُ في مجال البحث العلمي -سيما الباحث في العلوم الإفتائية- أن يكون في غنى عن استخدام الإنترنت بما يوفره من خدمات وأدوات تُعين الباحث في أداء مهمته وإنجازها على الوجه المطلوب، ونستطيع القول بأن الإنترنت أصبح أساسًا من أساسيات عملية البحث العلمي، كما أن له أثرًا كبيرًا لا يستطيع أحدٌ إنكارَه في عملية تطوُّر البحث العلمي، لذا فقد غدا احترافُ الباحثِ الإفتائي استخدامَ الإنترنت وتطويره لمهارات استخدامه لأدواته وخدماته مع إجادته البحثَ في المواقعِ البحثية الإلكترونية، كلُّ هذا أصبح أمرًا لا مناصَ للباحث منه حتى يستطيعَ إنجازَ البحث على الوجه المطلوب في أفضلِ صورة وبكل سهولة ويسر.

## الإنترنت ونشأته:

الإنترنت (Internet) يعني الشبكة العالمية (International Network)، وسميت بذلك؛ لأنها في الأصل عبارة عن مجموعة كبيرة جدًّا من الحواسيبِ المتصلة بعضها ببعض عن طريق خطوط اتصال متعددة الأشكال والأنواع مكونة شبكة ضخمة جدًّا، ومن خلال ما يعرف بالبروتوكولات يتم توحيدُ عمليات الاتصال بحيث يتمكَّن المشتركُ من قراءة ملف متوفر على جهاز حاسوب آخر، وهذه الحواسيبُ منتشرةٌ في كل أنحاء العالم ومرتبطة بعضها ببعض عن طريق شبكة الإنترنت.

وقد بدأت منذ عام ١٩٦٩م كشبكة تجريبية في الولايات المتحدة من قبل وزارة الدفاع الأمريكية بهدف دعم الأبحاث العسكرية، ثم انقسمت فيما بعد إلى شبكتين: إحداهما عسكرية، والأخرى غير عسكرية، وهي التي تطوَّرت إلى ما يُعرف حاليًّا بالإنترنت، والتي تنتشر في أكثر من ١٦٠ دولة في العالم [١].

## فوائد الإنترنت للباحث الإفتائي:

١. يستطيع الباحث من خلاله أن يقوم بعملية البحث وجمع المادة العلمية بسهولة ويسر دون الحاجة إلى الانتقال من مكان إلى آخر، فيوفر عليه الكثير من الجهد والوقت والمال.

١ ينظر: البحث العلمي: أسسه، مناهجه وأساليبه، إجراءاته، ربحي مصطفى عليان، (ص٢٨٥).

٢. يحوي الإنترنت كنزًا من المعلومات التي تتميَّز بكونها متنوعةً ومختلفةً، بحيث يستطيع الباحث العلميُّ المتخصِّصُ في أي مجالٍ علمي أن ينتفعَ بها لتعدُّد مجالات البحث والحقول المعرفية المختلفة.

٣. يوفر للباحث الاطلاع على أكبرِ قدرٍ من المصادرِ والمراجعِ العلمية دون عناء كبير.

٤. يستطيع الباحث من خلاله أن يتواصلَ ويُفيدَ من خبرات الآخرين من أساتذة وباحثين في أي مكان في العالم بدون الحاجة لتكلُّف مشقَّة السفر.

## مجالات البحث المهمة للباحث الإفتائي على الإنترنت:

هناك خدماتٌ بحثيةٌ يوفرها الإنترنت للباحث الإفتائي، وهي خدماتٌ متعددةٌ ومتنوعةٌ، وسنحاول أن نذكر طرفًا منها:

### ١) مواقع المؤسسات الإفتائية:

حيث تحتوي هذه المواقعُ على أرشيف للفتاوى الصادرة من المؤسسة، مما يعتبر كنزًا فقهيًّا ينهل منه الباحثون والدارسون وخاصَّة الفتاوى المتعلقة بالمسائلِ المستجدَّة والمعاصرة، بالإضافة إلى قيمتها التوثيقية، فيستطيعُ الباحثُ الرجوعَ إلى الفتاوى ودراستها وتحليلها، وغير ذلك مما تقتضيه مهمة بحثه، ومن أهم هذه المواقع:

أ) موقع دار الإفتاء المصرية.

ب) دائرة الإفتاء العام الأردنية.

ج) إدارة الإفتاء بالكويت التابعة لوزارة الأوقاف.

د) ديوان الإفتاء التونسي.

هـ) دار الإفتاء الفلسطينية.

و) الأمانة العامة لدُور وهيئات الإفتاء في العالم.

## ٢) مواقع المجامع الفقهية:

حيث تحتوي هذه المواقع على أهم البيانات والقرارات التي انتهت إليها المجامع، وهذا يوفر مادة خصبة للباحث الإفتائي في الدراسة والبحث، ومن أهم هذه المجامع:

أ) مجمع البحوث الإسلامية.

ب) المجمع الفقهي الإسلامي بمكة المكرمة.

ج) مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة.

د) مجمع الفقه الإسلامي بالسودان.

## ٣) مواقع رسائل الماجستير والدكتوراه في الجامعات:

حيث يستطيع الباحث الاطلاع من خلالها على عناوين تلك الرسائل والاستعانة بمادتها خلال مراحلِ البحث المختلفة، وهذه الخدمة البحثية تقدِّمُها الكثيرُ من الجامعات على مستوى العالم، منها:

١. موقع جامعة القاهرة.

٢. موقع جامعة الأزهر/ الدراسات العليا.

٣. موقع جامعة أم القرى بالسعودية.

٤. موقع جامعة الملك عبد العزيز آل سعود.

٥. موقع جامعة اليرموك بالأردن.

٦. موقع جامعة الشارقة بالإمارات.

## ٤) المكتبات الإلكترونية والمجلات العلمية الدورية الرقمية:

حيث توفر هذه المكتبات ما يحتاجُه الباحثُ من كتب إلكترونية بعضها يستطيع الاطلاع عليه فقط، والبعض الآخر يستطيع تحميله، ومن أشهر هذه المكتبات الإلكترونية البحثية على الإنترنت:

أ) المكتبة الإلكترونية للإنتاج الإفتائي.

ب) المكتبة الرقمية العالمية التابعة للكونجرس.

ج) المكتبة الإلكترونية للجامعة الأردنية.

د) مكتبة الوراق، وهي من أضخم المكتبات الإلكترونية، وهي إحدى مبادرات القرية الإلكترونية في «أبو ظبي».

هـ) المكتبة الرقمية السعودية التابعة لوزارة التعليم العالي.

### ومن أهم النشرات العلمية الإلكترونية التي تفيد الباحث الإفتائي:

أ) نشرة «دعم» الصادرة عن الأمانة العامة لدُور وهيئات الإفتاء في العالم، وهي نشرة متخصصة في شؤون البحث الإفتائي، والهدف منها دعم جهود البحث الإفتائي، وتوجيه أنظار الباحثين في علوم الإفتاء من باحثين ودارسين إلى ما يحتاجونه من بحوث ودراسات.

ب) مجلة «جسور» الصادرة عن الأمانة العامة لدُور وهيئات الإفتاء في العالم، وهي نشرةٌ دوريةٌ شهرية تعالج بعض القضايا والمفاهيم الإفتائية.

### استخدام خدمات موقع دار المنظومة:

من المعروف أن جمْعَ المادة العلمية من بطون المراجع والمصادرِ من أهم الخطوات المنهجية التي يتبعها الباحث المتصدر لاستقصاء مسألة علمية معينة، ولا شكَّ أن ذلك الأمر يتطلَّب مجهودًا ضخمًا، وعناءً في البحث في عدد من قواعدِ البيانات المتاحة.

وتيسيرًا على الباحثين، سنتناول في هذا المقال واحدًا من أهم قواعدِ البيانات على شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت)، مع بيان كيفية استفادة الباحث من الخدمات التي يقدمها، وهذا الموقع هو: «دار المنظومة».

دار المنظومة موقع متخصص في مجال بناء وتطوير قواعد معلومات علمية متخصصة في المجالات البحثية والأكاديمية، ويملك الموقع شراكةً في تحالفات مع عددٍ من الناشرين الأكاديميين، والجمعيات العلمية المتخصصة في مجال النشر العلمي، فهو من أكبرِ المواقعِ الجامعة لعددٍ من المصادرِ والمراجع المتنوعة؛ إذ باستطاعة الباحث أن يستقصيَ جوانبَ القضية، أو المسألة التي يعالجها بحثه من خلال البحث في: (الكتب، والرسائل العلمية، والصحف، والمجلات، والنشرات، والدوريات والأبحاث العالمية، وغيرها).

## طريقة الاستفادة من أبرز تلك الخدمات:

### بعد الدخول على رابط الموقع:

http://search.mandumah.com/MyResearch/Home تظهر الصفحة الرئيسة، على النحو التالي:

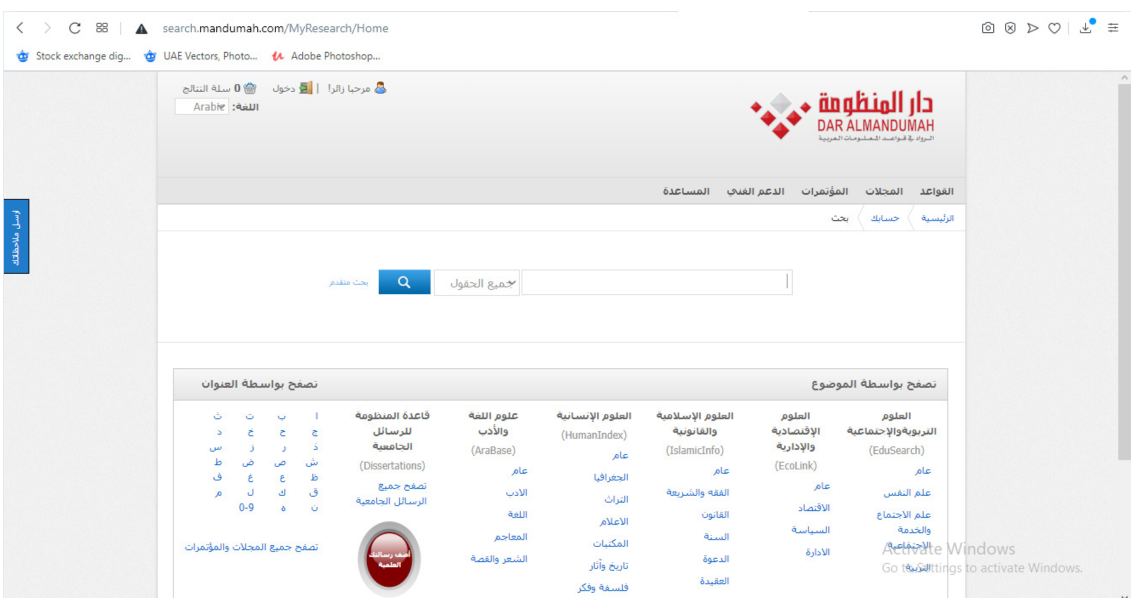
عند الضغط على (الدخول) أسفل الصورة السابقة، سوف تظهر قوائم البحث وخياراته.

وتظهر أمام الباحث خانة (البحث في جميع الحقول) (العنوان، عنوان المجلة، مؤلف، الموضوع)، أو في أحدها.

كما تظهر عدَّة قوائم، من شأنها تحديد وتضييق نطاق البحث -إن أراد الباحث ذلك- كالبحث بواسطة موضوع العلم، أو البحث بواسطة عنوان مصدر أو مرجع معين.

فلو حددنا اسم مؤلف معين على سبيل المثال، وقمنا بالضغط على (بحث) سوف يظهر مباشرة كل ما هو متعلق به من مصادرَ ومراجع، مما هو متاح في الموقع.

فلو كتبنا مثلًا شوقي علام سوف تظهر لنا القائمة التالية:



فتظهر قائمة تضم جميع مؤلفات وأبحاث وحتى الكلمات المنشورة لفضيلة مفتي الديار المصرية شوقي علام، ويظهر أعلى القائمة عدد النتائج البحثية، والوقت المستهلك للاستعلام، وأخيرًا البحث عن بدائل، وذلك في حالة لم يجد الباحث بُغيته في النتائج السابقة.

كما يتضح للباحث ظهور قائمة أخرى خاصة بتضييق نطاق بحثه، ليسهل عليه العثور على ما يريد بدقة وسرعة، كما هو موضح:

ويتيح الموقع خاصية (البحث المتقدم)، والتي تقدم للباحث مزيدًا من الدقة في بحثه منذ بداية البحث):

أما إذا أراد الباحثُ أن يبحثَ عن معلومة في جميع الحقول، فما عليه إلا أن يكتب دالة بحثه في الخانة المخصصة لذلك، ويضغط على (بحث)، كما في الصورة التالية:

فإذا أردنا البحث بدالة «الفتوى» مثلًا، فيمكن أن نكتبَ كلمة «الفتوى» في الخانة المخصصة، ثم نحدد نطاق البحث، لتظهر المراجع التي تتضمن تلك المفردة في عناوينها، كالآتي:

ويظهر في الصورة أنَّ كلَّ كتاب أمامه بعض البيانات الخاصة به، وهي: العنوان، والمؤلف، المصدر، والناشر، وتاريخ النشر، ونوع المحتوى، وعدد الصفحات، ونوع النسخة، المستخلص أحيانًا.

ويتيح موقع دار المنظومة للباحث أن يقوم بتحميل الملفات بكل سهولة ويسر؛ فما على الباحث إلا أن يضغط على هذه الأيقونة ليقوم بتحميل الملف الذي يريده مباشرة.

ولمزيد من التواصل وتذليل الصعاب أمام الباحثين أتاح الموقع مجموعة من الخيارات مجمعة أسفل صفحة البحث يختار منها الباحث كيفما شاء.

# الخاتمة

إن الغرض من هذا القسم في المعلمة المصرية للعلوم الإفتائية هو تذليلُ سُبُل البحث في مجال الإفتاء وصناعة الفتوى للباحثين والمتخصصين، وبخاصة طلاب الدراسات العليا المعْنيُّونَ بالفتوى وعلوم الإفتاء؛ وذلك ليسهل عليهم المضيُّ قدمًا في ذلك الطريق، ويهدف هذا القسم أيضًا إلى زيادة الناتج العلمي في مجال علم الإفتاء، وتشجيع الدراسات الأكاديمية والجامعية والتأليف في ذلك المجال، وهو ما تحتاج إليه المكتبة الإسلامية اليوم أكثرَ من أي وقت مضى؛ نظرًا لما تواجهه صناعةُ الفتوى من تحديات كبيرة تتطلَّب تضافر الجهود العلمية والبحثية، ومن جهة أخرى تتطلب مراعاة قواعد البحث العلمي والالتزام بالمناهج المعتبرة في إخراج الدراسات الإفتائية.

وقد قدم ذلك القسم معالجة لتلك المناهج وطريقة تطبيقها على البحث الإفتائي وسار مع الباحث من أول خطوة له في بحثه فأرشده إلى الطريقة المثلى لاختيار موضوع الدراسة، وصناعة الخطة، واختيار المنهج العلمي المناسب لدراسته والمصادر الإفتائية وأنواعها وسبل الاستفادة منها، وكيفية ترتيب وجمع والاستفادة من المادة العلمية، ثم طريقة العزو والتوثيق وكتابة الهوامش وصناعة الفهارس الفنية، والإخراج الفني للدراسة، والمهارات التي يحتاج إليها الباحث في المجال الإفتائي.

فنسأل الله أن يعمم بفضله الفائدة المرجوة من ذلك العمل.

والله من وراء القصد

# نشرة "دعم البحث الإفتائي" الصادرة عن الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم

نشرة دعم

نشرة بحثية تصدر عن «مركز دعم البحث الإفتائي» بالأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم
العدد (١) - فبراير ٢٠٢٠م - جمادى الآخرة ١٤٤١هـ

## في افتتاحية العدد..





# الفهرس

# هيئة التحرير

# افتتاحية العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه، وبعد:

فمع اتساع دوائر العلوم وكثرتها أصبح للتخصص قيمة كبيرة، وأهمية بالغة، فعمر الإنسان قصير لا يتسع للإحاطة بكل الإنتاج العلمي والمعرفي المتراكم عبر الزمن، لهذا كان التخصص مطلوبًا لتوخي الدقة، فنشأت المعاهد والكليات العلمية بأقسامها المتنوعة؛ لتغطي التخصصات التي يُحتاج إليها.

وقد كان من تطلعات الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم إنشاء مركز تابع لها متخصص في دعم طلبة الدراسات العليا وغيرهم ممن يُرتأى دعمهم وتوجيههم نحو تقديم البحوث المتخصصة في علوم الفتوى والإفتاء؛ بُغية تنشيط البحث العلمي في هذا المجال، ورؤية المركز في ذلك أن يكون البحث في علوم الإفتاء من التخصصات المستقلة أكاديميًّا.

وإنه لمن دواعي السرور أن يأتي اليوم الذي نجني فيه ثمار غرس هذا المركز، فمن ثماره التي أصبحت دانية للمشتغلين بالبحث الشرعي عامة والإفتائي خاصة، هذه النشرة المتخصصة في شئون البحث الإفتائي، وقد أصبحت الحاجة ماسة إليها وإلى أخواتها من الوسائل التي تعين الباحثين، وتوجه أنظارهم إلى ما تحتاجه العملية الإفتائية من بحوث ودراسات، وتستحث أقلامهم لتقديم العون والمدد للقائمين بالإفتاء على ظهر البسيطة.

وفي الوقت ذاته تُعَد هذه النشرة مُعينًا للباحثين، ومصباحًا ينير لهم جانبًا من طريق البحث العلمي الطويل، فقد اشتملت النشرة على ما ييسر للباحثين سبل البحث، فتناولت:

- المعاهد والجامعات التي يمكن للباحث أن يؤمها للحصول على إحدى الدرجات العلمية في الإفتاء وعلومه.
- «ببليوجرافيا» بأهم المراجع والمصادر الإفتائية التي يحتاج إليها الباحث في الدراسات الإفتائية.
- وشملت النشرة أيضًا بيان مناهج الفتوى لدى المؤسسات الإفتائية المنتشرة في أرجاء المعمورة.
- وتناولت حالة الإفتاء في العالم.
- وقامت النشرة بعرض الدراسات الإفتائية؛ لتُطْلِع الباحث على ما تم إنتاجه من دراسات سابقة، قد تكون ملهمة أو معينة له على بدء دراسة أخرى.
- وعُنيت النشرة بقواعد ومهارات البحث الإفتائي.
- إلى أن تصل بنا النشرة إلى بيت القصيد وهو عرض أطروحة لباحث، حيث تذكر: فكرة الأطروحة وهدفها، وخطة الأطروحة باختصار، والمصادر الأولية التي تعين الباحث في القيام ببحثه.

إن من الصعوبة بمكان أن يهتدي الباحث إلى عنوان جدير بالبحث، فكثير من الباحثين يظل الأمد الطويل باحثًا عن أطروحة للدرجة العلمية التي يرغب في الحصول عليها، وقد لا يصل إليها إلا بشق الأنفس، فكانت هذه النشرة؛ لتأخذ بيده إلى بغيته التي يطلبها، اختصارًا للطريق، وادخارًا للوقت والجهد، لينفقهما في إتمام رسالته.

إن البحوث العلمية بصفة عامة، والإفتائية بصفة خاصة، بحاجة إلى الدعم المادي والمعنوي، إذا أريد لأمتنا أن تتبوأ مكانتها بين الأمم، ولعل هذه النشرة أن تكون خطوة جادة في طريق دعم البحث الإفتائي.

وفي الختام نسأل الله تعالى أن ينفع بهذه النشرة طلاب العلم والمشتغلين بالفتوى والإفتاء، وأن يبارك فيها كما بارك في أمثالها، إنه ولي ذلك والقادر عليه.



**فضيلة أ.د شوقي علام**
مفتي جمهورية مصر العربية
ورئيس الأمانة العامة
لدور وهيئات الإفتاء في العالم

# كلمة التحرير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله الطاهرين وصحبه الغر الميامين، أما بعد:

لا شك أن معيار تحضر الأمم يقاس بمدى اهتمامها بالبحث العلمي والدراسة بغية مواجهة الإشكاليات والأزمات المرتبطة بمجالات البحث العلمي والاجتماعي والإفتائي وما يتفرع عنه من فقه وفتوى وغيرهما من المجالات المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بأمتنا الإسلامية.

وتماشيًا مع الجهود الرامية لخدمة البحث الديني، وسعيًا إلى وجود آليه لدعم البحث الإفتائي بهدف سبر أغوار العديد من الإشكاليات والقضايا الفقهية والإفتائية المتنوعة للوصول إلى فهم صحيح لأسبابها ومآلاتها وطرق معالجتها، أطلقنا نشرة «دعم» الدورية الشهرية التي يصدرها مركز «دعم البحث الإفتائي» التابع للأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم.

ويأتي هذا العدد الأول حاملًا في طياته العديد من المعلومات والموضوعات والتقنيات المهمة التي تفيد الباحث في مجال الإفتاء، ويأمل فريق التحرير أن يقدم من خلال هذه النشرة كل ما يفيد الباحثين في المجال الديني والإفتائي.

يكتب افتتاحية هذا العدد فضيلة الأستاذ الدكتور شوقي علام مفتي جمهورية مصر العربية، رئيس الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم ليعلن إصدار نشرة «دعم» البحث الإفتائي، ويستعرض فضيلته اتساع دوائر العلوم وكثرتها وكيف أصبح للتخصص قيمة كبيرة، وأهمية بالغة لتوخي الدقة ولذلك كانت تطلعات الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم إنشاء مركز تابع لها متخصص في دعم طلبة الدراسات العليا وغيرهم ممن يُرتأى دعمهم وتوجيههم نحو تقديم البحوث المتخصصة في علوم الفتوى والإفتاء.

وفي الباب الأول من النشرة والذي يأتي تحت عنوان «معهد وجامعة» تتناول «دعم» نبذة عن كلية أصول الدين جامعة الأزهر من حيث النشأة والأقسام الموجودة فيها، كما تستعرض كيفية تسجيل أطروحة في الإفتاء بنفس الكلية.

فيما يستعرض باب «ببليوجرافيا» مسألة الفتوى وعلم مقاصد الشريعة لكونه ضرورة كبيرة وملحة للمتصدرين للإفتاء، فيعرض مجموعة من الإصدارات والمراجع التراثية والمعاصرة التي تناولت هذا الموضوع حتى تكون مرجعًا للباحثين.

وفي باب «مناهج إفتائية»، يستعرض فريق التحرير منهج دائرة الإفتاء في المملكة الأردنية، والتزامها بالمذهب الشافعي واستفادتها من جميع الآراء الفقهية وفقًا لمجموعة من المعطيات.

وفي سياق متصل يستعرض باب «حالة الإفتاء في العالم» نموذج الإفتاء في ماليزيا وما تتميز به من تنوع إثني وديني كبيرين، وكذلك دور المؤسسات الدينية في ماليزيا على وجه العموم في حفظ الاستقرار والعيش المشترك بين تلك الأطياف المختلفة.

كما يتناول باب «عرض لأطروحة إفتائية»، بحثًا بعنوان «مقاصد الشريعة وأثرها في الإفتاء .. دراسة تطبيقية على قضايا فقه الأقليات»، وهي رسالة ماجستير للباحث محمد علي إبراهيم محمد حلس، أشرفت عليها الدكتورة زينب عبد السلام أبو الفضل، أستاذ الدراسات الإسلامية المساعد بقسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة طنطا بمصر، سنة **2019**م. وتقع في **232** صفحة.

وفي شأن آخر يستعرض باب «مهارات البحث الإفتائي» كيفية اختيار موضوع الدراسة، وكيف يمثل اختيار موضوع البحث الخطوة الأولى والأهم في الدراسة؛ نظرًا لأن الدقة والعناية في اختيار موضوع البحث يضمن استمرار الباحث في عمله البحثي دون معوقات.

بينما يتناول باب «تقنيات بحثية» موضوعًا مهمًّا حول كيفية استخدام خاصية **Microsoft Word Translator**، وكيف أصبحت التقنية من الأدوات الهامة في مجال البحث العلمي، فمن خلال تطويعها يمكن للباحث الاستفادة منها على عدة مستويات في أثناء عملية البحث العلمية.

وختامًا يطرح باب «أطروحة لباحث» مقترحًا لدراسة يمكن أن يقوم بها الباحثون حول «الفتوى المؤسسية ودورها في حماية المستهلك في ظل اقتصاد السوق المعاصرة» (أطروحة ماجستير).

وندعو الله العلي القدير أن يكون العدد الأول من نشرة «دعم» قد قدم محتوىً مفيدًا وأوضح الرؤية التي نتطلع إليها، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

# معهد وجامعة

## كلية أصول الدين بجامعة الأزهر

## النشأة والأقسام والفروع

## النشأة والمقر:

تُعد كلية أصول الدين أقدم الكليات التي تتبع جامعة الأزهر الشريف، حيث أنشئت بواقع مرسوم ملكي سنة **1931**م باعتماد المناهج المقررة فيها، ومارست الكلية عملها في نفس العام.

وكان مقر كلية أصول الدين في البداية في مدرسة الخازندارة الشهيرة بشبرا، وظل العمل مستمرًّا في هذا المقر إلى أن نُقِلَ مقر الكلية بجانب الجامع الأزهر في عام **1977**م في عهد الإمام عبدالحليم محمود رحمه الله.

## أقسام الكلية:

- قسم التفسير وعلوم القرآن.
- قسم الدعوة والثقافة الإسلامية.
- قسم العقيدة والفلسفة.
- قسم الحديث وعلومه.

## فروع الكلية:

بجانب الفرع الرئيسي الذي أنشئ بالعاصمة المصرية القاهرة بقسميه (بنين وبنات) تم إنشاء فروع أخرى بعدة محافظات مصرية، منها: فرع أسيوط سنة **1969**م، وفرع المنصورة **1974**م، وفرع طنطا **1976**م، وفرع شبين الكوم **1980**م، وفرع الزقازيق **1983**م.

الدرجات العلمية في الكلية ومجالاتها:

تمنح كلية أصول الدين درجة الليسانس في أحد تخصصات (التفسير وعلوم القرآن- والحديث وعلومه- والدعوة والثقافة الإسلامية- والعقيدة والفلسفة).

وتؤهل الكلية طلابها للعمل بعدة مجالات كمجال التدريس للعلوم الشرعية، ومجال الوعظ والخطابة في المساجد (الأوقاف المصرية)، والعمل في مجال البحث الشرعي في مراكز البحث المتخصصة.

## أعلام الكلية:

وقد تخرَّج في كلية أصول الدين عدد من الأعلام والرموز الشرعية في العالم الإسلامي، أبرزهم:

- الدكتور عبد الحليم محمود، عميد كلية أصول الدين، وأمين مجمع البحوث الإسلامية، وشيخ الأزهر السابق رحمه الله.
- الدكتور أحمد الطيب، عميد كلية أصول الدين بباكستان، وعميد كلية الدراسات الإسلامية بأسوان، وشيخ الأزهر الشريف حاليًا.
- الدكتور محمد سيد طنطاوي، عميد كلية أصول الدين بأسيوط، ومفتي الديار المصرية، وشيخ الأزهر السابق رحمه الله.
- الدكتور أحمد عمر هاشم، رئيس جامعة الأزهر السابق، وعضو هيئة كبار العلماء.
- الدكتور حسن الشافعي: عضو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، ورئيس مجمع اللغة العربية، وعضو هيئة كبار العلماء، وتقلد غير ذلك من المناصب.



## قسم الدراسات العليا:

تقدم كلية أصول الدين أربعة برامج لكل من الماجستير والدكتوراه، وهي: (أصول الدين في العقيدة والفلسفة- أصول الدين في التفسير وعلومه- أصول الدين في الحديث- أصول الدين في الدعوة والثقافة).

وتنقسم مرحلة الماجستير إلى قسمين: التمهيدي- الرسالة، ويشترط في التقدم للماجستير أن يكون المتقدم حاصلًا على (الليسانس) من كلية أصول الدين أو ما يعادلها بتقدير عام (جيد)، وأن يكون متوسط التقدير في السنوات الأربع في مادة التخصص (جيد)، ولا يشترط ذلك في الطلاب الوافدين.

ويمتحن الطالب في المواد المقررة شفويًّا وتحريريًّا، وللطالب الحق في الامتحان التحريري في أربعة أدوار متعاقبة.

ويُشترط الحصول على تقدير (جيد) لاستكمال الطالب مرحلة الماجستير.

ثم يختار الطالب عنوانًا للرسالة ويتقدم بطلب إلى عميد الكلية الذي يحيله على القسم المتخصص لعقد سمينار للموافقة على التسجيل، وبعد التسجيل يتابع الطالب مع مشرفي رسالته من السادة أعضاء هيئة التدريس، أما التسجيل للدكتوراه فيكون بعد الحصول على درجة الماجستير بتقدير لا يقل عن (جيد).

## إجراءات تسجيل أطروحة في الإفتاء في كلية أصول الدين:

للباحثين الذين استوفوا شروط تسجيل الأطروحات في الكلية التقدم للتسجيل بمرحلة الماجستير أو الدكتوراه في القسم المناسب لمؤهلهم الدراسي، ولعل قسم «الدعوة والثقافة الإسلامية» أنسب الأقسام للأطروحات المتعلقة بقضايا الفتوى والإفتاء.

كما يمكن تسجيل أطروحات في قسم العقيدة والفلسفة تتعلق بالإفتاء في مسائل العقيدة، وكذلك يمكن التسجيل في قسم الحديث عن دراسة الأحاديث المستدل بها في الفتاوى إما رفعًا للواقع أو تأصيلًا لما ينبغي أن يكون.

ويمكن مراجعة الموقع الإلكتروني الرسمي للكلية (http://www.azhar.edu.eg/osoul-cairo).

# الفتوى وعلم مقاصد الشريعة في المؤلفات التراثية والمعاصرة

## ببليوجرافيا

يمثل العلم بمقاصد الشريعة ضرورة كبيرة وملحة للمتصدرين للإفتاء؛ لكون تحقيق مقصد الشارع هو الغاية من ممارسة الفتوى وقضية التدين على وجه العموم، ومن هنا تظهر أهمية مراعاة المقاصد الشرعية في الفتوى، مع ضرورة التنبيه على أن يتم ذلك وفق ضوابط لا بد من توافرها ومراعاتها من قِبل الفقيه؛ لتتسم فتاواه بالتوازن والاعتدال وعدم التناقض والاضطراب، ومن أهمها أن يكون المجتهد محيطًا بالمقاصد الشرعية إحاطة تامة؛ إذ يستند المجتهد إليها في معرفة أحكام الحوادث والمستجدات، كما يعتمد عليها في فهم النصوص الشرعية من الكتاب والسنة وتفسيرها ومعرفة دلالاتها، والتوفيق بين الأدلة المتعارضة في نظره والترجيح بينها، وكذلك الترجيح بين المصالح والمفاسد المتعارضة.

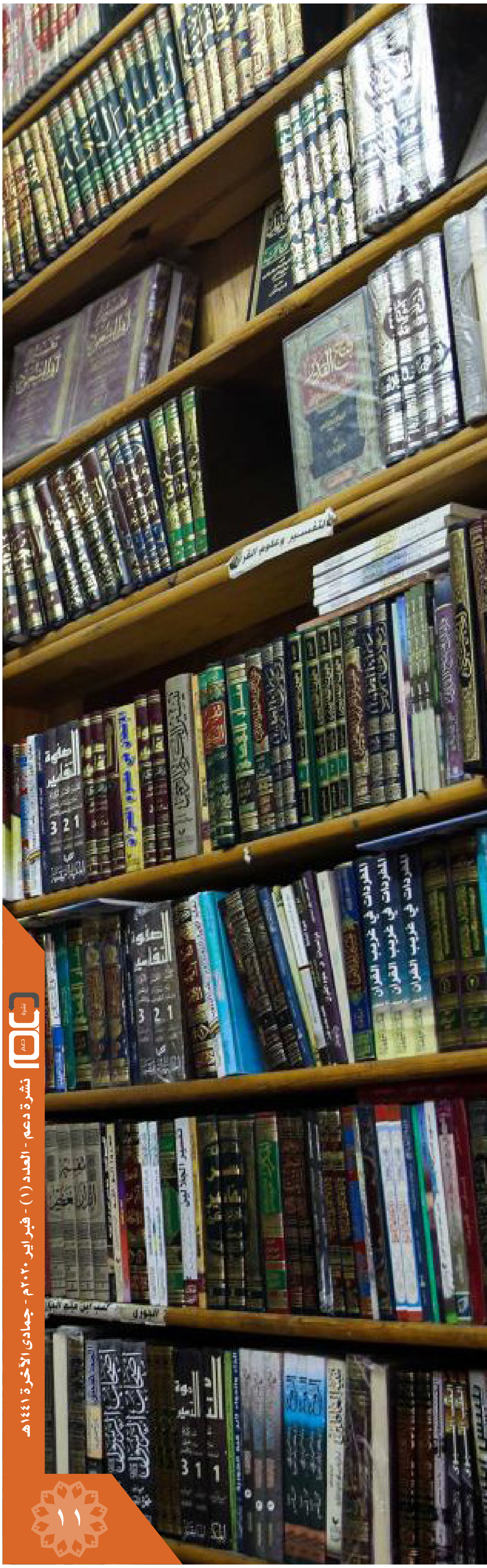
ومن هنا فقد لاقى ذلك الموضوع اهتمامًا كبيرًا من الباحثين والعلماء، وفيما يلي نرصد أبرز المؤلفات التي يمكن الرجوع إليها في تلك القضية:

### أولًا: المؤلفات التراثية:

- المصنفات الأصولية في أبواب العلة وأبواب المصالح المرسلة.
- غياث الأمم في التياث الظلم، لإمام الحرمين أبي المعالي الجويني.
- الموافقات في أصول الأحكام، لأبي إسحاق الشاطبي.
- إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن قيم الجوزية.
- قواعد الأحكام في مصالح الأنام؛ للعز بن عبد السلام.
- الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام، لأحمد بن إدريس القرافي.
- الاعتصام، لأبي إسحاق الشاطبي.
- الفوائد في اختصار المقاصد (القواعد الصغرى) لعبد العزيز بن عبد السلام.

### ثانيًا: المؤلفات المعاصرة:

- مقاصد الشريعة للطاهر بن عاشور.
- فلسفة مقاصد التشريع في الفقه الإسلامي، لخليفة بابكر الحسن.
- التطبيق المقاصدي للأحكام الشرعية (حقيقته حجيته مرتكزاته)، لعبدالرحمن الكيلاني.
- الاجتهاد المقاصدي، حجيته وضوابطه ومجالاته، لنور الدين الخادمي.
- مقاصد الشريعة الإسلامية وأثرها في صناعة الفتوى، لرضا غمور.
- معايير الفتوى الفردية والجماعية، الضوابط المعيارية في إنزال الأحكام الشرعية، لصفاء أحمد شاهين.
- فقه الواقع من منظور القطع والظن، لسامي الصلاحات.
- ضوابط الفتوى في ضوء المقاصد الشرعية، لأسامة بن محمد الشيبان.
- أهمية المقاصد في الشريعة الإسلامية، لسميح الجندي.
- مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية، لمحمد سعد اليوبي.
- القواعد الشرعية ومقاصد الشريعة، لعيسى بوراس.
- مقاصد التشريع الإسلامي، ليوسف الشبيلي.
- اختلاف الفتوى باختلاف تعلق الحكم بالفرد وتعلقه بالأمة تأصيلًا وتطبيقًا، لزينب عبد السلام.
- طرق الكشف عن مقاصد الشارع، لنعمان جغيم.
- رأي الأصوليين في المصلحة المرسلة من حيث الحجية، لزين العابدين العبد نور.
- علاقة الكليات بالجزئيات وأثرها في الاجتهاد الفقهي، لكمال راشد.
- النص والمصلحة بين التطابق والتعارض، لحفيظة بوكراع.
- فلسفة التشريع في الإسلام، لصبحي المحمصاني.
- مصادر التشريع الإسلامي فيما لا نص فيه، لعبد الوهاب خلاف.



- ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية، لمحمد سعيد رمضان البوطي.
- مقاصد الشريعة الإسلامية تأصيلًا وتفعيلًا، لمحمد بكر إسماعيل حبيب.
- مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، لعلال الفاسي.

## ثالثًا: الفتاوى المتعلقة:

- فتوى دفع الزكاة لإنشاء مستشفيات تختص بعلاج الأمراض المزمنة والمستعصية:

فقد صدرت عدة فتاوى في ذلك الصدد منها فتوى لدار الإفتاء المصرية بتاريخ **1980/ 10/ 12** بجواز ذلك اعتمادًا على مراعاة مقاصد الشرع.

- فتوى صادرة عن دار الإفتاء المصرية بتاريخ **14** مايو **1979**م بجواز القتل تعزيرًا سياسةً للمجرمين الذين يخطفون الأطفال والإناث للاعتداء على عرضهن، باعتبارهم خطرًا على المجتمع، وباعتبار أن فعلهم مناف لمقاصد الشريعة التي تدعو لحفظ النفس والدين والعرض.
- فتوى الالتزام بقانون السير، وهي فتوى صادرة عن دار الإفتاء الأردنية بتاريخ **2017/ 1/ 11**، وجاءت الفتوى بوجوب الالتزام بقانون السير وتحريم مخالفته استنادًا على مقاصد الشريعة من حفظ النفس ونحو ذلك.
- فتوى صادرة عن دار الإفتاء الأردنية بتاريخ **13-01-2015** بعدم جواز نسخ البرمجيات المقلدة والمتاجرة بها، وعدم استخدام النسخ غير الأصلية عند توفر النسخ الأصلية؛

لأنها تندرج تحت اسم «حقوق الملكية الفكرية»، وهي حقوق مصونة شرعًا لأصحابها لا يجوز الاعتداء عليها، وهذا من مقاصد الشرع.

# مناهج إفتائية

## منهج دائرة الإفتاء في الأردن



تأسست دائرة الإفتاء في المملكة الأردنية في عام **1921**م، وكانت الدائرة تعتمد المذهب الحنفي في الفتوى، وكان المفتي يُجيب الناس على أسئلتهم سواءً منها ما يتعلق بالعبادات أو المعاملات أو الأحوال الشخصية، وكان يعيَّن إلى جانب كل قاضٍ مفتٍ في المدن الكبيرة والصغيرة، ويستعين القاضي بالمفتي على حل المشكلات الاجتماعية، كما أن المفتي يُحيل إلى القاضي الأمور التي لا تدخل تحت اختصاصه مما يحتاج إلى بينات وشهود. وبقي الإفتاء على هذا الحال حتى تم تعيين الشيخ حمزة العربي مفتيًا للمملكة سنة (**1941**م) بإرادة سامية في سنة **1966**م صدر نظام الأوقاف الإسلامية واشتمل الفصل التاسع منه على تنظيم شئون الإفتاء، وكان المفتي يرتبط بوزير الأوقاف، ولذا نص النظام على أن المفتي العام يعقد بالاشتراك مع مدير الوعظ والإرشاد اجتماعات دورية للمفتين لتوجيههم وتنظيم أعمالهم؛ وذلك لأن المفتين كانوا يقومون بالوعظ والإرشاد أيضًا.

ثم تطور نظام التنظيم الإداري لوزارة الأوقاف وتطور معه نظام الإفتاء، فتم استحداث دائرة للإفتاء سنة **1986**م، لكن بقي المفتي مرتبطًا بوزير الأوقاف، والذي قد يكون في بعض الأحيان ليس من ذوي الدراسات الشرعية؛ ولذا ظل قاضي القضاة يرأس مجلس الإفتاء لأن قاضي القضاة لا بد أن يكون مؤهلًا تأهيلًا شرعيًّا، وفي عام **2006**م صدر قانون يقضي باستقلال دائرة الإفتاء العام عن وزارة الأوقاف وغيرها من الجهات الرسمية، وأصبحت رتبة المفتي تعادل رتبة وزير في الدولة، وبهذا استقل الإفتاء عن أجهزة الدولة الأخرى.

وفي الوقت الراهن تعتمد دائرة الإفتاء الأردنية المذهب الشافعي أساسًا ومنطلقًا للفتوى، والتزام دائرة الإفتاء بالمذهب الشافعي لا يعني التقليد التام لاجتهادات فقهاء المذهب؛ بل تستفيد الدائرة من جميع الآراء الفقهية وفقًا للمعطيات الآتية:

- إذا تعلقت المسألة بنازلة جديدة من نوازل العصر غير منصوص عليها في اجتهادات الفقهاء أو كانت من المسائل العامة التي تتعلق بالمجتمع كله أو الأمة كلها، سواء في مسائل المعاملات المالية أو النوازل الطبية أو غيرها؛ فلابد للدائرة حينئذ من إعداد أبحاث خاصة لدراسة المسألة في ضوء الأدلة الشرعية والقواعد الفقهية والموازنة بين المصالح والمفاسد.
- إذا كان اجتهاد المذهب الشافعي في مسألة معينة لا يناسب تغير الزمان والمكان والظروف المحيطة بسؤال المستفتي، كأن يؤدي إلى حرج شديد، أو مشقة بالغة، أو اختلفت العلة التي من أجلها نص فقهاء الشافعية على ذلك الاجتهاد، أو استجد من المعلومات والحقائق العلمية ما يدعو إلى إعادة البحث في الاختيار الفقهي؛ ففي جميع هذه الحالات تقوم دائرة الإفتاء بإعادة دراسة المسألة في ضوء القواعد الفقهية والمقاصد الشرعية، وتستفيد من اجتهادات جميع المذاهب الإسلامية للوصول إلى الحكم الشرعي الأقرب إلى مقاصد الشريعة.
- وأما في قضايا الأحوال الشخصية، كالنكاح والطلاق والحضانة والميراث، فإن الدائرة تعتمد في الفتوى (قانون الأحوال الشخصية الأردني) ولا تخرج عنه، وذلك حتى لا يحدث تضارب بين الإفتاء والقضاء الشرعي في المملكة، والقانون مستمد من اجتهادات وأقوال فقهاء المسلمين، تم اختيارها وفق أسس وضوابط شرعية، من قبل لجان مختصة.

ويمكن للباحث الأكاديمي المعني بمتابعة وتحليل فتاوى ومنهجية الدائرة في الفتوى الاستفادة من مخرجاتها التي تتمثل فيما يلي:

- فتاوى الدائرة البحثية والمختصرة.
- موسوعة فتاوى الفقهاء، وهي موسوعة تضم الفتاوى التي صدرت عن أعلام الفقهاء، وتم استخلاصها من ثنايا المصنفات التي جمعت فتاوى الفقهاء، وقد صدر منها إلى الآن: فتاوى العز بن عبد السلام، والغزالي، ونوح علي سلمان.
- منشورات الإفتاء، وهي مجموعة من الرسائل العلمية المتعلقة بالإفتاء والإصدارات الخاصة بدائرة الإفتاء، إلى جانب نشرة الإفتاء وبعض المرئيات.
- مقالات، وهي مجموعة من المقالات المتنوعة في المجالات الشرعية.

وكل تلك المخرجات منشورة ومرتبة على الموقع الرسمي لدائرة الإفتاء:

(**https: / /www.aliftaa.jo /Default.aspx**).

# حالة الإفتاء في العالم

## الإفتاء في ماليزيا ودوره في حفظ التنوع الديني والإثني



تتميز ماليزيا بتنوع عرقي وديني كبير؛ فالأصول السكانية تعود إلى ثلاث قوميات عرقية مختلفة، وهم الملايو والصينيون والتاميل (الهنود)، ويشكل الملايو المكون الأكبر من التشكيل السكاني في ماليزيا، حيث يمثلون حوالي **60** ٪ من إجمالي عدد السكان يدين أغلبيتهم الساحقة بالإسلام، فيمثل نسبة المسلمين حوالي **61**٪ من إجمالي عدد السكان، ويأتي في المركز التالي من حيث الانتشار الديانة البوذية بنسبة **19**٪ تقريبًا، ثم المسيحية بنسبة **9**٪، وأخيرًا الهندوسية بنسبة **6,3**٪، ثم بعض الديانات الأخرى التي يمثل متبعوها حوالي **3**٪ من جملة عدد السكان.

ومع هذا التعدد الإثني والتنوع العقدي في ماليزيا كان للمؤسسات الدينية على وجه العموم دور كبير في حفظ الاستقرار والتعايش السلمي بين تلك الأطياف المختلفة، ومن ضمن تلك المؤسسات مؤسسة الفتوى في ماليزيا.

والمؤسسة المنوط بها الفتوى في ماليزيا هي دار الإفتاء، ويقوم برئاستها المفتي الفيدرالي الماليزي، وتلك الجهة هي الجهة المتخصصة في الفتوى، ولا يجوز لأحد أن يُفتي في ماليزيا وفقًا للقانون؛ فالقانون حصر الفتوى في دار الإفتاء، وهو ما يجعل عملية الفتوى خارج دار الإفتاء معرضة لعقوبات قانونية، لذلك فإن الفتوى الرسمية هي المعتمدة، أما الفتاوى والآراء خارج دار الإفتاء فهي ليست ذات قبول لدى الشعب الماليزي.

وقد تقدم السفير الماليزي بالقاهرة بطلب إلى الدكتور شوقي علام مفتي جمهورية مصر العربية رئيس الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم؛ بتكليف من الحكومة الماليزية؛ لمراجعة وتحقيق قواعد الفتوى وفق المعتمد عند المذاهب الفقهية الأربعة، تمهيدًا لضبط عملية الفتوى في ماليزيا، وتعميم ذلك على مستوى الولايات في لجان الفتوى المنتشرة في جميع أنحائها.

وفي أثناء فعاليات مؤتمر الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم «دور الفتوى في استقرار المجتمعات» صرح الشيخ ذو الكفل البكري المفتي الفيدرالي لدولة ماليزيا «بأن الفتوى في ماليزيا لا تصدر إلا من الجهة الرسمية، ولا بد لها من توافق وإجماع حولها لمنع الخلاف».

وتُولِي دار الإفتاء الماليزية أهمية كبيرة لقضايا الإرهاب والتطرف، وتعتبر تلك التنظيمات الإرهابية هي أبرز المخاطر التي تهدد أمن الدول الإسلامية بما تسعى إليه من تفتيت تلك الدول وإشعال الحروب والفتن فيها، ولذلك فإن مواجهة الفكر المتطرف أحد أهم المهام التي ترى دار الإفتاء الماليزية أنها من أخص وظائفها، وقد أشار مفتي ماليزيا في وقت سابق إلى الجهود التي تبذلها دار الإفتاء الماليزية في مواجهة الفكر المتطرف، فقال أثناء فعاليات مؤتمر الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم «دور الفتوى في استقرار المجتمعات»: «أصدرنا كثيرًا من الفتاوى؛ لتحصين ومنع الماليزيين من الانضمام إلى الجماعات الإرهابية كداعش والقاعدة، وتعمل دار الإفتاء بشكل كبير ومتواصل من أجل حماية أبناء الشعب الماليزي، من خلال السير على نهج الأزهر الشريف في تبني المنهج الوسطي المعتدل بما يخدم الإسلام والمسلمين».

ويمكن للطالب أو للباحث الاستفادة من المعطيات السابقة في تكوين صورة عامة ومختصرة يمكن من خلالها اختيار موضوع لأطروحته يتعلق بحالة الإفتاء في ماليزيا أو الهيئات المنوط بها الفتوى هناك، ودورها في المجتمع الماليزي، ونحو ذلك من الموضوعات التي لها علاقة بالإفتاء والتمثيل الديني والمؤسسات الدينية.

ويحتاج الباحث الأكاديمي المعني بمتابعة وتحليل حالة الفتوى في دولة ماليزيا إلى الاستفادة من مخرجات دار الإفتاء الماليزية بالاطلاع على سجل وأرشيف الدار وما يُنشَر من خلالها، ويجب عليه إجادة اللغة المالاوية أو الاستعانة بمن يجيدها، وهي اللغة الأكثر انتشارًا في ماليزيا.

عرض

# أطروحة إفتائية

## مقاصد الشريعة وأثرها في الإفتاء

### دراسة تطبيقية على قضايا فقه الأقليات




«مقاصد الشريعة وأثرها في الإفتاء» هي رسالة ماجستير للباحث محمد علي إبراهيم محمد حلس، أشرفت عليها الدكتورة زينب عبد السلام أبو الفضل، أستاذ الدراسات الإسلامية المساعد بقسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة طنطا، سنة **2019**م. وتقع في **232** صفحة.

وتتمثل مشكلة الرسالة الرئيسية في الإجابة عن عدة تساؤلات وهي: ما علاقة المقاصد بالإفتاء، وما وجه استفادة الفتوى من المقاصد، وكيفية الاستفادة من المقاصد في الفتوى.

**ويهدف البحث إلى:**

1. الإجابة عن تلك التساؤلات المتعلقة بالعلاقة بين الفتوى والمقاصد، وكيفية الاستفادة من المقاصد في الفتوى.
2. إثبات نظرية المقاصد، وتقوية حجيتها نظريًّا وعمليًّا، ببيان أثرها في الإفتاء، وفي فقه الأقليات.
3. إبراز قضية المقاصد عند علمائنا السابقين.
4. تنبيه العلماء والمفتين إلى أهمية المقاصد، وضرورة مراعاتها في فتاواهم، مع رسم الطريق الصحيحة للفتوى السليمة المحققة لمقاصد الشرع.
5. المساهمة في القضاء على فوضى الفتوى، وعلاج الأخطاء التي يقع فيها المفتون نتيجة غياب أو ضعف النظر المقاصدي.
6. الإسهام في حل مشاكل الأقليات المسلمة، ومعالجة القضايا المتعلقة بفقههم.
7. دفع تهمة الجمود والقصور عن الفقه الإسلامي خصوصًا، والشريعة الإسلامية عمومًا، وإثبات صلاحيتها وحيويتها، وإظهار محاسنها من خلال النظر المقاصدي.

وتميز هذا البحث عن البحوث والدراسات السابقة التي اهتمت بقضية المقاصد الشرعية والفتوى، بأن جميع تلك البحوث والدراسات

السابقة لم تستوعب آثار المقاصد على الفتوى، بخلاف تلك الدراسة التي أظهرت أثر المقاصد الشرعية على صناعة الفتوى وإبداء آراء جديدة في بعض مسائل الأقليات كحكم ميراث غير المسلم من المسلم، وإظهار الترابط بين فرعين كبيرين من فروع الأصول هما المقاصد والإفتاء، بحيث يمنع ذلك من الفصل بينهما عند التطبيق العملي، وربط فقه الأقليات بالنظر المقاصدي.

- وقد اتبع الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي، ورتب بحثه وفقًا لآثار المقاصد، ووضع للفصلين الثاني والثالث من فصول الرسالة تمهيدًا بيَّن فيه المقصود من الفصل والمنهج المتبع فيه.

وبخصوص منهجه في عزو الآيات القرآنية، فقد عزاها إلى السورة والآية وجعله في متن البحث، أما الأحاديث النبوية والآثار فقد خرجها من مصادرها مع الحكم عليها إن تيسر، ولم يحكم على الأحاديث التي وجدها في البخاري ومسلم، ونقل كلام علماء الحديث على الحديث أو الأثر إن كان في صحيحي البخاري ومسلم.

### وينقسم البحث إلى:

- **مقدمة:** ذكر فيها: (أهمية البحث- ومشكلة البحث- وأهداف البحث- والدراسات السابقة في موضوع البحث- والمنهج المتبع، ومنهج إخراج البحث- وأخيرًا خطة البحث).
- **تمهيد:** وتناول فيه التعريف بمصطلحات البحث (مقاصد الشريعة والإفتاء وفقه الأقليات).

#### الفصل الأول: وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: علاقة المقاصد بالتعليل والمصالح.
- المبحث الثاني: المقاصد في التراث الفقهي.
- المبحث الثالث: المقاصد في التراث الأصولي.

#### الفصل الثاني: وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: إنشاء الفتوى والأحكام.
- المبحث الثاني: الترجيح بين النصوص والآراء.
- المبحث الثالث: العمل بالضعيف والمرجوح من الأخبار والآراء.
- المبحث الرابع: تخصيص العام من النصوص والآراء.
- المبحث الخامس: تعميم النصوص والآراء.
- المبحث السادس: وقف العمل بالنصوص وتغير الآراء.
- المبحث السابع: التوقف في قبول الأخبار الظنية ورد الآراء.

#### الفصل الثالث: أثر المقاصد في تقويم الفتوى، وفيه خمسة مباحث:

- المبحث الأول: مراعاة فقه الواقع.
- المبحث الثاني: مراعاة فقه المآلات.
- المبحث الثالث: مراعاة فقه الموازنات.
- المبحث الرابع: مراعاة فقه البدائل.
- المبحث الخامس: مراعاة مقاصد المكلفين.

#### الفصل الرابع: أثر المقاصد في تحصين الفتوى، وفيه خمسة مباحث:

- المبحث الأول: سد الذرائع.
- المبحث الثاني: الحيل الفقهية.
- المبحث الثالث: تتبع الرخص.
- المبحث الرابع: التلفيق الفقهي.
- المبحث الخامس: العمل بالاحتياط.

**وأخيرًا:** خاتمة البحث. وتضمنت النتائج والتوصيات ثم خُتِمَت الأطروحة بخاتمة وفهارس فنية.

# مهارات البحث الإفتائي

## كيف تختار موضوع الدراسة؟

يمثل اختيار موضوع البحث الخطوة الأولى والأهم في الدراسة؛ لأن الدقة والعناية في اختيار موضوع البحث يضمن استمرار الباحث في عمله البحثي دون معوقات، وموضوع البحث أو الدراسة هو عملية يقوم من خلالها الباحث بالتحديد الدقيق والمخصص لقضية دراسته ومحورها، ويتم ذلك وفق عدة معايير رئيسة، بعضها يرجع إلى ذات الباحث، وبعضها يرجع إلى موضوع الدراسة:

## أولًا: المعايير الذاتية، وأبرزها:

- **الميول والرغبة الذاتية**: فيجب أن يتوافر في البحث في علوم الإفتاء الرغبة والميول الشخصية تجاه قضايا الإفتاء على وجه العموم، فيجب أن يكون الباحث من ذوي الاهتمام بالفتوى كعلم له أصوله وضوابطه وتطبيقاته الهامة. وهذا على وجه الخصوص، أما على وجه العموم فيجب أن يمتلك الباحث أو الطالب الرغبة الحقيقية والصادقة في البحث العلمي.
- **الأهلية العلمية**: فيجب على الباحث في مجال الإفتاء أن يتمتع بالقدرة العلمية والعقلية التي تؤهله للبحث في قضايا الإفتاء وما يتعلق بها، ولذلك ينبغي على الباحث في مجال الفتوى إصقال معارفه المتعلقة بمجال الفتوى عن طريق القراءة والاطلاع على المصنفات التي صنفت في هذا المجال ليكون متأهلًا للبحث المتخصص في علوم الفتوى.

## ثانيًا: المعايير الموضوعية: وتحديد موضوع الدراسة له عدة معايير موضوعية أهمها:

- أهمية الموضوع العلمية: فيجب أن يكون موضوع الدراسة له أهميته العلمية ومشكلته الفكرية؛ وينبغي أن يقدم البحث طرحًا يتضمن حلًّا لتلك المشكلة البحثية، فمن هنا يكتسب الموضوع أهميته العلمية.
- توافر المادة العلمية للبحث: فيجب على الباحث التأكد من توافر المصادر والمراجع اللازمة التي يمكن الرجوع إليها أثناء جمع المادة العلمية المتعلقة بموضوع البحث، وإلا فإن الباحث سيتعرض للعديد من المعوقات التي تمنعه من إتمام بحثه ودراسته.
- الوقت الزمني المتاح لإتمام البحث: وذلك أن غالب الجامعات تحدد إطارًا زمنيًّا للانتهاء من الرسالة (ماجستير ـ دكتوراه). ويجب على الباحث أن يتأكد أن الموضوع الذي اختاره يمكن له الانتهاء منه خلال تلك المدة الزمنية المحددة.

وبناء على ذلك يمكن رسم المسار الذي يسير فيه الباحث لتحديد موضوع دراسته في الآتي:

- تحديد الدراسات في مجال الفتوى والإفتاء وترتيبها بحسب مجالاتها وطبيعتها، فالمصادر والمراجع الإفتائية إما:
- يلجأ الطالب في جمع الكتب والدراسات بالبحث في قواعد البيانات المتاحة على الإنترنت باستخدام الكلمات المفتاحية، أو في الموسوعات العلمية الإلكترونية أو في فهارس المكتبات.
- بعد تجميع الدراسات والمؤلفات في مجال الفتوى يبدأ الطالب في القراءة، وتكون قراءة مختصرة ومتقنة ليتمكن من الاطلاع على أكبر قدر من المصادر التي يستلهم منها موضوع دراسته، ويدوِّن كل الأفكار التي يصل إليها من خلال تلك القراءة في ورقة ليسهل عليه استرجاع ذلك.
- ومع استمرار القراءة وتدوين الأفكار سيظهر للطالب موضوع أو عدة موضوعات يمكن له الكتابة فيها؛ فيختار أحد تلك الموضوعات.
- ويمكن للطالب الاستعانة بذوي الخبرات من رجال العلم وأساتذة الجامعة في اختيار موضوع البحث.
- وبعد الاختيار يبدأ الطالب في البحث فيما إذا كان قد تناول أحدٌ الموضوع أم لا؟ وهل الفكرة تعد جديدة ومبتكرة أم لا؟
- فإن تأكد من صلاحية الموضوع وعدم تناوله من قبل ذلك فإنه يصوغ عنوان الدراسة بشكل لائق ويراعي فيه الصياغة العلمية وقابليته للتطبيق وتضمنه للفكرة الجديدة التي توصل إليها، ويستعين الطالب في ذلك بالاطلاع على عناوين الرسائل العلمية المتميزة لينظر في طريقة الصياغة واختيار العناوين المناسبة.

# تقنيات بحثية

## تعرف على تقنيات استخدام

## Microsoft Word

## Translator



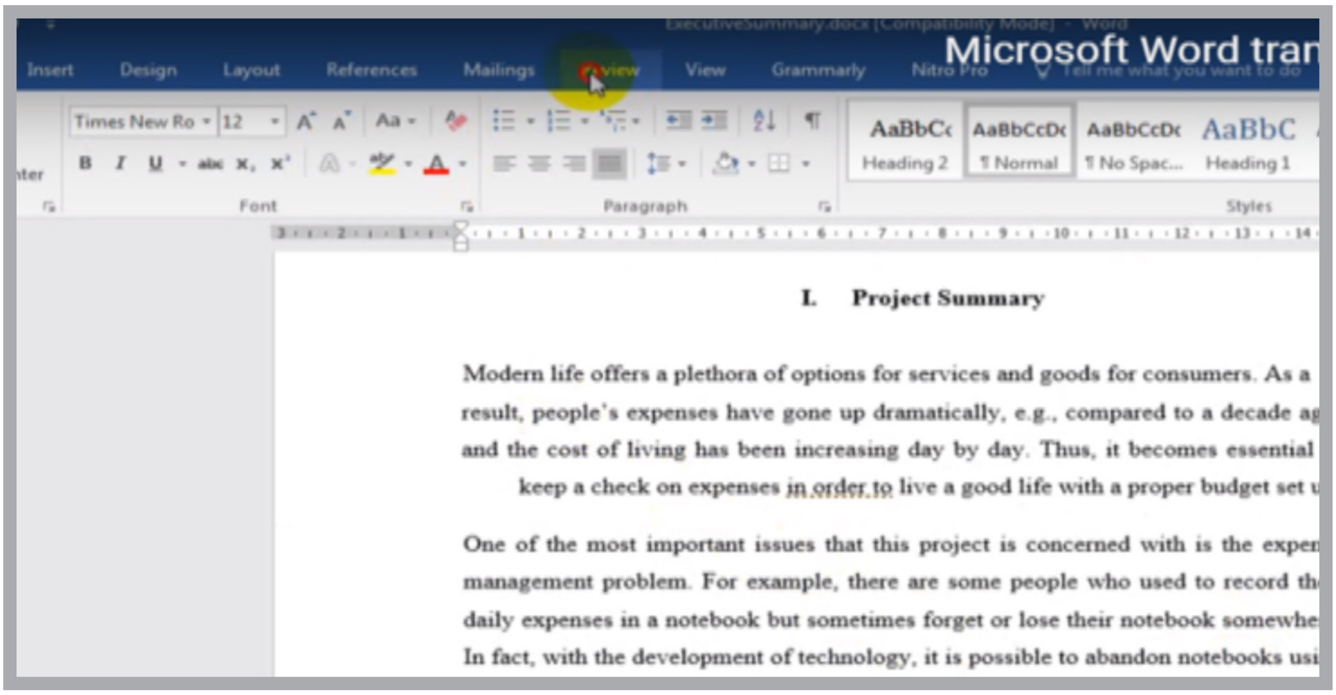
أصبحت التقنية من الأدوات الهامة في مجال البحث العلمي، فمن خلال تطويعها يمكن للباحث الاستفادة منها على عدة مستويات في أثناء عملية البحث العلمية، وفي هذا المقال نعرض لأحد التقنيات المساعدة للباحثين وهي ترجمة النصوص في برنامج (Microsoft Word).

أهمية تلك الخدمة:

لا شك أن تنوع مصادر البحث أحد عوامل تميزه، لا سيما إذا كان ذلك التنوع يتضمن مراجع أجنبية مغايرة للغة الباحث؛ لأن ذلك يتيح له فرصة توسيع قاعدة البيانات التي يعتمد عليها في بحثه مما ينعكس على ثراء البحث وغزارة مادته، ونظرًا لأن التعامل مع النصوص الأجنبية قد يصعب على بعض الباحثين لعدم إجادتهم سوى لغتهم الأصلية، فإن هذه الخاصية التي يقدمها برنامج (Microsoft Word) تساعد بشكل كبير على حل تلك الإشكالية، ومساعدة الباحث في الاعتماد على النصوص الأجنبية المتعلقة بموضوع بحثه.

## طريقة ترجمة النصوص باستخدام (Word):

### أولا: فتح ملف (Word) المتضمن للنص الأجنبي، ثم الضغط على زر (review)

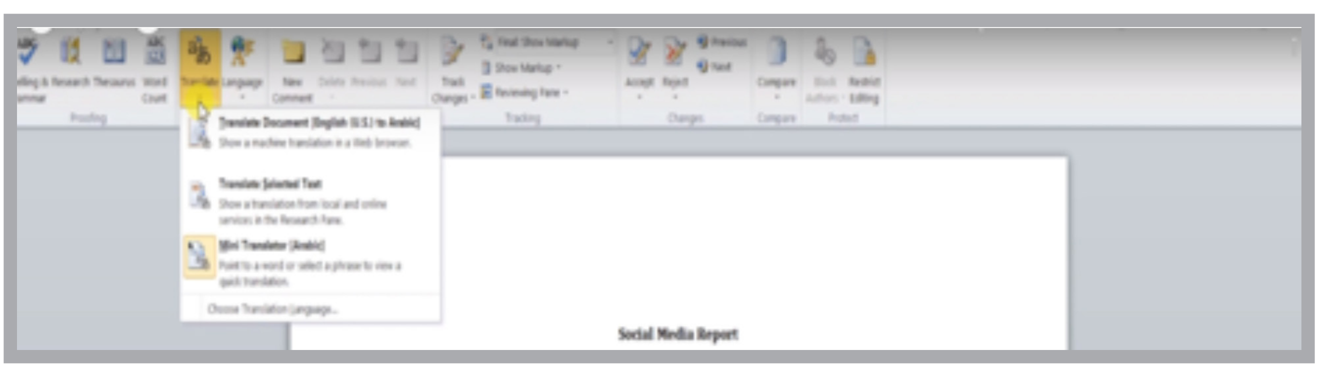



### ثانيا: ستظهر قائمة نختار منها خيار (translate):

وعند اختيار (translate) ستظهر ثلاثة خيارات بعضها تحت بعض:

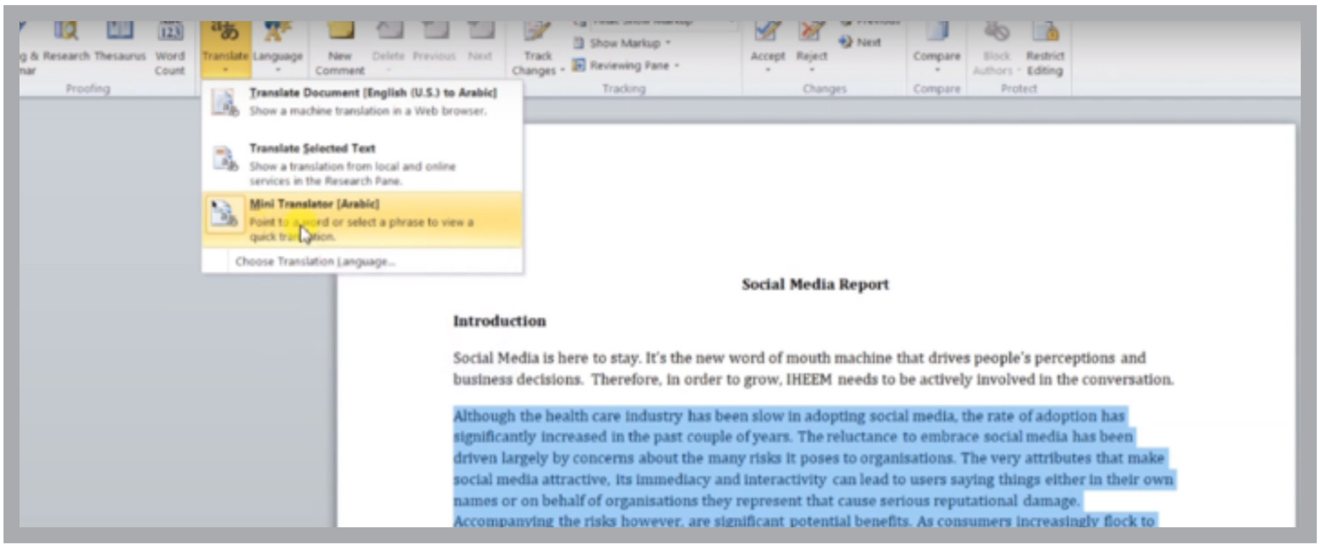
- translate document
- translate selected text
- mini translator

وتحت تلك الخيارات سيجد الباحث language choose translation، ومنها يحدد الباحث اللغة التي يترجم إليها النص.

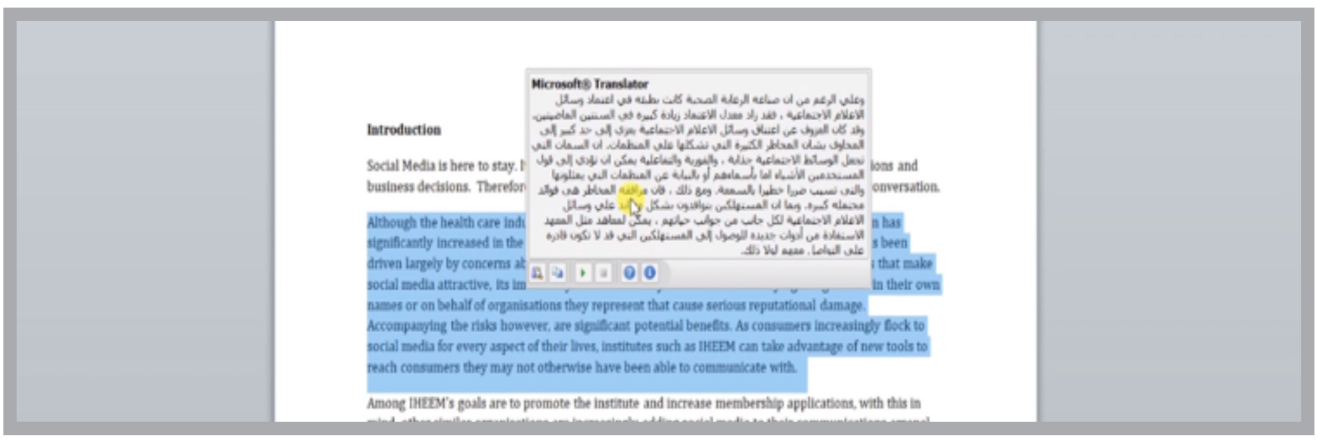


## الخيـار الأول: (mini translator)

- وفيه يتم ترجمة الجزء الذي يحدده الباحث فقط من النص، فيحدد الباحث الجزء المراد ترجمته، ثم يختار **mini translator**:

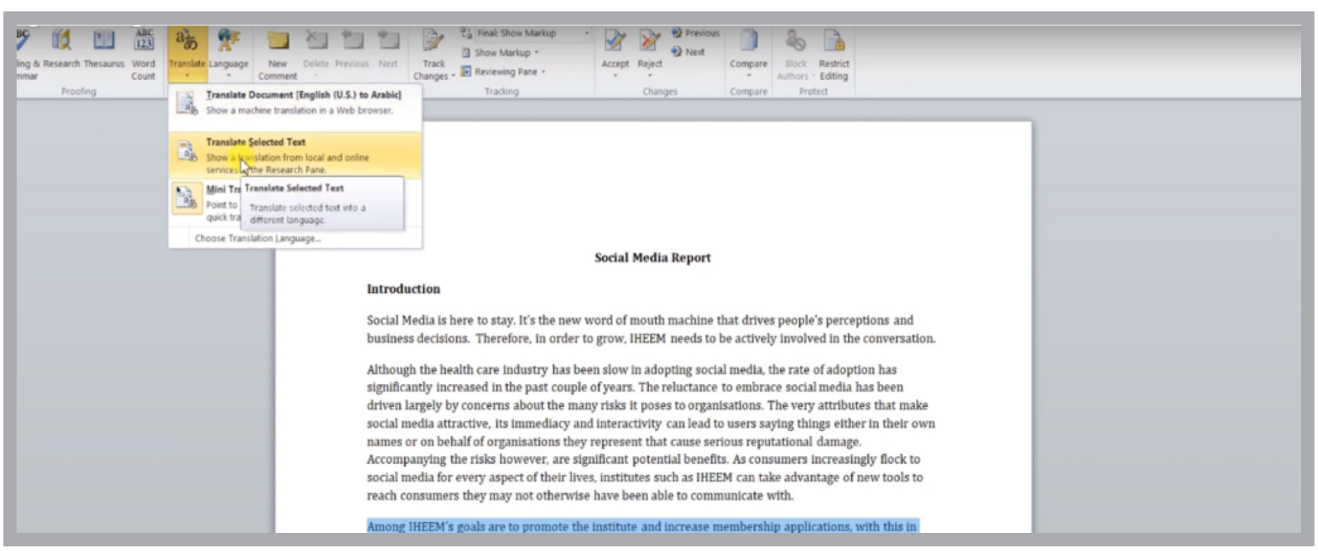



- ثم يقف على الجملة المحددة، سيجد ترجمتها قد ظهرت مباشرة للغة المحددة في إعدادات الترجمة.

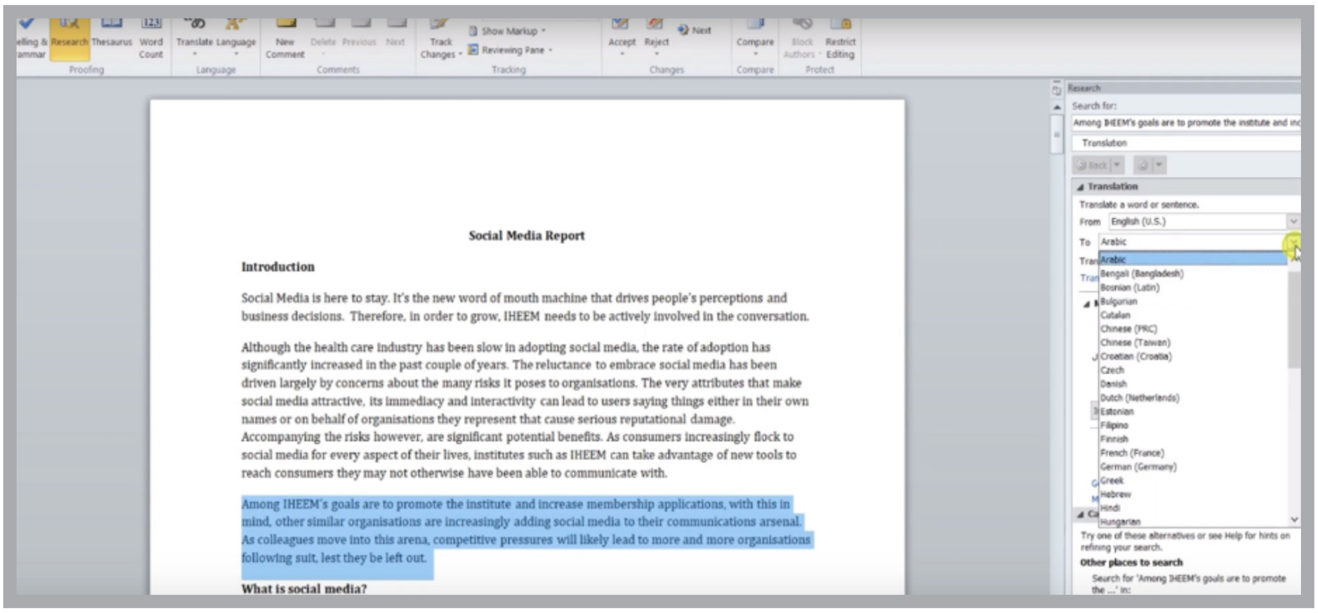



## الخيـار الثـانـي (translate selected text)

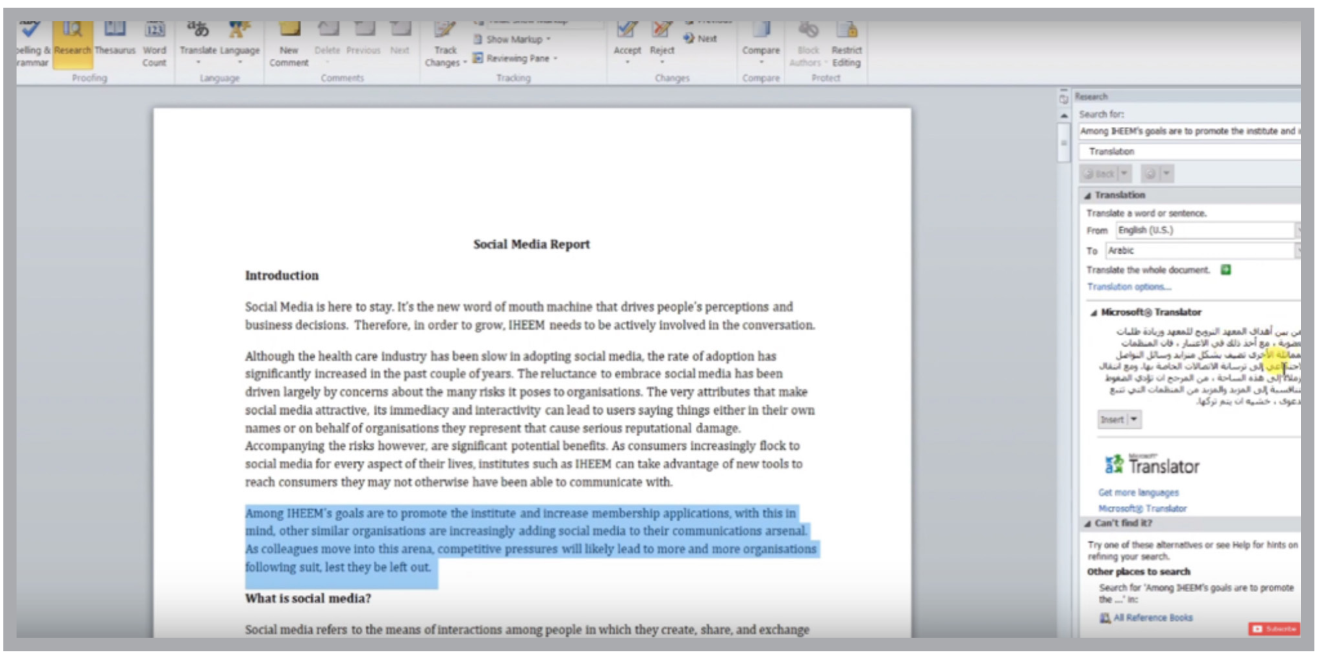
- وفيه يتم ترجمة النص للغة المحددة في إعدادات الترجمة أيضًا في تعليق جانبي، إلا أن الباحث يملك الحصول على ترجمة لأكثر من لغة أخرى من خلال قائمة جانبية تتضمن العديد من اللغات.
- فيحدد الباحث الجزء المراد ترجمته من النص، ثم يضغط **translate selected text**



وسوف تظهر له قائمة بها اللغات التي يمكن ترجمة النص إليها.

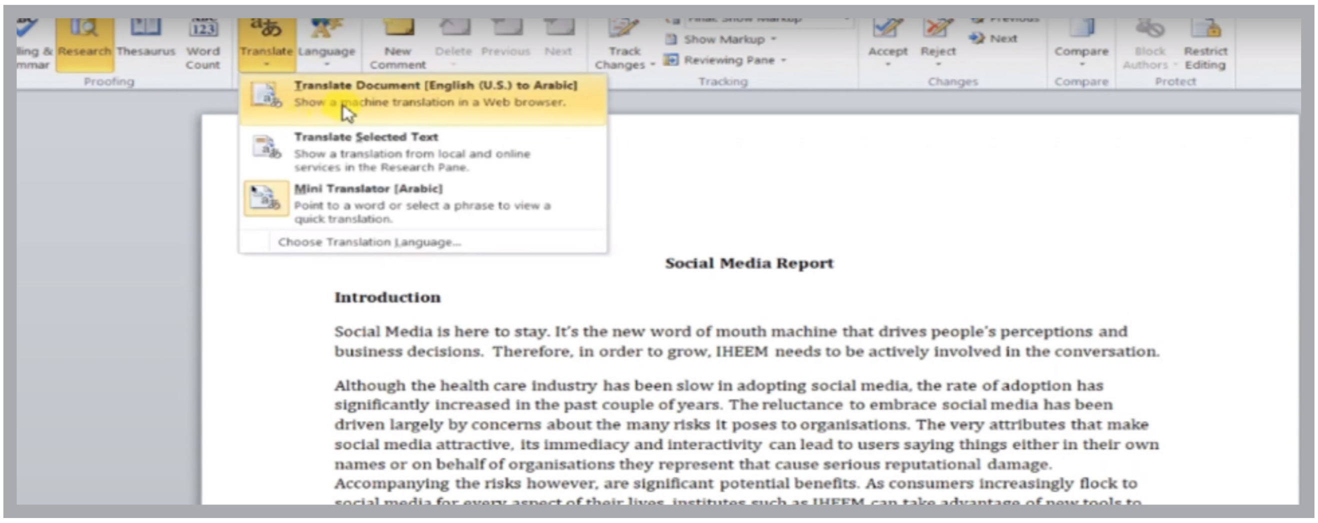



ثم يختار الباحث اللغة المراد الترجمة إليها ومن ثم تظهر الترجمة مباشرة.

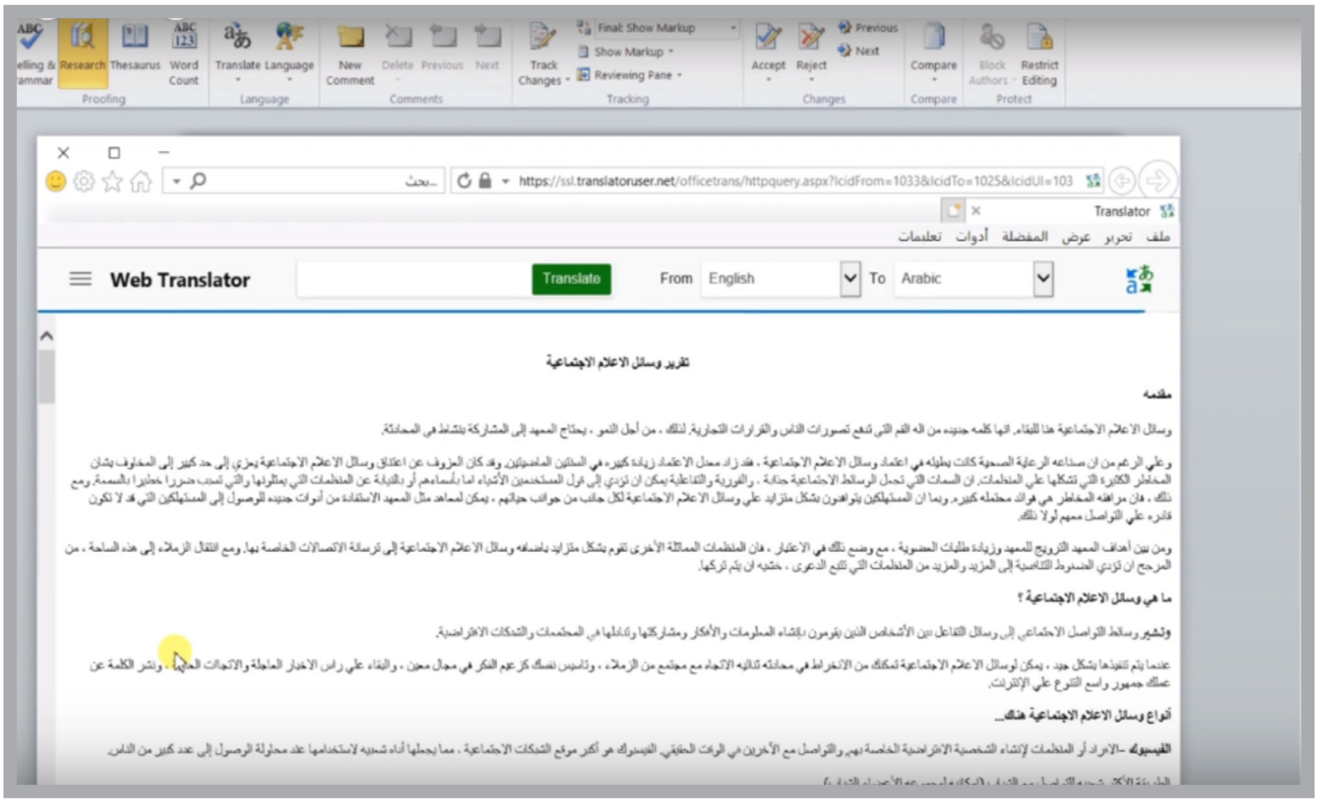


## الخيـار الثـالث: (translate document):

وفي هذا الخيار يتم ترجمة ملف الوورد كاملًا، فيضغط على زر (translate document)




فتظهر ترجمة الملف كاملًا بشكل تلقائي في ملف منفصل على متصفح الإنترنت.




ويجب في النهاية أن يحاول الباحث قدر المستطاع مراجعة النص بعد ترجمته، لا سيما المصطلحات التي قد تترجم إلى غير المراد، ولكن تبقى الخدمة خيارًا جيدًا للباحثين.

# أطروحة لباحث

## الفتوى المؤسسية ودورها في حماية المستهلك في ظل اقتصاديات السوق المعاصرة (مقترح أطروحة ماجستير)

## فكرة الأطروحة وهدفها:

تطور اقتصاد السوق تطورًا كبيرًا في السنوات الأخيرة ليحتفظ اقتصاد السوق بفلسفته وآلياته مع ضمان تحقيق عدة سياسات تهدف إلى تحقيق عوامل الأمان الاجتماعي من حماية المستهلك وتحقيق العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي ونحو ذلك.

وتهدف تلك الأطروحة إلى صياغة إطار نظري يوضح الدور الذي يمكن للفتوى أن تلعبه في تحقيق حماية المستهلك في ظل نظام اقتصاد السوق.

## خطة الأطروحة مختصرة:

تتعرض الرسالة في مباحثها التمهيدية لـ «آليات نظام اقتصاد السوق الحديث وفلسفته»، و«حماية المستهلك في ظل نظام اقتصاد السوق وضوابطها وشروطها»، و«الفرق بين حماية المستهلك في نظام اقتصاد السوق والنظام الاقتصادي الإسلامي».

ثم تتناول الدراسة موضوعها المقصود من خلال بيان دور الفتوى في حماية المستهلك في ظل اقتصاد السوق، على ثلاثة محاور رئيسة:

- **المحور الأول**: الفتوى والعملية الإنتاجية، وعلاقة الفتوى بعناصر الإنتاج (الأرض- العمل- رأس المال- العمل) وتأثيرها على المدخلات والمخرجات في تلك العملية بما يحقق مصلحة المستهلك.
- **المحور الثاني**: الفتوى وعملية التسويق ودورها السلبي والإيجابي على حماية المستهلك (التخزين- النقل- الإعلان- الأسعار).
- **المحور الثالث**: الفتوى وعملية الاستهلاك، وتحقيق الحماية الذاتية للمستهلك.

## المصادر الأولية للأطروحة:

- حماية المستهلكين في اقتصاد السوق، شريف لطفي.
- حماية المستهلك في الفقه الإسلامي، محمد أبو سيد.
- الأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، عبد الحليم الجندي.
- ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية، محمد شوقي الفنجري.
- قراءة في اقتصاد السوق آدم سميث، كامل وزنة.
- -دراسة نفسية في البيئة والصناعة والمهن والأعمال والتدريب والتسويق والإدارة، عبدالرحمن العيسوي.
- المباحث الخاصة بالرقابة على الأسواق والنشاط الاقتصادي في كتب الفقه في المذاهب الأربعة.
- أبواب المعاملات وضبط الأسواق بكتب الفتاوى التراثية.
- فتاوى دار الإفتاء المصرية وغيرها من المؤسسات الإفتائية، ومن أهمها:

1. فتوى دار الإفتاء المصرية بتاريخ **2011 /12/ 08** عن احتكار أنابيب الغاز وبيعها بأسعار مضاعفة.
2. فتوى دار الإفتاء المصرية بتاريخ **2008 /09/ 01** عن تعديل سعر البيع بسبب ارتفاع الأسعار.
3. فتوى دار الإفتاء الأردنية بتاريخ **24-03-2015** عن حكم بيع بضاعة مزوَّرة تحمل اسمًا تجاريًّا عالميًّا، وكتمان ذلك عن المشتري.
4. فتوى دار الإفتاء الأردنية بتاريخ **03-02-2013** عن حكم بيع الطحين المدعوم (الموحَّد) من قبل بعض المخابز، واستعماله في غير الأغراض المخصصة له من قبل الدولة.
5. فتوى مكتب الإفتاء بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية بسلطنة عمان عن حكم التعامل مع شركات تطبق نظام التسويق الشبكي.



# التعريف
# بـ«مركز دعم البحث الإفتائي»

منذ نشأتها دأبت الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم مع كل مؤتمر تُنظِّمه من مؤتمراتها الدولية السنوية على تدشين حزمة من المشروعات والمبادرات التي تدعم أهداف الأمانة ورسالتها في تفعيل الدور المهم للفتوى والإفتاء في العالم.

وفي هذا السياق أعلنت الأمانة العامة في مؤتمرها لعام **2019**م الذي أقيم في القاهرة بعنوان «الإدارة الحضارية للخلاف الفقهي» عن تدشين «مركز دعم البحث الإفتائي» التابع لها؛ كأول مركز متخصص في دعم طلبة الدراسات العليا وغيرهم ممن يُرتأى دعمه وتوجيههم نحو تقديم البحوث المتخصصة في علوم الفتوى والإفتاء بُغية تنشيط البحث العلمي في هذا المجال، ورؤية المركز في ذلك أن يكون البحث في علوم الإفتاء من التخصصات المستقلة أكاديميًّا.

وقد حددت الأمانة العامة لهذا المركز عدة مهام؛ من أهمها:

**أولًا:** توجيه ومساعدة طلبة الدراسات العليا ونحوهم لاختيار موضوعاتِ أبحاثٍ تكون متعلقةً بعلوم الإفتاء مع إيقافهم على أهم القضايا التي تتطلب تخصيصها بالبحث في هذا المجال.

ويستلزم ذلك بناء قواعد بيانات متكاملة للجامعات التي تطرح برامج للماجستير والدكتوراه في العلوم الشرعية في العالم والتواصل معها وبناء اتفاقيات ومذكرات تفاهم في هذا الإطار.

**ثانيًا:** إرشاد الطلبة في مراحل البحث بداية من وضع الخطة حتى المراحل النهائية، ويكون ذلك بواسطة طائفة من العلماء المتخصصين أكاديميًّا في العلوم الشرعية ذوي الخبرة في الإشراف على الرسائل الجامعية، وتشمل هذه الطائفة علماء من داخل مصر وخارجها وباللغة العربية والإنجليزية تمهيدًا لإدخال لغات أخرى.

**ثالثًا:** توفير المراجع العلمية من كتب وقواعد بيانات خاصة بالفتوى وعلوم الإفتاء.

**رابعًا:** إيصال طلبة الدراسات العليا ونحوهم بالمعنيين بمجال الفتوى ليقفوا على طبيعة العمل الإفتائي ومراحله عبر الإحاطة بنماذج عملية تساعد من تُعنَى أبحاثهم بالأمور التطبيقية في المجال.

مركز دعم البحث الإفتائي

الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم
General Secretariat for Fatwa Authorities Worldwide

**خامسًا:** تنظيم ورش عمل وسيمينارات للبحوث الإفتائية.

**سادسًا:** تنظيم تدريبات ومحاضرات في مجال شحذ المهارات البحثية في العلوم الشرعية عامة والإفتائية خاصة.

**سابعًا:** إنشاء فروع متخصصة في مجالات الإفتاء المهمة داخل المركز؛ كتخصيص فرع للإفتاء للأقليات المسلمة، ونحو ذلك.

وقد شكلت الأمانة العامة الهيكل التنظيمي المناسب لمركز دعم البحث الإفتائي والذي يتكون من:

## مدير المركز:

وتتمثل مهامه في: وضع الخطة الاستراتيجية للمركز ومتابعة تنفيذها بما يضمن تحقيق الأهداف العامة له، مع وضع الخطط والبرامج التنفيذية، والإشراف على الأقسام التابعة للمركز وتنسيق عملها وتحديد المدربين واعتماد الخطط التدريبية، واعتماد ما يوصَى بنشره.

## اللجنة العلمية:

وتتولى اللجنة العلمية عدة مهام؛ من أهمها:

- إقرار الموضوع الذي تم اقتراحه على الباحث.
- مراجعة خطط البحوث.
- مراجعة استيفاء الأبحاث للأصول العلمية وإرشاد الباحث للاستيفاء.

## قسم الإشراف الأكاديمي:

ويقوم هذا القسم بإعداد قوائم الموضوعات التي يمكن اقتراحها على الباحثين، وإرشاد الباحث أثناء وضع خطة البحث، وفي مراحل كتابة المادة العلمية بإيقافه على المصادر وتوفير قواعد بيانات المركز له ونحو ذلك.

## قسم الاتصال وقواعد البيانات:

ويقوم هذا القسم بإعداد قاعدة بيانات بالكليات والمعاهد المعنية بالعلوم الشرعية وما يمكن أن يتعلق بالبحوث الإفتائية، وإعداد قاعدة بيانات بالبحوث الأكاديمية والأطروحات العلمية المتعلقة بالإفتاء ما نوقش منها وما لم يناقش وتحديد أماكن تواجدها، وتوفير كافة البرامج البحثية الخاصة بالبحث الإفتائي والفقهي، وتمكين الباحثين من الحصول على نسخ مصورة من الأجزاء التي يحتاجون إليها من المراجع المتوفرة لدى المركز، واستقبال طلبات الباحثين من كافة دول العالم والتواصل معهم من خلال كافة وسائل الاتصال.

## قسم التدريب البحثي:

ويقوم هذا القسم بإعداد البرامج التدريبية المعنية بكيفية إعداد البحوث الشرعية وما يتعلق بذلك من مهارات بحثية، ووضع الخطط التدريبية ورفعها لمدير المركز للاعتماد، وتنظيم ورش العمل والسيمينارات للبحوث الإفتائية، وإعداد دراسة علمية خاصة بكيفية كتابة البحوث الإفتائية والمهارات المطلوب توافرها عند إعدادها.

وقد وضعت الأمانة العامة في خطتها لعام **2020**م أن يتم إطلاق الموقع الإلكتروني لمركز دعم البحث الإفتائي، وأن يتم دعم طباعة بعض الرسائل الجامعية المعنية بالفتوى والإفتاء، وإصدار نشرة إلكترونية متخصصة في شئون البحث الإفتائي.

ويأتي هذا العدد من نشرة «دعم» التي تُكتب فيه هذه الصفحات تحقيقًا لأحد أهم أهداف المركز طبقًا لرؤية الأمانة العامة وخطتها للعام الحالي.

نشرة دعم

نشرة بحثية تصدر عن مركز دعم البحث الإفتائي
الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم

العدد (٢) - شهر مارس ٢٠٢٠م - رجب ١٤٤١هـ


**كلية أصول الدين وحوار الحضارات بتطوان .. النشأة والأقسام وأنظمة الدراسة**

**أهم المراجع التراثية والمعاصرة عند دراسة سير المفتين ومناهجهم**

**تعرف على المنهج الإفتائي لدار الإفتاء المصرية**

**الإفتاء في المغرب .. منذ دخول الإسلام وحتى تأسيس المجلس العلمي الأعلى**

**الفتوى وقضايا المجتمع المصري في النصف الأول من القرن العشرين (استعراض لرسالة ماجستير)**

**التصنيف في علوم الإفتاء .. لمحة تاريخية**

**كيف تستخدم الباحث العلمي Scholar Google**

**أطروحة مقترحة .. منهج الفتوى عند أبي الوليد ابن رشد ٥٢٠هـ**



# الفهرس

# هيئة التحرير

# افتتاحية العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه، وبعد:

لا يزال البحث العلمي والدراسات الأكاديمية هما أمل الأمة الإسلامية في بعث مشروع حضاري نهضوي قائم على العلم والعمل، وقادر على أن يشغل مكانًا يليق به بين مجتمعات العالم وحضاراته.

وذلك الأمل لن يكون حقيقة إلا بالدعم الكامل والمتواصل للبحث العلمي وبرامج الدراسات العليا؛ لتخريج أكبر قدر من المتأهلين والمتخصصين، الذين أصبح الاحتياج إليهم أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى للتزايد الكبير في عدد غير المتخصصين وبخاصة في مجال الإفتاء والفتوى، وصار تهديدهم للاستقرار والأمن في المجتمعات الإسلامية تهديدًا حقيقيًّا ومؤثرًا.

وفي إطار قيام الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم بدورها الذي وضعته على عاتقها من تقديم الدعم المتواصل لطلبة الدراسات العليا في المجال الإفتائي؛ لتأهيل القدر الأكبر من المتخصصين في الفتوى والإفتاء، صدر العدد الثاني من نشرة دعم البحث الإفتائي مصطبغًا بصبغة تاريخية هدفها ربط الباحث الإفتائي بجذوره التاريخية الأصيلة من خلال إبراز دور كبار المفتين في العالم الإسلامي على مر العصور واستعراض المؤلفات التي تناولت سيرهم ومناهجهم، مع تحفيز طلبة الدراسات العليا لدراسة أحد المناهج الإفتائية لواحد من هؤلاء العلماء العظام، وهو أبو الوليد بن رشد، بتقديم تصور لرسالة علمية تتناول منهجه، وإعطاء لمحة تاريخية عن التصنيف في علوم الإفتاء.

وهذا مع عرض لمنهج المؤسسة الرسمية لأرض الكنانة، ورسالة علمية تناولت علاقة الفتوى بقضايا ذلك المجتمع مع الإشارة إلى الحالة الإفتائية للمغرب.

وذلك دون أن ننسى أن ننبه على ضرورة مواكبة التطور السريع في آليات البحث العلمي، فالباحث يجب أن يتعلم كل ما يُعينه على بحثه ويختصر به وقته؛ ولذا فقد عنيت تلك النشرة بعرض آلية من آليات البحث الحديث.

وفي الختام نسأل الله سبحانه أن يجعله عملًا مباركًا نافعًا، إنه ولي ذلك والقادر عليه.



**فضيلة أ.د شوقي علام**
مفتي جمهورية مصر العربية
ورئيس الأمانة العامة
لدور وهيئات الإفتاء في العالم

# كلمة التحرير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

في إطار جهود دعم البحث الإفتائي والإحاطة بكافة ما يدور في هذا الحقل، تطل عليكم نشرة «دعم» الصادرة عن «مركز دعم البحث الإفتائي» بالأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم، في عدها الثاني بمجموعة متنوعة من الموضوعات البحثية والقضايا الإفتائية الرامية إلى دعم أنشطة الباحثين في الحقل الإفتائي ومدهم بالمزيد من الأفكار والمعلومات حول مختلف القضايا والمسائل التي تدور في أذهانهم.

تقرءون في افتتاحية العدد مقالًا لفضيلة الأستاذ الدكتور شوقي علام -مفتي الديار المصرية، رئيس الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم- يتحدث فيه عن أن البحث العلمي والدراسات الأكاديمية هما أمل الأمة الإسلامية في بعث مشروع حضاري نهضوي قائم على العلم والعمل، وذلك الأمل لن يكون حقيقة إلا بالدعم الكامل والمتواصل للبحث العلمي وبرامج الدراسات العليا؛ لتخريج أكبر قدر من المتأهلين والمتخصصين، الذين أصبح الاحتياج إليهم أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى للتزايد الكبير في عدد غير المتخصصين وبخاصة في مجال الإفتاء والفتوى، وصار تهديدهم للاستقرار والأمن في المجتمعات الإسلامية تهديدًا حقيقيًّا ومؤثرًا.

وفي باب «معهد وجامعة» يتناول فريق التحرير موضوعًا بعنوان «كلية أصول الدين وحوار الحضارات بتطوان» بالمملكة المغربية، حيث يستعرض النشأة والمقر وأنظمة الدراسة بالكلية، وكذلك أعلام الكلية وتفاصيل عن الدراسات العليا والدكتوراه وإجراءات القبول ومدة الدراسة.

كما يستعرض فريق التحرير في باب «ببليوجرافيا» سِيَر المفتين ومناهجهم وكيف يمثل المتصدر للفتوى ركن الصناعة الإفتائية، وعنصرها الفاعل، الذي تزدهر الصناعة بازدهاره، وتتراجع بقدر ما يلحقه من ضعف وتراجع؛ مع ذكر عدد من المراجع المهمة القديمة والمعاصرة، التي يحتاجها الباحث في هذا الموضوع.

أما في باب «مناهج إفتائية» فتجدون في العدد تناولًا لمنهج دار الإفتاء المصرية في الإفتاء كونها من أعرق المؤسسات الإفتائية المتخصصة في العالم الإسلامي؛ حيث حققت طفرات كبيرة في مجال الإفتاء على المستويين المحلي والعالمي.

وفي سياق متصل يستعرض فريق نشرة «دعم» في باب «حالة الإفتاء في العالم» موضوعًا خاصًّا عن الإفتاء في المملكة المغربية وكيف دانت المغرب منذ القرن الثامن الميلادي بالإسلام بعد الفتح الإسلامي لها على يد عقبة بن نافع، والذي استغرق ما يقارب خمسين عامًا منذ عام **646**م إلى عام **710**م عندما تم الفتح الإسلامي لبلاد المغرب العربي جميعها.

كما تطرح نشرة «دعم» في باب « أطروحة إفتائية» رسالة ماجستير بعنوان «الفتوى وقضايا المجتمع المصري في النصف الأول من القرن العشرين» للباحث والصحفي عمرو عبد المنعم، حيث تتناول إشكالية الدراسة الرئيسة دور مؤسسة الإفتاء الرسمية سواء دار الإفتاء أو لجنة الفتوى في الأزهر، أو غير الرسمية من المفتين الأهليين من شيوخ المساجد والزوايا، في تنظيم العلاقة بين المجتمع من جانب، والمجتمع والسلطة من جانب آخر.

فيما يتناول باب «مهارات البحث الإفتائي» موضوعًا حول التصنيف في علوم الإفتاء، مع استعراض للمحة تاريخية عنه، وأهم قواعده كما يتناول باب تقنيات بحثية موضوعًا بعنوان «الباحث العلمي»، حيث تقدم شركة جوجل أحد الخدمات المهمة للباحثين بتوفير متصفح متخصص في البحث الأكاديمي، يستطيع الباحث باستخدام هذا المحرك البحثي تخصيص بحثه الموضوعي بالأبحاث العلمية والمناهج الدراسية والكتب الأكاديمية.

وختامًا في باب «أطروحة مقترحة لباحث» يقدم فريق التحرير للباحثين مقترحًا لرسالة ماجستير حول «منهج الفتوى عند أبي الوليد ابن رشد **520** هجريًّا».

وندعو الله العلي القدير أن يكون العدد الثاني من نشرة «دعم» قد قدم محتوًى مفيدًا وأوضح الرؤية التي نتطلع إليها، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

# معهد و جامعة

## كلية أصول الدين
## وحوار الحضارات بتطوان

## النشأة والمقر:

تأسست كلية أصول الدين وحوار الحضارات في **16** فبراير عام **1963**م، ككلية تابعة لجامعة القرويين. وفي **24** يونيو عام **2015**م صدر قرار يقضي بإعادة تنظيم جامعة القرويين والذي حدد المؤسسات والهيئات التابعة لها، وتماشيًا مع هذا القرار تمت المصادقة على أن تكون كلية أصول الدين وحوار الحضارات تابعة لجامعة عبدالملك السعدي بتطوان. وتقع الكلية في شارع عبدالخالق الطريس بتطوان.

## أنظمة الدراسة وأقسام الكلية:

تضم الكلية قسمين لمرحلة الإجازة (الليسانس):

**القسم الأول:** أصول الدين والدراسات القرآنية والحديثية.

**القسم الثاني:** الفكر الإسلامي والفلسفة وعلوم الأديان

وتستغرق الدراسة بسلك الإجازة ثلاث سنوات تتوج بمنح الطالب شهادة الإجازة في الدراسات الأساسية.

## أعلام الكلية:

تعتبر كلية أصول الدين بهيكلها ونسبتها الجديدة حديثة جدًّا لم تتجاوز الخمس سنوات، إلا أن الكلية ضاربة بجذورها في العراقة استمدادًا من نسبتها التاريخية لجامعة القرويين التي تخرج منها جماعة من الأعلام، منهم:

- عبدالله بن الصديق الغماري: أحد مشايخ المغرب المشهورين، انتقل إلى القاهرة وحصل على عالمية الأزهر، وصنف عشرات المصنفات العلمية
- علال بن عبدالواحد الفاسي: عمل محاضرا في جامعة القرويين للشريعة الإسلامية، وهو أحد الزعماء الشعبيين المغاربة الذي قادوا المغرب للاستقلال عن الاحتلال الفرنسي.

## الدراسات العليا، وفيها سلكان داخل الكلية:

### سلك الماستر (الماجستير):

وتوفر الكلية خمسة مسالك للماستر :

1. ماستر العقيدة والفكر في الغرب الإسلامي.
2. ماستر أصول الدين والدراسات الشرعية بالغرب الإسلامي.
3. ماستر الفكر والحضارة بالمغرب.
4. ماستر العلوم الإسلامية: مناهج الاستمداد وآليات التجديد.
5. ماستر الفكر المقاصدي والاجتماعي في السياق المعاصر.

## مدة الدراسة:

تستغرق الدراسة في سلك الماستر أربعة فصول بعد الإجازة في الدراسات الأساسية، ويتم استكمالها خلال سنتين، ويتوج حسب طبيعة المسلك المتبع بالكلية بشهادة الماستر.

يتم تدريس فصلين في كل سنة: الفصلين الأول والثاني في السنة الأولى، والفصلين الثالث والرابع في السنة الثانية.

ويكون لكل فصل وحدات تميزه، وضمن كل وحدة مجزوءات تتكامل داخلها، وكل الوحدات التي تدرس خلال سنتين في سلك الماستر موضحة ومرتبة حسب كل ماستر وحسب الفصول في إطار زمني محدد.

## شروط القبول:

ويشترط لقبول الطالب في الماجستير الشروط الآتية:

- الحصول على الإجازة في مسلك أصول الدين والتواصل الحضاري.
- الحصول على الإجازة من جامعة القرويين (كلية الشريعة) ومن كليات الآداب والعلوم الإنسانية شعبة الدراسات الإسلامية (النظامين القديم والجديد) أو ما يعادلها.
- الحصول على شهادة العالمية في التعليم العتيق.

**سلك الدكتوراه:**

توفر الكلية مركز دكتوراه بعنوان: «الدراسات العقدية والفكرية» يتضمن تكوينين:

التكوين الأول: العلوم العقدية والفكرية في الغرب الإسلامي.

التكوين الثاني: التراث الكلامي والأصولي والصوفي في الغرب الإسلامي.

**مدة الدراسة:**

طبقا للمادة **8** من المرسوم رقم (**2–15–159**) المعدل والمتمم للمرسوم رقم (**2–04–89**) المتعلق بتحديد اختصاص المؤسسات الجامعية وأسلاك الدراسات العليا يستغرق سلك الدكتوراه ثلاث سنوات.

ويمكن تمديد هذه المدة لسنة واحدة أو سنتين أو ثلاث سنوات على الأكثر وفق الشروط الواردة في دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية.

**شروط قبول الدارس في سلك الدكتوراه:**

لكي يقبل الدارس في أحد التكوينين السابقين لسلك الدكتوراه يلزم عليه اجتياز المراحل الآتية:

**المرحلة الأولى: الانتقاء الأولي:**

ويراعى في هذا الانتقاء:

- المیزات المتحصل عليها في شهادة الإجازة والماستر (ثلاث ميزات على الأقل).
- عدد السنوات المستغرقة في تحصيل الإجازة والماستر.
- النقاط المتحصل عليها في المواد الأساسية.

**المرحلة الثانية: الاختبار الكتابي:**

بعد مرور الطالب بنجاح في المرحلة الأولى يقدم لاجتياز امتحانٍ كتابيٍّ في المواد المتعلقة بالتكوين، الأساسية منها والتكميلية.

**المرحلة الثالثة: المقابلة العلمية:**

بعد اجتياز الاختبار الكتابي بنجاح، يجتاز الطالب مقابلة علمية من أجل الكشف عن الرصيد المعرفي للطالب.

بعد المقابلة العلمية يتم الإعلان عن الناجحين بصفة نهائية.



# سير المفتين ومناهجهم

# ببليوجرافيا

يمثل المتصدر للفتوى ركن الصناعة الإفتائية، وعنصرها الفاعل، الذي تزدهر الصناعة بازدهاره، وتتراجع بقدر ما يلحقه من ضعف وتراجع؛ ولذلك فإن الاهتمام بقراءة ودراسة تراجم وسير المفتين ومناهجهم في الفتوى له أهميته للمهتمين بالدراسات الإفتائية والمتصدرين للفتوى؛ نظرًا لأن تلك السير تقدم ممارسة عملية للصناعة، وتعكس سمات هؤلاء المفتين، وعلومهم التي حصلوها، واهتماماتهم، ومسالكهم في الفتوى، ونحو ذلك من الجوانب التي تكشفها مطالعة تراجمهم وسيرهم، فضلًا عن أن مناهج هؤلاء المفتين تعد ركيزة من ركائز الدرس الإفتائي؛ لما يمثله ذلك من الجانب العملي في الصناعة، والذي به تتضح قواعدها النظرية.

وفيما يلي رصد لأبرز المصنفات التي تناولت سير وتراجم المفتين:

### أولا: المؤلفات التراثية:

- طبقات الفقهاء، لأبي إسحاق الشيرازي.
- طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين السبكي.
- ترتيب المدارك وتقريب المسالك، للقاضي عياض.
- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، للقرشي.
- طبقات الشافعية، لتقي الدين ابن قاضي شهبة.
- طبقات السادة الحنفية لعبدالله السويدي من علماء القرن العاشر الهجري.
- هداية الأريب الأمجد لمعرفة أصحاب الرواية عن أحمد، لسليمان بن عبدالرحمن بن حمدان.
- شجرة النور الزكية، لابن مخلوف.
- كتائب أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار، لمحمود بن سليمان الكفوي.
- طبقات الحنفية، لأبي عاصم الهروي.
- الغرف العلية في تراجم متأخري الحنفية، لابن طولون الصالحي.
- الطبقات السنية في تراجم الحنفية، لعبدالقادر التميمي.
- الديباج المذهب في معرفة علماء أعيان المذهب، لابن فرحون.
- نيل الابتهاج بتطريز الديباج، لأبي العباس التنبكتي.
- طبقات الفقهاء الشافعية، لابن الصلاح.
- العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، لسراج الدين ابن الملقن.
- الجوهر المنضد، ليوسف بن عبدالهادي.
- طبقات الحنابلة، لأبي يعلى.
- ذيل طبقات الحنابلة، لابن رجب.
- المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، لبرهان الدين بن مفلح.

### ثانيا: المؤلفات المعاصرة:

- جمهرة أعلام المفتين، مركز البحوث، الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم.
- جمهرة أعلام الأزهر الشريف، أسامة السيد الأزهري.
- أعلام الإفتاء في مصر، عمرو إسماعيل محمد.
- الإفتاء المصري من الصحابي عقبة بن عامر إلى الدكتور علي جمعة، عماد أحمد هلال.



- الفتوى والمفتون في الخليج، مجموعة من الباحثين، مركز المسبار.
- من أعلام الفتوى بمراكش عبر العصور، أحمد متفكر .
- الفتوى في الجزائر تاريخها ورجالاتها، مدارسها وآفاقها، محمد بغداد.
- أعلام الفتوى والنوازل في منطقة توات بالجنوب الغربي للجزائر، بين القرنين الثاني عشر، والرابع عشر الهجريين، مبارك جعفري.
- منهج الفتوى والعمل عند ابن حاج إبراهيم، محمد الأمين موسى.
- صناعة الفتوى عند الشريف التلمساني وولديه، ماحي قندوز.
- الإمام أبو عمران الفاسي شيخ المذهب والفتوى في عصره، محمد التمسماني الإدريسي.
- منهج الإفتاء عند الإمام النووي، أزيوف عبد ا لغفو ر .
- منهج الإفتاء عند الإمام أبي القاسم المالكي، عباس عبدالحكيم.
- الفتوى عند ابن مرزوق ومنهجه في الاستنباط، حسن الصويني.
- صنعة المفتي، ابن حجر الهيتمي نموذجًا، عادل فتحي رياض.

# مناهج إفتائية

## منهج

## دار الإفتاء المصرية



دار الإفتاء المصرية هي أعرق المؤسسات الإفتائية المتخصصة في العالم الإسلامي، وقد شغل مفتي الديار المصرية عضوية المحكمة الشرعية العليا في البداية، وبإلغاء المحاكم الشرعية بموجب القانون رقم **462** لسنة **1955**م، لم يعد في المحاكم الابتدائية إفتاء، وصارت أعمال الفتوى سواء للحكومة أو للأفراد والهيئات مقصورة على مفتي الديار المصرية في القاهرة.

وفي **2007 / 11 / 1**م، استَقلت دار الإفتاء ماليًّا وإداريًّا عن وزارة العدل، وأصبح لها لائحة داخلية ومالية تم اعتمادهما ونشرهما في جريدة الوقائع المصرية، ولم تنف هذه الخطوة تبعية دار الإفتاء لوزارة العدل من الناحية السياسية الهيكلية فقط، دون أن يكون لوزارة العدل أي سلطة على الدار، وسبب هذه التبعية هو ما بين المؤسستين من جانب مشترك يتمثل فيما تقوم به دار الإفتاء من نظرٍ في قضايا الإعدام.

وتقوم الدار بالعديد من المهام الدينية بجانب مهمتها الأساسية في ممارسة الإفتاء كإصدار البيانات الدينية، وإعداد الأبحاث العلمية المتخصصة، والرد على الشبهات الواردة على الإسلام، واستطلاع أوائل الشهور العربية.

## ملامح المنهج:

اعتمدت دار الإفتاء منهجًا وسطيًّا متفردًا في الفتوى، جمع بين مراعاة التراث الفقهي الزاخر، ومراعاة المقاصد الشرعية، وفقه الواقع، وتتمثل أبرز ملامح هذا المنهج في الآتي:

- نقل المذاهب السنية الأربعة المعروفة المشهورة (الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة) مع الاعتراف بالمذاهب الأخرى، والاستئناس بها، بل وترجيحها أحيانًا لحاجة الناس، أو لتحقيق مقاصد الشرع، وهي تلك المذاهب التي يتبعها بعض المسلمين في العالم أصولًا وفروعًا، وهي: (الجعفرية والزيدية والإباضية) بل والظاهرية التي يؤيدها مجموعة من العلماء هنا وهناك.
- وفي تخيراتها الدينية كثيرًا ما تتسع دائرة الحجية عندها إلى مذاهب المجتهدين العظام كالأوزاعي والطبري والليث بن سعد، وغيرهم في أكثر من ثمانين مجتهدًا في التاريخ الإسلامي، تستأنس بآرائهم وقد ترجحها؛ لقوة الدليل، أو لشدة الحاجة إليها، أو لمصلحة الناس، أو لتحقيق مقاصد الشرع الشريف.
- وقد تلجأ إلى استنباط الأحكام من النصوص الشرعية بالكتاب والسنة مباشرة، من دليله في الكتاب والسنة خاصةً فيما لم يوجد في كل ذلك، أو كان موجودًا ولكنه لا يتناسب مع الحال، وشرط ذلك أن تكون النصوص تحتمل هذا الاستنباط بالمعايير التي وضعها الأصوليون في ذلك.
- تلتزم الدار بما صدر عن الدار كمؤسسة ولا تعارضه إلا لتغير الجهات الأربع التي تستلزم التغير في الفتوى (الزمان–المكان–الأحوال–الأشخاص).



# حالة الإفتاء في العالم

## الإفتاء في المغرب



دانت المغرب منذ القرن الثامن الميلادي بالإسلام بعد الفتح الإسلامي لها على يد عقبة بن نافع، والذي استغرق ما يقارب خمسين عاما منذ عام 646م إلى عام 710م عندما أتم الفتح الإسلامي لبلاد المغرب العربي جميعها.

وتبلغ نسبة المسلمين في المغرب في الوقت الحالي ما يقترب من 99٪ من جملة السكان، أي أنها بلد إسلامي خالص.

وتعد المغرب أهم مراكز المذهب المالكي تاريخيًّا وإلى اللحظة الراهنة، وهو المذهب الأكثر انتشارًا فيها بلا نزاع.

## حالة الفتوى في المغرب:

كانت المغرب مركزًا لجملة من أبرز العلماء والمفتين في التاريخ الإسلامي؛ كأبي عبدالله محمد بن قاسم التميمي، والقاضي أبي الفضل عياض، ومحمد بن سعيد الرعيني، ومحمد ميارة، إلى محمد بن الصديق الغماري. ولم يزل أهل المغرب في احتياج للمفتين شأنهم في ذلك شأن كل مسلمي العالم في كل زمان ومكان.

ومع الاتجاه السائد في الآونة الأخيرة بتقنين العمل الإفتائي وترشيد الفتوى من خلال ممارسة الإفتاء عبر مؤسسات نظامية تعمل بمنهجية ظاهرة ومدروسة بعيدًا عن الاجتهادات الفردية الغير منضبطة، أنشأت دولة المغرب «المجلس العلمي الأعلى»، بموجب الظهير الشريف رقم (1 , 80 , 270) في 3 جمادى الآخر عام 1401هـ/ 1981م، ونص الفصل الأول من الظهير المذكور على أنه يتولى ملك المغرب رئاسته.

ومثَّل المجلس العلمي الأعلى المؤسسة الدينية المنوط بها الإفتاء في المغرب، بجانب كونها مؤسسة دينية علمية لها العديد من الاختصاصات الأخرى.

وقد شهد عام 2004م انطلاق مشروع إصلاح الحقل الديني، وإعادة هيكلة المؤسسات القائمة على هذا الشأن، فقد صدر ظهير أعيد بمقتضاه تنظيم المجالس العلمية، ومراجعة اختصاصات المجلس العلمي الأعلى في اتجاه تفعيل نشاطه.

كما عرفت شبكة المجالس توسعًا كبيرًا، حيث تضاعف عددها إلى ثلاثين مجلسًا، إضافة إلى ثمانية وستين فرعًا تغطي سائر أقاليم المملكة وعمالاتها.

## تركيبة المجلس العلمي الأعلى:

يترأس المجلس العلمي ملك المغرب شخصيًّا، ويضم في عضويته سبعة وأربعين عالما وعالمة وهم:

- وزير الأوقاف والشئون الإسلامية.
- بعض كبار العلماء يعينون بصفة شخصية من لدن جلالته الشريفة، وعددهم خمسة عشر.
- الكاتب العام للمجلس العلمي الأعلى.
- رؤساء المجالس العلمية، وعددهم ثلاثون.

**ويضم المجلس أربع لجان هي:**

- لجنة التوجيه والإرشاد الديني.
- لجنة إحياء التراث الإسلامي.
- لجنة الدراسات والأبحاث العلمية.
- لجنة التعاون والتواصل وبرامج الأنشطة.

وقد أعلن المجلس العلمي عن رؤيته وهدفه المتمثل في السعي إلى ضمان الأمن الروحي للمغاربة، وحراسة الثوابت الدينية للأمة والمتمثلة في: العقيدة الأشعرية، والمذهب المالكي، والتصوف السني.

وتعمل المجالس العلمية المحلية على تنشيط الحياة الدينية وفق برامج محددة ومتكاملة، ولهذه الغاية حدد ظهير أبريل 2004 لهذه المؤسسة معالم نشاطها، ومنها على سبيل المثال:

- دراسة القضايا التي يعرضها عليها رئيسها، جلالة الملك أعز الله أمره.
- إعداد برنامج عمل سنوي يتضمن الأنشطة المقترح القيام بها من قبل المجالس العلمية المحلية.
- الإشراف على عمل المجالس العلمية المحلية، وتنسيق أنشطتها، وإصدار التوجيهات والتوصيات الرامية إلى ترشيد سيرها وتفعيل دورها في تأطير الحياة الدينية.
- إقامة علاقات تعاون علمي مع الهيئات والمنظمات الإسلامية ذات الاهتمام المشترك.

عرض
# أطروحة إفتتائية

## الفتوى وقضايا المجتمع المصري

### في النصف الأول من القرن العشرين



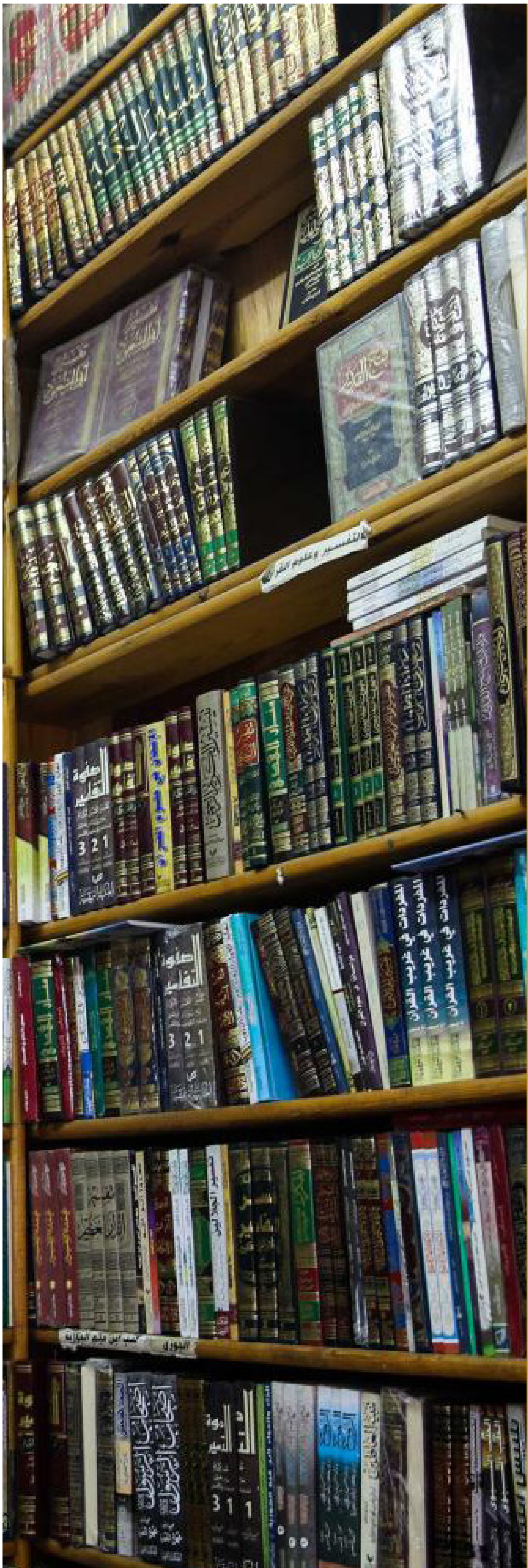

وهي رسالة ماجستير، للباحث: عمرو عبدالمنعم، أشرف عليها الدكتور السيد عشماوي أستاذ التاريخ الحديث، والمستشار طارق البشرى مشرفًا مشاركًا، والدكتور محمد عفيفي رئيس قسم التاريخ بكلية الآداب جامعة القاهرة، والدكتورة حورية توفيق مجاهد أستاذ الفكر السياسي بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

وتتمثل إشكالية الدراسة الرئيسة في دور مؤسسة الإفتاء الرسمية سواء دار الإفتاء أو لجنة الفتوى في الأزهر، أو غير الرسمية من المفتين الأهليين من شيوخ المساجد والزوايا، في تنظيم العلاقة بين المجتمع من جانب، والمجتمع والسلطة من جانب آخر.

بالإضافة إلى الفتوى المتعارضة ودور الزمن فيها ومدي تأثير العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة على مستوى الفتوى باعتبار أن ثمة فتاوى لم يتفاعل معها المجتمع وكان تأثير العادات والتقاليد الاجتماعية أقوي من أن تغيره تلك الفتوى.

واعتمدت الدراسة على منهج البحث التاريخي، فجمعت بين المنهجين: التحليلي والوصفي، كلًا في محله المناسب، فأعملت المنهجَ التحليلي فيما يتعلق بأدلة الفتيا ومناهجها ووسائلها، كما سلكت المنهج الوصفيَّ فيما يتعلق بالأدلة المجتمعية والاقتصادية المتعلقة بالفتيا وتأثيرها على الواقع، نظرًا لطبيعة الموضوع، إذ هو عرضٌ لواقع المؤسسات الجماعية للفتيا.

وقد ركزت الدراسة اهتمامها على الفتاوى التي لاقت استجابة من المجتمع المصري وكانت إيجابية أو سلبية، كما تتجه إلى محاولة فهم مدى وعي الفرد في المجتمع -أيًّا كان موقعه الاجتماعي- بأهمية الفتوى والسؤال للمفتي في تشكيل ممارساته الاجتماعية المختلفة.



وتتضمن الدراسة عدة فصول، وهي تستهل بمقدمة منهجية تاريخية، وتمهيد، ومذيلة بخاتمة تشمل النتائج العامة، وملاحق للمصادر والمراجع، ونماذج مصورة من الفتاوى.

وكان تمهيد الدراسة حول الإطار النظري والمصطلحات ذات الصلة، والفرق بين الفتوى والحكم الشرعي ورأي المفتي الشخصي بعيدًا عن قضايا الاستفتاء.

أما الفصل الأول فقد تناول النشأة والهيكل التنظيمي بالإضافة إلى المفتين الذين تولوا الإفتاء في ذلك الوقت.

وتعرض الفصل الثاني للفتوى وأبرز القضايا السياسية، ودار الإفتاء، والاحتلال الإنجليزي لمصر، وأبرز القضايا التي كانت مثارة في تلك الأثناء، مثل قضية فلسطين، والخلافة، والدستور، إلى جانب حوادث الاغتيالات السياسية، وفتوى مجازر الأتراك بحق الأرمن وموقف الأزهر منها.

أما الفصل الثالث فقد تناول الفتوى وأبرز القضايا الاجتماعية والثقافية، مثل البرنيطة، والكفاءة الزوجية، وحكم ارتداء ساعة اليد، واختراع البَرق والتلغراف، وإعدام أول امرأتين ريا وسكينة، وكذلك أبرز القضايا الثقافية، مثل قضية تحرير المرأة، وقضية الإسلام وأصول الحكم، والشعر الجاهلي، بالإضافة إلى العديد من الموضوعات التي شغلت الرأي العام المصري وتخص الفن، مثل حكم التمثيل، والغناء والموسيقي، والفنون التشكيلية، وتجسيد الصحابة في الأعمال الفنية.

في حين تناول الفصل الرابع الفتوى وأبرز القضايا الاقتصادية، مثل الاستثمار، والربا، والمضاربات، والشركات، وفوائد البنوك، وبيع اليانصيب، وصناعة الدخان والكوكاكولا.

وخُتمت الدراسة بخاتمة فيها بعض ما توصل إليه الباحث من نتائج ورؤى، وأُلحقت بها ملاحق، ثم مصادر ومراجع الدراسة.

# مهارات البحث الإفتائي

## التصنيف في علوم الإفتاء ..

### لمحة تاريخية

لا خلاف في أن الفتوى وُجِدت منذ الصدر الأول للإسلام، فقد استفتى المسلمون رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقام بواجبه من البيان والبلاغ للأحكام الشرعية، قال تعالى: «يستفتونك قل الله يفتيكم ..» [النساء: **176**] الآية.

وعلى هذا النهج سار فقهاء الصحابة، فقاموا بواجب الإفتاء لكل من يستفتيهم، ومن بعدهم فقهاء التابعين الذين تفرقوا في الأمصار، يعلمون الناس ويفتونهم في أمور دينهم، إلى أن بدأت حركة التدوين للعلوم في الحضارة الإسلامية، ونشطت في القرن الثاني الهجري، ودُوِّن الفقه، ثم دون علم أصول الفقه بكتابة الإمام الشافعي لـ«الرسالة»، التي كانت نقطة الانطلاق للتصنيف في علم الأصول، وتتابعت الكتب المصنفة في أصول الفقه، وكان من بين أبحاثها ما يتعلق بالفتوى وأركانها، وشروط المفتي، الذي هو في حقيقة الأمر: مجتهد في استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها، وفي الوقت ذاته مبلغ لها لمن يستفتيه فيها.

وبهذا يكون علم الفتوى قد نشأ كمبحث من مباحث علم الأصول، ثم أدرك العلماء خطورة هذا العلم وأهميته، فكتبوا فيه الكتب المستقلة، منهم على سبيل المثال:

- أبو القاسم عبدالواحد بن الحسين الصَّيْمَري (ت **386**ه)، له «أدب المفتي والمستفتي».
- الحافظ أبو عمرو بن الصلاح (ت **643**ه) له كتاب «أدب المفتي والمستفتي».
- الإمام أحمد بن حمدان الحراني كتاب «صفة الفتوى والمفتي والمستفتي».
- ابن القيم (ت **751**ه) كتاب «إعلام الموقعين عن رب العالمين».
- وكتبت فيه أيضًا الأبحاث المتقنة، لكنها لم تكن مستقلة، بل كانت مرفقة بأبحاث أخرى لها علاقة بالفقه، أو الأصول، أو القضاء، أو غير ذلك، منها على سبيل المثال ما كتبه:
- الخطيب البغدادي (ت **463**ه) في كتابه «الفقيه والمتفقه» تكلم في نهايته عن أدب المفتي والمستفتي.
- الإمام النووي في مقدمة كتابه الماتع «المجموع» استفاد بما كتبه السابقون لا سيما الصيمري والخطيب البغدادي وابن الصلاح، وأضاف عليه.
- الإمام القرافي (ت **684**هـ) «الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام».

ومما سبق يتضح لنا أن علم الفتوى لم يوجد في بدايته مستقلًّا، بل خرج من رحم أصول الفقه، ثم أصبح علمًا مستقلًّا بعد ذلك له كتبه المستقلة عن الأصول.

وفي العصر الحديث ظهرت حاجة ماسة إلى هذا التخصص، فقام العلماء المعاصرون بمواصلة المسيرة العلمية، التي اتسمت بغزارة الإنتاج الإفتائي، وتنوعت مؤلفاتهم ما بين:

- كتب مستقلة.
- رسائل جامعية.
- بحوث ومقالات.
- موسوعات علمية.

وجدير بالذكر أن الباحثين في علوم الإفتاء في العصر الحاضر يلزمهم الإحاطة بما كتب في هذا الميدان، ومن الأعمال النافعة في هذا الأمر عملان أحدهما فردي والآخر مؤسسي، وهما:

الأول: الفتوى والإفتاء في مصنفات المتقدمين ودراسات المعاصرين.. قائمة ببليوغرافية شاملة، جمع وإعداد الدكتور مسعود فلوسي، قام فيه المؤلف برصد غالب ما صنف في الإفتاء قديمًا وحديثًا.

الثاني: المكتبة الإلكترونية للإنتاج الإفتائي، إصدار الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم، حيث حرصت الأمانة على جمع المؤلفات الإفتائية المنشورة، وقامت بتصنيفها ليسهل التعامل معها.

ويمكن للباحث من خلال هذين العملين أن يقف على ما تم إنتاجه في علوم الإفتاء قديمًا وحديثًا، والاطلاع عليه؛ مما ييسر له إتمام بحثه، أو الوقوف على الجوانب التي تحتاج إلى مزيد بحث ودراسة، وصلًا لجهود اللاحقين بالسابقين.

# تقنيات بحثية

## الباحث العلمي

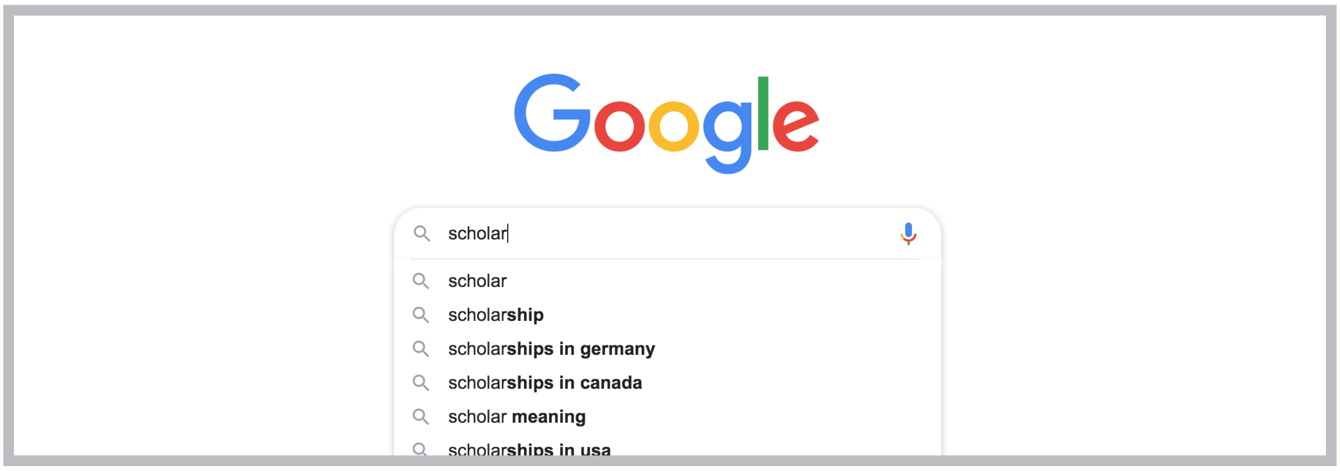
## Google Scholar



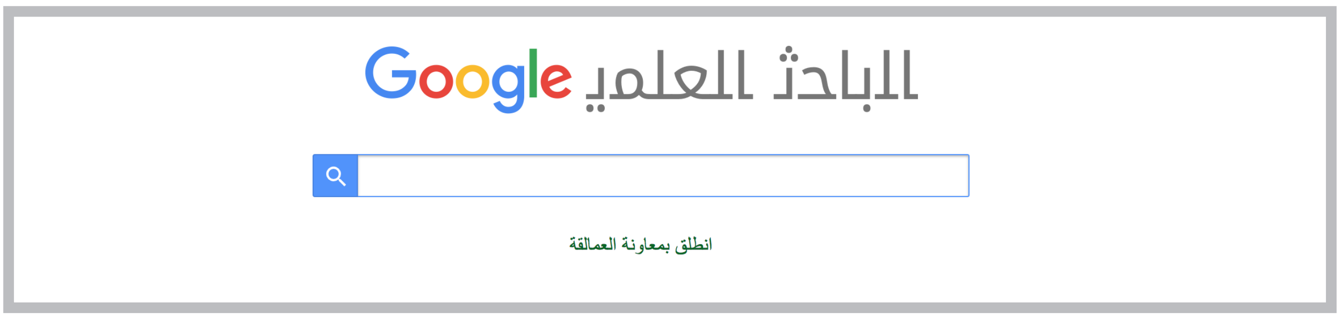
تقدم شركة جوجل أحد الخدمات المهمة للباحثين بتوفير متصفح متخصص في البحث الأكاديمي، يستطيع الباحث باستخدام هذا المحرك البحثي تخصيص بحثه الموضوعي بالأبحاث العلمية والمناهج الدراسية والكتب الأكاديمية.

## طريقة البحث على (Google Scholar):

يمكن الدخول على الباحث العلمي بفتح المتصفح ثم كتابة **Scholar**




بالضغط على بحث ستظهر واجهة المتصفح يجب على الباحث




إنشاء حساب على جوجل -إن لم يكن يملك حسابًا- ويقوم بتسجيل الدخول بالضغط على تسجيل الدخول في أقصى يسار المتصفح لتظهر له خانة تسجيل الدخول، فيقوم بكتابة الإيميل الخاص به، ثم ضغط (التالي) فتظهر له الخانة التي يكتب فيها الرقم السري، فإن لم يكن يملك حسابًا يضغط على (إنشاء حساب) ويتبع التعليمات للانتهاء من إنشاء حسابه الخاص.



بعد تسجيل الدخول سوف يمكن للباحث الاستفادة من خدمات المتصفح بشكل كامل.

## أبرز الخيارات التي يقدمها المحرك للباحث:

### أولا: الاطلاع على إصدارات البحث مجتمعة، بكافة إصداراتها، وإمكانية تنزيلها:




ففي النافذة السابقة يظهر تحت عنوان البحث الأول (طرق استنباط الأحكام في دار الإفتاء بسلطنة بروناي) عدد الإصدارات من ذلك البحث وهي إصداران كما يظهر.

بينما يظهر أمام بحث (حكم الإفتاء بمذهب الصحابي) في اليسار إتاحة البحث بصيغة (**pdf**) والتي تمكن الباحث من تنزيل البحث على حاسوبه بالضغط عليها.

### ثانيا: الحفظ في المكتبة الخاصة (مكتبتي):

ويساعد ذلك الخيار الباحث على حفظ عناوين الدراسات التي يريد الرجوع إليها في أي وقت، وذلك بطريقة بسيطة.

فلو افترضنا أن الباحث يبحث في موضوع «مناهج الفتوى» وكتب في مربع البحث في الباحث العلمي «مناهج الفتوى» ستظهر له الخيارات الآتية:



ويمكن للباحث حفظ أي من تلك النتائج بالضغط على النجمة في اليمين تحت عنوان البحث، وفي بعض الأحيان يكون مكان تلك النجمة كلمة (حفظ)، وبالضغط عليها ينتقل ذلك العنوان إلى (مكتبتي) ويمكن للباحث الرجوع له وقتما شاء، فلو ضغطنا على (النجمة) تحت البحث الأول (مناهج الفتوى وضوابطها في القضايا المعاصرة) ثم انتقلنا إلى (مكتبتي) التي في أعلى الصفحة جهة اليسار سنجد ذلك العنوان تم حفظه فيها.

### ثالثا: توثيق الاقتباس:

يساعد محرك الباحث العلمي الباحث عند اقتباسه من أحد المراجع المتاحة بتقديم أشهر ثلاثة طرق للتوثيق العلمي من ذلك المرجع عن طريق الضغط على شكل الفاصلتين على يسار (النجمة) المخصصة للحفظ، فيظهر للباحث طرق توثيق الاقتباس الثلاثة ليختار منها ما يريد، فعلى سبيل المثال لو ضغط الباحث على الفاصلتين تحت بحث (مناهج الفتوى وضوابطها...) سوف يظهر له:




وفي هذه النافذة تظهر ثلاثة طرق للتوثيق أو الإحالة على ذلك البحث، وقد يعتمد الباحث على طريقة أخرى إلا أنها في الجملة تظهر البيانات الرئيسة للبحث.

### رابعا: البحث المخصص:

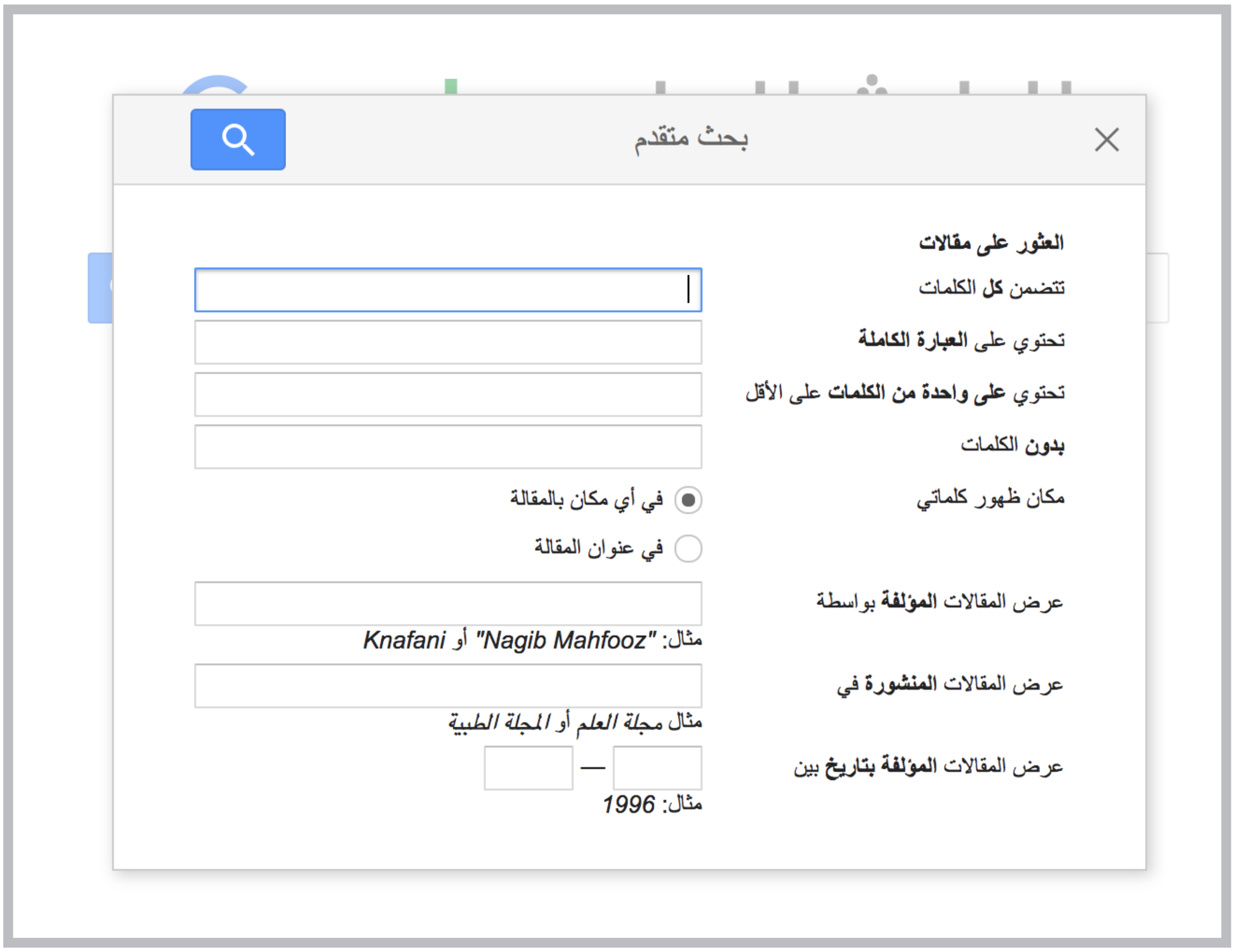
يمكن للباحث تحديد النطاق الزمني الذي يريده من خلال البحث المخصص في الجانب الأيمن من نتائج البحث.



ففي الجانب الأيمن يظهر نطاق البحث المخصص، ويمكن للباحث تحديد بداية النطاق بكتابة السنة المحددة في المربع الأيمن ونهاية النطاق الذي يحد في المربع الأيسر، فلو كتب الباحث في المربع الأيمن **2000** وفي الأيسر **2005** ستظهر له البحوث المؤلفة في الخمس سنوات المحددة.

كما يمكن إعادة ترتيب النتائج من خلال التاريخ، فإن النتائج تظهر مرتبة بحسب صلتها بالموضوع المكتوب في مربع البحث، ولو ضغط الباحث على كلمة (تصنيف بحسب التاريخ) ستظهر النتائج مرتبة تاريخيًّا من الأحدث إلى الأقدم.

## خامسا: البحث المتقدم:




وهو من الخيارات المهمة المتاحة في الباحث العلمي، ومن خلاله يستطيع الباحث توجيه البحث في المحرك عن طريق التحكم في نتائج البحث، فعلى سبيل المثال:

الأربع خانات الأولى يتحكم من خلالها في طريقة ظهور العبارة المكتوبة في المحرك:

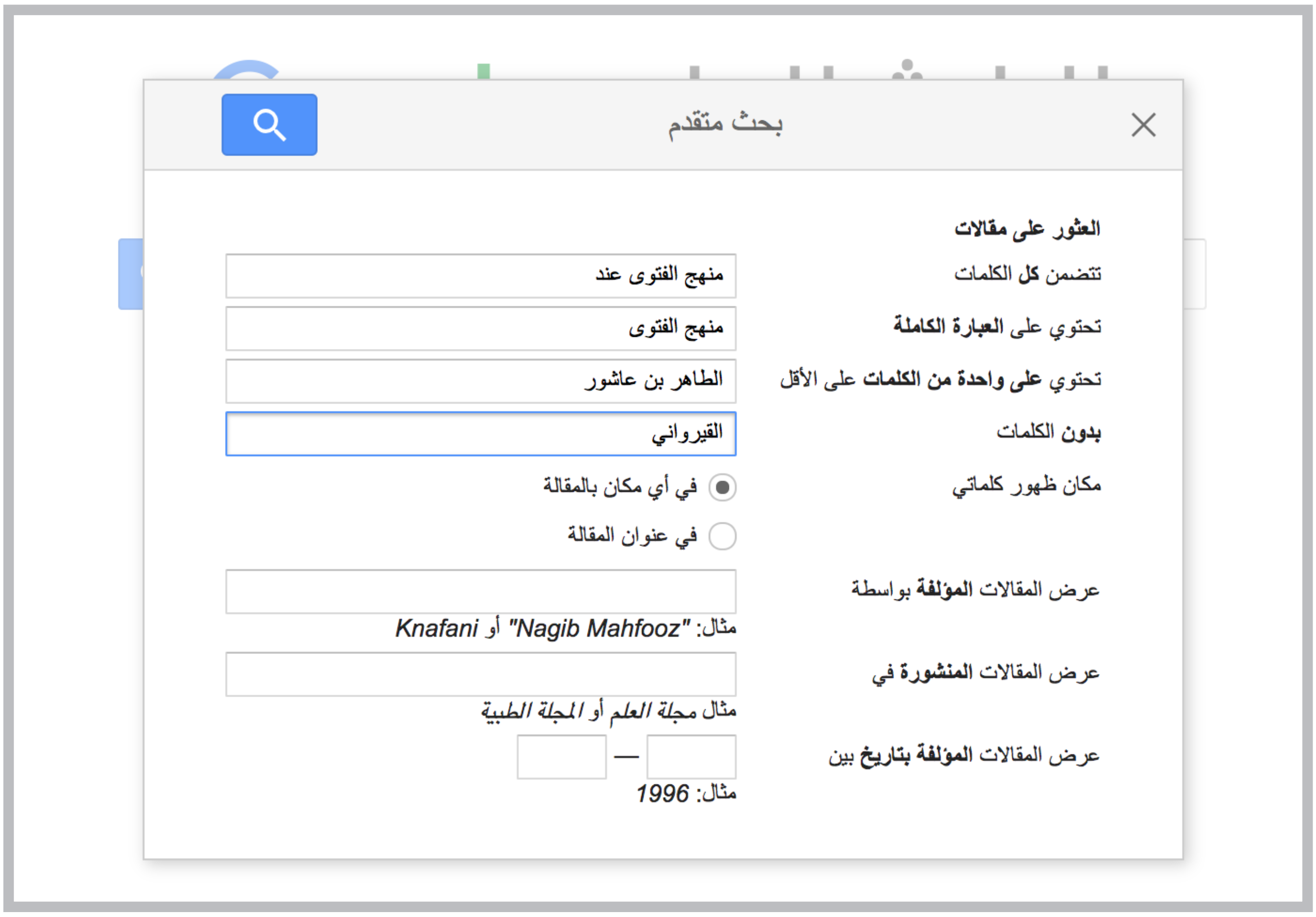
فالخانة الأولى يتحكم من خلالها في الكلمات التي يريد ظهورها في النتائج.

والثانية يكتب فيها العبارة التي يريد ظهورها كاملة.

والثالثة يكتب فيها بعض الكلمات التي يريد ظهور واحدة منها على الأقل.

والرابعة يكتب فيها الكلمات التي لا يريد ظهورها.

فلو أراد الباحث البحث في موضوع «منهج الفتوى» وقام بملء الخانات بالشكل التالي:




فإنه على ذلك يريد أن تظهر كل كلمات عبارة «منهج الفتوى عند» في نتائج البحث بغض النظر عن كونها كاملة مرتبة بهذا الشكل أو لا، ويريد ظهور عبارة «منهج الفتوى» كاملة مرتبة بهذا الشكل في النتائج، ويريد كلمة واحدة على الأقل من «الطاهر» و «عاشور»، ويريد عدم ظهور كلمة «القيرواني». فينتج عن ذلك النتيجة التالية:




أما باقي الخيارات المتقدمة فإنها تتضمن تحديد النطاق الزمني كما تقدم في البحث المخصص، وتتضمن أيضا تحديد مكان ظهور العبارة المكتوبة في المحرك، هل يريد الباحث ظهورها في عنوان البحث، أو في أي مكان من المقال أو البحث؟

فلو افترضنا أن الباحث كتب في المحرك: «مناهج الإفتاء»، واختار من خلال الخيارات المتقدمة مكان الظهور في عنوان المقال، فإن المحرك سوف يستبعد كل النتائج إلا ما ورد في عنوانه جملة «مناهج الإفتاء». أما إن قام الباحث بتحديد مكان ظهور الكلمات في أي مكان في المقالة، فإن المحرك لن يستبعد أيا من النتائج التي تظهر فيها جملة «مناهج الإفتاء» سواء وردت في عنوان البحث أو في المقالة نفسها.


قواعد الاضطراب في **مناهج الافتاء** المعاصرة
سعيدي, زيان - 2019 - dspace.univ-eloued.dz
الحمد لله وكفى والسلام على عباده الذين اصطفى. ثم أما بعد: فلا يخفى أن الفتوى منصب عظيم الأثر بعيد الخطر. وكيف لا والمتصدي للفتيا قائم مقام النبي□ في تبليغ الأحكام وتعليم الأنام كما قال الشاطبي. وقد ألّف ابن القيم كتابه الفذ في بابه، سماه إعلام الموقعين عن رب العالمين ...

[معلومات الإصدار] عموم البلوى دراسة أصولية-فقهية.
عوادي, زبير - 2013 - biblio.univ-alger.dz
... عددا كثيرا من المكلفين بحيث ينتشر أو يغير الاحتراز عموما عموم البلوى في أصول الفقه من جهة خبر الواحده و في الاجتماع أوالقياس وفي الاستحسان و له صلة بالقواعد الفقهية من خلال قواعد الضرر وبالفتوى المعاصره من حيث الأخر بالأيسر و مراعاه البلوى و **مناهج الافتاء** المعاصر .التطبيقات ...
الإصدارات الـ 2كلها

[HTML] **مناهج** الفتوى وضوابطها في القضايا المعاصرة
مراد محمود محمود حسن حيدر... - مجلة قطاع الشريعة ...‚ 2015 - jssl.journals.ekb.eg
... من الضروري أن سيكون من بين برامجها ،الاهتمام بجوانب **الإفتاء** من حيث الضوابط **والمناهج** ، والماهية والأهمية ... .وأما المبحث الأول فقد خصصته لدراسة **مناهج** الفتوى ,ما المبحث الثاني فقد جعلته لدراسة ضوابط ... والمرجع في هذين أدلة الشرع، بنظر أهل الاجتهاد([45]) ، ونلخص مضمون هذه **المناهج** ، مع التركيز ...
الإصدارات الـ 4كلها

**الافتاء** في قضايا المرأة المعاصرة بين الغلو والاعتدال

فيظهر من خلال الصورة السابقة أن النتائج تتضمن عبارة «مناهج الإفتاء» بدون اشتراط كونها في عنوان البحث، فالنتيجة الأولى مثلًا تظهر العبارة في عنوان البحث، بينما النتيجة الثانية تظهر العبارة في المقال نفسه وليس في العنوان، وفي النتيجة الثالثة تظهر كلمة «مناهج» في عنوان البحث، وكلمة «الإفتاء» و «مناهج» في المقال نفسه، وهكذا.

أما باقي الخيارات المتقدمة فتتضمن تحديد اسم الكاتب المراد ظهور أبحاثه في الخانة المكتوب أمامها «عرض المقالات المؤلفة بواسطة» وتحديد مكان نشر المقالة أو البحث، كتحديد مجلة علمية معينة ونحو ذلك.

وبذلك ينتهي العرض الموجز لأبرز النقاط التي يمكن من خلالها أن يستفيد الباحث من خدمة **(Google Scholar)** في عملية البحث العلمي والأكاديمي.

# أطروحة لباحث

## منهج الفتوى

## عند أبي الوليد ابن رشد (٥٢٠هـ)

## (مقترح أطروحة ماجستير)

### فكرة الأطروحة وهدفها:

يمثل ابن رشد (الجد) أحد أبرز فقهاء المالكية في طبقته، وكان له مشاركة كبيرة في الفقه والأصول والتقعيد، وعنه أخذ فقهاء المالكية وغيرهم؛ لسعة علمه ورجاحة ذهنه، وتبحره في علوم المعقول والمنقول؛ ولذلك كانت دراسة منهجه في الفتيا تحقق العديد من الأهداف العلمية في مجال البحث الإفتائي، فدراسة مناهج الفقهاء المتفردين في الفتوى له انعكاسه على التصنيف والتنظير في علوم الإفتاء ومناهج المفتين، وعلى إثراء المكتبة العلمية الإفتائية. ومن ثم تهدف تلك الدراسة إلى:

- بيان خصائص منهج ابن رشد في الفتوى، ومدى اتفاقه واختلافه عن مذهب المالكية المعتبر.
- اختيارات ابن رشد وموقعها في فتاواه.
- ضوابط الفتوى في فتاوى ابن رشد.

### خطة الأطروحة مختصرة:

تتعرض الرسالة في مباحثها التمهيدية لـ «**مفردات عنوان الرسالة**» من خلال ثلاثة مباحث تتناول المراد بالمنهج، والفتوى، والمنهج الإفتائي.

**ثم الفصل الأول**، ويتناول هذا الفصل حياة ابن رشد وترجمته، وذلك من خلال ثلاثة مباحث رئيسة:

**المبحث الأول**: ويتضمن الحديث عن ابن رشد اسمه ونسبه ونشأته وحياته العلمية، ومصنفاته، ووفاته.

**المبحث الثاني**: وفيه الحديث عن مصنفات ابن رشد الفقهية وترتيبها وموقعها من الفقه المالكي.

**المبحث الثالث**: ويفرده الباحث للحديث عن فتاواه سواء من خلال مصنفه «فتاوى ابن رشد» أو من مصنفاته الأخرى كالمقدمات الممهدات، والمسائل، والبيان والتحصيل، والمنقول عنه في غير كتبه.

**الفصل الثاني**: وموضوعه الرئيس هو منهج ابن رشد في الفتوى، ويمكن تفكيك منهجه وتحليله من خلال عدة محاور، يتخذ كل محور منها مبحثًا خاصًّا، كالآتي:

**المبحث الأول**: يتناول موارد ابن رشد التي اعتمد عليها سواء في المادة الفقهية أو في الفتاوى على وجه الخصوص.

**المبحث الثاني**: يتناول الأصول الإفتائية التي اتبعها ابن رشد، وتقييم دور كل أصل فيهم ومدى إعماله في فتاوى ابن رشد، والإجابة عن إشكال أو سؤال قد تقتضيه الدراسة، وهو مدى التزام ابن رشد بقواعد المذهب المالكي الإفتائية، ومدى تأثيره هو نفسه في تلك الأصول.

**المبحث الثالث**: يعرض الباحث لأهم الملامح الرئيسة لمنهج ابن رشد وخصائصه المميزة.

**وأما الفصل الثالث** فيختص بالجانب التطبيقي؛ لأهمية الجانب التطبيقي في الدراسات الإفتائية بوجه عام، ويذكر فيه عدة مسائل من فتاواه، ويناقش من خلالها معالم منهجه التي وردت في الدراسة.

ثم توضع خاتمة للدراسة تتضمن أهم النتائج والتوصيات، مع تذييل البحث بفهارس فنية وعلمية منا سبة .

### المصادر الأولية للأطروحة:

- المقدمات الممهدات، لابن رشد.
- البيان والتحصيل، لابن رشد.
- فتاوى ابن رشد.
- منهج الفتوى والعمل عند ابن حاج إبراهيم، محمد الأمين موسى.
- منهج الفتوى عند الشيخ ابن أبي زيد القيرواني.
- صناعة الفتوى عند الشريف التلمساني وولديه، ماحي قندوز.
- الإمام أبو عمران الفاسي شيخ المذهب والفتوى في عصره، محمد التمسماني الإدريسي.
- ابن رشد وكتابه المقدمات، مختار ابن الطاهر التليلي.
- منهجية الإفتاء ابن عابدين نموذجًا، عبدالستار عبد الجبار .

# نشرة دعم

نشرة بحثية تصدر عن مركز دعم البحث الإفتائي
الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم
العدد (٣) - شهر إبريل ٢٠٢٠م - شعبان ١٤٤١هـ

**الإفتاء في تونس .. النشأة والمهام**

**نستعرض أبرز المؤلفات التراثية والمعاصرة التي تناولت قضية الفتوى وعلاقتها بالعلوم الطبية**

**تعرف على شروط وأنظمة الدراسات العليا بكلية "العلوم الإسلامية بجامعة الجزائر"**

**المستجدات العلمية وأثرها على الفتوى في الأحوال الشخصية (عرض لرسالة ماجستير)**

**التصنيف في علوم الإفتاء .. الباعث والمقصد**

**كيف تصنع فهرس الموضوعات في رسالتك إلكترونيًا؟!**

**يعد المرجع الرسمي في البلاد .. منهج مجلس الإفتاء بدولة الإمارات العربية المتحدة**

**مقترح لرسالة ماجستير: "المعارف الطبية وأثرها في صناعة الفتوى المعاصرة بين مخاطر الإهمال وضوابط الاعتماد"**



# الفهرس

# هيئة التحرير

الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم

مركز دعم البحث الإفتائي

# كلمة التحرير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن قضايا البحث في المجال الإفتائي مَعينٌ لا ينضب؛ نظرًا لما تتسم به صناعة الفتوى من مرونة كبيرة اكتسبتها في الأصل من ارتباط تلك الصناعة بالواقع الذي لا يكف عن التغير والتبدل من حال إلى حال، وسيظل كذلك إلى نهاية ذلك الزمان.

وفي إطار استمرار الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم في أداء دورها وواجبها الذي تستشعره تجاه البحث العلمي والإفتائي على وجه الخصوص، يصدر العدد الثالث من نشرة «دعم» الصادرة عن «مركز دعم البحث الإفتائي» التابع للأمانة.

وتأتي مقالات هذا العدد من نشرة «دعم» في هيكلها الذي صدر فيه العددان السابقان من المجلة، ففي الباب الأول «معهد وجامعة» يتناول فريق التحرير التعريف بكلية «العلوم الإسلامية» بجامعة الجزائر، ويستعرض المقال نشأة الكلية ومقرها الحالي، ونظام الدراسة فيها مبينًا أقسامها والدرجات العليا التي تمنح لخريجيها، ومجالات العمل المتاحة لمنتسبي الكلية، مع التعريف ببعض أعلامها، ثم ينتقل فريق التحرير إلى مقصود الباب بعرض أنظمة الدراسات العليا وشروط الالتحاق بها.

وفي الباب الثاني يستعرض فريق التحرير «ببليوجرافيا» الفتوى والقضايا الطبية وأبرز المؤلفات التراثية والمعاصرة التي تناولت قضية الفتوى وعلاقتها بالعلوم الطبية.

كما يستعرض فريق التحرير في باب «مناهج إفتائية» منهج الإفتاء للمجلس الرسمي للإفتاء في الإمارات العربية، ورؤية ذلك المجلس الطموحة الساعية إلى ترشيد الفتوى وتحقيقها مقصد الشريعة الإسلامية، وأبرز ملامح المنهج الإفتائي لديهم.

وفي ذات السياق يتطرق الباب الرابع من المجلة لـ «حالة الإفتاء في العالم» ويستعرض الإفتاء في تونس، والمؤسسة الرسمية المنوطة بالفتوى وصناعتها، وجهود تلك المؤسسة ووظائفها، وكيف تقوم بواجب الفتوى في تونس.

كما تستعرض النشرة في باب «أطروحة إفتائية» رسالة دكتوراه بعنوان «المستجدات العلمية وأثرها على الفتوى في الأحوال الشخصية» للباحثة صفاء محمد محمود، وتتناول الدراسة علاقة الفقه بالمستجدات الطبية المعاصرة وذكر أبرز الفروع المتعلقة بذلك المجال، مبينة اختلاف الفقهاء فيها وأسبابه ودور العلوم الطبية في ذلك.

فيما يستكمل باب «مهارات البحث الإفتائي» الموضوع الذي تناوله في العدد السابق، فيشير إلى بواعث ومقاصد التصنيف في علوم الإفتاء بعد أن تناول فريق التحرير في العدد السابق لمحة تاريخية عن التصنيف في الإفتاء.

وفي باب «تقنيات بحثية» يستعرض فريق التحرير موضوع الفهرسة الإلكترونية، وشرح طريقتها تسهيلًا على الباحثين ومساعدة لهم في صناعة فهرس دراساتهم.

وأخيرًا يقدم فريق التحرير في باب «أطروحة مقترحة لباحث» أطروحة مقترحة لرسالة ماجستير بعنوان: «المعارف الطبية وأثرها في صناعة الفتوى المعاصرة بين مخاطر الإهمال وضوابط الاعتماد»، مع بيان الأطر الرئيسة لها.

ونأمل أن تحافظ نشرة «دعم» على محتواها العلمي وتقديم الدعم اللازم لكافة الباحثين في مجال البحث الإفتائي حول العالم، والله الموفق والمستعان.

# معهد وجامعة

## كلية العلوم الإسلامية
## جامعة الجزائر

## النشأة والمقر:

تعدُّ كلية العلوم الإسلامية أوَّل مؤسسة علمية أكاديمية عليا تُعنى بالدراسات الإسلامية، تم تأسيسها في عهد الاستقلال بالجزائر؛ بهدف الاهتمام بالتعليم والتَّكوين والبحث في مختلف فنون العلوم الإسلامية، وتكوين إطارات متخصصة في المعارف الشرعية المتنوعة.

وقد نشأت كلية العلوم الإسلامية بالجزائر في عام **1982**م تحت اسم «معهد العلوم الإسلامية»، ثم مرت بعدة تحولات هيكلية متتالية، حتى عام **2001**م حيث أُطلق عليها اسم كلية العلوم الإسلامية.

وفي عام **2009**م أصبحت كلية العلوم الإسلامية تابعة لجامعة الجزائر؛ وذلك في إطار الإصلاح الهيكلي الذي عرفته تلك الجامعة العريقة.

تقع الكلية حاليًا في: **10** شارع محمد عزوق – بلدية حسين داي – الجزائر.

## أنظمة الدراسة وأقسام الكلية:

### تضم الكلية ثلاثة أقسام:

القسم الأول: العقائد والأديان.

القسم الثاني: الشريعة والقانون.

القسم الثالث: اللغة والحضارة العربية الإسلامية.

## الدرجات العلمية في الكلية ومجالاتها:

تمنح كلية العلوم الإسلامية درجة (الليسانس) في أحد تخصصاتها الثلاثة، وتؤهل الكلية طلابها للعمل بعدة مجالات؛ كمجال تدريس العلوم الشرعية، ومجال الفتوى والإفتاء، ومجال الوعظ والخطابة في المساجد، وكذلك العمل في مجال البحث العقائدي والشرعي واللغوي في مراكز البحث المتخصصة، بالإضافة إلى مجال الإعلام، والاقتصاد، والحضارة.

## أعلام الكلية:

تخرج في كلية العلوم الإسلامية عدد من الأعلام والرموز الشرعية في العالم الإسلامي، أبرزهم:

- الطاهر بن الحاج مبارك حليس رحمه الله: تولى إدارة الكلية تحت اسمها القديم؛ المعهد الوطني للتعليم العالي للعلوم الإسلامية، منذ نشأته عام **1987**م وحتى عام **1994**م.
- محمد بن جعفر بن مخلوف زغينة رحمه الله: تولى مديرًا بالنيابة للمعهد الوطني للتعليم العالي للعلوم الإسلامية، وكانت مدة توليه هذه المهمة شهرين هما نوفمبر وديسمبر من سنة **1994**م.

## الدراسات العليا في الكلية:

تقدم كلية العلوم الإسلامية أربعة برامج لكلٍّ من الماستر والدكتوراه، وهي: (قسم الشريعة الإسلامية – قسم أصول الدين – قسم اللغة والحضارة الإسلامية – قسم التعليم الأساسي في العلوم الإسلامية).

### مرحلة الماستر (الماجستير):

تنقسم مرحلة الماستر إلى قسمين: أحدهما مهني، والآخر بحثي.

### شروط القبول للماستر (الماجستير):

- أن يكون المتقدم حاصلًا على (الليسانس) من كلية العلوم الإسلامية، أو شهادة معادلة معترف بها، (مواصفات الليسانس تحددها الهيئات المختصة داخل المؤسسة).
- تقديم رغبته في الالتحاق كما يعبر عنها، مع مراعاة قدرات الاستقبال والتأطير المتوفرة.

### مرحلة الدكتوراه:

#### شروط التقدم للدكتوراه:

– الحصول على الماستر: بعد إتمام مرحلة الماستر يتقدم الطالب بأوراقه للالتحاق بالدكتوراه – في مسابقة تعلن عنها الكلية بشكل دوري – وتتم دراسة الطلبات ووضع تقييمات لها من خلال لجنة علمية عليا بالكلية، والتي تختار بدورها من لهم حق الالتحاق بنظام الدكتوراه.

– اختيار موضوع توافق عليه الهيئة المختصة: يختار الطالب الملتحق بالدكتوراه عنوانًا لرسالته، ويتقدم به

إلى مدير البحث، الذي يحيله إلى الهيئة المختصة بما يتعلق بالدراسة للموافقة على التسجيل، وبعد التسجيل والموافقة من المجلس العلمي للكلية يتابع الطالب بحثه مع مشرفي رسالته من السادة أعضاء هيئة التدريس.

وينبغي التنبيه على أنه لا يمكن مناقشة رسالة الدكتوراه إلا بعد مرور ثلاث سنوات دراسية، أو تصريح من الكلية بالتمديد فوق ذلك الحد.

### إجراءات تسجيل أطروحة في الإفتاء في كلية العلوم الإسلامية جامعة الجزائر:

للباحثين الذين استوفوا شروط تسجيل الأطروحات في الكلية التقدم للتسجيل بمرحلة الماستر أو الدكتوراه في القسم المناسب لمؤهلهم الدراسي.

وقسم الشريعة الإسلامية، وكذلك قسم التعليم الأساسي في العلوم الإسلامية يعتبران مجالين خصبين لتقديم الأطروحات المتعلقة بقضايا الفتوى والإفتاء، بحسب رغبة الباحث، والقضايا الملحَّة في واقعه المعاصر.

ولمزيد من التفصيل يمكن مراجعة الموقع الإلكتروني الرسمي للكلية عن طريق الرابط (http: // fac-sciences-islamiques-ar.univ-batna.dz / index.php).



# الفتوى والقضايا الطبية

# ببليوجرافيا

تطورت التقنيات العلمية في الآونة الأخيرة تطورًا ملحوظًا، ومن بين تلك المجالات التي تطورت تقنيًّا بشكل كبير المجال الطبي، حيث حقق ذلك المجال طفرة هائلة في الوسائل الطبية والأدوات العلاجية؛ مما أدَّى إلى وجود الكثير من المسائل الفقهية المتعلقة بالقضايا الطبية والتطور الذي لحقه، كمسألة التداوي من العُقم بالتلقيح الاصطناعي، وغير ذلك من المسائل المستجدة، ومع العدد الكبير في مسائل المستجدات في موضوع العلاج والتطبيب ظهرت الحاجة إلى وضع ضوابط اجتهادية تعين المفتي على الاجتهاد عند السؤال عن حكم مسألة وقعت، وتعين السائل على التفقه في أحكام دينه؛ ليحقق مقصود الشارع.

لهذا كله اكتسبت الضوابط -التي يحسن مراعاتها عند الفتوى في أحكام المسائل الطبية المعاصرة- أهمية كبيرة، وفيما يلي عرض لأبرز المؤلفات والأبحاث التي يمكن الاستفادة منها في تلك القضية:

## أولًا: المؤلفات التراثية:

- الطب النبوي، لابن قيم الجوزية.
- كتب وأبواب الطب في متون الحديث النبوي وشروحها.
- المسائل المتعلقة بأحكام الزينة كالوشم ووصل الشعر ونحو ذلك.
- أحكام الحيض.
- المسائل المتعلقة بالحمل والنسب.
- أبواب العدة.
- الأبواب والمسائل الخاصة بالدعاوى والقضاء المتفرقة في كتب الفروع الفقهية.
- كتب القواعد الفقهية وخاصة قاعدة «الضرر يزال» وقاعدة «المشقة تجلب التيسير» وما تفرَّع منهما.

## ثانيا: المؤلفات المعاصرة:

- ضوابط الفتوى في أحكام المسائل الطبية المعاصرة، الدكتور عباس أحمد الباز، من بحوث مؤتمر الفتوى واستشراف المستقبل الذي نظمته جامعة القصيم بتاريخ 1434 / 6 / 21-20هـ.
- أثر المستجدات الطبية على الفتوى في باب الطهارة، زايد نواف عواد الدويري.
- المفطرات الطبية المعاصرة دراسة فقهية طبية مقارنة، الدكتور عبد الرزاق بن عبد الله بن غالب الكندي.
- الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء في الفقه الإسلامي، الدكتور محمد خالد منصور.
- أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها، محمد بن محمد المختار الجكني الشنقيطي.
- الموسوعة الطبية الفقهية (موسوعة جامعة للأحكام الفقهية في الصحة والمرض والممارسات الطبية)، الدكتور أحمد محمد كنعان.
- الأحكام الشرعية للأعمال الطبية، الدكتور أحمد شرف الدين.
- المسائل الطبية المعاصرة في باب الطهارة، لإبراهيم عبد الغفار الظاهري.
- أثر التداوي في الطهارة والصلاة والحج، إعداد: أحمد بن فهد بن حمين الفهد (رسالة ماجستير) جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1426هـ/ 2005م.
- استعمال الأدوية الطبية لتأخير الحيض لأداء فريضة الحج، الدكتورة منى خالد محمد علي مكي، بحث بمجلة البحوث والدراسات الشرعية، المجلد الرابع، العدد التاسع والثلاثون، مايو 2015م.
- المستجدات الطبية المتعلقة برحم المرأة من المنظور الشرعي، إعداد: أحمد زكي أبو زيد (رسالة دكتوراه)، الجامعة الأردنية 2013م.
- المستجدات الطبية في المرض وأحكامه، إعداد: محمد علي نجم الشرع (رسالة دكتوراه)، جامعة العلوم الإسلامية العالمية بالأردن، 2012م.
- الاحتياطات الطبية للزواج: دراسة فقهية معاصرة، الدكتورة حنان بنت محمد بن حسين جستنيه، بحث بمجلة الجمعية الفقهية السعودية، العدد الثالث والثلاثون، رجب 2016م.

- مما يستشار فيه الطبيب من مسائل الفقه الإسلامي، الدكتور أحمد خلف عباس الحلبوسي، بحث بمجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية، المجلد الأول، العدد الأول، **2009**م.

## ثالثا: الفتاوى المتعلقة:

**فتاوى حكم إجهاض الحمل بعد أن أتم 120 يوما.**

فقد صدرت عدة فتاوى في ذلك الصدد منها فتوى لدار الإفتاء المصرية بتاريخ **2012/ 1/ 19**م.

**فتاوى استخدام الحامض لنفي النسب.**

فقد صدرت عدة فتاوى في ذلك الصدد منها فتوى لدار الإفتاء المصرية بتاريخ **2014/ 2/ 10**م.

**فتاوى استخدام النجس والمحرم في المستحضرات الطبية.**

فقد صدرت عدة فتاوى في ذلك الصدد منها فتوى لدار الإفتاء المصرية بتاريخ **2011/ 2/ 17**م في حكم التداوي بالمستحضرات الطبية المستخرجة من الخنزير.

ومنها فتوى لدار الإفتاء المصرية بتاريخ **2012/ 2/ 16**م في حكم استخدام الكحوليات في التعقيم والعمليات الجراحية.

**فتاوى حكم التدخين.**

فقد صدرت عدة فتاوى في ذلك الصدد منها فتوى لدار الإفتاء المصرية بتاريخ **2013/ 2/ 25**م.

**فتاوى حكم عمليات تصحيح الجنس.**

فقد صدرت عدة فتاوى في ذلك الصدد منها فتوى لدار الإفتاء المصرية بتاريخ **2013/ 2/ 27**م.

**فتاوى التلقيح الصناعي.**

فقد صدرت عدة فتاوى في ذلك الصدد منها فتوى لدار الإفتاء المصرية بتاريخ **2010/ 2/ 14**م عن حكم وضع البويضة المخصبة في رحم الزوجة بعد الوفاة.

وقد صدرت الكثير من الفتاوى المتعلقة بالقضايا الطبية تُنظر في المواقع الإلكترونية للمؤسسات الإفتائية وقاعدة بيانات الفتاوى في كلٍّ منها.



# مناهج إفتائية

## منهج
## مجلس الإفتاء بدولة
## الإمارات العربية المتحدة



يُعتبر مجلس الإفتاء في دولة الإمارات العربية المتحدة الهيئة الرسمية المعنية بالفتوى، وقد تم إطلاق العمل في المجلس في مرحلته التجريبية في شهر مايو **2008**م. وتم افتتاحه رسميًّا في **27** شعبان **1429**هـ الموافق **28** أغسطس **2008**م.

ويعتبر المجلس المرجع الرسمي للإفتاء في دولة الإمارات من خلال توحيد الجهود والرؤى والأهداف لتنظيم عمل الجهات الحكومية والمؤسسات والأفراد الخاصة بشئون الفتوى الشرعية، ويختص المجلس بإصدار الفتاوى العامة الشرعية في الدولة وذلك في المسائل والموضوعات المختلفة، أو بناءً على طلب من الجهات الحكومية الرسمية أو المؤسسات أو الأشخاص، والترخيص بممارسة الإفتاء الشرعي في الدولة وتأهيل المفتين وتدريبهم وتنمية مهاراتهم، إضافة إلى إصدار الدراسات والأبحاث الشرعية ذات الصلة بمختلف مجالات التنمية.

ومن مهام المجلس الإشراف على الفتاوى الشرعية الصادرة عن الجهات المعنية بعد التنسيق معها؛ كالفتاوى الصادرة عن مركز الفتوى في الهيئة العامة للشئون الإسلامية والأوقاف، وأيضًا تمثيل الدولة في جميع المؤتمرات والندوات والمجامع الفقهية الدولية المتعلقة بشئون الفتوى الشرعية، وغيرها من الاختصاصات ذات العلاقة.

وتتبلور الرؤية العامة لمجلس الإفتاء في الإمارات في الرغبة إلى ضبط فوضى الفتوى، وخلق نموذج لتفاعل الفتوى مع الواقع، وإنشاء جيل من المفتين الراسخين في دينهم وثوابته، الواعين بعصرهم ومتغيراته؛ لتقديم نموذج يُحتذى به في العالم الإسلامي.

## ملامح منهج الفتوى لمجلس الإفتاء الإماراتي:

ومن خلال أهداف المجلس المعلنة والمبادئ التي يؤكد عليها في عملية صناعة الفتوى يظهر منهج الفتوى لدى المجلس من خلال عدة ضوابط اعتمدها المجلس واعتبرها مبادئ عامة للفتوى، وتلك الضوابط المنهجية هي:

- الحرص على ما يحقق الخير والنفع لدولة الإمارات العربية المتحدة، وقيادتها، ومواطنيها، والمقيمين عليها.
- التقيد التام بتعليمات الهيئة العامة للشئون الإسلامية والأوقاف الإماراتية، التي تعتبر المؤسسة التي تضم مجلس الإفتاء.
- الإفتاء بموجب المذهب المالكي في العبادات (المذهب الرسمي للدولة)، ومراعاة تقديمه في المسائل الأخرى بحسب حال السائل.
- اعتماد فتاوى المجامع الفقهية في القضايا المعاصرة.
- التيسير في الفتاوى والبعد عن الغلو والتشدد.
- الابتعاد عن الخلافات المذهبية والطائفية والقضايا السياسية.
- التحلي بالأخلاق الكريمة والصفات الحميدة واستشعار القدوة في المجتمع.
- الاهتمام بالمظهر العام والتزام الزي الرسمي خلال أوقات الدوام.
- الشعور بأهمية الرسالة التي يؤديها المفتي والقيام بها بأحسن صورة.
- الحرص والتشجيع على تطوير الذات وتنمية المهارات والزيادة في العلوم والمعرفة، والالتزام بالدورات والندوات والمحاضرات التي يقيمها المركز الرسمي للإفتاء.
- استخدام البرنامج الإلكتروني المخصص للفتوى، وتدوين ملخص السؤال والجواب، والعمل على تحقيق رؤيتها ورسالتها.

# حالة الإفتاء في العالم

## الإفتاء في تونس



امتلكت تونس تاريخًا عريقًا، واتخذت موقعًا حضاريًّا منذ أقدم العصور، واستمر ذلك الموقع الحضاري لتونس بعد الفتح الإسلامي لها في سنة خمسين من الهجرة، فكانت منارة من منارات الإسلام بمدنها ومساجدها وعلمائها، وبالطبع لا تزال تونس إلى الوقت الحاضر لها ذات المكانة والأهمية.

يبلغ عدد سكان تونس ما يقارب عشرة ملايين نسمة، يدين الأغلبية منهم بالدين الإسلامي، أي أنها بلد إسلامي خالص، ويمثل السنة السواد الأعظم من تركيبة السكان المسلمين باستثناء عدد قليل من المسلمين المتمذهبين بالمذهب الإباضي.

## حالة الفتوى في تونس:

اهتمت الدولة التونسية بالفتوى وعلمت مكانتها وقدرها في المجتمع المسلم الذي يمثل الغالبية الساحقة لسكانها؛ ولذلك برزت المساعي الرسمية لجعل الإفتاء بأيدي مؤسسات من شأنها ضبط الفتوى وإحكام صناعتها.

وقد كان لتبني الدولة العثمانية للمذهب الحنفي أثره في تطوير خطة المفتي خاصة بعد تقسيم المحكمة الشرعية إلى دائرتين مستقلتين عن بعضهما: أحدهما تحت رئاسة الباش مفتي الحنفي، والأخرى تحت رئاسة الباش مفتي المالكي، ثم أسند فيما بعد رئاسة المجلس التشريعي بالكامل للمفتي الحنفي إيذانًا من الدولة بعلو مكانة الحنفية في تلك المؤسسة، إلا أن أول لقب رسمي قد ورد في مرسومِ تعيين الشيخ أحمد بن الخوجة سنة **1877**م، والذي نص على عبارة «مشيخة الإسلام» بتونس، وبقي هذا اللقب حكرًا على الحنفية حتى إحداث مشيخة الإسلام المالكية التي تولاها الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، ثم توقفت مشيخة الإسلام المالكية والحنفية إثر توحيد القضاء عام **1956**م.

ثم أُنشئت خطة الإفتاء في عام **1957**م، وسُمي بواقع الأمر الملكي الصادر في ذلك العام الشيخ محمد عبد العزيز جعيط مفتيًا للديار التونسية.

وفي عام **1962**م نظمت خطة الإفتاء وألغيت خطة مفتي الديار التونسية، ليعوض مكانها خطة مفتي الجمهورية التونسية.

وفي عام **1976**م نص القانون الدستوري على عضوية مفتي الديار التونسية في لجنة الفصل والتي تنظر في شروط الترشح لمنصب رئيس الجمهورية التونسية والمصادقة على قبوله.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الإفتاء في الجمهورية التونسية يناط به العديد من المهام مثل:

- تولي الإجابة على أسئلة المفتين التي ترد من داخل تونس وخارجها، عن طريق الوسائل المتاحة عبر الموقع الإلكتروني والهاتف وغير ذلك من الوسائل.
- تحديد وضبط مقدار زكاة الفطر وزكاة المال في كل عام.
- قبول طالبي اعتناق الإسلام للتونسيين وغير ا لتو نسيين .
- المشاركة في البحوث والدراسات العلمية في شتى المسائل والمواضيع ذات الصبغة الشرعية العلمية.
- تعيين بداية كل شهر قمري مع الاستئناس بالحساب.
- المشاركة في المناسبات الدينية والوطنية.
- إسناد شهادات «الحلال» لعدد من المنتجات التونسية المعدة للتصدير.

وقد تولى منصب الإفتاء في تونس عدد من العلماء الأجلاء منهم:

الشيخ محمد كمال الدين جعيط، والشيخ حمد بن عمر بن حمدة، والشيخ محمد الفاضل بن محمد الطاهر بن عاشور، وهو أحد أهم العلماء التونسيين على الإطلاق.

عرض

# أطروحة افتتاحية

## المستجدات العلمية وأثرها على الفتوى في الأحوال الشخصية




وهي رسالة دكتوراه للباحثة صفاء محمود محمد، مقدمة لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك (الأردن) سنة 2008م.

وقد ذكرت الباحثة في مقدمة رسالتها أنها قد اهتمت في بحثها بدراسة:

- مشكلة تعاطي الفقهاء والمفتين مع المستجدات الطبية المعاصرة والمتلاحقة يوما بعد يوم، وضرورة مواكبتهم لهذا التطور والنظر في المسائل الطبية عند الفتوى في المسائل التي لها تعلق بالجانب الطبي وبتلك المستجدات.

ولذلك فقد حاولت الباحثة لفت انتباه العلماء والباحثين في الأحكام الفقهية إلى أهمية الرجوع إلى معرفة الجوانب الطبية للمسائل الفقهية التي لها صلة بها، وأن عناية الباحثين التي تتجه بشكل كبير نحو الجوانب الإيمانية لهذا الموضع أكثر من الجوانب الفقهية هو اتجاه غير ملائم، والواجب أن يكون اتجاه الباحثين للجمع بين كافة الجوانب.

وقد حققت الباحثة هذا الهدف من خلال تتبع المسائل الفقهية التي لها صلة بعلم الطب، وتتبع أقوال الفقهاء والأطباء فيها، ومقارنة أقوال الفقهاء بعضها، ثم ذكرت الجوانب الطبية وبيان أثرها في اختلاف الفقهاء.

واعتمدت الباحثة على المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن، من خلال تتبع واستقراء الجوانب الفقهية المتعلقة بالموضوع وتحليلها وإجراء مقارنة بين كلام الفقهاء من جهة، وبين الجوانب الطبية من جهة أخرى.

وقد أشارت الباحثة إلى أن أبرز المشكلات التي واجهته في إتمام البحث هي قلة المصادر والمراجع التي تخدم الموضوع، خصوصًا التي تعنى بربط الجوانب الطبية بالجوانب الشرعية، وبأن مجموعة الكتب المطبوعة تعذر عليه الوقوف عليها مما تسبب في لجوئها لمراجع

ثانوية أو مواقع إلكترونية لتعويض نقص المصادر، كما أن عدم إتقان الباحثة للغات غير اللغة العربية حال دون استفادتها من المراجع الأجنبية، خصوصًا المراجع لدى كليات الطب والصيدلة.

### وقد تضمنت الرسالة:

- فصلًا تمهيديًّا.
- ثم أربعة فصول.
- إلى جانب الخاتمة.

### أما الفصل التمهيدي:

فقد قسَّمته الباحثة إلى ثلاثة مباحث:

ذكرت في المبحث الأول منه علاقة الفقه بعلم الطب، مع بيانٍ لاستدلال الفقهاء بالطب في مسائل الفقه، وذكرت أيضًا قاعدة تغير الأحكام بتغير الزمان بشيء من الضبط والتفصيل. ثم عرَّفت الضرورة والحاجة مع الوقوف السريع على بعض القواعد المتعلقة بها حرصًا منها على ضبط تلك الألفاظ التي يكثر استخدامها كقيود.

ثم ذكرت في المبحث الثاني التعريف بمصطلحات عنوان الدراسة، وبيانًا لنشأة الخلاف الفقهي وأسبابه.

وفي المبحث الثالث تناولت أثر المستجدات الفقهية في بيان حكمة التشريع، وكان تناولها لهذا الموضوع يتسم بالإيجاز وعدم التعمق، فقد اكتفت بالإشارة إلى أثر المستجدات الطبية في بيان حكمة تشريع الوضوء والغسل والصوم، وذلك في العبادات، وأيضًا أثرها في بيان حكمة تحريم مباشرة الحائض، وحكمة تحريم الوشم والنمص والتفلج، وحكمة تحريم الدم واستثناء الكبد والطحال.

### وفي الفصل الأول

تناولت الباحثة أثر المستجدات الطبية في نشوء الخلاف الفقهي، وذكرت فيه التلقيح الصناعي، وبنوك تجميد الأجنة، وبنوك المني، وبنوك الحليب، ونقل الأعضاء البشرية وزراعتها؛ كأمثلة للمستجدات التي أدى ظهورها إلى حصول الخلاف بين الفقهاء في حكمة مشروعيتها، إذ أنها صور مستجدة ليس فيها نص أو اجتهاد سابق.

### وفي الفصل الثاني

تناولت أثر المستجدات الطبية في اختلافات الفقهاء في العبادات، وبينت فيه أثر تلك المستجدات في الطهارة والحيض والصلاة والصيام، ومدى تأثير المستجدات الطبية في الخلاف الفقهي الذي وقع بين المتقدمين في مسائل هذه الأبواب.

### وفي الفصل الثالث

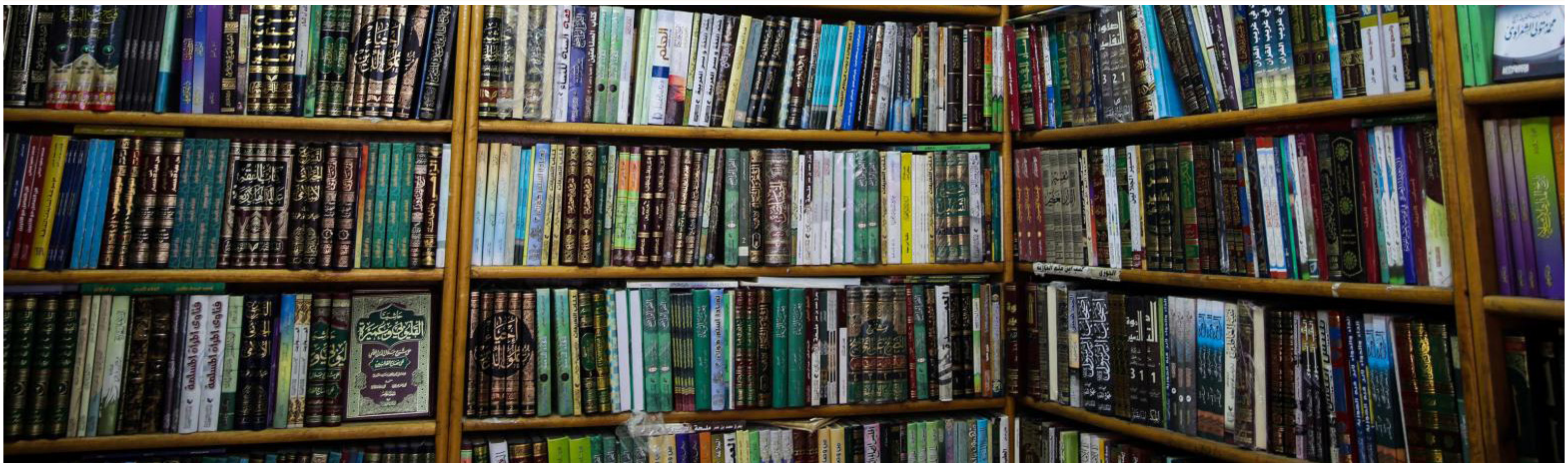
تناولت أثر المستجدات الطبية في عيوب النكاح والحمل والعدة والنسب.

### وفي الفصل الرابع

تناولت أثر المستجدات الطبية في الأطعمة، والتداوي، والميراث، والجنايات، والحدود، ومدى تأثير هذه المستجدات في الخلاف الفقهي الذي وقع بين المتقدمين في مسائل هذه الأبواب.

### ثم ختمت البحث بخاتمة:

تضمنت أهم النتائج والتوصيات، ثم ذيلتها بفهارس فنية شملت الآيات والأحاديث والآثار والأعلام والمصادر والموضوعات.



# مهارات البحث الإفتائي

## التصنيف في علوم الإفتاء ..

## الباعث والمقصد

اتفق العلماء على أن التأليف للكتب لا يكون إلا لمقصد، وذكروا سبعة مقاصد للتأليف، وهي إما شيء لم يسبق إليه فيخترعه، أو شيء ناقص يتممه، أو شيء مغلق يشرحه، أو شيء طويل يختصره دون أن يخل بشيء من معانيه، أو شيء متفرق يجمعه، أو شيء مختلط يرتبه، أو شيء أخطأ فيه مصنفه فيصلحه.

وهذه المقاصد السبعة للتأليف يمكن أن نعتبرها ضوابط حاكمة لعملية التأليف والتصنيف في العلوم المختلفة، وإذا خرج التأليف عنها كان تكرارًا لجهود السابقين، أو انتحالًا لها.

وعلى هذا النهج الدقيق أنتجت الأمة الإسلامية تراثًا ضخمًا في فروع العلم المختلفة، وإن كان هناك بعض المصنفات التي خرجت عن هذه القيم والضوابط السابقة، فهي لا تتجاوز كونها خروجًا عن القاعدة، وهو يثبتها ولا ينفيها.

## مقاصد التأليف في الإفتاء:

إن مقصد العلماء من التأليف في الإفتاء لا يخرج عن المقاصد العامة للتأليف التي سبقت الإشارة إليها، إلا أنه من خلال النظرة السريعة لبعض الكتب التي صنفت في الإفتاء يمكن أن نستنبط بعض المقاصد الخاصة بالتأليف في الإفتاء على النحو التالي:

- تدوين أصول للفتوى تكون حاكمة ومنظمة للعملية الإفتائية، بحيث تصبح مرجعًا للمتصدرين للإفتاء، ويكون مراعاتها عاصمًا من الوقوع في الخطأ في الفتوى، وتحدد أطر العلاقة بين المفتي والمستفتي، من الواجبات والحقوق والآداب، على غرار تدوين أصول استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها في علم أصول الفقه، التي تنظم عملية الاستنباط.
- عظم خطر الفتوى: فالفتوى بلاغ عن مراد الله في واقعة السؤال، فهي بمثابة توقيع عن رب العالمين، حيث إن المفتي قائم في الأمة مقام النبي صلى الله عليه وسلم، فلعظم شأنها وخطورة أمرها أفردها العلماء بالتأليف، وخصوها بمزيد عناية في التصنيف.
- القضاء على فوضى الفتاوى بإقصاء غير المؤهلين عن ساحة الإفتاء: وذلك من خلال بيان الشروط المعتبرة لمن يتصدر لهذا الشأن؛ كما قال ابن الصلاح في مقدمة كتابه «أدب المفتي والمستفتي»: «ليعلم المقصر عن شأوها، المتجاسر عليها أنه على النار يجرأ ويجسر، وليعرف متعاطيها المضيع شروطها أنه لنفسه يضيع ويخسر، وليتقاصر عنها القاصرون».
- القيام بواجب الوقت، استمرارًا للتواصل العلمي بين أجيال العلماء: فلكل زمان قضاياه التي تشغل بال علمائه، ونوازله التي تحتاج الاجتهاد، فيكون في كل عصر من يقوم بواجب الوقت؛ ليقوم بالحجة والبيان، سيرًا على سَنَن من سبق.
- التوثيق العلمي للمهارات المكتسبة من طول الممارسة للإفتاء: فإن المفتي من طول ممارسته للإفتاء يكتسب مهارات جديدة، وتُصقل ملكاته، فكان من مقاصد التأليف توثيق هذه المهارات، وهذا ما فعله كبار المفتين قبل ذلك، وتفعله المؤسسات الإفتائية في العصر الحديث، حيث تقوم بإصدار الكتب والموسوعات التي توثق فيها خبراتها وجهودها في ميدان الإفتاء، كما فعلت الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم وأصدرت المرجع العام للمؤسسات الإفتائية في أربع مجلدات.

وهذه البواعث كانت سببًا في تنوع الإنتاج الإفتائي وغزارته، وهو تراث عظيم، يجدر بالباحثين العناية به؛ ليكون مركز الانطلاق في معالجة ما يُستجد من أمور هي بحاجة إلى البحث والدرس.

# تقنيات بحثية

## صناعة فهرس الموضوعات إلكترونيًّا

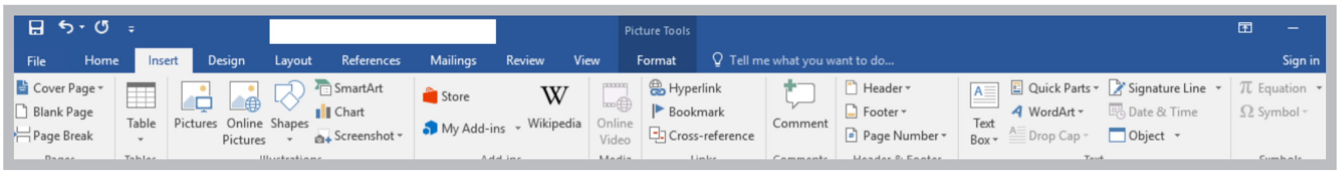


تعد عملية الفهرسة أو إنشاء الفهارس أحد الخطوات الرئيسة التي يمر بها الباحث في رسالته أو بحثه العلمي الأكاديمي، فيجب على الباحث تذييل بحثه بعدة فهارس، أهمها فهرس موضوعي يتضمن العناوين الرئيسة والفرعية لرسالته، وفي هذا المقال نعرض لطريقة عمل فهرس موضوعي بطريقة آلية من شأنها أن تسهل عملية الفهرسة الموضوعية للباحثين.

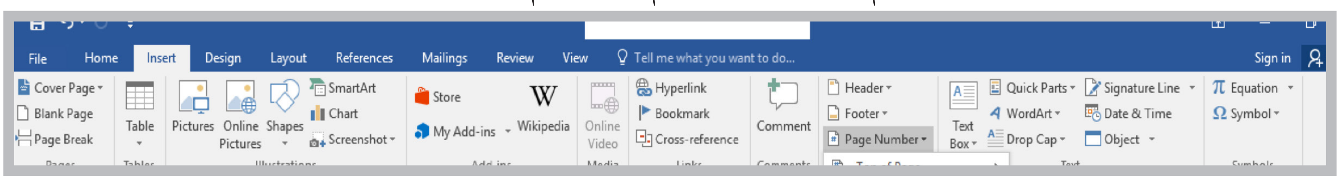
## الخطوة الأولى: ترقيم الصفحات:

فيجب على الباحث قبل البدء في عملية الفهرسة التأكد من ترقيم صفحات ملف (**word**) الذي يعمل عليه، فإن لم تكن الصفحات مرقمة فينبغي عليه ترقيمها عن طريق:

**أولا: الضغط على (insert)**



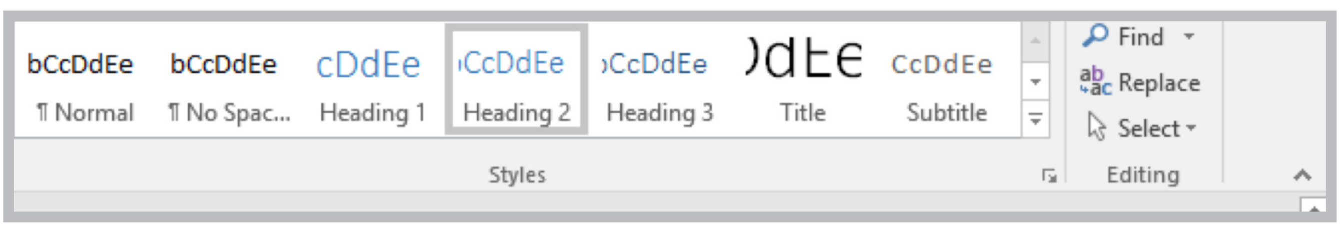

ثانيًا: الضغط على (**page number**) ثم اختيار نسق الترقيم المراد، ثم الضغط لتكون صفحات الملف مرقمة كاملة.




## الخطوة الثانية: تحديد العناوين الرئيسة والفرعية:

وفي تلك الخطوة يقوم الباحث بالتحديد على العناوين التي يريدها أن تكون العناوين الرئيسة في فهرسه، والعناوين التي يريد أن تكون تحتها، وهكذا، فلو فرضنا أن رسالته تتكون من أبواب وفصول ومباحث، فإنه يحدد الأبواب كعنوان رئيس، ثم الفصول كعنوان فرعي أول، ثم المباحث أو المطالب كعنوان فرعي تحت الفرعي الأول.

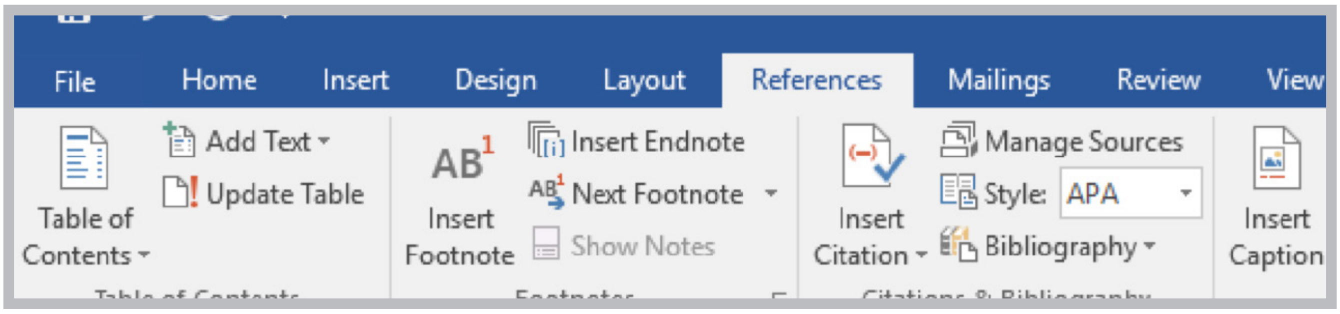
ويكون التحديد عن طريق خيار (**heading1**) و (**heading2**) و (**heading3**) من شريط الأدوات في القائمة الرئيسة.

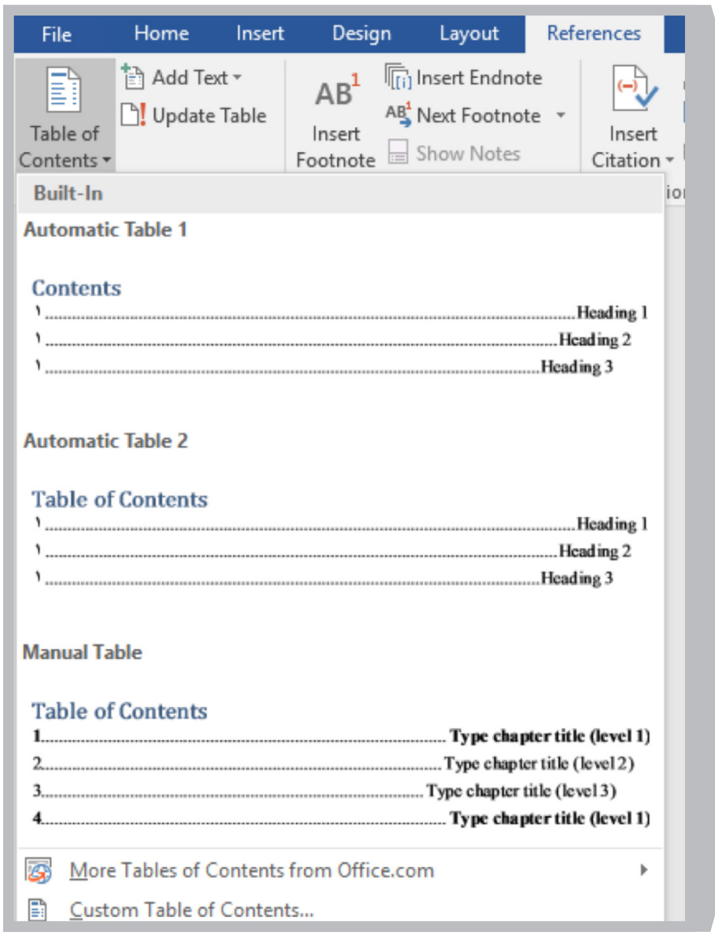



فمن خلال التحديد على العناوين المراد جعلها عنوانًا رئيسًا كالأبواب مثلا، ثم الضغط على (**heading1**) يصبح المحدَّد عنوانًا رئيسًا في الفهرس، وهكذا يتم تتبع الباحث للعناوين في سائر الرسالة، فيحدد الأبواب أو الفصول –على حسب تقسيمه– ويضغط على (**heading1**) لتصبح عنوانًا رئيسًا، ثم يتتبع المباحث مثلًا، ويحددها عنوانًا ويضغط على (**heading2**) لتصبح عنوانًا فرعيًّا تحت الرئيس، ثم يتتبع المطالب ويحددها ويضغط على (**heading3**) لتكون عنوانًا فرعيًّا ثانيًا تحت العنوان الفرعي الأول.

## الخطوة الثالثة: إدراج الفهرس في نهاية الرسالة:

بعد الانتهاء من عملية التحديد لكافة العناوين المراد إدراجها في الفهرس، ينتقل الباحث إلى صفحة فارغة في نهاية رسالته، ثم يضغط (**references**) لتظهر له عدة خيارات




يختار الباحث الخيار الأول من جهة اليسار (**table of contents**) لتظهر له عدة أنساق للفهرس يختار النسق المناسب له.

## الخطوة الأخيرة: تحديث الفهرس عند الحاجة:




بعد إدراج الفهرس يمكن للباحث تحديث الجدول عند إجراء تعديلات على الرسالة اقتضت تغييرًا في صفحات البحث، وهذا من أهم فوائد الفهرسة الإلكترونية، حيث يستطيع الباحث التغيير والحذف والإضافة دون قلق على الفهرس الذي يمكن تحديثه تلقائيًّا لضبط أرقام الصفحات لكل موضوع بعد التغيير عن طريق الضغط على الفهرس ثم الضغط على خيار (**update table**) في أقصى يسار جدول الفهرس، ثم اختيار الخيار الثاني.

وبذلك يكون الباحث قد أنهى عمل الفهرس الذي يُعتبر من أهم الخطوات الفنية في رسالته الجامعية.

# أطروحة لباحث

## المعارف الطبية وأثرها في صناعة
## الفتوى المعاصرة
## بين مخاطر الإهمال وضوابط الاعتماد
## (أطروحة ماجستير مقترحة)

## فكرة الدراسة:

أحدثت المعارف الطبية الحديثة نقلة نوعية في كافة جوانب الحياة، ولا شك أن من أبرز الآثار التي ترتبت على التقدم الهائل في المعارف الطبية، أنه أصبح يشكل جزءًا من النظام القضائي في الدولة الحديثة، فالمعرفة الطبية أصبحت تمثل بشكل رسمي أحد الأدوات القضائية، ووسيلة من أكثر وسائل الإثبات من حيث الدلالة القطعية على محل الإثبات.

والمقصود من الإشارة إلى النظام القضائي خصوصًا، وإبراز موقع المعرفة الطبية منه، إنما هو للارتباط الكبير بين وظيفة القضاء ووظيفة الفتوى في النظام الإسلامي، وبيان ضرورة أخذ التقنية والمعارف الطبية الحديثة على محمل الجد في عملية صناعة الفتوى، وإثبات قدرة الفقهاء والمنتسبين للعمل الفقهي والمؤسسات الدينية على التعاطي بشكل إيجابي مع تلك التغيرات النوعية التي طال تأثيرها ليشمل كافة جوانب الحياة.

## خطة الأطروحة وأطرها:

تدور تلك الدراسة حول عدة أطر رئيسة تمثل الهيكل العام للدراسة، ومن خلاله يمكن للباحث استقاء خطته لتلك الدراسة، وأهم تلك الأطر هي:

**الإطار الأول:** المعارف الطبية ودورها في صناعة الفتوى قديمًا:

والمفترض أن تلك الدراسة تحاول تأصيل ارتباط المعارف الطبية بصناعة الفتوى من خلال بيان جهات تأثرها وتأثيرها بفتوى العلماء السابقين من المذاهب الفقهية الأربعة، ورصد اتجاهاتهم إزاء تلك المعارف الطبية، ونسبة اعتمادهم عليها في صناعة الفتوى، مما يمكن من خلاله الخروج بنتائج حقيقية حول قوة العلاقة بين الطب والفتوى في التراث الفقهي الإسلامي. وبعبارة أخرى فإن هذا الإطار في حقيقته محاولة تأصيلية لموقع المعرفة الطبية عند المفتين من خلال التنقيب في المصنفات المعنية بمناهج الفتوى وضوابطها عند المذاهب الأربعة، ومن خلال رصد الفتاوى التي كان للمعرفة الطبية دورها في صياغتها.

كما يهدف هذا الإطار إلى التركيز على الفتاوى والفروع التي ارتكزت على المعرفة الطبية السائدة في العصور المتقدمة، وما ترتب على ذلك من الاستنكار لبعض الفروع الفقهية المبنية على تلك المعارف فيما بعد، ودلالة ذلك على موقع المعرفة الطبية من صناعة الفتوى عندهم.

**الإطار الثاني:** بيان إشكالية ابتعاد صناعة الفتوى في العصر الحديث المترتبة على عدم قدرة صانعيها على التعاطي مع المعارف الطبية الحديثة، ومآلات ذلك الانفصام، وأسبابه التي قد دفعت قطاعًا من المتصدرين للفتوى إلى ذلك الجفاء بين الصناعة وبين المعرفة الطبية، مع ذكر أمثلة لبيان ما يترتب على تلك المفارقات.

**الإطار الثالث:** وهو عبارة عن محاولة للمقاربة بين الاستفادة من المعارف الطبية في صناعة الفتوى واحتفاظ الفتوى بأصالتها ومصادرها ومدى تحقيق ذلك، وذكر عدد من نماذج أو مناهج إفتائية في العصر الحديث عملت في هذا السياق.

وقبل ذلك ينبغي على الباحث التقديم بتمهيد يتناول التعريف بمفردات البحث دون توسع (المعارف الطبية- صناعة الفتوى) ثم بيان موقف التقنيات الطبية من منظومات التشريع في الدولة الحديثة؛ كبيان مآل المعارف الطبية وقوتها التشريعية في الوقت الراهن، ليضع تصورًا لموقع المعرفة الطبية من النظام التشريعي والقضائي المعاصر.

## المصادر الأولية للأطروحة:

تعتمد الدراسة على عدة مصادر مبدئية تتمثل في كتب مناهج الفتوى عند المذاهب الأربعة؛ كنور البصر، ورسم المفتي، ومداخل المذاهب المؤلفة قديمًا وحديثًا، وكتب الفتاوى المؤلفة من قبل فقهاء المذاهب، بالإضافة إلى الموسوعات الفقهية المذهبية والتي تعتبر إحدى مظان الفتاوى أو الأحكام المفصلة التي يتضح منها أوجه الاستدلال ومناط الأحكام والفتاوى، كما يعتمد الباحث ابتداء على كتب القانون المعنية بمبادئ الأنظمة التشريعية والقضائية، والتي يدور موضوعها أيضًا على الطب ودوره في النظامين، كما يعتمد الباحث بشكل مبدئي على الكتب والدراسات والرسائل الجامعية التي اهتمت بذكر تأثير الجوانب الطبية على الأحكام الفقهية، وعلى الخلاف الفقهي.

وقد تناول هذا العدد من النشرة في باب «ببليوجرافيا» بعض المصادر التي يمكن الرجوع إليها في هذا الشأن.

نشرة دعم

نشرة بحثية تصدر عن مركز دعم البحث الإفتائي
الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم
العدد (٤) - شهر مايو ٢٠٢٠م - رمضان ١٤٤١هـ





# الفهرس

# هيئة التحرير

الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم

مركز دعم البحث الإفتائي

# كلمة التحرير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن الفتوى في الإسلام لا تنحصر في إطار وظيفي ديني فحسب، بل إن دورها يتجاوز تلك الحدود، لتقوم بعدة أدوار اجتماعية وسياسية واقتصادية على حد سواء، فالفتوى في الحقيقة أحد الأدوات الإصلاحية التي يمكن لها المساهمة في مواجهة المشكلات وإدارة الأزمات في المجتمعات الإسلامية، وهذا الدور المركب والمتشعب للفتوى لا يمكن المحافظة عليه وتحقيقه على وجه مؤثر إلا بالتطوير الدائم لصناعة الفتوى، وبدعم البحث العلمي الإفتائي بشكل غير محدود.

ولذلك ورغم الأزمة العالمية الحالية نتيجة انتشار جائحة وباء» كورونا»، ورغم توقف الكثير من مظاهر الحياة في شتى أنحاء العالم، فإن «الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم» لم تشأ أن يتوقف مشروعها الطموح في دعم البحث الإفتائي على أصعدته المتعددة، والتي منها مجلة «دعم» البحث الإفتائي، وأصدرت عددها الرابع من المجلة وأعد فريق التحرير أبواب المجلة ومواضيعها على نفس نسق الأعداد السابقة، والذي ارتأت الأمانة مناسبته لتغطية أهم المجالات الملحة لدى الباحثين.

ففي الباب الأول «معهد وجامعة» تناول فيه فريق التحرير التعريف بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بدولة الكويت مستعرضا نشأة الكلية ومقرها وأنظمة الدراسة والدراسات العليا في الكلية، أما الباب الثاني فتناول ببليوجرافيا الفتوى ومظاهر السوق، والذي رصد أبرز المصنفات التراثية والمعاصرة والفتاوى المتعلقة بموضوع السوق وقضايا الفساد المرتبطة به، لا سيما قضية الاحتكار والغش التجاري، وعلاقة الفتوى ومساهمتها في هذا الصدد.

وفي باب «مناهج إفتائية» تناول الفريق منهج المجلس العلمي الأعلى بالمغرب، وذكر أبرز ملامح تلك المؤسسة الإفتائية في صناعة الفتوى، وفيما يخص حالة الإفتاء حول العالم، فقد تناول فريق التحرير حالة الإفتاء في السودان، وتطور الفتوى فيها من الفردية إلى المؤسسية، أما فيما يتعلق بالأطروحة الإفتائية فقد تم عرض أطروحة ماجستير بعنوان «خدمة الرد على الأسئلة والاستفسارات ومقوماتها بدار الإفتاء المصرية» للباحث أحمد رجب محمد أبو العزم، تحت إشراف الدكتور إبراهيم نجم الأمين العام لدور وهيئات الإفتاء في العالم.

وتناول فريق التحرير في باب «مهارات البحث الإفتائي» موضوع إعداد خطة البحث، وينوي فريق التحرير تقديم ذلك الموضوع على ثلاث مقالات متتابعة نظرًا لأهميته الكبيرة للباحثين، وفي باب «تقنيات بحثية» أعد الفريق دليلًا مختصرًا للاستفادة من خدمات موقع اتحاد مكتبات الجامعات المصري، وأخيرًا تم اقتراح «أطروحة إفتائية» لباحث تحت عنوان «مناهج ونظم مؤسسات الفتوى في أوقات الجوائح»، وبيان فكرة الأطروحة، والأطر العامة لها.

ونأمل أن تحافظ نشرة دعم على محتواها العلمي وتقديم الدعم اللازم لكافة الباحثين في مجال البحث الإفتائي حول العالم، والله الموفق والمستعان.

معهد و جامعة

# كيف تسجل لأطروحة في الإفتاء بكلية الشريعة الإسلامية بدولة الكويت؟

## النشأة والمقر:

تُعد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالكويت مؤسسة أكاديمية رائدة ومتميزة، تُعنى بتعليم العلوم الشرعية الأصيلة، وفق أحدث نظم الجودة التعليمية ونشر تلك العلوم في المجتمع المحلي والعالمي وتطوير البحث الشرعي المتعلق بالقضايا المستجدة وكيفية التعامل معها في أوقات الجوائح، كما تهتم الكلية بالتعاون مع مثيلاتها في العالم الإسلامي والتنسيق بينها وبين المؤسسات العامة والخاصة.

تأسست كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في العام 1982م، بناء على مرسوم صدر من سعادة الأمير جابر الأحمد الصباح رحمه لله، وبدأت الدراسة بالكلية اعتبارًا من العام الجامعي 1982م / 1983م.

وتقع الكلية حاليًا في شارع السويس- كيفان- الكويت.

## أنظمة الدراسة وأقسام الكلية:

تضم كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالكويت أربعة أقسام:

القسم الأول: التفسير والحديث.

القسم الثاني: العقيدة والدعوة.

القسم الثالث: الفقه وأصول الفقه.

القسم الرابع: الفقه المقارن والسياسة الشرعية.

## الدرجات العلمية في الكلية ومجالاتها:

تمنح كلية الشريعة والدراسات الإسلامية درجة الإجازة الجامعية (الليسانس) في أحد تخصصاتها، بعد تجاوز الملتحق بها (132) وحدة دراسية حسب النظام القديم، أو تجاوز (142) وحدة دراسية بحسب النظام الجديد الذي بدأ فيها من عام 2005م.

وتؤهل الكلية طلابها للعمل بعدة مجالات بالمؤسسات المختلفة؛ كوزارة التربية، ووزارة العدل، ووزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، ووزارة الشئون الاجتماعية والعمل، ووزارة الداخلية، ووزارة الإعلام، ومجلس الأمة، وجامعة الكويت، وبيت الزكاة، والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، والبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، والمحاماة.

## أعلام الكلية:

لقد ضمت كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالكويت عددًا من الأعلام والرموز الشرعية في العالم الإسلامي، أبرزهم:

- أ. د/ حسن علي الشاذلي: أستاذ الفقه المقارن بجامعة الأزهر، وعضو مجمع الفقه الإسلامي بجدة، تولى عمادة الكلية في الفترة من 1982م وحتى 1987م.
- أ. د/ أحمد نصر الدين الغندور: تولى عمادة الكلية في الفترة من 1987م وحتى 1989م.
- أ. د/ عجيل جاسم النشمي: أستاذ الفقه وأصوله، له إسهامات عديدة في مجال الصناعة المصرفية الإسلامية، وتولى عضوية العديد من الشركات والمصارف الإسلامية في العالم الإسلامي، وقد تولى عمادة الكلية في الفترة من 1989م وحتى 1996م.
- أ. د/ محمد عبد الغفار الشريف: أستاذ الفقه المقارن، وأمين عام الأمانة العامة للأوقاف الكويتية 2004م – 2010م، تولى عمادة الكلية في الفترة من 1996م وحتى 2001م.

## الدراسات العليا في الكلية:

تقدم كلية الشريعة والدراسات الإسلامية أربعة برامج لكل من الماجستير والدكتوراه –بنظام الساعات المعتمدة– وهي: (قسم التفسير والحديث – قسم العقيدة والدعوة – قسم الفقه وأصول الفقه – قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية).

## التقدم لمرحلة الماجستير:

يشترط فيمن يتقدم للحصول على الماجستير من الكلية:

- أن يكون حاصلًا على شهادة الليسانس، أو ما يعادلها في تخصص (الشريعة الإسلامية، أو أصول الدين) سواء من دولة الكويت، أو من دولة عربية أخرى.
- اجتيازه اختبارًا في القرآن الكريم في حدود الأجزاء المقررة منه على طلبة الشريعة؛ وهي: حفظ الستة أجزاء الأولى منه، بالإضافة إلى جزئي (تبارك – عم).
- اجتياز المقابلة الشخصية التخصصية المحددة لذلك.

وبعد استيفاء الطالب تلك الشروط يتم التحاقه بنظام الدراسة ببرامج الماجستير؛ حيث يدرس الطالب فيها (12) مقررًا، وهو ما يعادل (36) وحدة دراسية معتمدة، إضافة إلى أطروحة الماجستير.

## مرحلة الدكتوراه:

أما التسجيل للدكتوراه فيكون بعد الحصول على درجة الماجستير؛ حيث يدرس الباحث بمرحلة الدكتوراه (5) مقررات، وهو ما يعادل (15) وحدة دراسية معتمدة، إضافة إلى أطروحة الدكتوراه.

## إجراءات تسجيل أطروحة في الإفتاء من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية:

للباحثين الذين استوفوا شروط تسجيل الأطروحات في الكلية التقدم للتسجيل بمرحلة الماجستير أو الدكتوراه في القسم المناسب لمؤهلهم الدراسي.

ولعل قسمي الفقه وأصول الفقه، وقسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية أنسب الأقسام للأطروحات المتعلقة بقضايا الفتوى والإفتاء.

كما يمكن تسجيل أطروحات في قسم التفسير والحديث تتناول النصوص المستدل بها في الفتاوى إما رفعًا للواقع او تأصيلًا لما ينبغي أن يكون.

وكذلك تسجيل أطروحات في قسم العقيدة والدعوة تتعلق بالإفتاء في مسائل العقيدة.

ولمزيد من التفصيل يمكن مراجعة الموقع الإلكتروني الرسمي للكلية عن طريق الرابط:
**http://ecmwlst1.ku.edu.kw:16210/COSIS/ar/AboutCollege/StudySystem/index.htm).**



# الفتوى ومظاهر فساد السوق في الببليوجرافيا التراثية والمعاصرة

## ببليوجرافيا

طالما مثَّل الاقتصاد الأخلاقي حلمًا يراود المفكرين، فمنذ أن عرف الناس مبادئ المعاملة التجارية، ظلت معضلة ارتباط الفساد بالسوق التجاري عصية على الحلول الحاسمة، لا سيما وأن القضاء على الفساد والغش التجاري يرتبط في جانب منه برقابة الفرد الذاتية للقيم الأخلاقية التي يؤمن بها. وقد حرص الإسلام على تأسيس اقتصاد أخلاقي، عن طريق التأسيس لمنظومة قيمية حاكمة للمعاملات التجارية، ومنظومة تشريعية قادرة على ممارسة الرقابة والتوجيه والتقويم في ذات الوقت، وقد قدِّر للفتوى أن تكون أحد الأدوات التي تساهم بشكل فعال في ضبط السوق، ومواجهة مظاهر الفساد فيه، وبخاصة الاحتكار والغش التجاري، والذي يتزايد في أوقات الأزمات، والأوقات الاستثنائية التي تمر بها الأمم.

وفيما يلي رصد لأهم المؤلفات التي يحتاج المتصدر للفتوى إلى الاستعانة بها، في صناعة الفتوى المتعلقة بقضية فساد السوق والممارسات الغير شرعية لا سيما قضايا الاحتكار والغش التجاري، كما أنها أيضًا تساعد الباحثين في تجلية كثير من هذه الأمور التي تتعلق بفساد الأسواق:

## أولا: المؤلفات التراثية:

- أبواب الاحتكار في الأقوات في كتب شروح السنة، وكتب الفقه.
- الأبواب المتعلقة بأنواع البيوع وما يُشرع منها في كتب شروح السنة وكتب الفقه.
- أبواب الغش في البيوع في كتب شروح السنة وكتب الفقه المذهبي.
- كتاب البيع في كتب الفقه في المذاهب المختلفة.
- التيسير في أحكام التسعير لأبي العباس أحمد بن سعيد المجيلدي المالكي، تحقيق: موسى لقبال، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع-الجزائر.
- أحكام السوق، للإمام أبي زكريا يحيى بن عمر الكناني الأندلسي، تحقيق محمود علي مكي، مكتبة الثقافة الدينية.

## ثانيا: المؤلفات المعاصرة:

- الاحتكار وآثاره في الفقه الإسلامي، لقحطان عبد الرحمن الدوري، مؤسسة آل البيت-الأردن، **1987**م.
- المنافسة التجارية في الفقه الإسلامي وأثرها على السوق، من إعداد أمل أحمد محمود الحاج حسن، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية-فلسطين، **2012**م.
- ضوابط التجارة في الاقتصاد الإسلامي، لمحمد نجيب حمادي الجوعاني.
- أحكام الغش التجاري في الفقه والنظام، من إعداد عبد المحسن بن نادر آل تميم الدوسري، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، **1417**هـ.
- نظرية الاستهلاك في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، أسامة محمد حسن العبد، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، القاهرة، **1405**هـ.
- الحرية الاقتصادية في الإسلام، سعيد أبو الفتوح بسيوني، رسالة دكتوراة، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر.
- الغرر وأثره في العقود في الفقه الإسلامي، كمال عبد العظيم محمد العناني، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، **1989**م.
- 
- حماية المستهلك في الفقه الاقتصادي الإسلامي دراسة مقارنة، لموفق محمد عبده.
- الرقابة على السلع والأسعار في الفقه الإسلامي، من إعداد فريدة حسني طه ظاهر، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين **2011**م.
- الاحتكار وعقوبته بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، من إعداد هدى لعور، رسالة ماجستير، جامعة الوادي، الجزائر، **2013**م – **2014**م.
- حماية المستهلك في الفقه الإسلامي، لمحمد محمد أحمد أبو سيد.

- مفهوم الاحتكار بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي، للدكتور قاسم الحموري والدكتور رياض المومني، بحث بحولية كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية بجامعة قطر، العدد الرابع عشر، **1417**ه – **1996**م.
- السوق وتنظيماته في الاقتصاد الإسلامي دراسة مقارنة، من إعداد مستعين علي عبد الحميد، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، **1983**م – **1984**م.
- الغش في النظام السعودي والفقه الإسلامي، من إعداد فارس بن سعد الحقباني، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، **1411**هـ.
- حماية المستهلك من اضطرابات السوق دراسة فقهية معاصرة، للدكتور ياسين عبد اللطيف عبد الحليم محمد، بحث بحولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، المجلد الخامس، العدد الرابع والثلاثون.

## ثالثا: الفتاوى المتعلقة:

- فتوى دار الإفتاء المصرية بتاريخ **2005 / 11 / 23**م، بعنوان «التحايل والغش في البضاعة المتفق على توريدها في المناقصات».
- فتوى دار الإفتاء المصرية بتاريخ **2008 / 3 / 8**م، بعنوان «بيع الدقيق المدعم في السوق السوداء».
- فتوى دار الإفتاء المصرية بتاريخ **2011 / 12 / 8**م، بعنوان «احتكار أنابيب الغاز وبيعها بأسعار مضاعفة».
- فتوى دار الإفتاء المصرية بتاريخ **2017 / 8 / 24**م، بعنوان «احتكار العملة الأجنبية وبيعها في السوق السوداء».
- فتوى دار الإفتاء المصرية بتاريخ **2019 / 2 / 4**م بعنوان «تقليد الماركات العالمية والعلامات المسجلة بدون إذن أصحابها».
- «فتوى دار الإفتاء الأردنية، بتاريخ **2013/ 1/ 31**، بعنوان « بيع الأغذية الفاسدة وما يترتب على ذلك».
- فتوى دار الإفتاء الأردنية، بتاريخ **2015/ 3/ 24**، بعنوان «يحرم التجارة بالبضائع المزورة»
- فتوى دار الإفتاء الأردنية، بتاريخ **2017/ 9/ 13**، بعنوان « يحرم كتمان العيب في المبيع»
- فتوى مكتب الإفتاء بسلطنة عمان، بعنوان «حكم احتكار ما اعتاد الناس الانتفاع به»



# مناهج إفتائية

## المجلس العلمي الأعلى بالمغرب .. النشأة والمنهج



المجلس العلمي الأعلى هو مؤسسة دينية حكومية مغربية تُعنى بالإفتاء، تم إحداثه بموجب الظهير الشريف المؤرخ في 1401هـ / 1981م، يضم في عضويته (47) عالمًا وعالمة.

من أهم مهامه: إعداد النظام الداخلي للهيئة العلمية المكلفة بالإفتاء، وهي هيئة محدثة لدى المجلس بموجب الظهير الشريف الصادر عام 1425هـ / 2004م، تتكون من بين أعضائه، تختص وحدها دون غيرها بإصدار الفتاوى. وأيضًا: الإشراف على عمل المجالس العلمية المحلية، وإقامة علاقات التعاون العلمي مع الهيئات والمنظمات الإسلامية.

ملامح منهج الفتوى بالمجلس العلمي الأعلى بالمغرب:

اختار المغاربة منذ أكثر من اثني عشر قرنًا المذهب المالكي مذهبًا رسميًّا للدولة المغربية، فباستثناء دولة الموحدين كانت جميع الدول التي تعاقبت على الحكم في المغرب تدعمه وتحتمي به، وقد ظل إلى يومنا هذا شعارًا للمغرب يعبر عن الوحدة المذهبية الدينية والأصالة الحضارية؛ ولذا فقد اتجهت النخبة والسلطة الحاكمة في المغرب إلى إقرار نظام تشريعي وقضائي ملائم للبيئة المغربية؛ فقد وقع الاختيار نهائيًّا على المذهب المالكي بقواعده المنهجية المتمثلة في اعتماد مبادئ السياسات الشرعية مثل: المصالح المرسلة، وسد الذرائع، والعرف، ومراعاة الخلاف إلخ؛ وذلك لضمان الوحدة التشريعية والقضائية من جهة، ولتجنب كل ما من شأنه أن يبث روح الخلافات الاعتقادية من جهة أخرى.

وفي مجال الإفتاء تأثر المنهج بشدة بتلك الخلفية المالكية، مع مراعاة باقي المذاهب الأربعة؛ للوصول للإجابة التي تحقق مقاصد الشريعة الإسلامية وترفع الحرج عن الناس.

**ومن أهم ملامح ذلك المنهج:**

مراعاة المذهب المالكي، بل والاقتصار عليه أحيانًا، فمثلًا في فتوى لفضيلة الشيخ الحسن العبادي عضو المجلس العلمي حول نقل الأعضاء البشرية، جاء في جواب الشيخ: «الراجح عند الفقهاء المالكية وغيرهم أن الإنسان وكل ما انفصل عنه من أجزائه من لحم وعظم وغيرها طاهر».

وفي سؤال ورد لفضيلة الشيخ مصطفى بن حمزة عضو المجلس الأعلى حول استعمال دواء الرشاش لمن تأتيه نوبة ضيق التنفس خلال الصيام، أجاب ببيان مذهب المالكية في أن الأصل في الصوم منع الإنسان نفسه من إدخال أي مادة إلى الحلق.

- مراعاة المذاهب الفقهية الأربعة، وخاصة رأي جمهور الفقهاء، والإفتاء به ولو خالف المذهب المالكي لعلة شرعية؛ كالتيسير ورفع الحرج.
- ذكر الجواب مدعومًا بالأدلة من الكتاب والسنة إذا احتاج الأمر لذلك.
- – ذكر آراء الفقهاء وأقوال المذاهب في المسائل الخلافية التي تحتاج لبيان وتفصيل، مع الترجيح بين الآراء.
- الاستناد إلى الإجماع والقياس والقواعد الفقهية والأصولية.
- الإيجاز وعدم الاستطراد في الإجابة إلا إذا احتاج المقام تفصيلًا.
- الرجوع إلى أهل الاختصاص في مختلف العلوم.

# حالة الإفتاء في العالم

## الإفتاء في السودان



احتضنت أرض السودان العديد من الحضارات القديمة العريقة، فكانت موطنًا للملكة كوش ونوباتيا وغيرها، فضلًا عن أنها امتلكت تاريخًا مشتركًا مع مصر في فترات متعددة من تاريخها، وتحولت السودان إلى الإسلام بعد فتح مصر والامتداد إلى بلاد النوبة، لتصبح السودان حاليًا من أكبر الدول العربية والإسلامية من حيث المساحة ومن حيث تعداد السكان.

يمثل المسلمون ما يقرب من **95**٪ من جملة السكان في السودان، معظمهم من العرب، والبعض الآخر من النوبيين وقبيلة البجا، وغيرها، ويميل السكان في السودان إلى التدين على طريقة الصوفية، حيث تتنوع الطرق الصوفية هناك، وأشهرها طريقة الأنصار والختمية.

وللإفتاء في السودان تاريخ قديم، وقد ظل السودان يعتمد على المفتي الفرد كغيره من البلدان الإسلامية إلى فترة الحكم العثماني، وكان المفتي مصريًّا في غالب الأحيان.

وبعد قيام الثورة المهدية **1881 - 1885**م كان الإمام المهدي هو الذي يمارس وظيفة الإفتاء بنفسه، وفي فترة الحكم الثنائي (عهد الاحتلال البريطاني) ارتبط منصب المفتي بالقضاء، فكان المفتي هو نائب السكرتير القضائي للحاكم العام.

وتم تعيين أول مفتٍ رسمي عام **1978**م وهو الشيخ عوض الله صالح، ورفعه لدرجة نائب قاضي القضاة.

ومع التوجه العالمي لمأسسة الفتوى أنشئ مجلس الإفتاء الشرعي عام **1980**م، بقرار جمهوري تناول عدد أعضاء المجلس واختصاصاته ومهامه، وكان ذلك المجلس برئاسة الشيخ: الصديق أحمد عبد الحي، وثمانية أعضاء.

وفي عام **1988**م صدر قرار جمهوري وبموجبه أعيد تشكيل مجلس الإفتاء الشرعي وتحديد اختصاصاته ليكون برئاسة الصديق أحمد عبد الحي أيضًا، ولكن بعضوية أحد عشر عضوًا.

وبعد قيام (ثورة الإنقاذ) عام **1989**م بقيادة عمر البشير وتوليه السلطة، أصدر قرارًا جمهوريًّا عام **1991**م بإعادة تكوين المجلس برئاسة الصديق أحمد عبد الحي أيضًا، وعشرة أعضاء، ثم أضيف بعد ذلك أربعة أعضاء.

وفي وقت لاحق تم حل ذلك المجلس وأسندت الفتاوى في مسائل الأحوال الشخصية لإدارة العون القضائي بوزارة العدل، وأسندت مسائل تحري رؤية الأهلة لوزارة التخطيط الاجتماعي.

وأخيرًا في عام **1998**م تم إصدار قانون مجمع الفقه الإسلامي، والذي اعتمد على الاجتهاد الجماعي وتقديم المشورة الفقهية والشرعية للمؤسسات والأفراد.

وبجانب مجمع الفقه الإسلامي فإن هناك بعض الجهات الأخرى التي تتصدر للإفتاء مثل لجنة الإفتاء بديوان الزكاة وهيئة علماء السودان، ولجنة الفتوى بالمجلس العلمي لجماعة أنصار السنة المحمدية.



الشيخ عوض الله صالح

أول مفتي رسمي للسودان

# عرض
# أطروحة إفتائية

## خدمة الرد على الأسئلة والاستفسارات ومقوماتها بدار الإفتاء المصرية




هي رسالة ماجستير، للباحث أحمد رجب محمد أبو العزم، أشرف عليها الدكتور إبراهيم نجم، مستشار فضيلة مفتي الديار المصرية، والدكتورة سيدة ماجد ربيع، الأستاذ بكلية الآداب جامعة المنوفية «ونوقشت الرسالة عام 2012م» ولم تطبع بعد.

وتهدف الدراسة إلى بيان خطوات الرد على الأسئلة والاستفسارات داخل دار الإفتاء المصرية، وبيان أهمية العمل المؤسسي وكيف يفيد في تقديم خدمة الرد على الأسئلة والاستفسارات عمومًا ودار الإفتاء بشكل خاص، والسعي للقضاء على فوضى الفتاوى من خلال إيضاح ما تقوم به دار الإفتاء من بيان للشريعة الإسلامية وأحكامها.

وتسعى الدراسة إلى الإجابة على عدة تساؤلات، وهي:

- ما طبيعة خدمات الرد على الأسئلة والاستفسارات الموجهة لدار الإفتاء المصرية؟
- ما الأقسام المكونة لدار الإفتاء المصرية؟
- ما وظيفة كل قسم بدار الإفتاء وعلاقته بالأقسام الأخرى؟
- ما مراحل تطور دورة حياة الفتوى؟

وقد اعتمد الباحث على منهج دراسة الحالة، وذلك لدراسة واقع الخدمة المرجعية بدار الإفتاء المصرية من وجهة النظر المكتبية، وكيفية العمل بها، وكيف تقدم هذه الخدمة، ومدى سهولة ويسر تقديم الخدمة للمستفتين.

وتتكون الدراسة من تمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة، فالتمهيد بيَّن فيه أهمية الدراسة وأهدافها وتساؤلات الدراسة ومجال وحدود الدراسة، والمنهج المتبع فيها، والأدوات المستخدمة في جمع البيانات، وأما الفصل الأول وعنوانه «الإفتاء في ميزان المكتبات» فتعرض فيه إلى توضيح مفهوم الخدمات المرجعية، وقيمة وأهمية الأسئلة

التي تتعلق بالدين الإسلامي، ووسائل الرد على تلك الأسئلة من الناحية الشرعية، وضوابط هذه الردود، ثم أوضح الشروط التي يجب أن تتوافر في المفتي وهو المسئول الأول عن الإجابة على الأسئلة، وهو بمثابة أخصائي المعلومات، فهو من يقوم باستقبال الأسئلة ويقوم بتكييفها وتحديد موطن السؤال ودقته ومراجعته والبحث في قاعدة البيانات هل تم الإجابة عليه سابقًا أم لا، ثم الإجابة عليه، وتقديم الإجابة إلى السائل سواء في شكل إجابة فورية، أو عمل بحث وتقديمه للمستفتي، ومتى يجوز له أن يمتنع عن الرد على الأسئلة من الناحية الشرعية، وما هي المراحل التي تمر بها الأسئلة حتى تخرج في صورة فتوى، كما أوضح الباحث المنهج الذي تتبعه دار الإفتاء المصرية في الرد على الأسئلة والاستفسارات، ودور دار الإفتاء ووظائفها، واختتم الفصل بالسياسات والقوانين المنظمة للعمل داخل دار الإفتاء.

أما الفصل الثاني فهو بعنوان «الهيكل التنظيمي والإداري لدار الإفتاء المصرية» فقد احتوى على دراسة للهيكل التنظيمي والإداري المكون لدار الإفتاء، ومقارنة بين دار الإفتاء قبل عام **2006** م وما بعدها، وتحدث الباحث عن الأقسام بالتفصيل من حيث وظائف كل قسم وعلاقته بالأقسام الأخرى في ظل تقسيمه لهذه الأقسام إلى ثلاثة أنواع رئيسة، وهي: من له علاقة مباشرة بالسؤال، ومن له علاقة غير مباشرة، وأقسام لا علاقة لها بالسؤال. والفصل الثالث بعنوان «خدمة الرد على الأسئلة والاستفسارات بدار الإفتاء المصرية» وعالج فيه أهم ما تحويه هذه الدراسة، ففيه تم رصد للمراحل التي تمر بها الفتوى منذ دخولها كسؤال في دار الإفتاء بشتى الطرق المختلفة، وحتى خروجها في هيئة جواب على هذه الفتوى، ويمكن أن نجمل ما تحدث عنه هذا الفصل في نطاق لجان الفتوى الأربع، ورصد لنتاج هذه اللجان الأربع من الفتاوى على مدار السنوات الخمس الفائتة. وفي نهاية الدراسة كانت الخاتمة وتناولت نتائج وتوصيات الدراسة والملاحق.



# مهارات البحث الإفتائي

## كيف تعد خطة بحثية لرسالتك؟

(١ / ٣)

بعد عثور الباحث على فكرة تتوافر لها عناصر الاختيار الجيد، وتسلم من عيوب الاختيار، تأتي الخطوة التالية لذلك، وهي وضع خطة تفصيلية للبحث.

إن البحث العلمي يشبه إلى حد كبير إنشاء بيت جديد، فكما أن المهندس يقوم برسم مخطط تفصيلي لكل مرحلة من مراحل الإنشاء، فكذلك يفعل الباحث الماهر؛ حتى لا يسير بغير هدى، وكلما كانت الخطة دقيقة ومحكمة كانت المراحل التالية محددة ودقيقة، وكان البحث جيدًا، والخطة العلمية للبحث لها عناصر تتكون منها، يمكن إبرازها فيما يلي:

## أولًا: عنوان البحث:

لعنوان البحث أهمية كبيرة في نجاح البحث نفسه فكما يقول العامة «الجواب يظهر من عنوانه»، فعلى الباحث أن يختار صياغة دقيقة لعنوان بحثه، وعليه أن يراعي في العنوان الاعتبارات التالية:

1. أن يكون العنوان معبرًا عن محتوى البحث، بحيث لا يزيد ولا ينقص عن الرسالة نفسها، وبعبارة أخرى أن يعطي العنوان فكرة مجملة عن محتوى الرسالة.
2. الوضوح، بحيث يفهم القارئ موضوع البحث من العنوان، ولا يحتاج إلى شرح كثير ليفهم المراد من هذا العنوان، وجدير بالذكر هنا أن المقصود بالقارئ هم أهل التخصص وليس عامة الناس، فالعامة قد يشكل عليهم بعض الواضحات.
3. أن يكون العنوان مختصرًا ما أمكن ذلك؛ لأن طول العنوان بغير داع يعتبر عيبًا.
4. أن يكون العنوان دقيقًا بعيدًا عن التعميم، فالعناوين العامة قد تصلح للكتب لكنها لا تتناسب مع الأبحاث العلمية التي تتسم بالدقة والتحديد في كل مراحلها حتى في العنوان، فعلى سبيل المثال: نظرات في الإفتاء، أو دراسات إفتائية، أو الفتوى في العصر الحديث، تعتبر عناوين عامة وليست محددة.
5. أن يكون العنوان طريفًا جذابًا ما أمكن، حتى يلفت انتباه القارئ أو السامع، ويثير فيه من الرغبة ما يجعله يحرص على قراءة البحث.
6. أن يكتب العنوان بالخط المناسب لصفحة العنوان، وهي أول ما يظهر من الخطة أو البحث فيما بعد، ويراعى في صفحة العنوان كتابة باقي البيانات اللازمة من اسم الجامعة والكلية والقسم، مع ذكر الدرجة العلمية التي يتقدم إليها الباحث، واسم الباحث، واسم المشرف إن كان قد تم تحديده، وهذه البيانات قد تختلف من جهة لأخرى فيراعي كل باحث خصوصية المكان الذي يتقدم إليه.

ثم بعد صفحة العنوان يكتب الباحث نبذة مختصرة عن فكرة بحثه، ويفضل ألا يطيل، ويركز فيها على النقاط التالية:

## ثانيا: أهمية البحث:

من العناصر التي يجب أن تشتمل عليها الخطة إبراز أهمية البحث، بحيث يقوم الباحث في نقاط محددة بعرض الأمور التي تبين أهمية بحثه، ويكون محددًا ودقيقًا، وموضوعيًّا، وكلما كانت أهمية البحث واضحة في ذهن الباحث كان أقدر على إتمام بحثه، وتحمل ما قد يلاقيه من صعوبة ومشقة، بل قد يستعذب هذه الصعوبات ما دام مدركًا لأهمية بحثه، ويمكن إبراز أهمية البحث من خلال ما يلي:

1. إبراز القيمة العلمية والعملية لموضوع البحث.
2. مدى حاجة حقل الدراسات الإفتائية لموضوع البحث.
3. إضافة علمية جديدة سيقدمها موضوع البحث.

## ثالثا: أسباب الاختيار:

أسباب اختيار الموضوع من عناصر الخطة الرئيسة، فعلى الباحث أن يوضح في خطته الأسباب التي دفعته لاختيار هذا الموضوع دون غيره من الموضوعات الأخرى، ويحاول أن يسرد هذه الأسباب في نقاط

محددة وواضحة، مع مراعاة أن هذه الأسباب قد تكون مشتركة مع أهمية البحث، وفي بعض الأحيان يدمج الباحث النقطتين معًا وهما أهمية الموضوع وأسباب الاختيار في نقطة واحدة؛ فأهمية الموضوع غالبًا ما تكون سببًا لاختياره.

وعلى سبيل المثال لو أراد الباحث أن يكتب أهمية الموضوع وأسباب الاختيار لموضوع «الفتاوى الاقتصادية لدار الإفتاء المصرية دراسة تحليلية» فيمكن أن يتناولها على النحو التالي:

## أهمية الموضوع وأسباب الاختيار:

أولًا: القيمة العلمية لفتاوى دار الإفتاء المصرية، حيث إن فتاواها تعتبر عصارة فكر علمائها المجتهدين.

ثانيًا: استيعاب فتاوى دار الإفتاء المصرية لكل ما يشغل بال المسلم في حياته ومعاملاته، ومنها الجانب الاقتصادي، وهو بحاجة إلى إلقاء الضوء عليه.

ثالثًا: رصد أهم المعاملات الاقتصادية التي شغلت المجتمع المصري، والعالم الإسلامي، وكان لدار الإفتاء المصرية نصيب في الرد على تساؤلات المستفتين المتعلقة بها.

رابعًا: الوقوف على المنهج العلمي الذي تتبناه دار الإفتاء المصرية في التعامل مع الفتاوى الاقتصادية.

ويلاحظ هنا أنه دمج بين الأهمية وأسباب الاختيار، ويمكن في بعض الأحيان أن يفصل بينهما كل على حدة، إذا كانت طبيعة البحث تقتضي ذلك.



# تقنيات بحثية

## خطوات استخدم خدمات موقع اتحاد مكتبات الجامعات المصرية (EULC)



يحتاج باحث الدراسات العليا عمومًا إلى قواعد بيانات كبيرة لتساعده ابتداء من اختيار موضوع الدراسة، ثم في جمع المادة العلمية وسائر مراحل إتمام الدراسة، وفي ذلك الموضوع نتناول واحدًا من أهم قواعد البيانات على الإنترنت، وكيفية استفادة الباحث من الخدمات التي يقدمها، وهو موقع اتحاد مكتبات الجامعات المصرية.

حيث يقدم موقع اتحاد مكتبات الجامعات المصرية مجموعة من الخدمات للباحثين، وهي:

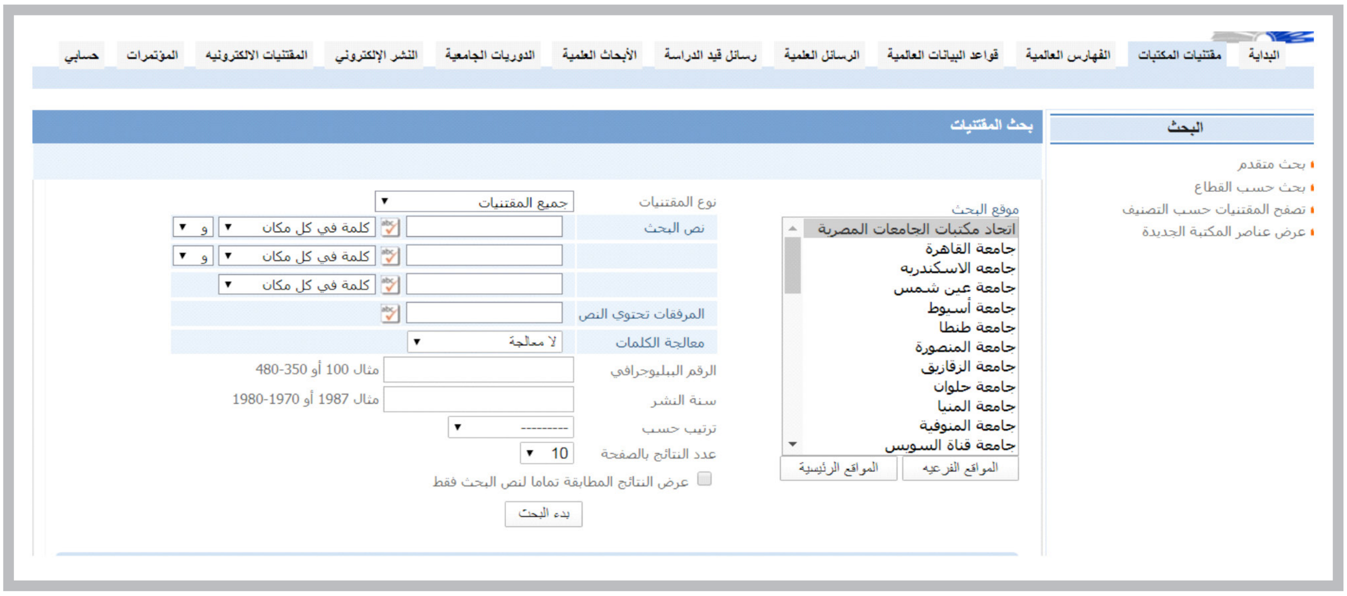
(البحث في مقتنيات مكتبات الجامعات المصرية- البحث في المكتبات العالمية- البحث في الرسائل العلمية المجازة بالجامعات المصرية- البحث في مخططات الأبحاث، وهي الأبحاث قيد الدراسة- البحث في الأبحاث العلمية- البحث في الدوريات المحلية).

## طريقة الاستفادة من أبرز تلك الخدمات:

- بعد الدخول على رابط الموقع www.eulc.edu.eg تظهر الصفحة الرئيسة

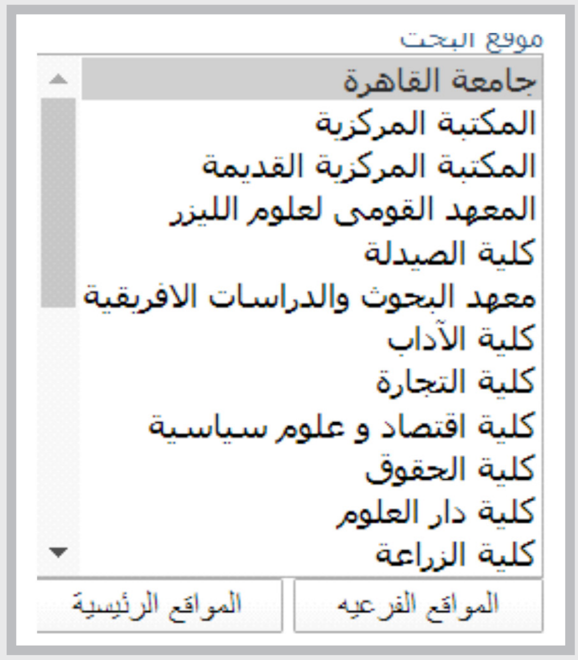



- عند الضغط على (مقتنيات المكتبات) في الشريط الذي تظهر به خدمات الموقع في الأعلى، سوف تظهر قوائم البحث وخياراته.

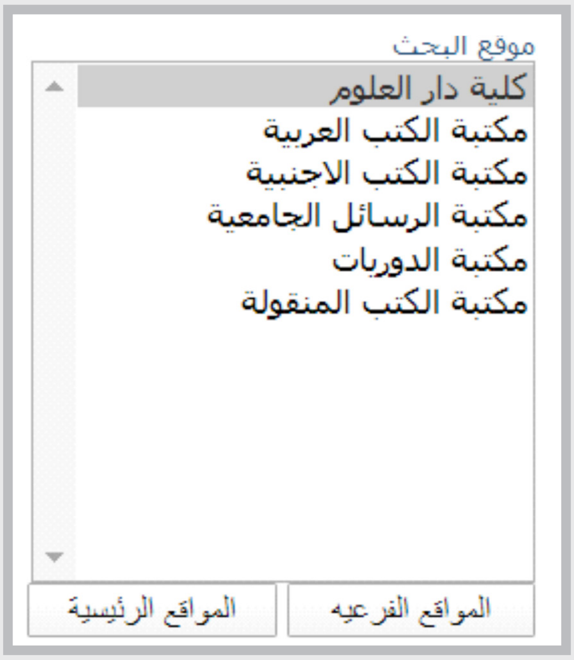



وفي تلك الشاشة تظهر قائمة الجامعات كمواقع (رئيسة) وعند اختيار أحد الجامعات يمكن بالضغط على (المواقع الفرعية) تخصيص إحدى مكتبات الجامعة بالبحث، وعند الضغط على (المواقع الفرعية مرة أخرى) يظهر البحث نتائج أكثر تخصصًا.

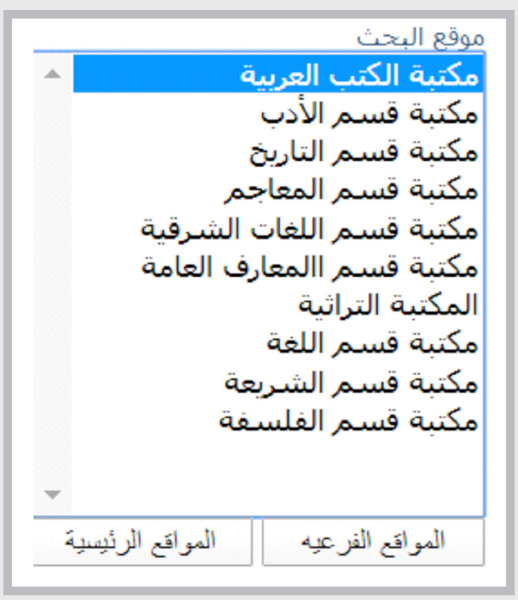
- فلو حددنا جامعة القاهرة على سبيل المثال وقمنا بالضغط على (مواقع فرعية) سوف تظهر المكتبات داخل الجامعة:



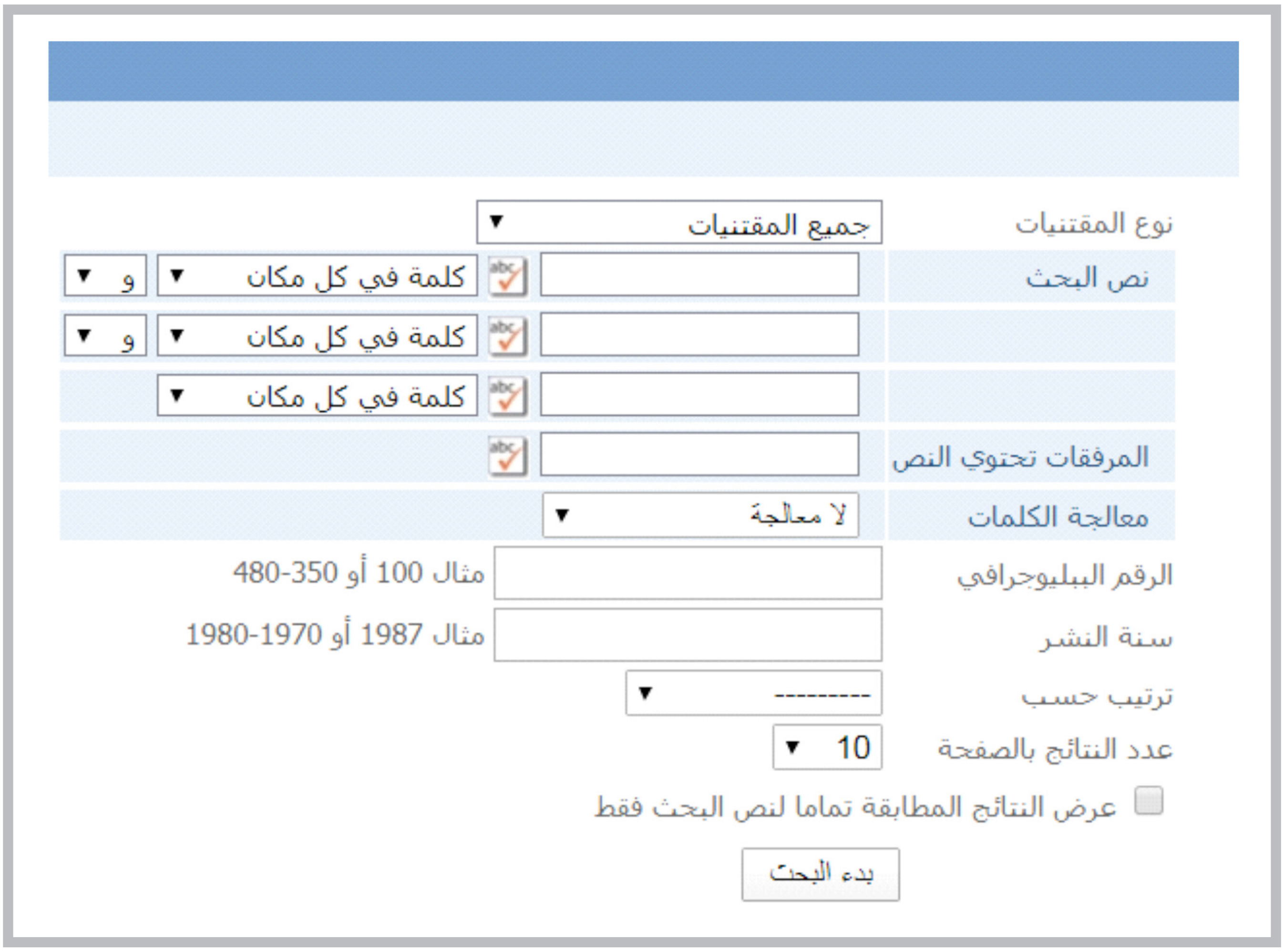

- وإذا اخترنا مكتبة كلية دار العلوم وضغطنا مرة أخرى على (المواقع الفرعية) سوف تظهر أقسام المكتبات داخل الكلية.

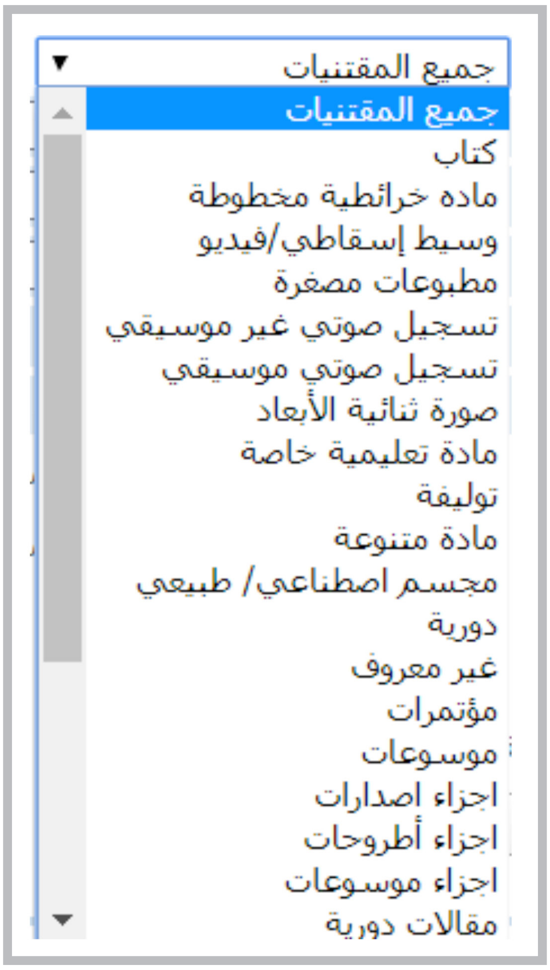



- وبتحديد مكتبة الكتب العربية والضغط مرة أخرى على (المواقع الفرعية) تظهر مكتبات الأقسام.




- وهكذا إلى أن ينتهي التقسيم الفرعي، وبعد تحديد الجامعة أو الكلية أو عدم التحديد والاكتفاء بالبحث العام في جميع قوائم الموقع، ينتقل إلى البحث عن الكتاب المراد في قائمة البحث.



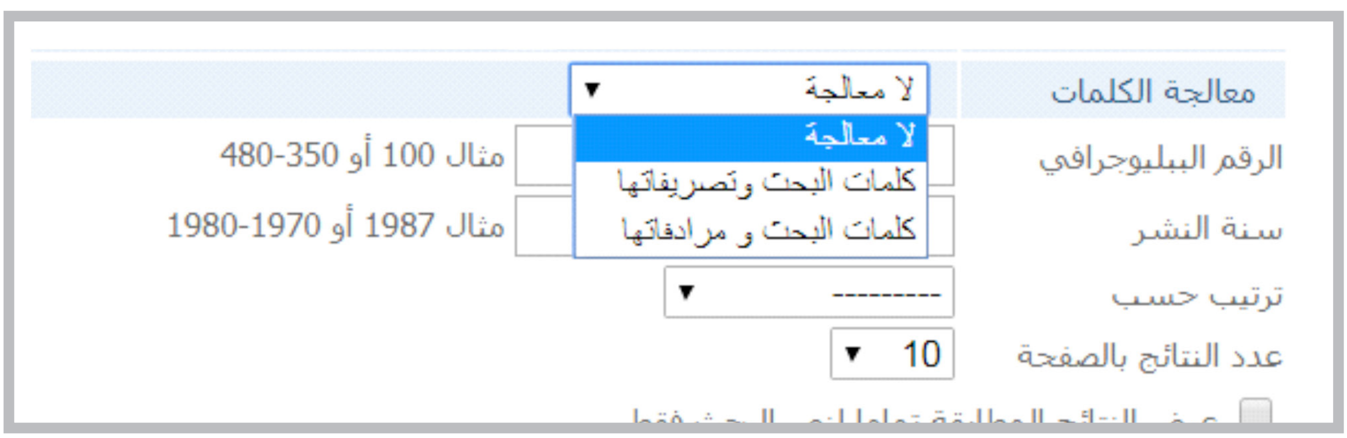




- وفي تلك القائمة يقوم الباحث باستخدام تلك الخيارات وخلايا البحث لتسهيل وتخصيص نطاق البحث، ففي نوع المقتنيات يمكن له تحديد نوع المحتوى الذي يريد البحث عنه.

• وفي نص البحث توجد ثلاث خانات يمكن له من خلالها كتابة كلمة في كل خانة وتحديد خيار (و) إذا أراد البحث عن نتيجة تضم الكلمات الثلاث المكتوبة، أو تحديد خيار (أو) للبحث عن نتيجة تضم كلمة من الكلمات الثلاث، ويمكن له الاكتفاء بكتابة الكلمة في خانة واحد أو اثنين، وتحديد موضع الكلمة سهل فقد تكون في عنوان المادة أو المؤلف أو بيانات الناشر أو نحو ذلك.

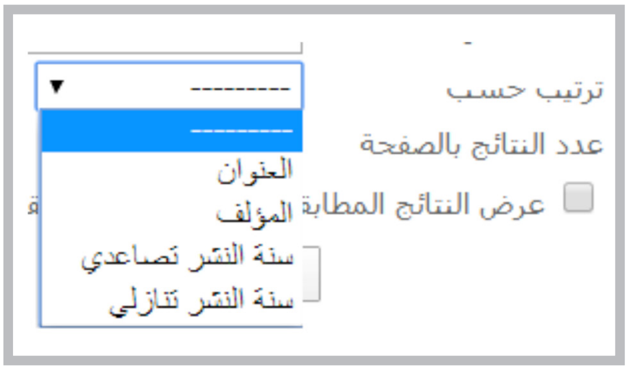



• وفي خانة معالجة الكلمات يمكن له اختيار خيار عدم المعالجة أو خيار (البحث عن الكلمة المكتوبة وتصريفاتها) أو (البحث عن الكلمة المكتوبة ومرادفاتها).

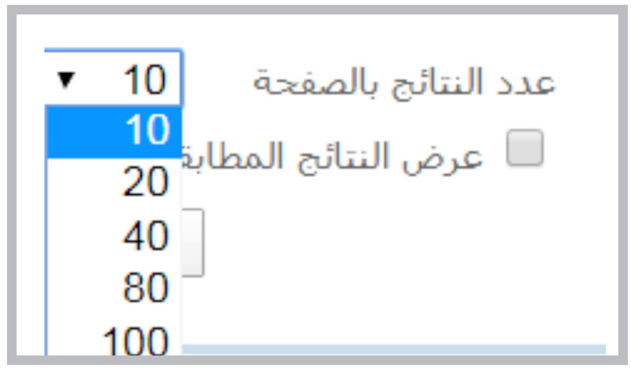



• وفي خانة الرقم الببليوجرافي يكتب الرقم الببليوجرافي إن عرفه أو أراد تحديده، وكذا في سنة النشر إن أراد تخصيص سنة معينة.

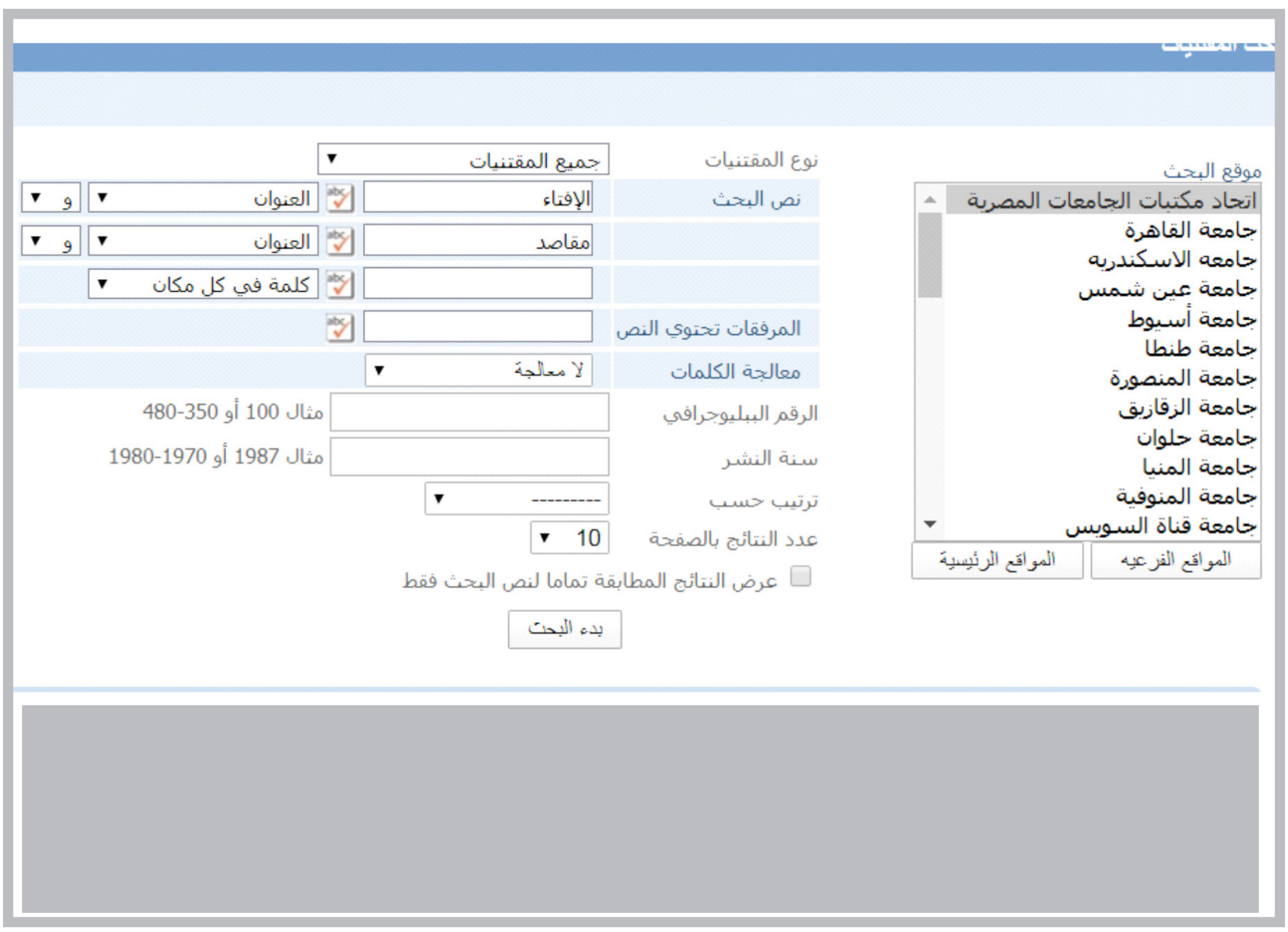
- وفي الخيارين الأخيرين يمكن له تحديد طريقة عرض النتائج بحسب المؤلف أو العنوان أو سنة النشر تصاعديًّا أو تنازليًّا.




- وفي الخانة الأخيرة يمكن له تحديد عدد نتائج البحث التي تظهر في الصفحة الواحدة.




- فإذا أردنا البحث عن موضوع «الفتوى ومقاصد الشريعة» يمكن أن نكتب كلمة «الإفتاء» في أحد الخانات، وكلمة «مقاصد» في خانة ثانية، ونحدد نطاق البحث بالعنوان، لتظهر الكتب التي تتضمن تلك المفردات في عنوانها، ونحدد البحث بكافة المصادر دون تخصيص جامعة معينة لتوسيع النطاق.



وسوف تظهر النتائج على النحو التالي:




- وكما يظهر في الصورة فإن كل كتاب أمامه بعض الخيارات وهي: العنوان – والملخص – والتفاصيل – والمارك – والعلاقات – والنسخ – والخدمات.
- وكل خيار من تلك الخيارات يقدم خدمة للباحث فيما يتعلق بالكتاب أو محل البحث، فلو ضغطنا على التفاصيل في الخيار الأول، سوف تظهر لنا تفاصيل الكتاب من حيث المؤلف والعنوان وحجم الكتاب وتاريخ النشر ودار النشر أو الهيئة المشرفة لو كانت رسالة جامعية.

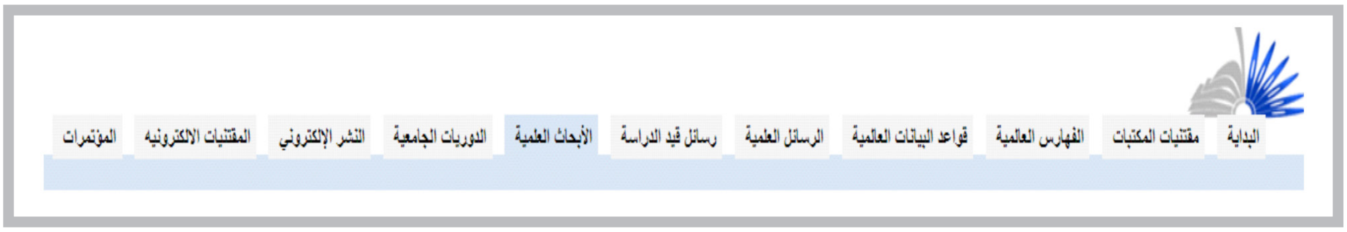


• وقد يتاح تحت نتيجة البحث خيار (تصفح الوعاء).




حيث يتيح الموقع تصفح عدد محدود من صفحات الكتاب أو الرسالة

ونفس الخطوات السابقة يمكن اتباعها في البحث عن رسالة جامعية أو رسالة قيد الدراسة أو الأبحاث العلمية ونحو ذلك من الشريط في أعلى الموقع.






# أطروحة لباحث

## مقترح لرسالة ماجستير:

## «مناهج ونظم مؤسسات الفتوى في أوقات الجوائح»

## فكرة الأطروحة وهدفها:

اتجهت معظم دول العالم الإسلامي إلى مأسسة الفتوى كأحد أدوات ترشيد الفتوى وضبطها وتفعيل دورها الديني والمجتمعي، وباتت تلك المأسسة مظهرًا من مظاهر التجديد في الفتوى والاتجاه نحو الاجتهاد الجماعي محليًّا وعالميًّا، وبعد إنشاء تلك المؤسسات تباعًا في البلدان الإسلامية بدأت تتبلور الأدوار والواجبات المنوطة بالمؤسسات الإفتائية، والتي زادت وتقلصت بحسب حجم المؤسسة ومواردها وصلاحيتها، ولا شك أن مناهج دور الإفتاء ونظمها الإدارية يجب أن تلائم تلك الأعباء والأدوار.

وتهدف تلك الرسالة إلى مناقشة حالة خاصة تقتضي استعدادًا خاصًّا لمؤسسات الفتوى، وهي حالات الجوائح التي تنزل بالأمة الإسلامية من كوارث طبيعية أو مجاعات، أو أوبئة، أو نحو ذلك من الظروف الاستثنائية التي تتطلب تعاطيًا خاصًّا من مؤسسات الدولة بشكل عام ومن المؤسسات الإفتائية بشكل خاص، وتحاول تلك الدراسة إبراز المنهج الإفتائي، والنظام الإداري الذي يكفل للمؤسسة الإفتائية أن تكون على قدر الحدث، وأن يكون لها دور مؤثر في مواجهة تلك النازلة.

## خطة الأطروحة وأطرها:

وتدور تلك الدراسة حول عدة أطر رئيسة تمثل الهيكل العام للدراسة، ومن خلاله يمكن للباحث استقاء خطته لتلك الدراسة، وأهم تلك الأطر هي:

الإطار الأول: وهو إطار تمهيدي يتعرض فيه الباحث لمفردات عنوان الرسالة من خلال عدة مطالب تتناول بيان المراد بـ «مؤسسات الفتوى» ولمحة تاريخية عنها، والمراد بالجوائح، والنظم الإدارية والمنهجيات العلمية لمؤسسات الفتوى.

الإطار الثاني: هو إطار تأصيلي وتطبيقي يتناول طبيعة العلاقة بين الفتوى والجوائح، وكيف أن الجائحة لها أحكامها الخاصة التي تنعكس على الإفتاء والفتوى في وقت الجائحة، ويقترن الجانب التأصيلي في ذلك الإطار بالناحية التطبيقية، فيبرز الباحث فيه الجانب التطبيقي لمراعاة حالة الجائحة في الفتوى من مدونات الفقه والإفتاء للمذاهب الفقهية المعتبرة.

الإطار الثالث: وهو إطار تحليلي، وفيه يستعرض الباحث المناهج والنظم الإدارية لأبرز المؤسسات الإفتائية في العالم ومدى مرونة وإمكانية تلك المناهج للتعامل مع الظروف الاستثنائية والأمور الطارئة كأوقات الجوائح.

الإطار الرابع: وهو إطار يعرض فيه الباحث للملامح الرئيسة التي يجب على المنهج الإفتائي والنظام الإداري للمؤسسة الإفتائية أن يتمتع بها، لكي يكون ملائمًا للحالة الاستثنائية التي تتمثل في الجائحة.

## المصادر الأولية للأطروحة:

تعتمد الدراسة على عدة مصادر مبدئية مثل كتب الفقه، والفتاوى التي يمكن للباحث من خلالها الوقوف على معنى الجائحة وأنواعها، والتطبيقات الإفتائية والفقهية المتعلقة بوقت الجائحة.

كما يعتمد الباحث على المصادر التي تتناول موضوع مناهج الفتوى، ونظم الإدارة في المؤسسات الإفتائية، ومن الممكن للباحث الاستفادة بشكل كبير من المرجع العام للمؤسسات الإفتائية الذي أعدته الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم، وكذا كتاب إدارة الموارد البشرية، وإدارة الجودة في المؤسسات الإفتائية للأمانة أيضًا.

بجانب الاطلاع على المواقع الرسمية لدور وهيئات الإفتاء في العالم لمعرفة المناهج المعتمدة والنظام الإداري المتبع، وللاطلاع على أرشيف الفتاوى لتلك المؤسسات.

نشرة دعم

نشرة بحثية تصدر عن مركز دعم البحث الإفتائي
الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم
العدد (٥) - شهر يونيو ٢٠٢٠م - شوال ١٤٤١هـ



تعرف على إجراءات تسجيل أطروحة إفتائية بكلية أصول الدين بجامعة الأمير عبدالقادر بالجزائر

ببليوجرافيا .. مأسسة وصناعة الفتوى المعاصرة

ملامح من المنهج الإفتائي لسلطنة عُمان

الإفتاء ودوره الإيجابي في المجتمع الإندونيسي

«دعم» تستعرض «الإفتاء بهدر الدم وصلته بالإرهاب» في رسالة ماجستير

خطوات إعداد الخطة البحثية لرسالتك (٢/٣)

تضم أكثر من ٣ آلاف قاعدة بشروحها .. «معلمة زايد» كيف تستفيد منها في أبحاثك الفقهية؟!

«دعم» تقترح أطروحة ماجستير حول «أثر شذوذ الفتوى في التطرف الديني .. دراسة وصفية»

# الفهرس

# هيئة التحرير

الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم

مركز دعم البحث الإفتائي

# كلمة التحرير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فلا تزال الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم تواصل تقدمها خطوة تلو خطوة في مشروعها الطموح للارتقاء بعلوم الإفتاء وتطوير البحث الإفتائي، وفي سبيل ذلك لا تدخر الأمانة وسعًا في استعمال أدواتها المتعددة لهذا التطوير والدعم، وتأتي نشرة دعم البحث الإفتائي من بين أبرز تلك الأدوات التي تطل على الباحثين مرة في كل شهر ومعها مجموعة من المقالات المرتبطة بعلوم الإفتاء بهدف دعم الباحثين في ذلك المجال، وتضمنت المجلة في عددها هذا ثماني مقالات في أبوابها المعهودة، ففي الباب الأول باب معهد وجامعة، كانت المجلة على موعد مع كلية أصول الدين بجامعة الأمير عبد القادر الجزائرية، وتناولت المقالة نشأة الكلية ومقرها وأقسامها المختلفة، والمجالات العملية التي تؤهل الدراسة في الكلية لها، مع استعراض أبرز أعلام الكلية ونظام الدراسة والالتحاق ببرامج الدراسات العليا، وفي باب الببليوجرافيا، تناول فريق التحرير قضية «مأسسة الفتوى» والفتوى الجماعية، فاستعرض في ذلك الباب أهم المؤلفات التراثية والمعاصرة في ذلك الباب. وفي الباب الثالث استعرض الفريق منهج مكتب الإفتاء في وزارة الأوقاف والشئون الدينية بسلطنة عمان، حيث إنه هو الجهة الحكومية الرسمية المعنية بالفتوى والرد على أسئلة الناس، فكان من المهم بيان الملامح الرئيسة للمنهج الإفتائي للمكتب، وتضمن الباب الرابع حالة الإفتاء في واحدة من أكبر الدول الإسلامية، وهي دولة إندونسيا، وفي الباب الخامس تم عرض رسالة ماجستير بعنوان «الإفتاء بهدر الدم وصلته بالإرهاب»، مقدمة من الباحث: محمد بن شباب العتيبي، تحت إشراف د/ محمد المدني بوساق، بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، أما باب مهارات البحث الإفتائي فكان موضوعه مكملًا لموضوع العدد السابق بخصوص إنشاء خطة البحث، وفي هذا العدد تناول فريق التحرير ثلاثة عناصر رئيسة من خطة البحث، وهي منهج البحث ومشكلة البحث والدراسات السابقة، أما الباب السابع فعرض الفريق لواحدة من أهم المكتبات الإلكترونية المفيدة للباحثين في المجال الإفتائي، وهي معلمة زايد للقواعد الفقهية، وأخيرًا اقترح الفريق رسالة علمية للمهتمين بمجال الدراسات الإفتائية تحت عنوان «أثر شذوذ الفتوى في التطرف الفكري»، وتضمن المقال الخطوط الرئيسة للرسالة.

# معهد و جامعة

## تعرف على
## إجراءات تسجيل أطروحة إفتائية
## بكلية أصول الدين بجامعة الأمير
## عبدالقادر بالجزائر

## النشأة والمقر:

تُعتبر كلية أصول الدين بجامعة الأمير عبد القادر مؤسسة علمية، تهتم بتدريس العلوم الشرعية الأصيلة. وتطمح الكلية أن تكون مركزًا علميًّا متميزًا على مستوى العالم، للتعليم والبحث العلمي، وخدمة المجتمع في تخصصاتها، بما يلبِّي حاجات المجتمع الدينية والدنيوية.

كما تسعى جاهدة لتوفير البيئة التعليمية الملائمة لطلابها، والأساتذة الكرام؛ وذلك من أجل تحصيل علمي ممتاز، يثري المجتمع الجزائري والأمة الإسلامية.

تأسست كلية أصول الدين بجامعة الأمير عبد القادر في العام 2011م، بناء على المرسوم التنفيذي رقم: 39-11 من العام نفسه.

وتقع الكلية حاليًا بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة - حي قدور بومدوس - ص ب: 137 - الجزائر.

## أقسام الكلية:

- قسم الكتاب والسنة.
- قسم العقيدة ومقارنة الأديان.
- قسم الدعوة والإعلام والاتصال.

## الدرجات العلمية في الكلية ومجالاتها:

تمنح كلية أصول الدين بجامعة الأمير عبد القادر درجة الإجازة الجامعية (الليسانس، ثم الماستر، والدكتوراه) في أحد تخصصاتها؛ وذلك بعد تجاوز الطالب مجموعة من الإجراءات التي تطبقها إدارة الكلية الموقرة، بناء على اللوائح والقوانين التي تنظمها رئاسة الجامعة.

وتؤهل الكلية طلابها للعمل بعدة مجالات بالمؤسسات المختلفة؛ كمجال التربية، والتعليم، ومجال الدعوة الإسلامية بالمساجد والمراكز الإسلامية، ومجال الإفتاء، ومجال الإعلام.

## أعلام الكلية:

لقد ضمت الكلية عددًا من الأعلام والرموز الشرعية في العالم الإسلامي، أبرزهم:

- أ. د/ بوبكر كافي: رئيس المجلس العلمي للكلية، ممثل الأساتذة ذوي مصفِّ الأستاذية عن قسم الكتاب والسنة.
- أ. د/ فاتح حليمي: نائب السيد عميد الكلية لشئون ما بعد التخرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية.
- أ. د/ أحمد عبدلي: أستاذ الإعلام والاتصال وعميد الكلية.

## قسم الدراسات العليا:

تقدم كلية أصول الدين ثلاثة برامج لكلٍّ من الماستر والدكتوراه هي: (قسم الكتاب والسنة- قسم العقيدة ومقارنة الأديان - قسم الدعوة والإعلام والاتصال).

يُسمح بالالتحاق بالسنة الأولى ماستر لحاملي شهادة ليسانس التعليم العالي (نظام ل. م. د / الكلاسيكي)، أو كل شهادة أجنبية معادلة، حسب نتائج ترتيب المترشحين، بناء على المعدلات الترتيبية لمسارهم الدراسي في مرحلة الليسانس، وفي حدود المقاعد البيداغوجية المفتوحة للسنة المعنية.

وتحدد الجامعة في بداية كل عام جامعي الإجراءات المتبعة للترشح، والقبول، وعدد المقبولين، وتحدد تخصصاتهم، وتعلن نتائج المقاعد البيداغوجية للالتحاق بالماستر.

أما التسجيل للدكتوراه فيكون بعد الحصول على شهادة الماستر بشروطها، ويتم التسجيل بمرحلة الدكتوراه عن طريق مسابقة اختبارية كتابية، بعد قبول ملف الترشح، بناء على شروط مخصوصة، حسب معدل الترتيب في دراسات الماستر.

## إجراءات تسجيل أطروحة في الإفتاء من كلية أصول الدين جامعة الأمير عبد القادر:

للباحثين الذين استوفوا شروط تسجيل الأطروحات في الكلية التقدم للتسجيل بمرحلة الماستر أو الدكتوراه في القسم المناسب لمؤهلهم الدراسي.

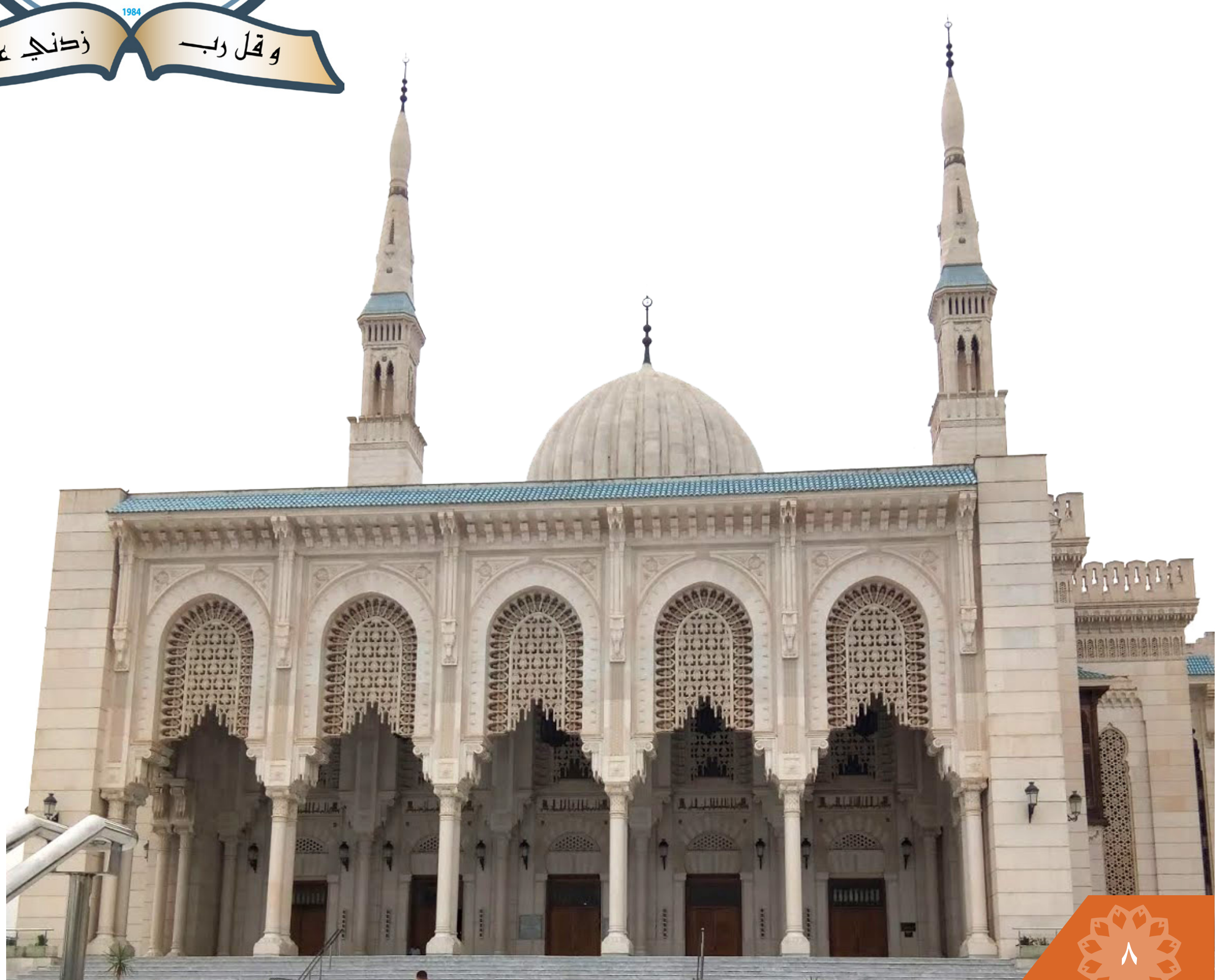
ولعل قسم الكتاب والسنة أنسب الأقسام للأطروحات المتعلقة بقضايا الفتوى والإفتاء،؛ وذلك من خلال دراسة، وعرض، ومناقشة الأدلة النقلية المتعلقة بالأحكام الشرعية.

كما يمكن تسجيل أطروحات في قسمي العقيدة ومقارنة الأديان تتعلق بالإفتاء في مسائل كل منهما.

وما قسم الدعوة والإعلام من قضايا الإفتاء ببعيد، ولذلك سيكون من المناسب تسجيل أطروحات تربط بين علم الفتوى ووسائل الاتصال والإعلام الحديثة.

ولمزيد من التفصيل يمكن مراجعة الموقع الإلكتروني الرسمي للكلية عن طريق الرابط:
**http://www.univ-emir-constantine.edu.dz/facoussoul/index.html**

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة
Emir Abdelkader University of Islamic Sciences Constantine - Algeria
1984
وقل رب زدني علما



# مأسسة وصناعة الفتوى المعاصرة

# ببليوجرافيا

إن كثرة النوازل والوقائع المستجدة التي طرأت في هذا العصر، والتي لم يسبق فيها نص أو اجتهاد، كان لها أكبر الأثر في نشوء مؤسسات مختصة بالاجتهاد الفقهي؛ لمواكبة ذلك التسارع والتتابع والتعقيد في تلك الوقائع والنوازل التي تفرزها الحياة العصرية في كافة المجالات؛ فقد أصبحت النازلة الواحدة يتنازعها أكثر من تخصص في علوم الشريعة والاجتماع والطب والاقتصاد والسياسة والقانون وغيرها؛ فلا يمكن النظر في تلك النازلة دون عرضها على عدد من تلك العلوم من أجل الوصول إلى الحكم الشرعي المنشود.

وفي زمن التخصص العلمي لا بد من التنبه إلى ضرورة الاجتهاد الجماعي؛ عصمة للفتاوى من الزلل، وصيانة للفكر عن الزيغ، وتأكيدًا على التلازم المتقن بين التخصصات المختلفة.

وتهدف مؤسسات الفتوى إلى نقل الفتوى من التعاطي الفردي الذي كان متوافقًا مع ظروف الأزمنة السابقة إلى مستوى آخر يتلاءم وانتقال المجتمعات العربية إلى حال الدولة المدنية الحديثة، والتي تقوم على مبدأ مأسسة العمل وتنظيمه وفق قانون ضابط يخضع له الجميع ويكون هو المرجعية العليا للدولة.

وفيما يلي رصد لأهم المؤلفات التي تساعد الباحثين والمتصدرين للفتوى على الإلمام بهذه القضية:

## أولا: المؤلفات التراثية:

- المباحث المتعلقة بالاجتهاد في كتب الأصول.
- المباحث المتعلقة بالتقليد في كتب الأصول.
- تيسير الاجتهاد، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، نشر المكتبة التجارية مكة، دار النشر والطباعة الإسلامية مصر.
- القول السديد في بعض مسائل الاجتهاد والتقليد، محمد بن عبد العظيم المكي الرومي الحنفي الملقب بابن مُلَّا فَرُّوخ، تحقيق: جاسم مهلهل الياسين، عدنان سالم الرومي، دار الدعوة الكويت.
- إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد، محمد بن إسماعيل المعروف بالأمير الصنعاني، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، الدار السلفية الكويت.
- عقد الجيد في أحكام الاجتهاد والتقليد، وجيه الدين بن معظم بن منصور المعروف بـالشاه ولي الله الدهلوي، تحقيق: محب الدين الخطيب.

## ثانيا: المؤلفات المعاصرة:

- الاجتهاد الجماعي وأهميته في مواجهة مشكلات العصر، للدكتور وهبة الزحيلي، بحث منشور في العدد الأول من مجلة الدراسات الإسلامية التي تصدر عن مجمع البحوث الإسلامية باكستان 1426هـ 2005م.
- الاجتهاد الجماعي ودور المجامع الفقهية في تطبيقه، للدكتور شعبان محمد إسماعيل.
- الاجتهاد وضرورته الملحة لمعالجة القضايا المعاصرة، مأمون عبد القيوم، رئيس جمهورية المالديف، 1413هـ 1993م.
- الاجتهاد الجماعي في التشريع الإسلامي، عبد المجيد السوسوة الشرفي، كتاب الأمة (62م، 1992).
- المرجع العام للمؤسسات الإفتائية، الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم، 2018م.
- الفتوى الفردية والجماعية والمؤسسية (الواقع والمأمول)، الدكتور عمر علي أبو بكر، من بحوث مؤتمر الفتوى واستشراف المستقبل، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم، 1434هـ.
- مؤسسات الاجتهاد الفقهي المعاصرة: مراحل التطور ومسارات التطوير، نبيل بن جمعة العبري، من بحوث المؤتمر الدولي الأول: العلوم الشرعية تحديات الواقع وآفاق المستقبل 1113 ديسمبر 2018 مسلطنة عمان.
- المجامع الفقهية وأثرها في الاجتهاد المعاصر والتطلعات لمجمع فقهي منشود، غانم غالب غانم، راجعه الدكتور محمد عساف.
- دور المجامع الفقهية ومجالس الإفتاء في ضبط

الفتوى، من إعداد: خالد علي هطبول الفروخ، رسالة ماجستير، جامعة العلوم الإسلامية العالميةالأردن، **2017**م.

- إدارة الجودة للمؤسسات الإفتائية، الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم، **2019**م.
- إدارة الموارد البشرية للمؤسسات الإفتائية، الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم، **2019**م.

## الفتاوى ذات الصلة:

- فتوى دار الإفتاء المصرية بتاريخ **8** فبراير **1954**م، بعنوان «حكم التقليد».
- فتوى دار الإفتاء المصرية بتاريخ **2003/ 6/ 6**م، بعنوان «التوفيق بين فقه الواقع وفقه الأحكام».
- فتوى دار الإفتاء المصرية بتاريخ **2018/ 10/ 8**م، بعنوان «تقليد العامي أحد مذاهب المجتهدين».





# مناهج إفتائية

## ملامح من المنهج الإفتائي
## لسلطنة عُمان

مكتب الإفتاء في وزارة الأوقاف والشئون الدينية بسلطنة عمان هو الجهة الحكومية الرسمية المعنية بالفتوى والرد على أسئلة الناس، وهو يتكون من المفتي العام للسلطنة ومساعده والأمين العام ومستشارين وباحثين وموظفين كل حسب اختصاصه. واختيار العاملين فيه يقوم على معطيات عدة، أهمها الصلاح والعلم، ويتم اختيار هؤلاء من معهد القضاء الشرعي والوعظ والإرشاد سابقًا، معهد العلوم الشرعية حاليًا.

ومن أهم مهام المكتب بجانب مهمته الإفتائية الأساسية: تمثيل السلطنة في المؤتمرات والمجامع الفقهية، والعناية بإعداد وإصدار الكتب والبحوث والمطويات الخاصة بالشعائر الدينية.

## ملامح منهج الفتوى بمكتب الإفتاء بسلطنة عمان:

إن المذهب الإباضي هو المعتمد في سلطنة عمان ذات الأغلبية الإباضية، والطائفة الإباضية تنتسب إلى التابعي المحدث الفقيه جابر بن زيد الأزدي، وأما ما اشتُهر عند المؤرخين من نسبة الإباضية إلى عبد الله بن إباض فهي نسبة عرضية سبَبُها بعض المواقف الكلامية والسياسية التي اشتهر بها ابن إباض وتميز بها، فنُسبت الإباضية إليه من قِبَل الأمويين.

والمذهب الإباضي له مسائل عقدية خاصة تقربه من مذهب المعتزلة؛ كنفي رؤية الله سبحانه في الآخرة، والقول بخلود أهل الكبائر غير التائبين في النار. وهو مذهب فقهي معتبر معدود ضمن المذاهب الإسلامية الثمانية المعتمدة، يعتمد في الفقه على القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، والإجماع، والرأي، لكنه يقدم في السنة «صحيح» أحد علمائهم، وهو الربيع بن حبيب، ويعدونه أعلى درجة من صحيحي البخاري ومسلم.

### ومن أهم ملامح ذلك المنهج:

- جواز مخالفة المذاهب الأربعة على حسب ما يؤدي إليه قواعد الاجتهاد في المذهب الإباضي، ففي فتاوى الموقع الرسمي لمكتب الإفتاء العماني قد ورد سؤال نصه: ما الدليل على عدم مشروعية قراءة شيء من القرآن بعد قراءة الفاتحة في صلاتي الظهر والعصر؟

فجاء الجواب: دليل أصحابنا على عدم قراءة ما عدا الفاتحة في الظهرين حديث ابن عباس رضي الله عنهما الذي رواه ابن ماجه: أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يقرأ فيها، ويعتضد ذلك بالقياس على سائر الركعات السرية التي لا يقرأ فيها إلا بفاتحة الكتاب، كما يؤيده أن السورة شرع لها الإنصات من قبل المأموم ويتعذر الإنصات لما يُسَر به.

- الاهتمام برأي جمهور الفقهاء وموافقته في كثير من الأحيان، ففي فتوى وردت للموقع حول زواج المتعة جاء في الجواب: «وأما نكاح المتعة فنحن مع جمهور الأمة الإسلامية أنه منسوخ».
- استنباط الحكم أحيانًا من الكتاب والسنة مباشرة حسب ما تقتضيه قواعد المذهب الإباضي؛ كتقديم مسند الربيع على الكتب الستة؛ ففي إحدى الفتاوى على الموقع تم الاستدلال على بطلان عقد من زوَّجت نفسها بحديث: «لا نكاح إلا بولي» وأنه: «رواه الربيع والبخاري وغيرهما».
- الاهتمام بتدعيم الفتوى بالأدلة من الكتاب والسنة.
- مراعاة أحكام القضاء الشرعي، والرجوع إليه في المسائل الخلافية كأحكام الحضانة.
- الرجوع إلى أهل الاختصاص في مختلف العلوم.
- الإيجاز والاختصار غالبًا في عرض الإجابة بما يفي بحاجة السائل.

# حالة الإفتاء في العالم

## الإفتاء ودوره الإيجابي في المجتمع الإندونيسي



تضم إندونسيا ما يزيد عن **200** مليون مسلم، مما يجعلها البلد الإسلامي الأكبر من حيث عدد السكان، ومع هذا العدد الضخم من المسلمين كان من الطبيعي أن تشهد إندونسيا نشاطًا كبيرًا للعديد من الجماعات الإسلامية التي مثَّلت العديد من التوجهات والأفكار المختلفة، ولا شك أن ضبط تلك التعددية لا يمكن إلا من خلال هيئة موحدة تعمل كمرجعية رئيسة للسكان المسلمين، ومن هنا كان الدافع لإنشاء مجلس العلماء الإندونيسي عام **1975**م، والذي أنشئ بهدف تحرير الفتاوى وتقديم المشورة لعامة المسلمين الإندونيسيين حول القضايا المعاصرة.

وتلعب الفتوى دورًا كبيرًا للغاية في تشكيل الوعي الإندونيسي وتوجيهه نحو العديد من القيم الإيجابية، ولعل قضية البيئة والمحافظة عليها أحد أبرز المجالات التي ظهر فيها دور الفتوى في المجتمع الإندونيسي، ونقلا عن شبكة**BBC** الإخبارية، فمنذ عام **2010**م أصدر مجلس العلماء الإندونيسي ست فتاوى بشأن قضايا بيئية، مثل إدارة المياه، وحماية الحيوانات المهددة بالانقراض، وحرق الأراضي. وأسهم المجلس في تدشين المساجد الصديقة للبيئة التي تُدار وفقًا للأخلاقيات البيئية الإسلامية. وخلصت دراسة أجراها فخر الدين مانغونجايا، من مركز الدراسات الإسلامية بالجامعة الوطنية، إلى أن الفتاوى ساعدت الحكومات والمنظمات الأهلية في الترويج لجهود الحفاظ على البيئة، مثل فتوى حماية الحيوانات المهددة بالانقراض، والتي أسهمت في رفع الوعي بين المزارعين حول أهمية الحفاظ على المواطن الطبيعية لوحيد القرن الجاوي ونمور سومطرة.

وهذا الدور الإيجابي للفتوى في المجتمع الإندونيسي عزز من اهتمام السلطات الإندونيسية بالفتوى وجهات إصدارها، ولذلك حرصت إندونيسيا على تدعيم مجلس العلماء الإندونيسي وضمه لأغلب التيارات والتوجهات الفكرية لضمان تحرير فتوى صالحة لجميع أفراد المجتمع المسلم هناك، وبدوره حرص المجلس على أن يواكب جميع الأحداث والنوازل المعاصرة وأن يكون حاضرًا عند كل قضية شرعية ملحة، متمسكًا بمنهج علمي ثابت، وقد قالت الدكتورة حزيمة توحيد ينجو رئيسة شئون الفتوى بمجلس العلماء الإندونيسي في كلمتها ضمن فعاليات مؤتمر الإدارة الحضارية للخلاف الفقهي عام **2019**م: «إن مجلس العلماء الإندونيسي يهتم بوجود المنهج في إثبات الفتوى لأنه أمر مهم في جواب كل الحوادث والنوازل والقضايا الناشئة من جديد، فإننا وجدنا اليوم كثيرًا من الرجال الذين أثبتوا الفتوى للمسألة المعينة بدون استعمال منهج، وبمجرد الاعتماد على نظرية «للحاجة» أو «للمصلحة» فحسب بغض النظر عن الحدود والضوابط»

وحول ضرورة وجود المجلس وحضوره في النوازل المعاصرة، شدَّدت على أنه لا يمكن جواب كل الحوادث والنوازل والقضايا الموجودة بمجرد استعمال أقوال العلماء المأخوذة من الكتب المعتبرة، لأن كتابتها كانت منذ مئات الأعوام، أما الحوادث والنوازل والقضايا فمتطورة بتطور الزمان. وإن حقيقة أقوال وأفعال وتصرفات العلماء القدماء الموجودة في الكتب الفقهية المعتبرة تكون جوابًا للحوادث والنوازل والقضايا الناشئة في ذلك الوقت، ولكن الحوادث والنوازل والقضايا تتطور وتنمو بتطور الزمان ولا يمكن إهمالها أو تركها بدون جواب شرعي بمجرد وجود العبارات أو الأقوال في الكتب المعتبرة.

# عرض
# أطروحة إفتائية

## «دعم» تستعرض «الإفتاء بهدر الدم وصلته بالإرهاب» في رسالة ماجستير




هي رسالة ماجستير مقدمة من الباحث: محمد بن شباب العتيبي، تحت إشراف د/ محمد المدني بوساق، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العدالة الجنائية، عام 2010م.

وتمثل مشكلة تلك الدراسة محاولات شرعنة العمل الإرهابي عن طريق التذرع بالفتاوى المهدرة لدماء المخالفين، وتوظيف الفتوى في غير وظيفتها ومحلها، لإضفاء الشرعية على تلك الأعمال، على الرغم من تصادمها مع مقاصد الشريعة الإسلامية، والتي تضمنت حفظ النفس والدم، فمثَّلت العلاقة بين فتاوى هدر الدم والإرهاب التساؤل الرئيس لتلك الدراسة.

وسعى الباحث من خلال تلك الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف، وهي:

- التعرف على الأحكام المتعلقة بفتاوى هدر الدم.
- التعرف على علاقة الانحراف في الفتوى بالإرهاب.
- التعرف على الآثار المترتبة على الفتوى المنحرفة.
- التعرف على السبيل المؤدي إلى حظر فتاوى الإرهاب.

واستعمل الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي.

وتكونت الدراسة من ستة فصول، **الفصل الأول** هو الفصل التمهيدي، وتضمن المقدمة ومشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها وحدودها، ثم قام فيه الباحث بتعريف المصطلحات والمفاهيم الرئيسة كتعريف الإفتاء لغة واصطلاحًا، والهدر لغة واصطلاحًا، والإرهاب لغة واصطلاحًا، ثم استعرض أبرز الدراسات السابقة وأوجه الاتفاق والاختلاف بينها وبين دراسته.



**أما الفصل الثاني** فكان موضوعه الأحكام المتعلقة بهدر الدم، وفيه خمسة مباحث تناول فيها الحكم بهدر الدم وخطورته، والفرق بينه وبين إقامة الحدود والعقوبات، وضمان المفتي ما تلف بسبب فتواه، وحق الحكم بهدر الدم وحق العفو عنه وما يُستثنى منه، وأثر توبة المهدر دمه في الكف عنه.

**وفي الفصل الثالث** ناقش الباحث قضية الانحراف في الفتوى وعلاقته بالإرهاب، ووضع فيه ثلاثة مباحث تكلم فيها عن ضوابط الفتوى الشرعية، وعوامل الانحراف عن ضوابط الفتوى الشرعية، والانحراف في الفتوى وصلته بالإرهاب.

**أما الفصل الرابع** فخصصه الباحث لدراسة الآثار المترتبة على الفتوى المنحرفة، وفيه ثلاثة مباحث مثَّلت أبرز تلك الآثار، وهي استباحة ما حرم شرعًا، واستباحة الدم المعصوم، واستباحة المال المعصوم.

**وفي الفصل الخامس** من تلك الدراسة تناول الباحث قضية حظر فتاوى الإرهاب، وذلك من خلال أربعة مباحث، بيَّن في الأول منها أن الإرهاب لا يكون مشروعًا أبدًا، وفي الثاني أن فتاوى هدر الدم تُفضي إلى الإرهاب غالبًا، وفي الثالث المسئولية الجنائية في إصدار الفتاوى المضرة بالأمن، وفي الرابع تعزير غير المؤهل للفتيا عند تصدره.

**أما الفصل الأخير** فتضمن خلاصة الدراسة والنتائج والتوصيات، وبعدها ذكر الباحث أهم المصادر والمراجع لدراسته.

# مهارات البحث الإفتائي

## خطوات إعداد الخطة البحثية لرسالتك

## (٢ / ٣)

واستكمالًا لما تم عرضه في مقال الشهر السابق من خطوات مراحل خطة البحث، نتناول في هذا المقال ثلاثة عناصر رئيسة من عناصر خطة البحث، وهي منهج البحث ومشكلة البحث والدراسات السابقة:

## رابعا: منهج البحث.

على الباحث أن يبين في خطة بحثه المنهج العلمي الذي سيعتمد عليه في دراسته، وهذا يعني أنه سيحدد الطريق الذي سيسلكه لمعالجة بحثه، ويقتضي هذا أن يكون على دراية بمناهج البحث العلمي، ومجالات استخدامها، وسوف نتعرض لأهم المناهج العلمية التي يمكن أن تستخدم في الدراسات الإفتائية في مقال مستقل؛ لأهميتها بالنسبة للباحث في حقل الدراسات الإفتائية، والذي نحن بصدده هنا هو أن يذكر الباحث في خطته المنهج العلمي الذي سيعتمد عليه، أو المناهج إذا كانت الدراسة تحتاج إلى أكثر من منهج.

ومعرفة المنهج المناسب للدراسة ليست بالأمر الهين بالنسبة للباحث المبتدئ، فيمكن أن يسترشد بأساتذته إن اختلطت عليه المناهج، ولم يستطع اختيار الأنسب لبحثه.

## خامسا: مشكلة البحث.

من الخطوات المهمة في البحث العلمي تحديد مشكلة البحث، والمقصود بمشكلة البحث مجموعة التساؤلات التي تحتاج إلى إجابة، وسيقوم الباحث بمعالجتها في بحثه، ولكي يستطيع الباحث تحديد مشكلة البحث بدقة عليه أن يقرأ كل ما له صلة بموضوع بحثه قراءة متأنية، بحيث يكون على إلمام تام بفكرته.

وعلى الباحث في هذه النقطة أن يحدد ما يقصد عمله في عبارة مركزة، يبرز فيها خصائص المشكلة التي سيبحثها، وهذه الفقرة من الخطة تعتبر الجوهر والمضمون الحقيقي، وكل ما يسبقها أو يأتي بعدها إنما هو للتمهيد أو التأكيد والإيضاح.

وعلى الباحث أن يحدد عند عرضه لمشكلة البحث الأبعاد التي ستتناولها الدراسة، وبالأحرى المراد استبعادها مما لا يُشعر به العنوان الرئيس للبحث، إن التنويه عن كل هذا زيادةً أو نقصًا، وذكره تحت هذا العنصر من الخطة ضروري لتحديد مسار الموضوع منذ البداية، وحتى لا تكون ثمت ثغرة يؤاخذ عليها من قِبَل المناقشين.

## سادسا: الدراسات السابقة التي تقترب أو لها تعلق بموضوع البحث.

الدراسات السابقة يُقصد بها كل كتابة علمية تتعلق بموضوع البحث، سواء كانت رسائل علمية (ماجستير أو دكتوراه)، أو أبحاث علمية منشورة في إحدى المجلات، أو كتب مستقلة، فعلى الباحث أن يلم قدر الإمكان بكل ما له علاقة بموضوعه، وذلك من خلال القراءة السريعة أولًا خلال مرحلة الحصر والاستقصاء للدراسات السابقة، والقراءة المتأنية بعد استبعاد ما لا علاقة له بالبحث.

### وتكمن أهمية الدراسات السابقة فيما يلي:

1 تمكِّن الباحث من الوقوف على الجهود التي بُذلت قبله حول موضوع بحثه، وهذا له فائدتان، الأولى: عدم تكرار جهود السابقين مرة أخرى، إذا كانت إحدى الدراسات التي سبقته قد عالجت الموضوع معالجة جيدة؛ فلا معنى لتناول موضوع بالبحث وقد سبقت دراسته، إلا إذا كان هناك قصور يلاحظه الباحث في الدراسة السابقة فعليه أن يبين ذلك القصور ويبين ما الذي يمكن أن يضيفه في نقاط محددة، وعليه في هذه الحالة أن ينتبه للوائح التي تنظم تناول موضوع سبق بحثه في الجامعة التي يسجل بها؛ حتى لا يقع في حرج بسبب مخالفته لهذه اللوائح.

**الفائدة الثانية:** أن الدراسات السابقة مادة ثرية لموضوع البحث، فهي بمثابة مصابيح تنير له الطريق، فتبين له من أين يبدأ، وإلى أين سينتهي، بالإضافة إلى ذلك فإن النظر في قوائم المراجع الموجودة في الدراسات السابقة يمد الباحث بسيل من المراجع كان من الممكن ألا يفطن إلى بعضها.

2 استقصاء الباحث الدراسات السابقة التي تقترب من موضوع بحثه دليل على جدية الباحث،

ويعتبر بداية طيبة تنبئ عن نهاية موفقة، أما إذا قصر في جمعها ورصدها فقد يترتب عليه قصور في معالجة مشكلة البحث.

وبعد أن يجمع الباحث الدراسات السابقة عليه أن يسجل ذلك في خطة البحث، وإن كان هناك أكثر من دراسة عليه أن يقوم بترتيبها إما بالترتيب الزمني الأقدم أولًا ثم التي تليها وهكذا، وإما بحسب الأهمية فيبدأ بالتي لها صلة مباشرة بالموضوع ثم التي تتعلق بموضوعه من بعيد.

أما إذا لم يكن هناك من سبقه بدراسة موضوعه، ولم يطَّلع على أية دراسة تناولت موضوعه، فعليه أن يثبت ذلك في الخطة أيضًا مع التأكيد على أن هذا في حدود علمه، ولا يجزم بعدم وجود دراسة سابقة؛ لأن عدم الوجدان ليس دليلًا على عدم الوجود.



# تقنيات بحثية

## تضم أكثر من ٣ آلاف قاعدة بشروحها .. «معلمة زايد» كيف تستفيد منها في أبحاثك الفقهية؟!



يُعد علم القواعد الفقهية والأصولية أحد أهم العلوم التي يحتاجها الباحث والفقيه، لا سيما إذا كان بصدد التصدر للبحث في علوم الفتوى، ومن هنا كانت موسوعة «معلمة زايد الفقهية» لها أهميتها الكبيرة للباحثين في هذا المجال، حيث إن الموسوعة تضم القواعد الفقهية والأصولية والمقاصدية مع الضوابط الفقهية من المذاهب الإسلامية المختلفة، وتحتوي الموسوعة على ما يقارب 3000 قاعدة مع شرحها والاستدلال عليها، وإيراد تطبيقاتها المتنوعة المتولدة عن فكرتها، مما يوفر للباحث مجموعة ضخمة من القواعد التي تساعده في بحثه.

وفي هذا المقال نستعرض أهم الخيارات التي تتيحها الموسوعة للباحث في العلوم الشرعية والإفتائية.

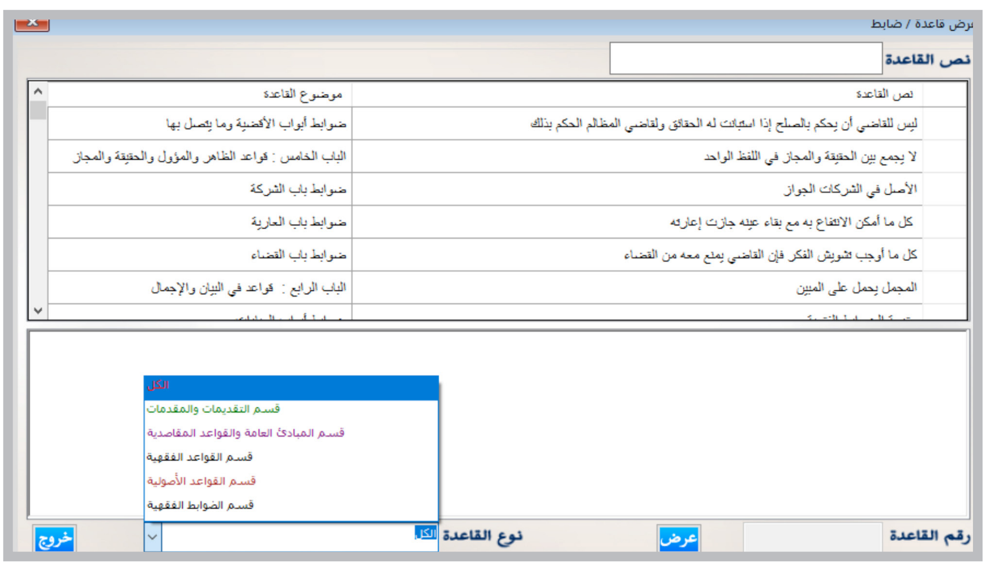
## أولا: المقدمات العامة:

تتضمن الموسوعة مجموعة من الأبحاث المتعلقة بالقواعد وأهميتها وحجيتها ونحو ذلك، ويمكن للباحث الاطلاع عليها ليكوِّن فكرة عامة عن علم القواعد الفقهية والأصولية، ويصل الباحث إلى تلك الأبحاث عن طريق الضغط على أيقونة المقدمات العامة  حيث تظهر له الخيارات المتاحة.




## ثانيا: عرض القواعد / الضوابط:

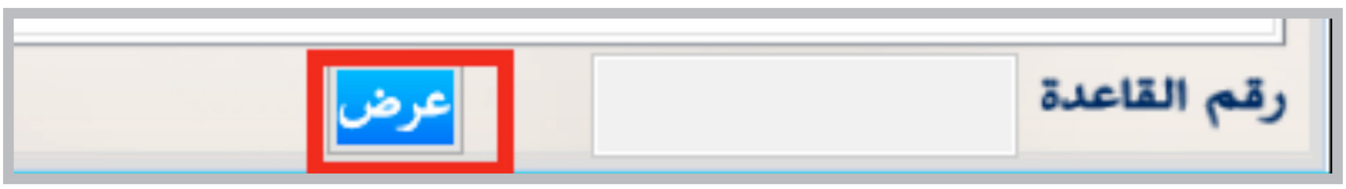
وفي ذلك الخيار يمكن للباحث استعراض القواعد والضوابط والبحث فيها نصيًّا مع إمكانية التحكم في نوع القاعدة التي يقوم بالبحث فيها.



يقوم الباحث بكتابة الكلمة المرادة في نص القاعدة، ومن ثم تظهر القواعد التي تتضمن الكلمة محل البحث، فلو كتب الباحث كلمة «الفتوى» في نص القاعدة في الشاشة السابقة سوف تظهر له




فيحدد الباحث بعد ذلك القاعدة المرادة ثم يضغط عرض في أسفل مربع البحث




عندها تظهر له القاعدة في نافذة جديدة مع القواعد المشابهة، وأدلة القاعدة وتطبيقاتها.



## ثالثا: شجرة الموضوعات:




وهي طريقة أخرى لتبويب القواعد في الموسوعة مع إمكانية البحث أيضًا، فتبوَّب القواعد في الشجرة عند تقسيم كل مجموعة إلى عدة أبواب.

## رابعا: البحث الصرفي:

ويمكن للباحث من خلاله البحث اعتمادًا على البنية الصرفية للكلمة، وتتيح تلك الأداة للباحث أربعة خيارات للبحث:




البحث المطابق، عندما يريد الباحث النتيجة مطابقة للكلمة أو الجملة التي كتبها في مربع البحث.

البحث باللواصق، وفيه يتم البحث عن إحدى الكلمات التي كتبها الباحث في مربع البحث، ولا يشترط كونهما في صفحة واحدة، فلو كتب الباحث في مربع البحث «الفتوى تدور» فيبحث المحرك عن إحدى الكلمتين في أي صفحة.

البحث بالجذور: وفيه يتم البحث بناء على جذر الكلمة المكتوبة، فلو كتب الباحث في مربع البحث «الفتوى» فإن النتائج سوف تتضمن كل كلمة مشتقة من نفس الجذر، فتظهر في النتائج «مفتي- يفتي.... وهكذا».

البحث المبعثر: وفيه يبحث المحرك عن الكلمات المكتوبة في مربع البحث بحيث يظهر كل صفحة تضمنت الكلمات المكتوبة بغض النظر عن ترتيب كتابتها.

# أطروحة لباحث

## «دعم» تقترح أطروحة ماجستير حول «أثر شذوذ الفتوى في التطرف الديني .. دراسة وصفية»

## فكرة الدراسة:

تتكون الشخصية المتطرفة من عدة أمور تترك أثرها على تلك الشخصية، وتنتقل بها من مرحلة الاعتدال إلى مرحلة التطرف، وتتعدد المصادر المعرفية المشَكِّلة لعقل المتطرف، والمنتجة لهويته الجديدة، وتفترض تلك الدراسة أن الفتوى الشاذة من العوامل المؤثرة التي تلعب دورًا مهمًّا في الاتجاه نحو التطرف.

## استخدام المنهج الوصفي في تلك الدراسة:

ونظرًا لأن المنهج الوصفي من أبرز المناهج التي يمكن من خلالها دراسة الظاهرة وتفسيرها على نحو واضح، فإن استعمال المنهج الوصفي في تلك الدراسة يبدو مناسبًا بشكل كبير فيما يخص مشكلة الدراسة وإمكانية تطبيقه.

## عينة الدراسة:

يُقترح في تلك الدراسة أن تكون العينة من الموقوفين بتهمة الانضمام لجماعات محظورة، أو المفرج عنهم بعد قضاء عقوبتهم بذات التهم، ويختار الباحث عينة من أولئك الأشخاص من (50) شخصًا أو أكثر، فإن هذا العدد قد يكون مناسبًا نظرًا للمجتمع الأصلي للظاهرة.

## أداة الدراسة:

يمكن أن تكون المقابلة في هذه الحالة أداة مناسبة لتلك الدراسة، ويستعمل الباحث المقابلة الفردية فيجري حوارًا مع كل فرد من أفراد عينة البحث بحيث يستطيع من خلاله أن يتعرف على المعلومات المفيدة لبحثه، ويمكن أن يستعمل بعض الأسئلة المحفزة للمبحوثين، ومن الأسئلة المقترحة في تلك المقابلة:

- لماذا انضممت إلى الجماعة؟
- لمن كنت تسمع أو تقرأ عندما قررت الانضمام؟
- ما المرجع الذي تلقيت منه القول بكفر الحاكم والحكومات، هل هو قراءة في أحد الكتب- أم أنه فتوى لأحد المشايخ... ؟
- هل ترى -أو كنت ترى - جواز قتل السياح؟ وبناءً على ماذا؟
- هل ترى -أو كنت ترى- جواز قتل جنود الجيش والشرطة في بلدك؟ وبناءً على ماذا؟

ويضيف الباحث الأسئلة التي يراها مناسبة لخدمة البحث واستظهار العلاقة بين الفتوى وبين تكوين العقل المتطرف.

## تحليل البيانات ووضع الاستنتاجات والمقترحات:

يقوم الباحث بتجميع نتائج تلك المقابلات وتحليل البيانات التي توفرت عنده، ويجهزها لعملية التحليل عن طريق الطرق الإحصائية اليدوية، أو الكمبيوتر، ومن ثم يضع الباحث نتائج البحث التي توصل إليها، وغالبًا ما يكون هناك مؤشرات بيانية تعكس العلاقة بين الفتوى وبين تكوين الفكر المتطرف والدفع في اتجاه الإرهاب.

ثم يضع الباحث مقترحاته للتعامل مع نتائج البحث.

## الخطة المقترحة لهذه الأطروحة:

تتكون الأطروحة من ستة فصول، **الفصل الأول** هو الفصل التمهيدي، ويتضمن المقدمة ومشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها، ثم يقوم الباحث بتعريف المصطلحات والمفاهيم الرئيسة كتعريف الشذوذ لغة واصطلاحًا، والتطرف لغة واصطلاحًا، ثم التعرف على مفهوم الشذوذ في الفتوى.

**أما الفصل الثاني** فيكون موضوعه البواعث على الفتوى الشاذة، ويتضمن المباحث المتعلقة بهذه البواعث.

**أما الفصل الثالث** فيكون موضوعه ضوابط الفتوى الشاذة، ويتضمن المباحث المتعلقة بهذه الضوابط.

**أما الفصل الرابع** فيكون موضوعه سبل الوقاية من شذوذ الفتوى، وسبل علاج شذوذ الفتوى، ويتضمن المباحث المتعلقة بهذه السبل.

**أما الفصل الخامس** فيكون موضوعه علاقة الفتوى بالتطرف، ويتضمن المباحث التي تتناول: أسباب التطرف، وسمات الشخصية المتطرفة، وتأثير الفتاوى الشاذة في تطرف الشخصية، مع عرض نماذج من أبرز الفتاوى الشاذة التي تبعث على التطرف، وأبرز الجماعات المتطرفة وأيديولوجياتها، والجرائم التي ارتكبوها بمسوغ من هذه الفتاوى.

**أما الفصل الأخير** فيتضمن خلاصة الدراسة والنتائج والتوصيات، وذكر أهم مصادر ومراجع الدراسة.

# نشرة دعم

نشرة بحثية تصدر عن مركز دعم البحث الإفتائي
الأمــانــة العـامــة لــدور وهيئات الإفـتـاء في العالم
العدد (٦) - شهر يوليو ٢٠٢٠م - ذو القعدة ١٤٤١هـ



عمرها يتجاوز نصف قرن من الزمان.. كيف تسجل أطروحة إفتائية في كلية الشريعة بجامعة «ابن زهر»

«دعم» تعرض مهارات المتصدر للفتوى في عصر التكنولوجيا الحديثة

تعرف على تطورات حالة الإفتاء في سوريا .. وأول من نظم أمور الإفتاء بدمشق

آداب المفتي تجاه المستفتي وكيفية إرشاده إلى البديل الشرعي النافع (رسالة ماجيستير)

تعرف على تفاصيل المؤتمر الإفتراضي العالمي حول «فقه الطوارئ» يوليو الجاري

مهارات البحث الإفتائي وخطوات إعداد الخطة البحثية لرسالتك (٣/٣)

جمع المادة العلمية من بطون المصادر.. (٥) خطوات لاستفادة الباحث من موقع «دار المنظومة»

دور المؤسسات الإفتائية في تأهيل المفتي (دراسة ماجستير مقترحة)



# الفهرس

# هيئة التحرير

الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم

مركز دعم البحث الإفتائي

# كلمة التحرير

بسم الله الرحمن الرحيم

إن تلك الأزمة العصيبة التي مر بها العالم -وما زال إلى الآن- نتيجة تفشي وباء كورونا، قد أكَّدت على إحدى المسلَّمات التي لا يمكن تجاوزها، وهي الإيمان بأن العلم سفينة النجاة، وأن كل عمل لا يرتكز على العلم فضرره بلا ريب أكبر من نفعه، ولا يخفى كم المغالطات الضخمة التي انتشرت في جميع التخصصات العلمية خلال تلك الأزمة، والتي نتجت عن تصدر غير العلماء والمتخصصين لما ليسوا بأهل له. وتلك الإشكالية إحدى الإشكاليات المزمنة التي قد تزيد أو تنقص بحسب انتشار ثقافة احترام التخصص العلمي، وقد رصدت الأمانة العامة بعض مظاهر تلك الإشكالية فيما يتعلق بالفتوى على وجه الخصوص، فقد صدرت الكثير من الفتاوى الشاذة التي لا تستند إلى أسس ومعايير صناعة الفتوى العلمية، وتلك الظاهرة زادت من إيمان الأمانة العامة بضرورة العمل بكل جهد في تصحيح مسار الفتوى التي أصبحت عرضة للخبط والممارسة غير الرشيدة من غير المتأهلين، وإن مجلة دعم البحث الإفتائي هي أحد اتجاهات الأمانة التي تسعى من خلالها للأخذ بيد الباحثين والمهتمين بمحل الفتوى بغرض وضعهم على المسار الصحيح، ويأتي ذلك العدد (السادس) من المجلة بمزيد عناية لقضية تأهل المفتي، فتناول تلك القضية في بابين من أبوابها، الأول هو الببليوجرافيا، حيث اهتم فريق التحرير ببليوجرافيا صفات المفتي والمهارات التي ينبغي أن يتصف بها، فذكر سردًا لأبرز المصنفات التراثية والمعاصرة التي عنيت بذكر صفة المفتي ومقوماته، بينما كان الباب الثاني هو اقتراح الأطروحة حيث اقترح فريق التحرير دراسة بعنوان (دور المؤسسات الإفتائية في تأهيل المفتي)؛ لتشجيع الباحثين في طرق تلك القضية، وتزويدهم بمزيد من الدراسات الأكاديمية التي تؤكد على دور المؤسسات في دعم قضية التأهيل الإفتائي للمتصدرين للفتوى، وما يتبع ذلك من القضاء على فوضى الفتوى، وانتشار مظاهر الشذوذ فيها، أما باقي أبواب المجلة لهذا الشهر فسلطت الضوء على إحدى كليات الشريعة بالمغرب، وهي كلية الشريعة «أيت ملول»، وعرضت لتفاصيل المؤتمر الافتراضي لفقه الطوارئ الذي سيعقد هذا الشهر، بالإضافة إلى عرض لحالة الإفتاء في سوريا، واستكمال سلسلة المقالات الإرشادية في كتابة خطة البحث، أما الرسالة التي تم عرضها في ذلك العدد فهي رسالة ماجستير بعنوان (البديل الشرعي للفتوى كأدب للمفتي)، وأخيرًا تناول فريق التحرير أحد المواقع المهمة للباحثين في مجال الإفتاء، وهو (موقع دار المنظومة)، سائلين الله تعالى أن يجعل عملنا نافعًا.

# معهد و جامعة

## كلية الشريعـــة

## (أيت ملول) بالمغرب

## النشأة والمقر:

تُعتبر كلية الشريعة بأيت ملول بدولة المغرب الشقيق إحدى الصروح العلمية الشامخة لجامعة ابن زهر في العصر الحديث، والتي يقارب عمرها نصف قرن من العطاء والتقدم والتميز.

وتُعدُّ الكلية منارة للعلم وموردًا للمعرفة، حيث تخرج منها آلاف الطلاب، وكبار العلماء، والمثقفين في المغرب، وكانت -على الدوام- قبلة أصحاب العلم، من العالَـمَيْن العربي والإسلامي؛ نظرًا إلى سمعتها الطيبة، ومناهجها التعليمية الرصينة، وحرصها على تقديم العلم والمعرفة؛ إذ تعتمد مناهجها على دراسة الفقه الإسلامي، وتقارن في مسائله بين المذاهب الفقهية الإسلامية من ناحية، وبين الشريعة والقانون من ناحية أخرى، ولا تغفل الكلية عن تدريس الاتجاهات الفكرية المعاصرة، والتيارات الإسلامية الحديثة، وكل ما يتصل بثقافة العصر.

تأسست كلية الشريعة بأيت ملول بناء على المرسوم الحكومي الصادر في العام: **1399هـ - 1979م**.

واعتبرت من ذلك الحين إحدى الكليات التابعة لجامعة القرويين، ثم انتقلت تبعيتها بعد ذلك لجامعة ابن زهر.

تقع الكلية حاليًا بمنطقة المزار -حي سيدي ميمون- ص.ب: **52**، أيت ملول **80160** - أكادير - المغرب.

## أقسام الكلية:

لقد ضمت كلية الشريعة أيت ملول أقسامًا مميزة أَسْمَتْها مسالكَ. وهي كالآتي:

1. المسلك الأول: الشريعة والقانون.
2. المسلك الثاني: فقه المعاملات وقضايا العصر.
3. المسلك الثالث: القضاء والتوثيق.
4. المسلك الرابع: أحكام الأسرة في الفقه والقانون.
5. المسلك الخامس: المذهب المالكي والفقه المعاصر.

## الدرجات العلمية في الكلية ومجالاتها:

تمنح كلية الشريعة أيت ملول درجة الإجازة الجامعية (الليسانس) ثم الماستر، والدكتوراه في أحد مسالكها؛ وذلك بعد تجاوز الطالب مجموعة من الإجراءات التي تطبقها إدارة الكلية الموقرة، بناء على اللوائح والقوانين التي تنظمها رئاسة الجامعة.

وتؤهل الكلية طلابها للعمل بوزارات: التعليم، والعدل والحريات، والأوقاف، والأسرة والتضامن، والداخلية.

كما تؤهل الكلية طلابها للعمل كدعاة وسطيين مستنيرين، وقضاة شرعيين عالمين عاملين بحدود الله تعالى.

## أعلام الكلية:

لقد ضمت الكلية عددًا من الأعلام، والرموز الشرعية في العالم الإسلامي، أبرزهم:

- الإمام العلامة/ عبد الله الكرسيفي، رئيس المجلس العلمي لأكادير، وعضو أكاديمية المملكة المغربية، وتولى عمادة الكلية في الفترة من **1978م** إلى **1986م**.
- الأستاذ الحسين وكاك، رئيس المجلس العلمي المحلي بتيزنيت، والحائز على جائزة محمد السادس للفكر والدراسات الإسلامية، وقد تولى عمادة الكلية في الفترة من **1986م** إلى **1993م**.
- العلامة/ محمد الطاهري الصقلي، من أشهر علماء القرويين في الفقه والحديث النبوي الشريف، وتولى عمادة الكلية في الفترة من **1993م** إلى **2004م**.

## قسم الدراسات العليا:

تقدم كلية الشريعـــــة أيت ملول جامعة ابن زهر أربعة مسالك لكلٍّ من الماستر والدكتوراه، وهي: ( مسلك: فقه المعاملات وقضايا العصر- ومسلك: القضاء والتوثيق- ومسلك: أحكام الأسرة في الفقه والقانون- ومسلك: المذهب المالكي والفقه المعاصر).

ويُسمح الالتحاق (بالماستر) للطلاب الحاصلين على الإجازة في الشريعة والقانون، والذين تحققت فيهم معايير القبول التي تحددها الجامعة تباعًا، وتتم عملية التسجيل في بداية شهر سبتمبر من كل عام جامعي.

أما التسجيل للدكتوراه فيكون بعد الحصول على شهادة الماستر -والذي يتكون كل مسلك من مسالكه من أربعة فصول، بعد الإجازة: فصلين للدراسات الأساسية، وفصلين للتعمق، وبعد ذلك يتعين على الباحث -ليخوض سلك الدكتوراه- أن يجتاز مدةً دراسيةً حددتها الكلية بستة فصول على الأقل.

## إجراءات تسجيل أطروحة في الإفتاء من كلية الشريعـــة جامعة ابن زهر أيت ملول:

للباحثين الذين استوفوا شروط تسجيل الأطروحات في الكلية التقدم للتسجيل بمرحلة الماستر أو الدكتوراه في المسالك المختلفة، بحسب رغباتهم.

وجميع مسالك الكلية مناسبة للأطروحات المتعلقة بقضايا الفتوى والإفتاء، خاصة ما يتعلق منها بفقه المعاملات، ودراسة قضايا العصر، والبحث في النوازل والمستجدات المعاصرة، التي تشغل أذهان الأمة، وأهل العلم منهم، الأمر الذي دعا الكلية إلى أن تفسح لذلك كله مجالًا واسعًا من البحث والتدقيق.

ولمزيد من التفصيل يمكن مراجعة الموقع الإلكتروني الرسمي للكلية عن طريق الرابط:
http://www.chariaa-agadir.ac.ma/index.php



# المتصدر للفتوى...
# الصفات والمهارات

# ببليوجرافيا

إنَّ الفتوى من المناصب الدينية العالية والأعمال الرفيعة والمهام الشرعية الجسيمة؛ والناس في جميع الأزمان يحتاجون إلى معرفة حكم الله تعالى في المسائل والمستجدات.

ولا شك أن انضباط المفتين، وتأهل المتصدرين للفتوى ينعكس على تلك الصناعة، فكلما كان المتصدر للفتوى أهلًا لها خرجت الفتوى صحيحة وملائمة؛ ولذا كان موضوع الأهلية العلمية للمفتي وللمجتهد مناط عناية كبيرة للأصوليين والفقهاء في مختلف العصور؛ حيث فصَّلوا القول وفاقًا وخلافًا في الشروط والمهارات التي يتعين توفرها في المفتي، غير أن الحديث عن هذه الشروط يختلف إجمالًا وتفصيلًا حسب حاجة الزمان وأهله.

ويزداد سؤال الأهلية العلمية للمفتي في القضايا الفقهية المعاصرة إلحاحًا؛ نظرًا لما يتميز به هذا العصر من التطور التكنولوجي الهائل، والتقلبات المتوالية في أحوال الناس وعاداتهم.

وفيما يلي سرد بأهم المؤلفات والمصادر التي تناولت هذا الموضوع قديمًا وحديثًا:

## أولا: المؤلفات التراثية:

- مباحث المفتي والمستفتي وما يتصل بذلك في كتب أصول الفقه.
- أدب المفتي والمستفتي، عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح.
- صفة الفتوى والمفتي والمستفتي، أحمد بن حمدان الحرَّاني الحنبلي.
- آداب الفتوى والمفتي والمستفتي، محيي الدين يحيى بن شرف النووي.
- إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر، المعروف بابن قيم الجوزية.

## ثانيا: المؤلفات المعاصرة:

- ضوابط الاجتهاد والفتوى، الدكتور أحمد علي طه ريان، دار الوفاءالمنصورة.
- ضوابط الفتوى في الشريعة الإسلامية، محسن صالح الدوسكي، (أصل هذا الكتاب رسالة ماجستير)، مكتبة نزار مصطفى البازالسعودية.
- صناعة الفتوى المعاصرة: قراءة هادئة في أدواتها وآدابها وضوابطها وتنظيمها في ضوء الواقع المعاصر، الدكتور قطب مصطفى سانو.
- مقالات في الفتوى والإفتاء، مجموعة من العلماء، إصدار إدارة الإفتاء بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة الكويت.
- ضوابط الفتوى في القضايا المعاصرة، الدكتور عبد المجيد محمد السوسوة، بحث منشور بمجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، الكويت، العدد الثاني والعشرون، 2005م.
- المهارة الأصولية وأثرها في تأهيل المفتي، الدكتور عماد حمدي إبراهيم، من بحوث الملتقى الدولي الرابع: صناعة الفتوى في ظل التحديات المعاصرة، 1314 نوفمبر 2019م من تنظيم معهد العلوم الإسلاميةجامعة الشهيد حمة لخضر، الواديالجزائر.
- مؤهلات المفتي المعاصر، الدكتور نور الدين حمادي، من بحوث الملتقى الدولي الرابع: صناعة الفتوى في ظل التحديات المعاصرة.
- وسائل تنمية ملكة الإفتاء، الدكتور عبد العزيز بن عبد الله النملة، من بحوث مؤتمر الفتوى واستشراف المستقبل، من تنظيم جامعة القصيم بالسعودية بتاريخ 2021 جمادى الآخرة 1434هـ.
- البناء العلمي للمفتي المعاصر، الدكتور محماد بن محمد رفيع، من بحوث مؤتمر الفتوى واستشراف المستقبل.
- المفتي ودوره في محاربة الفكر المتطرف، أحمد قدايمية والدكتور عبد الرحمن العربي، من بحوث الملتقى الدولي الرابع: صناعة الفتوى في ظل التحديات المعاصرة.
- آداب المفتي وسبل تحصيلها وانعكاسات إغفالها، ميلود قرفة والدكتور صالح زنداقي، من بحوث



الملتقى الدولي الرابع: صناعة الفتوى في ظل التحديات المعاصرة.

- ورع المفتي وأثره على الفتوى، خالد حسيني والدكتور رابح دفرور، من بحوث الملتقى الدولي الرابع: صناعة الفتوى في ظل التحديات المعاصرة.
- المرجع العام للمؤسسات الإفتائية، الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم.

## ثالثا: الفتاوى ذات الصلة:

- فتوى دار الإفتاء المصرية بعنوان «حكم التقليد» بتاريخ **8** فبراير **1954**م.
- فتوى دار الإفتاء المصرية بعنوان «هل الثقافة الدينية تؤهل للإفتاء» بتاريخ **2005/ 6/ 19**م.
- فتوى دار الإفتاء الأردنية بعنوان «شروط المجتهد والمفتي وضوابط الفتوى» بتاريخ **2010/ 4/ 20**م.
- فتوى بحثية لدار الإفتاء المصرية بعنوان «الفرق بين التيسير والتساهل في الفتوى» بتاريخ **2013/ 1/ 14**م.
- فتوى دار الإفتاء الأردنية بعنوان «طلب الفتوى من أهل العلم المختصين» بتاريخ **2015/ 10/ 28**م.



مؤتمر فقه الطوارئ

27 – 28 ذو القعدة 1441 هـ — 18 – 19 يوليو 2020 م

# تنظمه «رابطة العالم الإسلامي» و«الإمارات للإفتاء» .. تعرف على تفاصيل المؤتمر الإفتراضي العالمي حول «فقه الطوارئ» يوليو الجاري

تعتزم رابطة العالم الإسلامي وهيئة علماء المسلمين برئاسة الشيخ الدكتور محمد عبدالكريم العيسى ومجلس الإمارات للإفتاء الشرعي، عقد مؤتمر افتراضي دولي حول «فقه الطوارئ»، وذلك يومي 19 – 18 من شهر يوليو 2020.

ويستهدف المؤتمر تقديم التأصيل الشرعي لفقهِ الطوارئ وتبيين الأسس والقواعد التي يقوم عليها والخروجُ بقراراتٍ وتوصياتٍ في المجالات التي أثّرت فيها جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد- 19) من مُعتقداتٍ وعباداتٍ ومُعاملات .

ويشارك في المؤتمر نخبة من المفتين والعلماء والخبراء المختصين من جميع أنحاء العالم.

ويأتي تنظيم المؤتمر في هذه الفترة التى تشهد البشرية فيها أزمةً عالميّةً غير مسبوقةٍ جرّاء تفشّي وباء فيروس كورونا المستجدّ الذي انتشر خطره و ظهر أثره على النّاس في صحتهم وسقمهم وفي تعطّل أمور حياتهم ومعاشهم وعبادتهم وهو ما يستلزم أن يبحث العلماء ويتذاكروا في موضوع «فقه الطوارئ» ويجتهدوا في توضيح الرأي الشّرعي في المجالات التي تأثرت بهذا الوباء.

مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي

مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي

رابطة العالم الإسلامي
MUSLIM WORLD LEAGUE

# مؤتمر فقه الطوارئ

27 – 28 ذو القعدة 1441 هـ — 18 – 19 يوليو 2020 م

## معالم فقه ما بعد جائحة فيروس كورونا المستجد



# فقه الطّوارئ

**تمهيد:**

- تشهد البشريّة في هذه الفترة من الزّمن أزمةً عالميّةً غير مسبوقةٍ جرّاء تفشّي وباء فايروس كورونا المستجدّ وتصنيفهِ بالجائحة من قبل (مُنظمة الصّحة العالميّة)، وحيث إنّ هذا الوباء قد عمّ وطمّ وظهر أثره على النّاس في صحتهم وسقمهم وفي تعطّل أمور حياتهم ومعاشهم وعبادتهم كان من المتحتّم أن يبحث العلماء ويتذاكروا في موضوع *(فقه الطوارئ)* ويجتهدوا في توضيح الرأي الشّرعي في المجالات التي أثّرت فيها الجائحة من عباداتٍ ومُعتقداتٍ ومُعاملات.

**أهميّة الموضوع:**

- إنّ تأثير هذه الجائحة في حياة الناس ومعاشهم وعبادتهم واضحٌ وظاهرٌ في مجالاتٍ مختلفة. فقد حدا الخوف من انتشار العدوى بالجهات الرسمية في العالم إلى اتخاذ اجراءات احترازيّة وصلت إلى الاغلاق التام (*Lockdown*) للأماكن العامة بما فيها المحالّ التّجارية ودور العبادة مما نتج عنه تغييرٌ كبيرٌ في أسلوب حياة النّاس وطريقة عيشهم.

- فمن ناحية العبادات مثلاً احتيج إلى إغلاق المساجد مؤقتاً فلم يعد بالإمكان الاجتماع للجمعة ولا الجماعات في معظم البلدان خشية انتشار العدوى بين المصلين. فأدى هذا إلى الحاجة لاجتهاد فقهي في المسائل المتعلّقة بالصلاة من حكم إقامة الجمعة في البيوت من عدمه وما الصيغة المناسبة للصلاة في هذه الظروف كالتّباعد بين المصلّين أو عدم اتصال الصّفوف أو الصلاة بالكمامات الواقية او الائتمام بالإمام عن بعد عبر الميكرفونات أو وسائل التواصل الحديثة إلى غيرها من المسائل.
- وظهرت مسائل مشابهةٌ في الصوم من قبيل إفطار المصاب بفيروس كورونا وحكم صيام طواقم الرعاية الطبية ومثل ذلك في تقديم الزكاة لحاجة الفقراء إليها في هذا الظرف أو تأخيرها لاحتياج دافعها إليها لسداد النقص المحتمل لدخله وفي الحج من ناحية إمكان تأجيله إلى العام المقبل في ظلّ الخوف على الناس من انتشار الوباء بينهم وفقاً لتقدير ولي أمر المسلمين خادم الحرمين الشريفين، بل إنّ هذا الوباء أثار لدى بعض الناس أسئلةً عن الأقدار وعن مفهوم الخير والشر.
- ومن ناحية المعاملات فقد أدّت الحاجة إلى الإغلاق الكامل أو الجزئي إلى تعطّل قطاعات كبيرة من الاقتصاد وفقد الملايين لأعمالهم كما أدت إلى تهديدِ قطاعاتٍ كاملةٍ بالانهيار، ويتوقّع أن تكون التكلفة الاقتصادية المترتبة على هذا الوباء كبيرةً بل أن تقود إلى ركودٍ اقتصادي عالمي شديد. ونتيجةً لذلك فقد تأثّرت العقود المُبرمة بين القطاعات المختلفة فيما بينها وبين الشركات والأفراد مثل عقود المقاولات والتوريد والتوظيف. كما أثّر تعطل الاقتصاد على مستوى الدخل لدى الأفراد والشركات مما نتج عنه صعوبة الوفاء بالديون والحاجة إلى الاقتراض. وفي هذا المجال، أثارت هذه التغييرات أسئلةً فقهيةً حول إمكان تأخير الزكاة وجواز تموّل الشركة من زكاتها لسدّ النّقص النّاتج عن الجائحة وجواز وضع عقوبات مالية على التّأخر عن سداد الديون وما هو الرأي الفقهي فيما ترتّب في الذمة في

مثل هذه الظروف وجواز الاقتراض الربوي لسدّ عجز الشّركات وإمكان تغيير مصارف الزكاة لسداد حاجات الناس المتعددة.

- وغير ذلك من المسائل والمجالات المختلفة التي يحتاج الأفراد والمؤسسات فيها إلى رأي فقهي يزيل اللّبس ويوضّح السبيل.

**هدف المبادرة:**

- تهدف المبادرة إلى عقد مؤتمرٍ لدراسة المسائل والمجالات التي تؤثّر فيها جائحة كورونا والخروج باجتهادٍ فقهيٍ يحقّق المناط فيها، معتبراً للواقع ومؤسساً على مقاصد الشرع في رعاية مصالح الخلق، وذلك في ظلّ إمكان استمرار الجائحة زمناً طويلا وتعاظم آثارها وتأثيراتها في المجالات المختلفة.

**منهجية المبادرة (أسس المعالجة الفقهية):**

- إنّ المنهجية في البحث الفقهي ينبغي أن تبدأ بتشخيصِ المسألة المعروضة من حيثُ الواقع، فإذا كانت عَقداً مثلاً يكون ذلك بالتعرّف على مكوّناته وعناصره وشروطه، أو كانت حالة فيتعرّف على تأثيرها وآثارها والعوامل التي أدّت إليها وذلك من خلال البحث مع الخبراء في المجال المعيّن (كالاقتصاد والطب وغيرهما) وهذه هي *مرحلة التّكييف والتّوصيف* التي تمهّد لـ*"تحقيق المناط"* عند الأصوليين، لأنّه تطبيق قاعدةٍ متفقٍ عليها على واقع معيَّنٍ؛ أو في جزئيّة من آحاد صُورِها.
- وبعد التصوّر والتّصوير يكونُ التّنقيب عن نصٍ من كتابٍ أو سُنّةٍ يدلّ على موضوع البحث بشكلٍ ما، من الدّلالات نصّاً أو ظاهراً، اقتضاءً أو إيماءً، أو مفهومَ موافقةٍ أو مخالفةٍ، أو قياساً، واقتفاءً لأثر العلماءِ والسّلف، فإن كان لهم إجماعٌ فلا مَحيدَ عَنهُ، وإن لم يكُن وكان لهم قولٌ أو أقوالٌ سَاغ تَتَبُّعها لتقليدها بعد استجلاء سُبُل التّرجيح، واللّجوء إلى الأدلّة المُختلف فيها من استحسانٍ واستصلاح.

- وقد تعامل الفُقهاء مع النّوازل والطّوارئ على مرّ العصور استنباطاً من نصوص الكتاب والسنة والمصالح المُعتبرة.
- وإنّ هذا الظّرف الرّاهن يستوجبُ من العلماءِ البحث للنّاس عن أيسر السُّبلِ وأسهلِها وأفضلِ المسالكِ وأنبلِها، فدينُنا يُسرٌ وسبيلهُ سهلٌ ومَرتَعُهُ خَصبٌ وكَنَفهُ حَانٍ.
- ومن أهم ما يؤسّس عليه التعاملُ مع الجوائح والظّروف الطّارئة في الشّريعة هو الأخذ بالرّخص في مقام الشّدّة والضيق وذلك تطبيقاً لقواعد ومبادئ وتتبعاً لآثار ومقاصد بيّنها الفقهاء ونصّت عليها نصوصُ الوَحي، فـ*"الأمر إذا ضاق اتسع"* كما قال الشّافعي رضي اللهُ عنه و*"المشقة تجلب التيسير"* تلك إحدى القواعد الخمس التي يَنبَني عليها التشريع استنباطاً من نصوص الكتاب والسُّنّة. (فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا * إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا)، (وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ)، *"يسّروا ولا تعسّروا"*، *"إنّ الله يُحبّ أن تُؤتَى رُخصُهُ كما يُحبّ أن تُؤتَى عَزائمُه"* وهو حديثٌ رواهُ أحمد وابن حبّان والبيهقي.
- إنّ هذه المنهجية ستكون هي المُعتبرة في هذه المُبادرة التي نحنُ بصددها من خلالِ تحقيقِ المناطِ (الواقع والتّكييف الفِقهي)، ومراعاةِ قاعدةِ التّيسير، ومقاصدِ التّعاون والتّضامن.

**المباحث المشمولة في الموضوع:**

- إنّ عِظَمَ هذه الجائحة وإمكانَ استمرارها يجعل تأثيرها أكبرَ وأدومَ وأكثرَ انتشاراً ودخولاً في مجالاتٍ مختلفةٍ من حياة النّاس وعباداتهم، وفيما يلي نرصد بعض الجوانب والمجالات التي يؤثر هذا الوباء في النّظر الفقهي فيها:
- **مجال العبادات**
  - الصّلاة

- صلاة الجمعة وصلاة الجماعة، مسألة التّباعد، صلاة التّراويح والعيد

- الزّكاة (تقديماً او تأخيراً)

- الصّيام

- الإفطار خوف الإصابة من المرض، إفطار مرضى كورونا وقضاءهم، إفطار الطّواقم الطّبية

- الحجّ

- تأجيل الحج للقادرين عليه خوف العدوى، وباعتبار أن أمر الحج منوط بأمر ولي أمر المسلمين وخادم الحرمين الشريفين الراعي للبلاد المقدسة

- **مجال المعتقدات**

- مسألة الخير والشّر والصّلاح والأصلح

- **مجال المعاملات**

- العقود بمختلف أنواعها مثل: عقود التّوريد، عقود التّوظيف، عقود المقاولات

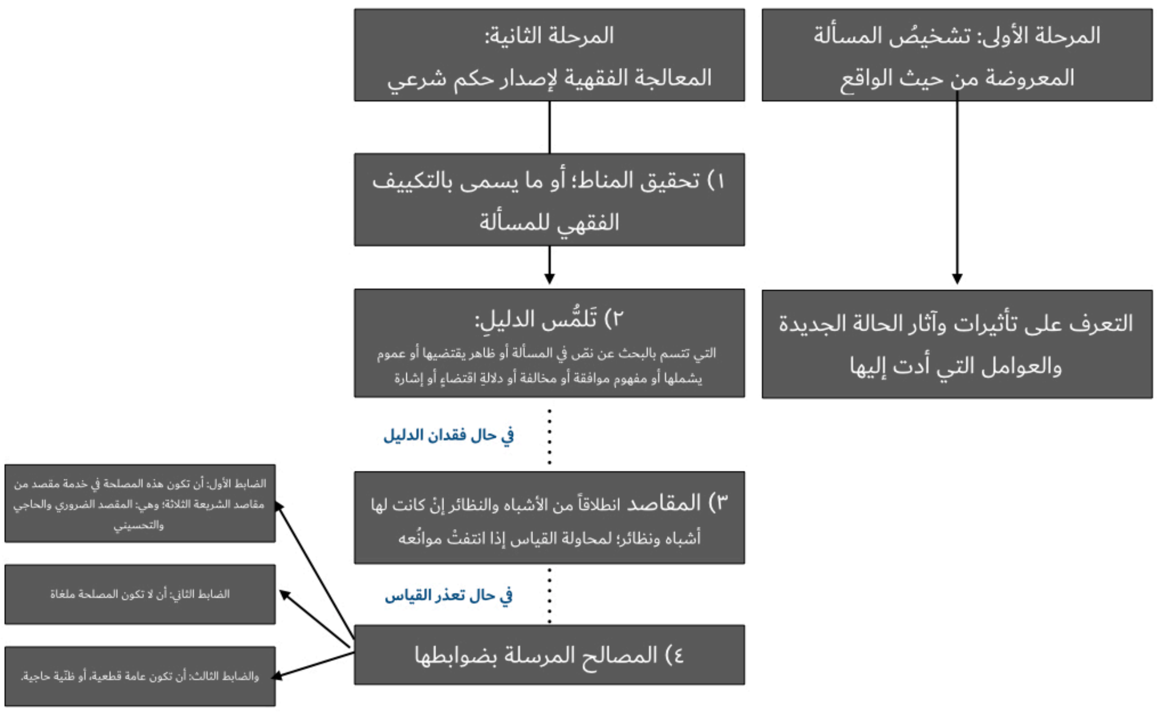
- الدّيون (وما ترتّب في الذّمة) الحقوق المترتبة على الناس في حالة الركود

- **مجال الصّحة والآداب الشّرعية**

- الأدوية ومكوناتها، التّعامل مع الموتى من مرضى كورونا

| المجال | الأثر | الأسئلة |
|---|---|---|
| **العبادات** | إغلاق المساجد مؤقتاً | - التّباعد بين المصلين<br>- الصّلاة في البيت<br>- صوم مرضى كورونا<br>- تأجيل الحج إلى العام المقبل خوف انتشار المرض |
| **المعتقدات** | حيرة وتساؤلات | الخير والشر والصلاح والأصلح |
| **المعاملات** | تعطل النّشاط الاقتصادي | - تأخير الزكاة<br>- التمول من الزكاة لصالح الشركات<br>- التأثير في العقود المبرمة<br>- ما ترتب في الذمة |
| **الصحة** | أخذ اللقاحات الطبية ودفن الموتى | - طريقة غسل ودفن مرضى كورونا<br>- استخدام اللقاحات للوقاية من المرض<br>- الامتناع عن زيارة الوالدين والأقارب وعدم المصافحة<br>- مخالطة مريض كورونا للأصحاء وهل يضمن إن تسبّب في مرض غيره، وهل يدخل في باب "الجنايات" |

## مراحل المعالجة الفقهية




ملحق (١) منهجية الفتوى

مؤتمر فقه الطوارئ
18 - 19 يوليو 2020م

مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي

رابطة العالم الإسلامي
MUSLIM WORLD LEAGUE

# برنامج المؤتمر العالمي

# مؤتمر فقه الطوارئ

***معالم فقه ما بعد جائحة فيروس كورونا المستجد***

27-28 ذو القعدة 1441هـ

18-19 يوليو 2020م

| الوقت | البرنامج |
|---|---|
| **اليوم الأول:** السبت 1441/11/27هـ، الموافق 2020/7/18م | |
| 9:00- 10:30 ( مكة المكرمة )<br>10:00- 11:30 (أبوظبي) | **الجلسة الافتتاحية** |
| 10:30-10:45 صباحاً | **استراحة** |
| 10:45- 12:15 (مكة المكرمة)<br>11:45- 1:15 (أبوظبي) | **الجلسة الأولى (تأصيل فقه الطوارئ)**<br>**المناقشة** |
| 12:15-03:00 ظهراً | **استراحة الغداء** |
| 3:00- 4:00 (مكة المكرمة)<br>4:00-5:00 (أبوظبي) | **الجلسة الثانية (مجال العبادات 1)**<br>- أحكام الصلاة في ظل ظروف الجائحة وإغلاق المساجد مؤقتاً<br>- أحكام تقديم وتأخير دفع الزكاة<br>- المناقشة |
| 04:00-4:15 عصراً | **استراحة** |
| 4:15- 5:15 (مكة المكرمة)<br>5:15-6:15 (أبوظبي) | **الجلسة الثالثة (مجال العبادات 2)**<br>- أحكام الصيام للمصابين بفيروس "كورونا" وطواقم الرعاية الطّبية<br>- أحكام الحج للقادرين عليه فى زمن الوباء وخوف انتشار العدوى بين الناس<br>- المناقشة |
| 5:15-5:30 عصراً | **استراحة** |
| 5:30- 6:30 (مكة المكرمة)<br>6:30-7:30 (أبوظبي) | **الجلسة الرابعة (مجال المعتقدات)**<br>- موقف الإنسان من الكوارث والأزمات وكيف يفسرها (مسألة الخير والشّر والصّلاح والأصلح)<br>- المناقشة |

مؤتمر فقه الطوارئ
18 - 19 يوليو 2020م

مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي

| | |
|---|---|
| **اليوم الثاني: الأحد 1441/11/28ه، الموافق 2020/7/19م** | |
| 9:00- 10:30 ( مكة المكرمة )<br>10:00- 11:30 (أبوظبي) | **الجلسة الخامسة (مجال المعاملات)**<br>- الرأي الشرعي في مختلف العقود التى تأثر تنفيذها بسبب الجائحة (مثل: عقود التّوريد، عقود التّوظيف، عقود المقاولات)<br>- كيفية سداد الدّيون (وما ترتّب في الذّمة) في حال التضخم الإقتصادي (inflation)<br>- نظرية الطوارئ في قانون المعاملات المدنية<br>- المناقشة |
| 10:30-10:45 صباحاً | استراحة |
| 10:45- 12:15 (مكة المكرمة)<br>11:45- 1:15 (أبوظبي) | **الجلسة السادسة (مجال الصّحة والآداب الشّرعية 1)**<br>- التّعامل مع الموتى من مرضى كورونا (طريقة غسل ودفن مرضى كورونا)<br>- استخدام اللقاحات للوقاية من المرض<br>- مخالطة مريض كورونا للأصحاء وهل يضمن إن تسبّب في مرض غيره، وهل يدخل في باب "الجنايات"<br>- المناقشة |
| 12:15-2:30 ظهراً | استراحة الغداء |
| 2:30- 3:30 (مكة المكرمة)<br>3:30-4:30 (أبوظبي) | **الجلسة السابعة (مجال الصّحة والآداب الشّرعية 2)**<br>- الامتناع عن زيارة الوالدين والأقارب وعدم المصافحة خوف العدوى<br>- هل يمكن اعتبار تأثيرات الجائحة النفسية والمادية في قضايا الخلافات الأسرية؟<br>- المناقشة |
| 03:30-3:45 عصراً | استراحة |
| 3:45- 4:45 (مكة المكرمة)<br>4:45-5:45 (أبوظبي) | **الجلسة الثامنة (جهود مميزة للدول الإسلامية فى التعامل مع جائحة كورونا)** |
| 4:45-5:00 عصراً | استراحة |
| 5:00 (مكة المكرمة)<br>6:00 (أبوظبي) | **الجلسة الختامية**<br>قراءة توصيات المؤتمر |

# حالة الإفتاء في العالم

## الإفتاء في سوريا



إن أرض الشام واحدة من أقدم المواقع التي تمثل مهدًا للحضارة البشرية، ومدينة دمشق بها تعتبر أقدم مدينة بالعالم، وقد احتضنت أرض سوريا أقوى الإمبراطوريات في العالم كالإمبراطورية السلجوقية، والرومانية، والبيزنطية.

كما احتضنت أرض سوريا العديد من الحضارات القديمة العريقة؛ حيث كانت الحضارة الآرامية هي الحضارة الأساسية حتى استعراب غالبيتها.

وفي القرون الوسطى، وبعد الفتح الإسلامي للشام، باتت البلاد حاضنة الدولة الأموية –أكبر دولة إسلامية في التاريخ من حيث المساحة–، ثم الدولة العباسية.

امتلكت الجمهورية العربية السورية تاريخًا مشتركًا مع مصر حفل بالتعاون والتناصر في فترات متعددة من تاريخها.

ويعد الشعب السوري، من الشعوب النامية، والمتنوعة عرقيًّا، ولغويًّا، ودينيًّا، وتشكل نسبة السوريين السُّنَّة الغالبية من مجموع الشعب، بنحو **86** ٪.

وللإفتاء في سوريا تاريخ قديم وعريق؛ فقد كان السوريون يجلُّون علماءهم ويقدِّرونهم ويأخذون برأيهم، ويرجعون إليهم في الفتوى؛ لذا كثرت فيها المدارس العلمية، وانتشر العلماء، وتعددت مذاهبهم، وتصدَّر كثير منهم للإفتاء، وظل الإفتاء في سوريا –على هذه الحال– مهمة دينية؛ يقوم بها الفقهاء –حسبة– إلى منتصف القرن السادس.

ولعل أول من نظم أمور الإفتاء في سوريا، وجعلها منصبًا رسميًّا مرتبطًا بالقضاء، هو الملك نور الدين محمود بن زنكي؛ حيث أمر ببناء دار العدل، ورتَّب فيها قاضيًا ومفتيين –حنفي وشافعي– وبدأ يجلس فيها لفصل الخصومات يومين في الأسبوع، ثم سلك السلطان الملك الظاهر غازي مسلكه، فبنى دار العدل بحلب؛ لجلوسه العام.

وقد كانت وظيفة «إفتاء دار العدل» من جملة الوظائف الدينية في عهد دولة الجراكسة، وكان منصب الإفتاء أيام الدولة الزنكية وما بعدها من المناصب المهمة في الدولة.

ولما دخل السلطان العثماني سليم الأول مدينة حلب، سنة: **922**هـ، أعاد ترتيب أمور الدولة فيها، وفصل منصب الإفتاء عن القضاء، وجعله مستقلًّا تابعًا للمفتي الأكبر (شيخ الإسلام)، في (الآستانة)، بينما جعل منصب القضاء تابعًا لقاضي القضاة في مركز الدولة العثمانية.

ولقد كان المذهب الحنفي هو المذهب الذي التزم به المفتون في تلك البلاد العريقة، مع وجود مفتٍ آخر للمذهب الشافعي، يطلق عليه (مفتي الشافعية).

وبقي الأمر على هذه الحال بعد الحكم العثماني في ظل الحكومة العربية، إلا أن مركز الإفتاء العام انتقل إلى العاصمة العربية، وحدث أن اضطرب أمر الإفتاء زمن الاحتلال الفرنسي، الذي حاول تقطيع أوصال الوطن الواحد، وإقامة دويلات منفصلة في كلٍّ من دمشق، وحلب، واللاذقية، وجبل العرب، وغيرها، وأصبح المفتي في كل مدينة يُنتخب من قبل علمائها، ويعيَّن في هذا المنصب من يوافق عليه أكثر علماء البلد.

وبعد الاستقلال أُعيد تنظيم منصب الإفتاء في المدينة، وأُكِّد على ارتباطه بالمفتي العام للجمهورية، ودائرة الإفتاء العام بدمشق، وصدر بذلك عدد من المراسيم والقوانين.

وفي عام **1961**م صدرت مراسيم تشريعية نظمت أمر هذه المهمة الجليلة، ثم عدلت هذه المراسيم والقوانين وطورت عام **1975**م.

# عرض

# أطروحة إفتائية

## البديل الشرعي للفتوى كأدب للمفتي




هي رسالة ماجستير من إعداد الباحث إبراهيم عقلة، تحت إشراف د/ شويش المحاميد، لجامعة مؤتة، لعام **2007**م.

وتتمثل مشكلة تلك الدراسة في أن إعطاء البديل فيه بيان لسعة الفقه الإسلامي ومرونته، ولكن هذه المرونة والسعة بصورة الفقه البديل لم تحظَ بتطبيقات كافية، لا في التنظير، ولا في ممارسة الفتوى، مما أوجد ثغرة تستحق الدراسة، وكذا فإن الإشارات إلى فقه البديل في الكتب الفقهية القديمة لا تغني عن إيلاء هذا الموضوع جانبًا من الأهمية التي يستحقها.

ولذلك هدفت الدراسة إلى تعريف فقه البديل الشرعي، وحكمه، وضوابطه كأدب للمفتي في ممارسة الفتوى، بهدف التيسير والتسهيل على المستفتي، لإخراجه من دائرة المحظور، والكراهة، إلى دائرة المباح، والسعة، واليسر.

## منهج الدراسة:

اتبع الباحث المنهج الاستقرائي، والتحليلي، من خلال البحث عن الأدلة اللغوية والشرعية من مظانِّها المعتمدة، وعلى رأس هذه المصادر، القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، وذكر أقسام البديل الشرعي، ومن ثم إيضاح فكرة فقه البديل، بذكر نماذج من أقسام البدائل الشرعية في بابي العبادات، والمعاملات.

**وقد سعى الباحث من خلال تلك الدراسة لتحقيق عدة أهداف أهمها:**

- بيان مرونة الشريعة الإسلامية المطهرة، وسعة أفقها، في التكفُّل بإيجاد الحلول الناجعة، والبدائل النافعة المنضبطة بميزان الفقه الإسلامي.
- إبراز فقه البديل كنموذجٍ يحتذى به في ممارسة الفتوى.



- بيان المعنى المقصود من البديل، والأدلة على وجوده، وحكمة مشروعيته، وضوابطه.
- ذكر ما أمكن من المسائل الشرعية التي تحتاج إلى إيجاد البدائل، والحلول الشرعية لها، سواء في باب العبادات، أم المعاملات والنوازل والمستجدات.

**وتتكون هذه الدراسة من خمسة فصول، وخاتمة.**

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة، والفصل الثاني: معنى الفتوى، وأهميتها، وشروطها، والفصل الثالث: تناول معنى البديل الشرعي، وأقسامه، ومشروعيته.

أما الفصل الرابع: فخصص لنماذج من البدائل الشرعية في باب العبادات، ونحوها.

وأخيرًا الفصل الخامس: فخصص لنماذج من البدائل الشرعية في باب المعاملات، واحتوى على سبع مسائل، وقسم إلى مبحثين: المبحث الأول: عندما يكون البديل مشروعًا والمبدل منه محرمًا، والمبحث الثاني: عندما يكون البديل فيه مشروعًا والمبدل منه مشروعًا أيضًا.

وقد خلصت الدراسة إلى أن من آداب المفتي تجاه المستفتي، أن يرشده إلى البديل الشرعي النافع؛ ليكون عونًا له في إخراجه من الضيق والشدة، إلى السعة واليسر، دونما إفراط أو تفريط، وقد أوصت الدراسة بضرورة تدريس فقه البديل الشرعي، والفتوى في كليات الشريعة وأقسامها في البلاد الإسلامية، ودعت أهل العلم الشرعي إلى المزيد من الدراسة والبحث في هذا الموضوع المعاصر (فقه البديل )، لكثرة النوازل والمستجدات.

# مهارات البحث الإفتائي

## خطوات إعداد الخطة البحثية لرسالتك

## (٣ / ٣)

تناول المقالان السابقان ستة عناصر من العناصر التي تتكون منها الخطة العلمية للبحث، ويتناول هذا المقال آخر ما تبقى من عناصر الخطة، وهي تبويب البحث، وقائمة المصادر.

## سابعا: تبويب البحث.

تبويب البحث: تقسيمه إلى أبواب، وتقسيم الأبواب إلى فصول، والفصول إلى مباحث، والمباحث إلى مطالب، والمطالب إلى نقاط، وهذا كله يعتمد على طبيعة المادة العلمية التي بين يدي الباحث، فقد تحتمل الفكرة تقسيمها إلى أبواب، وقد لا تصلح إلا إلى فصول وهكذا، المهم أن يتفادى الباحث عند تقسيم بحثه التقسيمات العديدة المعقدة التي تربك القارئ، وتبعث عنده الحيرة والاختلاط، إذ كلما كانت التقسيمات واضحة ومبسطة كان استيعاب القارئ أيسر وأشمل، وعلى الباحث أن يراعي الأمور التالية في تبويب البحث:

1. تقسيم موضوعه إلى عناصر رئيسية، بمعنى أن يقوم بصياغة فكرة البحث في مجموعة أفكار أو عناصر رئيسية، من مجموعها يتضح الموضوع.
2. أن يقوم بتقسيم كل عنصر من العناصر الرئيسية إلى مجموعة نقاط فرعية تكون أكثر تحديدًا ووضوحًا، مع مراعاة الدقة في التقسيم.
3. أن يجعل كل عنصر من العناصر الرئيسية عنوانًا لباب من أبواب البحث، والنقاط الفرعية التي يشتمل عليها يجعلها فصولًا، أو يجعل العناصر الرئيسية فصولًا، والنقاط الفرعية مباحث، وهكذا حسب طبيعة المادة المتوفرة لديه.
4. أن يجعل التقسيم منطقيًّا، بحيث تسلم كل جزئية من البحث إلى التي تليها في تناغم دون أن يكون هناك أي فجوة أو قفزة.
5. مراعاة التناسق في التقسيم؛ فليس من المقبول أن يجعل أحد أبواب الرسالة مشتملًا على عشرة فصول مثلًا، والآخر يشتمل على فصلين أو ثلاثة، وهكذا.
6. إذا كان البحث بحاجة إلى تمهيد، فعلى الباحث أن يجعله مستقلًّا عن صلب الرسالة ويكون في أولها، وكذلك الملاحق والخاتمة يجعلها في نهاية البحث بعد تمام أبوابه وفصوله.

## ثامنا: قائمة المصادر:

تشترط بعض الجامعات أن تكون خطة البحث المقدمة إليها مشتملة على قائمة المصادر للتأكد من أن موضوع البحث المقدم إليها تتوفر له المراجع التي تعين الباحث على إتمام بحثه، وسوف يأتي مزيد بيان للمصادر في مقال مستقل، والذي يعنينا هنا عند صياغة خطة البحث إذا كانت الجهة التي سيتقدم إليها الباحث تشترط أن تكون الخطة مشتملة على قائمة المصادر، أن يضيفها الباحث في نهاية الخطة مع مراعاة ما يلي:

1. الحرص على ذكر أهم المصادر الأصلية لموضوع البحث، وإقصاء المراجع الثانوية التي لا تشكل البناء الأساسي للبحث، بحيث يُظهر الباحث أن هناك مراجع شديدة الصلة بموضوع بحثه، تمكنه من جمع المادة العلمية الأصلية لموضوع البحث.
2. الاستعانة بفهارس المراجع الموجودة في كتب التخصص الإفتائي، فإنها تمكِّن الباحث من الاطلاع على مصادر متنوعة من الممكن أن يستفيد بها في أثناء إعداد قائمة المصادر.
3. عدم المبالغة في ذكر المصادر، بمعنى أن الباحث لا يذكر كل المصادر فهذا محله في نهاية البحث بعد إتمامه، وإنما يكتفي بما يوحي أن هناك مصادر لموضوع بحثه.

بعد كتابة الخطة على هذا النحو الذي سبق بيانه في هذا المقال والمقالين السابقين، يفضل أن يتركها الباحث مدة يسيرة، يستكمل فيها مطالعته للمصادر المتاحة بين يديه، ثم بعد أن ينتهي من القراءة يقلب

النظر في الخطة مرة أخرى، فإن بدا له أن يعدِّل فيها -سواء بالإضافة أو الحذف- فلا يتردد في ذلك.

ويفضل في هذه المرحلة أن يقوم بعرض خطته بطريقة ودية على بعض أساتذة القسم الذي سيتقدم إليه ليستشيرهم فيما يشكل عليه، أو يتردد فيه، فإنه بذلك يستفيد بعقولهم وخبرتهم الواسعة، ويتجنب الوقوع في مزالق قد لا ينتبه إليها بمفرده.

وإذا راعى الباحث هذه العناصر الثمانية في أثناء إعداده لخطة بحثه، فإنها تخرج في أقرب الصور إلى الكمال، ويكون قد اجتاز خطوة من خطوات البحث الإفتائي.



# تقنيات بحثية

## استخدام خدمات
## موقع دار المنظومة



من المعروف أن جمع المادة العلمية من بطون المراجع والمصادر من أهم الخطوات المنهجية التي يتبعها الباحث المتصدر لاستقصاء مسألة علمية معينة، ولا شك أن ذلك الأمر يتطلب مجهودًا ضخمًا، وعناءً في البحث في عدد من قواعد البيانات المتاحة.

وتيسيرًا على الباحثين، سنتناول في هذا المقال واحدًا من أهم قواعد البيانات على شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت)، مع بيان كيفية استفادة الباحث من الخدمات التي يقدمها، وهذا الموقع هو: «دار المنظومة».

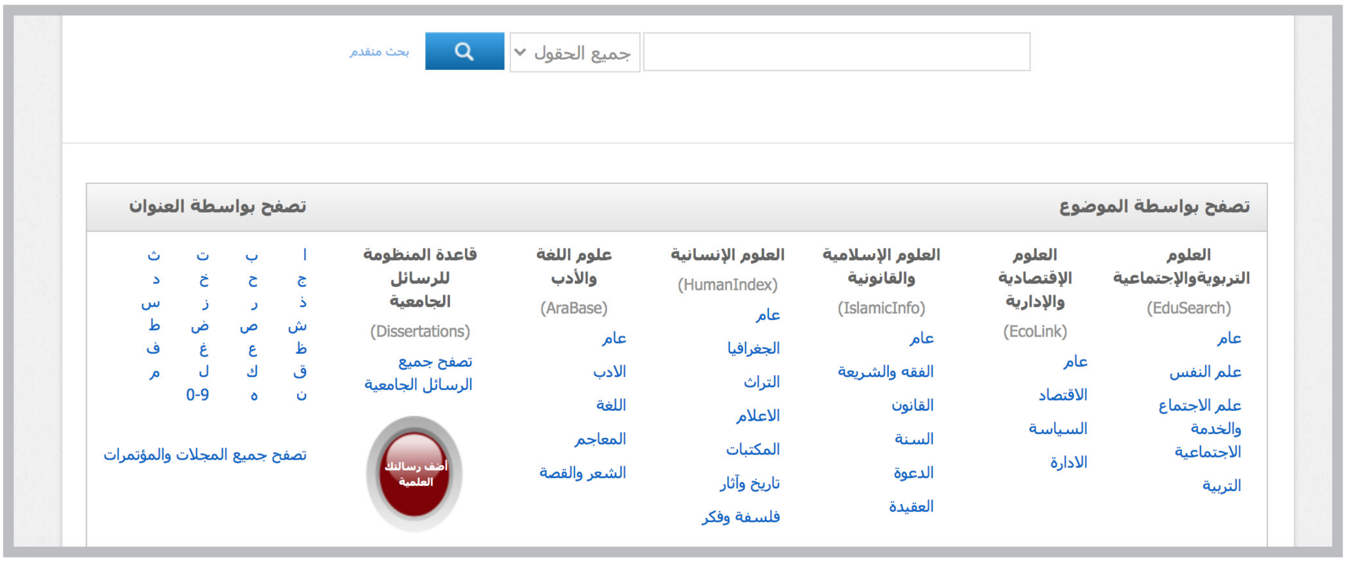
دار المنظومة موقع متخصص في مجال بناء وتطوير قواعد معلومات علمية متخصصة في المجالات البحثية والأكاديمية، ويملك الموقع شراكة في تحالفات مع عدد من الناشرين الأكاديميين، والجمعيات العلمية المتخصصة في مجال النشر العلمي، فهو من أكبر المواقع الجامعة لعدد من المصادر والمراجع المتنوعة؛ إذ باستطاعة الباحث أن يستقصي جوانب القضية، أو المسألة التي يعالجها بحثه من خلال البحث في: (الكتب - والرسائل العلمية - والصحف - والمجلات - والنشرات - والدوريات والأبحاث العالمية، وغيرها).

## طريقة الاستفادة من أبرز تلك الخدمات:

بعد الدخول على رابط الموقع: http://search.mandumah.com/MyResearch/Home تظهر الصفحة الرئيسة، على النحو التالي:



◂ عند الضغط على (الدخول) أسفل الصورة السابقة، سوف تظهر قوائم البحث وخياراته.




وتظهر أمام الباحث خانة (البحث في جميع الحقول (العنوان – عنوان المجلة – مؤلف – الموضوع)، أو في أحدها.

كما تظهر عدة قوائم، من شأنها تحديد وتضييق نطاق البحث -إن أراد الباحث ذلك- كالبحث بواسطة موضوع العلم، أو بحث بواسطة عنوان مصدر أو مرجع معين.

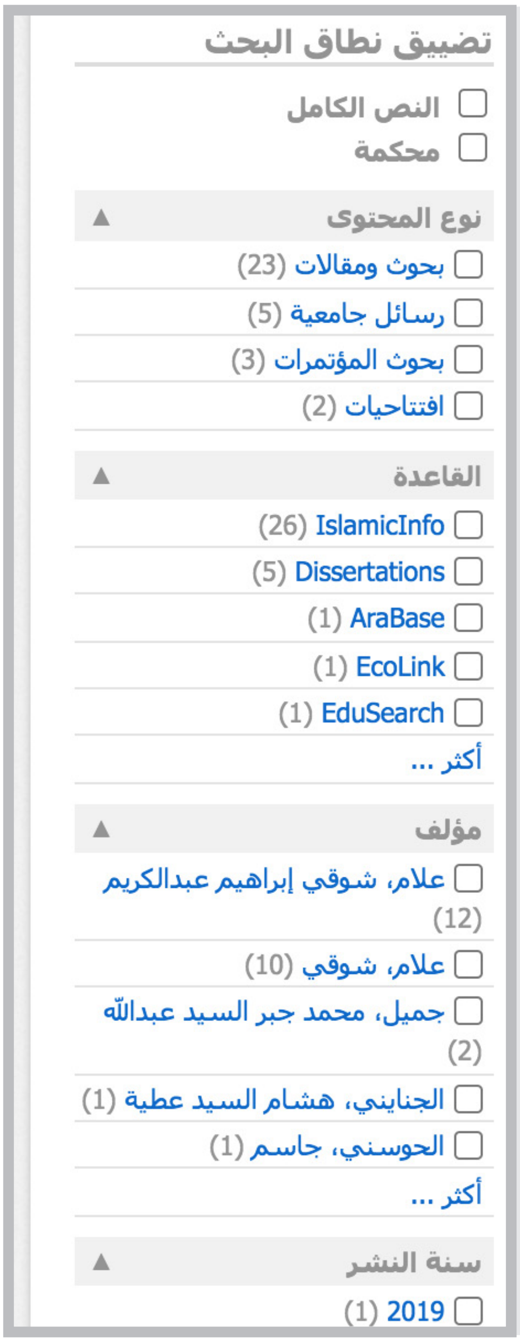
فلو حددنا اسم مؤلف معين على سبيل المثال، وقمنا بالضغط على (بحث) سوف يظهر مباشرة كل ما هو متعلق به من مصادر ومراجع، مما هو متاح في الموقع.

فلو كتبنا مثلًا شوقي علام سوف تظهر لنا القائمة التالية:



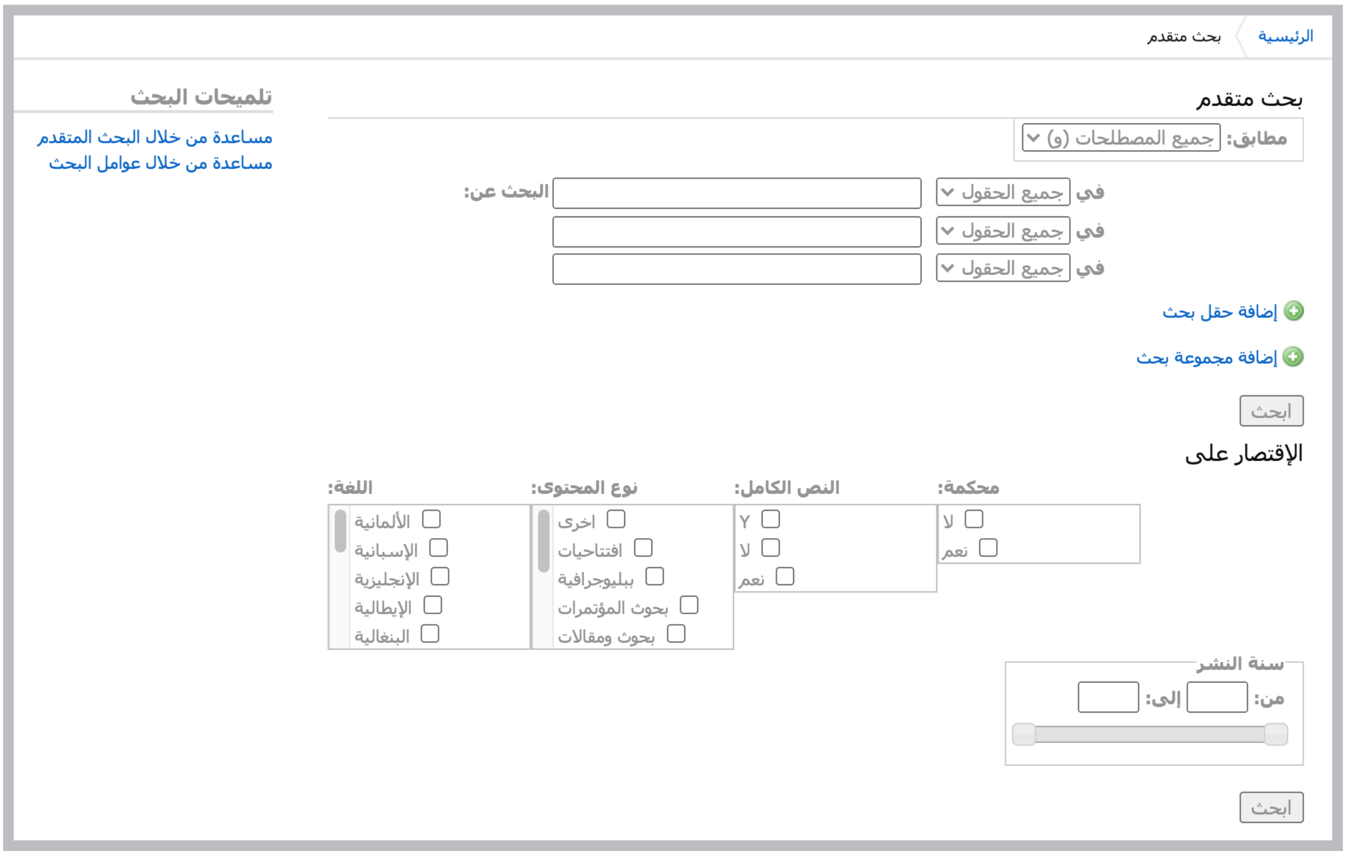
فتظهر قائمة تضم جميع مؤلفات وأبحاث وحتى الكلمات المنشورة لفضيلة مفتي الديار المصرية شوقي علام، ويظهر أعلى القائمة عدد النتائج البحثية، والوقت المستهلك للاستعلام، وأخيرًا البحث عن بدائل، وذلك في حالة لم يجد الباحث بُغيته في النتائج السابقة.




- كما يتضح للباحث ظهور قائمة أخرى خاصة بتضييق نطاق بحثه، ليسهل عليه العثور على ما يريد بدقة وسرعة، كما هو موضح:

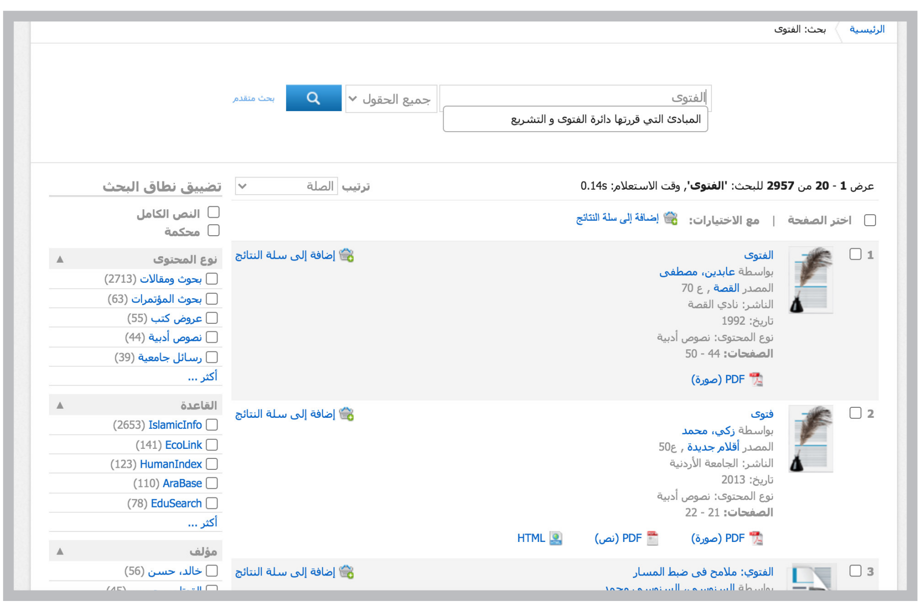
- ويتيح الموقع خاصية (البحث المتقدم)، والتي تقدم للباحث مزيدًا من الدقة في بحثه منذ بداية البحث):




- أما إذا أراد الباحث أن يبحث عن معلومة في جميع الحقول فما عليه إلا أن يكتب دالة بحثه في الخانة المخصصة لذلك ويضغط على (بحث)، كما في الصورة التالية:




فإذا أردنا البحث بدالة «الفتوى» مثلًا، فيمكن أن نكتب كلمة «الفتوى» في الخانة المخصصة، ثم نحدد نطاق البحث، لتظهر المراجع التي تتضمن تلك المفردة في عناوينها، كالآتي:

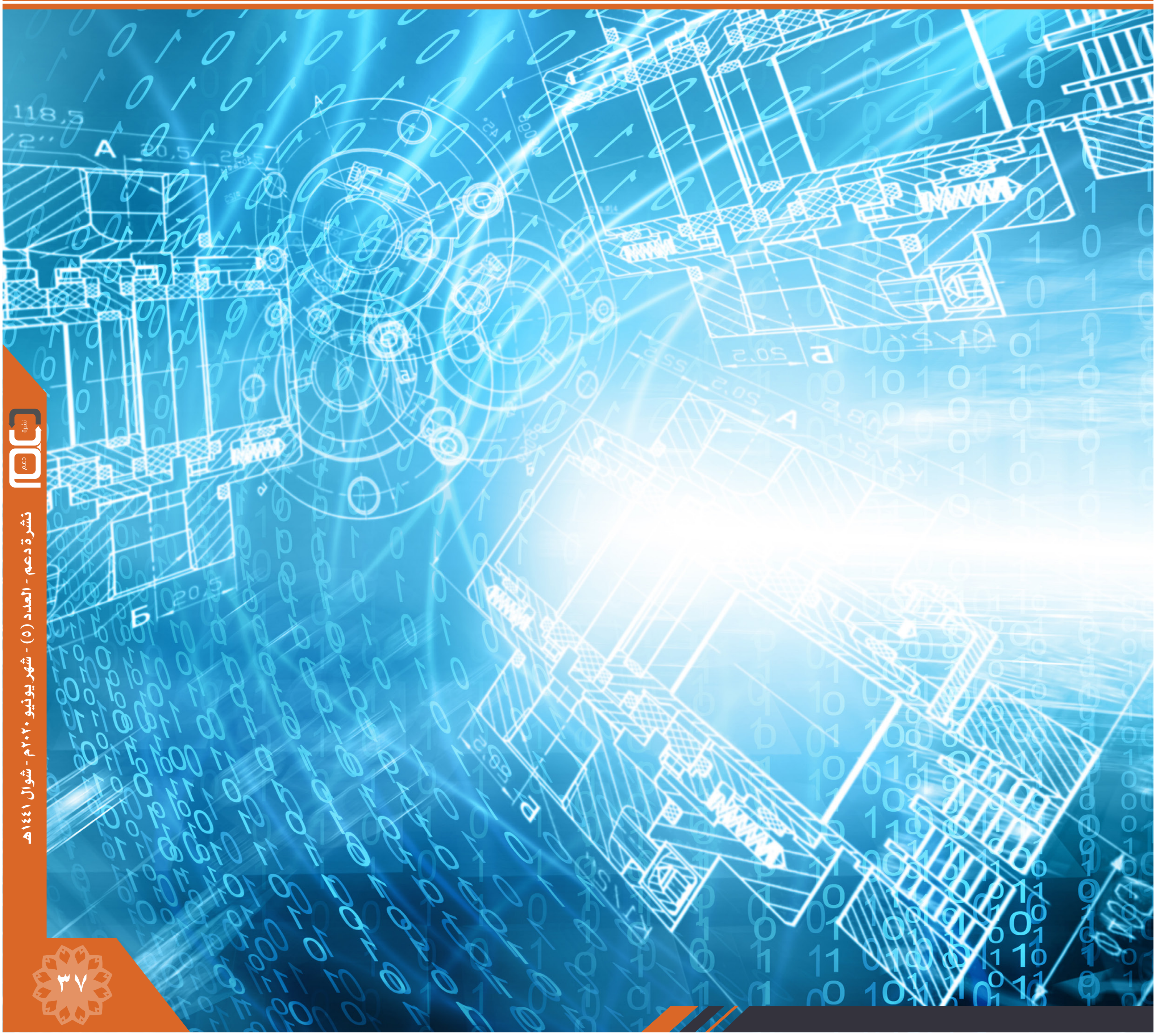


ويظهر في الصورة أن كل كتاب أمامه بعض البيانات الخاصة به، وهي: العنوان – والمؤلف – المصدر – والناشر– وتاريخ النشر– ونوع المحتوى– وعدد الصفحات – ونوع النسخة – المستخلص أحيانًا).

ويتيح موقع دار المنظومة للباحث أن يقوم بتحميل الملفات بكل سهولة ويسر؛ فما على الباحث إلا أن يضغط على هذه الأيقونة PDF (نص) ليقوم بتحميل الملف الذي يريده مباشرة.

ولمزيد من التواصل وتذليل الصعاب أمام الباحثين أتاح الموقع مجموعة من الخيارات –مجمعة– أسفل صفحة البحث يختار منها الباحث كيفما شاء.

| خيارات البحث | المزيد من البحث | هل تحتاج مساعدة؟ |
|---|---|---|
| أرشيف البحث | تصفح جميع القواعد | المساعدة |
| بحث متقدم | العناصر الجديدة | الأخبار |
| | سياسة الاستخدام | الأسئلة المتكررة |



# أطروحة لباحث

## دور المؤسسات الإفتائية في تأهيل المفتي

## برامج التأهيل في دار الإفتاء المصرية (تأهيل الوافدين- إعداد المفتين عن بعد)

تمثل قضية إعداد المتصدرين للفتوى التحدي الأبرز والأهم لدى المؤسسات الدينية المعنية بصناعة الفتوى، لأن إعداد المفتي هو الضمان الوحيد لضبط الفتوى وإجراء المناهج الإفتائية على وجهها الصحيح، ومن المفترض أن تحاول تلك الأطروحة دراسة الدور المؤسسي في تأهيل المفتين متخذة من دار الإفتاء المصرية نموذجًا على ذلك من خلال برنامجي (تأهيل الوافدين- إعداد المفتين عن بعد).

## الأطر الرئيسية للرسالة:

الإطار الأول: وهو إطار تمهيدي للرسالة يتعرض لأهم المفاهيم الرئيسية للدراسة، ويمكن أن يكون في عدة مطالب يتناول فيها صفات المفتي وعوامل تأهله للفتيا، وأهمية كون المتصدر للفتيا متأهلًا لمنصبه، وما يترتب على تصدر غير المتأهلين للفتيا، ودور المؤسسات الإفتائية في ضبط الفتوى وتصدير المتأهلين لها.

الإطار الثاني: ويتناول في بدايته إعطاء تصور عام على قيمة التدريب على الفتوى وتأهيل المفتين، ويمكن أن يتكون من عدة مباحث:

المبحث الأول: التدريب على الفتيا قديمًا، ويحاول فيه الباحث استعراض آليات التدريب على الفتوى قديمًا، ويسلط الضوء على مجالس الإفتاء والمصنفات العلمية، ودور كل منها في تأهيل المتصدرين للفتوى.

المبحث الثاني: التدريب على الفتيا في العصر الحاضر، ويتناول فيه الباحث اتجاهات المؤسسات الشرعية والإفتائية للتدريب على الفتوى، وبيان أبرز تلك المؤسسات وأبرز برامجها التدريبية.

الإطار الثالث: ويبدأ فيه الباحث في دراسة برامج التدريب المعتمدة والرئيسية لدار الإفتاء المصرية، ويكون ذلك من خلال عدة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بدار الإفتاء المصرية وإدارة التدريب لديها، هيكلتها ووظائفها.

المبحث الثاني: برنامج تدريب الوافدين.

- التعريف بالبرنامج، ومدته ونظامه الأساسي، وشروط القبول فيه.
- استعراض المقررات الدراسية للبرنامج، ومدى تحقيق كل مقرر دراسي من تلك المقررات لأهدافه في تطوير المفتي وتأهيله للتصدر للإفتاء.
- مجموعة المتخصصين القائمين بالتدريب، مؤهلاتهم، ومعايير اختيارهم.
- تقييم أداء البرنامج ومدى قدرته على تحقيق أهدافه المعلن عنها، وهي تأهيل الخريجين الشرعيين الذين يريدون القيام بدور الإفتاء في جميع أنحاء العالم؛ لتحقيق المهنية والفاعلية للإفتاء.

المبحث الثالث: برنامج تدريب الخريجين المصريين على الإفتاء:

- التعريف بالبرنامج، ومدته ونظامه الأساسي، وشروط القبول فيه.
- استعراض المقررات الدراسية للبرنامج، ومدى تحقيق كل مقرر دراسي من تلك المقررات لأهدافه في تطوير المفتي وتأهيله للتصدر للإفتاء.
- مجموعة المتخصصين القائمين بالتدريب، مؤهلاتهم، ومعايير اختيارهم.
- تقييم أداء البرنامج ومدى قدرته على تحقيق أهدافه المعلن عنها، وهي رفع مهارات وقدرات الطلاب المصريين من خريجي الكليات الشرعية من جامعة الأزهر في مجال الإفتاء وعلومه.

## المصادر والمراجع الأولية:


- آداب العالم والمتعلم والمفتي والمستفتي، للنووي.
- آداب الفتيا، للسيوطي.
- أدب الفتوى، لابن الصلاح.
- تعظيم الفتيا، لابن الجوزي.
- الغاية القصوى في دراية الفتوى، للبيضاوي.
- صفة المفتي والمستفتي، لابن حمدان.
- أدب المستفتي، علي جمعة.
- الإفتاء المصري من عقبة بن عامر إلى علي جمعة، عماد هلال.
- موقع دار الإفتاء المصرية، ومواقع مؤسسات دور الإفتاء حول العالم.
- لقاءات ومقابلات العاملين والقائمين على برامج التدريب في دار الإفتاء المصرية.

# نشرة دعم

نشرة بحثية تصدر عن مركز دعم البحث الإفتائي
الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم
العدد (٧) - شهر أغسطس ٢٠٢٠م - ذو الحجة ١٤٤١هـ



# الفهرس

# هيئة التحرير

الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم

مركز دعم البحث الإفتائي

# كلمة التحرير

بسم الله الرحمن الرحيم

إن طبيعة المجتمعات الإسلامية وما يمثله الدين من ركيزة أساسية في تكوينها على اختلاف أجناسها وأعراقها، جعل للفتوى الشرعية مكانتها الخاصة داخل المجتمع، ودورها الحيوي في التوجيه والإرشاد، وحضورها الدائم ضمن الحاجات الأساسية للأفراد. ومن هنا برزت خطورة الفتوى الشاذة، وضررها البالغ، وتداعيات انتشارها والعمل بها، في نشر الأفكار المناقضة لحقيقة الشريعة الإسلامية ومقاصدها وغاياتها.

ولعل التاريخ العريض للفتوى الشاذة، ومصاحبتها لأغلب مراحل التاريخ الإسلامي، على الجانب السياسي والاجتماعي، فضلًا عن الجانب الديني؛ دليلٌ واضح على الاستغلال المنظم للفتوى الشاذة، وعلى تأثيرها الكبير وتشكيلها لمنعطفات هامة من تاريخ الأمة الإسلامية.

وقد وضعت الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم مواجهة الفتوى الشاذة على قائمة أولوياتها، وتصدرت تلك القضية أعمال وأبحاث المؤتمر العالمي الذي انعقد في القاهرة عام **2017**م تحت عنوان «دور الفتوى في استقرار المجتمعات»، وما زالت الأحداث العالمية الجارية تجدد من عزيمة الأمانة وتؤكد رؤيتها من ضرورة حشد كل السبل الممكنة لمواجهة تلك الظاهرة والحد من تداعياتها، ومن تلك السبل الفعالة تشجيع البحث الأكاديمي والعلمي. وقد طرح فريق التحرير في الباب الأخير من أبواب ذلك العدد من نشرة «دعم» أطروحة إفتائية تتناول أحد أبرز الجماعات المتطرفة (جماعة الإخوان المسلمين) التي استغلت الفتاوى الشاذة في الترويج لأفكارها، تحت عنوان: «الفتوى النفعية... صناعة الفتوى عند جماعة الإخوان المسلمين»، وعرضت المخطط المقترح وبيان مدى الشذوذ المتوقع في تلك الفتاوى النفعية، والمنهج الشاذ لصناعة الفتوى لدى الجماعة. كما حضرت قضية الفتوى الشاذة أيضًا في باب الببليوجرافيا تحت عنوان: «ملامح الفتوى الشاذة وأغراضها»، حيث يعرض أهم المصنفات قديمًا وحديثًا في تلك القضية لمساعدة الباحثين على الكتابة في ذلك الباب. كما استمرت المجلة في تقديم مقالاتها في الأبواب الباقية من المجلة، فعرضت توضيحًا لنظام الدراسة في كلية الشريعة في جامعة اليرموك الأردنية، وطريقة التسجيل لرسالة ماجستير ودكتوراه، ورصدت أبرز ملامح منهج الفتوى في ديوان الوقف السني بالعراق، وحالة الإفتاء في الأرض المقدسة ومهد الديانات فلسطين. واستعرض فريق التحرير رسالة ماجستير بعنوان «الإفتاء عند الأصوليين»، وبيان ماهية «الاقتباس» في البحث العلمي، وأصول استخدام تلك المهارة في البحث الإفتائي وأنواعها. وفي باب تقنيات البحث، عرض فريق التحرير للتعريف بموقع «ساي هاب»، وأهم الخدمات التي يمكن للباحثين الاستفادة منها.

# معهد و جامعة

## كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
## جامعة اليرموك الأردنية

## النشأة والمقر:

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة اليرموك من الكليات الرائدة في العلوم الشرعية تدريسًا، وبحثًا، وخدمةً للمجتمع، ولها دور عظيم في بناء الكفاءات الشرعية المؤهلة نظريًّا، وعمليًّا. كما أنها تسهم في توظيف البحث العلمي في خدمة المجتمع محليًّا وعالميًّا، ملتزمةً في ذلك كله بقواعد الأصالة والمعاصرة، وقيم الوسطية والاعتدال.

أنشئت كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة اليرموك في العام 1990م؛ تحقيقًا لأهداف التعليم العالي في المملكة الأردنية الهاشمية.

وتقع الكلية حاليًّا بشارع فوزي الملقي -إربد- الأردن.

## أقسام الكلية:

القسم الأول: الفقه وأصوله.

القسم الثاني: أصول الدين.

القسم الثالث: الاقتصاد والمصارف الإسلامية.

القسم الرابع: الدراسات الإسلامية.

## الدرجات العلمية في الكلية ومجالاتها:

تمنح كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة اليرموك درجة البكالوريوس ثم الماجستير والدكتوراه في أحد تخصصاتها، بعد تجاوز الطالب مجموعة من الإجراءات والاختبارات التي تنظمها رئاسة الجامعة.

وتؤهل الكلية طلابها للعمل بعدة مجالات؛ كمجال تدريس العلوم الشرعية، ومجال الفتوى والإفتاء، ومجال الوعظ والخطابة في المساجد، والعمل في مجال البحث الشرعي في مراكز البحث المتخصصة.

كما تؤهل الكلية طلابها للعمل في مجالات الاقتصاد، والعمل البنكي، والدراسات الإسلامية العامة؛ كالتربية الإسلامية، والدعوة والإعلام الإسلامي.

## أعلام الكلية:

لقد حفلت كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة اليرموك بعدد من الأعلام والرموز الشرعية، أبرزهم:

- الأستاذ الدكتور أسامة علي الفقير الربابعة: عميد الكلية، ورئيس لجنة إدارة الجودة في الجامعة، كان يعمل مديرًا لوحدة ضبط الجودة في كلية الشريعة بالسعودية، كما عمل في تسعينيات القرن الماضي لثماني سنوات ضابطًا في دائرة الإفتاء بمديرية الأمن العام.

- الأستاذ الدكتور يحيى ضاحي شطناوي: نائب عميد الكلية، ومدير برنامج القرآن الكريم بها، شارك في تحكيم قضايا الشقاق والنزاع في المحكمة الشرعية الأردنية، كما شارك في تحكيم العديد من الأبحاث في مجلات علمية محكمة، وله مشاركات بعدد من المؤتمرات العلمية التي أَثْرَتِ الحقل المعرفي الإسلامي المعاصر.

- الأستاذ الدكتور عامر يوسف محمد العتوم: أستاذ الاقتصاد والمصارف الإسلامية، ومساعد عميد الكلية لشئون الطلبة.

## قسم الدراسات العليا:

تقدم كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة اليرموك أربعة برامج لكل من الماجستير والدكتوراه، وهي: (قسم الفقه وأصوله – قسم أصول الدين – قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية – قسم الدراسات الإسلامية).

ويشترط في التقدم للماجستير أن يكون المتقدم

حاصلًا على البكالوريوس بتقدير عام «جيد» أو ما يعادله، وتسمح الكلية في بعض الأحيان للطلاب الحاصلين على تقدير «مقبول» بالتقدم لبرامج محددة من الماجستير، وبإجراءات معينة.

كما يشترط أن يكون مقدم الطلب حاصلًا على الامتحان الوطني -وهو امتحان يجري تنظيمه بإشراف وزارة التعليم العالي، يشتمل على أسئلة في جميع المنهج الذي درسه الطالب طوال حياته الجامعية- أو ما يعادله بنجاح.

أما التسجيل للدكتوراه فيكون بعد الحصول على درجة الماجستير، وفق الشروط التي تقرها اللجان، والمجالس المختصة.

إجراءات تسجيل أطروحة في الإفتاء في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة اليرموك:

للباحثين الذين استوفوا شروط تسجيل الأطروحات في الكلية التقدم للتسجيل بمرحلة الماجستير أو الدكتوراه في القسم المناسب لمؤهلهم الدراسي.

وأقسام الكلية الأربعة (قسم الفقه وأصوله، وقسم أصول الدين، وقسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، وقسم الدراسات الإسلامية) تعتبر مجالات مناسبة لتقديم الأطروحات المتعلقة بقضايا الفتوى والإفتاء، بحسب رغبة الباحث، والقضايا الملحَّة في واقعه المعاصر.

ولمزيد من التفصيل يمكن مراجعة الموقع الإلكتروني الرسمي للكلية عن طريق الرابط:
**https://sharia.yu.edu.jo/ index.php**



# ملامح الفتوى الشاذة وأغراضها

# ببليوجرافيا

إنَّ من أشد ما تعاني منه الأمة في هذا العصر هو دخول الطبائع والمؤثرات النفسية والفكرية والسياسية والاجتماعية في التأثير على الفتوى، والقول فيها بالرأي ودون سند قوي وأحيانًا بغير علم، وتصديرها أحيانًا بما يؤدي إلى شذوذ وتنطع في الدين، تنعكس آثاره على التفكير والسلوك بآفات خطيرة في حياة الأفراد والجماعات.

ولقد تنامت ظاهرة الفتاوى الشاذة والغريبة بشكل سريع في العصر الحاضر، كما أسهمت بعض وسائل الإعلام المتعددة ومواقع التواصل الاجتماعي في تحقيق آثارها السلبية على الفرد والمجتمع.

ويمكن تعريف الفتوى الشاذة بأنها: التفرد بقول مخالف للسواد الأعظم من المجتهدين بلا مستند من سماع أو قياس أو حجة معتبرة.

والمطلوب اليوم هو مبادرة العلماء وأهل الاختصاص والمجامع الفقهية إلى الأخذ بزمام المبادرة في التصدي للقضايا المستجدة والنوازل إفتاءً وبيانًا ونشرًا وتعميمًا؛ قطعًا للطريق على كل متعجل أو متهور أو متفلت يشذ في تصديه للفتوى مجافيًا للصواب والحق.

ونضع بين يدي الباحثين والمهتمين بأمر الفتوى قائمة بأبرز المراجع التي تناولت الضوابط الشرعية للفتوى ومعايير شذوذها:

## أولا: المصادر التراثية:


- أدب المفتي والمستفتي، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، المعروف بابن الصلاح.
- الغاية القصوى في دراية الفتوى، الإمام عبد الله بن عمر البيضاوي، دار البشائر الإسلامية.
- صفة المفتي والمستفتي، أحمد بن حمدان بن شبيب الحراني الحنبلي.
- ذخر المحتي من آداب المفتي، صديق حسن خان، تحقيق: أبي عبد الرحمن الباتني، دار ابن حزم.


## ثانيا: المصادر المعاصرة:


- الفتوى والإفتاء: البناء والمنهجية، الدكتور شوقي إبراهيم علام، دار أخبار اليوم، القاهرة، 2018م.
- أسباب الخطأ في فتاوى المعاصرين، الدكتور عمر حسين غزاي، دار النفائس الأردن، 2017م.
- الفتوى بغير علم وأثرها في الأمة، خالد بن حمد الخريف، مكتبة الرشد، الرياض، 2008م.
- الفتوى بين مطابقة الشرع ومسايرة الأهواء، صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ، سلسلة المحاضرات العلمية (7)، وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، السعودية، 2006م.
- الفتاوى الشاذة وأثرها السلبي على الاستقرار، الدكتور محمد الشحات الجندي، بحث مقدم إلى مؤتمر الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم (دور الفتوى في استقرار المجتمعات) 1719 أكتوبر 2017م.
- الفتاوى الشاذة وأثرها على الأمن الفكري، نجلاء عبد الجواد صهوان، بحث بمجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور، جامعة الأزهر، المجلد 3، العدد 2018 ،2م.
- الآثار المترتبة على الشذوذ والخطأ في الفتوى دراسة فقهية نقدية، الدكتور حسن عبد الله أبو زهو، بحث بمجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بكفر الشيخ، جامعة الأزهر، المجلد السابع، العدد الأول، 2017م.
- الشذوذ في الفتوى: مفهومه وأسبابه ومعاييره ووسائل علاجه، صلاح الدين طلب فرج، بحث مقدم إلى مؤتمر الفتوى واستشراف المستقبل، الذي نظمته جامعة القصيم سنة 1434هـ.
- الفتوى المعاصرة بين الانضباط والاضطراب: الفتاوى الشاذة نموذجًا، الدكتور توفيق بن أحمد الغلبزوري، بحث مقدم إلى مؤتمر الفتوى واستشراف المستقبل.



- الفتاوى الشاذة وأثرها على المجتمع دراسة فقهية تطبيقية، الدكتور جمال شعبان حسين علي، بحث مقدم إلى مؤتمر الفتوى واستشراف المستقبل.
- الفتاوى الشاذة: مفهومها أنواعها أسبابها آثارها، الدكتور أحمد محمد هليل، بحث مقدم لمؤتمر الفتوى وضوابطها، المجمع الفقهي برابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة، خلال الفترة من 1721 يناير 2009م.
- أثر الفتوى في المجتمع ومساوئ الشذوذ في الفتوى، الدكتور محمد بن أحمد بن صالح الصالح، بحث مقدم لمؤتمر الفتوى وضوابطها، المجمع الفقهي برابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة.
- الفتاوى الشاذة وخطرها على المجتمع، محمد المختار السلامي، بحث مقدم إلى مؤتمر الفتوى وضوابطها، المجمع الفقهي برابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة.
- ضوابط الفتوى في ظل تزايد الفتاوى الشاذة المعاصرة دراسة أصولية تطبيقية، الدكتور أسامة حسن الربابعة، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، مجلد 44، ملحق 2، 2017م.
- الشذوذ في الفتوى: ماهيته وأسبابه وعلاجه، الدكتور عبد الستار عبد الجبار، بحث بمجلة كلية الإمام الأعظم الجامعة بالعراق، العدد 16، 2013م.

## ثالثا: فتاوى ذات صلة:

- فتوى دار الإفتاء المصرية بعنوان: «الإفتاء بغير علم»، بتاريخ 2012 / 6 / 6.
- فتوى دار الإفتاء الأردنية بعنوان: «طلب الفتوى من أهل العلم المختصين»، بتاريخ 2015 / 10 / 28م.
- فتوى دار الإفتاء الأردنية بعنوان: «لا يجوز لأحد أن يقول في الدين بلا علم»، بتاريخ 2012 / 08 / 01م.
- فتوى دار الإفتاء الأردنية بعنوان: «القول الشاذ في الفقه وحكم العمل به»، بتاريخ 2019 / 4 / 14م.

# مناهج إفتائية

## منهج ديوان
## الوقف السني بالعراق

بعد أن تم إلغاء وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية عام **2003**م، توزعت مهام الوزارة على دواوين الأوقاف والطوائف المختصة، ومن ثم شرع قانون تأسيس ديوان الأوقاف والشئون الإسلامية من أجل تنظيم الأوقاف الإسلامية، وشئونها وتم تحديد مهامه وتقسيماته وتشكيلاته بناءً على ما أقره مجلس النواب وصادق عليه مجلس الرئاسة، واستنادًا إلى قرار مجلس الحكم رقم (**68**) المؤرخ في **2003** / **10** / **22** م. وصدر القانون الذي ينص على تأسيس ديوان يعنى بأوقاف أهل السنة وشئونها الإسلامية، يسمى ديوان الوقف السني، يرتبط بمجلس الوزراء ويتمتع بالشخصية المعنوية ويمثله رئيسه أو من يخوله.

وللديوان كثير من المهام، منها: توثيق الروابط الدينية مع العالم الإسلامي بوجه خاص والعالم بوجه عام، والعمل على التقريب بين الطوائف والمذاهب، وتنظيم شئون إدارة الأوقاف والإشراف عليها ومراقبتها وفق الأوجه الشرعية، وتعزيز التعليم والثقافة الإسلامية ورعايتهما وتنميتهما.

ملامح منهج الفتوى بديوان الوقف السني العراقي:

العراق هي مهد المذهب الحنفي، فمؤسسه الإمام أبو حنيفة -رحمه الله- عراقي بغدادي، فهو مذهب عراقي النشأة حتى عُرف بـ«مذهب أهل العراق»، وقد اعتمدته الخلافة العباسية مذهبًا رسميًّا للدولة، وقامت بتقريب علماء الحنفية وتوليتهم القضاء، حتى ولي القضاء أبو يوسف تلميذ أبي حنيفة، فكانت للمذهب الحظوة الواسعة في الانتشار والشهرة، إلى أن جاء العثمانيون فاعتمدوه كذلك مذهبًا رسميًّا للقضاء والفتوى.

إلا أنه قد نشأت منذ القدم في العراق بعض المدارس التي استوعبت المذاهب السنية الأربعة، وخاصة المذهب الشافعي الذي كان وما زال موجودًا بجانب الحنفي، مع الوجود القوي للمذاهب الشيعية.

**ومن أهم ملامح ذلك المنهج:**

- مراعاة رأي الجمهور، ففي فتوى وردت للموقع الرسمي لديوان الوقف السني حول مقدار زكاة طن القمح، جاء في الجواب: «نصاب الزروع والثمار عند جمهور الفقهاء خمسة أوسق...» [فتاوى الزكاة- **2013** / **6** / **22**].
- ترجيح غير رأي الجمهور للتيسير ومراعاة فقه الواقع، ففي فتوى وردت حول صدقة الفطر، وبعد عرض رأي الجمهور -في وجوبها على كل مسلم قادر على إخراجها مع اعتماد تفسير الجمهور لتلك القدرة وأن خروجها يكون من غالب القوت- تم ترجيح رأي الحنفية في جواز إخراج القيمة؛ لأنها أتم وأيسر وأقرب إلى رفع الحاجة [الزكاة - الفتاوى - فتاوى الصوم - **2016** / **7** / **12**].
- الاقتصار أحيانًا على رأي الأحناف والشافعية، ففي فتوى وردت للموقع حول زكاة مؤخر الصداق الذي بلغ (**1000** جرام) من الذهب، جاء الجواب: «مؤخر الصداق بحكم الدين؛ وعليه تجب فيه الزكاة، ويجب أن تدفعها صاحبة الحق -وهي الزوجة- عند حولان الحول عند الشافعي. وقال أبو حنيفة: هو بحكم الدين الضعيف الذي لا يرجى سداده؛ يزكى عند القبض لسنة واحدة» [فتاوى الزكاة- **2013** / **7** / **16**].
- اعتماد الإجماع، وخاصة إجماع الأئمة الأربعة، ففي فتوى حول حكم إتيان الزوجة في الدبر، جاء في الجواب: «تحريم وطء الدبر أجمع عليه الأئمة الأربعة» [فتاوى النكاح- **2013** / **8** / **20**]. وفي فتوى وردت حول حكم الإجهاض؛ جاء في الجواب: «لا يجوز الإجهاض بعد الشهر الرابع بالإجماع» [فتاوى المعاملات- **2016** / **7** / **13**].
- تدعيم الفتوى بالأدلة من الكتاب والسنة إذا احتاجت إلى ذلك، ففي نفس الفتوى السابقة حول تحريم إتيان الزوجة في الدبر تم عرض الأدلة المحرمة من الكتاب والسنة.
- استنباط الحكم أحيانًا من الكتاب والسنة مباشرة مع مراعاة الضوابط والقواعد الأصولية.
- الاهتمام في المستجدات والنوازل بقرارات المجامع الفقهية والاستشهاد بها، واعتماد رأي جمهور العلماء المعاصرين.
- الإيجاز والاختصار غالبًا في عرض الإجابة بما يفي بحاجة السائل.

# حالة الإفتاء في العالم

## الإفتاء في فلسطين



تحتل فلسطين مركزًا دينيًّا إسلاميًّا رياديًّا بين الدول الإسلامية والعربية؛ كونها تحتضن أولى القبلتين وثالث المسجدين، ومسرى رسول الأمة صلى الله عليه وسلم ومعراجه، علاوة على تاريخها وإسلاميتها العريقة.

وتعتبر فلسطين منطقة جغرافية في غرب آسيا تشمل الضفة الغربية، وقطاع غزة، وبعض أجزاء من غرب الأردن مشَكِّلة الجزء الجنوبي الغربي من بلاد الشام، وتقع فلسطين في قلب الشرق الأوسط وتصل بين غربي آسيا وشمالي أفريقيا وشبه جزيرة سيناء عند نقطة التقاء القارتين، وتعتبر فلسطين تقاطع طرق للأديان والثقافات والتجارات المختلفة، ولكثير من مدنها أهمية تاريخية ودينية، وعلى رأسها القدس.

احتضنت أرض فلسطين العديد من الحضارات القديمة العريقة.

وفي العصور الوسطى، وبعد الفتح الإسلامي للشام، باتت البلاد حاضنة الدولة الأموية، ثم الدولة العباسية، والعثمانية.

يدين غالبية الفلسطينيين بالإسلام، حيث إن العدد الأكبر منهم من أتباع المذهب السني، إلى جانب أقلية صغيرة من الشيعة والجماعة الأحمديَّة.

وللإفتاء في فلسطين تاريخ قديم وعريق؛ فنظرًا لاتساع رقعة الدولة العثمانية، وتقسيمها إلى أقاليم كبرى، فقد كان في فلسطين عامة في عهد الدولة العثمانية مفتٍ واحد فقط هو مفتي القدس؛ إذ إنه هو المفتي الوحيد الذي كان يتلقى الأوامر من شيخ الإسلام مفتي الأستانة في إسلامبول.

وفي سنة **1910**م أصدر شيخ الإسلام قرارًا بانتخاب المفتين المحليين في المناطق والمقاطعات التي تقع تحت الإدارة العثمانية، يتضمن تعيين مفتي القدس من قِبل الحكومة بانتخاب واحد من ثلاثة علماء مرشحين لهذا المنصب، وهؤلاء الثلاثة يجب أن يتم انتخابهم من قِبل العلماء والخطباء والأئمة، ومن قِبل المجلس المحلي الإداري.

وفي ظل الانتداب البريطاني لفلسطين أصاب الإفتاء حالة من الإهمال البالغ؛ ما أثر على الحالة الدينية للشعب الفلسطيني كله.

وعاشت فلسطين حالة من التنظيم لأمور الإفتاء في ظل خضوعها للإدارة المصرية الحكيمة والإدارة الأردنية الرشيدة.

وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، قرر رئيس السلطة الفلسطينية آنذاك إنشاء جهاز مستقل يتناسب مع أهمية الإفتاء وتعيين عالم على رأس هذا الجهاز ليديره ويرعى شئونه ويطوره، ليمثل المكانة المرموقة التي يجب أن يكون عليها، فقد عُيِّن سماحة الشيخ عكرمة سعيد صبري مفتيًا عامًّا للقدس والديار الفلسطينية بدرجة وزير، ومنذ صدور القرار باشر سماحته صلاحياته لتنظيم جهاز الإفتاء بتعيين المفتين في المحافظات الفلسطينية من حملة المؤهلات العلمية والكفاءات والخبرات الواسعة، وذلك باستصدار مرسوم رئاسي لتعيين كل مفتٍ، كما أوعز سماحته لهم بتشكيل لجان فتوى محلية من العلماء العاملين من حملة المؤهلات الشرعية.

ونظرًا للدور الريادي الذي يلعبه رجال الإفتاء في فلسطين في الإجابة عن أسئلة الناس واستفتاءاتهم الدينية في مختلف مجالات الحياة في العبادات والمعاملات والعقائد والأخلاق وبيان الأحكام الشرعية في المعاملات المادية والاجتماعية وغيرها، فقد تم استحداث خمس عشرة دارًا للإفتاء خلال عشر سنوات أنشئ أولها في مدينة القدس بتاريخ **1994 / 10 / 20**م.

وقد كان مذهب الأوزاعي هو المذهب السائد في بلاد الشام، ثم ما لبث أن حل محله المذهب الشافعي، واعتنقه أكثر سكان فلسطين، وقد زاحمه المذهب الحنفي الذي حظي بدعم الدولة العباسية، حتى إذا جاءت الدولة الفاطمية حل محله المذهب الشيعي الإمامي، فلما جاء الأيوبيون قووا نفوذ المذهب الشافعي. ولما جاءت الدولة المملوكية جعلت القضاء بالمذاهب الأربعة، وعاد الرجحان للمذهب الحنفي في أواخر الدولة العثمانية.

وغلب في العصر الحديث على أهل فلسطين المذهب الشافعي يليه الحنفي، فالحنبلي، فالمالكي.

# عرض

# أطروحة إفتائية

## الإفتاء عند الأصوليين

رسالة ماجستير مقدمة من الباحث/ محمد أكرم أحمد أبو مرسة، تحت إشراف الدكتور/ رمضان عبد الودود عبد التواب، في جامعة الأزهر عام **1404**هـ.

وتقع تلك الرسالة في **311** ورقة، وتعتبر تلك الرسالة عرضًا تأصيليًّا لقضية الفتوى وكل ما يتعلق بها عند الأصوليين، بداية من الفتوى وتعريفها، مرورًا بمسائل المفتي والمستفتي إلى عملية الفتوى ذاتها.

وقسم الباحث الدراسة إلى: مقدمة، وتمهيد، وبابين رئيسين تضمن كل باب فصولًا، ثم الخاتمة.

وتناول الباحث في الجزء التمهيدي للرسالة ما يخص المقدمات المتعلقة بموضوع البحث: علم الفتوى، وتعريفها، والفرق بين كلٍّ من الفتوى والحكم.

## أما الباب الأول:

**فتناول الباحث كل ما يتعلق بالمفتي في ثلاثة فصول:**

تناول فيهم مشروعية الإفتاء وحكمه، ومنزلة الإفتاء ومكانته، وأول مَنْ قام بمنصب الإفتاء في الإسلام، والمفتون من الصحابة وطبقاتهم، وتهيب الفتيا والجرأة عليها، وحاجة المسلمين إلى الإفتاء.

ثم عرض لبيان حقيقة المفتي وأن كلًّا من المفتي والعالم والمجتهد والفقيه ألفاظ مترادفة عند الأصوليين، وشرائط المفتي، وحقيقة عمله، وميادين الإفتاء، وتجزؤ الفتيا، ورجوع المفتي عن فتواه.

ثم ناقش الباحث موضوع التقليد، وتقليد العالم للعالم، وفُتيا المقلد، وتقليد العامي. وفي باب الرسالة الثاني، ناقش الباحث مسألة الإفتاء بقول الجمهور، والإفتاء بالرأي، والإفتاء بما سبق الإفتاء به، والفتوى فيما تعارضت فيه الأقوال والوجوه، والإفتاء بما لم يُفْتِ به أحد من قبل، والتوثق في معرفة ما يفتى به، والخصال التي يحسن للمفتي أن يتصف بها، وإحالة المفتي على غيره، وتعريف المفتي بنفسه، ومراعاة حال المستفتي، والإعراض عن الإجابة، وذكر دليل الحكم وعلله، وصيغ الإفتاء، وأخطاء المفتين، والأجر والإثم في خطأ الفتوى، وضمان ما تلف بالفتوى الخطأ، ومسئولية الإمام إزاء المفتين.

ثم خاتمة أبرزت أهم ما توصل إليه الباحث من نتائج خلال الدراسة.



# مهارات البحث الإفتائي

الاقتباس هو نقل كلام الآخرين، سواء كان بغرض الاستشهاد أو النقد أو غيرها من الأغراض الأخرى، وهو أمر لا بد منه في الأبحاث العلمية عمومًا، ويتأكد في الأبحاث والدراسات الإفتائية بصفة خاصة؛ لأن اقتباس كلام السابقين والاستناد إليه في تقرير بعض الحقائق يعطي البحث نوعًا من الأصالة العلمية، فإذا قام الباحث بالاقتباس فعليه أن يراعي ما يلي:

## أولا: أصول الاقتباس:

**تظهر أصول الاقتباس في الفضائل التالية:**

1. الأمانة العلمية: التي توجب على الباحث أن يعترف بالنقل، ونسبته إلى صاحبه، فلا يجوز له أن ينسب إلى نفسه أو إلى غيره ما ليس له، فهناك لصوص المؤلفات ومحترفو السطو والسرقات لأعمال الآخرين، وهناك من يضيف القول إلى عالم مشهور أو مؤلف يلقى القبول؛ لينال شهرة لعمله وقبولًا لبحثه، وهذا أو ذاك يتنافى مع الأمانة العلمية.
2. ضرورة الدقة في اختيار المصادر التي يقتبس منها، بأن تكون مصادر أصلية في الموضوع جهد الطاقة، وأن يكون مؤلفوها ممن يعتمد عليهم، ويوثق بهم؛ لأن هذه الاقتباسات تعتبر من لبنات البحث ومكوناته الأساسية.
3. الدقة وعدم تشويه المعنى: إذ لا بد من تحري الدقة في النقل بعد الأمانة في النسبة، فقد ينسب قول لعالم وهو بالفعل قد قاله لكن الباحث لم يستوفِ الدقة في النقل، فهو أشبه بمن ينسب إلى الله تعالى قوله: «فويل للمصلين» أو: «لا تقربوا الصلاة» دون ذكر لقوله تعالى في الأولى: «الذين هم عن صلاتهم ساهون الذين هم يراءون ويمنعون الماعون» وفي الثانية: «لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون».
4. الموضوعية: والمقصود بها هنا البعد عن الهوى والتحيز وترك التعصب الممقوت، واستقلالية الرأي بعيدًا عن الرغبات والنزعات الذاتية.
5. الاعتدال في الاقتباس: حتى لا تختفي شخصية الباحث، فالمطلوب من الباحث ألا يكون تكرارًا للآخرين، بل عليه أن يقتبس ما يرى أنه يفي بالغرض المنشود، ويحقق الهدف المقصود دون إفراط أو تفريط.

فالاقتباس المناسب بالقدر المعقول في الموضع المناسب من مهارات الباحث، والاعتدال دائمًا محمود.

6. التمهيد للنص المقتبس، ثم التعقيب عليه وعدم الاقتصار على سرد النقول دون التعقيب عليها، فلا يصح أن يستهل الباحث فصلًا أو مبحثًا -مثلًا- باقتباس دون أن يكون قد مهد له، فلا بد من حسن الانسجام بين ما اقتبس وما قبله وما بعده بحيث لا يبدو أي تنافر في السياق.

## ثانيا: أنواع الاقتباس:

لاقتباس النصوص صور، لكل صورة منها أهمية في موضعها كما يلي:

### الصورة الأولى: نقل النص حرفيًّا، وذلك في الأحوال التالية:

1. النصوص المقدسة كآيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة.
2. الشواهد والأدلة المرتبطة بالموضوع، كالشواهد العربية من أشعار ونحوها، والأحكام، والقوانين، والقواعد الفقهية والأصولية.
3. عبارات المؤلفين المؤدية للمعنى ويخشى من التصرف فيها الإخلال بالمعنى.

### الصورة الثانية: التلخيص، وذلك في الأحوال التالية:

1. إذا كان المعنى المراد اقتباسه قد عرضه مؤلفه بإطناب لا يحتمله المقام، أو بتكرار لا حاجة له، ويمكن إيجازه في عبارات قصيرة، وتلخيصه دون الإخلال بالمعنى، وفي هذه

الحالة على الباحث أن يشير إلى ذلك عند توثيق الاقتباس بعبارة: انظر، راجع، بتصرف، لمزيد من التفصيل، وهكذا.

2 اشتراك أكثر من مرجع في إبراز معنى واحد، والاقتصار على أحدها قد يخل بالمعنى، ونقل نصوصها جميعًا قد يشتمل على تكرار، ففي هذه الحالة يقوم الباحث بتلخيص الفكرة منها جميعًا مع الإشارة إلى ذلك عند توثيق الاقتباس في الحاشية.

### الصورة الثالثة: الشرح والتحليل وذلك:

1 لمتن من المتون العلمية التي تحتاج عبارتها إلى شرح لكي يتضح المعنى المراد.

2 لفكرة مهمة أو قضية دقيقة عرضها صاحبها في إيجاز، وهي تستدعي التفصيل والإيضاح.

وهذه الصور الثلاث قد يجمع الباحث بينها، نصًّا وتلخيصًا وشرحًا حسب الحاجة والمناسبة، وعليه أن يميز بين كلامه وبين النص المقتبس، وقديمًا كانوا يبدءون الاقتباس بمثل: «قال»، ونحوها، وينهونه بمثل «انتهى»، أو «الحمد لله»، أو «والله أعلم»، وقد يرمزون إليها بحرفين «ا. هـ»، والشائع الآن أن يبدأ الاقتباس وينتهي بعلامتي التنصيص « .. »، أو الهلالين (..)، وإذا قام الباحث بحذف عبارة أو جملة عبارات من النص المقتبس فعليه أن يشير إلى موضع الحذف بوضع ثلاث نقاط ...، للدلالة على المحذوف.

أما إذا أراد أن يضيف كلمة داخل النص المقتبس للتفسير أو التعقيب ونحوه، فعليه أن يضعها بين معقوفين [ ]، للتمييز بين كلامه والنص المقتبس.



# تقنيات بحثية

## استخدام خدمات موقع
## ساي هاب



انطلاقًا من مبدأ التيسير على الباحثين، وفي إطار تقديم أكبر قدر من قواعد البيانات المتاحة لجمع المادة العلمية من بطون المراجع والمصادر، تعرض النشرة في هذا العدد من خلال ذلك المقال موقعًا جديدًا يعد من أهم قواعد البيانات على شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت)، مع بيان كيفية استفادة الباحث من الخدمات التي يقدمها، وهذا الموقع هو: «ساي هاب».

ساي هاب (**Sci–Hub**) هو مستودع على الإنترنت لأكثر من **48,000,000** من المصادر والمراجع الأكاديمية العلمية.

ويعتبر هذا الموقع موقعًا حديثًا في عالم قواعد البيانات العلمية الفسيح؛ حيث تم تأسيس موقع ساي هاب في سبتمبر من العام **2011**م.

## طريقة الاستفادة من أبرز تلك الخدمات:

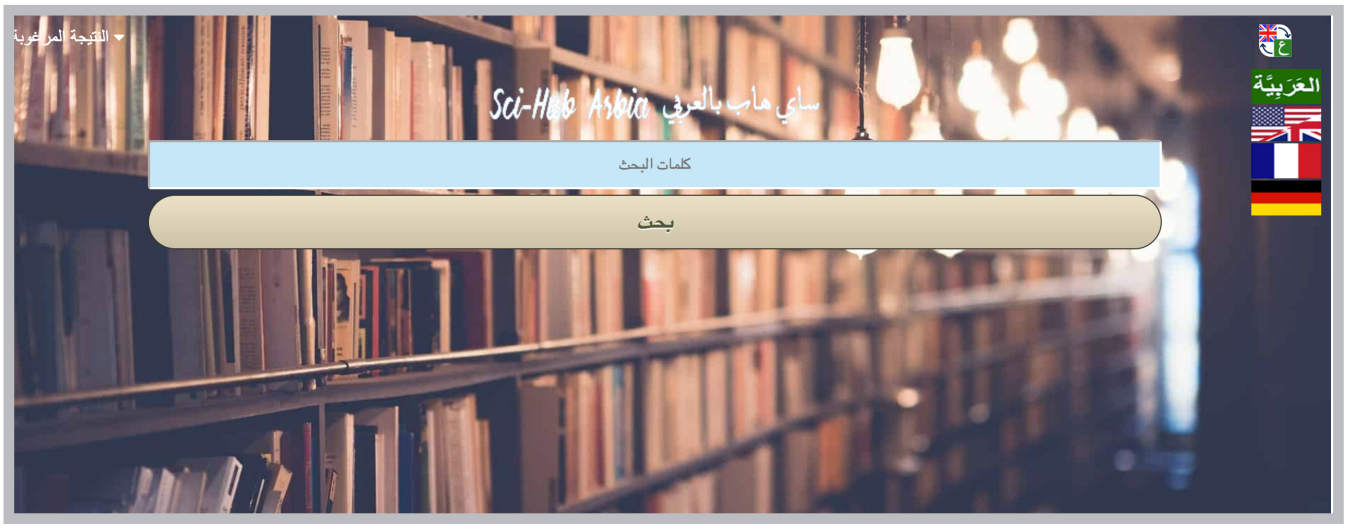
بعد الدخول على رابط الموقع:

**https: / / sci–hub.ar.nf /**

تظهر الصفحة الرئيسة، على النحو التالي:

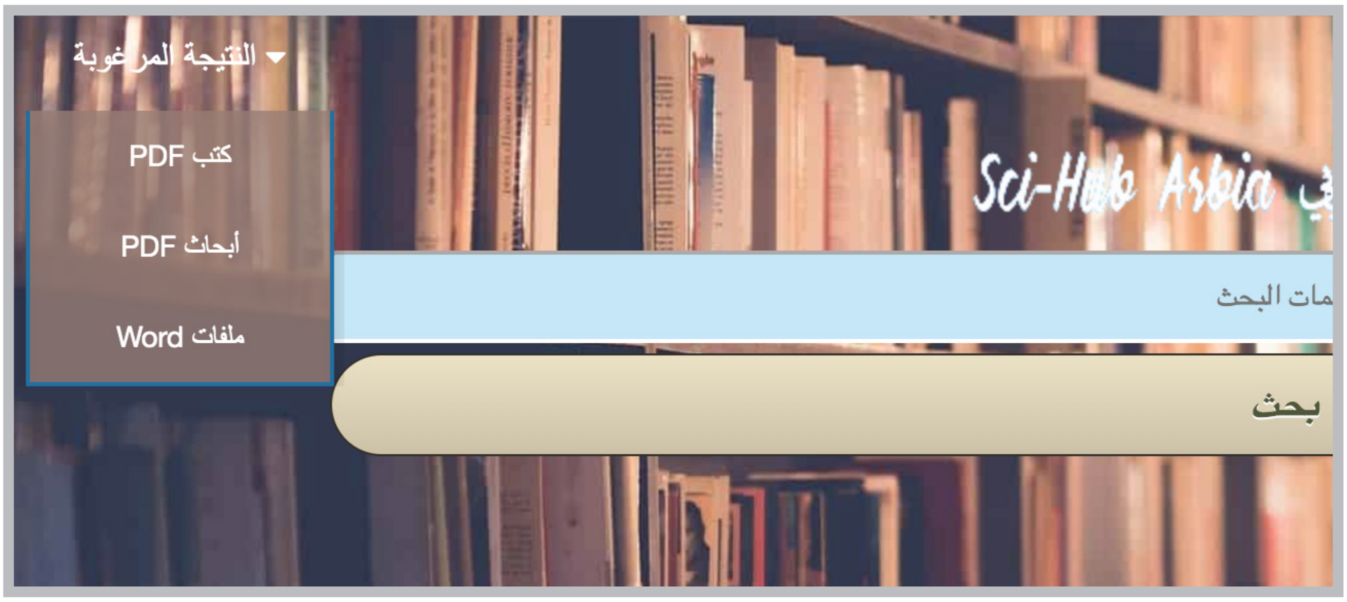



- وعند الضغط على أيقونة أعلى الصورة السابقة جهة اليمين، سوف تظهر قائمة باللغات المتاحة للبحث بالموقع - وهي تنحصر بين اللغة العربية، والإنجليزية، والفرنسية، ثم الألمانية- الأمر الذي يُمكِّن الباحث من أن يختار لغته المفضلة في البحث في محتوى الموقع؛ وذلك على النحو التالي:



- أما عند الضغط على خيار النتيجة المرغوبة أعلى الصورة السابقة جهة اليسار، فسوف تظهر قائمة بِصِيَغِ الملفات المتاحة للبحث بالموقع.

وهو خيار من شأنه تحديد وحصر نطاق البحث -إن أراد الباحث ذلك- كالبحث في الكتب المتاحة بصيغة **pdf** فقط، أو الأبحاث المتاحة بالصيغة نفسها، أو البحث في الملفات بصيغة **word** فقط؛ كما في الصورة التالية:

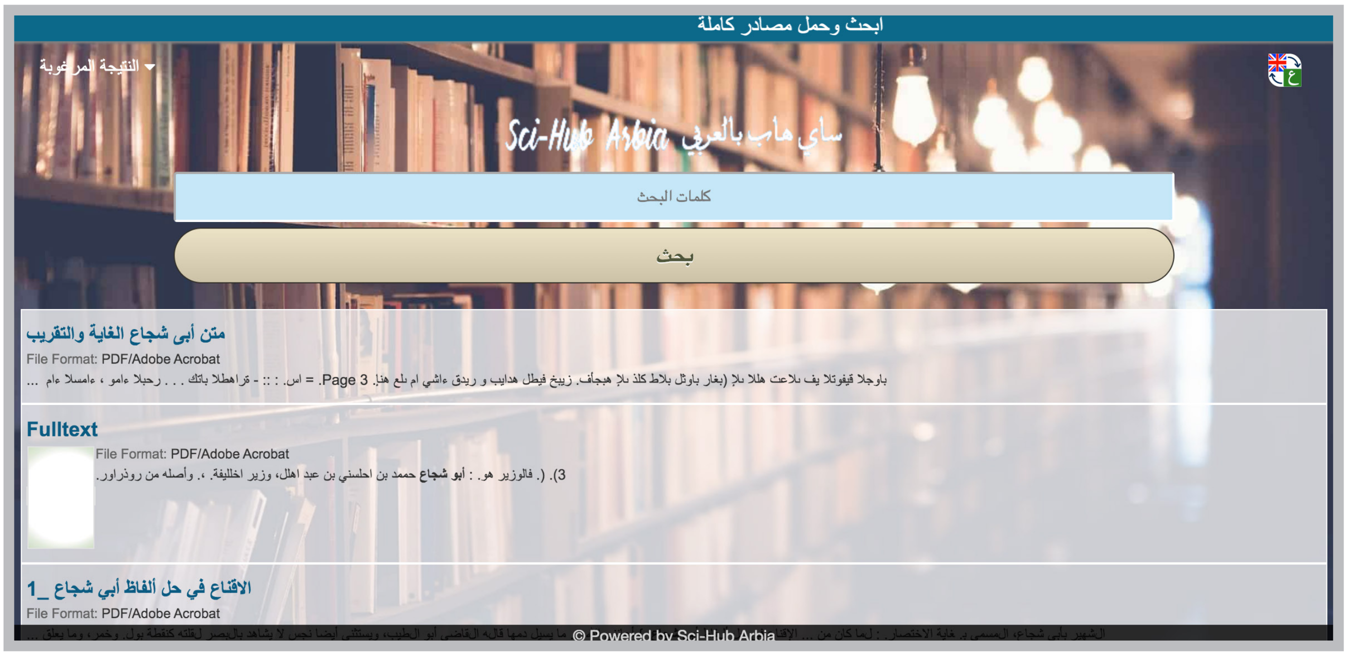



- أما إذا لم يضغط الباحث على تلك الأيقونة فستظهر له جميع النتائج مباشرة بالصيغتين معًا.
- أما خانة: «كلمات البحث» كلمات البحث فهي تتيح للباحث البحث في محتوى الموقع عن طريق كتابة دالَّةٍ معينة يختارها بنفسه.

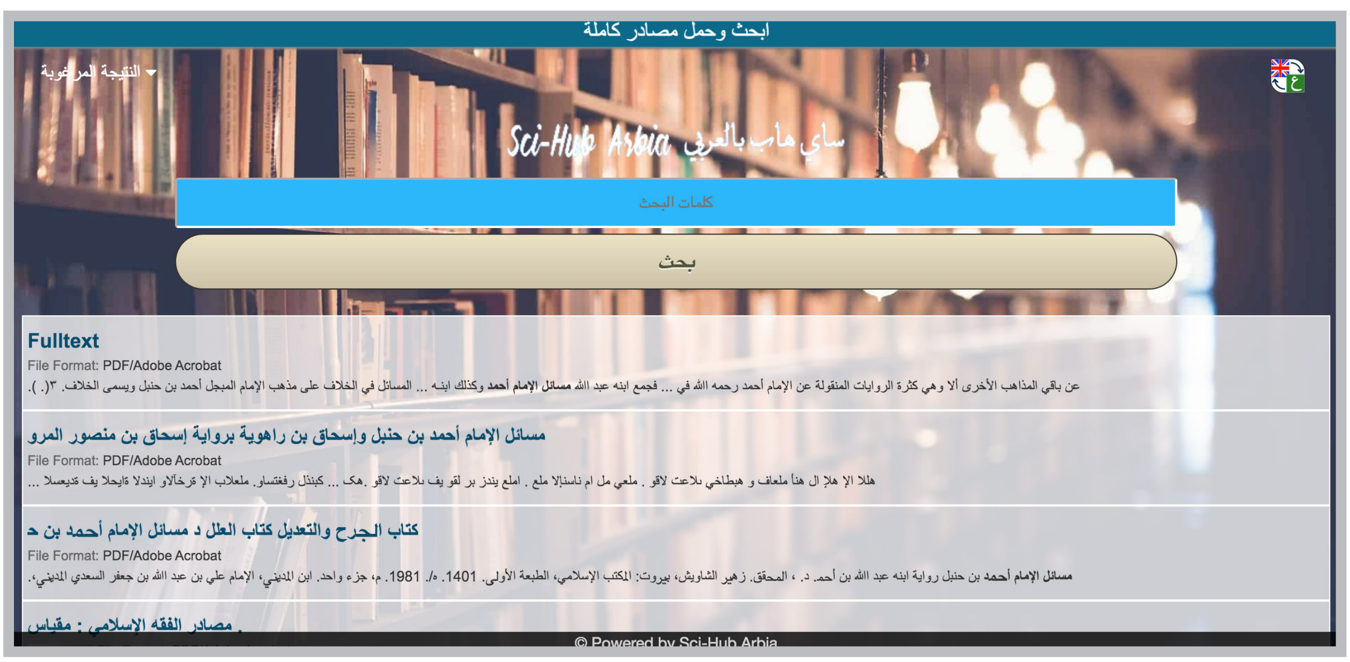
فإذا اخترنا دالة «فتاوى» مثلًا ستظهر لنا جميع النتائج المتاحة، والمتعلقة بتلك الدالة؛ كما هو موضح في الصورة التالية:



- كما تتيح خانة: «كلمات البحث» أيضًا البحث عن طريق اسم المؤلف؛ فإذا اخترنا مثلًا أن نبحث عن «أبي شجاع» ستظهر لنا جميع النتائج المتاحة، والمتعلقة بأبي شجاع؛ كما هو موضح في الصورة التالية:




- وأخيرًا تتيح خانة: «كلمات البحث» البحث عن طريق اسم أي كتاب يرغب الباحث الحصول عليه؛ فإذا اخترنا مثلًا أن نبحث عن كتاب: «مسائل الإمام أحمد»، فستظهر لنا جميع النتائج المتاحة، والمتعلقة بمسائل الإمام أحمد؛ كما هو موضح في الصورة التالية:



- ومن الملاحظ أن موقع ساي هاب يوضح للباحثين صيغة الملف المعروض في نتيجة البحث، مع بيان البرنامج الذي يدعم تشغيل هذا الملف بطريقة صحيحة؛ وذلك أسفل كل نتيجة بحثية؛ كما هو واضح في الصورة التالية:

File Format: PDF/Adobe Acrobat

- وموقع ساي هاب (**Sci–Hub**) يمكن الباحث -بكل سهولة ويسر- من أن يضغط على الملف المرغوب فيه ليتم تحميله مباشرة على جهازه الخاص.



# أطروحة لباحث

## الفتوى النفعية

### صناعة الفتوى عند جماعة الإخوان المسلمين

سجلت جماعة الإخوان على مدار تاريخها القصير معدلًا كبيرًا من التحولات والتناقضات الضخمة، والتي كان يصعب فهمها في سياق التطور أو النمو الفكري الطبيعي، بقدر ما بدا واضحًا اتساق تلك التحولات والتناقضات مع المصالح الفئوية للجماعة والاستراتيجيات البراجماتية التي تبناها الإخوان المسلمون على كافة المستويات لا سيما المستوى السياسي.

وتطرح تلك الدراسة فرضًا وهو أن الفتوى كانت من أبرز أدوات الجماعة التي حاولوا تطويعها، لتحقيق مصالح ومنافع خاصة بهم بقطع النظر عن المصلحة الوطنية، وأن تلك الفتاوى كان من الطبيعي أن تتسم بالشذوذ والبعد عن أصول الصنعة الإفتائية.

ويمكن طرح تلك الدراسة من خلال ثلاثة أطر رئيسة من الممكن أن ينظم الباحث خطته وفقها:

الإطار الأول: وهو إطار تمهيدي يتعرض فيه الباحث لتاريخ الجماعة وما يتعلق بها.

الإطار الثاني: ويمثل ذلك الإطار مدخلًا ضروريًّا، ومحاولة لفهم الطبيعة البراغماتية لجماعة الإخوان المسلمين، ودراسة الفروق الكبيرة في الممارسات والاستراتيجيات بين إخوان العراق الذين كونوا جزءًا من المشروع الأمريكي، والإخوان في السودان الذين أدمنوا دعم الانقسامات والصراعات الداخلية، وبين الإخوان في مصر الذين أصَّلوا ونظَّروا لقواعد التطرف الحديث، وعملوا ضد المصالح الوطنية بلا خفاء، مع التعرض للممارسات السياسية للإخوان المسلمين، لا سيما في مصر حيث حظوا بتجربة حقيقية سواء في المجالس التشريعية أو في السلطة التنفيذية.

الإطار الثالث للدراسة: وهو إطار رصدي يحاول فيه الباحث جمع أبرز الفتاوى الشاذة وتحليلها وفهمها في سياق الإطار الثاني، ومحاولة فهم الأسس النفعية من وراء تلك الفتوى، وكيف تمت صناعتها؟ وبيان الأخطاء المنهجية التي ارتكبت في كل فتوى من تلك الفتاوى.

ويستعين الباحث بأئمة الجماعة ومصادر الفتوى عندها كالقرضاوي الذي وصلت فتاواه إلى دعم النظام السياسي التركي في مقابلة النظام الوطني، وفتاوى مقاطعة الاستفتاء على الدستور المصري التي حاول من خلالها تقويض العملية السياسية المصرية بعد زوال فترة حكم الإخوان المسلمين.

وهكذا يسعى الباحث إلى رصد تلك الفتاوى من القرضاوي وغيره للتأكد من فرضية البحث، وموقف النفعية والمصالح الفئوية من صناعة الفتوى عند جماعة الإخوان المسلمين.

## المصادر المبدئية:

مصادر كتب الفتوى وصناعة الإفتاء القديمة والمعاصرة ليستطيع الباحث تقييم الفتوى والوقوف على الأخطاء المنهجية في صناعتها.

الكتب والمصادر التي تتناول جماعة الإخوان وأفكارها وتكوينها، ومنها:

- الإخوان المسلمون، لريتشارد ميتشل.
- سر المعبد: الأسرار الخفية لجماعة الإخوان المسلمين، لثروت الخرباوي.
- معالم في الطريق، لسيد قطب.
- جنة الإخوان، لسامح فايز.
- رسائل حسن البنا.
- الإسلام السياسي فى مصر ولبنان: صراع الإخوان وحزب الله على السلطة، لإيفا دنجل.
- الإخوان المسلمين: الربيع العربي ووجهها المستقبلي، بيفري ميلتون.
- العودة إلى الظل: صعود وسقوط جماعة الإخوان، إليسون بارجتر.

وغير ذلك.

# نشرة دعم

نشرة بحثية تصدر عن مركز دعم البحث الإفتائي
الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم
العدد (٨) - شهر سبتمبر ٢٠٢٠م - المحرم ١٤٤٢هـ



**دعم..**
**ترصد المصادر التراثية والمعاصرة للبحث في ظاهرة فوضى الإفتاء**

**إجراءات تؤهلك لدراسة الماجستير بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة «أم القرى»**

**تفاصيل حول منهج الإفتاء بالمجلس الأعلى للفتوى والمظالم في موريتانيا**

**«الفتوى السياسية في الإسلام» .. عرض لأطروحة إفتائية**

**مهارات البحث الإفتائي .. كيف تكتب الهوامش؟ (١-٢)**

**طريقة استخدام خدمات برنامج «الموسوعة الفقهية الكويتية»**

**دعم..**
**تقترح أطروحة ماجستير حول استقلال الفتوى (المفهوم - الإمكانية - التطبيق)**

# الفهرس

# هيئة التحرير

الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم

مركز دعم البحث الإفتائي

# كلمة التحرير

بسم الله الرحمن الرحيم

طالما حضرت سردية تاريخية تقليدية يستخدمها الخصماء السياسيون، وتتلقفها جماعات التطرف الديني على حد سواء، وهي الترويج لوجود «اتفاق ما» بين قطاع كبير من علماء الشريعة، أو المؤسسات الدينية، وبين الجهات الحاكمة، ويدور هذا الاتفاق حول استخدام الدين لتحقيق مصالح الطرف الحاكم، وتمرير سياساته وشرعنتها، وتستدعي تلك الأطراف بعض المواقف التاريخية؛ للاتكاء عليها، ودعم تلك السردية، بحيث تكون مُسلَّمَة لا تقبل الشك، ومن ثَمَّ إضعاف أو هدم جسور الثقة بين أفراد المجتمع وبين المؤسسات الدينية والإفتائية على وجه الخصوص، وتصويرها على أنها مجرد أدوات للسلطات الحاكمة. ولا يخفى أن تلك العملية التشويهية الممنهجة -التي تتابع على اللجوء إليها متطرفو السياسة والدين في كل الأزمان- تهدف إلى خلق حالة من الفوضى الإفتائية، بحيث تكوِّن تلك الفوضى ظاهرة تُمكِّن من ظهور مرجعيات جديدة غير مؤهلة للفتوى، يتم الترويج لها كبديل لنوافذ الإفتاء المؤهلة، وتقديمها للجماهير لخدمة مشروعات جماعات سياسية ودينية.

وقد حرص فريق تحرير الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم من خلال عدد هذا الشهر، على الإشارة إلى تلك القضية، والمساهمة في توجيه الباحثين والمهتمين بالدراسات الإفتائية إلى طرق أبوابها، من خلال ثلاثة مقالات رئيسية، الأولى منها تتناول ظاهرة «فوضى الفتاوى» التي تمثل البيئة الحاضنة للتطرف السياسي والديني، وأسباب تلك الظاهرة ونتائجها وآثارها، والمقالة الثانية تُطرح من خلال باب عرض لأطروحة إفتائية، حيث عرض فريق التحرير لرسالة ماجستير بعنوان الفتوى السياسية في الإسلام، بينت العلاقة بين السياسة والفتوى، ورصدت بعض الظواهر التي تعتمد عليها الجماعات المتطرفة لتشويه المؤسسات الدينية والإفتائية، وتوضيح ما يمكن أن يطلق عليه الفتوى السياسية. ثم في النهاية قدم الفريق مقترحًا للباحثين لرسالة علمية بعنوان «استقلالية الفتوى... المفهوم والإمكانية والتطبيق» عرض فيها فريق التحرير مخططًا مبدئيًّا للرسالة تتناول مفهوم استقلالية الفتوى، وكيف يمكن أن يكون لذلك المبدأ علاقة بمبدأ استقلال القضاء، ومدى تحقق ذلك المبدأ، وإمكانيته، وسبل تطبيقه في المؤسسات الإفتائية.

كما تناول نظام الدراسة وطريقة تقديم رسالة علمية في كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، وحاول وضع قواعد لما يتعلق بالهوامش أو الحواشي في الدراسات والرسائل العلمية الأكاديمية في الباب المخصص لمهارات البحث الإفتائي، وعرض الفريق لطريقة استخدام واستفادة الباحث من الموسوعة الفقهية الكويتية.

# معهد وجامعة

## كلية الدعوة وأصول الدين
## بجامعة أم القرى

## النشأة والمقر:

تُعتبر كلية الدعوة وأصول الدين إحدى الكليات العريقة في جامعة أم القرى، وقد حظيت بشرف المكان والرسالة. وتهدف الكلية إلى نشر العلم الشرعي في الأمة، وتحقيق منهج الدين، والمحافظة على التراث الإسلامي.

تأسست الكلية بعد صدور الأمر السامي رقم 3 / 27278 / 2 في 1401 / 12 / 21هـ، والقاضي بافتتاح كلية الدعوة وأصول الدين؛ التي تمثل امتدادًا للكليتين العتيدتين بجامعة أم القرى؛ (كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، وكلية التربية مع معهد اللغة العربية)، فكانت «كلية الدعوة وأصول الدين».

تقع الكلية حاليًّا في طريق الأمير سلطان بن عبد العزيز - مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية.

## أقسام الكلية:

- قسم العقيدة.
- قسم القراءات.
- قسم الدعوة والثقافة الإسلامية.
- قسم الكتاب والسنة.

## الدرجات العلمية في الكلية ومجالاتها:

تمنح كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى درجة (الليسانس) في أحد تخصصاتها؛ وتتولَّى أقسامها إعداد الدراسات والبحوث، ونشر العلم، وخدمة المجتمع بدرجة عالية من الجودة والتميز؛ لتحتل الكلية بذلك مكانة مرموقة بين الكليات في التخصص في العالم الإسلامي.

وتؤهل الكلية طلابها للعمل بعدة مجالات بالمؤسسات المختلفة؛ مثل: مجال التدريس، والدعوة بالمساجد والمراكز الإسلامية، والخطابة، والإفتاء؛ والبحث الشرعي بالمراكز البحثية المختصة.

## أعلام الكلية:

لقد ضمت الكلية عددًا من الأعلام والرموز الشرعية في العالم الإسلامي، أبرزهم:

- أ. د. فيصل جميل حسن غزاوي: أستاذ القراءات بالكلية وعميدها، ومن أكبر أئمة الحرم المكي.
- أ. د. عيسى بن محمد المسملي: أستاذ الشريعة الإسلامية بقسم الكتاب والسنة بالكلية، ووكيل الكلية.
- أ. د. أحمد بن عبد الله الفريح: أستاذ التفسير وعلوم القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية، وجامعة أم القرى، ووكيل كلية الدعوة وأصول الدين للدراسات العليا.

## قسم الدراسات العليا:

تقدم كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى أربعة برامج لكلٍّ من الماجستير والدكتوراه، هي: (قسم العقيدة - قسم القراءات - قسم الدعوة والثقافة الإسلامية - قسم الكتاب والسنة).

ويشترط للالتحاق بإحدى هذه البرامج في مرحلة الماجستير أن يكون المتقدم حاصلًا على البكالوريوس في أحد التخصصات الشرعية من جامعة سعودية، أو من جامعة أخرى معترف بها، بتقدير لا يقل عن جيد جدًّا، وأن يكون سعوديًّا أو على منحة رسمية للدراسات العليا إذا كان من غير السعوديين، وأن يكون حسن السيرة والسلوك، ولائقًا طبيًّا، وأن يقدم تزكيتين علميتين من أساتذة سبق لهم تدريسه، بالإضافة إلى اجتياز اختبارات القبول والمقابلة الشخصية.

أما التسجيل للدكتوراه فيكون بعد الحصول على شهادة الماجستير بشروطها.

وتقدم الكلية برنامج الدكتوراه بأسلوب الرسالة والمقررات الدراسية؛ حيث يتطلب البرنامج اجتياز الباحث (70) وحدة دراسية، منها (16) وحدة دراسية مقررات تدرس في فصلين، إضافة إلى (54) وحدة تخصص للرسالة.

## إجراءات تسجيل أطروحة في الإفتاء في كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى:

للباحثين الذين استوفوا شروط تسجيل الأطروحات في الكلية التقدم للتسجيل بمرحلة الماجستير أو الدكتوراه في القسم المناسب لمؤهلهم الدراسي.

ولعل قسم الكتاب والسنة، أنسب الأقسام للأطروحات المتعلقة بقضايا الفتوى والإفتاء؛ وذلك من خلال دراسة الأدلة النقلية المتعلقة بالأحكام الشرعية وعرضها ومناقشتها.

ولمزيد من التفصيل يمكن مراجعة الموقع الإلكتروني الرسمي للكلية عن طريق الرابط:

**https:/ / uqu.edu.sa/ coldawa**



# ظاهرة فوضى الإفتاء
# (الأسباب والآثار)

# ببليوجرافيا

لا تقتصر الآثار السلبية لظاهرة الفوضى الإفتائية على مجرد إطلاق بعض الفتاوى الشاذة من غير المتأهلين للفتوى وحسب، بل تمتد تلك الآثار إلى الجانب الاجتماعي والسياسي والأمني؛ لأن تلك الظاهرة تساعد قطاعات عديدة من الجماعات المتطرفة لتدعم اتجاهاتها وتروج لها عن طريق تلك الفتاوى، مستغلين حالة الفوضى الإفتائية التي تحقق لهم البيئة المثالية لدعم أفكارهم مستغلين تلك البيئة. وفي ذلك المقال نعرض لبعض المصادر التراثية والمعاصرة التي يمكن للباحث أن يستفيد منها في تلك القضية وتساعده على البحث في متعلقاتها.

## أولا: المؤلفات التراثية:

- أدب المفتي والمستفتي، لابن الصلاح، مكتبة العلوم والحكم، دار عالم الكتب، السعودية، **1986**م.
- إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن القيم، دار ابن الجوزي، الرياض.
- صفة الفتوى والمفتي والمستفتي، لابن حمدان، المكتب الإسلامي بيروت.

وسائر الكتب التراثية التي تتعلق بصفة الفتوى وآدابها وصفة المفتي والمستفتي، فبتلك المصنفات يعلم مدى الجنوح عن طريق الفتوى الشرعي، والتماس حجم الفوضى الإفتائية بناء على ذلك.

## ثانيا: المؤلفات المعاصرة:

- الفتوى والإفتاء، البناء والمنهجية، شوقي إبراهيم علام، دار أخبار اليوم، القاهرة، **2018**م.
- الفتوى والقضاء، أمانة ونزاهة وتقوى، خضر العبيدي، دار العبيدي، بيروت، الطبعة الأولى، **2000**م.
- الضوابط التي تحكم فتوى المفتي وقضاء القاضي في الفقه الإسلامي، إبراهيم منصور الشحات، دار الجامعة الجديدة، إسكندرية، **2001**م.
- علاقة السياسة الشرعية بالفتوى في المعاملات المالية، جاسم الشمري، دار النفائس، الأردن، **2015**م.
- فوضى الإفتاء في الجزائر، مقاربة في فهم الظاهرة، يوسف نواسة، دار البصائر، الجزائر، **2014**م.
- مسئولية الفتوى وعلاقتها بالوسطية والتطرف من واقع الحياة المعاصرة، محمود إسماعيل مشعل، دار اللوتس، **2009**م.
- الإفتاء بين سياج المذهب وإكراهات التاريخ، دراسة في فتاوى ابن رشد، زهية جويرو، دار الطليعة، بيروت.
- الفتوى بغير علم وأثرها في الأمة، خالد بن حمد الخريف، مكتبة الرشد، الرياض.
- الفتيا المعاصرة، دراسة تأصيلية تطبيقية في ضوء السياسة الشرعية، خالد المزيني، دار ابن الجوزي، الرياض.

## فتاوى وتقارير إفتائية ذات صلة:

- فتوى دار الإفتاء الأردنية، بتاريخ **2016 / 12 / 14**، بعنوان: «خطر الفتوى الشاذة على المجتمع».
- تقرير دار الإفتاء المصرية، بتاريخ **2018 / 3 / 27**، بعنوان: فتاوى الإخوان في الانتخابات تراوحت بين «الشرك» و«الوجوب» و«الحرمة» تبعًا لمصلحة الجماعة.
- فتوى دار الفتوى، المجلس الإسلامي الأعلى في أستراليا، بعنوان الفتوى بغير علم.



# مناهج إفتائية

## المجلس الأعلى للفتوى والمظالم في موريتانيا



يتشكل المجلس الأعلى للفتوى والمظالم في موريتانيا من تسعة أعضاء، يتم اختيارهم من بين الشخصيات المعروفة باستقامتها ونزاهتها وكفاءتها في ميدان الفقه وفي مجالات تدخل المجلس الأعلى للفتوى والمظالم الأخرى.

ويجتمع المجلس مرة كل شهر، ويمكن اجتماعه بصورة طارئة كلما دعت الحاجة. ويتخذ قراراته بالإجماع، وفي حال تعذر الإجماع تتخذ القرارات بأغلبية الثلثين.

وفيما يخص الفتوى، فإن لها مديرية خاصة في المجلس تسمى مديرية الفتوى؛ وهي الجهة المختصة بإصدار الفتاوى.

## أهم ملامح منهج المجلس الأعلى للفتوى والمظالم في موريتانيا:

المذهب السائد في دولة موريتانيا هو المذهب المالكي؛ ولذلك تعتمد الفتوى في موريتانيا على المذهب المالكي والمترجح فيه. ولا تكاد فتاوى المجلس تخرج عن المذهب المالكي ولا تتجاوزه، ويرجح بين الأقوال في داخل المذهب، بعد سرد الأقوال بأدلتها، حتى المسائل التي قد يقع الاتفاق عليها تستند الفتوى فيها إلى أقوال علماء المذهب المالكي دون ما سواه. ومن الأمثلة التي توضح ذلك فتوى المجلس برقم (0095) لسنة 2014م في حكم إمامة الجمعة لغير المقيم القاطن، فجاء في نص الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه، وبعد: فإن مشهور مذهب مالك أن الإمام في الجمعة لا بد أن يكون مقيمًا إقامة تقطع حكم السفر، ولو لم يكن متوطنًا في هذه القرية. أما المسافر فلا يؤم فيها ابتداءً ولا استخلافًا؛ هذا قول ابن القاسم. وقيل: لا بد أن يكون متوطنًا في القرية، ولا يكفي مجرد الإقامة، وبهذا القول أفتى الشيخ ناصر الدين اللقاني. وقال أشهب، وسحنون: يؤم المسافر في الجمعة ابتداءً واستخلافًا. وقال مطرف، وابن الماجشون: يؤم فيها المسافر استخلافًا لا ابتداءً. وعلى المشهور اقتصر خليل، فقال: وبإمام مقيم.. إلخ. وفي كتاب النوادر والزيادات لابن أبي زيد القيرواني أن ابن القاسم قال: لا تجزئ إمامة المسافر في الجمعة ابتداءً، ولا يصح استخلاف الإمام له. وقال أشهب: تجزئ ابتداءً واستخلافًا. وقال مطرف، وابن الماجشون: يصح استخلافه فقط. وفي المواق ما لفظه: قال ابن القاسم: لا يؤم المسافر في الجمعة ابتداءً ولا استخلافًا. وقال أشهب وسحنون: يؤم في الحالتين. وفي منح الجليل للشيخ محمد عليش أن الجمعة تصح بإمام مقيم بالبلد الذي تصلى فيه الجمعة إقامة تقطع السفر، وأما المقيم خارج القرية أكثر من فرسخ فلا تصح إمامته؛ لعدم وجوبها عليه، فيلزم اقتداء مفترض بمتنفل.

وفي عبد الباقي أن من كان مقيمًا على مسافة كفرسخ تصح إمامته؛ لأنه يلزمه السعي من محله إلى الجمعة، وأما الخارج منها على أكثر من فرسخ فكمسافر. ا.هـ.

وفي منح الجليل والدردير والدسوقي أن محل صحة إمامة المقيم في القرية من غير أهلها ما لم يقصد بالإقامة الإمامة في الجمعة، وإلا فلا تصح به.

وبهذه النصوص يتضح أن هذا الإمام لا تصح به الجمعة في هذه القرية على مشهور المذهب؛ لأنه ليس متوطنًا بها، ولا مقيمًا بها حسب ما جاء في السؤال.

فكما يظهر، اقتصر الجواب على الأقوال داخل المذهب، واستخلاص الفتوى منها دون الاعتماد على غيرها.

ومن الأمثلة على اعتماد أقوال المالكية حتى في المسائل المتفق عليها فتوى المجلس برقم 388 بتاريخ 2020م في حكم استيراد البضاعة المزوَّرة، فجاء في نص الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد: فإن استيراد البضائع بالطريقة الأولى والثانية من أنواع الغش المحرم إجماعًا، وعلى ولي الأمر معاقبة مرتكبه طبقًا لما تقرر في المذهب المالكي؛ قال ابن عرفة في مختصره: ابن حبيب عن الأخوين: يعاقب من غش بسجن وضرب أو إخراجه من سوقه إن اعتاده.

وقال في الجامع لابن يونس: نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن الغش والخلابة، وقال: «من غشنا فليس منا». قال بعض العلماء: معناه: لم يعمل بأعمالنا، وتشبه بأعدائنا اليهود؛ لأن من شأنهم الغش في غالب حالهم.

وقال خليل ممزوجًا بكلام شارحه عبد الباقي: (وتصدق) وجوبًا (بما غش)؛ أي أحدث فيه الغش وأعده ليغش به الناس، فيحرم عليه بيعه ويفسخ، فإذا رد له تصدق به على من يعلم أنه لا يغش به؛ أدبًا للغاشِّ لئلَّا يعود لارتكاب المحرم، لخبر: «من غشنا فليس منا»؛ أي ليس على مثل هدينا وسنتنا. فإن أحدث فيه الغش لا ليبيعه، أو ليبيعه مبينًا غشه من يؤمن أن لا يغش به أو يشك في حاله؛ فإنه لا يتصدق به. فإن لم يبين للمشتري وكان لا يغش به إذا بقي عنده؛ فله التمسك به، ويرجع بما بين الصحة والغش إن علم قدره، وإلا فسد البيع.

خلاصة الفتوى أن الغش في البيع محرم إجماعًا، والطريقتان المسئول عنهما في استيراد البضائع غير جائزتين؛ لما تشتملان عليه من الغش والخديعة، ولولي الأمر معاقبة الغاش تعزيرًا؛ لذلك يلزم التاجر المسلم الابتعاد عن الغش في البضاعة، فلا يضع على البضاعة برنامجًا كاذبًا، بل يجب على البائع مطلقًا تبيين ما يكره في بضاعته، سواء كان قد اشتراها من المصنع أو اشتراها من المستوردين، ولا يجوز للمستورد بيعها لمن يعلم أنه سيغش بها. والله تعالى أعلم.



## عرض

# أطروحة إفتائية

## الفتوى السياسية في الإسلام

هي رسالة ماجستير مقدمة من الباحث/ ياسر علي الطيب الماحي، جامعة الخرطوم، إشراف الدكتورة/ فيروز عثمان صالح، سنة 2006م.

وتمثل الدراسة بحثًا في السياسة الشرعية الإسلامية السنية، وتتمحور حول قضية ارتباط الممارسة السياسية سلبية كانت أم إيجابية بالنص الديني. ومجمل ما تحدثت عنه الدراسة في الحقوق والواجبات،

ومآلات السلطان وأحواله. وتناولت الدراسة شكل العلاقة بين رجال البلاط السلطاني، أو بطانة الحاكم من جانب والعلماء من جانب آخر، وطبيعة المبررات الدينية (الفتاوى) التي يضعها العلماء لتمرير سياسة الحكام الدنيوية باتجاهاتها المختلفة.

كذلك تناولت الدراسة جملةً من القضايا في بعض أمور السياسة والحكم، وطلب السلطة بأشكالها المختلفة، وبعض مفاهيم المصطلحات الإسلامية في أمور السياسة والحكم (الإمامة والخلافة.(

وتناولت الدراسة أيضًا أولويات العمل السياسي التي التزمتها الشريعة الإسلامية، وكيفية مواجهة الحكام حينما يجانبون العدل في أحكامهم، وضوابط الخروج والمعارضة، وكيف حدد القرآن المسألة السياسية باتجاهاتها المختلفة.

ومن جملة قضايا الفكر السياسي في الإسلام، تناولت الجوانب المشرقة في العمل السياسي الإسلامي وكيفية ضبط الممارسة السياسية بالمبادئ التي وضعها الإسلام من أجل محاربة الطغيان والانفراد بالرأي وفساد الحكم، وبينت أحوال العلماء في كل أشكال ذلك. واختتمت الدراسة ببعض الاتجاهات الحديثة والمسائل التي استجدت في أمور السياسة عامة والسياسة الشرعية خاصة.

وقسمت هذه الدراسة إلى: مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة؛ وذلك على النحو الآتي:

المقدمة والتمهيد: وتناول الباحث فيها المصطلحات والعناصر التمهيدية لدراسته، ثم الفصل الأول بعنوان: النظرة السياسية في الإسلام، ثم الفصل الثاني وعنوانه: مبادئ السياسة في الإسلام، وفيه ثلاثة مباحث: المبحث الأول: في الإمامة والخلافة، شروطها وواجباتها.

المبحث الثاني: مباحث في الولاية والوزارة والبيعة.

المبحث الثالث: طلب الإمامة أو الإمارة الممدوح والمذموم.

أما الفصل الثالث وعنوانه: الفتوى والعلاقات السياسية في الإسلام، ففيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الدولة الدينية والدولة الإسلامية.

المبحث الثاني: الفتوى السياسية في الإسلام .

المبحث الثالث: المتغيرات المعاصرة في قضية الفتوى.

ثم اختُتم البحث بخلاصة ونتائج للدراسة، تمثلت في أبرز النقاط والحلول والاستنتاجات والمصادقة لما تم ولما قيل خلال الحقب التاريخية المختلفة للقضية المطروحة.



# مهارات البحث الإفتائي

## الهوامش (١/ ٢)

الهامش والحاشية تستعملان استعمالًا مترادفًا، والمقصود بهما في ميدان البحث العلمي: الجزء المخصص من الصفحة أو الرسالة لتدوين كل ما يعين القارئ على استيعاب الفكرة الأساسية، وذكره في المتن يستدعي انقطاع التسلسل الفكري للموضوع.

والهوامش أو الحواشي جزء من البحث، وعلى الباحث أن يعطيها حقها من الاهتمام، حيث إنها تعكس مهارة الباحث في حسن الاستفادة من المراجع التي تناولت موضوع بحثه، وقدرته على الاستخدام المناسب للمادة العلمية، ووضعها في الموضع الذي ينبغي أن تكون فيه، فبعض المعلومات مكانه نصوص الرسالة ومتنها، والبعض الآخر محله هامش الرسالة، وما يصلح بالهامش لا يصلح أن يكون موضعه متن الرسالة، وما يكون موضعه متن الرسالة لا يصلح أن يكون بالهامش.

والمقياس في هذا كما يقول الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان في كتابه البحث العلمي صياغة جديدة: «إن أي فكرة أو فقرة متصلة اتصالًا مباشرًا بالأفكار الأساسية بموضوع البحث فموضعها نصوص الرسالة ومتنها، وما هو منها متصل اتصالًا جانبيًّا كشرح نقطة، أو توضيح فكرة، أو تحليل لها، أو تعليق عليها لو وضعت بصلب الرسالة لاستدعت انقطاع التسلسل الفكري للموضوع الأساس، فمثل هذا موضعه هامش الرسالة، فالغاية من الهامش تجريد المتن من تلك الاستطرادات، التي لا تعد جزءًا رئيسًا من البحث؛ ولكنها في الوقت ذاته ضرورية لإعطاء القارئ صورة كاملة لجميع جوانب البحث».

## وظيفة الهوامش:

يمكن إبراز وظيفة الهوامش فيما يلي:

1. توثيق النصوص المقتبسة، ونسبتها إلى أصحابها، والإحالة إلى مواضع منها.
2. الإحالة لتنبيه القارئ ليتذكر نقطة سابقة أو لاحقة في البحث، مرتبطة بما يقرؤه في الصفحة التي بين يديه، كأن يرد ذكر لمسألة تم تناولها قبل ذلك بالتفصيل، فتتم إحالة القارئ إليها حتى لا يتكرر ذكرها مرة أخرى.
3. استعمالها لتوضيح بعض المصطلحات وشرحها، سواء كانت مما جرى عرضها في ثنايا الموضوع أم لا، أو ترجمة لعلم من الأعلام؛ أو التعريف بمكان، وحينئذٍ يكون تسجيل هذه الأشياء في الهامش أوفق وأَوْلَى؛ لئلا تكون سببًا في قطع تسلسل الأفكار وترابطها.
4. الإشارة إلى مصادر أخرى غنية بالمعلومات، ينصح القارئ بالرجوع إليها.

ومع أهمية هذه الوظائف التي تؤديها الهوامش إلا أن الاقتصاد فيها أمر مهم، ولا يلجأ إليها الباحث إلا لأجل الاعتبارات السابقة؛ حتى لا تتضخم الهوامش وتصبح في حجم البحث أو أكبر.

## مكان الهوامش:

توجد ثلاثة أماكن للهوامش يتخير الباحث منها ما يناسبه أو تفضله جهة الإشراف على البحث، المهم أن يسير الباحث على طريقة واحدة منها في كامل بحثه، وهذه الأماكن هي:

1. أسفل كل صفحة، ويفضل أن تكون أرقام الهامش في كل صفحة منفصلة عن غيرها، بمعنى أن يستأنف الترقيم من جديد في كل صفحة، ويمكن أن تكون الأرقام مسلسلة في كل مبحث على حدة، أو إلى نهاية البحث.
2. نهاية كل فصل أو مبحث، وهنا يكون ترقيم الهوامش مسلسلًا من بداية الفصل أو المبحث حتى نهايته.
3. نهاية البحث، وتكون أرقام الهوامش مسلسلة من بداية البحث إلى نهايته.

والذي يجب على الباحث في الدراسات الإفتائية هو مراعاة الدقة في ترقيم الهوامش، سواء كانت أسفل كل صفحة أم في نهاية كل فصل أو مبحث، أم كانت في نهاية البحث؛ حتى لا يشتت القارئ ويشغله عن استيعاب فكرة البحث الأساسية.

# تقنيات بحثية

## استخدام خدمات برنامج
## «الموسوعة الفقهية الكويتية»



إن من أهم ما يميز الباحث في العلوم الشرعية والإنسانية توثيق المعلومات التي يشتمل عليها بحثه من خلال مصادرها ومراجعها المعتمدة؛ مراعيًا في ذلك عنصري: السرعة، والدقة.

وكثرة المراجع والمصادر المتاحة قد تسبب للباحث بعض المشكلات في تحقيق ذلك، والتي تتمثل في الحصول على معلومة مخصوصة من مصدر بعينه، وهل المعلومة متاحة في هذا المصدر أو لا؟ وفي أي المصادر توجد تلك المعلومة؟

ولا شك أن التطور التكنولوجي الذي نعيشه ساهم بشكل كبير في حل تلك المشكلات البحثية، بل طرح طرقًا جديدة في مجال توثيق المعلومات.

ويعرض مركز دعم البحث الإفتائي بالأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم في هذا المقال برنامجًا إلكترونيًّا يعد من أهم البرامج البحثية في العلوم الشرعية الفقهية، وهو برنامج «الموسوعة الفقهية الكويتية»، مع بيان كيفية استفادة الباحث من الخدمات التي يقدمها.

برنامج «الموسوعة الفقهية الكويتية»، من إنتاج وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة الكويت، وأصله موسوعة ورقية مطبوعة، رأت الوزارة تحويلها إلى برنامج إلكتروني ليسهل على الباحثين استخدامها.

يعد برنامج «الموسوعة الفقهية الكويتية» برنامجًا إلكترونيًّا جامعًا لآراء المذاهب الفقهية المعتبرة في المسائل المتنوعة، مرتبًا ترتيبًا أبجديًّا.

والبرنامج يساعد الباحث في العثور على أي رأي فقهي بسرعة ودقة، ويجب على الباحث بعد الحصول على نتائجه المرجوة من البرنامج أن يراجعها من مصادرها المطبوعة؛ وذلك تحقيقًا للدقة والأمانة العلمية.

## طريقة الاستفادة من أبرز تلك الخدمات:

بعد الدخول على رابط الموقع

https: / / ar.islamway.net / book

تظهر الصفحة الرئيسة لتحميل البرنامج من شبكة الإنترنت، على النحو التالي:



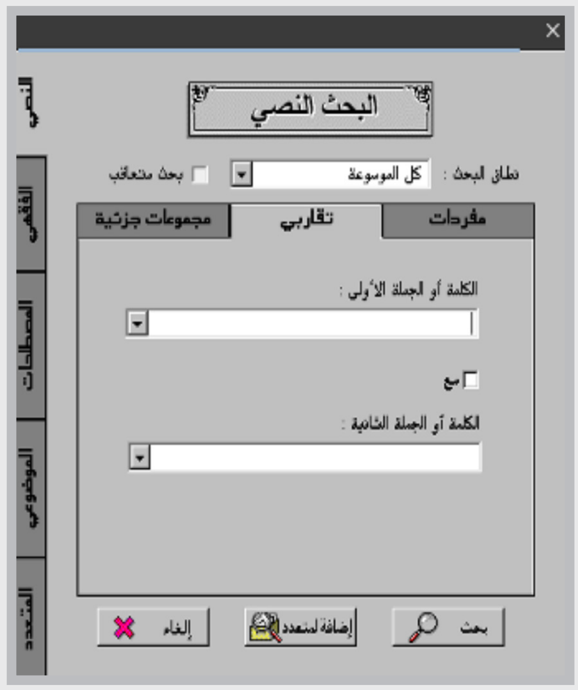

- وبعد تحميل البرنامج وتثبيته على جهاز الكمبيوتر الخاص بالباحث؛ تظهر واجهة البرنامج على النحو التالي:




◂ وعند الضغط على خيار: «مصطلحات» [أيقونة] أعلى الصورة السابقة جهة اليمين، تظهر قائمة تشمل عرضًا كاملًا لمحتويات الموسوعة مرتبًا ترتيبًا أبجديًّا؛ كما في الصورة التالية:



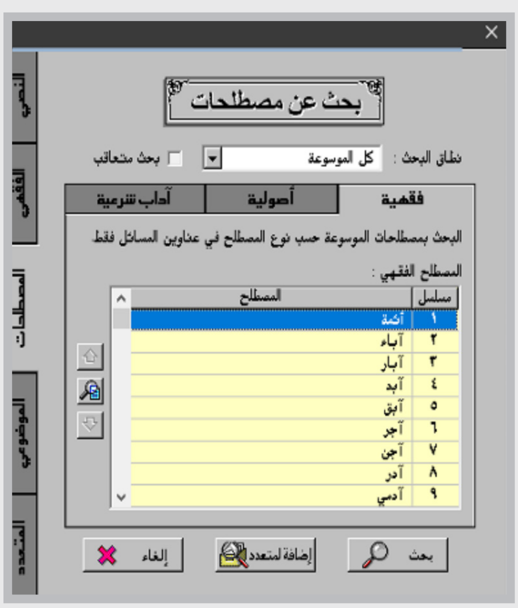
◂ وعند الضغط على خيار: «بحث» بحث أعلى صورة واجهة البرنامج جهة اليمين، تظهر قائمة تحتوي على خيارات بحثية متعددة؛ منها: البحث النصي، ويشتمل على البحث في المفردات، أو بحث تقاربي، أو بحث بمجموعات جزئية؛ كما هو موضح في الصورة التالية:

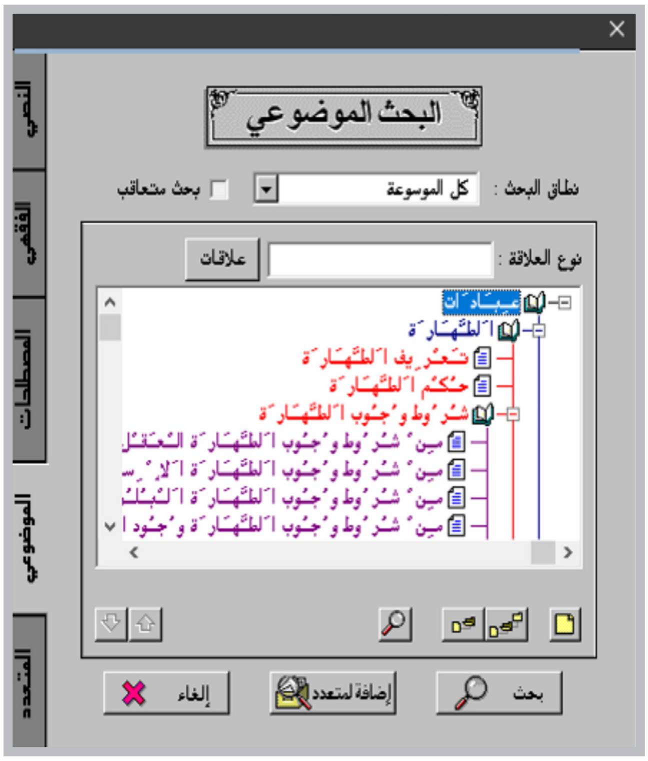



◂ كما يمكن للباحث اختيار طريقة بحث أخرى؛ وذلك من خلال البحث الفقهي الذي يتيح للباحث البحث في الأدلة أو الأعلام أو الفقهاء أو المذاهب أو التراجم أو المسائل أو القواعد أو الفوائد؛ كما هو موضح بالصورة التالية:




◂ كما يمكن للباحث اختيار طريقة بحث أخرى؛ وذلك من خلال البحث بالمصطلحات، الذي يتيح للباحث البحث في المصطلحات الفقهية أو الأصولية أو الآداب الشرعية؛ كما هو موضح بالصورة التالية:






- كما يمكن للباحث اختيار طريقة بحث أخرى؛ وذلك من خلال البحث الموضوعي، الذي يتيح للباحث البحث في الموضوعات المتاحة بالبرنامج، كموضوع الطهارة أو الصلاة مثلًا؛ كما هو موضح بالصورة التالية:




- كما يمكن للباحث اختيار طريقة البحث المتعدد لكتابة أكثر من مفردة في الخانة الملونة باللون الأصفر ليتم البحث عنها جميعًا في نفس الوقت؛ كما هو موضح بالصورة التالية:

- والبرنامج غني بالكثير من الخيارات البحثية، ومحدث باستمرار، ويمكن للباحث استكشاف ذلك من خلال استخدامه للبرنامج.

**ونسأل الله التوفيق والسداد.**

# أطروحة لباحث

## استقلال الفتوى

## (المفهوم – الإمكانية - التطبيق)

مثَّل استقلال القضاء في العقود الأخيرة مقومًا رئيسيًّا في بناء الدول الحديثة بوجه عام، وأصبح حجم هذا الاستقلال مؤشرًا حقيقيًّا يدل على مدى تحقيق العدالة، وبالتالي عكس حجم الثقة التي يتمتع بها النظام القضائي في الدولة؛ ويعني ذلك المبدأ استقلال القرارات والأحكام القضائية وتحررها وعدم خضوعها لباقي السلطات في الدولة تنفيذية كانت أو تشريعية، فصار هذا المبدأ يكفل ممارسة القاضي لمهامه دون تأثير خارجي، ودون حدوث تشابك في علاقته مع السلطة الحاكمة.

وتحاول تلك الدراسة طرح مصطلح (استقلال الفتوى) بوصف الفتوى تشترك مع القضاء في عدة جوانب، وتتفق معه أيضًا من جهة ضرورة تحقيق قدر كبير من الثقة بين المنظومة الإفتائية وبين الجماهير؛ لضمان توجه تلك الجماهير إلى تلك المنظومة وعدم تفلتها إلى قنوات إفتائية أخرى، إما أن تكون غير مؤهلة للممارسة الإفتائية، وإما أنها تخدم أيديولوجيات متطرفة سياسيًّا أو دينيًّا.

وتسعى تلك الدراسة أيضًا إلى محاولة إرساء تصور لمفهوم (استقلال الفتوى) وكيف يمكن تحقيقه، ومدى إمكانية ذلك، وآليات تطبيقه، وهل تدعم بعض المؤسسات الإفتائية ذلك الاتجاه؟ وكيف تدعمه؟

ويمكن أن تدور تلك الدراسة خلال عدة أطر رئيسية:

الإطار الأول: يتناول فيه الباحث مبدأ (استقلال القضاء) والتشابه بين الفتوى والقضاء، وطرح تصوره الخاص نحو مصطلح (استقلال الفتوى).

الإطار الثاني للدراسة: ويبرز فيه الباحث الجانب التأصيلي لمبدأ استقلال الفتوى، والعوامل السياسية والاجتماعية والدينية المؤثرة في الفتوى، ومدى ضرورة حصول ذلك الاستقلال لتحقيق التوازن في الحكم الشرعي، وصدوره موافقًا لمقاصد الشريعة.

الإطار الثالث: وهو إطار استقصائي يرصد فيه الباحث أبرز المؤسسات الإفتائية في العالم الإسلامي والأنظمة المالية والإدارية فيها، والقدر المطلوب لتحقيق ذلك الاستقلال.

## بعض المصادر الأولية التي يمكن للباحث الانطلاق منها:

- كتب الفتوى بوجه عام، ككتب ابن الصلاح وابن حمدان والسيوطي والعز بن عبد السلام، وكذلك
- المراجع التي تتحدث عن السلطة القضائية ومبادئ الفصل بين السلطات.
- مزالق المتصدرين للفتوى في العصر الحديث، عبد الرزاق درغام، بحث مجلة الجامعة الأسمرية بليبيا.
- ضوابط مراعاة الفتوى لمذهب البلد، عبد المجيد جمعة، بحث مجلة المعيار.
- تقنين الفتوى بين تصرف الحاكم ومراعاة مصالح الرعية.
- المسئولية القانونية لوظيفة الإفتاء، زكريا بن تونس.
- منهجية الفتوى في المملكة العربية السعودية، خالد مبروك.
- الفتوى في الجزائر، محمد بغداد.
- الفتوى السياسية في الإسلام، ياسر علي الطيب الماحي.



# نشرة دعم

نشرة بحثية تصدر عن مركز دعم البحث الإفتائي
الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم
العدد (٩) - شهر أكتوبر ٢٠٢٠م - صفر ١٤٤٢هـ

«الدراسات الإسلامية» بجامعة الأزهر .. «44» عامًا في تأصيل علوم الدين

«دعم» تعرض لببليوجرافيا «إعمال قاعدة سد الذرائع في الفتوى»

أهم ملامح الفتوى في دائرة «الفتاوى اللبنانية»

الإفتاء في المغرب .. تاريخ من الانضباط في صناعة الفتوى والمذهب المالكي يسيطر

لدعم مهارات البحث الإفتائي .. طريقة عمل الهامش في صفحة الكتابة (٢-٢)

رسالة دكتوراه ترصد ظاهرة «تصدي طلاب العلم للفتوى» عبر وسائل الإعلام الحديثة

تعرّف على كيفية الكتابة باستخدام الصوت عن طريق «مستندات جوجل»

«دعم» تقترح رسالة ماجستير حول «فراسة المفتي وصناعة الفتوى»





# الفهرس

# هيئة التحرير

الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم

مركز دعم البحث الإفتائي

# كلمة التحرير

بسم الله الرحمن الرحيم

إن خصوصية الصنعة الإفتائية وتمايزها عن سائر العلوم الشرعية بما فيها علم الفقه والأحكام الشرعية ترجع إلى شخصية الفتوى؛ فبينما تتناول الأحكام الشرعية موضوعها في إطار من التجريد والعموم تتناول الفتوى موضوعها وهو (سؤال المستفتي) في إطار من الشخصية والخصوصية؛ فتُبنى الفتوى على جميع التفصيلات المتعلقة بشخص المستفتي وما يحيط به من ملابسات زمانية ومكانية ونحو ذلك، وقد تكون تلك الخصوصية نسبية إلى حد ما، كما في حالة الأقليات المسلمة على سبيل المثال؛ فإن الفتوى قد تخرج لمجموعهم على اعتبارهم مجموعة متميزة بظروفها الخاصة، إلا أنها تبقى في النهاية قضية شخصية خاصة، وهكذا تسير الفتوى في هذا الإطار.

وتلك الخصوصية في عملية صناعة الفتوى تتخطى شخص المستفتي لتصل إلى شخص المفتي ذاته، فالذي لا يمكن تجاوزه أن شخصية المفتي لها تأثيرها المباشر على الفتوى، ونحن لا نقصد مجموعة الصفات المؤهلة للتصدر للإفتاء، وإنما نقصد تلك السمات الشخصية الزائدة عن متطلبات التصدر للفتوى، والتي تخلق نوعًا ما من التفاوت بين مجموعة الأشخاص المتصدرين بالفعل.

ولعل إحدى الوظائف الرئيسة للمؤسسة الإفتائية هي محاولة صهر مجموعة المتصدرين للفتوى في شخصية المؤسسة الإفتائية ذاتها، بحيث تختفي الفروق الشخصية المميزة بين مجموعة المتصدرين وتبرز مكانها شخصية المؤسسة متمثلة في منهجها الإفتائي وآليات إصدار الفتوى، ومن خلال ذلك يمكن تجاوز بعض الفروق في بعض الصفات الشخصية كسرعة البديهة على سبيل المثال؛ فمن الممكن توزيع المتصدرين للفتوى من خلال تفاوتهم في تلك الصفة على فروع الإفتاء المختلفة بحسب حدة تلك الصفة، فيكون الأسرع بديهةً في مجال الفتوى المباشرة، والأقل نسبيًّا في مجال الفتوى المكتوبة، وهكذا. ولكن يبقى السؤال: هل هناك بعض الصفات الشخصية للمفتي التي يصعب تطويعها وتقدير مدى تأثيرها على الفتوى؟

وهذا السؤال هو ما حاول فريق تحرير مجلة دعم البحث الإفتائي حث الباحثين على دراسته من خلال إحدى الصفات المرنة، وهي (الفراسة) ومدى تأثيرها على صناعة الفتوى، وذلك من خلال مقترح لأطروحة علمية بعنوان (فراسة المفتي وصناعة الفتوى).

كما يعرض فريق التحرير في ذلك العدد الحال الإفتائي في المملكة المغربية ومنهج مكتب الإفتاء في لبنان. وفي باب عرض الأطروحة الإفتائية، اختار فريق التحرير رسالة دكتوراة بعنوان «ضوابط الفتوى المباشرة عبر وسائل الإعلام»، وعرض الفريق منهج الباحث وفكرته الأساسية وهيكل الدراسة وأهم النتائج التي توصل إليها. واستكمل فريق التحرير دعم الباحثين في مجال البحث الإفتائي باستكمال موضوع الهوامش وأهميته في كتابة الرسائل العلمية، واستعرض تقنية الكتابة عن طريق الصوت في باب التقنيات البحثية، مع رصد أهم المصنفات القديمة والحديثة في قضية سد الذرائع وطرق إعمالها في صناعة الفتوى. وصدر الفريق المجلة كالعادة بالحديث عن كلية شرعية وإرشاد الباحثين إلى طريقة تسجيل دراسة بحثية في مجال الإفتاء عن طريقها، واختار الفريق لهذا العدد كلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر.

ونسأل الله سبحانه وتعالى التوفيق والعون الدائم

# معهد و جامعة

## كلية الدراسات الإسلامية والعربية
## جامعة الأزهر

## النشأة والمقر:

تعتبر كلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر الشريف، من الكليات التي تتميز بتنوع العلوم الإسلامية والعربية؛ ويبرز دورها في تخريج عالم أزهري موسوعي مستوعب لعلوم أصول الدين بتخصصاتها في العقيدة، والتفسير، والحديث وكذلك علوم الشريعة الإسلامية بتخصصاتها في الفقه، وأصول الفقه بالإضافة إلى علوم اللغة العربية بتخصصاتها في اللغويات وأصول اللغة، والبلاغة، والأدب.

فهي كلية تجمع بين التخصصات المتعددة، وبذلك يكون خرِّيجها قد جمع فأوعى، وعلى دراية وعلم بشتى العلوم التي تخدم الكتاب، والسنة؛ للحفاظ عليهما، والدعوة إلى نشرهما، والتمسك بهما، والذود عنهما، وتطبيق منهجهما تطبيقًا عمليًّا.

أنشئت كلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر بناءً على القرار الوزاري رقم **299** من العام **1976**م.

تقع الكلية حاليًّا داخل حرم جامعة الأزهر – طريق النصر – مدينة نصر– القاهرة. أقسام الكلية:

- **القسم الأول:** قسم اللغة العربية.
- **القسم الثاني:** قسم أصول الدين.
- **القسم الثالث:** قسم الشريعة الإسلامية.
- **القسم الرابع:** قسم الشريعة والقانون (بنات).
- **القسم الخامس:** قسم الصحافة والإعلام (بنات).

## الدرجات العلمية في الكلية ومجالاتها:

تمنح كلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر درجة البكالوريوس ثم الماجستير والدكتوراه في أحد تخصصاتها.

وتعمل كلية الدراسات الإسلامية والعربية بالأزهر على إعداد خريج متميز في العلوم الإسلامية والعربية، يجمع بين الأصالة والمعاصرة، تتوافر فيه متطلبات سوق العمل.

وتؤهل الكلية طلابها للعمل بعدة مجالات؛ كمجال تدريس العلوم الشرعية، ومجال الفتوى والإفتاء، ومجال الوعظ والخطابة في المساجد، والعمل في مجال البحث الشرعي في مراكز البحث المتخصصة.

## فروع الكلية:

بجانب الفرع الرئيس الذي أنشئ بالعاصمة المصرية القاهرة بقسميه (بنين وبنات) تم إنشاء فروع أخرى بعدة محافظات مصرية، منها:

- أفرع للبنين، وهي: فرع أسوان، **1989**م، ودسوق، **1996**م، وقنا **1992**م، ودمياط، **1991**م، والشرقية **2001**م.
- أفرع للإناث: وهي فرع القليوبية: **2001**م، وكفر الشيخ **2000**م، بالإضافة إلى أفرع المنصورة، والزقازيق، والإسكندرية، وبني سويف، وبورسعيد، ودمنهور، وسوهاج.

## قسم الدراسات العليا:

تقدم كلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر خمسة برامج لكل من الماجستير والدكتوراه، وهي: (اللغة العربية – أصول الدين – الشريعة الإسلامية – الشريعة والقانون، للإناث– الصحافة والإعلام، للإناث أيضًا).

ويشترط في التقدم للمرحلة التمهيدية للماجستير أن يكون المتقدم حاصلًا على الليسانس من الكلية بتقدير عام «جيد»، أما إذا كان حاصلًا في الليسانس على تقدير عام «مقبول» فإنه يتعين عليه التقديم للحصول على دبلومة من سنة واحدة، فإذا حصل فيها على تقدير عام «جيد» يتم قبوله.

ومرحلة القبول تلك تتم بعد اجتياز الطالب اختبار القبول ومجموعة من الإجراءات التي تحددها الكلية.

وبعد اجتياز المرحلة التمهيدية بتقدير عام لا يقل عن «جيد» يقوم الطالب باختيار عنوان لرسالة الماجيستير ويتقدم بطلب إلى عميد الكلية الذي يحيله على القسم المتخصص لعقد سمينار للموافقة على التسجيل، وبعد التسجيل يتابع الطالب مع مشرفي رسالته من السادة أعضاء هيئة التدريس، أما التسجيل

للدكتوراه فيكون بعد الحصول على درجة الماجستير بتقدير عام لا يقل عن «جيد»، مع مراعاة الشروط التي تقرها اللجان، والمجالس المختصة.

## إجراءات تسجيل أطروحة في الإفتاء في كلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر:

للباحثين الذين استوفوا شروط تسجيل الأطروحات في الكلية التقدم للتسجيل بمرحلة الماجستير أو الدكتوراه في القسم المناسب لمؤهلهم الدراسي.

وأقسام الكلية الأربعة: (اللغة العربية – أصول الدين – الشريعة الإسلامية – الشريعة والقانون، للإناث) تعتبر مجالات مناسبة لتقديم الأطروحات المتعلقة بقضايا الفتوى والإفتاء.

كما يمكن تقديم أطروحات في دراسة وتحليل ونقد وعرض التناول الإعلامي أو الصحفي لقضايا الفتوى والإفتاء، وذلك من خلال قسم «الصحافة والإعلام» بفروع الكلية الخاصة بالإناث.

ولمزيد من التفصيل يمكن مراجعة الموقع الإلكتروني الرسمي للكلية عن طريق الرابط:

**http://www.azhar.edu.eg/derasat-cairo**



# إعمال قاعدة سد الذرائع في الفتوى

# ببليوجرافيا

إذا كان أكثر الناس في بلاد العالم المتقدم يتسارعون إلى الإفادة من كل جديد دون نظر إلى حل أو حرمة، فإن المسلم الملتزم يتوقف أمام المستحدثات المتتابعة ليعرف حكمها من أصحاب الفُتيا.

وإذا كان الحلال بيِّنًا والحرام بينًا فإن لبعض الأمور المباحة وسائل تؤدي بصاحبها إلى مفسدة أو تنتهي به إلى شر مستطير، وقد اتفق الفقهاء على أن هذه النتيجة السيئة تقتضي أن تحرم هذه الأمور، وهذا ما يسمى بـ«سد الذرائع»، فإذا كانت النتيجة طيبة عدُّوا وسائلها طيبة مسموحًا بها، بل مطلوبة، واعتبروها من باب فتح الذرائع.

ولا ريب في أن العمل بقاعدة الذرائع -سدًّا وفتحًا- سيبقى ما بقي الزمان؛ لأنهما بمنزلة التطبيقات العملية للمصالح المرسلة، التي تتجدد مع الناس في كل عصر ومصر.

وفيما يلي نرصد أهم المؤلفات التي تناولت هذه القضية ونضعها بين يدي الباحثين والمهتمين بأمر الفتوى:

## أولا: المؤلفات التراثية:

- الموافقات في أصول الأحكام، إبراهيم بن موسى، الشاطبي، بتعليق الشيخ محمد حسنين مخلوف، دار الفكر-بيروت.
- إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر، ابن قيم الجوزية، دار الجيل-بيروت.
- الفروق، شهاب الدين أحمد بن إدريس المالكي، الشهير بالقرافي، عالم الكتب.
- شرح تنقيح الفصول، الإمام القرافي، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة.

## ثانيا: المؤلفات المعاصرة:

- قاعدة سد الذرائع ومظاهر اعتبارها في الفقه الإسلامي، محمود أحمد محمد عبد الله، رسالة دكتوراه بكلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر، 1980م.
- سد الذرائع عند المالكية وتطبيقاته المعاصرة دراسة تطبيقية على الفتاوى الصادرة من الهيئة العامة للشئون الإسلامية والأوقاف في الإمارات العربية المتحدة، الدكتور حسن محمد عبد الله المرزوقي، والدكتور حمزة عبد الكريم محمد حماد، بحث بمجلة الصراط، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، السنة السادسة عشرة، العدد التاسع والعشرون، يوليو 2014م.
- سد الذرائع وأثره في الفتاوى المعاصرة «الأحوال الشخصية أنموذجًا»، فاتح سعدي، بحث بمجلة الشهاب، صادرة عن معهد العلوم الإسلامية بجامعة الوادي بالجزائر، عدد 4، سبتمبر 2016م.
- التطبيقات الفقهية المعاصرة لقاعدة سد الذرائع، محسن بن عامر الحجري، رسالة دكتوراه، جامعة الزيتونة، 2010م.
- قاعدة سد الذرائع وتطبيقاتها في الشريعة الإسلامية والقانون، الدكتور عدنان إبراهيم عبد الجميلي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.
- سد الذرائع عند الإمام ابن القيم وأثره في اختياراته الفقهية، سعود بن ملوح سلطان العنزي، (أصل هذا الكتاب رسالة ماجستير) الدار الأثرية، عمَّان-الأردن.
- التطبيقات المعاصرة لسد الذريعة، الدكتور يوسف عبد الرحمن الفرت، دار الفكر العربي، القاهرة.
- سد الذرائع وتطبيقاته في مجال المعاملات، للشيخ عبد الله بن بيه، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب-البنك الإسلامي للتنمية-السعودية، 1998.
- المعاملات المالية المعاصرة وأثر نظرية الذرائع في تطبيقاتها، الدكتورة أختر زيتي بنت عبد العزيز، (أطروحة دكتوراه في الفقه وأصوله من الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا)، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2008م.
- سد الذرائع في الشريعة الإسلامية، محمد هشام البرهاني، مطبعة الريحاني-بيروت.



- قاعدة سد الذرائع وأثرها في الفقه الإسلامي، محمود حامد عثمان، دار الحديث.

## ثالثا: الفتاوى ذات الصلة:

- فتوى بحثية لدار الإفتاء المصرية بعنوان «دليل سد الذريعة في الفقه الإسلامي» بتاريخ **2013/ 01/ 14**م.
- فتوى دار الإفتاء المصرية بعنوان «تأجيل العمرة خوفًا من انتشار مرض كورونا» بتاريخ **2020/ 04/ 14**م، حيث أيدت الفتوى قرار السلطات السعودية بالتعليق المؤقت لمنح تأشيرات العمرة وزيارة الحرم النبوي الشريف لمواجهة انتشار فيروس (كورونا) للحفاظ على أرواح وسلامة المعتمرين؛ إعمالًا لقاعدة سد الذرائع، وأن درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة.
- فتوى دار الإفتاء المصرية بعنوان «حمل السلاح والتجارة فيه دون ترخيص» بتاريخ **2012/ 07/ 17**م، وقد خلصت الفتوى إلى أن استخدام السلاح وشراءه وبيعه من المواضع التي يُحتاج فيها إلى سدِّ الذرائع للحدِّ من سوء استعماله؛ حفاظًا على النفوس والمُهَج.
- فتوى دار الإفتاء المصرية بعنوان «ضرب المدرسين للتلاميذ بالمدارس» بتاريخ **2009/ 07/ 05**م، فقد خلصت الفتوى إلى أن ضرب المدرسين للتلاميذ بالمدارس يُمنع سدًّا للذريعة؛ فقد يتخذه بعض المدرسين تُكَأَةً للضرب المبرح، أو للتنفيس عن غضبهم لا بغرض التربية، فيحدث ما لا تُحمَد عقباه من إصابة الطالب أو حتى وفاته، ومن نشر الروح العدوانية بين المدرسين والطلاب وأهليهم.
- قرار مجلس الإفتاء والبحوث والدراسات الإسلامية بدار الإفتاء الأردنية رقم: (**156** (**22** /) بتاريخ (**1432** / **1** / **17**هـ) الموافق (**23** /**12** / **2010**م) عن حكم كتابة الآيات القرآنية على الملابس، فقد قرر المجلس: أنه لا يجوز كتابة الآيات القرآنية على الملابس؛ سدًّا للذريعة، وخشية امتهان كلام الله تعالى.

# مناهج إفتائية

## منهج
## دار الفتوى في
## الجمهورية اللبنانية



إن تاريخ الإفتاء الرسمي في الجمهورية اللبنانية عريق؛ فمنذ ما يزيد على المائة عام، وتحديدًا عام **1909**م صدر الفرمان العثماني بتنصيب سماحة الشيخ مصطفى نجا (المتوفى **1932**م) مفتيًا لبيروت، ثم تم انتخاب الشيخ محمد توفيق عمر خالد مفتيًا لمدينة بيروت بتاريخ **1932**م خلفًا للشيخ مصطفى نجا، وبعد مرور خمسة أشهر صدر المرسوم رقم **291** بتاريخ **1932/ 7/ 9**م، الذي يتضمن أن مفتي بيروت يلقَّب منذ الآن فصاعدًا بمفتي الجمهورية اللبنانية، وسيكون الرئيس المباشر لجميع علماء الدين المسلمين والمرجع الأعلى للأوقاف الإسلامية ودور الإفتاء، يمارس جميع الصلاحيات المقررة له بالتعاون مع مفتي المناطق وأمين الفتوى.

فقد نصت المادة الأولى من المرسوم الاشتراعي رقم (**55/ 18**)، على ما يلي: «المسلمون السُّنِّيون مستقلون استقلالًا تامًّا في شئونهم الدينية وأوقافهم الخيرية، يتولون تشريع أنظمتها وإدارتها بأنفسهم؛ طبقًا لأحكام الشريعة الغراء، والقوانين والأنظمة المستمدة منها، بواسطة ممثلين منهم من ذوي الكفاءة وأهل الرأي».

كما نصت المادة الثانية: على أن مفتي الجمهورية، هو رئيس المسلمين الديني، وممثلهم بهذا الوصف لدى السلطات العامة، وله ذات الحرمة والحقوق والامتيازات التي يتمتع بها أعلى الرؤساء الدينية.

ودار الفتوى في الجمهورية اللبنانية هي المرجعية الدينية الإسلامية، فبجانب مهمتها الأساسية في الفتوى والإرشاد ترعى وتوجه وتدير الشئون الدينية والوقفية في لبنان، بما يشمل مسائل الأوقاف، والمساجد، والزكاة، والعمل الخيري والاجتماعي، والتعليم الديني، وتقيم العلاقات الوثيقة مع المؤسسات الدينية في لبنان والعالم.

### ومن أهم ملامح الفتوى في دار الفتوى اللبنانية:

مراعاة قرارات الهيئات الشرعية والمجامع الفقهية ودور الإفتاء الكبرى، والقوانين المعمول بها في مسائل النوازل وفتاوى الأمة؛ لما فيها من جهد جماعي.

ومن ذلك قرار دار الفتوى بأن الزواج المدني يخالف أحكام الشريعة الإسلامية جملة وتفصيلًا، كما أنه يخالف أيضًا أحكام الدستور اللبناني فيما يتعلق بوجوب احترام قانون الأحوال الشخصية المعمول به في المحاكم «الدينية » العائدة للبنانيين.

الالتزام بالوسطية والاعتدال والبعد عن التشدد والغلو في أمور الدين، وذلك من خلال الالتزام بالضوابط والقواعد الشرعية والوقوف عند حدود الشرع دون توظيف أحكام الشريعة لتحقيق أية أهداف أخرى سياسية أو اقتصادية أو مذهبية.

ففي فتوى وبيان صادر عن دار الفتوى اللبنانية، صرحت الدار بأن سب أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها جهل، وحذرت جمهور المسلمين من الوقوع في فخ الفتنة المذهبية والطائفية.

- مراعاة تغير الأعراف من بلد لبلد عند مباشرة الفتوى.
- التنبيه إلى خطورة سحب مسائل الماضي إلى الواقع الحالي دون التفات إلى تغير الظروف والأحوال.
- الإلمام بقواعد اللغة العربية، والتسلح أيضًا بعلوم ومعارف العصر؛ كالإدارة والاجتماع والاقتصاد والإعلام وعلم النفس، والقدرة على تطويع وسائل التواصل الحديثة لخدمة عملية الإفتاء حتى تصبح أعلى جودة وكفاءة وأكثر فاعلية.

**ودائرة الفتاوى اللبنانية تعتذر عن الإجابة عن الأسئلة التي تتعلق بالموضوعات الآتية:**

- أسئلة الطلاق إذا كان السائل يسأل عن واقعة معينة؛ إذ لا بد من حضور الطرفين شخصيًّا إلى دار الفتوى في منطقة سكنه، ولا يكفي السؤال عبر الموقع.
- تفسير الرؤى والأحلام.
- تقييم الجماعات والطوائف والأشخاص.
- أسئلة المسابقات والفوازير.
- مواقف سياسية لا ارتباط لها بأمور شرعية.
- التعليق على فتاوى صادرة عن جهات أخرى.
- الأسئلة المتعلقة بأي نزاع مالي، إذ لا بد من حضور طرفي النزاع شخصيًّا ليُحكَمَ بينهما.
- أسئلة الافتراضات غير الواقعية والمتكلفة.
- الأسئلة المتكررة من الموسوسين.
- الدلالة على رقاة شرعيين.

# الإفتاء
# في المغرب



مثلت المغرب طوال تاريخها منذ الفتح الإسلامي أهمية بالغة للدولة الإسلامية من حيث كونها البوابة الغربية التي انتشر الإسلام منها إلى بلاد الأندلس، ومن حيث كونها نقطة تلاقٍ حضاري أسهمت في عملية الانتقال الحضاري بين المشرق الإسلامي والغرب الأوروبي، فكان لها وضعها المميز والخاص في التاريخ الإسلامي على الدوام.

وتعد المملكة المغربية اليوم دولة إسلامية خالصة حيث تمثل نسبة السكان المسلمين ما يقارب **99**٪ من إجمالي عدد سكان المملكة المغربية.

أما عن طبيعة المملكة المغربية كدولة إسلامية وعربية فإن الفتوى تمثل ركنًا أصيلًا من أركان التماسك الاجتماعي فيها نتيجة المكانة الطبيعية التي يمثلها الدين في تكوين المجتمعات العربية والإسلامية.

وعلى مدار تاريخ المغرب الإسلامي عمومًا كان للمذهب المالكي سيطرته وسيادته التامة كمذهب رئيس في التدريس والقضاء والإفتاء، ولم يستطع أي مذهب منازعة المذهب المالكي في سيادته في المغرب طوال التاريخ الإسلامي، وقد ساعد على ذلك مجموعة العلماء الذين تفقهوا على الإمام مالك وعادو إلى منطقة الغرب الإسلامي، مع تمكن المذهب في القضاء وتدين حكام المغرب به في غالب الأحوال، ولعل الاستثناء الوحيد تاريخيًّا من تلك السيادة المطلقة كان أثناء حكم دولة الموحدين، وسرعان ما عاد المغرب إلى السيادة المالكية مرة أخرى.

ولم يكن غريبًا والوضع كذلك أن يكون الإفتاء في المغرب مالكيًّا خالصًا، وأن يظل كذلك إلى وقتنا الحاضر، حتى استقرار الإفتاء حاليًّا في المغرب ممثلًا في «المجلس العلمي الأعلى»وهو الجهة الرسمية المنوط بها في المملكة المغربية إصدار الفتوى، وكان تأسيسها عام **1981**م.

وتعتمد الفتوى في المغرب عمومًا على قواعد المذهب المالكي المتمثلة في اعتماد مبادئ السياسات الشرعية مثل: المصالح المرسلة، وسد الذرائع، والعرف، ومراعاة الخلاف.

وذلك الانضباط المذهبي الكبير في صناعة الفتوى في المملكة المغربية ساعد بشكل مباشر في الحقيقة على ضمان الوحدة التشريعية والقضائية، وتجنب كل ما من شأنه أن يبث روح الخلافات الاعتقادية من جهة أخرى.

وتلك السيادة المالكية على الحالة الإفتائية في الغرب لم تمنع من مراعاة باقي المذاهب الفقهية المعتبرة، كما هو الاتجاه السائد في صناعة الفتوى المعاصرة الذي تعتمده أغلب المؤسسات الإفتائية في العالم الآن، وتظهر تلك المراعاة في المسائل عندما يكون في اتباع مذهب آخر غير المذهب المالكي رفع للحرج وطلب للتيسير على الناس.

إلا أن ذلك لا يؤثر على الصبغة المالكية الإفتائية في المملكة المغربية، واعتماده كمذهب رئيس في الفتوى معتمدًا على مصنفات الفقه المالكي المعتمدة.

عرض

# أطروحة افتتاحية

## ضوابط الفتوى المباشرة عبر وسائل الإعلام

وهي رسالة دكتوراه مقدمة من الباحث صالح غانم، تحت إشراف د. موسى محمد عثمان، لكلية الشريعة والقانون، جامعة أم درمان السودانية، عام 2013م.

وقد رصد الباحث ظاهرة تصدي الكثير من طلاب العلم للفتوى، واشتهار بعضهم في ذلك المجال عن طريق وسائط الإعلام الحديثة من قنوات فضائية وبرامج إعلامية وإذاعية وصحف ومجالات وإنترنت، فتطايرت الفتوى المتضاربة شرقًا وغربًا، وحاول الباحث في تلك الدراسة التدرج في موضوع الفتوى المباشرة عبر وسائط الإعلام، وما يتعلق بأهميتها ودورها التنموي ووسطيتها وأشكالها وضوابها وطرق تنظيمها. وسلك الباحث في الدراسة المنهج الاستقرائي التحليلي. وقسم الباحث دراسته إلى مقدمة وخمسة أبواب وخاتمة، أما المقدمة فتناول فيها أهمية الموضوع وأسباب اختياره والهدف منه ومنهج الدراسة ومخططها.

وتناول الباب الأول تعريف الفتوى المباشرة ونشأتها وأحكام الفتوى المباشرة.

وفي الباب الثاني تناول الباحث الشروط والصفات والأحكام التي تتعلق با لمفتي .

وفي الباب الثالث: تناول أهمية الفتوى المباشرة في تنمية المجتمعات ومفهوم الوسطية فيها، ومظاهرها التي تتحقق في الفتوى المباشرة، ومنهج التيسير والتشديد في الفتوى المباشرة.

وفي الباب الرابع أشكال الفتوى المباشرة وضوابطها وطرق تنظيمها.

أما الخاتمة فتناولت النتائج، والتوصيات، ومن أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث في دراسته:

أن هناك تضاربًا كبيرًا في الفتوى عبر وسائط الإعلام الحديثة، خاصة في برامج الإفتاء عبر القنوات الفضائية، سببه عدم مراعاة اختلاف الأعراف بين الأمصار والظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لكل بلد.

عدم وجود ضابط وآلية للإفتاء المباشر عبر وسائط الإعلام، بل إن الباب مفتوح على مصراعيه لكل متفقه، فظهرت الفتاوى الطائشة التي تثير الجدل بين الناس وتفرق صفوف الأمة وتزعزع الثقة بالعلماء والمفتين.

عدم وجود هيئة أو جهة في كثير من بلدان العالم الإسلامي، تشرف على الإفتاء، وتحد من ظاهرة الفتاوى الشاذة ببيان الحق فيها وإيضاح الصواب للناس واتخاذ إجراءات ضد من يفتي بها على الملأ.

أن كثيرًا من المتصدرين للفتوى عبر وسائط الإعلام المباشر، وخاصة عبر القنوات الفضائية لا يتورعون عن الإجابة عن كل ما يعرض لهم، دون تريث في إصدار الفتوى لطلب المشورة أو معرفة واقع المشكلة.



# مهارات البحث الإفتائي

## الهوامش (٢/ ٢)

## طريقة عمل الهامش في صفحة الكتابة

قبل الاعتماد على برنامج الكتابة (**Microsoft word**) كان يتم عمل الهوامش بطريقة يدوية حيث يقدر الباحث المسافة التي سيحتاجها أسفل الصفحة لكتابة المعلومات اللازمة في الحاشية أو الهامش، ولا يخفى ما في هذه الطريقة من إهدار للوقت والجهد، وأيضًا صعوبة التعديل فيها بالزيادة أو الحذف؛ ولذلك كان بعض الباحثين يفضل عمل الهوامش في نهاية كل فصل على حدة، أو في نهاية البحث مرة واحدة.

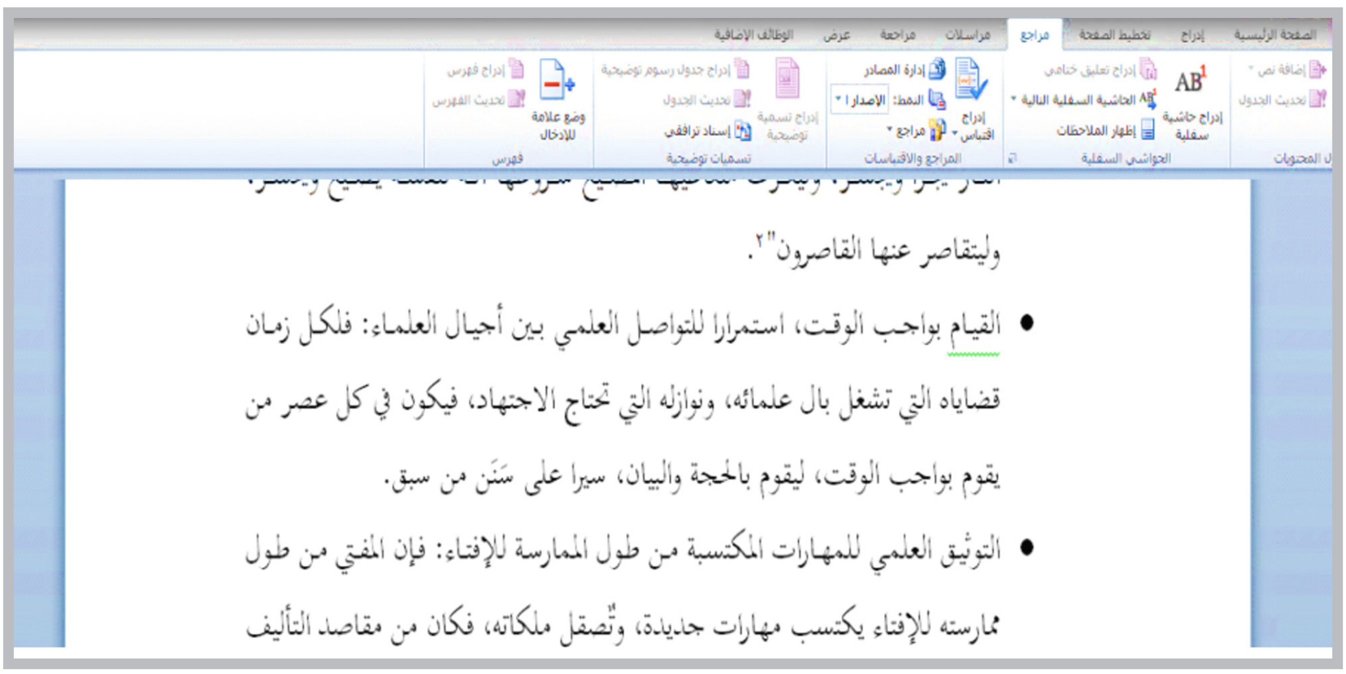
والآن مع التقدم في وسائل الكتابة والطباعة حيث أصبح الاعتماد على برنامج (**Microsoft word**) أمرًا لا غنى للباحث عنه، يمكن عمل الهوامش بطريقة سهلة من خلال برنامج الكتابة نفسه، وهذا له مميزات أبرزها:

1. سهولة إجراء هذا الأمر بواسطة برنامج الكتابة.
2. إمكانية زيادة الهوامش أو تقليلها بالكتابة أو الحذف، أو عمل هوامش جديدة في أي صفحات البحث في جميع مراحل الكتابة، ومنها المراجعة النهائية قبل الطباعة.
3. توفير الوقت والجهد، والباحث في أمسِّ الحاجة إليهما.

## طريقة عمل الهوامش (الحواشي السفلية) باستخدام برنامج الوورد:

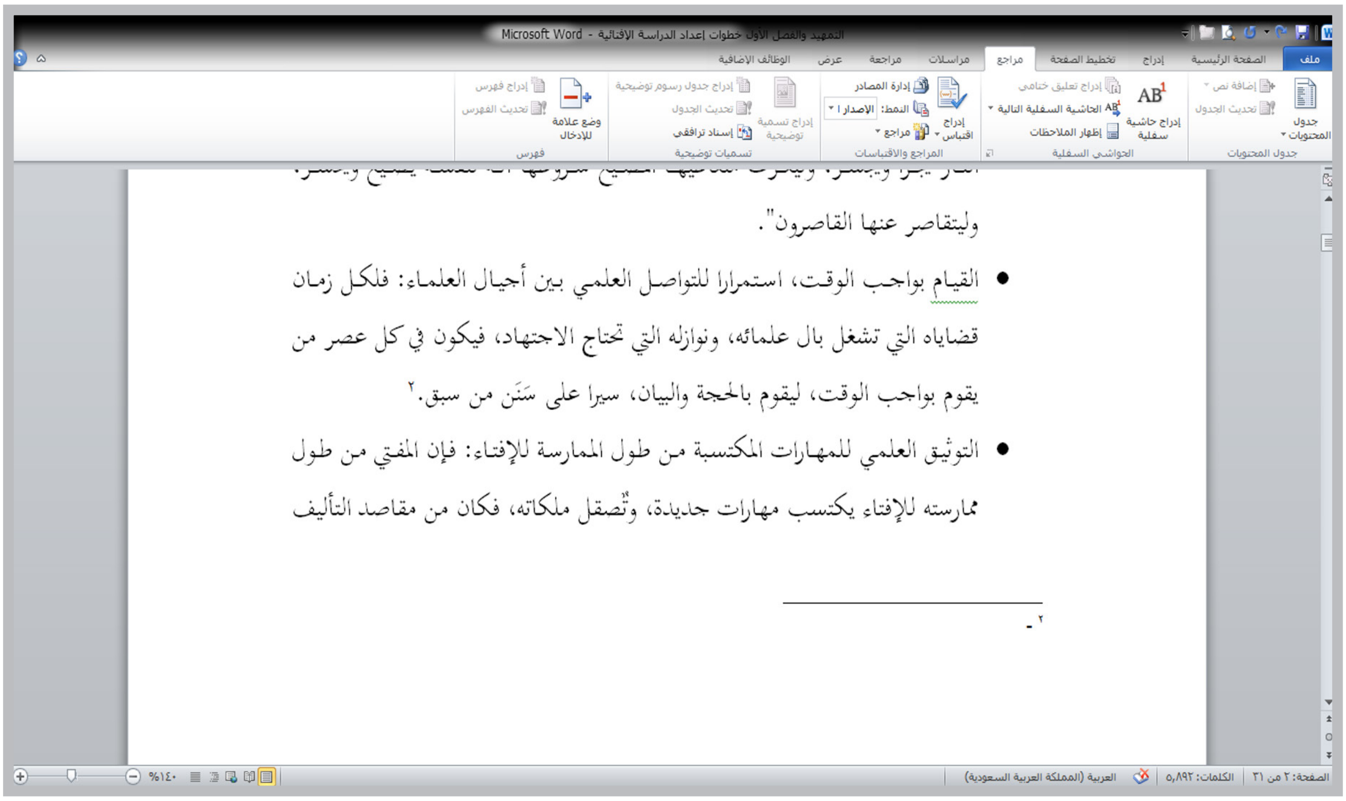
يسهِّل برنامج وورد إدراج الحواشي السفلية، وعن طريقها يتم ترقيم الحواشي السفلية الجديدة تلقائيًّا كما تتمدد منطقة الحواشي السفلية أو تتقلص تلقائيًّا اعتمادًا على كمية النص الموجود فيها، ويمكن عمل الحواشي السفلية من خلال اتباع الخطوات التالية:

1. انقر على لسان تبويب «المراجع». ستجد لسان التبويب هذا أعلى النافذة بين ألسنة التبويب «مخطط الصفحة» و«مراسلات» عادة، ويسمح لك لسان التبويب بإدراج أدوات مراجع مختلفة، كإدراج فهرس أو حواشٍ سفلية أو حواشٍ ختامية أو اقتباسات أو تعليقات، وغير ذلك من الأشياء.



**2** ضع مؤشر الكتابة في المكان الذي ترغب في ظهور الحاشية السفلية فيه، يتم الإشارة إلى الحواشي السفلية عادة باستخدام أرقام علوية صغيرة متسلسلة، لذا ضع مؤشِّر الكتابة في المكان الذي ترغب بظهور الرقم فيه.

**3** انقر على زر «إدراج حاشية سفلية». يكون هذا الزر في قسم «الحواشي السفلية» في لسان تبويب «المراجع»، ويؤدي النقر عليه إلى إدراج رقم وإدراج خط فاصل أسفل الصفحة، ثم سيتم نقل مؤشِّر الكتابة إلى الحاشية السفلية الموجودة أسفل الصفحة تلقائيًّا لتتمكن من ملئها.

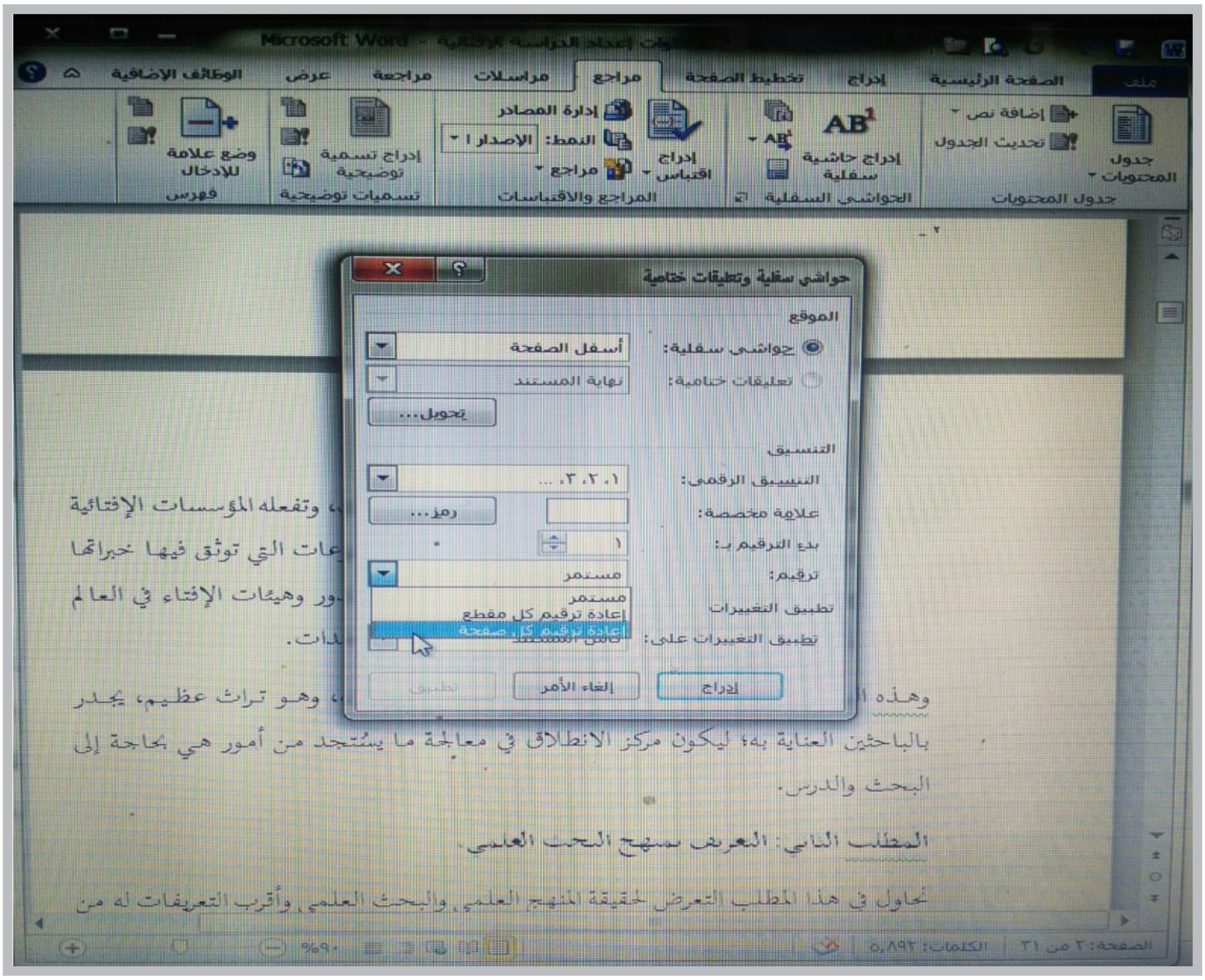



**4** الحواشي الختامية شبيهة بالحواشي السفلية إلا أنها تظهر في نهاية المستند، ويتم ترقيم الحواشي الختامية بأرقام رومانية عادة (i و ii و iii وما إلى ذلك).

**5** كحل بديل يمكنك استخدام اختصار لوحة المفاتيح **Ctrl + Alt + F** لإدراج حاشية سفلية، أو استخدام الاختصار **Ctrl + Alt + D** لإدراج حاشية ختامية.

واستخدام اختصار لوحة المفاتيح أيسر وأسرع، فقط عليك أن تنقر بالماوس على نهاية الكلمة التي تريد أن تكتب تعليقًا لها في الحاشية السفلية، ثم تضغط على **Ctrl + Alt + F**، وسيتم عمل الحاشية ونقلك إليها أسفل الصفحة مباشرة لتقوم بكتابة ما تريد.

**6** يقوم البرنامج بترقيم الحواشي ترقيمًا مسلسلًا بدءًا من رقم (1) وتزيد أرقام الحواشي السفلية بشكل متسلسل في المستند بالكامل افتراضيًّا، ويمكنك تغيير ذلك حتى تبدأ الأرقام من البداية في كل صفحة أو كل فاصل أقسام بداخل المستند، وذلك من خلال النقر على زر القائمة الموجودة أسفل الجهة اليمنى من قسم «الحواشي السفلية»، يُؤدِّي ذلك إلى فتح نافذة «الحواشي السفلية والحواشي الختامية»، ويمكنك تحديد مكان إعادة بدء ترقيم الحواشي السفلية في قائمة «الترقيم» المنسدلة بداخل القسم «تنسيق».


Microsoft Word
ملف
الصفحة الرئيسية
إدراج
تخطيط الصفحة
مراجع
مراسلات
مراجعة
عرض
الوظائف الإضافية
جدول المحتويات
إضافة نص
تحديث الجدول
إدراج حاشية سفلية
الحواشي السفلية
إدراج اقتباس
إدارة المصادر
النمط:
مراجع
المراجع والاقتباسات
إدراج تسمية توضيحية
تسميات توضيحية
وضع علامة للإدخال
فهرس
حواشي سفلية وتعليقات ختامية
الموقع
حواشي سفلية:
أسفل الصفحة
تعليقات ختامية:
نهاية المستند
تحويل...
التنسيق
التنسيق الرقمي:
١، ٢، ٣، ...
علامة مخصصة:
رمز...
بدء الترقيم بـ:
١
ترقيم:
مستمر
إعادة ترقيم كل مقطع
إعادة ترقيم كل صفحة
تطبيق التغييرات
تطبيق التغييرات على:
إدراج
إلغاء الأمر
تطبيق
وتفعله المؤسسات الإفتائية
التي توثق فيها خبراتها
وهيئات الإفتاء في العالم
وهو تراث عظيم، يجدر
بالباحثين العناية به؛ ليكون مركز الانطلاق في معالجة ما يستجد من أمور هي بحاجة إلى
البحث والدرس.
المطلب الثاني: التعريف بمنهج البحث العلمي
نحاول في هذا المطلب التعرض لحقيقة المنهج العلمي، والبحث العلمي، وأقرب التعريفات له من
الكلمات: ٥،٨٩٢

# تقنيات بحثية

## الكتابة باستخدام الصوت
## عن طريق موقع
## «مستندات جوجل»



في الكثير من الأحيان يضطر الباحث إلى البحث عن وسائل وأدوات حديثة تساعده في تحقيق الدقة والسرعة المطلوبة في كتابة بحثه.

كما أنه يمكن أن تطرأ للباحث معلومة علمية يحتاج إلى تدوينها في الحال، وربما لا تسعفه أدواته حينئذٍ في عملية التدوين.

وبناءً على ذلك، وتسهيلًا على الباحثين، تعرض نشرة دعم الباحث الإفتائي في هذا العدد أداة جديدة من المتصفح جوجل، أُتيح استخدامها للمتصفحين من المهتمين بمجال البحث والكتابة، وهذه الأداة هي: «الكتابة باستخدام الصوت» عن طريق المتصفح «مستندات جوجل **Google Docs** .»

حيث يتيح للباحث تحويل الصوت إلى نصٍّ مكتوبٍ في ملف وورد، عن طريق التحدث في المايك مباشرة، وسيتم كتابة كل ما يتلفظ به الكاتب بصوته في شكل نصٍّ مكتوب مباشرة. هذه الميزة تعمل بشكل طبيعي عن طريق جهاز الكمبيوتر أو الموبايل الشخصي.

وفي هذا الإطار ينبغي التنبيه على أن هناك العديد من البرامج التي تتيح نفس الميزة للكاتب كبرنامج الواتس آب، والماسنجر، والتليجرام، وغيرها الكثير، وعلى الرغم من تعدد تلك البرامج فإنها لا تتميز بالدقة المطلوبة، ولكن هذه الميزة من المتصفح جوجل تتميز بأنها قليلة الأخطاء للغاية، كما أنها ميزة لا تحتاج إلى تحميل أو تثبيت على الكمبيوتر، بل يمكن للباحث استخدامها مباشرة عبر الإنترنت.

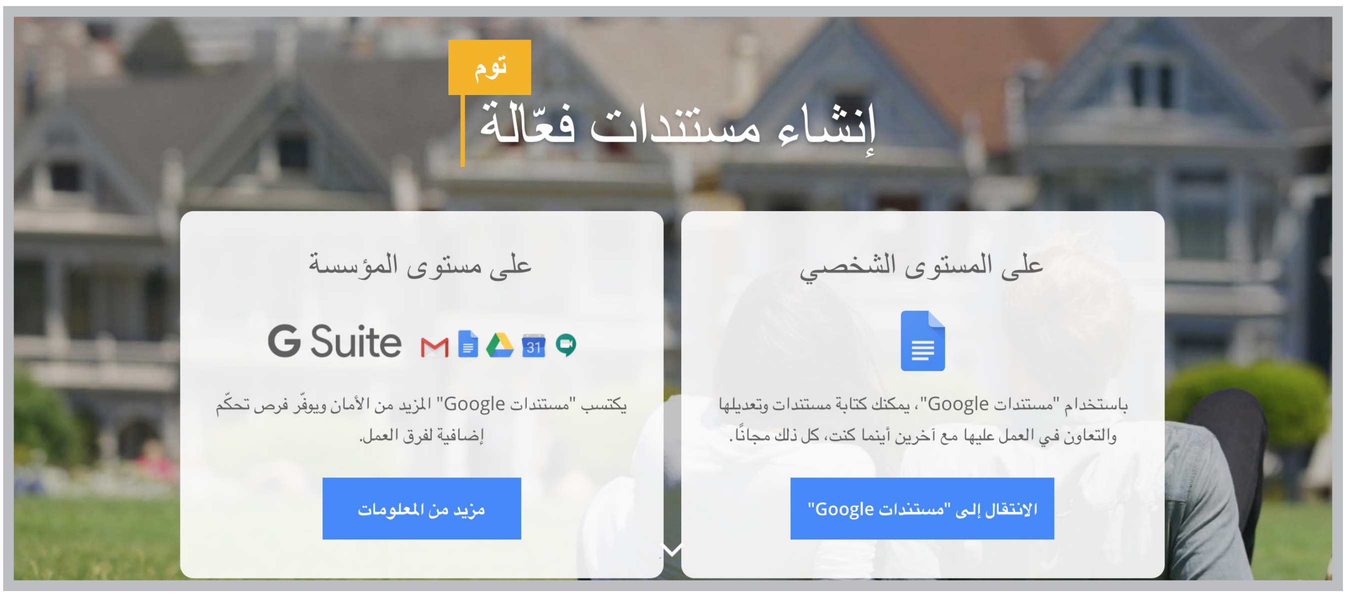
ولكننا ننصح باستخدام متصفح جوجل كروم لتفادي الأخطاء أثناء الاستخدام، مع قدر يسير من المراجعة بعد الكتابة.

## طريقة الاستفادة من أبرز تلك الخدمات:

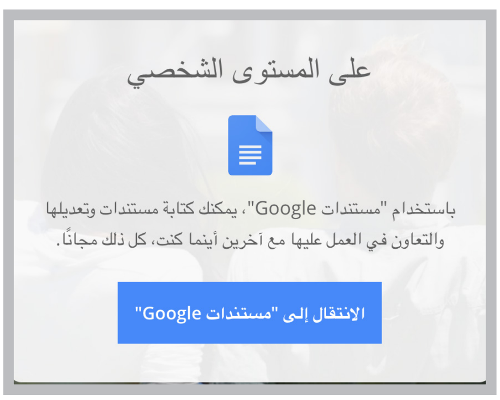
### بعد الدخول على رابط الموقع:

**https://www.google.com/intl/ar_eg/docs/about/**

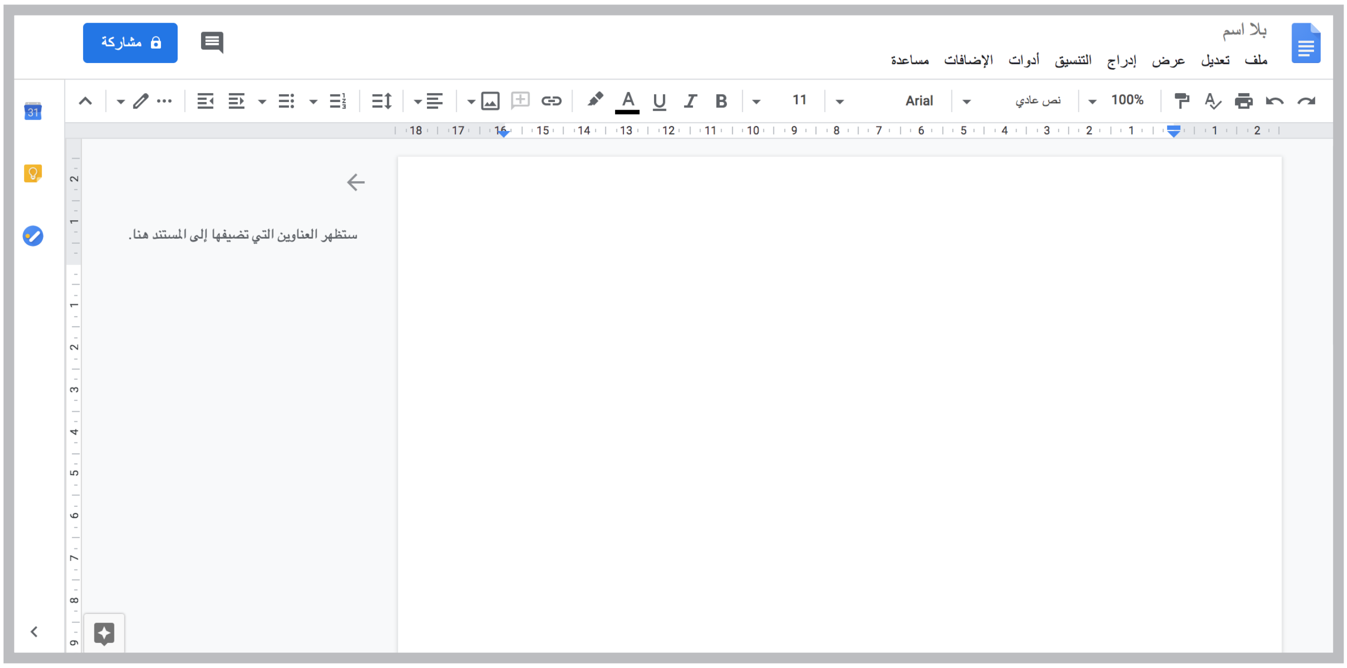
تظهر الصفحة الرئيسة، على النحو التالي:



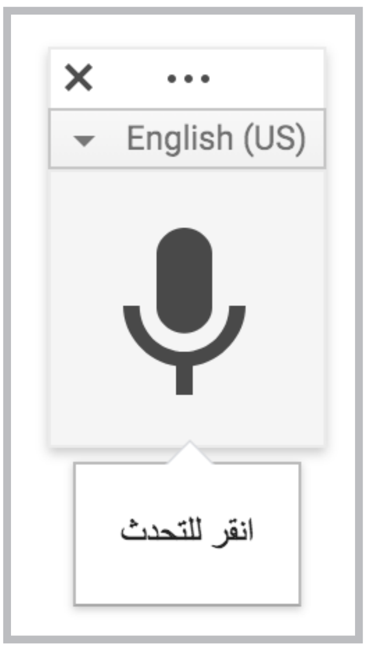

- ثم قم بالضغط على خيار «الانتقال إلى مستندات جوجل»؛ كما في الصورة التالية:



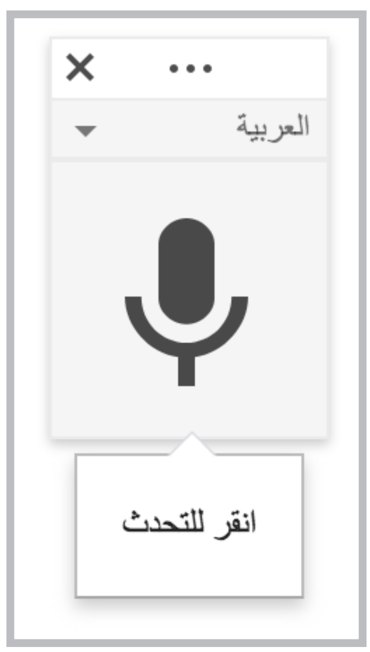
- بعد ذلك سيتم فتح ملف وورد جديد وسيجد الباحث أن الملف شبيه جدًّا بمستندات مايكروسوفت وورد المعروفة، وذلك واضح من خلال الصورة التالية:




- وعند الضغط على خيار أدوات أعلى الصورة السابقة جهة اليمين ستظهر قائمة منسدلة، وعند الضغط على خيار «الكتابة بالصوت» ضمن نفس القائمة ستظهر لك أيقونة الميزة الجديد من جوجل، كما في الصورة التالية:




- وعند الضغط على السهم الصغير يسار الصورة السابقة تظهر قائمة اللغات المتاحة بالميزة، ومن ضمنها اللغة العربية -بكل تأكيد- وبعد اختيار اللغة العربية تظهر الصورة التالية:



- وعند الضغط على أيقونة «المايك» يمكن للباحث التحدث في المايك الخاص به وسيتم كتابة كل ما يقول من خلال الميكروفون داخل المستند باللغة التي حددها مسبَّقًا؛ فإذا حددنا اللغة العربية مثلًا، فستتم الكتابة بها؛ كما في الصورة التالية:

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا رسول الله، وآله، وصحبه، ومن والأه.

- ويمكن للباحث أن يقوم بتحميل الملف الذي قام بكتابته على جهازه الشخصي والقيام بما يراه مناسبًا من تعديلات عليه والاحتفاظ به؛ وذلك عند الضغط على خيار «ملف» أعلى صفحة الوورد جهة اليمين، ثم الانتقال إلى خيار «تنزيل».
- كما تتيح تلك الميزة للباحثين الاحتفاظ بالملف الأصلي داخل حساباتهم في مستندات جوجل حتى يمكنهم الرجوع إليها في أي وقت.

**ونسأل الله التوفيق والسداد.**

# أطروحة لباحث

## فراسة المفتي وصناعة الفتوى

## فكرة الأطروحة:

يمثل مفهوم الفراسة أحد المفاهيم التي يصعب الإحاطة بها بشكل قاطع، فالفراسة تعني ذلك الفن أو الملكة التي يستطيع الإنسان بها إدراك باطن الشخص من خلال إدراك بعض ظواهره، فيستدل من ذلك الظاهر على الباطن، والمعنى الذي من أجله جعل مفهوم الفراسة أو تطبيقاته على جهة التحديد ينتابها عدم الوضوح، هو أن ذلك الانطلاق من الظاهر إلى الباطن لم يكن له معايير واضحة، فالأمر يختلف مثلًا عن ترجمة بعض المظاهر الجسدية كما يحدث في ترجمة لغة الجسد، فإن لها بعض الضوابط التي قد تكون مضطردة، بقطع النظر عن كونها فعالة ومنتجة في حقيقة الأمر أم لا، إلا أن المقصود أن لها ضوابط منتشرة ومتفقًا عليها، بخلاف الفراسة التي ترصد بعض الظواهر الخارجية للشخص، والتي يتم عن طريقها الربط المباشر، وتلك الظواهر غير مقننة ولا متفق عليها، بل يختلف إدراكها وتأويلها من شخص لآخر.

وتدور فكرة تلك الأطروحة حول ذلك العلم -إن جاز تسميته علمًا- أو تلك الظاهرة، وهل من الممكن أن يكون لها تأثير في عملية صناعة الفتوى من حيث إن الفتوى قضية شخصية تعتمد في كثير من الأحيان على أحوال المستفتي وظروفه الخاصة أم أن الاعتماد على الفراسة ضرب من الخبط الذي لا يمكن التعويل عليه مع ادعاء المفتي لإتقانه؟

هذا هو السؤال الرئيس الذي تحاول تلك الدراسة الإجابة عنه.



## الأطر العامة للدراسة:

ومن الممكن أن تؤسس تلك الدراسة من خلال عدة أطر رئيسة.

### الإطار التمهيدي للدراسة:

وهو إطار مفاهيمي تأسيسي يسعى الباحث فيه إلى بيان المفاهيم الرئيسة لموضوع رسالته، وأولها بطبيعة الحال مفهوم الفراسة وأبعاده وبيان أهم ملامحه، ثم التطرق إلى المفاهيم المشابهة له كالحدس وأوجه الشبه والاختلاف بينهما.

### الإطار الثاني للدراسة: وهو إطار تأصيلي وقياسي:

ويجب أن يكون مقصود الباحث في هذا الإطار التأصيل الفقهي والشرعي لقضية مهمة ينبني عليها موضوع الرسالة، وهي ما يمكن أن يصطلح عليه بالاستدلال غير التقليدي، فالاستدلال في أصول الفقه عبارة عن التوصل إلى المطلوب من خلال النظر في الدليل، الذي ينحصر في مجموعة من الأدلة المتفق عليها في الجملة، كالكتاب والسنة والإجماع والقياس، أو المختلف فيها كعمل أهل المدينة والاستصحاب ونحو ذلك، وهنا يحاول الباحث التأصيل للاستدلال بغير ذلك، كإثبات الأحكام الشرعية بالإلهام، وبالرؤى المنامية، وبناء التصرفات الشرعية على نحو ذلك، وهي مسألة خلافية لا سيما في قضية الإلهام، وينطلق من ذلك إلى موضوع البحث.

وفي ذات الإطار يحاول البحث التطرق إلى قضية أخرى لها علاقة بقضية البحث، وهي الحكم الشرعي الخاص، ونعني به الحكم في قضية شخصية، كما هو الحال في الفتوى والقضاء، وقضية حكم القاضي بعلمه، وهل من الممكن الربط بينها وبين الفتوى اعتمادًا على الفراسة أو لا؟

### الإطار الثالث من أطر الدراسة:

وهو إطار استقصائي ورصدي وتحليلي، يحاول فيه الباحث تتبع ظاهرة الفراسة وسلوك العلماء المسلمين في استعمالها، ومدى تداخلها في الحكم والفتوى، وهو إطار يقتضي جهدًا كبيرًا من الباحث المتصدر لتلك الدراسة، وينطلق فيه من الحوادث المشهورة كفتوى ابن عباس للسائل عن توبة القاتل وتغيرها من شخص لآخر اعتمادًا على فراسته، ثم يحاول جاهدًا النسج على هذا المنوال ليستطيع أن يكوِّن صورة من الممكن تحليلها بشكل نظري أو بشكل إحصائي تساعده في نهاية الدراسة للوصول إلى نتيجة مؤسسة على أصول منهجية وعلمية.

## أما أهم المراجع المبدئية للدراسة:

فستكون قاعدة كبيرة جدًّا من كتب الفقه والفتوى ابتداءً، حيث يعتمد عليها الباحث في تحقيق الإطار الثالث من أطر الدراسة.

وسيعتمد في الإطار الثاني على كتب أصول الفقه، وعلى وجه الخصوص بيان أصول الاستدلال وجواز الاستدلال على الأحكام الشرعية بنحو ما ذكرنا، ثم كتب الفروع في مناقشة المسائل تحديدًا.

أما الإطار الأول فيعتمد فيه على المؤلفات والأبحاث المصنفة في الفراسة والحدس، وطبيعة تلك العلوم، ونحو ذلك.






# نشرة دعم

نشرة بحثية تصدر عن مركز دعم البحث الإفتائي
الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم
العدد (١٠) - شهر يناير ٢٠٢١م - جمادى الأولى ١٤٤٢هـ

**ببليوجرافيا «مداخل الخطأ في الفتوى» بالمؤلفات التراثية والمعاصرة**

**«تحقيق المناط وأثره في اختلاف الأحكام الفقهية» .. دراسة ماجستير بالجزائر**

**كيف تُعدُّ الفهارس وتفرق بين أنواعها في رسالتك؟**

**شروط القبول في برامج الماجستير بكلية الشريعة جامعة الشارقة**

**من مناهج المفتين .. الشيخ محمد عبده ومنهجه الإفتائي**

**مفاهيم إفتائية .. «أصول الفتوى» وعلاقتها بالعملية الإفتائية**

**تعرف على وجوه الاختلاف بين الإفتاء والحكم والقضاء**

**سكوت المفتي (المشروعية والبواعث) .. خطة رسالة ماجستير مقترحة**

**استشراف إفتائي.. «5» مسائل فقهية يجب بحثها للوصول لحكم العملات الرقمية المشفرة**

# الفهرس

# هيئة التحرير

الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم

مركز دعم البحث الإفتائي

# كلمة التحرير

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

فإن الكلمة لها شأن عظيم؛ فكلمة تضيء طريقًا أو تظلمه، وتجبر خاطرًا أو تكسره، وترفع جهلًا أو تنشره، وبحفظها وإدراك مواقعها يحصِّل الإنسان سعادة الدنيا والآخرة، وبسوئها وشؤمها يهوي بها في نار جهنم، ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: **18**].

وإذا كانت الكلمة لها أهميتها من كل أحد، فإن تلك الأهمية تتجاوز كل حد إذا كانت من العالم أو المفتي، وقد سُئل الشافعي رضي الله عنه عن مسألة فسكت، فقيل له: ألا تجيب رحمك الله؟ فقال: «حتى أدري الفضل في سكوتي أو في جوابي»؛ فقد كان رحمه الله يعلم أن كلماته لا ككلمات غيره، فبه يُقتدى، وبكلمته يُعرف دين الله وما يجب أن يُتَّبع.

وقد حصل لتلك القضية الاهتمام الكبير واللائق في مجال الوعظ والإرشاد، وبث العلماء فيها نصحهم وإرشادهم إلى عموم الأمة من القرون الأولى إلى وقتنا الحاضر، ولذلك سعى فريق تحرير مجلة دعم أن يَلْفِتَ الباحثين الأكاديميين لأهمية الكلمة وأهمية الخطاب الإفتائي، وأن ننتقل من التناول الخطابي لأهمية الكلمة وعظمها إلى التناول العلمي الأكاديمي، واقترح فريق التحرير في ذلك الصدد رسالة ماجستير بعنوان «سكوت المفتي أسبابه وضوابطه»؛ ليسعى الباحثون في التأصيل لتلك القضية والتنظير لها، ومعرفة بواعث ذلك السكوت والإحجام عن الكلام، ودعمًا لذلك الموضوع تناولنا في باب الببليوجرافيا قضية مداخل الخطأ عند المفتين الناتج عن التعجل والتساهل، وعدم إدراكهم لقيمة خطابهم الإفتائي، ثم في عرض الأطروحة حاولنا الاقتراب من تلك القضية بعرض لرسالة «تحقيق المناط وأثره في اختلاف الأحكام الفقهية»؛ حتى يُعلم أن الخطاب الإفتائي ناتج عن تروٍّ وتمحيص لا كلمات مرسلة تُطلق بلا علم أو وعي بخطورتها.

ولا شك أن دراسة مداخل علوم الإفتاء تزيد الباحثين بصيرة بماهية الفتيا والفرق بينها وبين الأحكام الشرعية المجردة وبين القضاء، فكان هذا هو عنوان باب «علوم الإفتاء» الذي وجد موقعه في مجلة دعم بداية من هذا العدد.

كما خرج إلى النور أيضًا باب «مناهج الإفتاء» وباب «مفاهيم إفتائية»، وعرض فريق التحرير في الأول منهج الإمام محمد عبده في الفتوى، وفي الثاني مفهوم «أصول الفتيا» وضوابطه وفائدته للمفتي والمستفتي، وتناول فريق التحرير في باب «معهد وجامعة» إجراءات وشروط تسجيل رسالة دكتوراه في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية التابعة لجامعة الشارقة الفتية، وأخيرًا كان لأحد الأبواب الجديدة دوره في الظهور بداية من هذا العدد أيضًا، وهو «باب استشراف إفتائي» الذي يعرض للفتوى المستقبلية ونماذج منها، وكان موضوع ذلك العدد هو «العملات الرقمية المشفرة»؛ فصوَّر فريق التحرير المسألة وبيَّنوا الأثر الإفتائي لها.

وأخيرًا تناول فريق التحرير في باب «منهج البحث الإفتائي» موضع الفهارس الفنية وماهيتها وأهميتها وأنواعها في الدراسات الإفتائية.

# معهد وجامعة

## كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
## جامعة الشارقة

## النشأة والمقر:

تنتمي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية لجامعة الشارقة التي تأسست في عام 1997م، ومنذ ممارسة الكلية لأعمالها الأكاديمية، وهي تعلن مساعيها في بناء جيل يعتز بدينه وحضارته وانتمائه لأمته، وتكوين الشخصية المسلمة التي تجمع بين الأصالة والمعاصرة في مجال الشريعة والدراسات الإسلامية، وإعداد المتخصصين في حقول الدراسات الإسلامية، بالإضافة إلى تهيئة خريجيها للإسهام في خدمة مجتمع الإمارات خاصة والمجتمع العربي والإسلامي بصفة عامة، والإسهام في رفع الوعي الديني والإسلامي.

وتقع الكلية في إمارة الشارقة بالإمارات العربية المتحدة.

## أقسام الكلية، والدرجات العلمية ومجالاتها:

تضم كلية الشريعة والدراسات الإسلامية قسمين، وهما: قسم أصول الدين، وقسم الفقه وأصوله.

### وتعتمد الكلية أربعة برامج لكل قسم:

برامج قسم أصول الدين: بكالوريوس في الشريعة (أصول الدين)، وماجستير في التفسير والحديث.

دكتوراه الفلسفة في الحديث وعلومه، ودكتوراه الفلسفة في التفسير وعلوم القرآن.

برامج قسم الفقه وأصوله: بكالوريوس في الشريعة (الفقه وأصوله)، وبكالوريوس في الشريعة والقانون، وماجستير في الفقه وأصوله، ودكتوراه الفلسفة في الفقه وأصوله.

وتؤهل الكلية خريجيها للأعمال التي تحتاج إلى المتخصصين بالشريعة والدراسات الإسلامية، وقد شغل الطلاب الذين تخرَّجوا في هذه الكلية وظائف في مجالات مختلفة، مثل المحاكم الشرعية، والأوقاف، والتدريس، والجمعيات الخيرية، وفي مجال الدعوة، والرقابة الشرعية والمراكز العلمية.

## قسم الدراسات العليا:

تقدم كلية الشريعة والدراسات الإسلامية خمسة برامج للماجستير والدكتوراه (وماجستير في التفسير والحديث - ماجستير في الفقه وأصوله، ودكتوراه الفلسفة في الفقه وأصوله- دكتوراه الفلسفة في الحديث وعلومه - دكتوراه الفلسفة في التفسير وعلوم القرآن).

ويعتمد نظام الدراسة في البرامج السابقة على المساقات الدراسية والأطروحة.

أما الماجستير فعدد الساعات المعتمدة (33) يخص المساقات منها (24)؛ (18) إجباري، و (6) اختياري، و(9) للأطروحة.

والدكتوراه عدد الساعات المعتمدة بها (54) يخص المساقات منها (27)؛ (18) إجباري، و(9) اختياري، و(27) للأطروحة.

ومدة الدراسة في الماجستير من (2 - 4) سنوات، وفي الدكتوراه (3 - 5) سنوات.

## شروط القبول في برامج الماجستير:

- يجب أن يكون المتقدم حاصلًا على درجة البكالوريوس أو ما يعادلها من جامعة معترف بها بمعدل لا يقل عن 3 من 4.
- يجوز قبول الطلبة قبولًا مشروطًا لمن معدلاتهم بين 2,5 و 2,99.
- يشترط التسجيل في مساق اللغة الإنجليزية في الفصل الأول والنجاح به، ويعفى الطالب من دراسة هذا المساق إذا حصل على علامة 400 في التويفل (PBT) من داخل الجامعة أو درجة إرفاق خطاب عدم ممانعة من الجهات المسئولة عن الخدمة الوطنية للطلبة المواطنين الذكور.
- إرفاق بطاقة ذوي الاحتياجات الخاصة (إذا كان الطالب من ذوي الاحتياجات الخاصة).
- في حال كان الطالب يعمل موظفًا في جهة ما يرجى إرفاق خطاب من جهة العمل التي يعمل بها الطالب تفيد أنه يعمل موظفًا بها.
- أن تكون الدرجة التي يحملها الطالب في موضوع يؤهله لمجال التخصص الذي يرغب بدراسته

ومتماشيًا مع الخطة الدراسية لذلك التخصص. ويجوز قبول الطالب في بعض البرامج من غير تخصصه بناء على توصية القسم الأكاديمي، ويحدد للطالب مواد استدراكية تستكمل في مدة لا تزيد على فصلين وتدرس قبل البدء بمواد الماجستير.

## أما شروط القبول في برامج الدكتوراه فهي:

- أن تكون درجة البكالوريوس والماجستير في موضوع يؤهله لدراسة البرنامج المطلوب وعلى أن لا يقل معدله في الماجستير عن **3,0** من **4,0** أو ما يعادلها، وعلى أن لا يقل معدله في البكالوريوس عن **2,5** من **4,0** أو ما يعادلها.
- الحصول على درجة (**450 PBT**) في التويفل، أو **4,5** في **IELTS** الأكاديمي.
- اجتياز المقابلة الشخصية.

- إرفاق خطاب عدم ممانعة من الجهات المسئولة عن الخدمة الوطنية للطلبة المواطنين الذكور.
- إرفاق بطاقة ذوي الاحتياجات الخاصة (إذا كان الطالب من ذوي الاحتياجات الخاصة).
- في حال كان الطالب يعمل موظفًا في جهة ما يرجى إرفاق خطاب من جهة العمل التي يعمل بها الطالب تفيد أنه يعمل موظفًا بها.

## تسجيل أطروحة في الإفتاء:

يعتبر قسم الفقه وأصوله في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية هو القسم المناسب للراغبين في التسجيل في برامج الدراسات العليا بالكلية، فيمكن للطالب بعد استيفاء متطلبات التقديم أن يسجل في إحدى الأطروحات الخاصة بالإفتاء.



# مداخل الخطأ في الفتوى

# (التسرع - التساهل)

## ببليوجرافيا

إن مداخل الخطأ في الفتوى كثيرة ومتشعبة، فقد يكون المتصدر للفتوى غير متأهل للفتوى من الأساس، فلا يصيب في الفتوى إلا نادرًا، ويكون صوابه رمية من غير رام، وقد يكون المفتي متأهلًا للفتوى، جامعًا لأدواتها، إلاَّ أنه يقع في أحد مزالق الخطأ في الإفتاء، كأن يغفل عن حال المستفتي، أو يجهل عادة أو عرفًا، أو يعزب عنه طريق موافقة مقاصد الشريعة، وغير ذلك من مزالق الخطأ، ولعل أحد أهم المسببات التي تؤدي بالمتصدر للفتوى لعدم إدراك الواقع أو العرف أو مقصود الشارع ونحوه مما سبق؛ التسرع تارة، والتساهل تارة أخرى، فالمتصدر للفتوى إذا سئل فتسرع في الجواب في مسألة يجب عليه فيها التأني لدراسة ملابساتها فإن نسبة الخطأ فيها تكون كبيرة، وعلى نفس القدر إذا تساهل في الفتوى، ولم يعرف قدر ما هو مقدم عليه من النطق عن لسان الشرع، فإنه يقع أيضًا في الخطأ، وفيما يلي نعرض بعض المؤلفات والأبحاث التراثية والمعاصرة التي تتناول موضوع التسرع في الفتوى والتساهل فيها:

## المؤلفات التراثية:

- إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر، ابن قيم الجوزية، دار الجيل، بيروت.
- أدب الفتوى والمفتي والمستفتي، يحيى بن شرف النووي، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار الفكر، سوريا، الطبعة الأولى، 1408هـ، 1988م.
- أدب الفتيا، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محيي الدين هلال السرحان، ط. دار الآفاق العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1428هـ، 2007م.
- أدب المفتي والمستفتي، ابن الصلاح، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة العلوم والحكم، وعالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1407هـ، 1986م.
- تعظيم الفتيا، ابن الجوزي، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، الدار الأثرية، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 1427هـ، 2006م.
- أبواب الاجتهاد والفتوى في كتب أصول الفقه.

## المؤلفات والأبحاث المعاصرة:

- التعجل في الفتوى، محمد خالد منصور، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد (3) العدد (1) (2007م).
- الخطأ في الفتوى، أسبابه وآثاره، أحمد المطرودي، مجلة العلوم الشرعية، العدد (4) المجلد (10) (2007م).
- الرجوع عن الفتوى، دراسة حالة خطأ المفتي، وتقدير حال المستفتي، محيي الدين عبد العزيز، الملتقى الدولي الرابع حول صناعة الفتوى في ظل التحديات المعاصرة 2019 م.
- المرجع العام للمؤسسات الإفتائية، الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم، 2018م.
- الجرأة على الفتوى بين السلف والخلف، بوابة دار الإفتاء المصرية، بتاريخ 2013/ 2/ 27.
- ضوابط الفتوى في ضوء المقاصد الشرعية، لأسامة بن محمد الشيبان، مجلة العلوم الشرعية، العدد ((30 2020م.
- آثار الخطأ في الفتوى في الشريعة الإسلامية، آمنة رشيد العقيلي، وسري الكيلاني، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، العدد (3) المجلد (13) (2007م).
- ضوابط الفتوى عبر الفضائيات، عبد الناصر أبو البصل، المؤتمر العالمي للفتوى وضوابطها، الذي عقده المجمع الفقهي الإسلامي في رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة 2009م.

## فتاوى ذات صلة:

- فتوى بحثية لدار الإفتاء المصرية بعنوان «الفرق بين التيسير والتساهل في الفتوى» بتاريخ 2013/ 1/ 14م.
- فتوى لدار الإفتاء المصرية بعنوان «الإفتاء بغير علم» بتاريخ 2012/ 6/ 6م.

عرض

# أطروحة افتتاحية

## تحقيق المناط وأثره في اختلاف الأحكام الفقهية

رسالة ماجستير مقدمة من الباحثة/ نسيم مصطفى، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، تحت إشراف دكتور/ أحسن زقور، لعام 2006م.

والرسالة تقع في (277) صفحة، وتتناول أحد مسالك استنباط الأحكام عند الفقهاء، وهو تحقيق المناط، لتبين حقيقة ذلك المسلك وكيف يكون الاختلاف فيه سببًا في اختلاف الأحكام الفقهية.

وقد قسمت الباحثة رسالتها إلى مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة، وذيَّل رسالته بفهارس فنية .

فالمقدمة تناولت الموضوع وأسباب اختياره له وأهميته وطريقة البحث وخطته.

أما التمهيد، فتناولت الباحثة فيه بعض الموضوعات الخاصة بالاجتهاد في الإسلام كالاجتهاد في العصر النبوي، ومفهوم الاجتهاد، ومقوماته.

وجاء الفصل الأول بعنوان: تحقيق المناط ضبطًا وتأصيلًا، وتناولت تحت هذا العنوان وفي خلال ثلاثة مباحث مدلول تحقيق المناط ومراتبه، وأدلة اعتبار تحقيق المناط من السنة النبوية ومن اجتهادات الصحابة رضي الله عنهم، وعلاقة تحقيق المناط بمقاصد الشريعة الإسلامية، وأصل النظر في مآلات الأفعال.

وفي الفصل الثاني: تناولت الباحثة قضية أثر تحقيق المناط في اختلاف الأحكام الفقهية، وهي قضية وموضوع الرسالة الحقيقي، ومن خلال أربعة مباحث سار عرض الباحثة لموضوعات الدراسة في هذا الفصل، فتناولت في البداية أثر تحقيق المناط في اختلاف أحكام الطهارة والصلاة، والزكاة والصيام والحج.

ثم أثر تحقيق المناط في الاختلاف في المعاملات المالية المتعلقة بقاعدة الربا، والمتعلقة بقاعدة الغرر، والمتعلقة بقاعدة الجهالة، وبعد ذلك تناولت الباحثة أثر تحقيق المناط في الاختلاف في أحكام الأحوال الشخصية، فعرضت لأثره في اختلاف الفقهاء في حكم الإرث في طلاق المريض البائن وموته في مرضه، وأثر تحقيق المناط في اختلاف الفقهاء في حكم من ظاهر بلفظ واحد من أكثر من امرأة واحدة، وفي النهاية عرضت الباحثة لأثر تحقيق المناط في اختلاف الأحكام في الحدود والجنايات.

وأخيرًا جاءت خاتمة البحث متضمنة أهم النتائج والتوصيات، وبعدها الفهارس الفنية للدراسة (فهرس الآيات- الأحاديث- الآثار- الأعلام المترجم لهم- المصادر والمراجع- الموضوعات).



# مهارات البحث الإفتائي

## إعداد الفهارس
## (ماهية الفهارس وأهميتها وأنواعها)

تعد الفهارس ذات أهمية كبيرة لدى الباحث في العلوم الإفتائية؛ فهي بمثابة كواشف لما يحتويه البحث من مادة علمية متنوعة؛ فتنظم هذه الفهارس المادة العلمية تنظيمًا دقيقًا يجعل الآخرين يتناولون هذه المادة العلمية بطريقة سهلة ويسيرة؛ لذا لا يوجد بحث علمي إلا ويحتوي على هذه الفهارس.

## المراد بالفهارس:

اصطلح المحدثون على أن الفهارس هي عبارة عن ذكر المحتوى العلمي للبحث وفق ترتيب معين وتنظيم دقيق، حيث يقوم الباحث بإعداد بيانات خاصة بكل موضوع من الموضوعات المتعلقة بطبيعة بحثه على حدة، فهناك فهرس خاص بالأعلام، وآخر خاص بالآيات القرآنية، وآخر للأحاديث النبوية، وآخر للكتب المذكورة في البحث، وهكذا... فالفهرس في الحقيقة هو بمثابة «كشاف» يكشف عما يحتويه البحث من مادة علمية بطريقة مرتبة بحيث يسهل الوصول إلى المعلومات المدرجة في البحث بأقل جهد وأيسر طريق.

وهذه «الفهارس» لها أسماء متعددة، فالبعض يسميها «ثبتًا»، وقد يقال عنها «محتوى»، أو «كشاف»، والألفاظ قريبة في المعنى.

## أهمية الفهارس:

بعد انتهاء الباحث في العلوم الإفتائية من بحثه، يفرغ للقيام بمهمة صنع فهارس وإعداد كشافات خاصة بالبحث، وعلى الرغم من مشقة إعداد هذه الفهارس والكشافات، إلا أنها عمل هام لا بد منه في مجال البحث العلمي، فلا يوجد بحث علمي إلا ويحتوي على مجموعة من الفهارس التي تكشف محتوى البحث من مادة علمية، فالفهارس إنما هي تفكيك وتحليل للمادة العلمية التي أتعب الباحث نفسه في كتابتها، لذلك فهي بمثابة (الكشاف) الذي يكشف عن محتوى البحث، أو (المفتاح) الذي يفتح لنا أبواب البحث المغلقة، وقديمًا أدرك الغربيون وغيرهم هذا الأمر، فاعتنوا بشأن إعداد هذه الفهارس أيما عناية، ثم تبعهم العرب في ذلك.

وتتعدد فوائد إعداد فهارس البحث الإفتائي، وفيما يلي بعض هذه الفوائد:

1. أن الفهارس تفتش عما في باطن البحث من خفيات يصعب الوصول إليها، وقد أصبح عصرنا الحديث المعقد في حاجة ملحة إلى اختزال الوقت وإنفاق كل دقيقة منه في الأمر النافع.
2. أن في الفهارس توثيقًا للمصادر التي اعتمد عليها الباحث في بحثه.
3. أنه من خلال الفهرسة يستطيع المشتغلون بالعلوم الإفتائية الوصول إلى المادة العلمية التي يريدونها في البحث بسهولة ويسر.
4. أن الفهارس تعكس مدى جدية الباحث ودأبه والجهد الذي بذله وتمكنه من مادة البحث الذي كتبه.
5. أن الفهارس معيار توزن به صحة نصوص البحث بالمقابلة بين النصوص المتناظرة؛ فقد تكشف عن صواب، أو عن تغيير في الرأي، أو خطأ فيه، أو سهو من الباحث.

## أنواع الفهارس في الدراسات الإسلامية عامة والإفتائية خاصة:

تنقسم الفهارس في الدراسات الإسلامية على وجه الإجمال إلى ثلاثة أقسام رئيسة:

1. **الفهارس الأساسية:** ويقصد بها تلك الفهارس الثابتة، والتي لا يخلو منها بحث علمي بتنوع مجالاته العلمية وحقوله المعرفية.
2. **الفهارس الثانوية:** ويقصد بها الفهارس التي ترشد إلى أماكن ذكر الاقتباسات النصية من الوحيين والأشعار وغيرهما، وأماكن ذكر المعلومات الثانوية كتراجم الأعلام وذكر البلدان، ونحو ذلك.
3. **الفهارس التخصصية:** ويقصد بها الفهارس التي تعنى بذكر معلومات تخص العلم الذي كتب فيه البحث.

وفيما يلي بيان هذه الفهارس بمختلف أنواعها وما يخص الدراسات الإفتائية من الفهارس التخصصية.

## 1 الفهارس الأساسية:

### 1 فهرس «المحتوى» أو «الموضوعات»:

يعتبر هذا الفهرس من أهم الفهارس في البحث العلمي، لذلك لا يوجد بحث علمي إلا ويحتوي عليه؛ حيث إنه الكاشف الأهم عن البحث بما يحويه من عناوين وموضوعات مختلفة، يسهل من خلاله لمن أراد أن يطلع على جزئية محددة أو موضوع معين في البحث أن يصل إليه، وفيه يقوم الباحث بذكر أقسام الرسالة العلمية وما تحتويه من أبواب رئيسة وفصول ومباحث ومطالب كما هو متبع في المنهج العلمي، ويسمي لكل باب أو فصل أو مبحث عنوانًا يدل على محتواه وما يتضمنه من مادة علمية.

ولهذا الفهرس طرق متعددة؛ أشهرها أن يكتب الباحث المحتوى من باب أو فصل أو مبحث بأعلى صفحة الفهرس ناحية اليمين ثم يضع من الناحية الأخرى أقصى اليسار رقم الصفحة، ويفعل هكذا في كل محتويات البحث بطريقة مرتبة ومنظمة.

وينبغي على الباحث أن يراعي في كتابته الفهرس أن يكتب عنوان الأبواب بخط أكبر من الفصول، ويكتب عنوان الفصول بخط أكبر من المباحث، وعنوان المباحث بخط أكبر من المطالب.

ويراعي في التنسيق والتنظيم ترك المسافات المناسبة بين كل باب والذي يليه، وكذلك يفعل في الفصول والمباحث، ويراعي أن تكون الأبواب متناسقةً تحت بعضها بطريقة منظمة.

### 2 فهرس المصادر والمراجع:

تعتبر فهرسة المصادر والمراجع وإعداد قائمة بها من الأشياء الرئيسة التي لا بد من وجودها في فهارس البحث؛ حيث توقف هذه المصادر والمراجع القارئ على مدى الجهد الذي بذله الباحث في إعداد بحثه، كما أن طبيعة المصادر والمراجع يكون لها دلالة على خط سير البحث.

ومن فوائد فهرسة المصادر والمراجع ذكر الباحث لمعلومات مستفيضة وكاملة عن المصادر والمراجع التي استعان بها في بحثه، فيفيد بها غيره إذا أراد الرجوع إليها.

وينبغي أن تحتوي قائمة المصادر سائر ما استعان به الباحث في بحثه سواء كانت المصادر الرئيسة أو الثانوية أو المراجع، سواء بالاقتباس أو الاستفادة ببعض الأفكار الواردة في المصدر، ولا يعني ذلك أن يكثر الباحث من ذكر مصادر لم يستعن بها أو مصادر رجع إليها ولم تفده بغية إظهار وتعظيم مصادره ومراجعه، فإن هذه الطريقة تعيب الباحث، وقد تؤتي بعكس المراد لدى المطلعين على بحثه، كما أن هذا يتنافى مع ما ينبغي أن يتصف به الباحث من الصدق والأمانة العلمية.

### 3 الفهارس الثانوية:

وهي تلك الفهارس التي تحتوي على بيان أماكن ذكر نصوص القرآن والسنة في البحث، وكذلك أماكن تراجم الأعلام وذكر البلدان، ونحو ذلك، وهي:

- أ فهرس الآيات القرآنية.
- ب فهرس الآثار.
- ج فهرس الأشعار.
- د فهرس الأعلام.
- هـ فهرس الكتب.
- و فهرس الأماكن والبلدان.

### 4 الفهارس التخصصية:

وهي الفهارس التي تبين أماكن ذكر المعلومات العلمية الخاصة بالحقل المعرفي للبحث؛ حيث إنه مع اختلاف العلوم في طبيعتها ومناهجها، فإن كل علم منها يختص بفهارس تتناسب مع طبيعته.

فمثلًا الدراسات اللغوية والنحوية والأدبية يتناسب معها الفهارس الآتية:

- أ فهرس غريب اللغة.
- ب فهرس الأمثال.



ج فهرس الشواهد النحوية.

د فهرس التعابير والتراكيب.

وهناك فهارس أخرى خاصة بدراسات مختلفة كالدراسات الطبية والإحصائية، مثل:

أ فهرس المصطلحات العلمية.

ب فهرس الرسوم والصور.

ج فهرس الخرائط.

أما فيما يخص الدراسات الفقهية والأصولية، فمن المناسب أن يفرد الباحث بجانب الفهارس السابقة فهارس لما يلي:

أ فهرس القواعد الفقهية.

ب فهرس القواعد الأصولية.

## 5 الفهارس الخاصة بالدراسات والأبحاث الإفتائية:

تعتبر الدراسات والأبحاث الإفتائية فرعًا من جملة الدراسات الشرعية والفقهية، فبالإضافة لما ذكرناه من فهارس خاصة بالدراسات الشرعية يمكن للباحث في العلوم والدراسات الإفتائية أن يقوم بإعداد عدة فهارس خاصة بالعلوم والدراسات الإفتائية، بحيث تسهم في إفادة المشتغلين في البحث الإفتائي وتعينهم على الوصول إلى ما يريدون بيسر وسهولة، ومن أهم هذه الفهارس:

أ فهرس الفتاوى.

ب فهرس قرارات المجامع الفقهية.

ج فهرس المصطلحات الإفتائية.

د فهرس مسائل الإجماع.

هـ فهرس مؤسسات الفتوى والجهات المعنية بالإفتاء.

# مناهج المفتين

## الشيخ محمد عبده ومنهجه الإفتائي



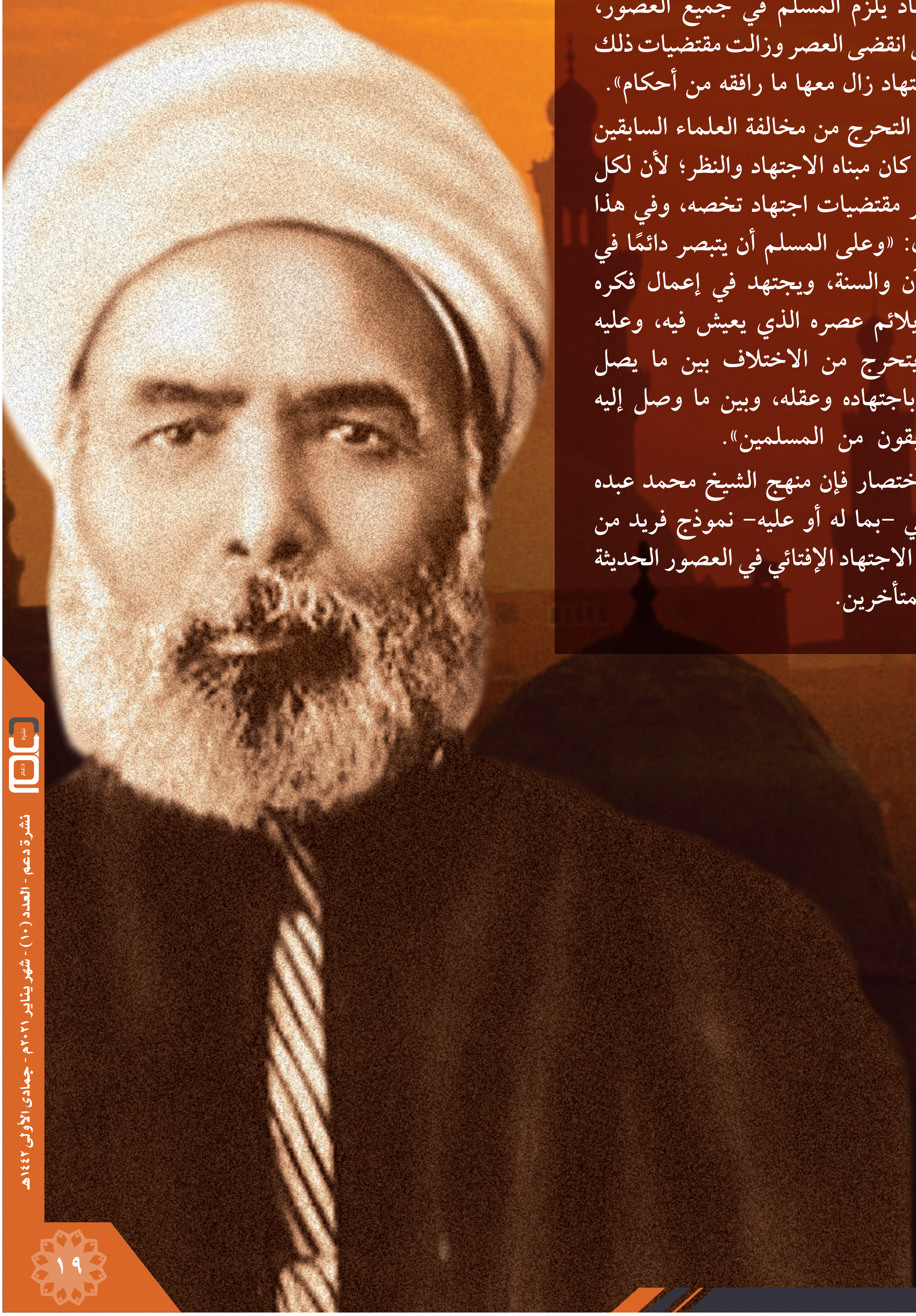
يعتبر الشيخ محمد عبده (1266هـ/ 1849م – 1323هـ/ 1905م) أول مفتٍ مستقل لمصر؛ حيث عيِّن من قبل الخديوي عباس الثاني بتاريخ 3 يونيو 1899 م / 24 من محرم 1317 هـ، وقد أصدر خلال فترة توليه الإفتاء حوالي (944) فتوى مسجلة بسجلات دار الإفتاء المصرية، وكان منصب الإفتاء من قبل يضاف لمن يشغل وظيفة مشيخة الجامع الأزهر، وبهذا المرسوم استقل منصب الإفتاء عن منصب مشيخة الجامع الأزهر.

وقد اشتهر الشيخ محمد عبده بنزعته التجديدية، وجهوده الإصلاحية في الفكر الوطني والديني، وإصلاح وتطوير المؤسسات الدينية الشرعية والتعليمية بشكل مخصوص، ولما كانت وظيفة الإفتاء هي أهم الوظائف التي تولاها في حياته فقد انعكست رؤيته التجديدية وفلسفته الإصلاحية عليها أيضًا؛ فتميز بين أهل الفتوى بمنهج خاص أراد استعماله في تطوير الفكر الشرعي عن طريق ربط الإفتاء بواقع الأفراد خصوصًا وحال الأمة عمومًا، فأسهم بشكل كبير في إخراج الإفتاء من حالة الإغراق في التراث واستحضار الفتاوى الموروثة بشكلها وصورتها كما هي للحوادث الجديدة إلى أفق جديد من الاجتهاد العصري الذي يستند على التراث ولا يغرق فيه.

## خصائص منهج الشيخ محمد عبده الإفتائي:

تجلى منهج الشيخ محمد عبده الإفتائي في عدة خصائص، منها:

- التأثر بشخصيته الناضجة أكثر من التأثر بالخلفية التراثية السائدة لدى علماء الشرع في زمنه، حيث إنه لم يتقيد بحرفية النصوص، ولا شكليات الحياة القديمة.
- الجرأة الرشيدة في الإقدام على الإفتاء في النوازل الجديدة بما لم يعهده أقرانه من العلماء الشرعيين فيما تأسسوا عليه من التراث الفقهي.
- اليقين التام بأن الحياة ستتسع وتتسارع بشكل مذهل، مما يستدعي ضرورة تطوير المنهجية التعليمية الصانعة للفقهاء والمفتين، ولعل هذا اليقين قد وصل إليه بسبب سفره لأوربا ورؤيته لتقدم العالم الذي لا شك أنه سيصل إلى بلاد المسلمين عن قريب.
- الحكمة الراجحة في النظر إلى الشئون الاجتماعية باعتبارها أهم مجالات الاستفتاء، وتبرز هذه الخصيصة الإفتائية عنده فيما حكاه عنه الشيخ المراغي؛ فقد أوصاه الشيخ محمد عبده ليلة أن كان المراغي مسافرًا إلى السودان لتولي قضاء وإفتاء دنقلة في نوفمبر 1904م قائلًا: «أنصحك أن تكون للناس مرشدًا أكثر من أن تكون قاضيًا، وإن استطعت أن تحسم النزاع بين الناس بصلح فلا تعدل عنه إلى الحكم؛ فإن الأحكام سلاح يقطع العلاقات بين الأسر، أما الصلح فدواء تلتئم به النفوس، وتداوى به الجراح».
- أنه لم يكن يقف عند حد مذهب فقهي معين، بل كان يستخلص فتاويه من جملة المذاهب الإسلامية بما يعالج الواقعة محل الفتوى علاجًا ناجعًا بما لا يخرج عن نطاق الشرع الشريف، ويتضح هذا بجلاء في حله لمعضلة النساء اللائي تغيب أزواجهن لفترة طويلة جراء السفر أو السجن، حيث استخلص لهذه القضية من فقه المالكية إحدى عشرة مادةً –رغم كونه حنفي المذهب–.
- أنه على الرغم من اعتداده بالنضج العقلي والحكمة المتوفرة لديه إلا أنه كان شديد الالتزام بما وردت فيه نصوص عن أئمة الفقهاء في المسائل الثابتة، لا يكاد يخالفهم فيها، ويبرز هذا بجلاء في تناوله لمسألة الحجاب الشرعي؛ حيث كان مشتهرًا بين الناس آنذاك أن المقصود به النقاب، لكنه لم يكن يراه كذلك لأنه لم يجد نصًّا عن إمام من المتقدمين يخصصه به، وفي هذا يقول: «لو أن في الشريعة الإسلامية نصوصًا تقضي بالحجاب على ما هو معروف الآن عند بعض المسلمين –يعني النقاب لوجب علي اجتناب البحث فيه».



◂ أن الاجتهاد يجب أن يكون نابعًا من حالة العصر، معبرًا عنها، وأن الرأي الذي أصله الاجتهاد لا يتحول أبدًا إلى أصل من أصول الشرع، فيقول في هذا: «وليس هناك اجتهاد يلزم المسلم في جميع العصور، فمتى انقضى العصر وزالت مقتضيات ذلك الاجتهاد زال معها ما رافقه من أحكام».

◂ عدم التحرج من مخالفة العلماء السابقين فيما كان مبناه الاجتهاد والنظر؛ لأن لكل عصر مقتضيات اجتهاد تخصه، وفي هذا يقول: «وعلى المسلم أن يتبصر دائمًا في القرآن والسنة، ويجتهد في إعمال فكره بما يلائم عصره الذي يعيش فيه، وعليه ألا يتحرج من الاختلاف بين ما يصل إليه باجتهاده وعقله، وبين ما وصل إليه السابقون من المسلمين».

وباختصار فإن منهج الشيخ محمد عبده الإفتائي -بما له أو عليه- نموذج فريد من نماذج الاجتهاد الإفتائي في العصور الحديثة بين المتأخرين.

# مفاهيم إفتائية





## أصول الفتوى

## نشأة المفهوم:

«أصول الفتوى، أو أصول الفتيا» مفهوم إفتائي أصولي، استعمل في الاجتهاد قديمًا، ولعل أقدم مصنف ورد إلينا يحمل هذا المفهوم هو: «أصول الفتيا في الفقه على مذهب الإمام مالك» لمحمد بن حارث الخشني، القيرواني ثم القرطبي المالكي (ت361هـ)، وهو أول ما صنف في القواعد الفقهية المالكية. ويتضمن أصولًا مالكية، ونظائر الفروع، وبعض فروقها، وبعض الكليات. ورتبه المؤلف على أبواب الفقه، وافتتح غالب أبوابه بأصل فقهي من أصول المالكية، هو كقاعدة فقهية، كقوله في باب حد الزنا: «من أصول هذا الباب قولهم: الحدود تدرأ بالشبهات، ولا يقام مع الرجم شيء من الحدود ولا من القصاص».

ورغم أن موضوع الكتاب الفروع والقواعد الفقهية، إلا أن غايته: وضع القواعد والأصول التي تبنى عليها الفتوى في المذهب المالكي؛ ولذا جمع في كل باب فقهي الأصول التي تساعد على استنباط أحكام الباب ومعرفة مقصوده، والمناط الذي ترتبط به المسائل التي يجمعها عنوان واحد.

وقد التفت الفقهاء والأصوليون إلى هذه الغاية ودندنوا حولها؛ فوضعوا القواعد الضابطة لعملية الإفتاء ضمن كتب أصول الفقه، أو أفردوا لها مصنفات مستقلة، منها: «أصول الفتوى» لأبي عبد الله محمد بن سعيد الداودي، وهو عمدة الظاهرية فيما صح عن داود. كما وضع اللقاني المالكي (ت: 1041هـ) كتابه «منار أصول الفتوى وقواعد الإفتاء بالأقوى»؛ فتحدث عن أصول الفتوى من وجهة أصولية؛ فبيَّن الأصول التي يلزم المفتي اعتمادها، وكيف يتعامل مع الفتوى، وأوصاف المفتي والمستفتي.

## المعنى اللغوي:

- **أصول**: جمع (أصل) الهمزة والصاد واللام، ثلاثة أصول متباعد بعضها عن بعض، أحدها: أساس الشيء، والثاني: الحية، والثالث: ما كان من النهار بعد العشي. ومن معانيه: القاعدة، والأساس، والعقل، والحسب.
- **الفتوى، والفتيا**: اسم الإفتاء. من (فتى) الفاء والتاء والحرف المعتل أصلان: أحدهما يدل على طراوة وجدة، والآخر على تبيين حكم. وأفتاه في الأمر: أبانه له. والفتيا: تبيين المشكل من الأحكام.

## المعنى الاصطلاحي:

### أصول الفتوى: يراد بها معنيان:

**الأول**: الأدلة الأصولية التي تبنى عليها الفتاوى، من: الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس، وغيره. كقول الفلاني المالكي: «أصول الفتوى: هي الكتاب والسنة والإجماع والقياس». ثم بين أن ذلك أصول الإمام أحمد فقال: «وكانت فتواه مبنيةً على خمسة أصول أحدها النصوص... فهذه الأصول الخمسة من أصول فتاويه وعليها مدارها، وقد يتوقف في الفتوى لتعارض الأدلة عنده، أو لاختلاف الصحابة فيها، أو لعدم اطلاعه فيها على أثر أو قول أحد من الصحابة والتابعين». وكقول الشيخ أبي زهرة: «الحنابلة يأخذون بالاستصحاب أصلًا من أصول الفتيا، ويتوسعون فيه أكثر من الحنفية، وأكثر من المالكية، ويقاربون الشافعية في ذلك»

**والمعنى الآخر**: الأسس الضابطة لعملية الإفتاء، ومكوناتها، ومراحلها؛ فهو يشمل:

1. حكم الفتوى، ومقاصدها، وصياغتها.
2. صفات المستفتي، وآدابه.
3. شروط المفتي، وآدابه، ومنهجه.
4. منهجية الفتوى، وأدلتها، وضوابطها.

وهو المعنى الأكثر شهرةً، وهو الذي تقصده أكثر بحوث الفتوى اليوم؛ لذا سيكون تناولنا للمفهوم من هذه الجهة.

## المعنى الإجرائي:

تعريف المفتي بالقواعد الضابطة لعملية الإفتاء، سواء كانت تلك القواعد متعلقةً بالمفتي وشروطه وآدابه ومنهجه، أو صفات المستفتي وآدابه، أو حكم الفتوى وضوابط صياغتها، أو منهجية الإفتاء، ومقاصد

الفتوى، وأدلتها، وضوابطها في استنباط الحكم وفي تنزيله على الواقع؛ ليراعي المفتي تلك القواعد في فتواه.

## الألفاظ ذات الصلة:

- ضوابط الفتوى: وهي الشروط اللازمة لإتمام الفتوى وإخراجها على الوجه الصحيح المنضبط. فهذه الضوابط هي جزء من أصول الفتوى بمعناها الواسع، حيث تشتمل أصول الفتيا على الكثير من الضوابط والشروط اللازمة من أجل صحة الفتوى وعلاجها للنوازل.
- رسم المفتي: وهي القواعد والضوابط التي وضعها فقهاء كل مذهب للاختيار من بين الآراء المنقولة في المذهب، كعقود رسم المفتي للإمام ابن عابدين الحنفي (ت 1252هـ). فغاية هذا الرسم ضبط عملية الإفتاء بتحديد طبقات فقهاء المذهب، ومراتب الآراء والأقوال، وضوابط الاختيار من بينها عند الفتوى ومعالجة النوازل والمستجدات؛ وهذا من غايات أصول الفتوى.

## «أصول الفتوى» بالنسبة إلى الفتيا ذاتها:

وتضم: أحكام الفتوى، ومقاصدها، وصياغتها، وهي كالآتي:

### أولًا: حكم الفتوى:

1 الأصل في الإفتاء أنه فرض كفاية؛ لقول الله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: 122].

2 تجب الفتوى وجوبًا عينيًّا على المفتي المؤهل إذا لم يوجد مؤهل غيره.

3 يحرم على المفتي الفتوى في الأحوال التالية:

أ إذا كان لا يعلم حكم المسألة، أو لا يستطيع استنباط حكمها وفق الأصول الشرعية.

ب إذا كان منشغل الفكر، وفي حال لا يتمكن معها من التأمل والنظر.

جـ إذا خشي غائلة الفتوى بأن تؤدي إلى مآلات غير محمودة.

د إذا كان الإفتاء بهواه. قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ۞ مَتَاعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

4 يجوز امتناع المفتي عن الفتوى في الأحوال التالية:

أ إذا خشي لحوق ضرر به.

ب إذا قام غيره مقامه.

جـ إذا كانت الفتوى مما لا نفع فيها للسائل.

د إذا كانت المسألة المسئول عنها غير واقعة.

### ثانيًا: مقاصد الفتوى وغايتها:

1 بيان حكم الشرع في النازلة المطروحة على المفتي؛ بقصد ضبط أفعال المكلفين بأحكام الشريعة؛ لإخراج المكلف عن داعية هواه؛ حتى يكون عبدًا لله اختيارًا، كما هو عبد لله اضطرارًا.

2 إنفاذ الشريعة وإقامتها وتفعيلها في واقع الحياة؛ والتدليل على سعتها ومرونتها وصلاحيتها لكل زمان ومكان.

### ثالثًا: نص الفتوى وصياغتها:

1 يجب تحرير عبارة الفتوى تحريرًا رصينًا واضحًا، مع ذكر الشروط والقيود التي تتعلق بالحكم؛ لئلا تفهم على غير وجهها، ولا تصرف إلى معان باطلة. قال تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾.

2 إذا كان الموضوع يقتضي تطويل الفتوى لتعلقه بمصلحة عامة أو للحاجة إلى إقناع جهات

معنية، فيحسن حينئذ إضافة ما يتطلبه المقام من الوعظ والتعليل، وبيان حكمة التشريع، والتحذير من المفاسد.

3 لا مانع من الزيادة في الجواب عما ورد في الاستفتاء إذا اقتضى ذلك الاحتراز من الاشتباه، أو إيضاح المقصود الملتبس بنظائره، أو إذا كانت حاجة المستفتي قد تستدعي في المستقبل تلك الإضافة.

4 عدم التوسع في ذكر الخلاف الفقهي في المسائل التي فيها أكثر من رأي، وعلى المفتي عند ذكر الخلاف أن يختار من الآراء التي ذكرها الأسعد بالدليل، وما يقتضيه النظر العلمي.

5 ينبغي تفصيل الأقسام المختلفة للحكم إن كانت له وجوه متعددة.

6 ذكر الدليل ليس شرطًا لصحة الفتوى، وينبغي للمفتي الإشارة إلى مستند الحكم.

## «أصول الفتوى» بالنسبة إلى المستفتي:

وهي التحلي بشروط الاستفتاء وآدابه. ومن أهمها:

1 اجتناب السؤال عما يؤدي إلى الارتياب في دينه وعمله.

2 البحث عن المفتي الأهل للفتيا؛ إما بنفسه، أو بسؤال العدول، أو نحو ذلك.

3 الحرص على العلم بالحكم المبرئ لذمته، وليس البحث عمن يفتيه وفق هواه.

4 التأدب مع المفتي، وعدم التلبيس عليه.

## «أصول الفتوى» اللازمة بالنسبة إلى المفتي:

أولًا- استكمال شروط الإفتاء: يشترط في المفتي شروط لا يجوز له التصدي للإفتاء قبل استكمالها، ولا يحل لأحد أن يستفتيه بدونها، وهي: الإسلام، والبلوغ، والعقل، والعلم بالأحكام الشرعية من أدلتها، والعدالة، فمن اختل دينه أو فسدت مروءته لم يصلح للفتيا؛ وذلك لعدم الوثوق بقوله.

ثانيًا- التحلي بصفات المفتي وسجيته، وأهمها:

1 التمييز، وقوة الفطنة؛ ليتوصل بذكائه إلى إيضاح ما أشكل وفصل ما أعضل.

2 الأناة والتثبت والحلم والمهابة والوقار.

3 معرفة أحوال المستفتين والواقع الذي يعيشونه، إما بنفسه أو بالاستعانة بأهل الخبرة.

4 الخبرة في تنزيل الأحكام على الوقائع، وذلك بالتتلمذ على من صقلتهم التجربة، والاطلاع على فتاواهم، والتأمل في مآخذها، وكيفية تنزيل الأحكام على الوقائع.

ثالثًا- الالتزام بواجبات المفتي وآدابه، ومن أهمها:

1 الإخلاص لله تعالى، ومراقبته.

2 مشاورة أهل العلم والاختصاص عند الالتباس.

3 التوقف عن الإجابة عند عدم ظهور الحكم له، وعدم التحرج من قول: لا أدري.

4 عدم التردد في الفتوى عند ظهور الحكم له.

5 المحافظة على أسرار المستفتين.

6 دلالة المستفتي على ما ينفعه، ومراعاة الجوانب التربوية والتوجيهية في فتواه.

7 عدم التعرض لشخص المفتي عند مناقشة رأيه الشرعي.

رابعًا- بلوغ درجة من درجات الاجتهاد: فمن كان من أهل الاجتهاد المطلق وجب عليه الإفتاء بما أداه إليه اجتهاده. ومن كان من أتباع المذاهب الفقهية، ومن أهل التخريج أو الترجيح جاز له الإفتاء تخريجًا على أقوال المجتهدين، أو ترجيحًا بالدليل من هذه الأقوال، ومن كانت رتبته دون ذلك جاز له الإفتاء بما علمه بدليله، من مذهبه أو مذهب غيره.

## «أصول الفتوى» اللازمة بالنسبة إلى منهجية الإفتاء:

وهي اتباع المنهج الذي قرره المحققون من الأصوليين لضبط الإفتاء، ومن معالمه:

أولًا- الالتزام بمنهجية الإفتاء: بأن يلتزم المفتي المنهجية التي قررها الأصوليون لطبقته؛ فإن كان المفتي مجتهدًا مطلقًا وجب عليه معرفة الأدلة الأصولية: القرآن، والسنة، والإجماع، والقياس، والعرف، والمصالح، والاستحسان، وغيرها... والتمكن من اللغة لفهم تلك الأدلة، ومناهج استنباط الأحكام الشرعية، والتقيد بمنهجية المجتهد المطلق في الاستنباط. وإن كان من طبقة المرجحين التزم ما قررته كتب رسم المفتي، وهكذا.

ثانيًا- فهم مقاصد الشريعة المرتبطة بالفتوى: لأن الأحكام ما شرعت إلا لتحقيق مقاصد محددة؛ فعلى المفتي معرفة ما تعلق بنازلته من المقاصد العامة، والخاصة، والجزئية المتعلقة بالنازلة محل الفتوى. ومعرفة مرتبتها، ومدى ثبوتها، ونحوه من مباحث المقاصد، وما تتوقف عليه من وسائل.

كما عليه حسن الموازنة بين المصالح المتزاحمة، والمصالح والمفاسد المتعارضة، وتقديم ما حقه التقديم؛ من خلال فقه الأولويات، والنظر في مآلات الأحكام.

ثالثًا- فهم النازلة المستجدة وحسن تصورها: لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره. من خلال: جمع المفتي المعلومات الكافية عن النازلة، وتحليل عناصر المسائل المركبة إلى عناصرها الأساسية وتأملها، واستشارة المتخصصين في النازلة.

رابعًا- معرفة واقع الفتوى ومآلات الأحكام: بأن يدرك المفتي واقع النازلة المسئول عنها، وحال المستفتي، والظروف المحيطة به؛ فيحدد الحكم المناسب لهذه الحال. ثم يراعي مآل الحكم وآثاره القريبة والبعيدة.

خامسًا- جماعية الفتوى: ينبغي أن تكون الفتوى في النوازل المستجدة المتداخلة بين عدة علوم، أو المتعلقة بعموم المسلمين فتوى جماعيةً؛ لأنها هي الأقدر على طبيعة النازلة، ومكوناتها، وتكييفها، وتطبيقها العملي، وآثارها الواقعية. وهو هدي النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه.

سادسًا- مراعاة موجبات تغير الفتوى: بأن يغير المفتي فتواه إذا رافقها: تغير الزمان أو المكان أو الحال أو العرف أو المعلومات أو حاجات الناس وقدراتهم وإمكاناتهم، أو تغير الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وعموم البلوى.

سابعًا- حسن تنزيل الأحكام: بأن ينزل المفتي الأحكام الشرعية على الوقائع الجزئية على وجه يحقق المقصد الشرعي من تلك الأحكام.

## بيان علاقة المفهوم وأهميته بالنسبة إلى العملية الإفتائية:

### أ علاقة المفهوم وأهميته للمفتي:

علم المفتي بأن عملية الإفتاء مقيدة بأصول وقواعد يجعله أولًا- يسعى في إدراك هذه القواعد، ومعرفتها، واستكمال الشروط الواجبة في حقه؛ قبل أن يتصدى للإفتاء. ويدفعه ثانيًا- إلى مراعاة هذه القواعد والتقيد بها في فتواه، حتى لا توصم فتواه بالشذوذ أو تخالف مقصودها، أو تعجز عن علاج النوازل والمستجدات. ثم يدفعه ثالثًا- إلى مراعاة هذه الأصول عند الاختيار بين الآراء المنقولة والترجيح بينها؛ فما تعارض وهذه الأصول اجتنبه، والتزم ما وافقها.

### ب علاقة المفهوم وأهميته للمستفتي:

معرفة المستفتي أن عملية الإفتاء قائمة على أصول منضبطة؛ يجعله أولًا- يعظم الفتيا ويجلها. ثم يدفعه ثانيًا- إلى معرفة الأصول (الشروط) الواجبة في حقه؛ ليتحلى بها ويسهم في نجاح عملية الإفتاء. ثم يدفعه ثالثًا- إلى اختيار المفتي العليم بهذه الأصول؛ ليتمكن من معالجة نازلته وتحقيق غايته.

### ج علاقة المفهوم وأهميته في الفتوى:

قيام الفتيا على أصول شرعية منضبطة، موزعة على أركان عملية الإفتاء؛ يدل أولًا- على ضبط الشارع سبحانه لعملية الإفتاء حتى تحقق غايتها. ويدل ثانيًا- على وعورة الفتيا وصعوبتها؛ فيزجر المتعجلين عن اقتحامها، ويحث العالمين على استكمال أدواتها

وقواعدها وشروطها؛ من أجل خوض بحارها. ويقدم ثالثًا- منهجًا متكاملًا توزن به الفتاوى، فيعرف صحيحها من سقيمها. ويدل رابعًا- على قدرة الشرع على علاج المستجدات في ظل هذه الأصول المستوعبة لكل جديد، المواكبة لكل تطور؛ فيبرهن على عظمة الشارع وشريعته، وبقائها واستمرارها وصلاحها لكل عصر ومصر.



# علوم الإفتاء



## تعريف الإفتاء
## والفرق بينه وبين الحكم والقضاء

## أولا: تعريف الإفتاء

### الإفتاء لغة:

الإفتاء معناه التَّبيين والإظهار؛ يُقال: أفتاهُ في الأمرِ: إذا أبانَهُ له، وأجابه عنه؛ ويُقال: أَفتَيْتُ فُلانًا في رؤيا رَآها: إذا فسرها له، وأَفتيتُه في مسألته: إذا أجبتُه عنها، والاسم: الفتوى.

وقد وردت مادة الإفتاء في كتاب الله تعالى في أحد عشر موضعًا تحمل ذلك المعنى فيها كلها؛ كقوله تعالى: ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ مَنْ خَلَقْنَا﴾ [الصافات: 11]، أي: فاسألهم سؤال تقرير أَهُم أشدُّ خلقًا أم مَنْ خلقنا من الأمم السالفة؟، وقال عزَّ وجل: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ﴾ [النساء: 176]، أي: يسألونك سؤال تعلُّم.

### الإفتاء اصطلاحًا:

الإفتاء في اصطلاح الفقهاء والأصوليين هو: «الإخبار عن حكم شرعي في واقعة عن دليل لمن سأل عنه من غير إلزام».

#### شرح التعريف:

قوله: «الإخبار» هو الإعلام.

قوله: «عن حكم» الحكم هو إثباتُ أمرٍ لأمرٍ، أو نفيُه عنه، كقولنا: الصلاة واجبة. فإثبات الوجوب للصلاة هو حكم.

والحكم يشمل الأحكام التكليفية، والعَقَدية، واللغوية، والعقلية.

قوله: «شرعي» أي حكم منسوب إلى الشرع الشريف، فعُلم به أن الإفتاء يختص بالأحكام الشرعية فقط، لا اللغوية، ولا العقلية، ولا غيرهما.

وقوله: «في واقعة» أي: في مسألة شرعية طَرَأَتْ على المُستفتِي فيريد معرفة الحكم الشرعي فيها.

وقوله: «عن دليل» الدليل في اصطلاح العلماء هو: ما يُتوصَّل بالنظر الصحيح فيه إلى المطلوب.

وقوله: «لمَنْ سأل عنه»؛ أي: لمَنْ سأل عن الحكم؛ فلا يختص الإفتاء بالإخبار عن حكم شرعي في الواقعة على سبيل الإرشاد والتعليم، لأنه يقع من غير سؤال، لكن المعنى اللغوي والشرعي للفُتيا مرتبط بالسؤال كما ورد في قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ﴾.

وقوله: «من غير إلزام» فالفُتيا لا تقع على وجه الإلزام بالحكم؛ بل هذا مختص بالقضاء.

ولا يلزم أن يكون السؤال عن الحكم مواجهة، فقد يكون بواسطة الهاتف أو الرسائل أو غير ذلك من الوسائل القديمة والمعاصرة.

## الفرق بين الفتوى والحكم:

الحكم الشرعي هو: خطاب الله تعالى المتعلِّق بأفعال المُكلَّفين.

أما الفتوى فهي كما ذُكر: بيانُ الحكم الشرعي في واقعة مُعيَّنة.

وعليه فالحكم الشرعي هو الحكم المتعلِّق بأفعال العباد على وجه العموم من غير التفاتٍ إلى واقع مُعيَّن يرتبط به الحكم: كالقول بوجوب الصلاة، وحرمة شرب الخمر، ونحو ذلك.

أما الفتوى فهي تطبيق الحكم الشرعي على الواقع، ولا تكون الفتوى صحيحة إلا إذا كان الحكم الشرعي مُنطبقًا على الواقع انطباقًا صحيحًا.

والحكم الشرعي ثابت، بينما الفتوى تتغير بتغيُّر الحال والزمان والمكان؛ فمثلًا حكم الخمر ثابت، وهو التحريم؛ لقول الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾.

ولكن قد تختلف الفتوى باختلاف الزمان، أو المكان، أو الحال كمَنْ كان بالصحراء بلا ماء، ويكاد يموت عطشًا فإنه يُفتَى بوجوب الأكل من المَيْتَة إذا غلب على ظنه أنه يموت إن لم يأكلها؛ وذلك لأن مَفْسَدة موت الإنسان أعلى من مَفْسَدة أكل المَيْتَة.

– ومن أمثلة الحكم: قول الإمام العشماوي في متنه: «فأما فرائض الوضوء فسبعة: النية عند غسل الوجه، وغسل اليدين إلى المِرْفَقَيْن، ومسح جميع الرأس،

وغسل الرِّجْلَيْن إلى الكعبين، والفَوْر، والتَّدليك. فهذه سبعة». فهذا حكم ثابت.

ومثال الفتوى: ما لو سأل شخصٌ في بلاد شديدة البرودة بحيث إن استعمل الماء في التوضؤ ضرَّه ضررًا شديدًا؛ ولا طريقة له لتسخينه؛ فيُفتى لهذا الشخص بعينه بجواز التيمم.

## الفرق بين الفتوى والقضاء:

### تعريف القضاء:

يُطلَق القضاء ويُراد به معانٍ متعددة منها:

- الحكم: ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾، فقوله: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ﴾؛ أي: أَمَرَ أمرًا قطعيًّا.
- الفراغ: ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا﴾.
- الأداء والإنهاء: ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ﴾.
- الصُّنع والتقدير: ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾.
- الموت: ومنه قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ﴾.

### التعريف الاصطلاحي:

القضاء هو: الفصل بين الناس في الخُصومات حسمًا للتَّداعي، وقطعًا للنزاع بالأحكام الشرعية المُتلَقَّاة من الكِتاب والسُّنَّة.

### وجوه الاتفاق بين الإفتاء والقضاء:

الفتوى والقضاء فعلان مُتعلِّقان بالشريعة الإسلامية، ولذلك فهناك علاقة بينهما، ووجوه اتِّفاق، ومن هذه الوجوه:

1. أن كلًّا منهما من الأمور المشروعة بالكِتاب والسُّنَّة، وبهما يتحقق اتِّباع أمر الله سبحانه وتعالى وطاعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.
2. أن كُلًّا منهما معنِيٌّ بالرجوع إلى الكِتاب والسُّنَّة والعلوم الشرعية الأُخرى من فقه وأصول فقه، وغيرها من علوم الشريعة التي لا يستغني عنها المفتي والقاضي.
3. كلٌّ من الفتوى والقضاء يتولاهما العلماء المتخصصون؛ وما يُشتَرَط في القاضي من شروط يُشترط مثله في المفتي.
4. الفتوى والقضاء يكونان عن واقعة حقيقية بحاجة لمعالجة.
5. الفتوى والقضاء لا بُدَّ أن يتقدمهما طلب؛ سواء كان الطلب دعوى، أو استفسارًا عن حقٍّ أو حكم.
6. من أوجه العلاقة والاتفاق بين الإفتاء والقضاء وجود الخَطَر فيهما؛ فالإفتاء والقضاء من الأمور التي يَكمُن فيها الخطر العظيم، لما يترتب عليهما من مسئولية دُنيوية وأُخروية.
7. من الأشياء التي تجمع الإفتاء بالقضاء وتجعل بينهما علاقةَ اعتبارِ العُرْفُ؛ فعلى القاضي والمفتي أن يكون كلٌّ منهما مُتيقِّظًا آخذًا أعراف الناس بعين الاعتبار، محيطًا بعاداتهم وأعرافهم وحِيَلهم، ومَحْمَل كلامهم، فعلى كُلٍّ منهما أن يكون مُدرِكًا لزمانه، عالمًا بأمور حاله.

### وجوه الاختلاف بين الإفتاء والقضاء:

إن باع شخص ما لآخر سيارة، ثم إن المشتري بعد استلامها وتسليم الثمن وجد بها عيبًا كبيرًا؛ فذهب إلى البائع ليعيدها؛ فاختلفا؛ فذهبا إلى المتصدِّر للإفتاء لسؤاله عن حكم ذلك؛ وبعد مناقشتهما حكم المتصدِّر للإفتاء بإرجاع الثمن للمشتري والسيارة للبائع. فإن هذا حكم شرعي، ولكنه غير مُلزم؛ حيث إن المفتي لا يستطيع أن يُلزم البائع بفعل ذلك.

فإن أقام المشتري دعوى أمام القاضي فاستدعى البائع وسمع الشهود ونحو ذلك وأصدر حكمه بإرجاع الثمن للمشتري والسيارة للبائع؛ فإن القاضي يُلزم البائع بذلك، وإن لم ينصع للأمر يُجبره أيضًا.

وبذلك يُعلم أن هناك فرقًا أساسيًّا بين الإفتاء والقضاء، كما أن هناك فروقًا أخرى، وبيان ذلك فيما يلي:

1. الفُتيا إخبار بالحكم الشرعي في واقعة من غير إلزام، أما القضاء فهو إخبار مع إلزام.

2. لما كان حكم القاضي مُلزِمًا والمفتي مخبرًا؛ فإن حكم القاضي لا يُتصوَّر فيه جميع الأحكام الشرعية الخمسة من الوجوب، والنَّدب، والكراهة، والإباحة، والتحريم، بينما يجوز في الفتوى أن تدخلها كل الأحكام المذكورة.

فلا يجوز في حكم القاضي قوله بالكراهة أو الندب في مسألة ما، فإذا قال القاضي لأحد المُتنازعين مثلًا: الأحسن لك أن تفعل كذا، أو يُكرَه لك أن تفعل كذا، فإنما هو فتوى منه، لا قضاء يدفع الخصومة، أو يحسم النزاع.

3. الفتوى تدخل في جميع الأبواب الفقهية كالعبادات والمعاملات والأحوال الشخصية وغير ذلك، أما القضاء فلا يدخل في جميعها؛ فهو لا يدخل مثلًا في العبادات.

4. الفتوى تعتمد الأدلة المُتَّفَق عليها كالقُرآن والسُّنَّة، والمُختَلَف فيها كإجماع أهل المدينة، أو قول الصحابة، أو نحو ذلك، وأما القضاء فهو وإن كان مَرْجِعه القرآن والسُّنَّة إلا أنه يجب على القاضي مع ذلك الاستماع إلى حُجَج الخصوم كلهم، ثم القضاء في شأنهم بما قاله اللهُ تعالى، أو قاله رسولُه صلى الله عليه وسلم، أو بما اجتهده هو إذا لم يجد نصًّا في كتاب الله، أو في سُنَّة رسول الله صلى الله عليه سلم.

فالمفتي يجب عليه اتِّباع الأدلة بعد استقرائها، ويُخبر المستفتي بما ظهر له من الأحكام في الواقعة المسئول عنها.

وأما القاضي فإنه لا يقضي لمجرد عِلمه، وإنما يتوقف حُكمه على ما ظهر له من الحُجَج، ولذلك قال الرسول صلى الله عليه وسلم: «إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، وَإِنَّمَا أَقْضِي لَكُمْ عَلَى نَحْوٍ مِمَّا أَسْمَعُ مِنْكُمْ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا فَلَا يَأْخُذْهُ فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ، يَأْتِي بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

5. للقاضي صلاحية نقض الحكم وفسخه، وذلك إن كان حكمه مخالفًا لدليل قاطع من نصٍّ أو إجماع أو قياس، وأما المفتي فليس له شيء من ذلك؛ لأن فتواه غير مُلزِمة.

6. حكم القاضي لا يكون إلا بلفظ منطوق سواء كان قولًا أم كِتابة، أما الفُتيا فتحصل بالقول والكتابة، كما تحصل بالفعل والإشارة ونحوهما.



# أطروحة لباحث

## سكوت المفتي
## (المشروعية والبواعث)

لقد تواتر من أحوال السلف مدى تهيبهم لوظيفة الفتوى، وإحجامهم عن التصدر لها لما علموه من عظم الوظيفة وحجم مسئوليتها.

وتحاول تلك الدراسة أن تتناول ظاهرة «سكوت المفتي» وليس مجرد الإحجام عن الفتوى أو قبول التصدر لها؛ لأن سكوت المفتي مطلقًا وإحجامه عن التصدر للفتوى أمر مشهور معلوم الدوافع، يعود إلى الخوف من الخطأ والتقول على الله سبحانه وتعالى بغير علم، وإنما تُعنى تلك الدراسة بسكوت من تصدر للإفتاء بالفعل وإحجامه عن قول رأيه والإفتاء في بعض المسائل، أو سكوته مؤقتًا أو سكوته انتظارًا لمفت آخر يتصدر لتلك المسألة، ونحو ذلك من السكوت الذي ليس بمعنى الإحجام الكلي عن التصدر للفتوى.

## الأطر الرئيسة للدراسة:

### الإطار التمهيدي:

وينبغي على الباحث فيه التعريف بمفردات البحث الرئيسة، وتحرير المراد بظاهرة «سكوت المفتي» حتى يتبين موضوع بحثه ومشكلته الحقيقية، ولا ينصرف الذهن ويتشوش بظاهرة الإحجام الكلي عن الإفتاء.

### الإطار الأول: وهو إطار تأصيلي ورصدي:

أما الجانب التأصيلي، فيتصدر الباحث لبيان حكم سكوت المفتي في الشريعة، وذكر الأدلة التي استند إليها في بيان ذلك الحكم.

وأما الجانب الرصدي: فيحاول فيه الباحث التقصي عن تلك الظاهرة والبحث عن مظاهرها لدى السلف والخلف على حد سواء، وينبغي عليه في تلك المرحلة أن يبذل وسعه في الاستقصاء؛ لأن تلك الأحداث المجموعة سوف تمثل نقطة الانطلاق للبحث، لكونها مادة التحليل والتدقيق، فإن فات الباحث بعض فروع تلك الظاهرة من سكوت المفتين فقد يختل بحثه ويذهل عن مادة من شأنها أن تغير من نتيجة بحثه.

### الإطار الثاني: وهو إطار تحليلي:

ويحاول الباحث فيه تحليل كل تلك المواقف التي سكت المفتي فيها عن الجواب واستخراج البواعث على ذلك السكوت، ومن ثم وضع مبحث لكل باعث من تلك البواعث، مثل سكوته تورعًا عن الجواب، أو سكوته ظنًّا من أنه بذلك السكوت قد يدفع مفسدة ما، أو سكوته تريثًا واستعدادًا منه للجواب الأمثل، ونحو ذلك من البواعث التي قد يصل إليها الباحث من خلال تحليله لأفراد تلك الظاهرة.

وفي نهاية الدراسة ينبغي على الباحث وضع خاتمة مناسبة تتضمن أهم النتائج والتوصيات، وتذييل رسالته بفهارس فنية مناسبة لموضوع البحث.

## المصادر المبدئية للدراسة:

كتب النوازل والواقعات، مثل:

كتب سير المفتين ومناهجهم.

آداب الفتوى والمفتي والمستفتي، يحيى بن شرف النووي.

أدب الفتيا، جلال الدين السيوطي.

أدب المفتي والمستفتي، ابن الصلاح.

تعظيم الفتيا، ابن الجوزي.

شرح عقود رسم المفتي، لابن عابدين.

سائر الكتب التي عنيت بذكر أدب الفتوى وضوابطها، وأبواب الاجتهاد من كتب أصول الفقه.



# استشراف إفتائي

## العملات الرقمية المشفرة



إن استشراف المستقبل وحسن الاستعداد لمواجهة مستجداته وأحداثه واتخاذ الأسباب اللازمة لمواكبة تطوراته دون الإخلال بمتطلبات الحاضر شأن ذوي العقول السليمة والفطر المستقيمة، بل هو منهج الأنبياء عليهم الصلاة والسلام؛ قال تعالى على لسان يوسف عليه السلام: ﴿فما حصدتم فذروه في سنبله﴾.

وقد يقع من الحوادث والمسائل والنوازل المستجدة ما يحتاج إلى أحكام فورية حاضرة لمعالجتها والتعامل معها، لذا كان من الضروري أن تنبري طائفة من أهل العلم والاجتهاد لإعمال أذهانهم وإطلاق العنان لخيالاتهم وتشجيع العامة أيضًا من خلال تقبل أسئلتهم فيما لم يقع بعد؛ لاستشراف مثل هذه المسائل والنوازل وافتراضها قبل وقوعها من أجل حسن الاستعداد لها بما يناسبها من أحكام حتى إذا وقعت لم يكن ثمة فراغ فقهي بل تكون أحكامها جاهزة.

فالفقه الافتراضي لم يكن نوعًا من الترف الفقهي كما يدعي البعض، وأن الفقهاء سطروا كل المسائل وجلسوا فارغي اليد، فشغلوا وقتهم بهذا الافتراض، فهذا كلام عارٍ عن الصحة؛ لأن الوقائع والمستجدات الحديثة أثبتت خلاف ذلك.

وفي هذا الباب من نشرة دعم سوف نعرِّف في كل عدد بقضية من باب الفقه والفتوى الافتراضية، وأول تلك القضايا المعروضة قضية «العملات الرقمية المشفرة».

## تصور القضية[1]:

في خضم هذا التقدم التكنولوجي الهائل الذي نعيشه، وفي ظل هذا التطور الرقمي الذي بات يشمل جميع مجالات الحياة ظهرت مسألة العملات الرقمية المشفرة فأحدثت ثورة في النظام النقدي العالمي.

وقد أصبحت العملات المشفرة أمرًا واقعًا، ويبدو أنه سيبقى في المستقبل المنظور ويزداد توسعًا وانتشارًا، فقد رجح خبراء اقتصاد دوليون لصحيفة «ليبراسيون» الفرنسية اختفاء العملات الورقية والمعدنية في غضون سنوات لصالح الرقمية، وتحديدًا بحلول **2030**م، مشيرين إلى أنه لن يتم التعامل بالعملات النقدية.

والعملة الرقمية هي عملة معماة -أي مشفرة- ونظام دفع عالمي يمكن مقارنتها بالعملات الأخرى، لكن مع عدة فوارق أساسية من أبرزها: أنها عملة إلكترونية بالكامل، فليس لها وجود فيزيائي، وتُتداول عبر الإنترنت فقط، وتقوم عمليات التبادل بهذه العملة على مبدأ الند للند، وهو مصطلح تقني يعني التعامل المباشر بين مستخدم وآخر من غير وجود وسيط بينهما، فتُدار سائر العمليات المتعلقة بهذه العملات بشكل كامل عن طريق مستخدميها دون أية سلطة رقابية أو مركزية، فلا يُعرف أصحابها، ولا يمكن تتبع عمليات البيع والشراء التي تتم بها حول العالم.

وإذا قلنا: إن الذهب والفضة معدنان ثمينان، والأوراق النقدية عبارة عن أوراق، فالعملة الرقمية هي مجرد أرقام إلكترونية، فهي عملة وهمية غير قابلة للمس كالدولار واليورو، تستخدم للشراء في العالم الرقمي ولا تحتاج لأي وسيط بين البائع والمشتري، كما أنها متوفرة في جميع أنحاء العالم.

وتسمى هذه العملات أيضًا بالعملات الافتراضية لأنها لا وجود لها حقيقةً في أيدي الناس.

وهذه العملة لا يمكن الحصول عليها من البنوك والمصارف كسائر النقود والعملات، وإنما يتم الحصول عليها بإحدى طريقتين: إما عن طريق الشراء من المواقع الإلكترونية المتخصصة في بيع هذه العملات على شبكة الإنترنت، وإما عن طريق ما يسمى بالتعدين أو التنقيب، وهي طريقة إلكترونية معقدة للغاية، ويشق على غير أصحاب الخبرة بالحواسيب وعلم البرمجيات القيام بها.

(١) مصادر هذه القضية:
-موقع صحيفة الاتحاد الإماراتية:
https://www.alittihad.ae/wejhatarticle/
-موقع العين الإخبارية الإماراتي:
https://al-ain.com/article/economic-experts-disappear-cash-money
-العملات الرقمية «البتكوين أنموذجًا» ومدى توافقها مع ضوابط النقود في الإسلام، للباحث باسم أحمد عامر، بحث بمجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية بالإمارات، المجلد (١٦)، العدد (١)، يونيو ٢٠١٩م.

وأشهر العملات الرقمية وأوسعها انتشارًا «البتكوين»، التي بدأ تداولها عن طريق الشبكة العنكبوتية عام 2009م.

ويبدو أن الذين قاموا بابتكار فكرة هذه العملات أرادوا إعادة تشكيل النظام النقدي في العالم، وتكوين مفهوم جديد للمال وطرق تداوله، خصوصًا أن طرح فكرة «البتكوين» جاء مباشرة بعد الأزمة المالية العالمية التي عصفت باقتصادات العالم عام 2008م.

وبسبب الفضاء الإلكتروني المفتوح فإنه يمكن لأي شخص عنده من الإمكانات والخبرة في علوم الحاسب الآلي والبرمجيات إصدار عملة رقمية يتم تداولها عبر الإنترنت كما هو الحال مع عملة «البتكوين»؛ لذا فقد تسارع ظهور نماذج أخرى لهذه العملات، حتى تجاوز عددها 3000 عملة افتراضية، وأكثر العملات المشفرة غش وخداع وتلاعب بالأرقام والأموال، والقليل منها فقط يمكن اعتباره ابتكارًا حقيقيًّا بمفاهيم وآليات جديدة سواء في جانب الفكرة أو التقنية أو التطبيق.

وتعتبر تقنية (Blockchain) الأساس الذي تعمل عليه العملات الافتراضية، والبلوك تشين عبارة عن سجل إلكتروني موحد يحتوي على سلسلة من كتل معلومات تتضمن جميع التحويلات السليمة للعملة الرقمية في العالم منذ إنشاء هذه العملة وبداية تداولها، وعن طريق هذه التقنية يمكن تفادي مشكلة الإنفاق المزدوج أي إنفاق المبلغ النقدي ذاته في إجراء معاملتين مختلفتين.

ومن خصائص هذه العملة سهولة الدفع، فهي تسمح لمستخدميها أن يتحكموا بأموالهم بحرية كاملة، فيمكن إرسال واستقبال الأموال دون أي قيود، وكذا السرعة في نقل الأموال وتحويلها دون وسيط وبلا رسوم، كما أنها تتصف بالعمومية فلا ترتبط بموقع جغرافي؛ فيمكن اعتبارها عملة محلية لكل الدول.

والعملات المشفرة بواقعها الحالي فيها محاذير شرعية، ولا تتفق تمامًا مع مبادئ الاقتصاد الإسلامي، لكن يمكن تلافي هذه المحاذير الشرعية بوسائل مختلفة .

وقد أثارت هذه العملات وخاصة عملة «البتكوين» العديد من المسائل القانونية والاقتصادية والشرعية التي توجب على المختصين الاهتمام بها ودراستها وإعطاءها الأحكام القانونية والشرعية؛ فهذه العملة مؤسسة على أسس مختلفة عما عهدناه من العملات النقدية، فهي مجهولة الماهية والمصدر والحال.

## الأثر الإفتائي للقضية:

يتعلق بهذه القضية المستقبلية بعض المسائل الفقهية التي تتطلب بحثًا من أجل الوصول إلى الحكم الشرعي فيها، ويمكن إجمال هذه المسائل فيما يأتي:

### الفرع الأول: ما ضوابط جواز التعامل بالعملات الرقمية؟ وإذا تم تعميم التعامل بها على مستوى الدول برغم محاذيرها الشرعية فهل تدخل في عموم البلوى؟

تكتنف العملات الرقمية المشفرة عدة محاذير شرعية، فهي عملات مجهولة الأساس والمصدر، ويلفها الغموض حول كيفية إصدارها، ولا توجد جهة موثوقة تضمنها، كما أنها وسيلة تبادل يمكن استخدامها بسهولة في عمليات غسيل الأموال والتجارة بالسلع المحرمة والممنوعة كالمخدرات والأسلحة، فإنها لا تمر بالقنوات الرسمية كالبنوك والمؤسسات المالية بل تعتمد على التعامل المباشر بين الأشخاص بعيدًا عن أية رقابة مركزية أو دولية لتحركات الأموال وانتقالها، كما أن المتعاملين بهذه العملات يقصدون في الأساس المضاربة بها والمقامرة على تذبذب أسعارها الفاحش، فهل يمكن من الناحية الشرعية تلافي هذه المحاذير؟ وإذا لم يمكن تلافيها وعمم التعامل بهذه العملات على مستوى العالم فهل يدخل ذلك في عموم البلوى؟

## ببليوجرافيا الفتوى:

يتعين على من يتصدى للإفتاء في هذه المسألة الرجوع إلى الأبواب الفقهية التي تناولت مفهوم المال وكذلك الرجوع إلى كتب الاقتصاد الإسلامي ودراسات المتخصصين التي تناولت طبيعة هذه

العملة، ومدى انطباق الشروط التي حددها الفقهاء في النقود عليها، للوصول إلى الحكم الشرعي للتعامل بهذه العملة الرقمية.

**أولا: أهم المصادر التراثية:**

- كتاب البيع في كتب الفقه في المذاهب المختلفة.
- كتاب الصرف في كتب الفقه في المذاهب المختلفة.

**ثانيا: أهم المصادر المعاصرة:**

- العملات الرقمية «البتكوين أنموذجًا» ومدى توافقها مع ضوابط النقود في الإسلام، للباحث باسم أحمد عامر، بحث بمجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية بالإمارات، المجلد (16)، العدد (1)، يونيو 2019م.
- النقود الرقمية الرؤية الشرعية والآثار الاقتصادية، للدكتور عبد الستار أبو غدة، بحث مقدم لمؤتمر الدوحة الرابع للمال الإسلامي (المستجدات المالية المعاصرة والبناء المعرفي)، يناير 2018م.
- النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية، للدكتور عبد الله بن سليمان الباحوث، بحث بالمجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس بالقاهرة، العدد (1)، يناير 2017م.
- أثر سد الذرائع في التعامل بالعملات الافتراضية «البيتكوين أنموذجًا»، للدكتور عبد اللطيف حاجي العوضي، بحث بمجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، المجلد (34)، العدد (116)، مارس 2019م.
- تعاملات العملة الافتراضية: دراسة قانونية، للباحث محمد ديب، بحث بالمجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد (10)، يناير 2018م.
- العملة المشفرة (البتكوين) تكييفها الفقهي وحكمها الشرعي دراسة فقهية مقارنة، للدكتور حسن عبد الله أبو زهو، بحث بمجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بكفر الشيخ، المجلد (2)، العدد (2) (2018م).
- ضوابط النظام النقدي في الإسلام للدكتور ناصح بن ناصح المرزوقي، بحث بالمجلة العلمية لقطاع كليات التجارة جامعة الأزهر، العدد (13)، يناير 2015م.
- قاعدة عموم البلوى وأثرها في دراسة القضايا الفقهية المعاصرة (المعاملات المالية وفقه الأسرة أنموذجًا)، للدكتور مسلم بن محمد الدوسري، بحث مقدم لندوة: نحو منهج علمي أصيل لدراسة القضايا الفقهية المعاصرة، مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، 2010م.
- حجية عموم البلوى عند الأصوليين، للدكتور أنس محمود العواطلي، بحث بحولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة جامعة الأزهر، العدد (13) (2016م).

**ثالثا: أهم الفتاوى ذات الصلة:**

- فتوى دار الإفتاء المصرية بتاريخ 2017 / 12 / 28، بعنوان «تداول عملة البيتكوين والتعامل بها».
- فتوى دار الإفتاء الفلسطينية بتاريخ 2017 / 12 / 14، بعنوان «حكم التعامل بالعملة الإلكترونية التي تسمى (البيتكوين) وحكم تعدينها».
- فتوى الهيئة العامة للشئون الإسلامية والأوقاف بدولة الإمارات بتاريخ 30 يناير 2018م، بعنوان «حكم التعامل بالبتكوين».
- فتوى دار الإفتاء المصرية بتاريخ 2005 / 12 / 13، بعنوان «استخدام الإنترنت في بيع وشراء السلع والوساطة فيهما».
- فتوى دار الإفتاء المصرية بتاريخ 2011 / 09 / 12، بعنوان «التسويق الشبكي كيو نت».
- فتوى دار الإفتاء المصرية بتاريخ 2013 / 01 / 14، بعنوان «الترخص والتيسير عند الابتلاء».

## الفرع الثاني: هل يجري الربا في العملات الرقمية؟

يترتب معرفة جريان الربا في العملات الرقمية على معرفة علة الربا في الذهب والفضة، وعلة جريان الربا في الذهب والفضة مطلق الثمنية؛ فإذا أمكن اتصاف العملات الرقمية بوصف الثمنية الموجود في الذهب والفضة ترتب على ذلك تحقق علة الربا في العملة الرقمية؛ والعملة الرقمية تحقق فيها الرواج والاشتمال على وظائف الثمن، ولعلها أقرب شبهًا بالذهب والفضة من الأوراق النقدية من حيث انتشارها العالمي غير المحدود.

### ببليوجرافيا الفتوى:

يتعين على من يتصدى للإفتاء في هذه المسألة الرجوع إلى المصادر والمظان التي تناولت مفهوم الربا ومفهوم الثمنية، والرجوع إلى المصادر والمظان التي تناولت حقيقة العملات الرقمية، ومدى تطابق تلك المفاهيم على هذه العملات.

#### أولا: أهم المصادر التراثية:

- باب الربا في كتب الفقه المختلفة.
- باب الصرف في كتب الفقه المختلفة.
- شروح باب الصرف وباب الربا في كتب شروح السنة النبوية.

#### ثانيا: أهم المصادر المعاصرة:

- النقود الرقمية وأثر التعامل بها في نمط الحياة الإسلامية، للدكتور أحمد عيد عبد الحميد، بحث بمنتدى فقه الاقتصاد الإسلامي، طبع دائرة الشئون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، **2018**م.
- أحكام صرف النقود والعملات في الفقه الإسلامي وتطبيقاته المعاصرة، للدكتور عباس أحمد الباز، دار النفائس-الأردن. (أصل الكتاب رسالة ماجستير).
- أحكام الصرف في الفقه الإسلامي، إعداد: عادل محمد أمين روزي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، **1996**م.

#### ثالثا: أهم الفتاوى ذات الصلة:

- فتوى دار الإفتاء المصرية بتاريخ **2015 / 09 / 28**، بعنوان «تبديل العملات المعدنية بما يماثلها من العملات الورقية».
- فتوى دار الإفتاء الأردنية بتاريخ **2018-06-11**، بعنوان «الأوراق النقدية يثبت لها أحكام الذهب والفضة».
- قرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي بشأن القبض: صوره وبخاصة المستجدة منها وأحكامها رقم: **(53) (4/ 6)** المنعقد في دورة مؤتمره السادس بجدة في المملكة العربية السعودية من **17-23** شعبان **1410**هـ، الموافق **14-20** مارس **1990**م.
- فتوى دار الإفتاء الأردنية بتاريخ **2019-02-17**، بعنوان «حكم التعامل بالمحفظة الإلكترونية الخاصة بالأجهزة الخلوية».

## الفرع الثالث: هل تثبت الزكاة في العملات الرقمية؟

إذا ثبت جريان الربا في العملات الرقمية حمايةً لمال الفقير من الأخذ ظلمًا؛ ثبتت الزكاة فيها أيضًا حماية لحق الفقير من المنع ظلمًا.

وإذا أمكن اعتبار العملات الرقمية أموالًا اكتسبت صفة الثمنية؛ فإنه يجري عليها أحكام الذهب والفضة المنصوص عليها في الشرع، ومنها الزكاة؛ فعلى ذلك تحسب قيمة نصاب الذهب بالعملة الرقمية، وقيمة نصاب الفضة بها، وتخرج زكاته مما يساويه من العملات الرقمية في مصارف الزكاة المعتبرة شرعًا.

### ببليوجرافيا الفتوى:

يتعين على من يتصدى للإفتاء في هذه المسألة الرجوع إلى المصادر التي تناولت طبيعة العملات الرقمية، وكذا المراجع والمصادر التي تناولت الزكاة وشروطها وطبيعة النقد المزكى، ومدى مطابقة مبادئ الشرع في فريضة الزكاة لطبيعة هذه العملات.

**أولا: أهم المصادر التراثية:**

- باب الزكاة في كتب الفقه في المذاهب المختلفة.

**ثانيا: أهم المصادر المعاصرة:**

- عملة البيتكوين وحكم التعامل بها في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، للدكتور أحمد أمداح والدكتور صالح بوبشيش، بحث بمجلة الإحياء، الجزائر، المجلد (18)، العدد (22)، سبتمبر 2019م.
- النقود الرقمية وأثر التعامل بها في نمط الحياة الإسلامية، للدكتور أحمد عيد عبد الحميد، بحث بمنتدى فقه الاقتصاد الإسلامي، طبع دائرة الشئون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، 2018م.
- أحكام الأوراق النقدية والتجارية في الفقه الإسلامي، إعداد: ستر بن ثواب الجعيد، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، 1405هـ1406هـ.
- زكاة العملات الورقية، للدكتور عطية عبد الحليم صقر، دار الهدى للطباعة بالقاهرة، 1992م.
- تغير قيمة العملة في الفقه الإسلامي، للدكتور عجيل جاسم النشمي، بحث بمجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، المجلد (5)، العدد (12)، ديسمبر 1988م.
- زكاة النقود وأسسها في النظرية الإسلامية للنقد، لمحمد الحبيب التجكاني، بحث بمجلة الاعتصام، جمعية العلماء خريجي دار الحديث الحسنية بالمغرب، السنة (9) العدد (9) (1985م).

**ثالثا: أهم الفتاوى ذات الصلة:**

- فتوى دار الإفتاء المصرية بتاريخ 7 ديسمبر 1957م، بعنوان «زكاة أوراق البنكنوت وأسهم الشركات».
- فتوى دار الإفتاء المصرية بتاريخ 14 ديسمبر 1981م، بعنوان «بيان بنك ناصر في الزكاة ورأي دار الإفتاء فيه».
- فتوى دار الإفتاء المصرية بتاريخ 2007 / 06 / 06م، بعنوان «التعامل في البورصة وزكاة الأسهم».
- فتوى دار الإفتاء المصرية بتاريخ 2014 / 02 / 06م، بعنوان «هل في الأوراق المالية (البنكنوت) زكاة؟»
- فتوى دار الإفتاء المصرية بتاريخ 2017 / 02 / 19، بعنوان «زكاة الأسهم».

## الفرع الرابع: هل تنطبق أحكام الصرف على العملات الرقمية؟

إذا أمكن اعتبار العملات الرقمية أثمانًا قائمة بذاتها يجري عليها الربا بعلة الثمنية، وتجب فيها الزكاة؛ فحينذاك تنطبق عليها أحكام الصرف كما قرر الفقهاء المعاصرون في انطباق أحكام الصرف على النقود الورقية، وكما أن الورق النقدي أجناس تتعدد بتعدد جهات الإصدار، فالورق النقدي الأمريكي جنس والورق النقدي السعودي جنس، فكذلك الحكم بالنسبة للعملات الرقمية؛ فهي أثمان مستقلة بذاتها، تحمل قيمًا مختلفة؛ فصرف العملة الرقمية بجنسها يشترط فيه التقابض والتماثل، وصرفها بجنس ثمني آخر سواء كان عملة رقمية أخرى أو عملة ورقية يشترط فيه التقابض فقط، ويدخل في هذا الحكم شراء الذهب والفضة بالعملات الرقمية؛ فهو عقد صرف أيضًا لا يجوز إلا يدًا بيد، والتقابض في العملات الرقمية تقابض حكمي؛ حين تُسجل عملية التحويل أو الدفع بالقيد الإلكتروني في السجل الموحد (Blockchain)، وتظهر العملة رقمًا في المحفظة الإلكترونية الخاصة بالمحول إليه، كما هو الحال في القيد المصرفي في المعاملات البنكية.

**ببليوجرافيا الفتوى:**

يتعين على من يتصدى للإفتاء في هذه المسألة أن يراجع المصادر التي تناولت الصرف وأحكامه وشروطه، ومدى مطابقة ما جاء به الشرع لطبيعة هذه العملات الرقمية، من أجل الوصول للحكم الشرعي المتعلق بهذه المسألة.

**أولا: أهم المصادر التراثية:**

- باب الصرف في كتب الفقه في المذاهب المختلفة.
- باب الربا في كتب الفقه في المذاهب المختلفة.

**ثانيا: أهم المصادر المعاصرة:**

- العملات الافتراضية: تكييفها الفقهي وحكم التعامل بها «البيتكوين نموذجًا»، للدكتور مراد رايق عودة، بحث بمجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية بالمدينة المنورة، العدد (189)، الجزء الثاني، يونيو 2019م.
- الأحكام الفقهية للصرف الإلكتروني: دراسة حالة العملات الافتراضية «البيتكوين نموذجًا»، إعداد: أحمد خزان، جامعة الشهيد حمه لخضرالوادي بالجزائر، رسالة ماجستير، 2017 – 2018.
- اختلاف الفقهاء في علة الربا وأثره في الصرف: دراسة مقارنة، للدكتور أحمد عبد العليم عبد اللطيف، بحث بمجلة المسلم المعاصر، السنة (29)، العدد (114)، أكتوبر 2004م.
- أحكام الصرف النقدي في الفقه الإسلامي: دراسة مقارنة، إعداد: بربر سعد الدين السماني، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية بالخرطوم، 1999م.
- قواعد الصرف وأحكامه في الشريعة الإسلامية، إعداد: علي محمد محمود بني عطا، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 1990م.
- أحكام الصرف في الفقه الإسلامي، إعداد: عادل محمد أمين روزي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، 1996م.
- أحكام صرف النقود والعملات في الفقه الإسلامي وتطبيقاته المعاصرة، للدكتور عباس أحمد الباز، دار النفائس الأردن. (أصل الكتاب رسالة ماجستير).
- أحكام فك النقود المعاصرة ومبادلتها بجنسها، للدكتور محمد بن عبد الله المحيميد، بحث ضمن بحوث محكمة في الفقه، جامعة القصيم بريدة، ملتقى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الجزء الرابع، 1436هـ/ 2015م.

**ثالثا: أهم الفتاوى ذات الصلة:**

- فتوى دار الإفتاء الأردنية بتاريخ 2105–3– 20، بعنوان «حكم تأجيل التقابض في عقود الصرف».
- فتوى دار الإفتاء الأردنية بتاريخ 2015–1–28، بعنوان «القبض الحكمي في العقود يقوم مقام القبض الحقيقي بشروط».
- فتوى دار الإفتاء الأردنية بتاريخ 2016–10–20، بعنوان «وجوب التقابض في بيع الذهب بالنقد».

## الفرع الخامس: هل للعملات الرقمية حرز؟

اشترط جمهور الفقهاء الحرز لتطبيق حد السرقة، والحرز هو ما نُصب لحفظ أموال الناس كالدار والحانوت وغير ذلك بحيث لا يعد صاحب المال مضيعًا له بوضعه فيه، فهل يمكن تطبيق حد السرقة إذا اعتُبرت العملات الرقمية أموالًا وأثمانًا؟

وكيف يمكن الاعتداء بالسرقة على هذه العملات؟

سبق أن العملات الرقمية ليس لها وجود فيزيائي فليست محسوسة، وطريقة تداولها بأن يكون لدى كل طرف من المتعاملين بها محفظة إلكترونية بمنزلة الحساب البنكي، فائدتها حفظ العملات الرقمية بمختلف أنواعها، وهي الطريقة الوحيدة لاستقبال هذه العملات أو تحويلها.

والمحفظة الإلكترونية عبارة عن برنامج إلكتروني يعمل في المنصات الإلكترونية كالحاسب الآلي والهواتف الذكية، وكل محفظة إلكترونية لها مفتاحان: المفتاح العام، وهو ما يقابل رقم الحساب البنكي، وهو عبارة عن أرقام وحروف، وقد يستعاض عنه بكود مربع.

فإذا رغب صاحب المحفظة الإلكترونية باستقبال العملات فإنه يعطي المفتاح العام للمرسِل، فيقوم المرسل من خلال محفظته الإلكترونية بإدخال المفتاح العام للمستقبِل وإرسال المبلغ المطلوب من العملات.

والمفتاح الخاص، وهو ما يقابل الرقم السري في الحسابات البنكية، وهو عبارة عن أرقام وحروف كالمفتاح العام، فحين يقوم المرسِل بتحويل عملات رقمية إلى محفظة المستقبِل لا يتمكن المستقبِل من صرف هذه العملات إلا بإدخال المفتاح الخاص؛

فإذا تمكن أحد من الوصول إلى المفتاح الخاص لأي محفظة إلكترونية فإنه يمكنه سرقة محتوياتها من العملات الرقمية.

فهل يمكن اعتبار المحفظة الإلكترونية حرزًا، ولا سيما أن الفقهاء اتفقوا على أن تقدير الحرز يرجع إلى عُرف الناس حسب زمانهم ومكانهم؟

وهل يمكن تطبيق حد السرقة إذا استولى المعتدي على العملات الموجودة في الحرز الإلكتروني لانطباق وصف السرقة عليه؟

## ببليوجرافيا الفتوى:

يتعين على من يتصدى للإفتاء الرجوع إلى المصادر والمظان التي تناولت حد السرقة وشروط تطبيقه، والرجوع إلى المصادر التي تناولت طبيعة هذه العملات الرقمية، وهل ينطبق عليها ما ينطبق على الأموال.

### أولا: أهم المصادر التراثية:

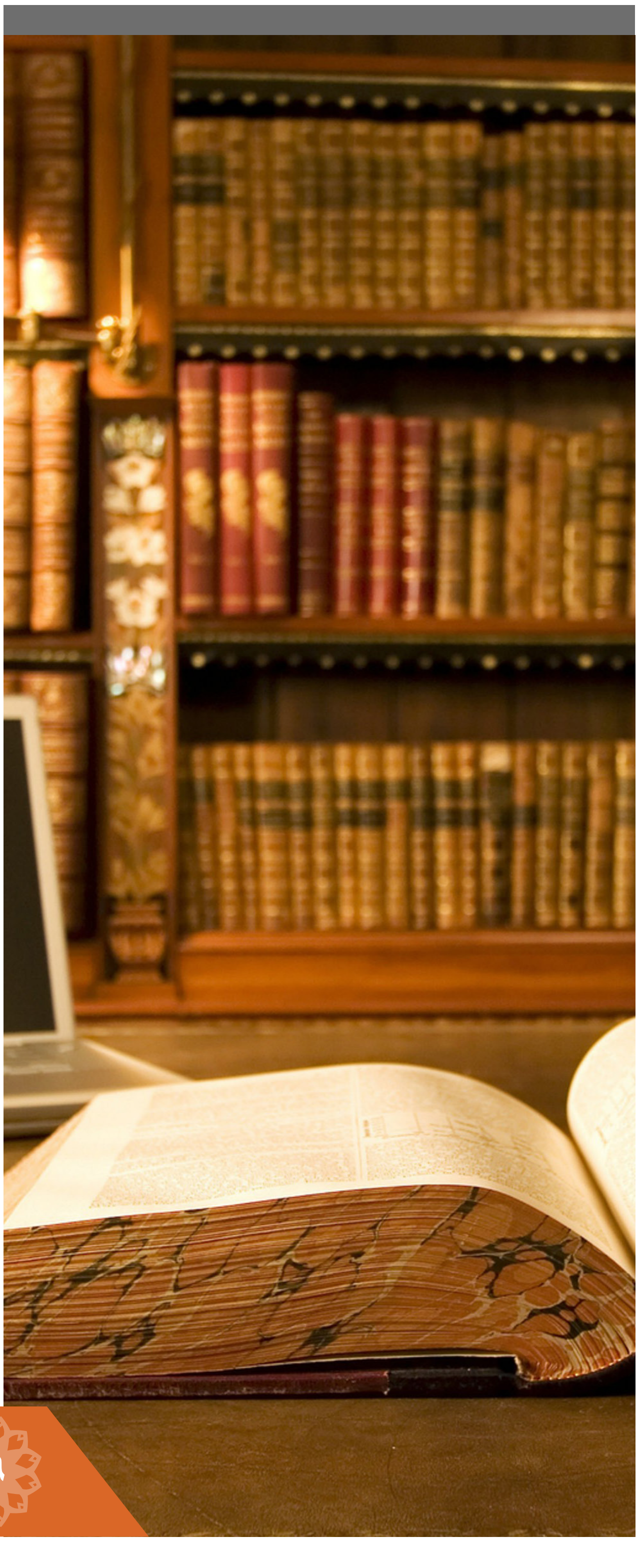
- باب حد السرقة في كتب الفقه في المذاهب المختلفة.
- باب حد السرقة ونصابها في شروح كتب السنة.

### ثانيا: أهم المصادر المعاصرة:

- الحرز وأثره في جريمة السرقة، للدكتور عبد الرحمن ابن سليمان الربيش، بحث بمجلة البحوث الأمنية، مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية، المجلد (18)، العدد (44)، نوفمبر 2009م.
- التطبيقات المعاصرة لشرط الحرز في السرقة، للدكتور فداء فتحي شطناوي، والدكتور أيمن محمد الشبول، بحث بالمجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب الرياض، المجلد (28)، العدد (55).
- السرقة الإلكترونية: دراسة فقهية، إعداد: ضياء مصطفى عثمان، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك الأردن، 2010م.
- سرقة بطاقات الائتمان في الفقه الإسلامي، للدكتورة ردينا إبراهيم الرفاعي، بحث بالمجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد (11)، العدد (3) 2015.
- الشروط الفقهية لتطبيق حد السرقة، إعداد: أميرة الجليدي مسعود، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية بالخرطوم، 2008م.

### ثالثا: أهم الفتاوى ذات الصلة:

- فتوى دار الإفتاء الأردنية بتاريخ 2016-1-31، بعنوان «حكم الاعتداء على الملكية الفكرية وسرقة الأموال عن طريق بطاقات الائتمان».
- فتوى دار الإفتاء المصرية بتاريخ 2000 / 09 / 18، بعنوان «سرقة الأفكار والإبداع».



نشرة دعم

نشرة بحثية تصدر عن مركز دعم البحث الإفتائي
الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم
العدد (١١) - شهر أبريل ٢٠٢١م - شعبان ١٤٤٢هـ



# الفهرس

# هيئة التحرير

# كلمة التحرير

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه،،

**أما بعد:**

فإن المسئولية أحد القيم الأخلاقية الثابتة التي تعاقبت على تكريسها الشرائع والأديان، ولا يمكن أن توجد فلسفة أخلاقية ما، إلا وتجد المسئولية أحد ركائزها وقيمها الثابتة التي لا قيام لها إلا بها.

وتمثل المسئولية في البناء القيمي الإسلامي حجر الأساس الذي تقوم عليه الدنيا والدين معًا، فالإسلام وضع كل إنسان أمام مسئوليته، بداية بمسئوليته عن أمانة الدين والتعبد لله عزَّ وجلَّ، فقال تعالى: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ مرورًا بمسئولية كل فرد عن نفسه وإصلاحها، إلى مسئولية كل فرد تجاه مجتمعه ومن يحوطهم بعنايته ورعايته، فقال صلى الله عليه وسلم: «كلكم راعٍ وكلكم مسئولٌ عن رعيته... الإمام الذي على الناس راعٍ وهو مسئولٌ عن رعيته... فالرجل راعٍ على أهل بيته وهو مسئولٌ عن رعيته، والمرأة راعيةٌ على أهل بيت زوجها وولده وهي مسئولةٌ عنهم، وعبد الرجل راعٍ على مال سيده وهو مسئولٌ عنه».

والإسلام مع عنايته بكافة أنواع المسئولية، لم يفرق بين المسئولية الفردية والمسئولية الجماعية من حيث وجوب القيام بأعبائها، حتى قسَّم العلماء والفقهاء الأمور الواجبة إلى:

أمور واجبةٍ على الأفراد بحيث يتحمل مسئوليتها الفرد بعينه، ولا يغني عنه فيها غيره، ويحاسب عليها وحده ثوابًا وعقابًا، وأمورٍ أخرى واجبة على مجموع الأفراد بحيث يتحمل مسئوليتها المجتمع بأسره، وهذا ما يسمى بالواجب الكفائي، وهو يتضمن معنى المسئولية الجماعية، أي: أنه إذا فرط جميع المكلفين من أفراد المجتمع في هذه المسئولية كانوا جميعًا آثمين، وإذا نهضوا وحددوا من يقوم بأعبائها بحيث يسدون الحاجة ويقومون بالفعل المطلوب، أو وُجِد من يقوم بذلك تبرعًا وهو كفء له سقط الإثم عن الجميع.

والمفتي بوصفه أحد أفراد الأمة، يحمل نصيبًا من واجب تحمل المسئولية المخاطَب بها البشر عمومًا، وأفراد الأمة المحمدية خصوصًا، إلَّا أن مسئولية المفتي مسئولية مركبة ودقيقة إلى حدٍّ كبير، فالمفتي بصفته العلمية والمهنية يتحمل مسئولية الدين لكونه متحدثًا عن أحكامه، ومسئولًا عن تعبيد الناس لرب العالمين بتلك الأحكام، ويتحمل مسئوليته الفردية بمراقبة نفسه وحملها على الحفاظ على تأهلها للقيام بوظيفتها، ويتحمل أيضًا مسئولية مجتمعه؛ لما للفتوى من تأثير اجتماعي ملموس.

ونظرًا لما تعرض له منصب الإفتاء في العقود الأخيرة نتيجة تصدر غير المتأهلين من جهة ومحاولات أدلجة الفتوى من جهة أخرى، تضاءلت قيمة المسئولية في الفتوى، ولذلك أراد فريق تحرير دعم التنبيه على تلك القيمة من خلال التعرض لذلك المفهوم وبيان المراد به في باب مفاهيم إفتائية، مع عرض ببليوجرافي لأهم المصنفات التراثية والمعاصرة فيما يخص قضية من مقتضيات تلك المسئولية، وهي مسألة «ضمان المفتي»، بالإضافة إلى مقترح لأطروحة ماجستير بعنوان «الفتوى

السياسية (المفهوم- الأدوات - الضوابط)» يمكن من خلالها لمس المسئولية الكبيرة للفتوى في مجال دقيق يعتمد على الفهم العميق للمصالح والمفاسد، وهو باب السياسة الشرعية.

ولم يكن شيء أفضل لدعم وتأكيد قيمة المسئولية في الفتوى من عرض منهج أحد أعلام الإفتاء في العالم الإسلامي، وهو الشيخ حسن مأمون مفتي الديار المصرية وشيخ الأزهر الأسبق.

وقد عرض فريق التحرير -بالإضافة إلى كل ذلك- رسالة دكتوراه بعنوان «بناء مكنز عربي للفتاوى الصادرة عن دار الإفتاء المصرية» للباحث أحمد رجب، ومناقشة مراحل صناعة الفتوى في باب علوم الإفتاء، والطريقة الصحيحة للإخراج الفني للرسالة العلمية في باب مهارات البحث الإفتائي، وكل ما يتعلق بقضية الروبوت (الإنسان الآلي) في باب الاستشراف الإفتائي.

كما حافظ فريق التحرير على العرض الإرشادي لشروط التسجيل لبرامج الماجستير والدكتوراه في التخصص الإفتائي في الجامعات الإسلامية المختلفة، وتناول هذا العدد كلية الشريعة والقانون بجامعة أم درمان الإسلامية.

**والله من وراء القصد.**

الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم

مركز دعم البحث الإفتائي

# معهد و جامعة

## كلية الشريعة والقانون
## جامعة أم درمان الإسلامية

## النشأة والمقر:

تعود نشأة كلية الشريعة والقانون إلى نشأة معهد أم درمان العلمي عام 1900م، حيث كان يخرج أساتذة العلوم الشرعية والقضاة الشرعيين، ثم تطور المعهد العلمي العالي ليصبح جامعة أم درمان الإسلامية، وأخذت كلية الشريعة والقانون وضعها المتميز ضمن كليات الجامعة منذ عام 1965م، وقد تعاقب على عمادة الكلية ستة وعشرون عميدًا منذ نشأتها إلى الآن، وتمتاز الكلية بأنها تقوم بتدريس علوم الشريعة مع تدريس القانون من خلال المنهج المقارن على مستوى البكالوريوس والدراسات العليا. كما تعقد الكلية -ضمن نشاطها الدوري- عددًا من البرامج، مثل: الدورات التدريبية، والحلقات النقاشية، والندوات المجتمعية، والمؤتمرات العلمية، كما تصدر مجلة دورية محكمة نصف سنوية. وللكلية علاقاتها الخارجية والتي نمت وتطورت بحكم أنها تستوعب ضمن طلابها أعدادًا من الدارسين من مختلف أنحاء العالم، وتشارك الكلية في المؤتمرات والندوات العالمية، وتطرح رؤيتها المتميزة في الدراسات الفقهية والقانونية، وقد ساهم عدد من أساتذتها في إنشاء وتطوير العديد من الكليات الشرعية والقانونية في مختلف الجامعات في الداخل والخارج.

وتقع الكلية في أم درمان- جمهورية السودان.

## أقسام الكلية، والدرجات العلمية ومجالاتها:

تحوي كلية الشريعة والقانون سبعة أقسام:

قسم أصول الفقه- قسم الفقه العام- قسم الفقه المقارن - قسم الفقه المالكي - قسم القضاء الشرعي - قسم السياسة الشرعية - قسم القانون.

وتمنح الكلية درجة البكالوريوس في التخصصات السابقة، وتشترط الكلية للقبول العام بها

- النجاح في الشهادة السودانية أو ما يعادلها.
- النجاح في المواد الأربعة الإجبارية وهي (اللغة العربية واللغة الإنجليزية والتربية الإسلامية والرياضيات الأساسية أو المتخصصة) والنجاح في أي ثلاث مواد من المواد المؤهلة لقبول بالكلية المعنية المحددة بدليل القبول.
- استلام استمارة التقديم من قِبَل الإدارة العامة للقبول بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- ترتيب الرغبات المسجلة في استمارة التقديم بعد الاطلاع على دليل المنافسة المعد من قِبَل الإدارة العامة للقبول.

وتؤهل الكلية خريجيها للعمل بمختلف المجالات الشرعية.

## الدراسات العليا بكلية الشريعة والقانون:

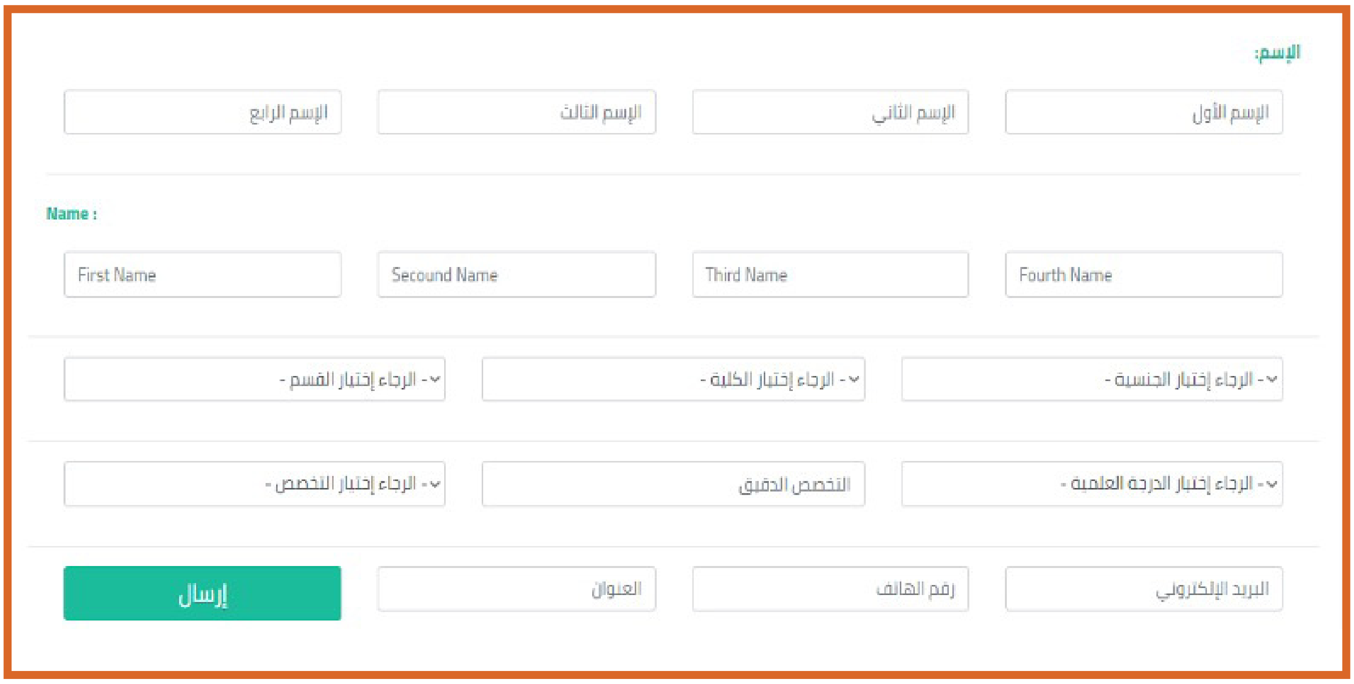
توفر كلية الشريعة والقانون بجامعة أم درمان برنامج للماجستير والدكتوراه في ثلاثة تخصصات بكلية الشريعة والقانون، وهي (الفقه المقارن - أصول الفقه - القانون المقارن).

### شروط التقديم للماجستير:

ويشترط للتقديم في برنامج الماجستير:

- الحصول على درجة البكالوريوس من جامعة أم درمان الإسلامية أو ما يعادلها من الجامعات المعترف بها نظام الأربع سنوات، شريطة أن يكون حاصلًا على مرتبة الشرف بتقدير جيد جدًّا كحد أدنى، وتراعى خصوصية المعاهد.
- الحصول على درجة البكالوريوس بتقدير جيد على الأقل بمرتبة الشرف نظام الخمس سنوات.
- الحصول على درجة البكالوريوس من جامعة أم درمان الاسلامية أو ما يعادلها من الجامعات المعترف بها في التخصص المطلوب التحضير فيه، وخبرة لا تقل عن سبع سنوات في ذات التخصص، ويراعى خصوصية المعاهد.
- الحصول على درجة البكالوريوس من جامعة أم درمان الإسلامية أو ما يعادلها من الجامعات المعترف بها، ودبلوم عالٍ في ذات التخصص على أن يكون الدبلوم مؤهلًا للتحضير في الجامعة المانحة له أو تمهيدي ماجستير، ويراعى خصوصية المعاهد.

وترفق الجامعة عمومًا على موقعها الرسمي استمارة للتقديم في قسم الدراسات العليا على الشكل الآتي:


الإسم:

الإسم الأول | الإسم الثاني | الإسم الثالث | الإسم الرابع

Name :

First Name | Secound Name | Third Name | Fourth Name

- الرجاء إختيار الجنسية - | - الرجاء إختيار الكلية - | - الرجاء إختيار القسم -

- الرجاء إختيار الدرجة العلمية - | التخصص الدقيق | - الرجاء إختيار التخصص -

البريد الإلكتروني | رقم الهاتف | العنوان | إرسال

## أما شروط القبول للالتحاق بأحد برامج الدكتوراه، فهي:

الحصول على درجتي البكالوريوس والماجستير من جامعة أم درمان الإسلامية أو ما يعادلهما من الجامعات المعترف بها في ذات التخصص مع مراعاة خصوصية المعاهد.

### المواصفات الفنية لكتابة الرسالة:

وتعتمد الجامعة نظام الماجستير بالبحث، أو الماجستير بالمقررات الدراسية والبحث التكميلي، أما فيما يتعلق بالدكتوراه فتعتمد الجامعة برنامج البحث والمقررات الدراسية، وعلى الرغم من أن المواصفات الفنية للرسالة العلمية متفق على أغلبها في معظم الجامعات العربية إلا أن جامعة أم درمان نصت على المواصفات الفنية للرسالة العلمية في جميع التخصصات ووضعتها أمام الدارسين بشكل عام، ومن تلك المواصفات:

### المتطلبات العامة:

لغة الدراسة وكتابة الرسائل هي اللغة العربية ما لم يوص مجلس الكلية المختصة بخلاف ذلك، على أن تتضمن الرسالة مستخلصًا باللغة العربية والإنجليزية

يجب كتابة الرسالة بواسطة حاسب آلي بمنسق الكلمات (**word processor**) تنسخ بواسطة طابعة ليزر كما يجب الالتزام بالمواصفات الفنية الموصى بها من قِبَل كلية الدراسات العليا قبل كتابة مسودة الرسالة تجنبًا للأخطاء وهدر الوقت والمال.

كما أن الجامعة حددت الصفحات وحجم أحرف الكتابة: فاشترطت أن يكون حجم الأحرف لكتابة الرسالة البنط **16** للكتابة باللغة العربية، والبنط **14** للكتابة باللغة الإنجليزية، وأن تكون الكتابة بالأحرف العادية **Normal** ، وليست مائلة **Italicized** ، ما عدا الأسماء العلمية **Scientific names** ، واللغة الأخرى بخلاف اللغة التي كتبت بها الرسالة.

كما أنه يمكن استخدام أحرف سميكة **Bold** في كتابة العناوين والعناوين الجانبية على أن تكون الكتابة داخل الجداول **Tables** بحجم لا يقل عن **8** نقاط، ولا يزيد عن **10** نقاط، وأن تكون الكتابة على واجهة واحدة من الصفحة.

أما تخطيط الصفحة والهوامش الجانبية (**Margins**):

فالهامش الأيمن في حالة الكتابة باللغة العربية (الأيسر في حالة الكتابة باللغة الإنجليزية) من الصفحة يجب أن يكون **40** ملم. وذلك لتسهيل عملية القص والتغليف. أما الهامش الأيسر في الكتابة باللغة العربية (الأيمن في حالة الكتابة باللغة الإنجليزية) والهامش السفلي والعلوي في كليهما يجب أن يكون **25** ملم.

وفيما يخص ترقيم الصفحات (**Pagination**): فيجب أن يظهر ترقيم الصفحات في الهامش السفلي من الصفحة في منتصف الصفحة، وذلك ابتداء من جدول محتويات الرسالة **table of contents** ، جدول الأشكال **table of figures** ، جدول الصور **table of plates**، وإلى صفحات الملاحق **Appendices** على أن يكون رقم الصفحة ظاهرًا بنفسه ولا يوضع داخل أقواس أو أي علامات، ولا يوضع أي نوع من التزيين حول رقم الصفحة، والصفحات قبل الباب أو الفصل الأول **chapter one** تأخذ الحروف العربية بترتيب أبجد هوز أو الأرقام اللاتينية **I, II, III** إلى آخره في حالة الكتابة باللغة الإنجليزية. وصفحة عنوان الرسالة تعتبر صفحة رقم **I** ، ولا يظهر الرقم في الصفحة. ويجب أن يكون الرقم في منتصف الصفحة على بعد **25** ملم من نهاية آخر سطر في الصفحة.

ترقيم الملاحق يكون ملحق (أ) ملحق (ب) ....... إلخ.

كما نصت المواصفات الفنية على سائر ما يتعلق بالرسالة العلمية من التغليف ولون الغلاف، ومتن الرسالة ومواصفتها، إلى آخر ذلك.

## تسجيل أطروحة في الإفتاء:

تتيح كلية الشريعة ثلاثة تخصصات في برامج الماجستير والدكتوراه، وهي: (الفقه المقارن – أصول الفقه – القانون المقارن) والأقسام الثلاثة لا سيما القسم الأول والثاني يعد مجالًا مناسبًا للدراسات الإفتائية، فكل منهما مليء بالموضوعات التي تصلح لأن تكون محلًّا للرسالة العلمية المتعلقة بالفتوى والإفتاء.



ضمان المفتي

في المؤلفات التراثية والمعاصرة

# ببليوجرافيا

أنتجت ظاهرة التساهل والفوضى الإفتائية وتصدُّر أعداد كبيرة من غير المتأهلين، شعورًا بتضاؤل المسئولية التي يضطلع بها منصب الفتوى والقائمون عليه، ولعل ذلك من أسوأ ما أفرزته تلك الظاهرة، وهو الأمر الذي يجب تصحيحه في إطار الجهود المستمرة لترشيد الفتوى وتطوير صناعتها، فالإفتاء وظيفة شرعية لها مقتضياتها، وهي كغيرها من الوظائف، يجب أن تخضع للمراقبة والمحاسبة، انطلاقًا من مبدأ المسئولية الذي يقع على كل من تولى وظيفة، شرعيةً كانت أو غير شرعية.

وهذا الأمر ليس جديدًا، وإنما هو من القضايا المستقرة في الفقه الإسلامي، فالمفتي ليس متحررًا من كل قيد كما يتصور البعض، بل إن الفقه الإسلامي وضع لعمله ضوابط دقيقة ومحددات فاصلة، ومن مظاهر تلك المراقبة والمحاسبة على وظيفة المفتي في الفقه الإسلامي مسألة ضمان المفتي؛ فالمفتي مسؤول عن فتواه وما يترتب عليها، وقد أشار إلى ذلك النبي صلى الله عليه وسلم في حديث جابر قال: «خرجنا في سفر فأصاب رجلًا منا حجر فشجه في رأسه، ثم احتلم فسأل أصحابه فقال: هل تجدون لي رخصة في التيمم؟ فقالوا: ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء، فاغتسل فمات، فلما قدمنا على النبي –صلى الله عليه وسلم– أخبر بذلك فقال: قتلوه قتلهم الله! ألا سألوا إذ لم يعلموا، فإنما شفاء العي السؤال، إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعصر على جرحه خرقة، ثم يمسح عليها ويغسل سائر جسده».

فالنبي صلى الله عليه وسلم أسند إليهم ذلك الفعل بالقتل لأنهم تسببوا في ذلك بفتواهم للرجل، ومن ذلك المنطلق فإن الفقهاء قد حكموا في مواضع عديدة بتضمين المفتي، بمعنى إلزامه بما ترتب من ضرر بسبب فتواه، وذلك بشروط تعود في مجملها إلى تقصيره في القيام بوظيفته، سواء كان ذلك بمخالفته لنصوص قطعية، أو بعدم تحصيله لما يجب عليه لتصحيح الفتوى.

وفيما يلي نعرض لبعض المؤلفات والأبحاث التراثية والمعاصرة في تلك القضية:

## المؤلفات التراثية:

- يمكن للباحث والقارئ تعقب تلك القضية وفروعها في كتب الفقه المختلفة لا سيما في أبواب الضمان، والمؤلفات الأصولية في أبواب الاجتهاد وشروط المفتي ومؤلفات علوم الإفتاء مثل:
- أدب المفتي والمستفتي، لابن الصلاح، مكتبة العلوم والحكم، بيروت.
- المسودة، لآل تيمية، دار الكتاب العربي، بيروت.
- تهذيب الفروق، لمحمد بن علي بن حسين، عالم الكتب، بيروت.
- صفة الفتوى، لابن حمدان، المكتب الإسلامي، بيروت.
- التحبير شرح التحرير، للمرداوي، مكتبة الرشد، الرياض.
- أصول الفقه، لابن مفلح، مكتبة العبيكان، الرياض.
- غاية الوصول في شرح لب الأصول، زين الدين السنيكي، دار الكتب العربية، القاهرة.
- المنثور في القواعد الفقهية، للزركشي.

## المؤلفات والأبحاث المعاصرة:

- مسئولية المفتي عن ضرر فتواه، محمد بن عبد الرحمن بن صالح بن شلهوب؛ رسالة دكتوراه، إشراف عبد الله بن محمد السعيدي، جامعة نايف العربية.
- الفتوى وضوابطها ومسئولية المفتي والمستفتي، أحمد معبد عبد الكريم.
- ضمان المفتي، عبد الله البشير، دائرة الشئون الإسلامية، دبي.

## فتاوى ذات صلة:

- التعجل في الفتوى، فتوى دار الإفتاء الأردنية، بتاريخ 2011/ 7/ 13م.
- المسئولية الجنائية على المفتي، فتوى دار الإفتاء المصرية، بتاريخ 2014/ 2/ 17م.

# عرض
# أطروحة إفتائية

## بناء مكنز عربي للفتاوى الصادرة عن دار الإفتاء المصرية

**(دراسة تحليلية تجريبية)**



رسالة دكتوراه، مقدمة من الباحث:

## أحمد رجب محمد إسماعيل أبو العزم

### تحت إشراف:



**أ.د. شوقي إبراهيم علام**

مفتي جمهورية مصر العربية، مناقشًا.



**أ.د. إيناس حسين صادق**

أستاذ المكتبات والمعلومات، جامعة حلوان، مناقشًا.



**أ.د. زين الدين محمد عبد الهادي**

أستاذ المكتبات والمعلومات، جامعة حلوان، مشرفًا.



**أ.د. محمد فتحي عبد الهادي**

أستاذ المكتبات والمعلومات، مشرفًا.



وتأتي هذه الرسالة في محاولة لضبط المصطلحات الشرعية التي تستخدم في كتابة الفتاوى، حتى لا تحمل معاني متشعبة يضيع خلالها المقصود من الفتوى التي صدرت وانحرفت عن معناها الأصلي، فجاءت هذه الدراسة لتفتح الباب أمام الباحثين في هذا المجال، وتبرز ضرورة ظهور آليات تساعد على ضبط الفتوى من حيث تصدر من هو مؤهل للفتوى.

وليس هذا فحسب، بل لا بد للمتصدر للفتوى من أن ينتقي الألفاظ التي تؤدي المعنى المطلوب وتساعد في كتابة الفتوى بشكل سليم لا يحتمل تشعب المعاني التي قد تشكل على السائل في الإجابة عن فتواه.

## منطلقات الدراسة:

بدأت هذه الدراسة بمراجعة علمية شاملة لموضوع المكنز، وكذلك فتاوى دار الإفتاء المصرية؛ لتكوين صورة واضحة جلية حول المكانز الدينية والجهود التي بذلت فيها.

وشرحت الدراسة بإسهاب كيف تم بناء مكنز لفتاوى دار الإفتاء المصرية كنموذج يمكن أن يحتذى به في إنشاء العديد من المكانز الدينية، وكذلك استكمال بناء هذا المكنز على باقي الفتاوى الخاصة بدار الإفتاء المصرية.

## أهمية موضوع الدراسة:

وقد جاءت أهمية إصدار مكنز للفتاوى في الآتي:

- ضبط المصطلحات الخاصة بالفتاوى؛ فالمكنز أداة مهمة يستعين بها أمين الفتوى في ضبط اختيار المصطلحات في كتابة فتواه.
- حاجة المكتبة العربية والإسلامية إلى مثل هذا المكنز المتخصص.
- توفير سند حقيقي لمن يتعلمون صناعة الفتوى في دار الإفتاء.

وقد ألقيت هذه المهمة على عاتق الدار في الفترة الأخيرة، فأنشأت مركزًا للتدريب على صناعة الفتوى، ومركزًا لتعليم صناعة الفتوى عن بعد.

## أهداف الدراسة:

وهدفت تلك الدراسة لتحقيق الآتي:

- تحليل فتاوى دار الإفتاء المصرية بغرض التعرف على المصطلحات التي تستخدم في كتابة الفتاوى.
- تحليل هذه الفتاوى من الناحية الموضوعية؛ وذلك بغرض التعرف على الموضوعات التي يطرح فيها السائلون أسئلتهم.
- تكوين شجرة تضم هذه الموضوعات من أجل تصنيف الفتاوى.
- تجريب المكنز من خلال مجموعة من المتخصصين بهدف الوصول إلى أعلى مستوى من الشمولية.
- إنشاء مكنز لفتاوى دار الإفتاء المصرية، وذلك في شكل ورقي مطبوع وإلكتروني على موقع خاص بالمكنز حتى يكون متاحًا بشكل ميسر.

## مادة الدراسة وإطارها الزمني:

تقوم هذه الدراسة على الفتاوى الصادرة من دار الإفتاء المصرية، وتتنوع الموضوعات التي تتناولها الفتاوى ما بين: (العقائد، القرآن الكريم، السنة النبوية وعلوم الحديث، السيرة والتاريخ، أصول الفقه وقواعده، العبادات... إلخ).

وتتمثل الحدود الزمنية في الفترة من عام 1895م حتى عام 2018م، وذلك منذ إنشاء دار الإفتاء المصرية في مقر مستقل بها وتسجيل فتاواها في سجلات تحفظ داخل الدار، وانتهاء بآخر عام 2018م، حيث إن هذه المدة هي التي انتهت فيها الدار من وضع الفتاوى في قسم تراث الفتاوى؛ ومن ثم فهي متاحة للباحثين.

## المنهج المتبع في الدراسة:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على عدد من المناهج المختلفة، وذلك حسب طبيعة كل جزء من الدراسة، فمن هذه المناهج: القراءات النظرية في الموضوع، وكذلك المنهج التحليلي في الجزء الخاص ببناء المكنز؛ وذلك بغرض تحليل الفتاوى واستخراج المصطلحات منها، وكذلك المنهج التجريبي في تجريب المكنز.

وقد استخدم الباحث أدوات لجمع البيانات، منها: الملاحظة المنضبطة، والتحليل الموضوعي، وبرنامج آلي مصمم للمكنز، وآراء الخبراء من خلال عرض المصطلحات وارتباطاتها بشكل مطبوع.

وبلغ عدد الفتاوى محل الدراسة **5,603** فتوى، وقد قام الباحث باختيار هذه (العينة المقصودة) من خلال مشروع انتقاء الفتاوى الذي تم فيه فصل الفتاوى للمفتين السابقين، وعددهم **19** مفتيًا، وبعد ذلك تم التقسيم الموضوعي لفتاوى كل مفتٍ بشكل عام، بعد حذف المكررات من الفتاوى.

## هيكل الدراسة:

اشتملت الدراسة على مقدمة منهجية وثلاثة فصول وخاتمة ونتائج وتوصيات.

**فالفصل الأول:** بعنوان «المراجعة العلمية»، استرشد الباحث بمقالة المراجعات العلمية ودورها في تحول المعلومات إلى معرفة، فشرح كيفية إعداد المراجعة العلمية بدقة.

**أما الفصل الثاني:** فجاء بعنوان «الفتوى والمكنز في خدمة الإسلام»، وقد احتوى هذا الفصل على تمهيد وجزأين أساسيين:

**الجزء الأول:** خاص بدار الإفتاء المصرية والنشأة التاريخية لها ودورها ومكانتها، والإدارات المرتبطة بالفتوى وكيفية العمل فيها.

**والجزء الثاني:** عن المكانز وأنواعها ووظائفها وبنائها، والبرامج التي تستخدم في البناء، وكذلك المراحل التي سيجرى بها بناء المكنز من الناحية النظرية، وهو محل هذه الدراسة.

**أما الفصل الثالث:** فقد جاء بعنوان «بناء مكنز عربي لفتاوى دار الإفتاء المصرية»، وقد احتوى على تمهيد، وبيان المراحل التي تم بها بناء المكنز محل الدراسة، وكذلك شرح لبرنامج موسوعة الفتاوى الخاصة بدار الإفتاء المصرية التي كانت عينة البحث، وكذلك تم عرض عدد الفتاوى التي أصدرها كل مفتٍ، مع شرح للمواصفة القياسية التي اعتمد عليها الباحث في بناء المكنز، وكذلك شرح تفصيلي لمراحل إعداد المكنز، وشرح للموقع الجديد الخاص بالمكنز الذي تم إنشاؤه.

**ثم انتهى بالخاتمة والنتائج والتوصيات.**

## أهم نتائج الدراسة:

كان من نتائج هذه الدراسة:

تم تحليل فتاوى دار الإفتاء المصرية بغرض التعرف على المصطلحات التي تستخدم في كتابة الفتاوى. وقد تبين أن هذه المصطلحات منها ما هو قديم وغير معروف المعنى، ومنها ما يحتمل أكثر من معنى لو تم استخدامه بمفرده؛ ولذلك لم يكن بد من تحديد المفاهيم والمصطلحات بمحددات خاصة، ومعرفة علاقات بعض المصطلحات ببعضها.

تم تحليل الفتاوى من الناحية الموضوعية؛ وذلك بغرض التعرف على الموضوعات التي يطرح فيها السائلون أسئلتهم، وتكوين شجرة تضم هذه الموضوعات من أجل تصنيف الفتاوى. وقد تم بناء هذه الشجرة بالفعل.

اتضح للباحث أن الفتوى الواحدة التي تحمل موضوعًا واحدًا في عنوانها قد تحمل في طياتها أكثر من حكم شرعي يرد داخل تفاصيل الفتوى وتأصيلها، وأن هذه الموضوعات لن تظهر إلا من خلال العمليات الفنية التي يقوم بها المتخصصون في مجال المكتبات والمعلومات، أو بناء مكنز لهذه الفتاوى.

جرى تجريب المكنز من خلال مجموعة من المتخصصين الشرعيين بهدف الوصول إلى أعلى مستوى من الشمولية، واستشير أهل الخبرة منهم في تسكين المصطلحات في الشجرة، وكذلك في تقييم الشجرة بكافة مستوياتها الثلاثة للتأكد من صحة مكان كل مصطلح داخل الشجرة.

تم إنشاء مكنز لفتاوى دار الإفتاء المصرية، وذلك في شكل ورقي مطبوع وإلكتروني على موقع خاص بالمكنز، حتى ييسر للباحثين والمستخدمين البحث في المكنز، وقد روعيت المعايير العالمية في إنشاء هذا الموقع.

# أهم التوصيات:



### ومن التوصيات التي توصلت إليها الدراسة:

ضرورة استكمال العمل على المكنز من خلال دار الإفتاء المصرية؛ لتوسيع الاستفادة من المكنز واستكمالها على وجه يعظم الفائدة من الفتاوى التي تصدر عن دار الإفتاء المصرية، التي يُبذل فيها جهد كبير لاستخلاص الأحكام الشرعية للسائلين.

تحديث المكنز بشكل دوري مع صدور كل مجلد من مجلدات الفتاوى الجديدة.

ضرورة عمل مكانز أخرى في العلوم الدينية، مثل التفسير والسيرة وغيرهما من العلوم الشرعية، والاستعانة بالمتخصصين في مجال المكتبات والمعلومات في المؤسسات الدينية؛ من أجل تعظيم الاستفادة من منتجاتها.

دار الإفتاء المصرية
Dar Al-ifta Al-Missriyyah

تدريب أمناء الفتوى والباحثين الشرعيين على استخدام المكنز، وتقديم دورة لهم في كيفية عمل المكنز من أجل تسهيل استخدامه.

تصميم موقع خاص ببناء المكانز من قِبَل المتخصصين في مجال المكتبات والمعلومات يكون أداة تساعد المؤسسات والهيئات في إنشاء المكانز بسهولة ويسر، مع توضيح كيفية عمل المكانز وقواعد اختيار المصطلحات.

ربط البطاقات الخاصة بالمكنز بالنصوص الأصلية للفتاوى حتى يمكن الاستفادة الفعلية لأمناء الفتوى والباحثين الشرعيين من استخراج الموضوعات التي تحويها الفتاوى.



# مهارات البحث الإفتائي

## كيف تقوم بالإخراج الفني للدراسة؟!

بعد انتهاء الباحث من معالجة موضوع بحثه وصياغته الصياغة العلمية المحكمة يأتي دور تقديم هذه الجهود المبذولة في صورة فنية منظمة، وهو ما يعرف بالإخراج الفني للدراسة، وهو خطوة -وإن كانت شكلية؛ أي: تتعلق بالشكل الذي ستظهر فيه الدراسة- إلا أنها مهمة ولا تقل خطورة عن المراحل السابقة لها.

فالرسالة في صورتها النهائية التي تقدم للحكم عليها ينظر في جوانبها الثلاث: الموضوع، والمنهج الذي سلكه الباحث، والجانب الفني أو الشكلي للرسالة الذي يتمثل في التزام الطرق التنظيمية المحددة التي تواضع العرف العلمي العام على حذوها والسير على منوالها ابتداء بتنظيم المعلومات، وتدوين التعليقات، وقائمة المصادر، والدقة في استعمال العلامات الإملائية، وغير ذلك من المصطلحات والتنظيمات في هذا المجال؛ مما يجعل البحث العلمي مقبولًا شكلًا.

لقد أصبح الجانبان: المنهجي والفني، مقياس جودة البحث العلمي وقبوله في الوقت الحاضر، تركز عليهما المؤسسات العلمية العريقة؛ نظرًا لأن برامج الدراسات العليا تهتم بصياغة البحث بمنهج معين وتفكير منظم، وهو الهدف الأساس من برامج هذه المرحلة التعليمية.

ويمكن بيان الإخراج الفني للدراسة في العناصر التالية:

## أولًا: صفحة العنوان:

وهي أول ما يظهر من البحث بعد تجليده أو تغليفه، ومن المفيد وضع ورقة بيضاء بعد الغلاف للمحافظة على صفحة العنوان نظيفة من دون أن تحسب في الترقيم، تليها صفحة العنوان، يدون عليها أولًا عنوان البحث، ثم اسم الباحث، فاسم المشرف، فالدرجة العلمية التي قدم لها البحث، ثم القسم، فالجامعة، وفي نهاية الصفحة يدون التاريخ هجريًّا وميلاديًّا، وتدون كل هذه المعلومات وسط الصفحة، وبأبعادٍ متناسبة، ومن المناسب أن تكون بخط واضح، يتم تخطيطها حسب النموذج التالي:



والبعض يرى أن يدون اسم الجامعة والكلية والقسم أولًا أعلى الصفحة، ثم عنوان البحث، ثم اسم الباحث، ثم اسم المشرف، ثم التاريخ كما في النموذج التالي:




## ثانيا: صفحة البسملة:

تأتي بعد صفحة العنوان مباشرة، ويكتب فيها البسملة بخط مميز، وهي كما يقول الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان: «شعار إسلامي يميز مؤلفات الحضارة الإسلامية وعلومها». ويمكن أن يكتب تحتها في الصفحة نفسها آيةٌ قرآنية كريمة لها صلةٌ بموضوع البحث، أو حديثٌ نبوي شريف، أو قولٌ مأثور.

## ثالثا: صفحة الإهداء أو تقديم الشكر:

من الوفاء وحسن الخلق أن ينسب الباحث الفضل لأهله، ولا ينسى ذويه، ولا يشكر الله من لا يشكر الناس، ومن أسدى معروفًا فله أن يُكافَأ، ولا أقل من كلمة شكر لكل صاحب فضل جعله الله عونًا للباحث من: أستاذ كريم، وأبٍ رحيم، وأم رءوم، وزوج حنون، وولد عطوف، وصديق رءوف، فكل عمل له مَنْ وراءَه، والمطلوب أن يتصف الباحث بالصدق في الشكر، والاعتدال في المدح، واجتناب الكذب والإطراء والمبالغة.

## رابعا: مستخلص الرسالة:

ويقوم فيها الباحث بإعداد ملخص للبحث، وهو تلخيصٌ مركز ومختصرٌ جدًّا، لا يتجاوز الثلاثمائة كلمة، يعطي من خلاله للقارئ تصورًا عامًّا للبحث.

وقد أصبح عرفًا عالميًّا بين المؤسسات الجامعية في العصر الحديث أن تكون هذه المستخلصات طليعة الرسالة، وشرطًا أساسًا في صلاحيتها للتقديم.

وإن لهذا الملخص أهمية كبيرة بالنسبة للقارئ؛ إذ إن بإمكانه أن يدرك اهتمامات الرسالة في وقت قصير جدًّا، فيستشف الجوانب التي تعالجها، فتكون بمثابة الباعث على دراستها والاطلاع عليها، بالإضافة إلى أن هذه المستخلصات للبحوث والرسائل الجامعية خير عون لأمناء المكتبات في تصنيفها، والتعرف على موضوعها العلمي، ليس هذا فحسب؛ بل إن دُور النشر الجامعية تهتم بنشر ملخصات الرسائل الجامعية في دورياتها، وهي تساعد أيضًا دور النشر الأخرى في التعرف على موضوعات الرسائل الجامعية وإلحاقها في منشوراتها المتخصصة في هذا الجانب، وكتابة هذا من قِبَل الباحث أولى من كتابة محرر أو موظف لا يدرك الجوانب المهمة التي يرغب الباحث في إبرازها، هذا إن لم يجهل مجال تخصصها.

هذه هي جملة الأسباب التي دفعت بالجامعات العالمية المتقدمة أن تلزم طالب البحث بعمل مستخلص علمي للرسالة، وبعدة لغات أحيانًا.

## خامسا: المقدمة:

وهي أول أجزاء البحث، وقد سبق الكلام عليها عند الحديث على إعداد خطة البحث، وذكرها هنا لبيان مكانها في صفحات البحث عند إخراجه في صورته النهائية.

ومن الجدير بالذكر أن ترقيم البحث يبدأ من صفحة العنوان دون أن يكتب الرقم أو الرمز عليها، وإنما يكتب من الصفحة التي تليها مع اعتبار صفحة العنوان بداية الترقيم.

## سادسا: الموضوع مبوبا:

بعد المقدمة يأتي متن البحث وفقًا للتقسيم الذي وضعه الباحث عند إعداده للخطة، ويراعى أن تكون صفحات بداية الأبواب والفصول واضحة، بحيث يكتب في وسطها من جميع الجهات رقم الباب وعنوانه، أو رقم الفصل وعنوانه، ويكون ذلك بخط مميز عن نص الرسالة.

ويلاحظ أن الصفحة الأولى التي يكتب عليها عنوان الباب أو الفصل تكون محسوبة ضمن ترقيم البحث لكن لا يكتب فيها رقمها.

## سابعا: الخاتمة:

خاتمة البحث تأتي بعد انتهاء متن الرسالة مباشرة، وتشتمل الخاتمة على عنصرين مهمين، هما: النتائج التي توصل لها الباحث من خلال بحثه، والتوصيات التي يريد أن يقولها لأساتذة التخصص وطلابه.

**أما النتائج:** فينبغي أن تكون خلاصة مركزة للبحث كله، بحيث يعبر عن كل فصل من فصول الرسالة فقرة موجزة لا تتعدى السطرين، ويراعى فيها الموضوعية بحيث تكون نتائج حقيقية توصل لها الباحث من خلال بحثه.

**وأما التوصيات:** فقد يظهر للباحث بعض الأفكار التي تستحق الدراسة في أثناء البحث، أو بعض المسائل العلمية التي لم تحسم، فيثبتها الباحث في التوصيات من باب الإرشاد لزملائه الباحثين.

## ثامنا: الرسوم والجداول والملاحق:

تعد الجداول والبيانات من الوسائل التي تساعد القارئ على استيعاب المعلومات سريعًا، ولا شك أن إضافتها للرسالة يزيد من ضخامتها، فمن ثم تُراعَى الدقة في اختيار المهم والضروري منها. والمعيار لإثباتها أو حذفها هو أن يسأل الباحث نفسه: هل ستساعد القارئ على فهم الموضوع سريعًا؟

ومن أجل أن تؤدي الغرض المطلوب منها لا بد من العناية بتنظيمها، والاهتمام بوضوح المطلوب منها بطريقة مبسطة، والتقليل من الضوابط التي تحكمها.

وينبغي أن يوضع لكل جدول رقم وعنوان.

ويدون كل جدول أو بيان في ورقة أو أوراق مستقلة يمكن أن توضع مباشرة بعد الصفحة التي أشار إلى موضوعها في صلب البحث، وتعطى رقمًا متسلسلًا، مثلها في هذا مثل بقية الصفحات.

ويمكن أن تثبت الرسوم والجداول ضمن الملاحق في نهاية البحث إذا كان ذكرها في أثناء البحث سيؤثر على تتابع البحث.

## تاسعا: الفهارس الفنية:

سبق تناول الفهارس في فصل مستقل، وتبيَّن فيه مكان وضع الفهارس بأنواعها، والذي نؤكده هنا هو العناية بها في أثناء الطباعة الأخيرة والتعديل الذي يكون قبلها، وأن المكان المناسب لها هو بعد نهاية البحث تمامًا وملحقاته.



## عاشرا: الطباعة والتجليد:

يفضل قبل أن يقوم الباحث بطباعة بحثه بنفسه إن كان يستطيع ذلك أو كان سيدفعه إلى إحدى دور الطباعة لتتولى طباعته -مراجعة البحث مراجعة متأنية، مصوبًا الأخطاء الإملائية واللغوية، مراجعًا تنسيق البحث، واستخدام علامات الترقيم المناسبة.

ويفضل كذلك أن يتركه عدة أيام ثم يعاود القراءة مرة أخرى بعين الفاحص المدقق، ولا شك أنه في كل مرة ستقع عينه على بعض الأخطاء الشكلية أو الموضوعية، فلا يتردد في تصويبها حتى يخرج البحث في أقرب صورة إلى الكمال.

ويفضل أيضًا أن يقوم بطباعة نسخة واحدة قبل أن يطبع النسخ التي تطلبها الجامعة للمناقشة، ويقوم بقراءة هذه النسخة وتصويب ما بها من أخطاء، ثم يصوب هذا في ملف (**word**) الأصلي للرسالة قبل الطباعة.

وينصح بتحويل ملف (**word**) إلى ملف (**pdf**) فإن الطباعة من الأخير أضبط.

**عدد النسخ:** عدد النسخ التي سيقوم الباحث بطباعتها هو أمرٌ يختلف من جامعة لأخرى، فيرجع فيه إلى نظام الجامعة التي ينتسب إليها الباحث.

**التجليد:** ترى بعض الجامعات أن يجلد البحث بعد الانتهاء من المناقشة وإجراء التعديلات المطلوبة، ثم تودع النسخ المطلوبة للجامعة في الصورة الصحيحة الأخيرة، في حين أن بعض الجامعات يلزم الطالب بتقديم الرسالة مجلدة قبل المناقشة، ويرى بعض آخر تقديم نسخ المناقشين مجلدة ثم يقدم بعد ذلك العدد المطلوب من النسخ مجلدًا للجامعة بعد إجراء التعديلات وتنفيذ مقترحات المناقشين.

وعليه فينبغي على الباحث معرفة تعليمات كليته مسبقًا، كما أنه لا بد له من معرفة نوع التجليد، والجلد، واللون المطلوب.

ويدون الباحث على كعب الرسالة: اسم الجامعة- عنوان الرسالة- الدرجة العلمية- اسم الطالب- سنة التقديم- ترقيم الأجزاء[1].

(١) ينظر: كتابة البحث العلمي صياغة جديدة لعبد الوهاب أبو سليمان (ص**212** وما بعدها.

# مناهج المفتين

## لمحات من منهج الشيخ حسن مأمون في الإفتاء



مثَّل الشيخ حسن مأمون أحد نماذج التكوين العلمي والمهني للتأهل الإفتائي من كافة الوجوه، فالشيخ حسن مأمون الذي نشأ في بيت علم وفضل، درس العلوم الشرعية بالأزهر الشريف، ثم التحق بمدرسة القضاء الشرعي وتخرج منها، وأتقن اللغة الفرنسية بجانب اللغة العربية؛ فاختلطت تلك الركائز العلمية والثقافية لتنتج شخصية واسعة المدارك متعددة الثقافات، وساعده ذلك التكوين العلمي والثقافي في شغل مناصب قضائية رفيعة لفترات طويلة، من ضمنها العمل كقاضٍ لقضاة السودان لمدة ست سنوات كاملة، قبل أن يشغل رئيس محكمة القاهرة الشرعية الابتدائية، ثم عضو في المحكمة الشرعية العليا، وتدرج حتى أصبح رئيسًا لها، واقترح وزير العدل على مجلس الوزراء إسناد منصب المفتي إلى فضيلة الشيخ «حسن مأمون» للانتفاع بعلمه الغزير وكفاءته الممتازة وواسع خبرته، فوافق مجلس الوزراء على تعيين فضيلته مفتيًا للديار المصرية اعتبارًا من أول مارس سنة 1955م.

وظل الشيخ حسن مأمون يشغل منصب مفتي الديار المصرية لمدة تسع سنوات حتى تم تعيينه شيخًا للأزهر الشريف.

وكان للشيخ حسن مأمون نتاجه العلمي والإفتائي الغزير فترة توليه منصب الإفتاء، فأصدر حوالي (12311) فتوى مسجلة بسجلات دار الإفتاء.

ومن خلال ذلك الكم الإفتائي الغزير يمكن لنا الاطلاع على الملامح والخصائص الرئيسة التي شكلت منهج الإمام مأمون في الفتوى، والتي نوجزها فيما يلي:

## عدم الاقتصار في الفتوى على مذهب فقهي واحد، والاختيار الإفتائي بين المذاهب بما يحقق مقصود الشارع في المسألة محل الفتوى:

ومن شواهد ذلك فتوى الشيخ حسن مأمون بتاريخ 21 فبراير سنة 1959م على سؤال أحد الأطباء، وجاء في السؤال أن السائل -أي الطبيب- شافعي المذهب، وطبيعة عمله تجعله يصافح السيدات ويلمس أجسامهن، وهذا اللمس ينقض الوضوء عند الشافعية مما يسبب له متاعب تجعله يؤخر أداء الصلاة، وطلب توجيهه إلى طريقة لا يكون فيها اللمس ناقضًا للوضوء.

فأجاب الشيخ رحمه الله: إن المنصوص عليه عند الشافعية أن لمس غير المحرم بدون حائل بين جلد اللامس والملموس ينقض الوضوء، أما إذا وجد الحائل ولو رقيقًا فلا ينقض الوضوء باللمس، فإذا استطاع السائل أن يلبس قفازًا وهو يباشر عمله في الكشف والمصافحة كان هذا القفاز (الحائل) مانعًا من نقض الوضوء باللمس، أما إذا كان القفاز يمنعه من عمله أو يؤثر عليه فعلى السائل أن يقلد المذهب الحنفي في الوضوء، وذلك بأن يمسح ربع الرأس، وبهذا التقليد لا ينتقض وضوؤه باللمس لأن لمس المرأة لا ينقض الوضوء عند الحنفية.

## نقل المذاهب الفقهية في الفتوى، وبيان أقوالهم في المسألة:

فكان الشيخ رحمه الله يحرص على نقل الأقوال الفقهية وتأصيل فتواه مذهبيًّا، ومن أمثلة ذلك: فتواه بتاريخ 17 يونيو 1957م جوابًا على سؤال: الهدي بجميع أنواعه يأخذه المطوفون يأكلون منه ما يأكلون ويتصدقون بما يتصدقون فهل في هذه الحالة يصيب المرمى فيسقط الطلب أو لا، فقال في الفتوى: «ويجوز للمهدي أن يأكل استحبابًا عند الحنفية من دم المتعة والقران والتطوع - ولا يجوز له ذلك عند الشافعية إلا من دم التطوع، ولا يجوز له الأكل من غيرها لأنها عندهم دماء كفارات، ولو أكل منها ضمن، خلافًا لمالك - ويجوز له أن يتصدق بالهدي على فقير الحرم وغيره من الفقراء المستحقين؛ لأن الصدقة قربة منقولة، والصدقة على كل فقير قربة خلافًا للشافعي - ويقوم مقام تصدق المهدي بنفسه تصدق وكيله أو نائبه بالحرم الهدي على الفقراء نيابة عنه كالمطوفين مثلًا وغيرهم، ويكون ذلك مجزيًا ومسقطًا للطلب عن المهدي».

## الاهتمام بتصوير الفتوى وتحرير المراد منها:

إن مهارة تصوير الفتوى أول المهارات التي يجب على المفتي التمتع بها، وينبني عليها صحة الفتوى وإصابتها محلها في غالب الأحيان، وقد كان الشيخ حسن مأمون مهتمًّا بتلك المرحلة اهتمامًا كبيرًا، وكثيرًا ما كان يفصل الجواب بناء على ذلك التصوير ومحاولة الإحاطة بكل ما يتعلق بمحل الفتوى، ومن أمثلة ذلك فتوى الشيخ بتاريخ **17** أغسطس عام **1955**م، حيث سئل عن الذبح بالآلات الكهربائية المنتشرة، وحكم المذبوح، فأجاب رحمه الله بتفصيل أحكام الذبح، ومما جاء في فتواه: «أما الآلة التي تذبح بها فقد اشترط الفقهاء فيها شرطين: الأول: أن تكون محددة تقطع أو تخزق بحدها لا بثقلها. الثاني: ألا تكون سنًّا ولا ظفرًا؛ فإذا اجتمع هذان الشرطان في شيء حل الذبح به سواء أكان حديدًا أو حجرًا أو خشبًا؛ لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: (ما أنهر الدم وذُكر اسم الله عليه فكلوا ما لم يكن سنًّا أو ظفرًا) وإن كان يسن الذبح بسكين حاد. ... ولما كان السائل لم يذكر بالسؤال طريقة الذبح بالآلة الكهربائية التي يريد معرفة الحكم الشرعي في تذكيتها، وهل تحل أو لا تحل فنفيد بأنه إذا توافرت الشروط المذكورة في الذابح وهو يدير الآلة وكان الآلة بها سكين تقطع العروق الواجب قطعها في موضح الذبح المبين اعتبرت الآلة كالسكين في يد الذابح وحل أكل ذبيحتها. وإذا لم تتوافر تلك الشروط فلا تحل ذبيحتها، وذلك بأن كانت الآلة تصعق أو تخنق أو تميت بأي طريقة أخرى غير مستوفية للشروط السابق ذكرها فلا تحل ذبيحتها. وبهذا علم الجواب عن السؤال. والله تعالى أعلم».

فبنى رحمه الله الحكم على تفصيل الآلة التي يذبح بها، ووضع لها شروطًا ليقع الحكم على محله تمامًا، ولم يطلق الحكم دون تصوير تام لعملية الذبح بالآلة الكهربائية المسئول عنها.

## مراعاة الواقع وأحوال المجتمع في الفتوى:

لا شك أن فهم الواقع ومتطلباته أحد أهم منطلقات الفتوى تحقيقًا للمصالح والمقاصد الشرعية، وقد كان ذلك أحد خصائص الفتوى عند الشيخ حسن مأمون، ومن ذلك: فتواه رحمه الله بشأن مصاريف علاج الزوجة وتحمل الزوج لها، بتاريخ **3** إبريل سنة **1958**م، ومع أن المذاهب الأربعة على أن مصاريف علاج الزوجة لا يتحملها الزوج إلا أنه أفتى بتحمل الزوج لتلك المصاريف، موافقة لرأي الفقيه المالكي ابن عبد الحكم، ومناسبة الفتوى للواقع وتحقيقها لمصالح ذلك الواقع، فقال رحمه الله في الفتوى: «إلا أن صاحب منح الجليل نقل عن ابن عبد الحكم من فقهاء المالكية (أن على الزوج أجرة الطبيب والمداواة)، وهو رأي وجيه نرى الأخذ والإفتاء به؛ فنوجب على الزوج مصاريف علاج زوجته من ماله الخاص ولو غنيةً. وعن مصاريف علاج الأولاد فالذي يظهر لنا من قواعد الحنيفية السمحة أنه يدخل في النفقة الواجبة على الأب الموسر لطفله الصغير الفقير جميع ما يحتاج إليه من النفقة، من طعام وكسوة وأجرة خادم وأجرة طبيب وثمن دواء، وغير ذلك؛ إذ قد تكون حاجة الإنسان المريض إلى أجرة الطبيب وثمن الدواء أشد من حاجته إلى خادم، وأيضًا قد نص الفقهاء في باب صدقة الفطر على أنه تجب على الأب صدقة الفطر عن طفله الفقير لتحقق السبب –وهو رأس يمونه ويلي عليه– ونصوا على أنه يلزم أن تكون المؤنة كاملة مطلقة تشمل غير الرواتب نحو الأدوية، وإلا لما وجب عليه صدقة الفطر عنه إذا كان فقيرًا، وعلى ذلك يدخل في النفقة الواجبة لطفله الفقير أجرة الطبيب وثمن الأدوية، وقد صدرت بذلك فتاوى في حوادث مماثلة، ومنها الفتوى رقم **407** سجل **44** بتاريخ **1938/ 1/ 8**.

وعن أجرة القابلة: المنصوص عليه شرعًا كما جاء في الدر نقلًا عن البحر: أن أجرة القابلة على من استأجرها من زوجة أو زوج ولو جاءت بلا استئجار قيل: عليه، وقيل: عليها، ورجح ابن عابدين في حاشيته رد المحتار الأول بقوله: والذى يظهر لي ترجيح الأول؛ لأن نفع القابلة معظمه يعود إلى الولد فيكون على أبيه، وتخلص من ذلك أن أجرة القابلة تكون على الأب إذا استأجرها أو جاءت بدون استئجار، وتكون على

الزوجة إذا استأجرها هي، والذى نفتي به أو أجرة القابلة تجب على الزوج سواء استحضرها هو أو استحضرتها الزوجة أو جاءت من تلقاء نفسها لأنها كأجر الطبيب فتجب عليه أخذًا بقول ابن الحكم الذي رجحنا العمل به سابقًا في صدر هذه الفتوى. والله أعلم».

## مراعاة القوانين والتشريعات المعمول بها في الدولة:

فكان الشيخ رحمه الله يضع في الاعتبار ما سُنَّ من قوانين لتنظيم الأحوال الشخصية والأمور العامة وغيرها، ويظهر ذلك في فتواه بتاريخ **21** ديسمبر **1957**م، حيث أفتى باحتساب الطلاق الثلاث في قول واحد طلقة واحدة، فقال رحمه الله في فتواه:

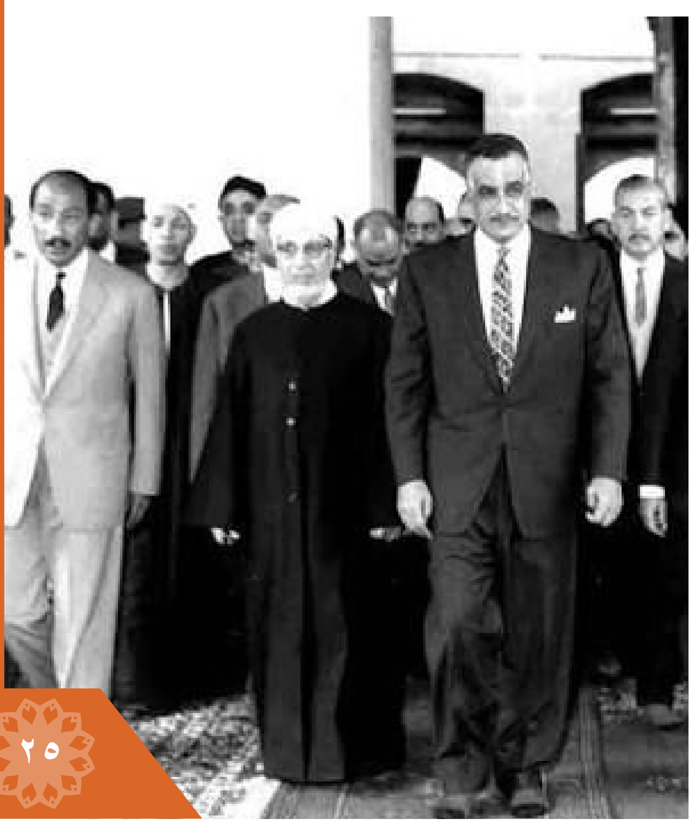
«إن المعمول به في الديار المصرية أن الطلاق المقترن بعدد لفظًا أو إشارةً لا يقع إلا واحدة، عملًا بالمادة الثالثة من القانون رقم **25** سنة **1929** المعمول به أمام المحاكم الشرعية إلى الآن، والذى اخترناه للفتوى ونصها (الطلاق المقترن بعدد لفظًا أو إشارة لا يقع إلا واحدة) وهذا الحكم وإن خالف مذاهب الأئمة الأربعة فإنه موافق لمذاهب أئمة آخرين من فقهاء الصحابة ومجتهدي المسلمين، وفى الأخذ به صيانة لرابطة الزوجية من العبث وحمل الأزواج على اتباع السنن المشروع لإيقاع الطلاق مرة بعد مرة، وبذلك يكون الطلاق المسئول عنه هو الطلاق الأول الرجعي».

## إعلاء قيمة الوطن وتحقق المصالح الوطنية:

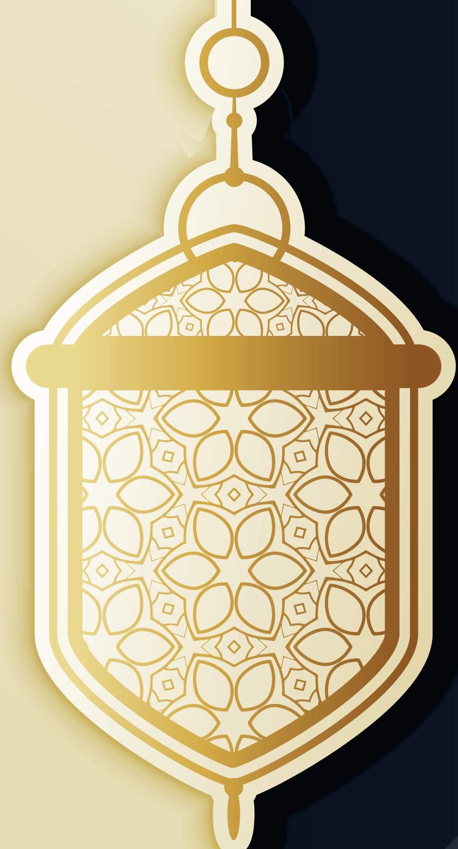
فالشيخ رحمه الله عُرف عنه مواقفه وحرصه البالغ على المصلحة الوطنية، ومن الفتاوى التي تُظهر ذلك فتواه بتاريخ **5** ديسمبر **1956**م على سؤال: حكم الشريعة الإسلامية في المسلم الذي يخون وطنه في هذا الوقت الحاضر، فأجاب رحمه الله: «إن الشريعة الإسلامية أوجبت على كل مسلم أن يشارك إخوانه في دفع أي اعتداء يقع على وطنه، أو على أي وطن إسلامي آخر؛ لأن الأمة الإسلامية أمة واحدة.

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُونِ﴾، وكل بلد أغلب أهله مسلمون يعتبر بلدًا لكل مسلم، فإذا وقع اعتداء من حكومة أجنبية على أي وطن إسلامي بقصد احتلاله، أو احتلال جزء منه أو بأي سبب آخر - فرض على مسلمي هذه البلد فرضًا عينيًّا أن يجاهدوا ويقاتلوا لدفع هذا العدوان، وعلى أهالي البلاد الإسلامية الأخرى مشاركتهم في دفع هذا العدوان، ولا يجوز مطلقًا الرضا إلا بجلاء المعتدي عن جميع الأراضي. وكل من قصر في أداء هذا الواجب يعتبر خائنًا لدينه ولوطنه، وبالأولى كل من مالأ عدو المسلمين وأيده في عدوانه بأي طريق من طرق التأييد يكون خائنًا لدينه؛ فإن الاعتداء الذي يقع على أي بلد من البلاد الإسلامية اعتداء في الواقع على جميع المسلمين، والخيانة للوطن من الجرائم البشعة التي لا تقرها الشريعة الإسلامية، والتي يُترك فيها لولى الأمر أن يعاقب من يرتكبها بالعقوبة الزاجرة التي تردع صاحبها، وتمنع شره عن جماعة المسلمين وتكفي لزجر غيره. ولم تحدد الشريعة الإسلامية هذه العقوبة وتركت لولى الأمر تحديدها، شأنها في ذلك شأن كل الجرائم السياسية.»

والخلاصة أن منهج الشيخ حسن مأمون في الفتوى كان منهجًا رشيدًا ومتميزًا ورائدًا في ذات الوقت، فإن تلك الخصائص الأساسية في منهجه رحمه الله تمثل الركائز الأساسية في منهج دار الإفتاء المصرية حاليًا، والكثير من مناهج دور الإفتاء حول العالم.



# مفاهيم إفتائية



مسئولية الفتوى

المعنى والإجراءات والضوابط



مسئولية الفتوى: هو مفهوم معاصر، وإن كان قديمًا بجنسه في تراثنا الإفتائي، وقد تعرض له الأصوليون في مواضع كثيرة منها: حديثهم عن حكم الإفتاء، وتهيب الفتوى، وخطر الفتوى، والجرأة على الفتيا، وضمان المفتي والمستفتي، والحجر على المفتي الفاسق.

## المعنى اللغوي للمصطلح:

مسئولية: مصدر صناعي من مسئول، وهو اسم مفعول من قولهم: سأل يسأل سؤالًا، ومسألة، ورجل سؤلة: كثير السؤال، والمسئولية حال أو صفة لمن يُسأل عن أمر تقع عليه تبعته، يقال: أنا بريء من مسئولية هذا العمل، وتطلق أخلاقيًّا على التزام الشخص بما يصدر عنه قولًا أو عملًا.

## المعنى الاصطلاحي:

مسئولية الفتوى: التزام جهة الإفتاء والمفتي والمستفتي بما عليهم من واجبات، ومقتضيات مكانة كل منهم.

## المعنى الإجرائي:

التزام مؤسسة الإفتاء بأداء الدور المنوط بها كجهة إفتاءٍ من حيث تأهيل المفتين والرقابة عليهم،

وتيسير الفتوى، والتزام المفتي بتحمل ما يقتضيه منصبه، والترفع عما يحط من مكانته وشخصه،

وسعيه في رفع مكانته وشأنه في الإفتاء، والتزام المستفتي بتحمل ما يقتضيه الاستفتاء من الالتزام

بآدابه، وحكم المفتي له، كما عليه أن يبذل وسعه في اختيار المفتي العالم صاحب الدين.

## الألفاظ ذات الصلة:

**خطر الفتوى:** هو عظم وارتفاع قدر الفتوى، وهذا اللفظ قد يتلاقى مع مسئولية المفتي في شيء من معناه، لكن لفظ المسئولية أقوى دلالة على المراد من هذه الوظيفة الكبرى.

**التصدر للفتوى:** التصدر لفظ يفيد التقدم على الأقران، وغالبًا ما يستخدم لمدح الموصوف به، وأنه أهل لصدر المجلس، ومسئولية المفتي مفهوم لا يقدم مدحًا لأحد إلا بقدر قيامه بهذه المسئولية الجليلة.

## من جهود دار الإفتاء في القيام بمسئوليتها تجاه الإفتاء:

تصحيح الوعي المجتمعي ونشر الثقافة الإسلامية الصحيحة، وبيان صحيح الدين والتصدي للمشكلات الدينية التي تواجه المجتمع، والعمل على بناء إطارٍ ديني داعمٍ ومساندٍ للأمة المصرية ومؤسساتها الدافعة نحو التقدم والتطور والنمو، والتي أثمرت عن صدور أكثر من مليون فتوى تعالج مناحي الحياة كافة، وتجيب عن تساؤلات المسلمين في كل مكان.

- التحديث والتطوير الدائمان لدار الإفتاء، ورفع كفاءتها لتلبية الاحتياجات المتزايدة في الداخل والخارج، والتوسع في استخدام وسائل التواصل المعاصرة كافة؛ لنشر الثقافة الإفتائية في كل مكان، وقد حققت الدار طفرة في استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعي للوصول إلى أكبر عددٍ ممكن من طالبي الفتوى من مختلف محافظات مصر وبلدان العالم والإجابة عن تساؤلاتهم، بالإضافة إلى تحديث إداراتٍ جديدةٍ تواكب العصر وتسهم في إيصال الرسالة الإفتائية للكافة، وإصدار عددٍ من الدراسات النوعية الهادفة لتفكيك الفكر المتطرف ودحض دعاوى الإرهابيين، وإطلاق المؤشر العالمي للفتوى، كأول مؤشر من نوعه معني برصد فتاوى أي محيط جغرافي تتوافر فيه المظاهر الإحصائية العامة لمعرفة ما يدور في فلك الحقل الإفتائي. إضافة إلى كشف الستار عن مشروع «المرجع العام للمؤسسات الإفتائية»، وهو يُعد نواة لموسوعةٍ إفتائيةٍ عالمية تتناول بالتنظير والتطبيق ما يتعلق بالإفتاء، وتكون مصدرًا رئيسًا لوضع المعايير والقواعد الحاكمة للعملية الإفتائية، ليظل الإسلام في طليعة الأيديولوجيات.
- التدريب والتأهيل المستمر للمفتين في مصر ومن سائر الأنحاء؛ حفاظًا على منهجية الإفتاء الصحيح

في مواجهة نوازل العصر الحديث.

- التدريب والتأهيل الدائم للمسلمين في مصر ومن كل مكان من أجل تحقيق مقاصد الشرع الشريف، وترسيخ قيم الأمن المجتمعي، كبرامج التأهيل على تفكيك الفكر المتطرف، والبرنامج التأهيلي للمقبلين على الزواج.
- الحرص على تقديم أشكال الدعم العلمي والشرعي للدول الإسلامية كافة، من دوراتٍ تأهيلية وتدريبٍ في مصر، وإرسال مبعوثين للتأهيل والتدريب في الدول الخارجية بالإضافة إلى ترجمة الفتاوى والأبحاث والمؤلفات الصادرة عن الدار إلى اللغات المختلفة لتلك الدول، والتواصل المباشر مع المسلمين في تلك الدول من خلال المفتين وعلماء دار الإفتاء.
- تأسيس الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم، وقد اتخذت من القاهرة مقرًّا لها، بحضور أكثر من **30** مفتيًا، من مختلف دول العالم، وتتولى هذه الأمانة بناء استراتيجيات مشتركة بين دور الإفتاء والأعداء لمواجهة التطرف في الفتوى، بوضع معايير وضوابط لمهنة الإفتاء، وكيفية إصدار الفتاوى، تمهيدًا لإصدار دستور للإفتاء يلتزم به المتصدرون للفتوى، وكل هذا يصب في مصلحة تجديد الخطاب الديني المنشود.
- أنشأت الأمانة العامة للإفتاء موقعًا إلكترونيًّا بلغاتٍ عدةٍ؛ لكي يستطيع الوصول إلى أكبر عددٍ ممكنٍ من الناس من مختلف البلدان، حيث يستقبل الفتاوى والتساؤلات ويرد عليها، كما يعرض أبحاثًا ومقالات تفند الفكر المتطرف وترد عليه.
- بذلت الدار - ولا تزال - الكثير من أجل القضاء على فوضى الفتاوى وتجديد الخطاب الديني، ومواجهة الفكر المتطرف التي بدأتها بإنشاء مرصدٍ لرصد فتاوى التكفير والرد عليها وتفنيدها، كما قامت الدار بإصدار العديد من الإصدارات المطبوعة والإلكترونية بالعربية والإنجليزية من أجل تصحيح المفاهيم في الداخل والخارج، فضلًا عن موقع الدار الذي يبث بعشر لغاتٍ وصفحات التواصل الاجتماعي.
- قام فضيلة المفتي ومعاونوه بالعديد من الزيارات الخارجية لشرح صورة الإسلام الصحيحة، وكتبوا العديد من المقالات بعدة لغاتٍ في صحفٍ عالمية، كما التقوا بالعديد من الشخصيات الرسمية في العالم لشرح وتوضيح صورة الإسلام الصافية.
- أوفدت دار الإفتاء - وما زالت - علماءها في جولاتٍ خارجيةٍ إلى العديد من دول العالم؛ لتصحيح صورة الإسلام في الخارج، وتوضيح المفاهيم الإسلامية السمحة.
- الاهتمام بالشورى في الفتوى، وخاصة في القضايا المستحدثة التي تحتاج في تصورها إلى المختصين والخبراء من المجالات كافة؛ فالحكم على الشيء فرعٌ عن تصوره.

## ضوابط تحقيق مسئولية المفتي:

- استشعار المفتي أنه بعمله يرفع فرضًا كفائيًّا عن الأمة؛ قال تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ﴾. قال النووي: «اعلم أن الإفتاء عظيم الخطر كبير الموقع كثير الفضل؛ لأن المفتي وارث الأنبياء، وقائم بفرض الكفاية، لكنه معرضٌ للخطأ؛ ولهذا قالوا: المفتي موقع عن الله تعالى.
- استحضار المفتي أنه بتصدره لإفتاء الناس قد صار من أهل هذا الميثاق الذي أخذه الله تعالى على العلماء.
- محافظة المفتي على حظه من الصلة بالله تعالى دائمًا، بل كان المفتون الصالحون يستخيرون ويدعون قبل أن يفتوا؛ لأن التوفيق من الله سبحانه؛ وما عنده لا يُنال إلا بطاعته.
- حرص المفتي الدائم على صقل تكوينه العلمي بالمطالعة ومذاكرة العلماء.
- تفقد شروط العدالة في نفسه؛ لأن حصولها يوجب وثوق المستفتي به.

- أن يقصد المفتي بعمله الإرشاد إلى أحكام الله تعالى وهداية الناس إلى ما فيه صلاحهم في الحال والمآل.
- اجتناب الرياء والسمعة وتجريد النية لله، فهو مفتاح التوفيق وسبيل النجاة.

## ضوابط تحقيق مسئولية المستفتي:

- إذا وقعت للمستفتي نازلةٌ أو حادثةٌ لا يعرف حكم الله فيها فيجب أن يسأل عن حكمها.
- وأن يقصد باستفتائه الحصول على حكم الله في واقعته.
- وأن يستفتي من هو أهلٌ للفتوى.
- وأن يحفظ الأدب مع المفتي، وأن يتعامل معه كما يتعامل مع معلمه.
- وأن يعمل بالفتوى، وليس له أن يختار بين الفتاوى بالتشهي والرأي.
- وأن يعمل بالراجح والأحوط لدينه إن تعددت الفتاوى أو أفتاه المفتي بالخلاف.
- بيان علاقة المفهوم وأهميته بالنسبة إلى العملية الإفتائية:

## علاقة المفهوم وأهميته للمفتي:

مسئولية الفتوى هي التزامٌ أخلاقي ووقودٌ نفسي عظيمٌ يدفع المفتي إلى استفراغ الوسع في بيان الحق والنصح لأئمة المسلمين وعامتهم؛ لأن من معنى المسئولية تذكره الوقوف بين يدي الله تعالى للسؤال والحساب؛ قال ابن القيم: «وليعلم المفتي عمن ينوب في فتواه، وليوقن أنه مسئولٌ غدًا وموقوفٌ بين يدي الله».

## علاقة المفهوم وأهميته للمستفتي:

كثيرًا ما يكون الخطأ في الفتوى ناتجًا عن عدم تحمل المستفتي للمسئولية الواقعة عليه؛ فقد يلجأ إلى الاستفتاء بقصد إيقاع المفتي في الخطأ، أو التعنت والإفحام، لا طلبًا للحكم الشرعي، أو يقصد من ليس أهلًا للفتوى.

وقد يكون الخطأ حال استفتائه: كالعجلة في الاستفتاء، أو أن يسأل في حالة غضبٍ ونحوه، أو انشغال قلبٍ، أو يسأل بطريقةٍ غير واضحة؛ كتابة أو مشا فهة .

وقد يكون الخطأ متعلقًا بما يستفتى عنه كأن يذكر المسألة بصورة محتملة لأكثر من جواب أو يخفي بعض الحقائق المؤثرة في الحكم، أو يدلي بتصور ناقص للواقعة ليصل إلى حكم شرعي موافق لهواه، أو يبتغي تتبع رخص العلماء، أو يسأل عما استأثر الله بعلمه، أو ينشغل بالسؤال عن الخلاف.

علاقة المفهوم وأهميته في الفتوى:

مسئولية الفتوى عامل رئيس لحصول جودة الفتوى؛ لذلك لابد أن يكون في برامج إعداد المفتين ما يقوي ويدعم هذه المسئولية التي تدفع المفتي إلى رعاية مصالح العباد وتحقيق طموحات الأمة.



# علوم الإفتاء



## التصوير والتكييف واستخراج الحكم
## والتنزيل .. هكذا تصنع الفتوى

صناعة الفتوى هي: «الملكة التي يُقتدر بها على تصور وتكييف النوازل الحادثة ثم تنزيل الأحكام الشرعية عليها مع مراعاة الواقع، وإجادة توصيلها للمستفتين عبر الوسائل المتنوعة».

وقد عرَّفها البعض بأنها: «تلك الملكة الراسخة وذلك العلم المنهجي الموضوعي الواعي الذي يُقتدر به على إخبار السائل عن حكم الشرع بدليله في نازلة إخبارًا يمكنه من تمثل ذلك الحكم والصدور عنه في ضوء الواقع المعيش».

والتعريف الأول أولى؛ لأن الثاني غير جامع إذ لم يستوعب أركان الصنعة الإفتائية، مع اشتراطه ذكر الدليل، وهو لا يشترط عند الجمهور، ولا يكون المفتي فاقدًا للصنعة إذا لم يذكره، وغير ذلك.

## مراحل صناعة الفتوى:

قبل أن تصدر الفتوى تمر بعدة مراحل ذهنية، والمفتي الحاذق هو الذي يدقق في هذه المراحل قبل إصداره فتواه، والصنعة الإفتائية تقتضي الوقوف على هذه المراحل، والتمرس بها، والتدرب عليها، ومعرفة العلوم والمهارات المطلوبة في عملية الإفتاء في كل مرحلة من مراحل هذه الصنعة ما بين حصيلة علمية ضرورية لدى المتصدر للفتوى ومهارات ذهنية في تصور الواقعة وتكييفها وتنزيل الأحكام الشرعية عليها، وما يُبنى عليه التصور من استنباطات من الخارج قائمة على نقاشات ومحاورات مع المستفتي، وتتواءم هذه العلوم والمهارات في سلسلة متراتبة تمثل أربع مراحل أساسية: هي: مرحلة التصوير، ومرحلة التكييف، ومرحلة بيان الحكم، ومرحلة التنزيل؛ لتخرج بعدها الفتوى في صورتها التي يتلقاها المستفتي، وفي هذا المبحث نلقي الضوء على هذه المراحل الأربعة اللازمة لصناعة الفتوى.

### أولًا: مرحلة التصوير:

أو «تصور المسألة» ويقصد بها «معرفة حقيقة المسألة المعروضة وتمييزها عن غيرها، وتحديدها باستخراج المعلومات المهمة من المستفتي في الواقعة المسئول عنها.

ومرحلة «التصوير» هذه مرحلة دقيقة ومهمة للغاية، فهي بمثابة الأساس الذي تُبنى عليه الفتوى، ولا تصح الفتوى إلا بعد كمال التصور للمسألة المستفتى عنها، فالحكم على الشيء فرع عن تصوره؛ ولهذا أكثرَ العلماءُ من الاعتناء بمرحلة «التصوير» وبيان أهميتها وخطرها للوصول للفتوى الصائبة السديدة، فوضعوا تلك الضوابط التي تُعنى بصحة التصور، حتى قال ابن الصلاح: «إن التصوير الصحيح للمسائل لا يقدر عليه إلا فقيه النفس، ذو حظ من الفقه».

والتصور الصحيح يتلوه تكييف صحيح، ثم حكم صحيح، والتصور الناقص يتلوه تكييف ناقص ومن ثم تخرج الفتوى غير دقيقة، وكما قيل: صحة البدايات يترتب عليها صحة النهايات، وبداية العملية الإفتائية تكون بـ «تصوير المسألة».

والتصوير الصحيح يحتاج إلى استقراء ومعايشة ومقابلات واستشارات، فالاستقراء يكون بقيام المفتي بجمع المعلومات والاستقصاء عنها بنفسه؛ وذلك في المسائل العامة والبسيطة التي لا تحتاج إلى أطراف متعددة ومتخصصة في بناء التصور الكامل للمسألة.

وأما المعايشة والمعاشرة فتكون بمعرفة عادات وأعراف البلد الذي يفتي له، فإن كان من غير أهلها فلا يتصدى للإفتاء حتى يعاشرهم ويستوثق من نفسه أنه قد علم عاداتهم وأعرافهم ثم ينزل المسائل على ذلك، وكذا إن سأله أحد من غير هذه البلد فلا يتسرع في الفتيا حتى يسأله عن عرف بلده في المسألة، يقول القرافي: «إذا جاءك رجل من غير أهل إقليمك يستفتيك لا تُجره على عرف بلدك واسأله عن عرف بلده، وأجره عليه وأفته به دون عرف بلدك والمقرر في كتبك؛ فهذا هو الحق الواضح، والجمود على المنقولات أبدًا ضلال في الدين، وجهل بمقاصد علماء المسلمين والسلف الماضين، وعلى هذه القاعدة تتخرج أيمان الطلاق والعتاق وصيغ الصرائح والكنايات؛ فقد يصير الصريح

كناية يفتقر إلى النية، وقد تصير الكناية صريحًا فتستغني عن النية».

واستشارة أهل الخبرة والاختصاص تكون في المسائل التي يحتاج المفتي فيها إلى الاستعانة بالمتخصصين حتى يكون تصوره صحيحًا وكاملًا، كأن تكون المسألة لها علاقة بالعلوم التجريبية أو الطبية ونحوها؛ إذ لا تتضح الصورة ولا تُعرف حقيقتها إلا بذلك، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب كما هو مقرر في الأصول.

ومرحلة التصوير يشترك فيها المفتي مع المستفتي، «فالمفتي يجلس يسأل المستفتي ويعينه على استخراج الحقيقة للوصف الواقعي غير المتحيز للحادثة، ويحاول بقدر الإمكان أن يفهمها فهمًا دقيقًا بكل جوانبها، وهذه خبرة لا توجد عند كثير من الناس وهي كيفية السؤال حتى نصل إلى الحقيقة، فالمفتي لا بد أن يكون مدربًا على كيفية سؤال المستفتي، والوصول إلى صورة صحيحة أقرب ما تكون إلى الواقع، وهذا ما يفتقده كثير ممن يتعلمون الفقه؛ لأنهم لا يتعلمون كيفية الفتوى؛ فالفتوى تحتاج إلى تدريب.

وينبغي أن يتنبه إلى أن الإفتاء في المسائل التي تتغير صورتها عبر الزمن يتطلب من المفتي معرفة ما طرأ على المسألة المعروضة عليه من تغيير عبر العصور المختلفة، ثم تتبع كلام الفقهاء في المسألة بعد عصر حدوثها ومعرفة من أفرد المسألة بالتصنيف، وحصر أقوالهم ثم قدرته على تحرير محل النزاع، وتحديد سبب الخلاف، ثم تبيين ما طرأ على الفتوى من تغيير، ودراسة أسباب هذا التغير ليستفيد بها في فتواه في نفس هذه المسألة.

## ثانيًا: مرحلة التكييف:

وهي المرحلة الثانية من مراحل العملية الإفتائية، ويقصد به «إلحاق المسائل الفقهية بما يناسبها من أبواب الفقه الإسلامي إن كان لها نظير، فإن لم يجد لها نظيرًا في الأبواب الفقهية فبالاجتهاد فيها -إن كان متأهلًا له- بما يتوافق مع الأصول والقواعد الشرعية.

ومصطلح «التكييف» لم يكن معروفًا عند المتقدمين من الفقهاء، بل كان «تصوير المسائل» شاملًا له، وكذا يعبر عنه بماهية المسألة أو حقيقتها، وغير ذلك من العبارات المرادفة له، ثم استعمله المعاصرون وسرى إليهم باحتكاكهم بفقهاء القانون، أو بوجود جيل جمع بين الدراستين؛ فبعد قيام المفتي بتصور المسألة المستفتى فيها تصورًا صحيحًا، يشرع في الخطوة الثانية، وهي تكييف هذه المسألة تكييفًا شرعيًّا يناسبها، وعملية التكييف يمكننا أن نطلق عليها «التوصيف» أيضًا، وهي أشبه ما تكون بما يقوم به الطبيب من كشف على المريض ومحاولة تشخيص وتوصيف المرض.

وهذه المرحلة تظهر أهميتها في النوازل المعاصرة؛ فالمسألة الفقهية التي ينظرها المفتي لا تخلو من أمرين: إما أن تكون مسماة في الفقه، وهذه أمرها ظاهر، أو غير مسماة، وهذه إما أن يكون لها نظير في الأبواب الفقهية فيلحقها بما يماثلها ويناسبها بعد تأكده من استيفاء شروط الإلحاق، أو أن تكون المسألة جديدة ليست مسماة في الشرع أو كتب الفقه ولا نظير لها فيلحقها بها، فحينئذ يلجأ للاجتهاد في محاولة لتكييفها تكييفًا شرعيًّا مناسبًا، وقد يحتاج المفتي في بعض الأحيان لتكييف المسألة إلى تفكيكها وتحليلها إذا لم تكن المسألة بسيطة وكانت مركبة من أكثر من عقد.

تنبيه: مرحلة التكييف في الفتوى تعد سببًا مهمًّا من أسباب اختلاف الفتوى المعاصرة، فكثيرًا ما تتردد مسألة بين أكثر من أصل شرعي لتلحق به مما يختلف معها الحكم الناشئ عنه، ولذلك ينبغي الوقوف مع التكييف في النازلة لتحرير محل التنازع.

### أثر التكييف في ضبط الفتوى:

هذه المرحلة مهمة في ضبط عملية الفتوى، ومعرفة المؤهل من غيره، إذ نجد صدور أحكام

وفتاوى في مسائل كثيرة فإذا طولب أصحابها بإظهار التكييف الذي صدر عنه بفتواه عجز عنه، فإذا هو تجاوز هذه المرحلة وألغاها وقفز إلى الحكم مباشرة عن طريق الهوى، فهذا عبث بالأحكام الشرعية واستسهال لعملية خطيرة وهي الفتوى، فلا بد للمتصدر للفتوى من التريث

وعدم الاستعجال، وقد عد الأئمة هذا الاستعجال من التساهل المذموم، قال الإمام النووي: «يحرم التساهل في الفتوى، ومن عُرف به حرم استفتاؤه: فمن التساهل أن لا يتثبت ويسرع بالفتوى قبل استيفاء حقها من النظر والفكر، فإن تقدمت معرفته بالمسئول عنه فلا بأس بالمبادرة، وعلى هذا يُحمل ما نُقل عن الماضين من مبادرة».

## ثالثًا: مرحلة استخراج الحكم:

المفتي بعد أن ينتهي من تصوير المسألة المعروضة عليه، ثم تكييفها سينتقل إلى المرحلة الثالثة

والمهمة، وهي استخراج الحكم الشرعي المتعلق بفعل المكلف في هذه المسألة عن طريق النقل عن مذاهب الأئمة المعتبرة، أو بالتخريج عليها، أو بالاستنباط المباشر من الأدلة بالشروط المقررة.

والمراد بالحكم هنا هو ما يستعمله الفقهاء، حيث إن المقصود بالحكم عندهم: الصفة التي هي أثر الخطاب، من الوجوب والحرمة والكراهة والإباحة والاستحباب، بخلاف الأصوليين فهو عندهم خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين؛ فنفس الخطاب هو الحكم عند الأصوليين، وأثره المتعلق بأفعال المكلفين، أي: ما ثبت بذلك الخطاب هو الحكم عند الفقهاء.

وهذه المرحلة الأصل فيها أن تتم بواسطة المجتهدين، فيستنبطون الأحكام من مصادرها

المعلومة بحسب ترتيب الأدلة؛ فيبحث في القرآن الكريم ثم السنة النبوية إلى آخر الأدلة المتفق عليها وما أداه إليه اجتهاده من الأدلة المختلف فيها، وبعد أن استقرت المذاهب ودوِّنت وقررت أدلتها أصبح البحث مقصورًا عليها، وفي حالة ظهور مسائل غير منصوص عليها يلجأ أهل كل مذهب إلى التخريج على أقوال أئمتهم، ولكن لا يخلو الزمان من مجتهد كما قرره السيوطي في رسالته «الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض،» فمن اجتمعت فيه أدوات الاجتهاد عليه أن يستنبط الأحكام للمسائل المستجدة، وكذا الاجتهاد الجماعي فإنه يقوم بهذا الفرض.

## رابعًا: مرحلة التنزيل:

المرحلة الرابعة من مراحل العملية الإفتائية «تنزيل الفتوى»، ويُقصد به « تنزيل الحكم الشرعي على الواقع بما يقتضيه من مآلات وموازنات وأبعاد مقصودة لدى الشارع.»

وهذه المرحلة لا يقوم بها إلا المجتهدون من المفتين لما يكتنفها من أبعاد ومآلات وإدراك عميق للواقع، والقدرة على الموازنة بين المصالح والمفاسد، ومراعاة المقاصد الكلية للتشريع؛ حيث لا تقتصر مهمة المفتي المجتهد في هذه المرحلة على مجرد استخلاص حكم الله من النصوص؛ بل يقوم ببذل الجهد والطاقة من أجل الوصل بين الوحي والواقع، على معنى تبيين المسالك والكيفيات التي يأخذ بها الوحي مجراه نحو الواقع، ويأخذ بها الواقع مجراه نحو التكليفات بإلزامات الوحي.

وفي هذا المعنى يقول تقي الدين السبكي–رحمه الله:– «مرتبة المفتي، وهي النظر في صورة جزئية وتنزيل ما تقرر في المرتبة الأولى–وهي: معرفة الفقه في نفسه– فعلى المفتي أن يعتبر ما يُسأل عنه وأحوال تلك الواقعة، ويكون جوابه عليها فإنه يخبر أن حكم الله في هذه الواقعة كذا، بخلاف الفقيه المطلق المصنف المعلم، لا يقول في هذه الواقعة، بل في الواقعة الفلانية، وقد يكون بينها وبين هذه الواقعة فرق، ولهذا نجد كثيرًا من الفقهاء لا يعرفون أن يفتوا، وأن خاصية المفتي تنزيل الفقه الكلي على الموضع الجزئي، وذلك يحتاج إلى تبصر زائد على حفظ الفقه وأدلته، ولهذا نجد في فتاوى بعض المتقدمين ما ينبغي التوقف في التمسك به في الفقه، ليس لقصور ذلك المفتي معاذ الله، بل لأنه قد يكون في الواقعة التي سئل عنها ما يقتضي ذلك الجواب الخاص؛ فلا يطرد في جميع صورها، وهذا قد يأتي في بعض المسائل، ووجدناه بالامتحان والتجربة في بعضها ليس بالكثير، والكثير أنه مما يتمسك به فليتنبه لذلك؛ فإنه قد تدعو

الحاجة إليه في بعض المواضع فلا نلحق تلك الفتوى بالمذهب إلا بعد هذا التبصر».

وفهم الواقع وما يجب فيه لا يقل خطورة عن فهم النص الشرعي بشروطه، فدراسة الواقع

المعيش بكل أبعاده دراسة دقيقة متفحصة هي التي تؤهل لعملية تنزيل الحكم الشرعي على هذا الواقع حتى يحدث التكامل والتناغم بين فقه الشرع وفقه الواقع، والتقصير فيه يفوِّت مقصود الشارع من إقامة العدل والقسط. يقول ابن القيم: «ولا يتمكن المفتي ولا الحاكم من الفتوى والحكم بالحق إلا بنوعين من الفهم:

**أحدهما:** فهم الواقع والفقه فيه، واستنباط علم حقيقة ما وقع بالقرائن والأمارات والعلامات حتى يحيط به علمًا.

**والنوع الثاني:** فهم الواجب في الواقع، وهو فهم حكم الله الذي حكم به في كتابه أو على لسان رسوله صلى اللَّه عليه وسلم في هذا الواقع، ثم يطبق أحدهما على الآخر؛ فمن بذل جهده واستفرغ وسعه في ذلك لم يعدم أجرين أو أجرًا؛ فالعالم من يتوصل بمعرفة الواقع والتفقه فيه إلى معرفة حكم الله ورسوله، كما توصل شاهد يوسف بشق القميص من دبر إلى معرفة براءته وصدقه، وكما توصل سليمان صلى الله عليه وسلم بقوله: «ائتوني بالسكين حتى أشق الولد بينكما » إلى معرفة عين الأم، وكما توصل أمير المؤمنين علي رضي اللَّه عنه بقوله للمرأة التي حملت كتاب حاطب لما أنكرته: «لتخرجن الكتاب أو لنجردنك» إلى استخراج الكتاب منها... ومن تأمل الشريعة وقضايا الصحابة وجدها طافحة بهذا، ومن سلك غير هذا أضاع على الناس حقوقهم، ونسبه إلى الشريعة التي بعث الله بها رسوله».

فالواقع له أثر في الحكم على الأشياء، فهو شريك في استنباط الحكم، ومراعاة الواقع بأبعاده المتعددة والظروف المحيطة به أو مآلات الأمور، أو عرف الناس وعاداتهم، ليس شيئًا بدعًا بل هو منهج نبوي سار عليه الصحابة من بعده ثم المجتهدين، فهناك مواقف كثيرة رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم راعى فيها واقعه وعدل عما هو الأولى لضرورة الواقع، فمن ذلك امتناعه صلى الله عليه وسلم عن قتل المنافقين رغم استحقاقهم للعقوبة جراء ما يفعلونه من أفعال، فامتنع النبي وقال عن سبب ذلك: «لا يتحدث الناس أن محمدًا يقتل أصحابه،» وكذا تركه بناء الكعبة على قواعد سيدنا إبراهيم معللًا سبب عدم الإقدام بقوله: «يا عائشة لولا قومك حديثو عهد بجاهلية لأمرت بالبيت فهدم فأدخلت فيه ما أخرج منه».

وأما في أفعال الصحابة فهو كثير جدًّا: كجمع القرآن في مصحف واحد، وإسقاط حد السرقة، ومنع سهم المؤلفة قلوبهم، وإحداث الأذان يوم الجمعة قبل الظهر كما فعله سيدنا عثمان، ووضع سكة يتعامل بها المسلمون، وغير ذلك.

## مراحل الفتوى وفق خطوات إجرائية متتابعة:

البدء بتصور المسألة عن طريق:

- جمع المعلومات والاستقصاء عنها من خلال:
  - الاستقصاء الذاتي بمحاورة المستفتي.
  - الاستعانة بأهل الخبرة والاختصاص عند الحاجة.
- تحليل المعلومات وتكوين بناء تصوري متماسك لها، وذلك بـ:
  - مناقشة جميع أطراف المسألة.
  - التأكد من المعلومات وصحتها.
  - تهذيبها وترتيبها بطريقة متسلسلة ومترابطة.
- تحرير الحقائق والمعاني:
  - الحقيقة الشرعية.
  - الحقيقة اللغوية.
  - الحقيقة العرفية.
- تحديد العلاقات بين التعريفات والمصطلحات والمفاهيم.
- تحرير محل التشابه والاختلاف بين التصورات المتقاربة.

- ثم ينتقل إلى تكييف المسألة بـ:
- حصر الأبواب التي يمكن لهذه الصورة أن تندرج تحتها أو تلحق بها.
- المسائل المركبة يمكن تفكيكها وتبسيطها إلى صورها الأولية.
- فرز الفروض واستبعاد ما لا تتطابق عليه شروط التسكين والإلحاق.
- اختبار المطابقة بين المسألة الجديدة الملحقة والملحق بها، وفق شرط المطابقة:
  - المطابقة في المفاهيم والتعريفات والأوصاف.
  - المطابقة في الأركان والشروط.
  - المطابقة في الضوابط والأحكام.
- المسائل التي ليس لها ما يشبهها من الأبواب فهي مستحدثة تصنف على أنها من النوازل الجديدة في الفقه الإسلامي، ومن ثم تحتاج إلى اجتهاد ونظر جديدين.
- ثم ينتقل إلى استخراج الحكم بـ:
- تحديد أهي من المنصوص عليها في المذاهب أم لا.
- إن كانت من المنصوص نظر:
  - إن كانت من المجمع عليه قرر حكمها ولم يخالفه
  - وإن كانت من المختلف فيه:
  - حصر الأقوال في المسألة
  - معرفة أدلة كل قول.
  - الترجيح بين الأدلة.
  - طرح الأقوال التي لا دليل عليها أو ضعف مدركها.
  - تقرير الحكم مما قوي مدركه والذي يحقق المصلحة.
- وإن كانت غير منصوصة (نازلة جديدة):
  - التخريج على المذاهب المعتمدة.
  - التخريج على الضوابط الفقهية.
  - التخريج على القواعد الفقهية.
  - الاجتهاد المباشر من الأدلة بشروطه، أو الاجتهاد الجماعي المتمثل في قرارات المجامع الفقهية.
- تقرير الحكم في النازلة.

ثم ينزل الحكم على الواقع بـ:

- فحص الفتوى والتأكد من عدم مخالفتها:
  - نصًّا مقطوعًا به.
  - إجماعًا متفقًا عليه.
  - قاعدة أصولية أو فقهية مستقرة.
- فحص مآلات الفتوى وفق الآتي:
  - حصر مآلات الفتوى من آثار ومترتبات.
  - التأكد من أن هذه المآلات حقيقية وليست متوهمة.
- التحقق من مراعاة الفتوى لمقاصد الشريعة الكبرى:
  - حفظ الدين.
  - حفظ النفس.
  - حفظ العقل.
  - حفظ المال.
  - حفظ العرض.
- الموازنة بين المصالح والمفاسد، وفق أمرين:
  - التأكد أن المصلحة أو المفسدة معتبرة شرعًا وليست ملغاة.
  - مرتبة هذه المصلحة أو المفسدة من حيث كونها ضرورية أو غير ذلك.
- وأخيرًا إصدار الفتوى، وهي آخر هذه الخطوات.

# أطروحة لباحث

## الفتوى السياسية

## (المفهوم- الأدوات- الضوابط)

على الرغم من أن كل ما تضمن حكمًا شرعيًّا يُعد مجالًا من مجالات الفتوى إلا أن المجال السياسي لا يزال يمثل مجالًا حرًجا للفتوى، ودائمًا ما يكون مظنة للاضطراب فيها، وخاصة في العصور الحديثة مع التشعب في الرؤى السياسية وتعددها فيما يخص الدول والبلدان العربية والإسلامية.

ولعل ذلك الاضطراب مرجعه لأمرين رئيسين: أحدهما موجه مقصود، والآخر غير مقصود.

أما الأمر الأول: فهو يعكس محاولة تغريب متعمدة للفتوى السياسية عن مقصودها الشرعي، فالفتوى عمومًا لها مقصود شرعي ووظيفة واحدة، وهي بيان الحكم الشرعي في المسألة، وهذا البيان مرتبط بالمصالح والمفاسد ونحو ذلك مما هو معلوم في قضية صناعة الفتوى، إلا أن ذلك المقصد والوظيفة الشرعية تضاءلت لصالح الفتوى الفئوية والمصالح الخاصة لبعض التيارات التي حاولت استغلال الفتوى لشرعنة بنائها المفاهيمي وأيديولوجيتها الخاصة.

أما الأمر الثاني: فهو افتقاد الفتوى السياسية للأدوات اللازمة المناسبة للمجال السياسي تحديدًا، فالفتوى عمل مكتمل له أبعاد معرفية تتخطى المعرفة الشرعية في كثير من الأحيان، فالفتوى في المجال الطبي تحتاج إلى مصادر معرفية طبية تعين المفتي على الفتوى، وكذا في كافة المجالات، والمجال السياسي تحديدًا يحتاج إلى عدد كبير من الاستشارات والمعارف المتشابكة التي تصنع في ضوئها الفتوى لتحقيق مقصودها الشرعي.

وتحاول تلك الدراسة من خلال عدة أطر تسليط الضوء على الفتوى السياسية محاولةً تجلية مفهومها وتحققها واقعًا والأدوات التي تحتاج إليها في صناعتها وضوابطها الرئيسة، وذلك من خلال عدة أطر:

## الإطار التمهيدي:

وهو إطار نمطي يتناول المفاهيم الأساسية الواردة في عنوان الرسالة، فيعرض:

- تعريف الفتوى في اللغة والاصطلاح
- تعريف السياسة في اللغة والاصطلاح
- المراد بالسياسة الشرعية
- مفهوم الفتوى السياسية

## الإطار الثاني:

وفي ذلك الإطار يهتم الباحث بتحديد المراد بالفتوى السياسية تحديدًا دقيقًا، والأمر هنا ليس مجرد صياغة تعريف للفتوى السياسية، بل المراد من الباحث هنا هو بيان ماهية الفتوى السياسية بشكل يجلي كل إشكال حول طبيعتها، فالباحث هنا بصدد بيان وقوعها تاريخيًّا، وهل هناك ما يمكن أن يُسمى بالفتوى السياسية من الأصل، أم أن الفتوى السياسية عند التدقيق ما هي إلا قرارات الحاكم أو ولي الأمر. وهل ما خالف ذلك القرار من المعارضين يسمى فتوى سياسية أم لا؟ إن التأصيل التاريخي للفتوى السياسية له أهميته الكبيرة في تميز تلك الدراسة وبيان الفروق بين المعارضة السياسية والفتوى السياسية.

## الإطار الثالث:

ويتناول في ذلك الإطار أدوات الفتوى السياسية:

فالفتوى السياسية لا تختلف عن الفتوى عمومًا في طريقة صناعتها ومراحل تلك الصناعة، كما أنها تحتاج إلى ذات المهارات التي تحتاجها الفتوى بوجه عام، إلا أن الفتوى السياسية تختلف عن الفتاوى في سائر المجالات في الحد المعرفي الذي يجب تحصيله للخروج بفتوى سياسية مناسبة، ويجب هنا الوضع في الاعتبار قضية المصالح والمفاسد وتأثيرها في الفتوى والسياسة الشرعية، فكما أن على المفتي أن يراعي المقاصد العامة للشريعة وأحوال المستفتين ويسعى أن تكون الفتوى محققة لمصلحة المستفتي دون مخالفة شرعية، فكذلك السياسي، أو الحاكم الذي يدير أمور الناس ويدبر معايشهم، عليه أن يراعي هذه الأمور.

فالسياسة الشرعية وإن كانت مما لم يرد فيه نص، فإنها يجب أن تلتزم بالضوابط العامة للشريعة ولا تخرج عنها، وتعمل على تحقيق مقاصد الشرع ومصالح الناس، فلا يجوز أن تعد السلطة التقديرية

التي توفرها السياسة الشرعية مدخلًا لظلم الحكام واستبدادهم، بدعوى ممارسة السلطة التقديرية التي قد تتجه للتضييق على المحكومين بحجة سد الذرائع أو تحقيق مصالح عامة، ولا يكون الأمر على هذا النحو، بل يكون رغبة من الحاكم في تحقيق مصالح ضيقة له أو لجماعته أو رغبة في تأييد الجماهير، على حساب مصالح الضعفاء وحقوقهم.

## الإطار الرابع:

وفيه يتناول الباحث الضوابط التي يجب مراعاتها في الفتوى السياسية، ويضع في اعتباره كثرة التمثيل العملي للفتاوى السياسية التي راعت الضوابط المعتبرة والتي خرجت عنها، والاستعانة في ذلك بفتاوى دور الإفتاء المعتبرة كدار الإفتاء المصرية.

وفي النهاية يذيِّل الباحث رسالته بالفهارس الفنية والخاتمة المناسبة.

ومن المراجع التي يمكن للباحث الاستفادة منها ابتداء:

- الموافقات، للشاطبي.
- غياث الأمم والتياث الظلم، للجويني.
- الأحكام السلطانية، للماوردي.
- تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك، للماوردي.
- رسوم دار الخلافة، لأبي الحسين الحراني.
- الأحكام السلطانية، لأبي يعلى الفراء
- التبر المسبوك في نصيحة الملوك، لأبي حامد الغزالي.
- نهاية الرتبة الظريفة في طلب الحسبة الشريفة، لجلال الدين العدوي الشيزري.
- تهذيب الرياسة وترتيب السياسة، لأبي عبد الله القلعي.
- معالم القربة في طلب الحسبة، لضياء الدين بن الأخوة.
- السياسة الشرعية في الشئون الدستورية والخارجية والمالية، لعبد الوهاب خلاف.
- النظام القضائي في الفقه الإسلامي، لمحمد رأفت عثمان.
- صفة الفتوى، لابن حمدان.
- آداب الفتوى والمفتي والمستفتي، للنووي.





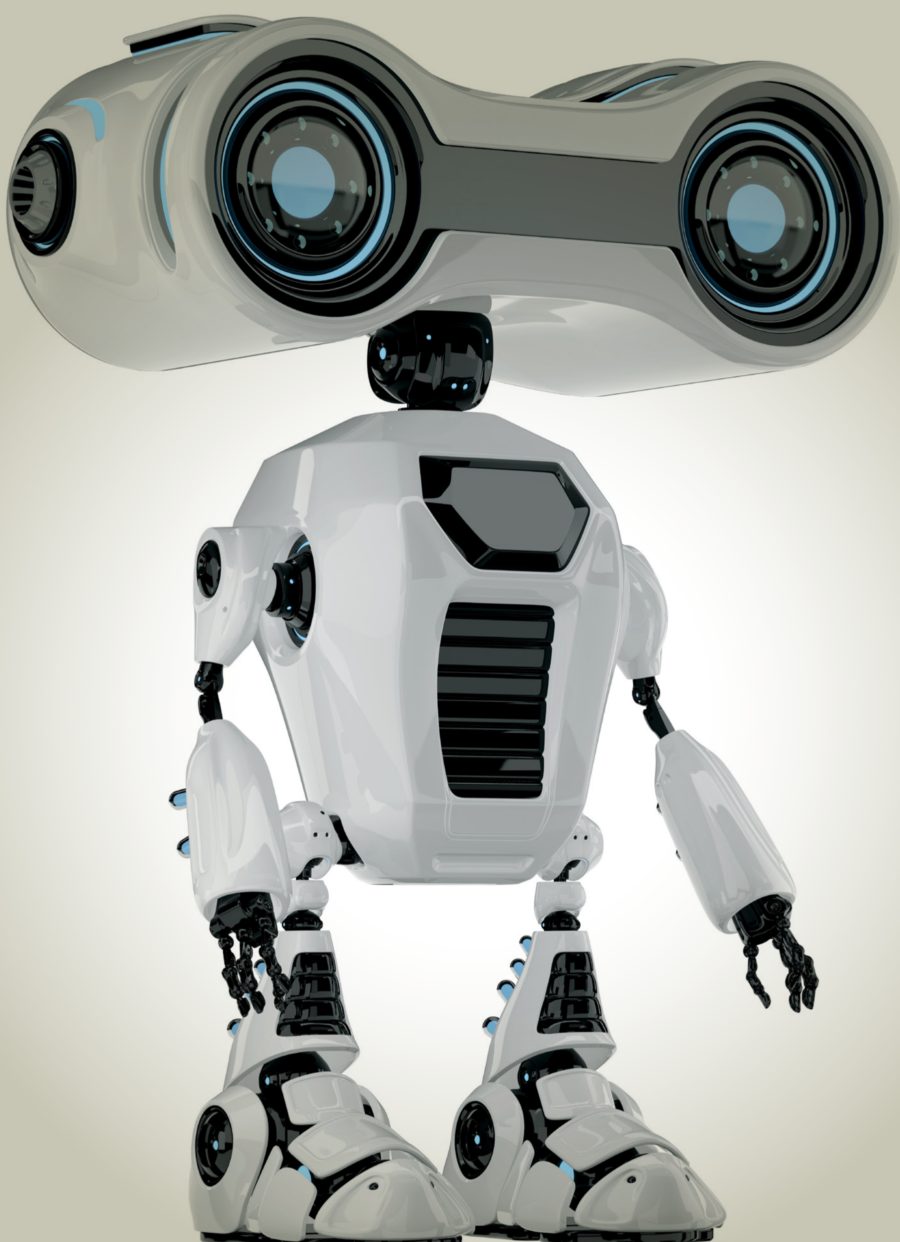
**من المراجع التي يمكن للباحث الاستفادة منها ابتداء:**

- الموافقات، للشاطبي.
- غياث الأمم والتياث الظلم، للجويني.
- الأحكام السلطانية، للماوردي.
- تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك، للماوردي.
- رسوم دار الخلافة، لأبي الحسين الحراني.
- الأحكام السلطانية، لأبي يعلى الفراء
- التبر المسبوك في نصيحة الملوك، لأبي حامد الغزالي.
- نهاية الرتبة الظريفة في طلب الحسبة الشريفة، لجلال الدين العدوي الشيزري.
- تهذيب الرياسة وترتيب السياسة، لأبي عبد الله القلعي.
- معالم القربة في طلب الحسبة، لضياء الدين بن الأخوة.
- السياسة الشرعية في الشئون الدستورية والخارجية والمالية، لعبد الوهاب خلاف.
- النظام القضائي في الفقه الإسلامي، لمحمد رأفت عثمان.
- صفة الفتوى، لابن حمدان.
- آداب الفتوى والمفتي والمستفتي، للنووي.

# استشراف إفتائي

## مسائل فقهية تتعلق بـ

## «الروبوت»





لم تعد الروبوتات تدخل ضمن الخيال العلمي، بل أصبحت حقيقة واقعة تحظى باهتمام كبير في العديد من الدول المتقدمة، وقد حققت تكنولوجيا الروبوت تقدمًا سريعًا على مدى السنوات القليلة الماضية، وبدأت تدخل تقريبًا في شتى مجالات الحياة اليومية، ويتوقع كثير من الخبراء أنه في خلال السنوات المقبلة سوف تصبح الروبوتات إحدى اللوازم اليومية للمجتمع البشري، وقد أصبحت تكنولوجيا الروبوت الآن صناعة عالمية واعدة، كما أصبح مستوى تطويرها معيارًا لقياس قوة الدولة الصناعية.

وتسعى الدول المتقدمة إلى تطوير الروبوتات، ويخصص عدد من المؤسسات الصناعية العملاقة في الدول المتقدمة مبالغَ طائلة للإنفاق على أبحاث تطوير الروبوت، ويرى خبراء تلك المؤسسات أن المستقبل سوف يشهد نمو الاستخدام التجاري لنتائج تلك الأبحاث، والدخول إلى ما يسمى بعصر الروبوت.

وقد تحقق هذا التقدم السريع في تكنولوجيا الروبوت بفضل تطور قدرات أجهزة الكمبيوتر والاكتشافات المهمة في تكنولوجيا التخاطب الصوتي الآلي التي تتيح لأجهزة الكمبيوتر تعرف معاني الكلام الموجه إليها، بالإضافة إلى نجاح العلماء في إنتاج مكونات إلكترونية غاية في الدقة.

## تصور القضية(1):

يمكن تعريف الروبوت بأنه آلة كهروميكانيكية ذكية يمكن برمجتها أو توصيلها بالحاسب لتؤدي بعض المهام التي يقوم بها الإنسان يدويا.

وليس بالضرورة أن يتخذ الروبوت شكل الإنسان في الذراع والأرجل والرأس، بل إنه اسم يطلق على أي ماكينة ذات نظام ذكي يتحكم بها، كالأنظمة التي تعمل من تلقاء نفسها عن طريق برمجتها (أوتوماتيك) أو الأنظمة التي نتحكم بها بشكل يدوي (مانيوال) عن طريق متحكم سلكي

---

(١) مصادر هذه القضية:

– موقع sky news عربية (الإماراتي)

https://www.skynewsarabia.com/technology

– موقع bbc عربي:

https://www.bbc.com/arabic

– موقع صحيفة البيان الإماراتي:

https://www.albayan.ae/five-senses

أو لاسلكي أو حتى من خلال الهواتف الذكية أو من الاقمار الصناعية.

ومن أهم مميزات الروبوتات: رفع الكفاءة الإنتاجية إذا ما أحسن استخدامها، وتخفيض تكاليف العمل، كما أنها يمكن برمجتها لمواصلة العمل **24** ساعة يوميًّا في المصانع بدون راحة.

ومن مميزاتها أيضا: استخدامها في الأعمال التي يمثل القيام بها خطورة كبيرة على حياة البشر كالوقاية من خطر اليورانيوم المشع، وتجنيب الإنسان الإصابة بالملل من الأعمال التكرارية.

ويمكن القول بأن الروبوت ليس مجرد آلة تحل محل الإنسان، بل هو آلة يمكنها أن تؤدي ما لا طاقة للإنسان به.

ويستخدم الروبوت في التطبيقات الصناعية كمجال اللحام والتجميع والطلاء، كما يستخدم في المجال الصحي في إجراء العمليات الجراحية وتوصيل الأدوية والوجبات إلى المرضى ونقل العينات للتحليل.

وفي المجال الأمني يستخدم الروبوت في مكافحة الحرائق وفي اكتشاف وإبطال مفعول القنابل والمتفجرات، وفي نقل المواد السامة والمشعة، كما تستخدمه العديد من شركات الطيران الأوروبية في تنظيف وغسل الطائرات وإجراء بعض أعمال الصيانة الدورية لها.

ومن أشهر استخدامات الروبوت استخدامه في الفضاء كالروبوت روفر الذي أطلقته وكالة «ناسا» لاستكشاف كوكب المريخ.

وتوصف ثورة الروبوتات في المجال العسكري بأنها الثورة الأكبر والأخطر، وأن خطرها يضاهي استخدام القنابل النووية.

ومن أبرز صور الروبوتات العسكرية والتي تستخدم في الحروب: الطائرات بدون طيار.

### الأثر الإفتائي للقضية:

يتعلق بهذه القضية المستقبلية بعض الفروع الفقهية التي تتطلب مزيد بحث ودراسة للوقوف على الفتوى الصحيحة فيما يعرض من نوازل، ويمكن إجمال هذه الفروع فيما يأتي:

## الفرع الأول: هل يجوز للإنسان الاستعانة بالروبوت برغم أضراره ومخاطره وسلبياته؟

برغم أهمية الروبوت وكثرة مميزاته يتوقع كثير من الخبراء أنه سيترتب على انتشار الذكاء الاصطناعي العديد من السلبيات والمشكلات التي تؤثر على المجتمع ككل؛ فبالنسبة لحلوله محل الأيدي العاملة في العديد من الوظائف سوف يستغني الكثير من أصحاب الأعمال عن هؤلاء فينتج عن ذلك البطالة، وظهور العديد من الجرائم المرتبطة بها كالسرقة والمخدرات والجرائم الجنسية والانتحار.

كما أنه قد حدثت بالفعل العديد من عمليات القتل كان المتسبب بها «روبوت»، فالجسد الرقيق للبشر لا يتطابق بشكل واضح مع رطل من الفولاذ للروبوتات خصوصًا عندما تعمل الروبوتات بالقرب من البشر.

كما حذر البعض من أن جيلًا جديدًا من الأسلحة المستقلة (ذاتية التحكم ولا تدار بواسطة الإنسان مباشرة) أو ما يطلق عليه «الروبوتات القاتلة» قد يصيبها عطب بطريقة غير متوقعة، فتقتل أبرياء.

وقال بعضهم: إن «الروبوتات القاتلة» التي لا يتحكم فيها البشر مباشرة يجب حظرها من خلال معاهدة دولية كتلك التي تحظر الأسلحة الكيميائية.

كما حذر متخصصون في مجال الذكاء الصناعي وأجهزة الروبوت من أنه يخشى من امتلاك جماعات إرهابية مجموعة من النسخ السيئة للغاية لهذه الأسلحة بدون تجهيزها بوسائل الحماية لمنع القتل العشوائي.

## ببليوجرافيا الفتوى:

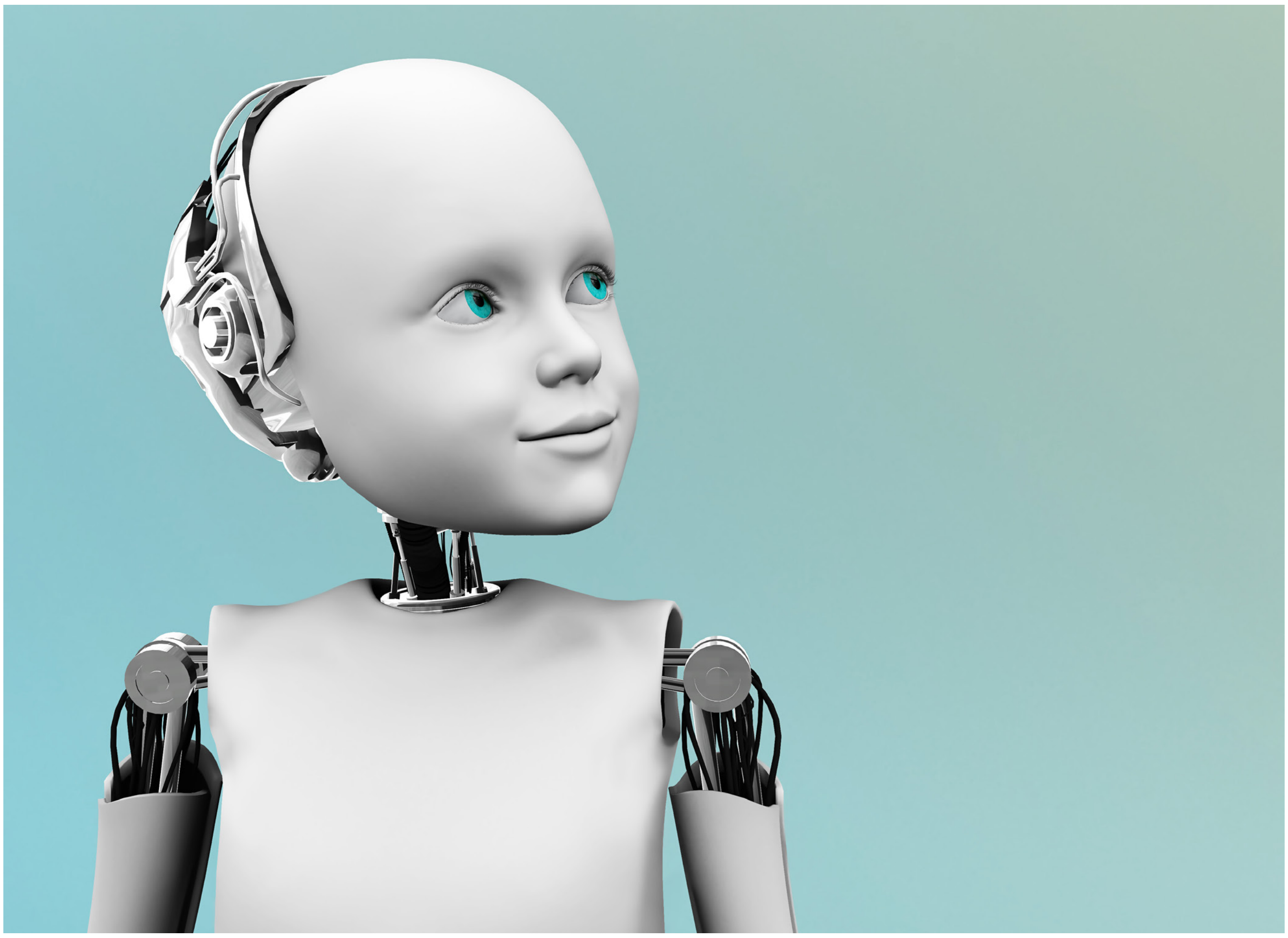
يجب على من يتصدر للإفتاء في هذه المسألة الموازنة بين المصالح والمفاسد، فينبغي عليه الرجوع إلى الكتب والمظان التي تناولت مزايا الروبوت وسلبياته، وعرض ذلك على قواعد الشرع وأصوله التي ترمي إلى درء المفاسد وجلب المصالح.

### أولا: أهم المصادر المعاصرة:

- الإنسان الآلي: رفاهية علمية أم ضرورة حياتية؟ للدكتور وجدي عبد الفتاح سواحل، مقال بالمجلة العربية العلمية للفتيان، المجلد (6)، العدد (12)، ديسمبر 2002م.
- تكنولوجيا الروبوت: الإمكانات والإشكاليات، للدكتور ضياء الدين زاهر، مقال بمجلة مستقبل التربية العربية، المجلد (9)، العدد (28)، يناير 2003م.
- أخلاقيات الذكاء الاصطناعي والروبوت: دراسة تحليلية، لخديجة محمد درار، مقال بالمجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات، المجلد (6)، العدد (3)، سبتمبر 2019م.
- قواعد الموازنة بين المصالح والمفاسد وتطبيقاتها المعاصرة، بحث للدكتور علي بن صالح الحمادي، بمجلة الأندلس للعلوم الاجتماعية والتطبيقية صنعاء، المجلد (4)، العدد (7)، يوليو 2011م.
- قاعدة «درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة دراسة أصولية فقهية»، للدكتور حسن بن إبراهيم الهنداوي، بحث بمجلة الشريعة والقانونالسنة (9)، العدد (17)، فبراير 2011م.
- الترجيح بين المقاصد وأثره في الفقه الإسلامي دراسة تأصيلية تطبيقية، لفراس عبد الحميد الشايب، بحث بمجلة دراسات علوم الشريعة والقانونالجامعة الأردنية، المجلد (42)، العدد (3)، 2015م.
- قواعد تعارض المصالح والمفاسد، للدكتور سليمان الرحيلي، بحث بمجلة الجامعة الإسلامية، العدد (143)المدينة المنورة.
- ثانيًا: أهم الفتاوى ذات الصلة:
- فتوى دار الإفتاء المصرية بتاريخ 2015/ 09/ 20م، بعنوان «استخدام تقنية الخلايا الجذعية في العلاج الطبي».
- فتوى دار الإفتاء المصرية بتاريخ 2007/ 11/ 21م، بعنوان «إجراء الأبحاث الطبية على البييضات والأجنة والحيوانات المنوية بغرض تحسين العلاج».
- فتوى دار الإفتاء المصرية بتاريخ 2017/ 02/ 12م، بعنوان «الاستنساخ والهندسة الوراثية».
- فتوى دار الإفتاء المصرية بتاريخ 2004/ 03/ 12م، بعنوان «التجارة في أجهزة التلفاز».
- فتوى لدار الإفتاء المصرية بتاريخ 2013/ 01/ 14م، بعنوان «الترجيح بين الأقوال بالمصلحة».



## الفرع الثاني: هل رسم الروبوت على صورة الإنسان أو غيره من ذوات الأرواح يعد من التصوير المحرم؟



فقد صنعت بعض الشركات روبوتات على شكل إنسان وعلى هيئة الحيوانات والزواحف والطيور.

وكذلك صنعت بعض الشركات في الصين واليابان وغيرهما الروبوتات الجنسية التي تبدو كالبشر العاديين، فهناك روبوت جنسي كامل على شكل امرأة مثيرة كاملة الأعضاء الجنسية، كما أن هناك روبوتا جنسيا كاملا للرجل كامل الأعضاء الجنسية.

### ببليوجرافيا الفتوى:

على من يتصدر للإفتاء في هذه المسألة الرجوع إلى المصادر والمظان التي تناولت الضوابط الشرعية في رسم وتصوير الإنسان وذوات الأرواح.

#### أولا: أهم المصادر التراثية:

- شرح كتاب اللباس والزينة في كتب شروح السنة النبوية.
- النجم الوهاج في شرح المنهاج، لكمال الدين الدميري الشافعي (**380-384 / 7**)، دار المنهاج- جدة.
- الذخيرة، لشهاب الدين القرافي (**286، 285 / 13**)، دار الغرب الإسلامي-بيروت.

#### ثانيا: أهم المصادر المعاصرة:

- الجواب الشافي في إباحة التصوير الفوتوغرافي، للشيخ محمد بخيت المطيعي، المطبعة الخيرية- مصر.
- التصوير بين حاجة العصر وضوابط الشريعة (ماجستير)، للدكتور محمد توفيق رمضان البوطي، دار الفارابي للمعارف-دمشق.
- إشكالية تحريم التصوير في الفن الإسلامي، لإياد عبد الكاظم طارش، بحث بمجلة الفنون والأدب

وعلوم الإنسانيات والاجتماع، كلية الإمارات للعلوم التربوية، العدد (30)، أكتوبر 2018م.

- حكم تصوير واتخاذ ما لا ظل له من ذوات الأرواح، لحلمي عبد الهادي، بحث بمجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) بنابلس، المجلد (13)، العدد (1999 ،(2م.

**ثالثا: أهم الفتاوى ذات الصلة:**

- فتوى دار الإفتاء المصرية بتاريخ 5 ديسمبر 1963م، بعنوان «حكم التصوير».
- فتوى مرئية لدار الإفتاء المصرية بتاريخ 13 مارس 2016م، بعنوان «حكم الرسم وعمل مجسمات ورقية».
- فتوى دار الإفتاء الأردنية بتاريخ 2012-07-30م، بعنوان «حكم التصوير».
- فتوى دار الإفتاء الأردنية بتاريخ 2012-12-17م، بعنوان «ضوابط الرسوم الكاريكاتيرية».
- فتوى دار الإفتاء الأردنية بتاريخ 2013-03-28م، بعنوان «حكم اللعب بألعاب الكمبيوتر المحتوية على ذوات الأرواح».

## الفرع الثالث: هل معاشرة الروبوتات الجنسية تعد من الزنا؟ أم أن معاشرتها تُعد من قبيل الاستمناء شرعًا؟




الروبوتات الجنسية هي عبارة عن دمية لها خصائص البشر في أداء الأصوات والحركات، وتعمل المصانع على تطوير روبوتات جنسية تشابه شكل النساء على نحو هائل، وزودت هذه الروبوتات بـعقول تجعلها أكثر من مجرد دُمًى جنسية؛ فهي قادرة على التأوه والتفاعل مع الرجل، وتحمل وجوها جذابة، وشعرًا يبدو حقيقيًّا وأجسادًا أنثوية.

ويستخدم عدد من الشباب هذه الروبوتات الجنسية في قضاء شهوته واستغنى بذلك عن الزواج. ويتوقع الخبراء أن ينتشر استعمال هذه الدمى على نطاق واسع في المستقبل حتى للمتزوجين. بل يرى خبراء الذكاء الاصطناعي أنه سيكون بوسع الإنسان في المستقبل أن يتزوج من الروبوت، فيختار الزوج زوجة آلية، أو تختار الزوجة زوجًا آليًّا.

**ببليوجرافيا الفتوى:**

ينبغي على من يتصدر للإفتاء في هذه المسألة الرجوع إلى المصادر التي تناولت جريمة الزنا والتي تناولت أيضا قضية العادة السرية.

**أولا: أهم المصادر التراثية:**

- باب الزنا من كتاب الحدود في كتب المذاهب الفقهية المختلفة.
- فرع: الاستمناء، بكتاب رد المحتار على الدر المختار، لابن عابدين الحنفي.
- فرع: افتدى المحرم من شيء قبل فعله، بكتاب مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، للحطاب الرعيني المالكي.
- تحفة الحبيب على شرح الخطيب، للشيخ سليمان البجيرمي المصري الشافعي (363 / 1)، دار الفكر.
- المبدع في شرح المقنع لبرهان الدين بن مفلح الحنبلي، (427 / 7) دار الكتب العلمية-بيروت.
- مجموع الفتاوى، لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية (229-231 / 34)، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف-المدينة المنورة.
- بلوغ المنى في حكم الاستمنا، للإمام محمد بن علي الشوكاني، علق عليه: مشهور بن حسن آل سلمان، دار الصميعي-الرياض.

**ثانيا: أهم المصادر المعاصرة:**

- الأحكام الفقهية المتعلقة بالشهوة، إعداد: عادل بن عبد الله المطرودي، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية-الرياض.
- الزنا بين الشريعة والقانون، رسالة ماجستير، من إعداد: بوشكوط أسماء، جامعة بجاية، الجزائر.
- جرائم الزنا، لأحمد خليل، دار المطبوعات الجامعية - الإسكندرية.
- جريمة الزنا بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية (دراسة مقارنة)، إعداد: إيناس محمد وهبي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2014م.
- التدابير الواقية من الزنا في الفقه الإسلامي، للدكتور فضل إلهي، مكتبة المعارف-الرياض.
- العوامل الواقية للشباب من الانحرافات الجنسية من قصة يوسف عليه السلام، للدكتور السر أحمد محمد سليمان، بحث بمجلة الشريعة والدراسات الإسلامية بالكويت، المجلد (22)، العدد (68)، مارس 2007م.
- الاستقصاء لأدلة تحريم الاستمناء، لعبد الله بن الصديق الغماري، مكتبة القاهرة.

**ثالثا: أهم الفتاوى ذات الصلة:**

- فتوى دار الإفتاء المصرية بتاريخ 2013/ 12/ 30م، بعنوان «العادة السرية وكيفية التخلص منها».
- فتوى دار الإفتاء المصرية بتاريخ 2005 / 02 / 08م، بعنوان «الاستمناء باليد وكيفية التغلب عليه».
- فتوى دار الإفتاء المصرية الخاصة بالطلب المقيد برقم 1563 لسنة 2003م، بعنوان «حكم العادة السرية».
- فتوى دار الإفتاء الأردنية، بتاريخ 2009-04-09م، بعنوان «حكم العادة السرية».



**الفرع الرابع:** هل يجوز لولي الأمر فرض ضرائب على تقنية الروبوت لتسببه في نقص العمالة والوظائف؟







يتوقع كثير من الخبراء أن الدول النامية التي تتميز بوفرة اليد العاملة الرخيصة وتعاني أصلًا من مشكلة البطالة ستكون بين خيارين أحلاهما مر؛ فهي إن قررت استيراد الذكاء الاصطناعي وإدخاله في التصنيع ومختلف أوجه الحياة فستتفاقم مشكلة البطالة لديها، الأمر الذي قد ينذر بحراك اجتماعي يصعب التنبؤ بمآلاته. أما إن قررت هذه الدول عدم استيراد تطبيقات الذكاء الاصطناعي والروبوتات فستكون الشركات والمصانع فيها أمام تحد كبير يتمثل في منافسة غير متكافئة أو مستحيلة مع شركات عالمية تستخدم آخر تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتستغني تدريجيًّا عن اليد العاملة البشرية التي كانت تكلفها مبالغ مالية باهظة.

فهل يجوز لولي الأمر أن يفرض ضريبة على تقنية الروبوت بهدف تعويض العمال الذين يفقدون عملهم بشكل تدريجي مع استمرار عملية استبدال الروبوتات بالعمال؟

### ببليوجرافيا الفتوى:

على من يتصدى للإفتاء في هذه المسألة الرجوع إلى كتب السياسة الشرعية وصلاحيات ولي الأمر، وكذا المظان التي تناولت موضوع الضرائب.

#### أولًا: أهم المصادر التراثية:

- الحسبة في الإسلام أو وظيفة الحكومة الإسلامية، لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية، دار الكتب العلمية–بيروت.
- السياسة الشرعية في إصلاح الراعي

والرعية، لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق: علي بن محمد العمران، مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي-جدة.

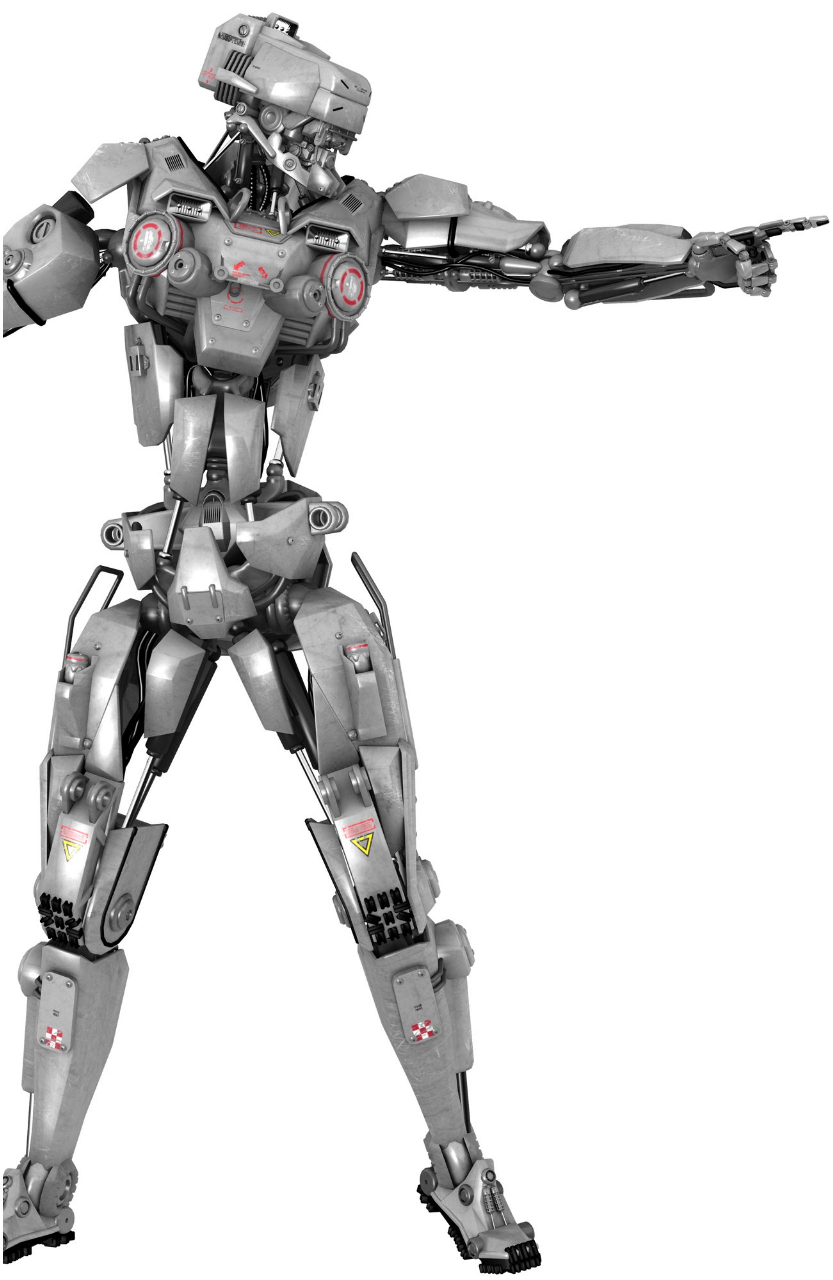
- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، للإمام ابن قيم الجوزية، مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي- جدة.


## ثانيا: أهم المصادر المعاصرة:

- سلطة ولي الأمر في فرض وظائف مالية (الضرائب)، لصلاح الدين عبد الحليم سلطان، تقديم محمد بلتاجي، هجر للطباعة والنشر- القاهرة، 1409هـ.
- سلطة الحاكم في فرض الضرائب، من إعداد: نداء فهمي المصري، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، 2012م.
- فرض الضرائب على الأغنياء لسد الأعباء المالية للدولة، لوائل محمد عربيات، بحث بمجلة دراسات علوم الشريعة والقانون بالجامعة الأردنية، المجلد (46)، العدد (2019 ،(2م.
- مدى تدخل الدولة في فرض الضرائب وتوظيف الأموال، لعثمان جمعة ضميرية، بحث بمجلة البيان الكويتية، العدد (13)، أغسطس 1988م.
- قواعد فرض الضريبة: دراسة مقارنة بنظام الزكاة في الإسلام، بحث بمجلة العلوم القانونية بعجمان بدولة الإمارات، السنة الأولى، العدد الأول، يناير 2013م.
- النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، من إعداد: رحمة نابتي، جامعة قسنطينة-الجزائر، 2013-2014م.
- التعويض عن الضرر في الفقه الإسلامي، للدكتور محمد بن المدني بوساق، دار إشبيليا، الرياض.


## ثالثا: أهم الفتاوى ذات الصلة:

- فتوى دار الإفتاء المصرية بتاريخ 2015/ 04/ 09م، بعنوان «الضرائب التي تفرضها الدولة».
- فتوى دار الإفتاء المصرية بتاريخ 2014/ 11/ 23م، بعنوان «التهرب من دفع الضرائب».
- فتوى دار الإفتاء المصرية بتاريخ 2014/ 10/ 27م، بعنوان «حكم الشرع في الضرائب والجمارك».
- فتوى دار الإفتاء الأردنية بتاريخ 2018-10-07م، بعنوان «حكم مطالبة الموظف بتعويض جراء تعرضه لحادث أثناء العمل».
- فتوى دار الإفتاء الأردنية بتاريخ 2018-09-17م، بعنوان «حكم التعويضات الناتجة عن ترسيم واستملاك شارع».

## الفرع الخامس: ضرورة إصدار الدولة لقانون ينظم أوضاع جرائم الروبوتات وتقنياته.

يرى كثير من الباحثين ضرورة تقنين أوضاع جرائم الذكاء الاصطناعي حتى ينشأ لدينا نص قانوني نستطيع من خلاله معاقبة مرتكبي تلك الجرائم؛ لأنه لا عقوبة ولا جريمة إلا بنص قانوني، كما أنه يجب التشجيع على تطوير واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في جميع المجالات لأنه المستقبل ومقياس تقدم الدول، ولذلك تجب الموازنة بين التشجيع على تطويره من جانب ووضع القواعد القانونية التي تحمي المجتمع ممن يستغلونه استغلالًا سيئًا من جانب آخر، كما أنه من الضروري تحديد قواعد قانونية تجبر المصنع على وضع حد للصلاحيات الممنوحة للذكاء الاصطناعي حتى يظل تحت السيطرة.

ويجب أن تراعي الدولة في سن هذه التشريعات أن تتوافق مع ضوابط وقيم وعادات وتقاليد ومصالح المجتمع، فالدمية الجنسية مثلًا والتي تعمل بتقنيات الذكاء الاصطناعي لا يجوز إنتاجها في العالم العربي لأنها تتنافى مع قيم وتقاليد وعادات مجتمعنا؛ ولذلك يجب تجريم ذلك في التشريعات التي ستصدر، وقياسًا على ذلك كل ما يضر المجتمع.

### ببليوجرافيا الفتوى:

على من يتصدى للإفتاء في هذه المسألة الرجوع إلى المصادر والمظان التي تناولت أهمية التشريعات في ضبط المجتمع، وحق الحاكم في إصدار التشريعات والقوانين التي تكفل حقوق الناس وتراعي مقاصد الشرع.

### أهم الدراسات المعاصرة:

- قاعدة «التصرف على الرعية منوط بالمصلحة» (دراسة تأصيلية تطبيقية فقهية)، للدكتور ناصر بن محمد الغامدي، بحث بمجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد (**46**)، المحرم **1430**هـ.
- الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده، للدكتور فتحي الدريني، مؤسسة الرسالة-بيروت.
- سياسة عمر بن عبد العزيز في سن الأنظمة بناء على قوله «تحدث للناس أقضية بقدر ما أحدثوا من الفجور»، للدكتور عبد العزيز بن سطام آل سعود، بحث بمجلة الجمعية الفقهية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، العدد الثاني عشر، صفر/ جمادى الأولى، **1433**هـ.
- النظرية العامة للتجريم الوقائي، للدكتور خالد مجيد الجبوري، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، القاهرة.



## الفرع السادس: إذا ارتكب الروبوت جريمة جنائية من سيكون المسئول جنائيا عن تلك الجريمة؟

برغم التقدم التكنولوجي المذهل وظهور الروبوتات الذكية المتطورة، والتي تتمتع بمحاكاة السلوك البشري والتفاعل معه واتخاذ قراراتها وتنفيذها بشكل مستقل - تزداد مخاوف الإنسان من الأضرار التي قد تلحقها هذه الآلات به أو بممتلكاته في حالة ما إذا خرجت عن نظام برمجتها أو تشغيلها الإلكتروني الآلي، الأمر الذي يثير تساؤلات، أهمها: من يتحمل المسئولية المدنية عن الضرر الذي تسببه هذه الروبوتات للإنسان أو لممتلكاته؟ وما أساس هذه المسئولية؟ هل يتحملها المشغِّل أو المالك؟ أم يتحملها صانع الروبوت؟

ويبدو الأمر أكثر تعقيدًا في إدخال الروبوت مثلًا في مجال التشخيص الطبي وإجراء التحاليل الطبية وفي إجراء العمليات الجراحية، فعند حدوث خطأ وضرر يستوجب المسئولية القانونية فهنا تتنازع المسئولية مجموعة من الأطراف أو الأشخاص من الطبيب إلى فني المختبر إلى المشرف التقني على الروبوت.

### ببليوجرافيا الفتوى:

على من يتصدر للإفتاء في هذه المسألة الرجوع إلى المظان والمصادر التي تناولت قضية المسئولية الجنائية والتعويض عن الضرر.

#### أولا: أهم المصادر التراثية:

- كتاب الجنايات في كتب فقه المذاهب المختلفة.
- مبحث جناية البهائم في كتاب الجنايات في كتب الفقه المختلفة.
- كتاب الديات في كتب الفقه المختلفة.
- باب الضمان في كتب الفقه المختلفة.

#### ثانيا: أهم المصادر المعاصرة:

- المسئولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، للدكتور يحيى إبراهيم دهشان، بحث بمجلة الشريعة والقانون بالإمارات، **2019**م.
- إشكالية الشخص المسئول عن تشغيل الروبوت «تأثير نظرية النائب الإنساني على جدوى القانون في المستقبل» دراسة تحليلية استشرافية في قواعد القانون المدني الأوروبي الخاص بالروبوتات، للدكتور همام القوصي، بحث بمجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العدد (**25**)، مايو **2018**م.
- الجناية بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، لمسفر غرم الله الدميني، دار طيبة-الرياض.
- نظرية الضمان وأحكام المسئولية المدنية والجنائية في الفقه الإسلامي (دراسة مقارنة)، للدكتور وهبة الزحيلي، دار الفكر-دمشق.
- عوارض الأهلية المؤثرة في المسئولية الجنائية، للدكتور صالح بن سعود آل علي، مكتبة العبيكان-الرياض.
- التعويض عن الضرر ومدى انتقاله للورثة (دراسة مقارنة)، للدكتور صدقي محمد أمين عيسى، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة.
- جرائم الأطباء والمسئولية الجنائية والمدنية عن الأخطاء الطبية بين الشريعة والقانون، لعبد الصبور عبد القوي علي، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة.

#### ثالثا: أهم الفتاوى ذات الصلة:

- فتوى دار الإفتاء المصرية بتاريخ **2007**/ **07**/ **01**م، بعنوان «القتل الخطأ في الحوادث المرورية وتعويض المتلفات».
- فتوى دار الإفتاء الأردنية بتاريخ **2018-09-10**م، بعنوان «الدية والكفارة على القاتل مباشرة أو بالتسبب».
- فتوى دار الإفتاء الأردنية بتاريخ **2015-11-19**م، بعنوان «يجوز أخذ التعويض عن الضرر الناتج عن التقصير والإهمال».

يعتقد الدكتور ديفيد هانسون، مصمم الروبوت الشهير «صوفيا» بأن الروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي العالي ستحصل على الحقوق المدنية ذاتها التي يتمتع بها البشر، بحلول عام **2045**م، ويشمل ذلك الحق في الزواج، وامتلاك الأراضي والتصويت في الانتخابات العامة.

فهل يمكن أن يتمتع الروبوت بالذمة المالية المستقلة والأهلية في المستقبل عند ظهور الأجيال الجديدة منه ذات القدرة على التفكير والتعلم والتأقلم واتخاذ القرارات بشكل مستقل بدون أدنى تدخل من قبل الإنسان؟

## ببليوجرافيا الفتوى:

على من يتصدر للإفتاء في هذه المسألة الرجوع إلى المصادر والمظان التي تناولت قضية الأهلية والذمة.

### أولا: أهم المصادر التراثية:

- باب بيان الأهلية من كتاب كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، لعبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي.
- فصل الأهلية من كتاب شرح التلويح على التوضيح، لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني.
- فصل بيان المحكوم عليه بالبحث عن الأهلية والأمور المعترضة عليها، لشمس الدين الفناري.
- فصل اختص الحنفية بعقده في الأهلية أهلية الإنسان من كتاب التقرير والتحبير، لابن أمير حاج.

### ثانيا: أهم المصادر المعاصرة:

- الذمة المالية في الفقه الإسلامي، إعداد: محمد بن أحمد الفراج، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، **1410**هـ.
- علاقة الذمة بالأهلية في الفقه الإسلامي، لمحمود العمري، بحث بمجلة دراسات علوم الشريعة والقانون بالجامعة الأردنية، المجلد (**45**)، العدد (**4**م)، **2018**).
- الذمة والأهلية في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، للدكتور عبد الرحيم بن سلامة، بحث بمجلة الإحياء بالمغرب، يناير، **1998**م.
- مبحث الأهلية من كتاب أصول الفقه، للدكتور حسين حامد حسان، دار النهضة العربية، القاهرة، **1970**م.
- عوارض الأهلية في الشريعة الإسلامية مع المقارنة بالشرائع الوضعية، للدكتور حسين النوري، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، **1954**م.
- نظرية الأهلية: دراسة تحليلية مقارنة بين الفقه وعلم النفس، لهدى محمد حسن هلال، المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

### ثالثا: أهم الفتاوى ذات الصلة:

- فتوى دار الإفتاء الأردنية بتاريخ **2016-11-03**م، بعنوان «لا يجوز التبرع من أموال فاقد الأهلية».
- فتوى دار الإفتاء المصرية بتاريخ **4** يونية **1981**م، بعنوان «زواج المعتوهة».